Reference	12920
Title	Lanterns Burning for Students Discerning
Date(s)	1854 (CE, Gregorian)
Written in	Arabic in Arabic
Extent and Format	226 items
Holding Institution	Qatar National Library Heritage Collection
Copyright for document	Creative Commons Attribution Licence

About this record

This mid-19th century publication is a basic textbook of Arabic grammar and syntax. Originally written by Jirmānūs Farḥāt (circa 1670–1732), it was edited by the famous Lebanese teacher and scholar Buṭrus al-Bustānī. Jirmānūs, Maronite bishop of Aleppo, composed his work at a critical time in the history of the Maronite rite of the Catholic Church as it sought to develop a national identity. With the help of scholars and writers such as Jirmānūs, a solution was found in the Garshuni script, that is, the native Arabic of the Maronites rendered in Syriac script for works of liturgy and philosophy. Books in the Syriac language were translated into Arabic, but written in Syriac script, the resultant Syro-Arabic being called Garshuni or Karshuni. A century or so after Jirmānūs composed his grammar, al-Bustānī edited and published the text as a comprehensive Arabic textbook with only his own name appearing on the title page, although he is explicit in describing his work as a commentary on Jirmānūs's original. As if to emphasize the 19th-century transition from Garshuni to Arabic script, the work introduces the Arabic alphabet and basic rules for vocalizing short vowels. Butrus al-Bustānī was one of the leading figures of the Arab renaissance of the 19th century. Like his contemporary Ahmad Fāris al-Shidyāq he searched for personal and cultural identity within Ottoman-Islamic society. Unlike al-Shidyāq, however, he converted to Protestantism rather than Islam, influenced no doubt by his contact with American missionaries in Beirut. This copy of Misbah al-Talib fi Bahth al-Matalib (Lanterns burning for students discerning) provides no publication information.



٥/٩/١٢
٣٦٤٠

الشيخ حسن آل ثاني

سوريا

١١/١٠/١٩٩٠م

كتاب

مصباح الطالب في بحث المطالب

للمعلم بطرس البستاني

اللبناني

عُفي عنهُ

مطوَّلٌ في الصرف والنحو وعلم العروض والقوافي

خطبة الشارح

الحمد لله العليّ الأكرم الذي علّم بالقلم علّم الانسان ما لم يعلم. امّا بعدُ فيقول العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير الفاني الجاني بطرس بن بولس بن عبد الله البستاني انهُ لمّا كان كتاب بحث المطالب وحثّ الطالب تأليف السيد الجليل الفاضل العالم العامل المطران جرمانوس فرحات المارونيّ الحلبيّ السعيد الذكر من اسهل ما أُلّف من كُتُب الصرف والنحو ماخذًا واقربها تناولاً واعظمها نفعاً لكونهِ من احسنها ترتيباً وكان تركهُ لرحمة النسّاخ لا يزيدهُ الا تحريفاً وتصحيفاً ويجعل امتلاكهُ دون أمَد كثيرين من الطلّاب المستفيدين رايت ان السعي في طبعهِ بعد تنقيحهِ وضبطهِ وتصحيحهِ من افضل المآثر واحسن المقاصد. وكان قد بلغني من كثيرين انهُ يوجد نُسَخٌ منهُ بخطّ المؤلّف فاخذت في الفحص بتدقيق والتفتيش بتحقيق على نسخةٍ منها ولمّا وجدت ان ذلك مقصد لا يُطمَع في نوالهِ اكتفيت بما جمعتهُ عندي من النسخ المتداولة بين الجمهور التي اعتقد بصحّتها وقابلت عليها هذه النسخة وطبعتها بحرفٍ كبيرٍ على حدةٍ تاركًا المتن على اصلهِ وباذلاً الجهد في مناظرة طبعها خوفاً من الغلط. ولمّا كان قصد المؤلّف ان يتحف ابناءَ ملّتهِ بكتابٍ مستوفٍ في هذه الصناعة لئلا يتغرّبوا فيتجرّبوا ولكن تراكم الاشغال وقصر الوقت لم يسمحا لهُ بنوال مرامهِ على اتمّ منوال بحيث يُستغنَى بما جمعهُ من اصول هذه الصناعة عن كتب غيرهِ وكان كتابهُ لا يخلو من التعقيد والحشو والتطويل في بعض المواضع كما لا يخفى عن صاحب الراي الصايب والذوق السليم رايت ان اذيّلهُ في الحاشية بما اهملهُ من القواعد والشوارد التي يضطرّ اليها من طلب التعمق في الكتب العربيّة الصحيحة واراد فهم ما يوجد في هذه اللغة من الكتب النفيسة نثرًا ونظمًا او ينشي فيها شيئاً يكون صحيح العبارة جيد الاشارة معتمدًا في ذلك على ما نصّهُ اكابر العلماء ومشاهيرهم في هذا الفنّ. وان اضمّ اليهِ رسالة في علم العروض والقوافي تاليف الشيخ ناصيف اليازجي

المشهور. وذلك لشدّة العلاقة بين هاتين الصناعتين في الاستعمال. وان اجعل لجميع ذلك فهرساً على ترتيب القاموس تسهيلاً لطلبهِ. وان انبّه على ما عثرت عليهِ فيهِ من الوهم الذي احدثهُ غفلة النسّاخ او تساهل الماتن تاركًا بعض ما تركتهُ منهُ لظهور امرهِ او لانهُ يُقاس على ما ذكرتهُ قاصدًا في ذلك تعميم فائدتهِ ونفع طلّابهِ. وقد علّقت ما علّقتهُ عليهِ بحرفٍ صغيرٍ منفصلاً عن المتن بخطٍّ عرضيٍّ وجعلت في المتن والحاشية ارقاماً هنديّةً متماثلةً ترشد الى مواضع ما نبّهت عليهِ او زدتهُ فيهِ كما سترى. فجاءَ بحولهِ تعالى كتاباً مستوفياً يغني الطالبين عن درس ما سواهُ من متون هذه الصناعة ومطوّلاتها. وسمّيتهُ مصباح الطالب في بحث المطالب. واقول انّي لم اتعقّب عثارهُ على سبيل التنديد كانهُ قد اخطأ واصبتُ[1] بل تنبيهاً للطالع ان يتبصّر في احد القولين فيقضي لاحدهما. ولعلهُ يقضي عليّ فاستفيد. لانهُ لا يستحيل ان اكون قد ركبت في ذلك شططاً. فان الفضل لا يسلم لاحدٍ. وفوق كلّ ذي علمٍ عليم. وانا أعترف بفضلهِ علماً وعملاً واشهد لهُ بانهُ منقطع النظير بين الملّة المسيحيّة في علم العربيّة. على ان الكلام لا يتبرّأ من الوهم. فقد رأينا كثيرًا من اكابر العلماء قد سقطوا في كثير من الوهم. ولعلّ الذي يعيب ذلك عليهم يجد في كلامهم ما لا يستطيع الاتيان بمثلهِ. واقرّ بانّي قاصرٌ عن البلوغ الى بعض طبقاتهِ. فانهُ قد سمع ما لم اسمع ونظر ما لم انظر وعرف ما لم اعرف. غير انّي واياهُ لم نخترع شيئاً في هذه الصناعة ولا علم لنا الا ما علّمتنا اياهُ كتب الاوائل. فان كنت قد اصبتُ ففي الزوايا خبايا وان كنت قد اخطأتُ فمثلي الخطا ولله العصمة والكمال ولهُ وحدهُ الحمد اولاً وآخرًا

ومن ذا الذي تُرضي سجاياهُ كلّها كفى المرءَ نبلاً ان تُعدّ معايبُهْ

خطبة المؤلّف

أَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ٱلَّذِي أَصْلَحَ بِكَلِمَتِهِ ٱلْأَنْفُسَ ٱلْمُخْتَلَّةَ ۞ وَأَعْرَبَ بِقُدْرَتِهِ ٱلْفَعَّالَةِ عَنِ ٱلْأَفْعَالِ ٱلسَّالِمَةِ وَٱلْمُعْتَلَّةِ ۞ وَٱشْتَقَّتْ مَفْعُولَاتُهُ ٱلْحَدَثَةُ بِأَمْرِهِ مِنَ ٱلْعَنَاصِرِ ٱلْمُحَلَّةِ ۞ بَعْدَ إِبْرَازِهِ تِلْكَ ٱلْجَوَاهِرَ ٱلْعَقْلِيَّةَ ٱلْغَيْرَ ٱلْمُضْمَحِلَّةِ ۞ وَأَضَافَ ٱلْإِسْتِقْصَاتِ بَعْضًا إِلَى بَعْضٍ إِضَافَةً مُتَدَاخِلَةً

غير متبلبلة ولا مضلة ۝ والسجود لابنه يسوع المسيح الوحيد المتجسد
بأقدس حلة ۝ الذي أرسله رحمة للعالمين وخلاصا من الجريرة
والزلة ۝ والتقديس للروح القدس الذي يدبر الكائنات بأحسن
خلة ۝ والتعظيم للثالوث الأقدس رب الذات الواحدة والسلطة
المذلة

أما بعد فيقول العبد المفتقر إلى ربه ۝ أسير وصمة ذنبه ۝
جبرائيل بن فرحات القس الراهب الحلبي الماروني الحقير. المنضوي
تحت قانون الرهبان اللبنانيين المتوحدين بأسكيم القديس
أنطونيوس الكبير ۝ لما رأيت إقبال المستفيدين من المسيحيين
منصبا نحو معرفة القواعد العربية ۝ والأصول النحوية ۝ لكن يدهم
تقصر عن الوصول إلى غايتها الأسباب توجب الإضراب عن
الانصباب ۝ وتقرن الأكفاف بالانكفاف ۝ جذبتني عند ذلك
يد الغيرة الأخوية ۝ جذب حنين الطبيعة الأبوية ۝ إلى إحالة الحال
المعجم ۝ وإزالة الأمر المبهم ۝ فانتدبت طالبا نحوها بعد أمر الآمر
المطاع ۝ وسؤال من يحق له مني الاتباع ۝ فمددت حينئذ يدا
قد غلها عجزها ۝ وحلها رمزها ۝ ومدها ردها ۝ وردها مدها ۝
فابتدرت كاشفا عن محيا العربية ذاك القناع الذي كان مسدولا
لأمر ما ۝ حينا ما ۝ وأنشأت مؤلفا ينطوي على مقدمة وثلثة كتب
وخاتمة ۝ وجمعت فيه ما تفرق من القواعد العربية تصريفا ونحوا في
كتب متعددة ۝ وأثبت منها ما إثباته يلزمنا ۝ ونبذت عنا ما هو

غريب منا ۝ فلهذا لا نصدقن المعترض الواقف على موضوعنا ۝
والمختبر مشروعنا ۝ بل قل له ۝ كل يقتات بما يكفيه ۝ وصاحب
البيت أدرى بالذي فيه ۝ وأهملت التعليلات المملة ۝
والاعتراضات المعلة ۝ لما رأيت ابن الحاجب قد حجب الأفهام
برواياته ۝ وابن هشام قد هشم الأوهام بإيراداته ۝ وابن مالك قد
ملك الأذهان بزياداته ۝ فما هي إلا زيادة تدقيق ۝ وتنميق تحقيق ۝
أو أن لهم بذلك غرضا لا يشملنا ۝ ولازما لا يلزمنا ۝ ولهذا هم في واد ۝
ونحن في واد ۝ وكل متعبد مختص بناد ۝ وأنى يجيب المنادى بغير
مناد ۝ فتلخص إذا مما لخصناه ونصصناه ۝ أن المقصود من
تأليف ما ألفناه وألفناه ۝ ثلثة أمور ۝ الأول إزالة تعقيد العبارات
المبهمة ۝ الثاني ضم جميع ما تلزمنا معرفته من هذه الصناعة في
مؤلف واحد بوجه الاختصار ۝ الثالث إيراد شهاداته من الكتب
المقدسة حسب الإمكان ۝ وسميته بحث المطالب ۝ وحث
الطالب ۝ والمقصود منه نفع أولاد المسيحيين لئلا يتغربوا فيتجربوا ۝
ولئلا يتعبوا فيتعبوا ۝ ولئلا يصرفوا الزمان بإسهاب باطل
فينصبوا ۝ فالمأمول إذا من الطلبة المستفيدين منه أن يتلقوه بوجه
القبول ۝ ولا يستكثروا المقول ۝ لأنه خلاصة قد تنقت من بين
قلائد الفوائد ۝ بكد يمل ۝ ووردة قطفت من بين شوك الزوائد ۝
بكدح يجل ۝ نسأل الله أن ينفع به طالبيه ۝ ويفيد به أفئدة راغبيه ۝
لأنه أرحم الراحمين ۝ آمين

فهرس ما تضمّنهُ هذا المؤلَّف من الابواب والمفردات وذلك على ترتيب حروف المعجم

المقدمة

في احوال الحروف الهجائية والحركات العربية وفيها بحثان

البحث الاول

في احوال الحروف الهجائية وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الحرف وكميته واجماله

الحرف في اللغة[1] الطرف وفي الاصطلاح[2] صوت معتمد على مقطع من مقاطع الحلق او اللسان او الشفتين ويُسمَّى حينئذٍ ذلك المقطع حرفاً هجائياً. فحروف الهجاء العربية اذاً ثمانية وعشرون حرفاً[3] اولها الالف واخرها الياء تجمعها هذه الكلمات ابجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ. وجُمعت كذا لسببين. احدهما مراعاة لحساب الجُمَّل لانهُ من الالف الى الطاء المهملة حساب الاحاد. ومن الياء الى الصاد المهملة حساب العقود. ومن القاف الى الظاء المعجمة حساب الميات. والغين المعجمة بمعنى الألف[4]. والثاني تبعاً للغة السريانية التي

(1) يعني في المعنى اللغوي وهو ما وضعه له واضع لغة العرب واللغة هي الالفاظ الموضوعة لمعانٍ (2) الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشي وقيل اخراج الشي عن المعنى اللغوي الى معنى اخر لبيان المراد (3) قال ابن دريد الحروف التي استعملها العرب في كلامهم في الاسماء والافعال والحركات والاصوات تسعة وعشرون حرفاً مرجعهن الى ثمانية وعشرين حرفاً واما الحرف التاسع والعشرون فحرف بلا صرف اي بلا تصريف وهو الالف (4) والصواب عبارة عن الالف

وُجِدت فيها هذه الكلمات مرتَّبةً على وفق الحساب المذكور لان اللغة السريانية اصل والعربية فرعها ولهذا وجب على الفرع ان يتبع اصلهُ. والدليل على ذلك من ابرهيم الكلداني الذي كانت لغتهُ سريانيةً ومنه ولد اسمعيل الذي هو جَدُّ العرب فتكون العرب فرع السريانيين (1)

المطلب الثاني

في مخارج الحروف الهجائية

ان شئتَ ان تعرف مخرج الحرف فسكِّنهُ وأَدخِل عليهِ الهمزة في اوله واصغَ اليه فحيث ينقطع صوتهُ فهناك يكون مخرجهُ نحو أَجْ أَدْ أَشْ وما اشبه ذلك. وهذه قاعدةٌ تميَّز بها مخارج الحروف بعضها من بعض. وسَمِّ الحرف باسم مخرجهِ كحروف الحلق وغيرها

المطلب الثالث

في الحروف الشمسية والقمرية

اعلم ان الحرف الشمسيَّ هو ما اختفت فيه لام التعريف فيكون حينئذٍ مشدَّدًا. وعدَّتهُ اربعة عشر حرفًا وهي ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن. تقول التُّراب والنُّور والدَّار وما اشبه ذلك باخفاء اللام. والحرف القمريُّ هو ما ظهرت معه لام التعريف فيكون حينئذٍ مخففًا. وعدَّتهُ اربعة عشر حرفًا ايضًا وهي ا ب ج ح خ ع غ ف ق ك م ه و ي. تقول الارض والباب والجبل وما اشبه ذلك باظهار

(1) يقال ان اسمعيل هو جَدُّ العرب المستعربة وذلك لا يوجب كون اللغة العربية فرعًا للسريانية كما يظهر عند التامل

اللام ۞ تنبيه. الحرف المنقَّط يسمى مُعجَمًا والغير المنقَّط يسمى مُهمَلًا (1)

المبحث الثاني

في الحركات العربية وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الحركة وعلاماتها خطًّا

الحركة في اللغة تبديل الحال من مرتبة الى غيرها وفي الاصطلاح ما بهِ يتقوَّم الحرف على النطق به. وانواعها ثلثة ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ. فالضمة هذه علامتها ـُ والفتحة هذه علامتها ـَ والكسرة هذه علامتها ـِ. فتُرسَم الضمة والفتحة من فوق الحرف والكسرة من تحتهِ. واذا تضاعفت الحركة سُمّيت تنوينًا. فهذه علامة تنوين الضم ـٌ وتنوين الفتح ـً وتنوين الكسر ـٍ (2) والحرف الساكن هذه علامته ـْ. والهمزة نوعان قطع ووصل (3) فهمزة القطع هذه علامتها ـٔ فان كانت حركتها كسرة تُكتَب من تحت الحرف والا فمن فوق الحرف. وهمزة الوصل هذه علامتها ـٱ والحرف المشدَّد هذه علامته ـّ وتُسمَّى تشديدًا. ومتى كان بعد الهمزة الف فضَعْ عليها هذه العلامة ـٓ نحو آمن وتسمى مدًّا او مدَّةً

المطلب الثاني

في القاب الحركات

الالقاب جمع لقب وهو تسمية الشيء باسم يميِّزهُ عمَّا يقع فيهِ الاشتراك

(1) بادنى تامُّل يبان أن المطلب الاول اليق بهذا التنبيه من هذا المطلب

(2) وفي بعض النسخ وحكم هذا التنوين في اماكن وضعه كحكم ما تقدم

(3) والصواب همزة قطع وهمزة وصل كما لا يخفى

الاتفاقيّ[1] فالقاب هذه الحركات قسمان قسمٌ يُستعمل في البناء وهو التصريف وقسم يستعمل في الاعراب وهو النحو[2] فالقاب البناء ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ وسكونٌ. والقاب الاعراب رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ. والحركات التي في حشو الكلمة لها القاب البناء

المطلب الثالث

في التهجي

التهجي هو تعديد الحروف باسمآيها مع حركاتها. وليستعمل المتعلم عند التهجية القاب حركات الاعراب وليلفظ بالحركة والحرف معاً. فيقول بَ نصب بَ. بِ خفض بِ. بُ رفع بُ. أَبْ جزم أَبْ وقس عليه. وليقل في الهمزة الف قطعة ونصبة أَ. وقطعة وخفضة إِ. وقطعة ورفعة أُ. ولياخذ حركة همزة الوصل من الحرف الذي قبلها[3] وليقل في التشديد بّ شدة ونصبة بَّ او بِّ او بُّ. وليشدّد لسانه في الحرف المشدّد ليفرقهُ عن المخفّف. وليرقّق لفظ الجلالة اذا كان ما قبله يآء ساكنةً اوكسرةً[4] نحو في الله وباسم الله

---

(١) وفي بعض النسخ عما يقع فيه من الاشتراك الاتفاقي (٢) في قوله وهو التصريف وقوله وهو النحو تسامح بيّن لان التصريف ليس هو البنآء وكذلك النحو ليس هو الاعراب بحصر اللفظ (٣) لا حركة لهمزة الوصل اذ لا لفظ لها فكيف ياخذ حركتها ما قبلها (٤) وفي بعض النسخ اذا كان ما قبله يآء ساكنٌ او كسرةٌ والاولى ما اوردناه

الكتاب الاول

في تصريف الافعال وفيه ثمانية اقسام

القسم الاول

في انواع الافعال ومتعلقاتها وفيه سبعة ابحاث

البحث الاول

في معرفة التصريف وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في مستنبط التصريف

قال الشيخ يحيي في رسالته المسماة بارتقآء السيادة ان العرب الماخوذ عنهم اللسان العربي الموثوق بعربيتهم هم بنو قيس وتميم واسد وهذيل وبعض الطائيين. ولما ظهر المسلمون في دهر الستماية بعد المسيح استنبطوا لهذه اللغة صناعة يعرفون بها صحيحها من فاسدها وهي التصريف والنحو. قال يحيي المذكور في الكتاب السابع من رسالته المقدّم ذكرها ان اول من استنبط التصريف معاذ الهرّآء بفتح الهآء وتشديد الرآء. قال ابن سلامة الماردني في رسالته المسماة بحسن التوفيق ان التصريف لم يزل مندرجاً في النحو حتى ميّزه وافرده ابو عثمان المازني. وله التقدم في التعلّم على النحو لان الذي لا يعرف المصدر وما يشتق منه لا يعرف الاعراب الذي هو تغييرٌ في اواخرها

المطلب الثاني

في تعريف التصريف

التصريف في اللغة التغيير وفي اصطلاح التصريفيين تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لاتحصل الا بها كتحويل الضرب مثلاً الى ضَرَبَ ويَضْرِبُ وإضْرِبْ وغير ذلك من المشتقات(١)

المطلب الثالث

في الكلم المتصرفة

موضوع التصريف الالفاظ ويختصُّ بالافعال المشتقة والاسماء المتمكّنة اي المعربة. فتصريف الافعال يكون باشتقاق بعضها من بعض. وتصريف الاسماء يكون بتثنيتها وجمعها ونسبتها وغير ذلك مما سيَرِدُ بيانهُ

البحث الثاني

في الاشتقاق واصله وفيه مطلبان

المطلب الاول

في اصل الاشتقاق

ذهب الكوفيون الى ان الفعل الماضي هو الاصل في الاشتقاق

(١) التصريف في الاصطلاح يطلق على معنيين. احدهما ما يُبحث فيه عن الموزونات اعني الامثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق ويُعرّف بما تقدم. وثانيهما ما يُبحَث فيه عن القواعد الوزنية للوصول الى المعاني الموزونية ويسمى علم الاوزان ويعرف بانه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب

وذهب البصريون الى ان المصدر هو الاصل في الاشتقاق. ولكلٍّ حججٌ لايليق بنا ايرادها(١) والاصح ما ذهب اليه البصريون لكون مدلول المصدر واحدًا وهو الحَدَث ومدلول الفعل متعددًا وهو الحدث مع الزمان والواحد قبلَ المتعدِّد

المطلب الثاني

في تعريف الاشتقاق

الاشتقاق في اللغة أَخْذُ شِقِّ الشيء(٢) وفي الاصطلاح ما قالهُ صاحب المراح وهو ان تجد بين اللفظين تناسبًا في اللفظ والمعنى كضَرَبَ فعلاً ماضيًا فانهُ مشتقٌ من الضَّرْب مصدرًا لحصول المناسبة

(١) ان الحجة القوية للبصريين هي ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة. وهكذا حال الفعل فان فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة والنسبة والتجدد التي هي الغرض من وضع الفعل لانه يحصل في نحو قولك لزيد ضربٌ نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخر اخصر فوضعوا الفعل الدالّ بجوهر حروفه على المصدر اي الحدث وبوزنه على الزمان اي ان الفعل يدل على الحدث والزمان والمصدر يدل على الحدث فقط فلو كان المصدر مشتقًا من الفعل لدلّ على ما دلّ عليه الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى لم يدل عليه الفعل. والعمدة في استدلال الكوفيين ان المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته الا ترى انك تقول قام قيامًا فيعتل المصدر باعتلال فعله وتقول قاول مقاولة فيصح بصحته. والمراد بالمصدر هنا هو المصدر المجرّد لان المزيد فيهِ مشتق منهُ لموافقتهِ اياهُ في حروفهِ ومعناه. وان قيل ان بعض الامثلة مشتق من الفعل كالامر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها يقال ان مرجع الجميع الى المصدر والكل مشتق منهُ اما بواسطة او بلا واسطة

(٢) اي ان تاخذ شِقّ الشي اي جانبهُ او نصفهُ فهو متعدٍ

المعرفة بينهما(١)

البحث الثالث

في متعلقات الفعل وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تقسيم الافعال

الافعال ثلثة مجرّدة ومَزِيدة ومُلحَقة. فالمجردة ثلاثية كنَصَرَ ورباعيةٌ كدَحْرَجَ. ونعني بالمجرّد ان تكون حروف الفعل كلها اصلية. ثم الفعل الثلاثيُّ المجرّد اما سالم او غير سالم. فالسالم ما سلمت حروفهُ الاصلية من حروف العلة والهمز والتضعيف. وغير السالم اما صحيح او معتلٌ فالصحيح ما خلا من حروف العلّة فقط والمعتل ما كان في حروفهِ الاصول حرف علةٍ. وحروف العلة ثلثة الالف والواو والياء. والافعال المزيدة اما مزيدة الثلاثي واما مزيدة الرباعي. والافعال الملحقة اما ملحقة بالرباعي او ملحقة بمزيده. والثلاثيُّ لاملحق له كما سيجيء

(١) الاشتقاق على ثلاثة انواع. صغير وهو ان يكون بين المشتق والمشتق منهُ تناسب في اللفظ والترتيب كما مُثِّل وهو موضوع التصريف والمتبادر عند الاطلاق. وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جَبَذَ وجَذَبَ. واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج فقط نحو نَعَقَ ونَهَقَ قال ابن عصفور لا يدخل الاشتقاق في ستة اشياء وهي الاسماء الاعجمية كاسمعيل والاصوات كغاق والاسماء المتوغلة في الابهام كمن وما والبارزة كطوبى اسم للنعمة واللغات المتقابلة كالجَون للابيض والاسود والاسماء الخماسية كسفرجل. وجاز الاشتقاق من الحروف فقد قالوا انعم الله له بكذا اي قال له نَعَم وسوّفتُ الرجل اي قلت له سَوْفَ افعل وسالتك الحاجة فلَولَيتَ لي اي قلت لي لولا ولالَيتَ لي اي قلت لي لالا واشباه ذلك.

المطلب الثاني

في ميزان الافعال

ميزان الثلاثي فَعَلَ وميزان الرباعي فَعْلَلَ والحرف الزايد يُعبَّر عنهُ بلفظهِ في الميزان فتقول في وزن أَكْرَمَ مثلاً أَفْعَلَ(١)

المطلب الثالث

في اقسام الفعل من حيث الصحة والعلة

يُقسَم الفعل الى سبعة اقسام. الاول السالم كنَصَرَ. الثاني المضاعَف كمَدَّ في الثلاثي وزَلْزَلَ في الرباعي. الثالث المهموز نحو أَخَذَ وسَأَلَ وقَرَأَ. الرابع المعتل الفاء نحو وَعَدَ ويَسُرَ ويسمى المِثال. الخامس المعتل العين نحو قالَ وباعَ ويُسمّى الاجوف. السادس المعتل اللام نحو غزَا ورَمَى ويُسمّى الناقص. السابع ما تعدَّدت فيه حروف العلة نحو وَقَى وطَوَى ويُسمّى اللفيف

البحث الرابع

في تعداد الموازين وفيه اربعة مطالب

المطلب الاول

في ميزان الثلاثي المجرد

ميزان الثلاثي المجرد ستة انواع(٢) الاول فَعَلَ يَفْعِلُ مفتوح العين

(١) قد جُعِل من لفظ الفعل ميزان تُعتبَر به صِيَغ الافعال فقيل ان ضَرَبَ مثلاً على وزن فَعَلَ. ومن ثم عُبِّر عن الضاد بالفاء وعن الراء بالعين وعن الباء باللام

(٢) وقد جُمِعت في بيت واحد وهو فتح كسر فتح ضم فتحتان كسر فتح كسر كسر ضمّتان. واعلم ان جميع الافعال الثلاثية لاتخرج عن هذه الاوزان الستة ولكن لايجمع كلها الا السالم

في الماضي مكسورها في المضارع نحو جَلَسَ يَجْلِسُ. الثاني فَعَلَ يَفْعُلُ مفتوح العين في الماضي مضمومها في المضارع نحو نَصَرَ يَنْصُرُ. ولك ان تقيس على هذين الوزنين كل فعل جهلت ميزانه[1] الثالث فَعِلَ يَفْعَلُ مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع نحو عَلِمَ يَعْلَمُ. وتسمى هذه الاوزان الثلثة دعائم الابواب[2] اي اصولها. الرابع فَعَلَ يَفْعَلُ مفتوح العين فيهما نحو فَتَحَ يَفْتَحُ. ويلزم هذا الوزن ان يكون عينهُ او لامهُ من حروف الحلق[3] وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء والعين والغين والخاء والحاء. الخامس فَعِلَ يَفْعِلُ مكسور العين فيهما نحو حَسِبَ يَحْسِبُ[4] السادس فَعُلَ يَفْعُلُ مضموم العين فيهما نحو فَضُلَ يَفْضُلُ. وهذا الوزن خاصٌّ بالصفات اللازمة[5]

المطلب الثاني

في مجيء الافعال الغير السالمة من ستة اوزان الثلاثي

المضاعف يجيءُ من ثلثة اوزان من وزن جَلَسَ ونَصَرَ وعَلِمَ مثالهُ فَرَّ وسَرَّ وعَضَّ. مهموز الفاء يجيءُ من خمسة اوزان من وزن نَصَرَ

(١) فساد هذا الضابط اوضح من ان يُبيَّن. وربما كان مراد المصنف ان الافعال التي لم تُضبَط في كتب اصول اللغة تقاس على هذين الوزنين (٢) انما سميت بذلك لكثرتها في لسان العرب واختلاف حركاتها في الماضي والمضارع (٣) غير ان ما كان عينه او لامه حرف حلق لا يختصُّ بهذا الوزن بل يُبنى على غيره ايضاً كشَهِدَ وفَرِحَ وغيرهما. وقد ورد أَبَى يَأْبَى ورَكَنَ يَرْكَنُ بفتح العين في الماضي والمضارع من غير حرف حلقي (٤) وقلَّ ذلك في الصحيح وكثر في المعتلّ الفاء نحو وَرِثَ يَرِثُ ووَلِيَ يَلِي (٥) اي الصفات الغريزية كالكرم والحسن ونحوهما. ولا يكون الا لازماً. وشذَّ قولهم رَحُبَتْكَ الدار والاصل رحبت بك الدار فحُذِفت الباء لكثرة الاستعمال

وجَلَسَ وفَتَحَ وعَلِمَ وفَضُلَ مثالهُ أَخَذَ وأَدَبَ وأَهَبَ وأَرِجَ وأَسُلَ. مهموز العين يجيءُ من ثلثة اوزان من وزن عَلِمَ وفَتَحَ وفَضُلَ مثالهُ سَئِمَ وسَأَلَ ولَؤُمَ. مهموز اللام يجيءُ من اربعة اوزان من وزن جَلَسَ وعَلِمَ وفَتَحَ وفَضُلَ مثاله هَنَأَ وصَدِئَ وقَرَأَ وقَمُؤَ. المثال يجيءُ من خمسة اوزان من وزن جَلَسَ وفَتَحَ وعَلِمَ وحَسِبَ وفَضُلَ مثاله وَعَدَ ووَضَعَ ووَجِلَ ووَرِثَ ووَسُمَ. الاجوف يجيءُ من ثلثة اوزان من وزن جَلَسَ ونَصَرَ وعَلِمَ مثاله بَاعَ وقَالَ ونَامَ. الناقص يجيءُ من خمسة اوزان من وزن جَلَسَ ونَصَرَ وعَلِمَ وفَتَحَ وفَضُلَ مثاله رَمَى ودَعَا وبَقِيَ ووَسَرُوَ. اللفيف المفروق يجيءُ من ثلثة اوزان من وزن جَلَسَ وعَلِمَ وحَسِبَ مثاله وَقَى ووَجِيَ ووَلِيَ. اللفيف المقرون يجيءُ من وزنين من وزن جَلَسَ وعَلِمَ مثاله شَوَى وقَوِيَ

المطلب الثالث

في وزن الرباعي المجرد

للرباعي المجرَّد وزنٌ واحد وهو فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلَالاً بفتح فاء المصدر الاول وكسرها في الثاني[1] والمصدر الاول لازم في كل رباعيٍّ خلافاً للثاني

المطلب الرابع

في تعدّي الفعل ولزومه

المتعدّي ما تجاوز حدوثه من فاعل الى مفعول به نحو جرَّدَ بطرس

(١) والصواب وكسر فاء المصدر الثاني او ان يقال بفتح الفاء في المصدر الاول وكسرها في الثاني كما لا يخفى مثاله دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجاً

سيفه. فبطرس فاعل وسيفه مفعول به ويُسمّى واقعاً ومجاوزاً. واللازم ما استقرّ حدوثهُ في نفس الفاعل نحو قام يسوع فالقيام مستقر في يسوع الفاعل. النتيجة ان الافعال كلها متعدية لكن بعضها يتصل بالمفعول وهو المتعدي وبعضها يتصل بالفاعل وهو اللازم ويسمى غير متعدٍ. ثم المتعدي يكون له مفعولٌ واسم مفعول ومبنيٌّ للمفعول. واللازم لا يكون له الا فاعل واسم فاعل فقط كما سياتي بيان ذلك

البحث الخامس

في مزيد الثلاثي وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في الثلاثي المزيد فيه حرف واحد

الافعال المزيدة على الثلاثي عشرة اوزانٍ. واقسامها ثلثة. الاول ما زِيْدَ فيه حرف واحد. الثاني ما زِيْدَ فيه حرفان. الثالث ما زِيْدَ فيه ثلثة احرف. والحروف المزيدة في الافعال والاسماء تكون من حروف سالتمونيها. والحرف الذي يزاد في الموزون يزاد نفسه في الميزان الا اذا كان المزيد من جنس اصول الفعل فانه يُعبَّر عنه بعينٍ او لامٍ كجنسهِ[1] تقول المزيد فيه حرف واحد ثلثة اوزان. الاول أَفْعَلَ يُفْعِلُ إفْعَالاً موزونهُ أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَاماً. زِيدَت الهمزة على الفعل مفتوحةً في

(١) تقول اكرم على وزن افعل وقاتل على وزن فاعل بزيادة الالف في الميزان وقدّم على وزن فعّلَ واحمرّ على وزن افعلّ بتكرير ما يقابل الحرف الزايد في الموزون من بنيتهِ اي العين في فعّل واللام في افعلّ. واذا كانت الزيادة من بنية الفعل فلا بد ان تكون من جنس العين او اللام كما ترى

الماضي مكسورةً في المصدر اصله كَرُمَ[1] ۞ تنبيه. اذا دخلت الهمزة على الفعل الثلاثي المتعدي جاز فيه وجهان. احدهما ان تكون للمبالغة في التعدي نحو اشفيته اي بالغت في شفايهِ. والثاني ان يصير المتعدي بها لازماً ويكون معناها للسلب نحو أَشْفَى زيد اي ازيل شفاوه. وتسمى حينئذٍ همزة السَّلْب وقس عليها. الثاني فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلاً بتشديد العين موزونه فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحاً اصله فَرِحَ[2] وهذان الوزنان للتعدية. الثالث فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وفِعَالاً بكسر الفآء موزونه قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وقِتَالاً اصله قَتَلَ. ويكون للمشاركة بين اثنين فقط. والمشاركة هي ان يفعل الواحد بالآخر ما يفعلهُ الآخر بهِ[3]

(١) وهو للتعدية غالباً كما مُثِّلَ ولصيرورة الشيء منسوباً الى ما اشتقّ منه الفعل نحو أَغَدَّ البعير اذا صار ذا غدّةٍ ومنه اصبح الراكب اي دخل في الصباح لانه بمنزلة صار ذا صباح ولوجود الشيء على صفة نحو احمدته اي وجدته محموداً وللسلب نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته وللزيادة في المعنى نحو اشغلته ولقصد المكان نحو اعرق اي قصد العراق وللتعريض للامر نحو اباع الجارية اي عرضها للبيع وللتحوّل نحو اقفرت الارض. وقد يُنقَل الشيء الى افعل فيصير لازماً وذلك نحو أكبّ واعرض يقال كبّهُ اي القاهُ على وجهه فأكبّ وعرضه اي اظهره فاعرض (٢) بزيادة الاول عند الخليل لان الحكم بزيادة الساكن أولى والثاني عند يونس لان الزيادة بالآخِرِ أولى والوجهان جايزان عند سيبويه. وهو لمعانٍ منها التكثير في الفعل نحو جوّلت وطوّفت او في الفاعل نحو موّتت الابل او في المفعول نحو غلّقت الابواب. ومنها نسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسّقته اي نسبته الى الفسق والسلب نحو جلّدت البعير اي ازلت جلده والتعدية كما ذكر المصنف وغير ذلك (٣) واصل هذا الباب ان يكون بين اثنين فصاعداً خلافاً لما ذكره المصنف بقوله بين اثنين فقط نحو ضَارَبَ زيد عمراً وقاتل بكر القومَ. ويكون بمعنى فعّل للتكثير نحو ضاعفته وضعّفته. وبمعنى افعل نحو عافاك الله واعفاك. وبمعنى فَعَلَ المجرد نحو دافع ودفع وسافر وسفر

المطلب الثاني

في الثلاثي المزيد فيه حرفان

المزيد فيه حرفان خمسة اوزان . الاول تفعّل يتفعّل تفعُّلاً بتشديد العين موزونه تفضّل يتفضّل تفضُّلاً اصلهُ فضُلَ ويكون للمطاوعة(١) قال العرضيُّ المطاوعة هي حصول الاثر عند تعلّق الفعل المتعدّي بمفعولهِ نحو كسّرت الزجاج فتكسّر(٢) الثاني تفاعَلَ يتفاعَلُ تفاعُلاً موزونهُ تشارَكَ يتشارَكُ تشارُكاً اصلهُ شرِكَ . ويكون للمشاركة بين اثنين فاكثر نحو تشارك زيد وعمرو وتصالح القوم(٣) الثالث إنفعَلَ ينفعِلُ إنفعالاً موزونه إنصرَفَ ينصرِفُ إنصِرافاً اصله صرَفَ . ويكون للمطاوعة(٤) الرابع إفتعَلَ يفتعِلُ إفتِعالاً موزونه إجتَمَعَ يجتمِعُ إجتِماعاً

(١) اي مطاوعة فعّلَ نحو قدّمته فتقدّم . وقد يكون للتكلّف نحو تحلّم اي تكلف الحلم . ولاتخاذ الفاعل اصل الفعل مفعولاً نحو توسّدت الترابَ اي اتخذته وسادةً . وللدلالة على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تهجد اي جانَبَ الهجود . وللدلالة على حصول اصل الفعل مرةً بعد مرة نحو تجرّعه اي شربه جرعة بعد جرعة . وللطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيراً (٢) فانك اذا قلت كسّرته فالحاصل التكسُّر (٣) فان كان من فاعَلَ المتعدي الى مفعولين يكون متعدياً الى واحدٍ نحو نازعتهُ الحديثَ فتنازعنهُ وان كان من فاعَلَ المتعدي الى مفعول واحدٍ يكون لازماً نحو ضاربته فتضاربنا . وقد ياتي لمعانٍ اخر منها مطاوعة فاعَل نحو باعدته فتباعَد . ومنها التكلف نحو تجاهَل اي اظهر الجهل من نفسه . والفرق بين التكلُّف في هذا الباب وبينه في باب تفعل ان المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل (٤) اي مطاوعة فَعَل المجرد نحو قطعته فانقطع ولهذا لايكون الا لازماً . ومجيه لمطاوعة أفعَلَ نحو اسفقت الباب اي رددته فانسفق وازعجته فانزعج من الشواذّ . ولا يُبنى الا مما فيه علاجٌ وتاثيرٌ فلا يقال انكرم وانعدم

اصله جمَعَ ويكون للمطاوعة(١) الخامس إفعَلَّ يفعَلُّ إفعِلالاً بتشديد اللام في الفعل وتخفيفها في المصدر موزونه إحمَرَّ يحمَرُّ إحمِراراً اصله حمُرَ ويكون للمبالغة(٢) ويختص بالالوان والعيوب مثل إسوَدَّ وإعوَرَّ

المطلب الثالث

في الثلاثي المزيد فيه ثلثة احرف

المزيد فيه ثلثة احرف وزنان . الاول إستفعَلَ يستفعِلُ إستِفعالاً موزونه إستغفَرَ يستغفِرُ إستِغفاراً اصلهُ غفَرَ ويكون لطلب الفعل(٣) الثاني إفعَوعَلَ يفعَوعِلُ إفعِيعالاً موزونهُ إحدَودَبَ يحدَودِبُ إحدِيداباً اصلهُ حدِبَ ويكون للمبالغة(٤) ۞ تنبيه . كل فعل زِيدَ في اولهِ همزة تُحذَف تلك الهمزة من مضارعه قياساً مطرداً

البحث السادس

في مزيد الرباعي وفي ملحقاته وفيه مطلبان

(١) نحو جمعته فاجتمع . ويكون للاتخاذ نحو اختبز اي اتخذ الخبز . ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب اي بالغ في الكسب . وبمعنى فَعَل نحو جذب واجتذب . وبمعنى تفاعل نحو اختصموا وتخاصموا (٢) ويكون للدخول في الصفة نحو اصفرّ النبات اي دخل في الصفرة ولا يكون الا لازماً (٣) نحو استخرجته اي طلبت خروجهُ . ويأتي لاصابة الشيء على صفةٍ نحو استعظمته اي وجدته عظيماً وللتحوّل نحو استحجر الطين اي تحوّل الى الحجرية . ويكون بمعنى فَعَلَ نحو قرّ واستقرّ (٤) ومن مزيدات الثلاثي إفعَوَّلَ يفعَوِّلُ إفعِوّالاً موزونه إجلَوَّذَ يجلَوِّذُ إجلِوّاذاً وهو للمبالغة . ويأتي للتعليق نحو اعلوّط بغيرهِ اعلوّاطاً اي تعلق بعنقه وعلاه . و إفعالَّ يفعالُّ إفعيلالاً موزونه إحمارّ يحمارّ احميراراً وحكمه حكم احمرّ الا ان المبالغة فيه اكثر . وهما نادران

المطلب الاول

في مزيد الرباعي

لمزيد الرباعي ثلثة اوزان. الاول تفعلل يتفعلل تفعللاً موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجاً اصله دحرج[1] الثاني إفعللّ يفعللّ إفعلالاً بتشديد لام الفعل الثانية[2] موزونه إقشعرّ يقشعرّ اقشعراراً أصله قشعر[3] الثالث إفعنلل يفعنلل إفعنلالاً موزونه إحرنجم يحرنجم إحرنجاماً اصله حرجم

المطلب الثاني

في الملحقات

الالحاق ان تزيد على الثلاثي حرفاً فيصير رباعياً. وسمّي ملحقاً لان مصدره مثل مصدر الرباعي. ولهذا تزاد حروف الالحاق من حروف سألتمونيها وغيرها ولا تقبل الاعلال ولا الادغام[4] واوزان الالحاق خمسة. الاول جلبب يجلبب جلببة وجلباباً اصله جلب. الثاني حوقل اصله حقل. الثالث دهور اصله دهر. الرابع بيطر اصله بطر. الخامس جندل اصله جدل. واذا شئت ان تجعلها ملحقة بتدحرج فزد التاء في اولها وقل تجلبب وتحوقل وتبيطر وتدهور وتجندل. والملحق بإحرنجم إقعنسس وإسلنقى اصلهما قعس وسلق. واما إقشعرّ فلا ملحق له[5]

(١) وهو لمطاوعة فعلل نحو عصفرتهُ فتعصفر (٢) ولام المصدر الاولى (٣) وهو لمبالغة اللازم (٤) لئلا يفوت الالحاق بمخالفة اوزانها للملحق به وكل الملحقات سماعية (٥) اعلم ان الافعال تنحصر في الاوزان المارّ ذكرها ولكن هذه الاوزان ليست

المبحث السابع

في المصدر وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في مصدر الثلاثي وغيره

المصدر في اللغة اسم مكان الصدور وفي الاصطلاح هو اسم الحدث الجاري على الفعل[1] ويقع ثالثاً في تصريف فعلهِ نحو ضرب يضرب ضرباً. وهو قسمان مصدر ميمي وغير ميمي. فالغير الميمي اما ثلاثي او غير ثلاثي. فمصدر الثلاثي سماعيّ كله لاضابط له[2] ومصدر غير

مطردة في كل فعل وتوجد افعال لا تستعمل الا مزيدة وافعال مزيدة لا مجرد لها من معناها وافعال لا تستعمل الا في صيغة المجهول ويتوصل الى معرفة ذلك جميعه بالاستقراء وتتبع كتب اصول اللغة واقوال الفصحاء (١) يقول الجاري على الفعل اي ان يكون له فعل يذكر المصدر بياناً لمدلوله (٢) اي على وجه الاطّراد بالاجمال. وقد يغلب مجيء مصدر الفعل المتعدي على فَعْل كضَرْب ومصدر فَعَلَ اللازم على فُعُول كقعود. ما لم يدلّ على امتناع او نحوهِ فيجي على فِعال كنفار او على حركة فعلى فَعَلان كخفقان او على مرضٍ فعلى فُعال كسُعال او على سيرٍ فعلى فَعِيل كرحيل او على صوت فعلى فُعال او فَعِيل كصُراخ وصهيل. ويجي مصدر فَعُلَ على فُعُولة او فَعالَة كسهُولة وفَصاحة ومصدر فَعِلَ اللازم على فَعَل كفَرَح. ويجيء المصدر في الصنايع ونحوها على فِعالة ككِتابة وفي العيوب والحُلَى على فَعَل كعَرَج وبَلَج. والمسموع من صور المصدر الثلاثي قَتْل وفِسْق وشُغْل ورَحْمة وعِصْمة وصُفْرة ودَعْوى وذِكْرى وبُشْرى وذَوَبان وحِرْمان وغُفْران وهَيَجان وطَلَب وصِغَر وهُدًى وكَذِب وغَلَبة وسَرِقة وذَهاب وصِراف وسُؤال وزَهادة وعِبادة وبُغاية وكَراهِيَة ووَجِيف وفَضِيحة وقَبُول ودُخُول وصَرُورة وسُهُولة وبَيْنُونة وسَوْدَد وجَبَرُوت وتَهْدار وتِبْيان وقِلِّيلى. وهذه الاربعة الاخيرة للمبالغة والتكثير. ويقلّ مجيء المصدر على وزن اسم الفاعل نحو قمت قايماً واقلّ منهُ مجيئهُ على وزن اسم المفعول نحو بايّكم المفتون اي الفتنة

الثلاثي قياسي كله. تقول قياس مصدر أكرم إكراما وفرّح تفريحا وقاتل مقاتلة وقتالا وإنكسر إنكسارا وتفضّل تفضّلا وتخاطب تخاطبا وإحتقر إحتقارا وإحمرّ إحمرارا وإستغفر إستغفارا وإحدودب إحديدابا ودحرج دحرجة ودحراجا وتدحرج تدحرجا وإقشعرّ إقشعرارا. وقس على هذا كله مصادر كلما يوزن عليها(١)

المطلب الثاني

في المصدر الميمي

بناء المصدر الميمي من الثلاثي سواء كان سالما او غير سالم ان تاتي بالمضارع وتضع مكان حرف المضارعة ميما مفتوحة وتفتح العين في الجميع(٢) نحو المَنصَر والمَضرَب والمَذهَب والمَوجَل والمَيسَر والمَقام والمَباع والمَنزى والمَرمى والمَوقى والمَطوى والمَقرّ والمَأخذ الا المثال من وزن جلس فالمصدر الميمي منه مكسور العين(٣) نحو المَوعِد. وبناء المصدر الميمي من غير الثلاثي هو ان تاتي بالفعل

(١) وقد يجيء مصدر فعّل على فِعّال وفِعال نحو كِذّاب وكِذاب. وان كان في ناقص او مهموز اللام جاء على تفعِلة كتصفية وتهنئة. ومصدر تفعّل قد يجيء على وزن تِفِعّال نحو تِحمّال. ومصدر فاعل يجيء على وزن فيعال نحو قيتال وهو القياس فيه الا انه قليل. واذا كان افعل واستفعل من الاجوف جاء مصدر الاول على إفعَلة نحو إقامة ومصدر الثاني على إستِفعَلة نحو استقامة اصلهما إقواما واستِقواما كما سيجيء. واعلم ان بناء مصدر المفعول كبناء مصدر الفاعل تقول ضُرِب زيدٌ ضربا اليما كما تقول ضربت زيدا ضربا اليما والتمييز بينهما بالقراين (٢) وشذّ المرجع والمصير والمحيض والمجيء فانها وردت بكسر العين (٣) والصحيح ان يقال ما لم تكن مكسورة لمجرّد من المِثال الواوي فتبقى على كسرها

المضارع وتضع مكان حرف المضارعة ميما مضمومة وتفتح ما قبل آخره نحو المُكرَم والمُفرَّح والمُقاتَل والمُنكسَر والمُتفضَّل والمُحتقَر والمُحمَرّ والمُستغفَر والمُحدودَب والمُدحرَج والمُتدحرَج والمُقشعَرّ. وهذا قياس مطَّرد

المطلب الثالث

في الصيغ المشتقة من المصدر

يشتقّ من كل مصدر تسعة اشياء. وهي الماضي كضَرَبَ والمضارع كيَضرِبُ والامر كإضرِبْ والنهي كلا تَضرِبْ واسم الفاعل كضارِب واسم المفعول كمَضرُوب واسم المكان والزمان كمَضرِب واسم الالة كمِضرَب. واما المرة والنوع فهما غير مشتقّين. وسياتي بيان ذلك مفصلا

القسم الثاني

في القسم الاول من اقسام الفعل السبعة وهو الفعل السالم وفيه عشرة ابحاث

البحث الاول

في النوع الاول من المشتقات وهو الماضي وفي الضمير ايضا وفيه مطلبان

المطلب الاول

في بناء صيغة الماضي

الفعل في اللغة الحَدَث وفي الاصطلاح ما دلّ على معنى في نفسه مقترنٍ باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال. والماضي في اللغة الخالي من مَضَى الامر اذا خلا. وفي الاصطلاح هو فعلٌ دلّ

بالوضع على معنى وُجِدَ قبل زمانك الذي انت فيه. مثالهُ نصر. ثم الماضي يُبنَى للفاعل ويُبنَى للمفعول. فعلامة المبني للفاعل في الافعال التي ليس في اولها همزة زايدة ان يكون اولهُ مفتوحًا نحو نَصَرَ ودَحْرَجَ وقَاتَلَ وتَقَاتَلَ وغير ذلك. والذي في اوله همزة زايدة فعلامتهُ ان يكون ثالثهُ مفتوحًا نحو إِنْقَطَعَ وإِجْتَمَعَ وإِسْتَخْرَجَ وإِقْشَعَرَّ الا وزن أَفْعَلَ فانه ملحق بنَصَرَ واخواتهِ. وعلامة المبني للمفعول من نَصَرَ واخواتهِ ان يكون اولهُ مضمومًا وما قبل اخرهِ مكسورًا ومن انقطع واخواتهِ ان يكون ثالثهُ مضمومًا وما قبل اخرهِ مكسورًا الا وزن أَفْعَلَ فانه ملحق بنَصَرَ واخواتهِ[1] ويُسَمَّى المبني للفاعل معلومًا والمبني للمفعول مجهولاً

المطلب الثاني

في تقسيم الضمير

الضمير في اللغة السرُّ والخفآء وفي الاصطلاح ما دلَّ على مُسَمَّاهُ

(١) ونستغني عن هذا التطويل بقولنا ان المبنيّ للفاعل ما كان اول متحرك منه مفتوحًا نحو ضَرَبَ و إِجْتَمَعَ وهلمَّ جرًّا. ولا اعتداد بالهمزة من اجتمع وامثاله لسقوطها في الدَّرْج. والمبنيّ للمفعول ما كان ما قبلَ آخره مكسورًا وكل متحرك قبلهُ مضمومًا. تقول من ضَرَبَ ضُرِبَ ومن أَكْرَمَ أُكْرِمَ ومن فَرَّحَ فُرِّحَ ومن قَاتَلَ قُوتِلَ ومن تَفَضَّلَ تُفُضِّلَ ومن تَشَارَكَ تُشُورِكَ ومن إِنْصَرَفَ أُنْصُرِفَ ومن إِجْتَمَعَ أُجْتُمِعَ ومن إِسْتَغْفَرَ أُسْتُغْفِرَ ومن إِحْدَوْدَبَ أُحْدُودِبَ ومن تَدَحْرَجَ تُدُحْرِجَ ومن إِقْشَعَرَّ أُقْشُعِرَّ ومن إِحْرَنْجَمَ أُحْرُنْجِمَ ومن إِجْلَوَّذَ أُجْلُوِّذَ ومن إِسْلَنْقَى أُسْلُنْقِيَ. واعلم ان آخر الماضي مطلقًا مفتوح ابدًا حتى يتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن نحو ضَرَبْتُ او ضمير جمع مذكر فيُضَمّ نحو ضَرَبُوا. وقد يكون ذلك لفظًا كما مُثِّلَ او تقديرًا نحو رمَى فان اصله رَمَيَ

بقرينة التكلم او الخطاب او الغيبة. وهو قسمان متصل ومنفصل. فالمتصل ما لا يُبْتَدَأُ بهِ ولا يقع بعد إِلاَّ. وشذَّ إِلاَّكَ. والمنفصل ما صحَّ فيه الامران. ثم المتصل يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا. وكل منها اربعة عشر ضميرًا. ستة للغايب وستة للمخاطب واثنان للتكلم. والمنفصل كذلك غير ان المنفصل لا مجرور لهُ. وكلها تجري على الماضي وما يشتقُّ منهُ. ثم ان الضمير المنصوب خاصٌّ بالمتعدي والمجرور خاصٌّ باللازم واسمِ الفاعل والمفعول. والضمير المرفوع مشتركٌ بينهما

المبحث الثاني

في تصريف الماضي مع الضمير المتصل والمنفصل وفي استتار الضمير وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تصريف الضمير المتصل

تقول في الضمير المرفوع نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا نَصَرَتْ بسكون التآء نَصَرَتَا بفتح الرآء نَصَرْنَ بفتح النون. نَصَرْتَ بفتح التآء نَصَرْتُمَا نَصَرْتُمْ نَصَرْتِ بكسر التآء نَصَرْتُمَا نَصَرْتُنَّ بتشديد النون وفتحها. نَصَرْتُ بضم التآء نَصَرْنَا. فضمير نَصَرَ ونَصَرَتْ المونثة الغايبة مستتر تقديره في الاول هو وفي الثاني هي ۞ تنبيه. متى تحرك ضمير الرفع سكن معه اخر الفعل وتقول في الضمير المنصوب نَصَرَهُ نَصَرَهُمَا نَصَرَهُمْ نَصَرَهَا نَصَرَهُمَا نَصَرَهُنَّ بتشديد النون وفتحها. نَصَرَكَ بفتح الكاف نَصَرَكُمَا نَصَرَكُمْ نَصَرَكِ بكسر الكاف نَصَرَكُمَا نَصَرَكُنَّ بتشديد النون وفتحها. نَصَرَنِي نَصَرَنَا. ولا يستتر منهُ شيءٌ ۞ تنبيه. يُبنَى اخر الفعل كله على

الفتح مع ضمير النصب. فان كان ما قبل نا نصرنا ساكنًا فهو ضمير رفع وان كان مفتوحًا فهو ضمير نصب   ونقول في الضمير المجرور مررتُ بِهِ مررت بهِما مررت بِهِم مررت بِهَا مررت بِهِما مررت بِهِنَّ بتشديد النون وفتحها. مررت بِكَ مررت بِكُما مررت بِكُمْ مررت بِكِ مررت بِكُما مررت بِكُنَّ بتشديد النون وفتحها. مررتَ بِي مررت بِنا ۝ تنبيه. هاء به مكسورة مفردًا ومثنًّى ومجموعًا مذكرًا ومونثًا(١) ونقول في اسم الفاعل ضاربهُ ومارٌّ بهِ. وفي اسم المفعول مضروبهُ وممرورٌ بِهِ ۝ تنبيه. قِس على تصريف هذا المطلب كل ماضٍ ثلاثيّ وغير ثلاثيّ معلومًا ومجهولاً

المطلب الثاني

في تصريف الضمير المنفصل

الضمير المنفصل ما يُبتدَأُ به ويقع بعد إلّا نحو هو ضرب وما ضرب الا هو   نقول في الضمير المرفوع هُوَ بفتح الواو هُمَا هُمْ هِيَ بفتح الياء هُمَا هُنَّ بتشديد النون وفتحها. أَنتَ بفتح التاء أَنْتُما أَنْتُمْ أَنْتِ بكسر التاء أَنْتُما أَنْتُنَّ بتشديد النون وفتحها. أَنا نَحْنُ بضم النون الاخيرة. مثاله هو ضرب هما ضربا هم ضربوا الخ. وما ضرب الا هو وما ضرب الا هما وما ضرب الا هم الخ ۝ تنبيه. ان قدمت الضمير على الفعل ثنَّيت الفعل وجمعته وذكرته وانثته وان وقع الضمير بعد إلّا جعلت الفعل مفردًا مذكرًا في كل حال كما مثلنا   ونقول في الضمير المنصوب إِيَّاهُ إِيَّاهُما إِيَّاهُمْ إِيَّاها إِيَّاهُما إِيَّاهُنَّ. إِيَّاكَ إِيَّاكُما إِيَّاكُمْ إِيَّاكِ إِيَّاكُما إِيَّاكُنَّ. إِيَّايَ بفتح الياء إِيَّانا.

(١) على ان هاء بِهَا تُفتَح لمناسبة الالف

وهمزة إيَّا مكسورة في الجميع. مثاله اياه ضرب اياهما ضربا اياهم ضربوا الخ. وما ضرب الا اياه وما ضرب الا اياهما وما ضرب الا اياهم الخ ۝ تنبيه. لا يجوز انفصال الضمير مع امكان اتصاله سواءٌ كان مرفوعًا او منصوبًا او مجرورًا(١) اي لا يقال في ضَرَبْتَ ضَرَبَ أَنْتَ وفي ضَرَبَهُ ضَرَبَ إِيَّاهُ وفي مَرَّ بهِ مَرَّ بإِيَّاهُ

المطلب الثالث

في استتار الضمير

لا يستتر الا ضمير الرفع المتصل وذلك في ستة مواضع. الاول في المفرد الماضي الغايب مذكرًا ومؤنثًا. الثاني في المفرد المضارع الغايب مذكرًا ومونثًا. الثالث في مفرد الامر والنهي الغايبَين مذكرًا ومونثًا. فتقديرا الضمير في هذه المواضع كلها هو للمذكر وهي للمونث. الرابع في مفرد المضارع والامر والنهي المخاطب المذكر فقط تقديره انت. الخامس في مفرد وجمع مضارع المتكلم تقديره انا ونحن. السادس في اسم الفاعل واسم المفعول وفي الصفة المشبهة وافعل التفضيل تقديره هو في المذكر وهي في المونث ۝ تنبيه. استتار الضمير جايز وواجب. فالجايز في هو وهي. والواجب فيما سوى ذلك

البحث الثالث

في النوع الثاني من المشتقات وهو المضارع وفيه ثلثة مطالب

(١) تاذن العبارة بان الضمير المجرور اذا لم يمكن اتصاله ياتي منفصلاً والحال انه لا يتعذر اتصاله ولا ياتي منفصلاً

المطلب الاول

في بناء صيغة المضارع

المضارع في اللغة المشابه(١) وفي الاصطلاح ما زيد في اوله حرف من حروف أنيتُ. فالهمزة للتكلم. والنون للتكلمين. والياء لمذكر الغايب كله ولجمع المونث الغايب. والتاء للمخاطب كله مذكرًا وموءنثاً وللمفردة الموئثة الغايبة ولمثناها. مثاله أضرب نضرب يضرب تضرب. فان كان المضارع رباعيًا معلومًا فحرف المضارعة منهُ مضموم وما قبل اخره مكسور نحو يُدحرِج ويكرِم ويُفرِّح ويُقاتِل. وان كان غير رباعيّ فحرف المضارعة مفتوح نحو ينصُر وينقطِع ويتدحرج ويستخرِج وغير ذلك. وان كان المضارع مجهولاً سواء كان ثلاثيًا او غير ثلاثيّ فحرف المضارعة منه مضموم وما قبل اخره مفتوح نحو يُضرَب ويُكرَم ويُدحرَج ويُستخرَج وغير ذلك(٢)

(١) قيل له ذلك لانه يشبه اسم الفاعل في ترتيب الحروف الساكنة والمتحركة كما بين يَضرِب وضارِب وفي غير ذلك مما ورد بيانه في المطوّلات (٢) واما ضمّ حرف المضارعة في يُهرِيق ويُسْطِيع فباعتبار الاصل لان اصلها اراق واطاع وكذلك فتح حرف المضارعة في يَخَصِّم ويَقَتِّل لان اصلها اختصم واقتتل. وان لم تعتبر الاصل فعلى الشذوذ. وقد تُكسَر حروف المضارعة في بعض اللغات في احوال تعلمها من المطولات. واعلم انه اذا اجتمع تاآن في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه مبنيًّا للفاعل المخاطب او المخاطبة مطلقًا او الغايبة المفردة والمثناة جاز اثباتها على الاصل نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج وجاز حذف احداهما تخفيفًا نحو انت له تَصَدَّى والاصل تتصدى ونارًا تَلَظَّى والاصل تتلظى وتَنَزَّل الملايكة والاصل تتنزل

المطلب الثاني

في زمان المضارع

الحال هو الزمان الحاضر. والمستقبل بفتح الباء وكسرها(١) هو الزمان المُنتظَر وقوعهُ. فالمضارع يحتمل الزمانين(٢) نحو يضرب اي الان او غدًا. فان شئت تخصيصهُ بالحال فأدخِل عليهِ لامَ الابتداء مفتوحةً نحو ان الله لَيَرْحَمُ اي الآن. وان شئت تخصيصهُ بالمستقبل فأدخِل عليه السينَ او سوفَ نحو ان الله سينتقم او سوف ينتقم اي اخيرًا. وتُسمَّى السين حرف تنفيس وتسمى سوف بفتح السين والفاء حرف تسويف

المطلب الثالث

في تصريف المضارع

اذا رايت في آخِر المضارع المثنّى نونًا فاكسرها واذا رايتها في آخِر الجمع المذكر والمونث والمفردة المخاطبة فافتحها. مثاله يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ يَنْصُرْنَ. تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ. أَنْصُرُ نَنْصُرُ. وهكذا حكم تصريفه مع ضميرَي النصب والجر. تقول يَنْصُرُهُ يَنْصُرُهُما يَنْصُرُهُم الخ. ويمرُّ بِهِ يمرُّ بِهِما يمرُّ بِهِم الخ. وهذه الاحكام كلها جاريةٌ على كل مضارع ثلاثيّ وغير ثلاثيّ معلومًا ومجهولاً

(١) المشهور فتح الباء لان زمان الحال يستقبله ولكن القياس يقتضي كسرها لانه زمان اتٍ فيليق ان يُعبَّر عنهُ بصيغة الفاعل كالماضي (٢) قال التفتازانيُّ قيل ان المضارع موضوع للحال واستعمالهُ في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس والصحيح انهُ مشتركٌ بينهما لانه يُطلَق عليهما اطلاق كل مشتركٍ على افراده هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال عند الاطلاق من غير قرينة يُنبِئُ عن كونه اصلاً في الحال وايضاً من

البحث الرابع

في النوع الثالث والرابع من المشتقات وهما الامر والنهي وفيه مطلبان

المطلب الاول

في بناء الامر

الامر في اللغة ضد النهي وفي الاصطلاح صيغة يُطلَب بها انشاء الفعل. وهو قسمان امر بالصيغة ويختصُّ بالمخاطب المعلوم. وامر باللام ويختصُّ بما سوى ذلك معلومًا ومجهولاً(١) فبناء الامر بالصيغة هو ان تحذف حرف المضارعة من المضارع وتاتي بصورة الباقي مجزومًا. فان وُجِد الحرف الذي بعد حرف المضارعة متحركًا فهو الامر نحو دَحْرِجْ وقَاتِلْ. وان كان ساكنًا فضَعْ في اوله همزة وصل مضمومةً ان كان عين المضارع مضمومًا او مكسورةً ان كان عين المضارع مفتوحًا او مكسورًا نحو أُنْصُرْ وإعْلَمْ وإجْلِسْ. وان بنيت الامر من وزن أَفْعَلَ فتكون الهمزة للقطع مفتوحة دايمًا نحو أَكْرِمْ بردّهِ الى اصلهِ. لان اصل يُكْرِم يُأَكْرِم بهمزة مفتوحة حُذِفت للثِقَل فلما صار امرًا رُدَّت اليه همزتهُ مفتوحةً(٢) وبناء الامر باللام ان تُزاد في اول المضارع لامٌ مكسورة(٣) ويجوز فتحها نحو لِيَضْرِبْ(٤) ثم ان الامر مطلقًا يكون اخره ساكنًا وعلامة

المناسب ان يكون له صيغة خاصّة كما للماضي والمستقبل (١) قولهُ هذا يشمل المخاطب المجهول والمتكلم والغايب معلومًا ومجهولاً وهو كذلك. ولا يكون الامر الا مستقبلاً (٢) وهذا تصريف الامر بالصيغة أُنْصُرْ أُنْصُرا أُنْصُرُوا أُنْصُرِي أُنْصُرا أُنْصُرْنَ (٣) ويقال لها لام الامر ويكون الفعل بعدها مجزومًا ابدًا. وتصريف الامر باللام كتصريف المضارع بلا خلافٍ (٤) اذا وقعت الواو والفاء على لام الامر فتسكنها

سكونه حذف الضمة من المفرد وحذف النون من المثنى وجمع المذكر والمخاطبة وتسمى الافعال الخمسة وهي يفعلان وتفعلانِ ويفعلونَ وتفعلونَ وتفعلينَ. واما نون جمع المونث فلا تحذف في الامر لانها ضمير كواو جمع المذكر(١)

المطلب الثاني

في النهي

النهي في اللغة ضد الامر وفي الاصطلاح طلب ترك حدوث الفعل. وبناؤه ان يُجعَل في اول المضارع لا الناهية نحو لا تَضْرِبْ. ويسكن آخِرُهُ. وحكم سكونه كحكم سكون الامر(٢) وقس عليه كل فعل مجرَّدٍ ومزيد فيهِ معلومًا ومجهولاً

المبحث الخامس

في نون التوكيد وفيه مطلبان

المطلب الاول

في اماكن التوكيد

التوكيد ويجوز التاكيد بالهمز وعدمه في اللغة القصد والتوثيق

نحو ولْيَضْرِبْ فَلْيَضْرِبْ (١) والصواب ان يقال وآخِر الامر يُبنَى على السكون او ما ينوب عنه. وما ينوب عن السكون حذف حرف العلة من الافعال الناقصة نحو ارمِ واغزُ واخشَ وحذف النون من الافعال الخمسة نحو افعلا وافعلوا وافعلي كما ستعلم في باب النحو (٢) وهذا تصريف النهي لا ينصرْ لا ينصرا لا ينصروا لا تنصرْ لا تنصرا لا ينصرنَ لا تنصرْ لا تنصرا لا تنصروا لا تنصري لا تنصرا لا تنصرنَ لا انصرْ لا ننصرْ. وقلَّ مجيء الامر باللام والنهي في المتكلم

وفي الاصطلاح نون تلحق اخر الفعل المستقبل الصرف[١] وهي نوعان خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة اي مشددة. وتدخل في خمسة مواضع. الاول الامر كقوله تعالى احملَنَّ سريرك. الثاني النهي كقوله تعالى لاتضطربَنَّ قلوبكم. الثالث الاستفهام كقوله تعالى هل يجدَنَّ ايمانًا. الرابع التمني نحو ليتك تسكُنَنَّ. الخامس جواب القسم نحو والله لأفعلَنَّ[٢]

المطلب الثاني

في تصريف الفعل مع نون التوكيد

متى دخلت النون الافعال الخمسة حُذِفت منها نون الرفع وحُذِف معها واو جمع المذكَّر وضُمَّ ما قبلها. وحُذِفت معها ياءَ المؤنثة المخاطبة وكُسِر ما قبلها[٣] واذا دخلت جمع المونث ثبتت نون المونث معها وفُصِل بينهما بالف. واذا دخلت المفرد وجمع المتكلم بُنِي ما قبلها على الفتح. وتكسر نون التوكيد في المثنى وجمع المونث وتُفتَح فيما سوى ذلك. الا نون التوكيد الخفيفة فانها لاتدخل المثنى ولاجمع المونث. مثال ذلك لاينصرَنَّ لاينصرانِّ لاينصرُنَّ. لاتنصرَنَّ لاتنصرانِّ

(١) يجب ان يكون المراد بالمستقبل الصرف غير الماضي والحال بشرط ان يكون ذلك الغير متضمنًا معنى الطلب او شبهه وغير موجود. قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلَنْ (٢) وزاد صاحب المراح موضعين آخرين وهما العَرْض نحو الا تضربنَّ ومثله التحضيض نحو هلاَّ تضربن والنفي نحو لا تضربَنَّ وهذا قليل. واعلم ان نون التوكيد الخفيفة يجوز قلبها الفًا عند الوقف فتقول في اضربَنْ اضربا وقس عليه (٣) يحذف مع حذف النون واو جمع المذكر وياءَ المونثة المخاطبة اذا كانت حركة ما قبلها غير الفتحة فان كانت فتحة لم يُحذَفا تقول لاتخشَوُنَّ ولاتخشَيِنَّ بابقاءَ الواو والياءَ

لاينصرنانِّ. لاتنصرَنَّ لاتنصرانِّ لاتنصرُنَّ. لاتنصرِنَّ لاتنصرانِّ لاتنصرنانِّ. لاانصرَنَّ لاننصرَنَّ. وقس على ذلك باقي المواضع الخمسة

البحث السادس

في احكام السكون وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في التقاءَ الساكنين

التقاءَ الساكنين معًا مفقود في اللغة العربية الا في موضعين. احدهما في الوقف على السكون نحو خبزْ وخمرْ. فالباءَ ساكن والزاءَ ساكن للوقف ومثله خمر. والثاني في حرف المدّ[١] اذا كان بعده حرف مدغم مثل حاسّة ودابّة وخاصّة وعامّه وما اشبه ذلك. فان الالف ساكن والحرف المدغم بعده ساكن. ومعنى حرف المد هو الف قبلها فتحة وواو قبلها ضمة وياءَ قبلها كسرة

المطلب الثاني

في تحريك الساكن

تحريك الساكن ثلثة انواع. الاول تحريكهُ بالضم وذلك متى وقع بعد ميم ضمير جمع المذكَّر وذال مُذْ همزة وصل فتحرّك الميم والذال بالضم

(١) ان حرف العلة اذا كان ساكنًا فهو حرف لين. فان سكن بعد حركة تجانسهُ فهو حرف المدّ نحو كتاب وعصفور ومنديل. فكل حرف مد حرف لين ولا يُعكَس. وكان الاولى ان يقول في حرف اللين ليدخل فيه نحو خُوَيْصّة ودُوَيْبّة تصغير خاصة ودابة حيث يلتقي الساكنان مع ان الاول ليس حرف مد بل حرف لين فقط

نحو نصرتمُ القومَ منذُ اليومِ . الا اذا كان قبل ضمير جمع المذكر الغايب كسرة او ياء ساكنة فتحرّك الميم حينئذٍ بالكسرة . نحو بهمِ النجاةُ وفيهمِ السلامُ ويرميهمِ العدوُّ . الثاني تحريك الساكن بالفتح وذلك متى وقع بعد مِنْ الجارّة همزة وصل فتحرّك نون مِنْ بالفتح نحو أَخَذْتُ مِنَ الدَّراهمِ (١) الثالث تحريك الساكن بالكسر . وهذا هو الاصل في تحريكه . وذلك في غير الاماكن التي ذكرناها نحو اقْتُلِ القَاتِلَ . بكسر لام اقتل الساكنة للامر . وقس عليه كل ساكن وقع بعده همزة وصل (٢) مثل لم ينصرِ الرَّجلُ وقامتِ المرأةُ . وسبب تحريك الساكن في هذه الاماكن هو التقاء الساكنين مع لام التعريف (٣) لان همزة الوصل تُحذَف لفظاً فلا تعتبر

المطلب الثالث

في تسكين المتحرك

لايجوز تسكين المتحرك لغير عامل او وقف اصلاً الا في ضرورة الشعر . وان وُجِد فشاذٌ . ومعنى الشاذّ الخارج عن القياس . واقسامه ثلثة . الاول ما خالف القياس دون الاستعمال كوقوع ضمير النصب المتصل بعد إلّا نحو الاك والاه . الثاني عكسهُ كدخول كاف التشبيه على ضمير الرفع المنفصل نحو كهُوَ . وهذا ممتنع مع انه اسم . وهذان

(١) لا تحرّك نون مِنْ بالفتح الا اذا وقعت بعدها ال كما مُثِّل . واما في غير ذلك فتحرك بالكسر على الاصل (٢) اذا كان قبل همزة الوصل واوٌ ساكنةٌ مفتوح ما قبلها تحركت الواو بالضم نحو إخشَوُا المَوْتَ (٣) توهم عبارتهُ انه يوجد ساكنان غير لام التعريف وهو غير صحيح لان لام التعريف هي احد الساكنين

القسمان مقبولان (١) الثالث ما خالف القياس والاستعمال معاً وهذا مرذول كدخول أَلْ على الفعل (٢)

البحث السابع

في النوع الخامس من المشتقات وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل وفيه ستة مطالب

المطلب الاول

في اسم الفاعل

اسم الفاعل هو الاسم المشتق من المضارع لما قام بهِ حدوث الفعل (٣) ويُبنى من الثلاثي على وزن فاعِل (٤) نحو ناصِرٌ ناصِرانِ ناصِرُونَ . ناصِرةٌ

(١) يستحيل كونه ممتنعاً ومقبولاً . وهذه عبارة التفتازاني الشاذ على ثلثة اقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود (٢) قد ورد دخول ال على الفعل في قول الشاعر ما انت بالحكمَ التُرضَى حكومتهُ ○ ولا الاصيلِ ولا ذي الراي والجَدَلِ ولو قال أَلْ التعريف او مثّل بالاجلل من قول الشاعر الحمد لله العليّ الأَجْلَلِ لكان اسلم (٣) يتضمن اسم الفاعل وساير الصفات المشتقة من الفعل الذات والحَدَث ونسبة الحدث الى الذات كالضارب فانه يتضمن الحدث وهو الضرب والذات وهي الشخص المتصف بالضرب والنسبة وهي نسبة الضرب الى ذلك الشخص (٤) ذلك مقيس في كل فعل كان على وزن فَعَلَ بفتح العين متعدياً كان او لازماً نحو ضَرَبَ فهو ضارب وذَهَبَ فهو ذاهب او على وزن فَعِلَ بكسر العين اذا كان متعدياً نحو علم فهو عالم . وقد ياتي اسم الفاعل من فَعَلَ على غير فاعل قليلاً نحو طاب فهو طَيِّب وشاخ فهو شَيْخ وشاب فهو أَشْيَب . ويقلُّ مجيء اسم الفاعل من فَعِلَ اللازم وفَعُلَ على وزن فاعل نحو سَلِمَ فهو سالم وحَمُضَ فهو حامِض . بل قياس اسم الفاعل من فَعِلَ اللازم ان يكون على وزن فَعِلٍ نحو بَطِرَ فهو بَطِرٌ او على فَعْلان نحو عَطِشَ فهو عطشان . ويكثر مجيء اسم الفاعل من فَعُلَ على وزن فَعْلٍ نحو ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ وعلى

نَاصِرَتَانِ نَاصِرَاتٌ وَنَوَاصِرُ. المثنى يُرفَع بالالف ويُنصَب ويُجَرُّ بالياء. وجمع المذكر يُرفَع بالواو ويُنصَب ويُجَرّ بالياء. وجمع المونث له صيغتان فاعلات وفواعل كما مثَّلنا. والنون في المثنى مكسورة وفي جمع المذكر مفتوحة. والضمير مستتر في جميعها

المطلب الثاني

في وزن فعيل وفعول

فعيل ياتي بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول. فان كان بمعنى الفاعل يفرق فيه ما بين المذكر والمونث ان ذُكِر الموصوف او لم يُذكَر. نحو رجل نصير وامراة نصيرة اي ناصر وجاء نصير ونصيرة. وان كان بمعنى المفعول استوى فيه المذكر والمونث مع ذكر الموصوف. نحو يوحنا الحبيب ومريم الحبيب اي المحبوب وفرق بغير ذكر الموصوف نحو جاء حبيب وحبيبة فعول ياتي ايضًا بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول فهو عكس فعيل في احكامه(١) نحو يوحنا البتول ومريم البتول اي الباتل وهو الغير المتزوج وجاء بتول وبتولة. وبمعنى المفعول نحو بولس الرسول وتقلا الرسولة اي المرسول وجاء رسول ورسولة. وهاتان الصيغتان قياسيتان من كل ثلاثي(٢) وهما من صيغ المبالغة

وزن فَعِيْل نحو جَمُلَ فهو جميل. ويقلُّ مجيء اسم الفاعل على فَعَل نحو بَطَل (١) اى ان ما نحكم به لفعيل بمعنى الفاعل يكون لفعول بمعنى المفعول وما نحكم به لفعيل بمعنى المفعول يكون لفعول بمعنى الفاعل من حيث الفرق بين المذكر والمونث مع ذكر الموصوف او عدم ذكره (٢) قال ابن المصنف ان نيابة فعيل عن مفعول كثيرة وليست مقيسةً باجماع. وقال والدهُ في التسهيل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول

المطلب الثالث

في صيغ المبالغة في اسم الفاعل

يوجد خمسة اوزان قياسية من الثلاثي بمعنى اسم الفاعل على سبيل المبالغة. الاول فَعَّال بفتح الفاء وتشديد العين نحو نَصَّار وعَلَّام. الثاني فِعِّيْل بكسر الفاء وتشديد العين وكسرها نحو قِدِّيس وصِدِّيق وشِرِّير وسِكِّير وفِسِّيق. الثالث مِفْعِيل بكسر الميم والعين نحو مِسكِين ومِعْطِير. وهذه الاوزان الثلثة يُفرَق فيها ما بين المذكر والمونث ان ذكر الموصوف او لم يذكر. الرابع فَعَّالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو عَلَّامة وخَطَّابة. الخامس مِفْعال بكسر الميم نحو مِسْقام ومِكْسال. وهذان الوزنان لا يُفرَق مذكرهما من مونثهما سواء ذُكِر الموصوف او لم يُذكَر(١)

المطلب الرابع

في اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي

ضابط اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ان تضع مكان حرف المضارعة ميمًا مضمومةً وتكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وتفتح في اسم المفعول تقول من يكرِم مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ومُدَحْرِجٌ ومُدَحْرَجٌ

وليس مقيسًا خلافًا لبعضهم. وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح. فان كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم ينُب قياسًا كعليم. وقال في باب التذكير والتانيث وصوغ فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس

(١) وعدّوا ايضًا من صيغ المبالغة فُعُل كغُفُل وفاعِلة كراوية وفَعُولة كفروقة وفَيْعُول كقيّوم وفُعَلة كضحكة وفاعُول كفاروق وفَعِل كحذر الى غير ذلك. واعلم ان التاء اللاحقة اواخر بعض الصيغ ليست للتانيث بل للمبالغة

٥

ومُسْتَخْرِجٌ ومُسْتَخْرَجٌ وغير ذلك(١)

المطلب الخامس

في الصفة المشبهة

الصفة المشبهة هي اسم فاعلٍ من اللازم الثابت على غير وزن فاعل(٢) نحو حسن واحمر وعطشان وغير ذلك. واوزانها سماعية لاقياسية(٣) وقولنا لازم ثابت ليفرق عن اللازم المفارق مثل قايم فهذا ليس منه. وسُمِّيت صفةً مشبهةً لانها تُشبِه اسم الفاعل في التصريف والاعراب. نحو حَسَن حَسَنانِ حَسَنُونَ حَسَنَةٌ حَسَنَتانِ حَسَناتٌ فقط

المطلب السادس

في افعل التنفضيل

افعل التفضيل اسم مشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره. ويُوزَن على وزن أَفْعَل نحو بطرس اكبر من بولس. ولا ياتي التفضيل

(١) وقد يستوي لفظ اسم الفاعل والمفعول في بعض المواضع كمحابٌ ومتحابٌ ومختار ومضطرٌ ومعتدٌ واشباهها كما سياتي بيان ذلك في مواضعه (٢) وقد تاتي الصفة المشبهة على وزن فاعل قليلاً نحو طاهر القلب (٣) ان الصفة المشبهة تبنى من الثلاثي سماعًا على اوزان شتى كما مُثِّل. ما لم تكن من الالوان والعيوب والحُلَى فتبنى قياسًا على أَفْعَل كاسمر واحول وادعج. ويكثر فَعْلان في ما دلَّ على جوع او عطش وضدَّيها نحو جوعان وشبعان وعطشان وريّان. ويقلُّ بناوها من غير بابَي عَلِمَ وفَضُلَ. وبناوها من غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل مطردة كمعتدل ومستقيم ونحوها. وعلامة الصفة المشبهة استحسان جرّ فاعلها بها نحو طاهر القلبِ وحسن الوجهِ. وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات

من غير الثلاثي ولا من الالوان والعيوب مثل احمر واعمى(١) واذا اردت تفضيل ذلك فاقرنهُ بلفظة اشد واكثر ونظايرهما وانصب ما بعده على التمييز نحو بطرس اشدُّ استخراجًا واكثر بياضًا. وشذَّ قولهم زيدٌ احمق من عمرٍو لانهُ من العيوب

البحث الثامن

في النوع السادس من المشتقات وهو اسم المفعول وفي المتعدي واللازم وفيه مطلبان

المطلب الاول

في بناء اسم المفعول

اسم المفعول اسم مشتق من المضارع(٢) لمن وقع عليه الفعل. وبناوه من الثلاثي على وزن مَفْعُول(٣) نحو منصور منصوران منصورون منصورة منصورتان منصورات. وقس عليه. واعرابه كاعراب اسم الفاعل. واسم المفعول من غير الثلاثي قد مرَّ في اسم الفاعل

(١) ولا يُبنَى اسم التفضيل من الافعال الناقصة مثل كان واخواتها. ولا من الافعال الغير المتصرفة مثل نِعْمَ وبِئْسَ. ولا مما لا يقبل التفاضل مثل فَنِيَ ومات. ولا مما بُنِيَ لما لم يُسمَّ فاعله مثل ضُرِبَ. وشذ قولهم العَوْد أحمدُ. وقد جاء أفعَل التفضيل من غير الثلاثي في قولهم هو اعطاهم للدينار وهذا الكتاب اخصر من ذاك. فان الاول من الاعطاء والثاني من الاختصار. وذلك نادرٌ (٢) والصواب تقييد المضارع بالمجهول لان اسم المفعول لا يشتق من المضارع المعلوم كما يوهم كلام المصنف. ولا يُبنَى اسم المفعول الا من المتعدي اما بذاته كما مُثِّل او بواسطة حرف الجر نحو ممرور به كما سياتي بيانه (٣) وكيفية بنايه على وزن مفعول ان تحذف من مضارعه المجهول حرف المضارعة وتزيد ميمًا مفتوحةً موضعهُ وتضمَّ ما قبل الآخِر ثم تشبع الضمَّ ليتولد منهُ الواو. وقد يكون اسم المفعول من الثلاثي على غير مفعول نحو

المطلب الثاني

في تعدي اللازم ولزوم المتعدي

التعدية ايصال معنى الفعل الى المفعول بواسطة خارجية. وادوات التعدية ثلث الهمزة والتضعيف ويختصّان بالثلاثي نحو أكرمت بطرس وفرَّحتهُ. والثالثة باَة الجر[1] وهي عامَّة في الثلاثي وغيره نحو ذهبت ببطرس وانطلقت بهِ. واما لزوم المتعدي فهو ان تنقل المتعدي الى احد هذه الاوزان الثلثة فيصير لازمًا. وهي انفعل وافتعل وتفعلل. تقول كسرت الاناَة فانكسر وجمعت الكتاب فاجتمع ودحرجت الحجر فتدحرج

البحث التاسع

في النوع السابع والثامن والتاسع من المشتقات وهو اسم المكان والزمان والالة وفيه مطلبان

المطلب الاول

في بناَة اسمَي المكان والزمان

اسم المكان والزمان اسم وضع لمكان او زمان باعتبار وقوع الفعل فيه[2] فبناَوه من الثلاثي ان تضع ميمًا مفتوحة في موضع حرف المضارعة. فان كان عين المضارع مفتوحًا فاجعله باقيًا على فتحتهِ وان كان مكسورًا فاجعله باقيًا على كسرتهِ. تقول من يَفتَح مَفتَح ومن يجلِس مجْلِس. وقس

قتيل وحلوب كما علمت (١) ولو قال حرف الجر لكان اعمّ واسلم (٢) ان اسمَي المكان والزمان مشتقان من المضارع المعلوم وهما من الالفاظ المشتركة. فالمجلس مثلاً يصلح لمكان الجلوس وزمانه. والفارق بينهما القرينة الحالية او المقالية

عليهما. وان كان العين مضمومًا فاقلب الضمة فتحةً وقل من يَنْصُرُ مَنْصَر. وشذَّ المسجِد والمشرِق والمغرِب والمطلِع والمجزِر والمرفِق والمفرِق والمسكِن والمنسِك والمنبِت والمسقِط بكسر العين فيها مع ان مضارعها مضموم[1] واسم المَكان من المثال مكسور العين كله نحو المَوْعِد والمَوْجِل. ومن الناقص واللفيف مفتوح العين كله[2] نحو المَرْمَى والمَغْزَى والمَشْوَى والمَوْقَى. وحكم اسم الزمان كحكم اسم المكان في اشتقاقاتهِ وشواذّهِ. وبناَوه من غير الثلاثي كبناَء اسم المفعول منه نحو المُخْدَع من أَخْدَع والمُدْخَل من أَدْخَل والمُدَحْرَج والمُسْتَخْرَج وغير ذلك ⊙ تنبيه. زنة اسم المفعول من غير الثلاثي تصلح لثلثة معاني. الاول ان تكون مصدرًا ميميًّا. الثاني ان تكون اسم مفعول. الثالث ان تكون اسم مكان وزمان ⊙ تنبيه. اذا كثر الشيء في المكان قيل فيه مَفْعَلَة بفتح الميم والعين نحو مسبعة ومكلبة ومبطخة[3] ومتفحة وغير ذلك في مكان كثر فيه السبع

(١) وحُكِي الفتح في المسجد والمسكن والمطلع وأُجِيز فيها كلها على القياس لكن لم يُحْكَ. وقد تدخل على بعض اسماَء المكان والزمان تاَة التانيث اما للمبالغة او لارادة البقعة. وذلك مقصور على السماع. فمن ذلك المظِنّة للمكان الذي يُظَنّ ان الشيء فيهِ والمقبُرة للموضع الذي يقبر فيهِ والمشرُقة للموضع الذي تشرق فيهِ الشمس. وقد وردت المقبُرة والمشرُقة بالضم والمظِنّة بالكسر شذوذًا. لان القياس الفتح لكونها من يفعُل مضموم العين. واما المجزر فقد جاَء مثلث العين ففي حالة الضم والفتح جاَء موافقًا الاستعمال دون القياس وفي حالة الكسر موافقهما وعلى حالة الضم يتمشى كلام المصنف (٢) الا ان اللفيف المقرون يجوز فيه الكسر ايضًا فتقول المشوِي بفتح الواو وكسرها (٣) وفي بعض النسخ مطبخة بتقديم الطاَء وهو سهو. ولعله من الطبيخ لغة في البطيخ

والكلب والبطيخ والتفاح وهذا قياسي(١)

المطلب الثاني

في اسم الالة

اسم الالة(٢) مشتق وغير مشتق. فالغير المشتق لاضابط له كالقدوم والسكين وغيرها. والمشتق هو اسم مشتق من المضارع ليعالج(٣) به الفاعل المفعول. واوزانه ثلثة. الاول مِفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين نحو مِبْرَد. الثاني مِفْعَالٌ بكسر الميم نحو مِفْتَاح. الثالث مِفْعَلَةٌ بكسر الميم وفتح العين نحو مِكْسَحَة. ولا يُبنَى الا من ثلاثيّ متعدٍّ(٤) ۞ تنبيه. اسم الالة من الناقص واللفيف على وزن مِفْعَلة نحو مِرْماة ومِرْقاة ومِطْواة ومِشْواة(٥) واما مُنْخُل ومُسْعُط بضم الميم والعين(٦) فيهما فشاذٌ(٧)

البحث العاشر

في المرة والنوع وفيه مطلبان

(١) ذلك قياسيٌّ من الثلاثي المجرد. واما غير الثلاثي سوآء كان رباعيًّا او خماسيًّا مجردًا او مزيدًا فيهِ كعصفور وجَحْمَرِش فلا يُبنَى منهُ ذلك للثِقَل بل يقال كثيرة الثعالب والعصفور الى غير ذلك (٢) الالة في اللغة ما يعالج بهِ الفاعل المفعول لوصول اثرهِ اليهِ (٣) والصواب لما يعالج لانه يعالج بالمسمّى لا بالاسم كما هو مفاد كلام المصنف (٤) قيل ان مِفْعَل ومِفْعال قياسيّان بالاتفاق وان الاول اكثر استعمالاً من الثاني. واختُلِف في مِفْعَلة فمنهم من قال انها قياسية ومنهم من ذهب الى انها مقصورة على السماع (٥) اصلهنّ مِرْمية ومِرْقَية ومِطْوَية ومِشْوَية كما ستعلم (٦) يريد بالعين عين الكلمة. والاولى ان يقال بضم الاول والثالث او بضمتين (٧) قيل ان مُفْعُل ومُفْعُلة كمُسْعُط ومُنْخُل ومُدُقّ ومُدْهُن ومُكْحُلة ومُحْرُضة آلات خاصّة لا اسمآء آلات الفعل مطلقًا. وقيل هي اسمآء آلةٍ شذّت عن القياس

المطلب الاول

في المرة

المرة والنوع ليسا بمشتقين لانهما مصدر. ولهذا لم يُعَدَّا مع المشتقات. فالمرة مصدر قُصِد به المرة الواحدة من مرات الفعل. ويُبنَى من الثلاثي على وزن فَعْلَةٌ بفتح الفآء نحو ضربت ضربة. وقس عليه(١) ويُوصَف بالواحدة ان كان فيه تآء اصلية نحو رحمته رحمةً واحدةً. ويُبنَى من غير الثلاثي على وزن مصدره(٢) نحو انطلقت انطلاقةً. ويوصف بالواحدة ان كان فيه تآء اصلية(٣) نحو استقمت استقامةً واحدةً

المطلب الثاني

في النوع

النوع هو الحالة التي عليها الفاعل(٤) ويُبنَى من الثلاثي على وزن فِعْلَة بكسر الفآء نحو حسن الطِّلْعَةِ. ويُبنَى من غير الثلاثي على زنة مصدرهِ(٥) نحو حسن الانطلاقة وقبح المعاشرة

القسم الثالث

في القسم الثاني من اقسام الفعل السبعة وهو المضاعف وفيه اربعة ابحاث

(١) وقد شذّ عن ذلك اتيته اتيانةً ولقيتهُ لقآءة والقياس أتْيَة ولَقْيَة (٢) بزيادة تآء التانيث الموقوف عليها بالهآء في اخرهِ ان لم تكن فيه تآء (٣) ان المصادر التي فيها تآء التانيث قياسية وسماعية. فالقياسي منها مصدر فعلل وفاعل مطلقًا ومصدر فَعّل ناقصًا ومصدر أفْعَلَ واستفعل اجوفَين. والسماعي ما عدا ذلك نحو رحمة ونشدة (٤) وقيل في تعريفهِ هو ما وُضِع ليدلّ على كيفية الحَدَث. كقولك زيد يجلس جِلْسَةَ الامير اي يجلس جلوسًا هيئته هيئة جلوس الامير (٥) بزيادة التآء كالمرّة

البحث الاول

في تعريف المضاعف والادغام وفيه مطلبان

المطلب الاول

في تعريف المضاعَف

التضعيف في اللغة ان يزاد على الشي مثله. وفي الاصطلاح ان كان ثلاثياً[1] فيكون عينه ولامه من جنس واحد كمَدَّ اصله مَدَدَ. وان كان رباعياً فيكون فآوه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زَلْزَلَ. ويجوز في مصدر مضاعف الرباعي الثاني فتح فآيه وكسرها نحو الزِلزال

المطلب الثاني

في تعريف الادغام

الادغام في اللغة ادخال الشيء في الشيء وفي الاصطلاح ان تاتي بحرفَين متجانسَين او متقاربَين ساكنٍ فمتحركٍ من غير فصل وتُدرِج الاول في الثاني. وانواعه ثلثة واجب وجايز وممتنع

البحث الثاني

في ادغام المتجانسين وفيه ثلثة مطالب

(١) ذكر العنوان في تعريف المضاعف ثم عرف التضعيف فوقع خلل في عبارته. لان الضمير المستتر في كان من قوله ان كان ثلاثياً لا بد من رجوعه الى التضعيف. وذلك يوجب فساداً في المعنى كما لا يخفى. والا فلا يكون للضمير مفسر. وقد وقع مثل هذا في عبارة شارح المراح عند تعريفه المضاعف

المطلب الاول

في الادغام الواجب

الادغام الواجب يكون اما فى كلمة او في كلمتين. فالذي هو في كلمة يكون في موضعين. الاول اذا كان الاول ساكنًا والثاني متحركًا وذلك في المصدر نحو مدًّا. والثاني اذا كان الحرفان متحركَين. وذلك اما ان تحذف حركة الحرف الاول وتدغمهُ في الثاني وهو الماضي واسم الفاعل نحو مَدَّ ومَادٌّ اصلهما مَدَدَ ومَادِدٌ. واما ان تنقل حركة الحرف الاول الى ما قبلهُ وتدغمهُ في الثاني وهو المضارع. نحو يَمُدُّ ويَفِرُّ ويَعَضُّ. والاصل يَمْدُدُ ويَفْرِرُ ويَعْضَضُ. ومثلهُ اسم الزمان والالة. والذي في كلمتين يجب ان يكون الاول ساكنًا والثاني متحركًا مثل لم يذهبْ بِطَرس ومثل مُتُّ وعَنِّي وعنَّا وعليَّ وما شاكل ذلك من اتصال الضماير المجانسة اواخر الكلم المتصلة بها[1]

(١) اذا سكن اول المثلين فان كانت المجانسة بينهما بالوضع وجب الادغام في كلمة كما يجب في كلمتين نحو سكنَّا وقُلْ لَهُ. والا جاز الادغام وعدمه نحو مِنْ لَبِّل ومِنْ لَبَلِ. الا في لام التعريف مع الحروف الشمسية نحو الرَّجل وفي نحو مِمَّا وعَمَّا وقَعَدْتُ فانه واجب. واعلم ان في قوله وما شاكل ذلك من اتصال الضماير المجانسة اواخر الكلم نظرًا من جهة انه لا يشمل قوله لم يذهب بطرس لانه لا ضمير فيه ولا قوله عني لان الادغام فيه بين نون عن ونون الوقاية. ومن جهة ان الادغام انما وقع على نفس اواخر الكلم والضماير لا على اتصال الضماير بها. فلو اكتفى بقوله وما شاكل ذلك عمّت الفايدة

المطلب الثاني

في الادغام الجايز

الادغام الجايز يكون اما في كلة او في كلمتين. فالذي هو في كلة يكون في موضعين. الاول في المضارع المجزوم نحو لم يَمُدِّ وان شيت قلت لم يَمْدُدْ(١) الثاني في الامر نحو مُدَّ وان شيت قلت أُمْدُدْ(٢) تنبيه. ان الفعل الذي تدغمه في المضارع المجزوم وفي الامر ان كانت عينهُ مضمومةً فلك في اخره الحركات الثلث. وان كانت عينه مفتوحة او مكسورة فلك في اخره الفتح والكسر. والذي في كلمتين هو اذا اتصلت نون الوقاية بكلمة اخرها نون متحركة مثل انِّي وانَّنِي ولكِنِّي ولكِنَّنِي ويمكِنِّي ويمكِنُنِي وما اشبه ذلك بجواز الادغام وعدمه(٣)

(١) انما يجوز ذلك في فعل الواحد غايبًا كان او مخاطبًا او متكلمًا وفعل الواحدة الغايبة ويجب او يمتنع فيما سوى ذلك (٢) ويُستثنَى من ذلك أفعِلْ في التعجب فانه يجب فكُّهُ وهَلُمَّ فانهم التزموا ادغامهُ. ومما يجوز فيه الادغام والفكّ ما كان المثلان فيهِ يايين لازمًا تحريكهما نحو حَيِيَ وعَيِيَ فيجوز الادغام اتفاقًا نحو حَيَّ وعَيَّ. فلو كانت حركة احد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقًا نحو لن يحيى. والفعل المبتدأ بتايين مثل تَتَجَلَّى فتقول إتَّجَلَّى بزيادة همزة الوصل دفعًا للابتداء بالساكن. وكذلك قياس تاءي استتر فتقول سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّارًا. وقد ورد حذف احدى التايين وابقاء الاخرى في ما ابتُدِيَ بتايين وهو كثير جدًّا نحو تَنَزَّل المليكة. وقد سبقت الاشارة الى ذلك. واما ورود نحو إثَّاقَل من وزن تَفَاعَل وإطَّيَّر من وزن تَفَعَّل فمن النوادر في السماع (٣) وكان الوجه ان يقول بالادغام وعدمهِ لا بجواز الادغام لان الجواز معنى لا صورة فيه

المطلب الثالث

في الادغام الممتنع

متى اتصل بالمضاعف ضمير رفع متحرك امتنع الادغام لسكون ثاني المتجانسين(١) وهذا عكس شرط الادغام نحو مَدَدْتُ وما اشبه ذلك

البحث الثالث

في ادغام المتقاربين من وزن افتعل وفيه مطلبان

المطلب الاول

في ادغام تاء افتعل في الصاد والضاد والطاء والظاء

متى كان فاء إفتَعَلَ صادًا او ضادًا او طاءً او ظاءً(٢) قلبت تاء افتعل طاءً تقول من الصلح إصْطَلَحَ اصله إصتَلَحَ وهذا لا ادغام فيه(٣) وتقول من الطَّرْد إطْطَرَدَ اصله إطْتَرَدَ. وهذا ادغامه واجب نحو(٤) إطَّرَدَ لوجود المتجانسين. وتقول من الضَّرْب إضْطَرَبَ اصله إضْتَرَبَ. وهذا فيه وجهان. احدهما البيان كما مثلنا. والثاني إدغام

(١) اذا سكن ثاني المثلين فقد يُحذَف نحو ظِلْت اصله ظَلِلت وقد يقلَب ياءً نحو أمليْتُ اصله أمْلَلْتُ. واعلم انه اذا تصدر المثلان او كان ما هما فيه اسمًا على وزن فُعَل او على وزن فُعُل او فِعَل او فَعَل او فُعَّل او اتصل اول المثلين بمدغم او كانت حركة الثاني منهما عارضة او كان ما هما فيه ملحقًا بغيره امتنع الادغام. وقد جاء الفكّ في الفاظٍ قياسها وجوب الادغام فجُعِل شاذًّا لا يقاس عليه نحو أَلِلَ السقاء اذا تغيرت رايحته ولححت عينهُ اذا لصقت بالرَّمَص (٢) ويقال لها حروف الاطباق (٣) لان حروف الصفير وهي الزاء المعجمة والسين والصاد المهملة لا تُدغَم في غيرها (٤) اذا أُرِيد المِثلُ قبل نحو كذا واما اذا اريدت العين فلا وهنا موضع العين دون المثل فالصواب ان يقال فتقول اطرد

الطآء في الضاد نحو اضَّرَبَ. ونقول من الظلم إظْطَلَمَ اصله إظْتَلَمَ. وهذا فيه ثلثة اوجه. الاول البيان كما مثلنا. والثاني ادغام الظآء بالطآء نحو إطَّلَمَ. والثالث عكسه نحو إظَّلَمَ. وافعل هكذا فيما يتصرف منها. وهذا قياس مطَّرد

المطلب الثاني

في ادغام تآء افتعل في الدال والذال والزآء

متى كان فآء افتعل دالاً او ذالاً او زآء قُلِبت تآء افتعل دالاً مهملة. نقول من الدَّفْع إدْدَفَعَ اصله إدْتفع. وهذا ادغامه واجب نحو إدَّفَعَ. ونقول من الزَّجْر إزْدَجَرَ اصله إزْتَجَرَ. وهذا فيه وجهان. احدهما البيان كما مثلنا. والثاني ادغام الدال بالزآء نحو إزَّجَرَ. ونقول من الذكر إذْدَكَرَ اصله إذْتكَرَ. وهذا فيه ثلثة اوجه. الاول البيان كما مثلنا. والثاني[1] تعاكسهما نحو إدَّكَرَ و إذَّكَرَ. وافعل هكذا فيما يتصرف منها. وهذا قياس مطَّرد[2] ۝ تنبيه. متى اتصل بالمضاعف ضمير رفع متحرك جازان تُزاد يآء قبل الضمير نحو قصَّيت ومدَّيْت واستحقَّيت[3]

(١) وكان حقهُ ان يقول والثاني والثالث تعاكسهما لانه انما ذكر من الثلاثة الاوجه الاولَ ثم اردفه بالثاني واغفل عن الثالث في الذكر. وفي قوله تعاكسهما نظر من جهة عود الضمير ومعنى التعاكس كما لا يخفى (٢) واما ادغام فآء المثال في تآء افتعل نحو اتَّحد واتَّسر فسياتي الكلام عليه. ومن ادغام المتقاربين ادغام نون إنْفَعَلَ في فآيه اذا كانت فآوه ميمًا نحو إمَّحَى اصلهُ إنْمَحَى فانه جايز. واعلم ان الابواب التي يدخل فيها الادغام هي فَعَلَ وأَفْعَلَ وفَاعَلَ وتَفَاعَلَ و إِنْفَعَلَ و إِفْتَعَلَ و إِفْعَلَّ و إِسْتَفْعَلَ وما بقي من الابواب فبعضه لم يجئ منهُ المضاعف وبعضهُ جآء ولكن لم يكن للادغام اليه سبيل نحو مدَّد وتمدَّد وهلم جرًّا (٣) متى اتصل الماضي المضاعف

البحث الرابع

في تصريف المضاعف وفيه مطلبان

المطلب الاول

في تصريف الماضي والمضارع والامر والنهي

نقول في الماضي مَدَّ مَدَّا مَدُّوا مَدَّتْ مَدَّتَا مَدَدْنَ. مَدَدْتَ مَدَدْتُمَا مَدَدْتُمْ مَدَدْتِ مَدَدْتُمَا مَدَدْتُنَّ. مَدَدْتُ مَدَدْنَا. ومثله فرَّ وعضَّ. اما مثني المونث الغايب فبالادغام ولو تحركت التآء بعدهُ لانها ليست بضمير بل علامة التانيث ونقول في المضارع يَمُدُّ يَمُدَّانِ يَمُدُّونَ تَمُدُّ تَمُدَّانِ يَمْدُدْنَ. تَمُدُّ تَمُدَّانِ تَمُدُّونَ تَمُدِّينَ تَمُدَّانِ تَمْدُدْنَ. أَمُدُّ نَمُدُّ. ومثله يَفِرُّ ويَعَضُّ[1] ونقول في الامر بالادغام مُدِّ مُدَّا مُدُّوا الخ. وبالفكّ أُمْدُدْ أُمْدُدَا أُمْدُدُوا الخ. ونقول في النهي لا تَمُدَّ لا تَمُدَّا لا تَمُدُّوا الخ. وبالفكّ لا تَمْدُدْ لا تَمْدُدَا لا تَمْدُدُوا الخ ۝ تنبيه. متى دخلت نون التوكيد يفتح ما قبلها في المفرد نحو مُدَّنَّ وأُمْدُدَنَّ. ويُضَمُّ في جمع المذكر ويُكسر في المونثة المخاطبة مع حذف الواو واليآء منهما نحو مُدُّنَّ ومُدِّنَّ

المطلب الثاني

في تصريف المشتقات البواقي

نقول في اسم الفاعل مَادٌّ مَادَّانِ مَادُّونَ. مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّاتٌ

المكسور العين بضمير رفع متحرك جاز فيه اتمامهُ نحو ظَلِلْتُ وحذف لامه ونقل حركة العين الى الفآء نحو ظِلْتُ وحذف لامه وابقآء فآيهِ على حركتها نحو ظَلْتُ (١) اذا اتصل المضارع المضاعف الذي على وزن يَفْعِلُ بنون الاناث جاز تخفيفه بحذف عينهِ بعد نقل حركتها الى الفآء وكذا الامر منهُ نقول في يَقْرِرْنَ يَقِرْنَ وفي إِقْرِرْنَ قِرْنَ

ومَوَادُّ. وتقول في اسم المفعول مَمْدُودٌ مَمْدُودَانِ مَمْدُودُونَ. مَمْدُودَةٌ مَمْدُودَتَانِ مَمْدُودَاتٌ بالفك. الا اسم المفعول من المزيد فبالادغام نحو مُنْمَدٌّ ومُمْتَدٌّ ومُسْتَمَدٌّ. وتقول في اسم المكان والزمان مَمَدٌّ ومن المزيد مُنْمَدٌّ. واسم الالة مِمَدٌّ. والمرة من الثلاثي مَدَدْتُ مَدَّةً ومن المزيد استمددت إِسْتِمْدَادَةً. والنوع حسن المِدَّه ومن المزيد حسن الاستمدادة. وقس على تصريف هذا البحث كل مضاعف ثلاثيّ ومزيدٍ فيه معلوماً ومجهولاً. غير ان الثلاثيّ المجهول يُقَدَّر كسر ما قبل اخره للادغام(1)

تنبيه. يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول في وزن تفاعل وافتعل وانفعل. تقول مُتَمَادٌّ ومُمْتَدٌّ ومُنْمَدٌّ فيهما. ويُفْرَق بالقراين

القسم الرابع

في القسم الثالث من اقسام الفعل السبعة وهو المهموز وفيه بحثان

البحث الاول

في تعريف المهموز واعلاله وفيه اربعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف المهموز واعلال الهمزة بالقلب

المهموز في اللغة المضروب والمدفوع وفي الاصطلاح كل فعلٍ جاء

(1) وهذا تصريفه تقول في الماضي مُدَّ مُدَّا مُدُّوا مُدَّتْ مُدَّتَا مُدِدْنَ. مُدِدْتَ مُدِدْتُمَا مُدِدْتُمْ مُدِدْتِ مُدِدْتُمَا مُدِدْتُنَّ. مُدِدْتُ مُدِدْنَا. وتقول في المضارع يُمَدُّ يُمَدَّانِ يُمَدُّونَ تُمَدُّ تُمَدَّانِ يُمْدَدْنَ. تُمَدُّ تُمَدَّانِ تُمَدُّونَ تُمَدِّينَ تُمَدَّانِ تُمْدَدْنَ. أُمَدُّ نُمَدُّ. وقس عليه تصريف مزيداته

في احد حروفه الاصول همزة اما في الفآء او في العين او في اللام. نحو أخذ وسأل وقرأ. فالهمزة حرف صحيح لقبولها الحركات. فلا تُعَلُّ اذا وقعت اولاً وتُعَلُّ اذا وقعت غير اول. فتُعَلُّ بالقلب في ثلثة مواضع. الاول متى اجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة تُقْلَب الساكنة بحرف يجانس حركة ما قبلها(1) نحو آمَنَ وإِيمان وأُومِنَ. والاصل أَأْمَنَ على وزن أَفْعَلَ(2) وهذا واجب قياسيٌّ. وشذَّ أَيِمَّة جمع إمام. اصله أَأْمِمَة. وقياسه آمَّة(3) الثاني متى وقعت الهمزة ساكنة في الحشو فاعلالها مثلما تقدم(4) نحو رَاْس وبِيْر وبُوْس. وهذا جايز قياسي. الثالث في وزن فعيلة من مهموز اللام مثل خطيئة. فتقلب الهمزة يآء وتدغم في اليآء الاخرى نحو خطيَّة. وهذا جايز قياسي. وحذف الهمزة من خُذْ وكُلْ ومُرْ امرًا من

(1) اذا كانت اولى الهمزتين المقلوبة ثانيتهما حرف مدٍّ همزةَ وصل فالثانية تعود همزة في الدَّرْج لسقوط همزة الوصل حينئذٍ نحو فَأْذَنْ فانه كان قبل دخول الفآء إِيذَنْ. وكذا نحو تقولُ ايْذَنْ والذي اؤْتُمِنَ فانه يقال فيهما بعد حذف الواو واليآء لالتقآء الساكنين يقولُوذَنْ والذِيتُمِنَ. ثم يجوز حينئذٍ قلب الهمزة ايضًا حرف مدٍّ لسكونها بعد حرف متحرك كما هو القياس فيقال يقولُوذَنْ والذيتُمِنُ (2) اصل آمَنَ أَأْمَنَ واصل إيمان إِأْمان واصل أُومِنَ مجهول آمَنَ أُؤْمِنَ قلبت الهمزة الثانية من الاول الفًا لانفتاح ما قبلها ثم حذفت خطًّا ومن الثاني يآء لانكسار ما قبلها وفي الثالث واوًا لانضمام ما قبلها. لان الالف تجانس الفتحة واليآء تجانس الكسرة والواو الضمة. لان هذه الحركات الثلاث اذا أُشْبِعت صارت الفتحة الفًا والكسرة يآء والضمة واوًا (3) اصل أَيِمَّة أَأْمِمَة كأَحْمِرَة نقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية فقيل أَإِمْمَة ثم خُفِّفت الهمزة الثانية بقلبها حرفًا يجانس حركتها اي يآء فقيل أَيِمْمَة ثم أُدغمت الميم الاولى بالثانية فقيل أَيِمَّة. ومثله أَوُبٌّ جمع ابٍّ وهو المرعى اصله أَأْبُب (4) اي انها تُقْلَب حرفًا يجانس حركة ما قبلها

أَخَذَ وأَكَلَ وأَمَرَ شاذٌ لا يقاس عليهِ(١)

المطلب الثاني

في تصريف مهموز الفاء

تقول في الماضي أَهَبَ أَهَبَا أَهَبُوا أَهَبَتْ أَهَبَتَا أَهَبْنَ. أَهَبْتَ أَهَبْتُمَا أَهَبْتُمْ أَهَبْتِ أَهَبْتُمَا أَهَبْتُنَّ. أَهَبْتُ أَهَبْنَا. ونقول في المضارع يأْهَبُ يَأْهَبَانِ يَأْهَبُونَ تَأْهَبُ تَأْهَبَانِ يَأْهَبْنَ الخ. ونقول في الامر إِيهَبْ اصله إِأْهَبْ أُعِلَّ اعلال إِيمَان إِيهَبَا إِيهَبُوا الخ. والامر باللام لِيَأْهَبْ لِيَأْهَبَا لِيَأْهَبُوا الخ. ونقول في النهي لا يَأْهَبْ لا يَأْهَبَا لا يَأْهَبُوا الخ. واحكامه مع نون التوكيد مثلما تقدم(٢) ونقول في اسم الفاعل آهِب. وفي اسم المفعول مَأْهُوب. واسم الزمان والمكان مَأْهَب. والالة مِيهَب. والمرة أَهْبَةٌ أَهْبَةً. والنوع حسن الإِهْبَة. وقس على تصريفه مزيداته كلها معلوماً ومجهولاً(٣)

(١) ان القياس يقتضي ان يكون الامر من تاخذ وتاكل وتامر أُوخُذ وأُوكُل وأُومُر لكنهم لما اشتقوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها بزوال الابتداء بالساكن. وفي نظم هذه الثلاثة في سلك واحد تسامحٌ لان هذا الحذف واجب في خذ وكل بخلاف مر لانهما اكثر استعمالاً. وقد يجيء مُرْ على الاصل عند الوصل فتقول فَأْمُرْ اصله أُومُر حذفت همزة الوصل واعيدت الثانية فقيل فأْمُرْ وهذا افصح من مُرْ لزوال الثقل بحذف همزة الوصل. واعلم أن للهمزة احكامًا اخر سياتي بيانها في تصريف الاسم (٢) اي مثلما تقدم في الافعال السالمة (٣) تاذن عبارته هنا وفي باب مهموز العين واللام ان ما يقاس انما هو المزيدات فقط وهو غير صحيح. نقول في تصريف المجهول في الماضي أُهِبَ أُهِبَا أُهِبُوا الى آخرهِ. وفي المضارع يُؤْهَبُ بالهمز او يُوهَبُ بالتخفيف يُؤْهَبَانِ يُؤْهَبُونَ الى آخرهِ

المطلب الثالث

في تصريف مهموز العين

مهموز العين كالسالم في تصاريفه كلها. تقول في الماضي سَأَلَ سَأَلَا سَأَلُوا الخ. وفي المضارع يَسْأَلُ يَسْأَلَانِ يَسْأَلُونَ الخ. وفي الامر إِسْأَلْ إِسْأَلَا إِسْأَلُوا الخ. وفي النهي لا تَسْأَلْ لا تَسْأَلَا لا تَسْأَلُوا الخ. وحكمه مع نون التوكيد مثلما تقدم. واسم الفاعل سَائِل سَائِلَانِ سَائِلُونَ الخ. واسم المفعول مَسْئُول مَسْئُولَانِ مَسْئُولُونَ الخ. والمكان والزمان مَسْأَل. والالة مِسْأَل. والمرة سَأْلَة. والنوع سِيلَة. وقس على تصريفه مزيداتهِ كلها معلومًا ومجهولاً ۞ تنبيه. يجوز في همزة العين المفتوحة ان تقلبها الفاً وتعاملها معاملة الاجوف. وذلك في الماضي والمضارع والامر والنهي فقط(١) تقول سَالَ يَسَالُ سَلْ لا تَسَلْ كما تقول خَافَ يَخَافُ خَفْ لا تَخَفْ

المطلب الرابع

في تصريف مهموز اللام

مهموز اللام كالسالم في تصاريفه كلها. تقول في الماضي قَرَأَ قَرَأَا قَرَأُوا الخ. وفي المضارع يَقْرَأُ يَقْرَآنِ يَقْرَأُونَ. وفي الامر إِقْرَأْ إِقْرَأَا إِقْرَأُوا الخ. وفي النهي لا تَقْرَأْ لا تَقْرَأَا لا تَقْرَأُوا الخ. وحكمه مع نون التوكيد مثلما

(١) قال التفتازاني في شرح الزنجاني ويجوز في سَأَلَ يَسْأَلُ إِسْأَلْ ان تقول سَالَ يَسَالُ سَلْ بقلب الهمزة الفاً. وليس بقياس مستمرٍّ. ولا يخفى ما بين عبارته هذه وعبارة المصنف من الاختلاف

تقدم. واسم الفاعل قارِئٌ قارِئَانِ قارِئُونَ الخ. واسم المفعول مَقْرُوءٌ مَقْرُوءَانِ مَقْرُوؤُنَ الخ. وان شئت قلبتَ الهمزة واوًا وادغمتها في واو مفعول وقلت مَقْرُوٌّ بواو مشددة. وهذا قياس فيه. واسم المكان والزمان مَقْرَأ. والالة مِقْرَأ. والمرة والنوع قَرَآءَة بالمدّ على وزن زَهَادَة. وهذا قياس فيه. وقس على تصريفه مزيداتهِ كلها معلومًا ومجهولًا

البحث الثاني

في همزة الوصل والقطع وفيه مطلبان

المطلب الاول

في تقسيم الهمزة

ان الهمزة الواقعة زايدةً في اول الكلم نوعان همزة قطع وهمزة وصل. ويجوزان تُسمَّى الفاً. فهمزة القطع تثبت في الابتداء والدَّرْج نحو أَكرم بطرس بولص وبطرس أكرم بولص. والمراد بالدَّرْج اتصال ما بعد الكلام بما قبلهُ. واما همزة الوصل فانها تثبت في الابتداء كقولهِ تعالى أُبسُط يدك. وتسقط في الدرج لفظًا لا خطًّا كقوله تعالى ايها الطبيبُ اشْفِ نفسك[1]

المطلب الثاني

في اماكن همزة الوصل والقطع

همزة الوصل تكون في الاسم والفعل والحرف. فوجودها في الاسم

(١) همزة الوصل لا تقع الا في اول الكلمة يُؤتَى بها متى كان اول الكلمة ساكنًا توصُّلًا للنطق بالساكن. فلا تقع الا زايدة. واما همزة القطع فقد تقع زايدة وغير زايدة. وذلك في اول الكلمة او حشوها او آخرها

مسموع في ثمانية اسمآء وهي إبن وإبنة وإسم وإست وإثنان وإثنتان وإمرءٌ وإمرأة[1] فهمزات هذه الاسمآء وما ثنَّيته منها همزات وصلٍ. ومتى جمعتها صارت همزات قطعٍ. وتوجد في الفعل في كل فعل خماسيّ وسداسيّ اولهُ همزة سوآء كان ماضيًا او امرًا او مصدرًا وفي امر الثلاثي الذي اوله همزة. واما الرباعيُّ الذي على وزن أَفْعَلَ فهمزته قطع. وتوجد في الحرف في أَلْ اداة التعريف نحو الرجل ۞ تنبيه. همزة الوصل مكسورة دايمًا الا همزة أَلْ فانها مفتوحة. والامر المضموم العين همزته مضمومة مثل أُنْصُرْ[2] واما همزة القطع فتوجد في غير الاماكن المذكورة فعدم القياس لها قياس

القسم الخامس

في القسم الرابع من اقسام الفعل السبعة وهو معتل الفآء وفيه ثلثة ابحاث

البحث الاول

في اصطلاحات التصريفيين وفيه ثلثة مطالب

(١) وزاد بعضهم إبنم بمعنى ابن والميم للمبالغة وايمن في القَسَم. قال البصريون في ابنم وامرء ان حركة ما قبل الآخِر تتبع حركة ما بعدها تقول جآء ابنُمٌ وامرُؤٌ ورايت ابنَمًا وامرَأً ومررت بابنِمٍ وامرِئٍ. قال الكوفيون فهما معربان من مكانين

(٢) ويَرِد عليه ماضي ما فوق الرباعيّ من الافعال التي في اولها همزة فان همزته تكون مضمومة متى بُنِي للمجهول نحو أُنْصُرِفَ وأُجْتُمِعَ ونظايرها. واعلم انه لما كانت الهمزة مع أَلْ مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحةً لم يجُزْ حذف همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر بل وجب إبدال همزة الوصل الفًا او تسهيلها

المطلب الاول

في قواعد حذف حرف العلة

حروف العلة(١) ثلثة الالف والواو واليآء. ولها تقلبات مختلفة تُسمّى الاعلال. ثم الاعلال ضربان اصل وفرع. فالاصل يكون في المعتلّ والفرع يكون في الصحيح. وانواع الاعلال ثلثة حذف وقلب وإسكان. ولكلٍّ قواعد جمعها التصريفيون تقول قواعد الحذف ثلث. اولاً متى التقى حرفان ساكنان وكان احدهما حرف علة يُحذَف نحو قُمْ اصله قُوْمْ. ثانيًا متى دخل الجازم على الناقص يحذف حرف العلة نحو لم يرمِ اصله لم يرمي. ثالثًا تُحذَف الواو اذا كانت فآء الفعل من المضارع المكسور العين نحو يعِد اصله يَوْعِد

المطلب الثاني

في قواعد قلب حرف العلة

قواعد القلب تسعٌ. اولاً متى تحركت الواو واليآء وانفتح ما قبلها تُقلَبان الفاً(٢) نحو قام وباع. اصلهما قَوَمَ وبَيَعَ كضَرَبَ. ثانيًا متى سكنت

(١) سُمّيت بذلك لان من شانها ان تنقلب بعضها الى بعض. وحقيقه العلّة تغيير الشيء عن حالهِ. وعند بعضهم ان الهمزة من حروف العلة والجمهور على خلافهِ

(٢) وقد شرطوا لذلك سبعة شروط ذكرها صاحب المراح في باب المثال. الاول ان تكونا في فعلٍ او في اسم على وزن فعلٍ. الثاني ان تكون حركتهما غير عارضة. الثالث ان لا تكون فتحه ما قبلها في حكم السكون. الرابع ان لا يكون في معنى الكلمة اضطرابٌ. الخامس ان لا يجتمع اعلالان في الكلمة. السادس ان لا يلزم ضمُّ حرف العلة في المضارع. السابع ان لا يُترَك للدلالة على الاصل. فخرج بالاول مثل صَوَرَى وحَيَدَى لخروجهما عن وزن الفعل بعلامة التانيث. وبالثاني مثل دَعَوُا القومَ

الواو وانكسر ما قبلها تُقلَب يآء نحو إعشيشابًا اصله إعشيوشابًا. ومتى سكنت اليآء وانضمّ ما قبلها تُقلَب واوًا نحو يُوْقِن اصله ييْقِن. ومتى انضمّ ما قبل الالف تُقلَب واوًا نحو شُوْهِدَ مجهول شاهَدَ. ومتى انكسر ما قبلها تُقلَب يآء نحو مفاتيح جمع مِفْتاح. ثالثًا متى تطرّفت الواو وانكسر ما قبلها تُقلَب يآء نحو غُزِيَ اصله غُزِوَ. رابعًا متى وقعت الواو رابعة فصاعدًا ولم يكن ما قبلها مضمومًا وكانت لام الفعل تُقلَب يآء نحو

واخشَيِ الله لعروض الحركة الدافعة التقآء الساكنين. وبالثالث مثل عَوِرَ واجْتَوَرَ لانّ حركة العين والتآء في حكم سكون عين إعْوَرّ والف تجاوَرَ. وبالرابع مثل طَوَفان وحَيَوان للمطابقة في الحركة بين اللفظ والمعنى. وبالخامس مثل واو طَوَى وبالسادس مثل اليآء الاولى في حَيِيَ. وبالسابع مثل قَوَد وصَيَد. واعلم ان كل فعل اجوف كان اسم الفاعل منهُ على وزن أفعَل فانه يلزم عينهُ التصحيح نحو عَوِرَ فهو اعور. وحمل المصدر على فعله نحو عَوَرٌ ثم ان حرف العلة المكسور ما قبلهُ اذا فُتِح في اسم ليس مشتقًّا ولا على وزن فعل فلا اعلال فيه نحو دِوَل. واذا ضُمَّ تُنقَل حركته الى ما قبلهُ ثم يُحذَف نحو رَضُوا. اصله رَضِيُوا. واذا كُسِر يُحذَف مع حركتهِ نحو تَرمِينَ. اصله تَرْمِيِنَ. والمضموم ما قبله اذا فُتِح لا يُعَلُّ نحو لن يغزُوَ وغُيَبَة ونُوَمَة واذا ضُمَّ يسكن نحو يغزُوْ. واذا كُسِر تُقلَب اليآء واوًا نحو بُوْعَ. اصله بُيِعَ. او تُقلَب ضمة ما قبل حرف العلة كسرة ثم تُقلَب الواو يآء نحو قِيْلَ. اصله قُوِلَ. وهذه اللغة افصح من الاولى. ولهذه الصيغة لغة ثالثة وهي ان تنحو بكسر فآء الفعل نحو الضمة فتميل اليآء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً. وهذه اللغة يقال لها الاشمام. ومثل قيل أُنقِيد وأُختِير في اللغات الثلاث. واذا سكن ما قبل حرف العلة فانه لا يُعَلُّ في مثل أَعْيُن وأَدْوُر خوف الالتباس بمثل أَعِيْنُ وأَدُوْرُ من الافعال. ولا مثل جَدْوَل وعِثْيَر حفظًا للالحاق. ولا مثل قَوِّم لئلا يلزم الاعلال في الاعلال. ولا مثل غَزْوٌ ورَمْيٌ لئلا يلزم السكون في اخر معرب من غير ضرورة. ولا مثل تقويم وتبيان ومجوال ومخياط لئلا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال. ولا صيغة التعجب وما يجري

أغزيتُ اصله أغزوتُ. خامساً متى نقلت فتحة الواو والياء الى ما قبلها يقال تحركت الواو والياء في الاصل وانفتح ما قبلهما الآن قلبتا الفاً نحو ينام ويهاب اصلهما ينوم ويهيب. سادساً متى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الاخرى نحو مرميٌّ اصله مرمويٌ[1] سابعاً متى وقعت الواو والياء بعد الف فاعل تقلبان همزة نحو قائل وبائع اصلهما قاول وبايع. ثامناً متى بني المثال في وزن إفتعل قلبت الواو والياء تاء وأدغمت في تاء افتعل نحو إتّعد وإتّسر. اصلهما إوتعد وإيتسر. تاسعاً متى وقعت الياء بعد الف زايدة تقلب همزة نحو إعطاء اصله إعطاياً[2]

المطلب الثالث

في قواعد اسكان حرف العلة

قواعد الاسكان اثنتان. اولاً[3] نقلُ ضمة الواو وكسرة الياء الى ما قبلهما وجعلهما ساكنين نحو يقُولُ ويبيعُ اصلهما بضم الواو وكسر الياء. ثانياً حذف الضمة فقط من الواو والياء للثقل نحو يدعُوْ ويرمِيْ. او

مجراه نحو ما أطوله وأحيله واسود وابيض محافظة على الوزن. ولا مثل أغيل واستحوذ للدلالة على الاصل (١) وقيد ابن عقيل في شرح الالفية بكون اجتماعهما في كلمة وكون سكونهما اصلياً. لانه ان كانت الواو والياء في كلمتين لم يؤثر ذلك نحو يعطي واقد. وكذا ان عرضت الواو والياء للسكون كقولك في رُؤْيَة رُوْيَة. وشذ التصحيح في قولهم يوم أيوم. وشذ ايضاً ابدال الياء واواً في قولهم عوى الكلب عوة (٢) اذا كان في كلمة حرفا علة كل واحد متحرك مفتوح ما قبله لم يجز اعلالهما معاً ليلا يتوالى في كلمة واحدة اعلالان فيجب اعلال احدهما وتصحيح الآخر. والاحق منهما بالاعلال الثاني نحو الحيا والهوى. وشذ اعلال العين وتصحيح اللام نحو غاية (٣) الصحيح ان يقال الأولى

حذف الضمة والفتحة من الالف للتعذر نحو يخشى. لان الالف لا تقبل الحركة اصلاً. والى هذا المعنى يشير بعض الشعراء قايلاً

سلّم على المولى البهاء وصِفْ لهُ   شوقي اليهِ وأنني مملوكهُ
ابداً يحركني اليهِ تشوّقٌ   جسمي بهِ مشطورهُ منهوكهُ
لكن نَحِلْتُ لبعدهِ فكأنني   أَلِفٌ وليس بممكنٍ تحريكهُ

البحث الثاني

في معتل الفاء وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تعريف معتل الفاء

الابتداء بالساكن مرفوض عند العرب. فلهذا جاء الفاء واواً او ياء ولم يجيء الفا لانها ساكنة كما مرّ. ويُسمّى هذا النوع مثالاً لمماثلة ماضيه الصحيحَ في احتماله الحركات. مثالهُ وَعَدَ ويَسُرَ

المطلب الثاني

في حذف فاء المثال

يُعَلُّ المثال بالحذف والقلب. فان كان فاء المثال واواً تُحذَف من مضارعهِ الثلاثي اذا كان مكسور العين قياساً مطرداً. تقول من وَعَدَ يَعِدُ تَعِدُ أَعِدُ نَعِدُ. ومن امره عِدْ. ومن مصدره عِدَة. ويجوز في المصدر الحذف والاثبات. فان حذفتَ اتيتَ بالتاء وقلت عِدَة. وان اثبتَّ حذفتَ التاء وقلتَ وعداً. والحذف افصح لانه يجري في المثال كله. وان كان عين المضارع غير مكسور لا يجوز فيه الحذف نحو يَوْجَل

كيعلم ويوجه كيكرم. ومتى زال كسر عين المضارع رُدَّ المحذوف. وذلك اذا جعلت يَعِد مجهولاً نحو يُوعَد. وحذف الواو من يطأ ويضع ويقع ويدع ويسع ويذر شاذٌّ لفتح عين المضارع. ولا يوجد ليدع ويذر غير مضارع وامر(١) ۞ تنبيه. وَصَلَ من وزن ضَرَبَ. مضارعه مكسور وغلط من فتحه. تقول وَصَلَ يَصِلُ مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ(٢)

المطلب الثالث

في قلب فآء المثال

يُقلَب فآء المثال في ثلثة مواضع. الاول في امر المثال الواوي المفتوح. فان واوه تقلب يآء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو إيجَلْ اصله إوْجَلْ. وفي امر المثال اليآئي المضموم فان يآءه تُقلَب واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها نحو أُوسُرْ اصله أُيْسُرْ. الثاني في مضارع أفعَلَ من المثال اليآئي فان يآءه تُقلَب واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها نحو يُوقِظُ اصله يُيْقِظُ. وكذلك في اسم الفاعل والمفعول نحو مُوقِظ. الثالث في وزن إفتَعَلَ من المثال فان الواو واليآء تُقلَبان تآء وتُدغَمان في تآء افتعل نحو إتَّعَدَ و إتَّسَرَ والاصل إوْتَعَدَ و إيْتَسَرَ. وهذا قياس مطرد. ووهم

(١) حُذِفت الواو من يَطَأُ ويَضَعُ ويَقَعُ ويَدَعُ ويَسَعُ لانها في الاصل بالكسر على وزن يَفْعِلُ ففتحت العين بعد حذف الواو لحرف الحلق. وحذفت من يذر لكونه بمعنى يَدَع حملاً عليه. وقد أُميت ماضي يَدَعُ ويَذَرُ. فلم يُسمَع من العرب ودع ولا وذر بمعنى ترك فعلِم انهم اماتوهما وتركوا استعمالها (٢) اذا كان وَصَلَ من الوَصْل بمعنى التأليف يكون مضارعه مكسورًا وقد يُضَمّ. واذا كان من الوصول بمعنى البلوغ والانتهآء الى الشيء يكون مضارعه مضمومًا. ولعل ما حمل المصنف على تخصيصه بالذكر انما هو غلط العامّة في لفظه

عبد الله ابن الفضل المسيحي رحمه الله تعالى حيث قلب الواو في افتعل يآء وقال من إوتخد إيتخذ والقياس إتّخذ(١). لان مثل هذا لا يجوز الا في افتعل المهموز الفآء مثل إيتَمَنَ اصله إأتَمَنَ أُعِلَّ اعلال ايمان. واما اتخذ فانه مزيد تَخَذَ لا مزيد اخذ وتَخَذَ لغة في أَخَذَ

البحث الثالث

في تصريف المثال وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تصريف الماضي والمضارع والامر والنهي

تصريف ماضي المثال كتصريف ماضي السالم نحو وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا الخ. ومثله يَسُرَ من وزن كَرُمَ ووَجِلَ من وزن عَلِمَ. وان كان المضارع مكسور العين واويًا تُحذَف الواو منه كما مرَّ نحو يَعِدُ يَعِدَانِ يَعِدُونَ الخ. وتثبت الواو واليآء فيما سوى ذلك نحو يَيْسُرُ يَيْسُرَانِ يَيْسُرُونَ الخ. ويَوْجُهُ يَوْجُهَانِ يَوْجُهُونَ الخ. ويَوْجَلُ(٢) يَوْجَلَانِ يَوْجَلُونَ الخ. وقس على ذلك كل مثال واويٍ ويآئيٍ معلوم ومجهول ما عدا مجهول يَعِدُ فان الواو تُرَدُّ فيه نحو يُوعَدُ يُوعَدَانِ الخ. واما الامر فان كان من باب يَعِدُ تقول فيه عِدْ عِدَا عِدُوا الخ. ومنه قوله تعالى رِثُوا المُلْكَ المُعَدَّ لكم بكسر الرآء وان كان من وزن وَجِلَ واويًا تُقلَب

(١) قال الزنجاني ويقال ايتعد ياتعد فهو موتعد وايتسر ياتسر فهو موتسر
(٢) وفيه اربع لغات. الاولى يَوْجَلُ وهو الاصل. الثانية يَيْجَلُ بقلب الواو يآء. والثالثة ياجل بقلب الواو الفًا. والرابعة يِيجَلُ بكسر حرف المضارعة وقلب الواو يآء لسكونها وانكسار ما قبلها

الواو فيه ياء نحو إيجَلْ(١) إيجلا الخ. وتثبت الواو فيما سوى ذلك.
وحكمه في نون التوكيد حكم ما تقدم اي انه يُفتح ما قبلها في المفرد ويُضم
في جمع المذكر ويكسر في المخاطبة نحو عِدَنَّ عِدَانِّ عِدُنَّ عِدِنَّ عِدَانِّ
عِدْنَانِّ. وتقول في النهي لاتَعِدْ ولاتَيْسَرْ ولاتَوْجَهْ ولاتَوْجَلْ الخ(٢).

المطلب الثاني

في مزيد الثلاثي من المثال

اذا كان المثال الواويُّ على وزن أَفْعَلَ و إِسْتَفْعَلَ تُقلَب الواو
في مصدرَيهما ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها تقول من أَوْعَدَ إِيعَادًا ومن
إِسْتَوْعَدَ إِسْتِيعَادًا. واذا كان المثال الياءيّ على وزن أَفْعَلَ تُقلَب ياؤه
واوًا في المضارع واسمَي الفاعل والمفعول لسكونها وانضمام ما قبلها تقول
من أَيْسَرَ يُوسِرُ مُوسِرٌ. وان كان المثال الياءيُّ والواويُّ على وزن
إِفْتَعَلَ تُقلَب الواو والياء تاءً وتُدغَم في تصاريفهِ كلها نحو إِتَّعَدَ و إِتَّسَرَ.
وباقي المزيدات لاتغيير فيها. وان كان المزيد مجهولاً فلا يُغيَّر منه الا
وزن أَفْعَلَ الياءيُّ. فان الياء تُقلَب في تصاريفه كلها واوًا نحو أُوسِرَ

(١) فان انضمّ ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو إيجَلْ عادت الواو لزوال علة القلب اعني كسر ما قبل الواو. فتقول يا زيدُ اُوجَلْ تلفظ بالواو وتكتب بالياء. لان الاصل في كل كلمة ان تُكتَب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها

(٢) وحكم المعتلّ الفاء من المضاعف حكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الادغام وامتناعه وجوازه وساير احكامه. تقول وَدَّ يَوَدُّ كعَضَّ يَعَضُّ وتقول وَدِّ وإِيْدَدْ كعَضِّ وإِعْضَضْ. واعلم ان المضاعف المعتلّ الفاء الواوي لايكون مضارعه الا مفتوح العين. وقد جاء في لغة بني عامر من وَجَدَ يَجُدُ بالضم. وهو ضعيف والصحيح الكسر

يُوسَرُ وما اشبه ذلك

المطلب الثالث

في تصريف المشتقات البواقي

تقول في اسم الفاعل وَاعِدٌ وَاعِدَانِ وَاعِدُونَ الخ. ويَاسِرٌ يَاسِرَانِ
يَاسِرُونَ الخ. ولايُبنى جمع المونث الثاني الا من الياءيّ نحو يواسِرُ.
واسم المفعول مَوْعُودٌ مَوْعُودَانِ الخ. ومَيْسُورٌ مَيْسُورَانِ الخ. واما اسم
المكان والزمان منهُ فيبنى على مَفْعِل بكسر العين قياسًا مطردًا نحو
المَوْضِع والمَيْسِر. خلافًا لباقي الافعال. واسم الالة مِيعَاد ومِيزان بقلب
الواو ياءً. والمرة وعدته وَعْدَةً ولا يقال عِدَةً ليوازن فَعْلَةً. وكذلك
النوع حسن الوِعْدَة. وحكم اشتقاقات مزيداتهِ كحكم ما تقدم

القسم السادس

في القسم الخامس من اقسام الفعل السبعة وهو معتل العين وفيه ثلثة ابحاث

البحث الاول

في اعلال معتل العين وفيه تسعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف معتل العين

معتل العين ماكان في مقابلة عين الفعل حرف علة نحو قال
وباع ويُسمَّى الأَجْوَفَ لإعلال جَوْفِهِ(١) تنبيه. متى جعلت ماضي

(١) او لخلوّ ما هو كالجوف له من الصحة. ويقال له ذو الثلثة لكون ماضيهِ على ثلاثة احرف في المتكلم نحو قُلْتُ وبِعْتُ

الاجوف مضارعاً عرفت ألِفهُ في الماضي عن ايّ حرف منقلبة نحو قام يقوم وباع يبيع. وان ثبتت فيهما الالف فأرجِع الفعل الى المصدر فيظهر لك الاصل نحو نام ينام نوماً وهاب يهاب هيبةً. وذلك لانه لا يوجد في العربية الف اصلية اصلاً(١) بل اما انها تكون زايدة كالف ضارب وكتاب او منقلبة عن واو او ياء كالف قال وكال

المطلب الثاني

في اعلال الماضي المعلوم

ماضي الاجوف الثلاثي المعلوم قال وباع. اصلهما قَوَلَ وبَيَعَ كضرب. تحرّكت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلِبتا الفاً. وهذا قياس في ماضيه سواء كان مفتوح العين او مكسورها او مضمومها. واذا اتصل بالماضي ضمير رفع متحرّك حُذِفت الواو وضُمّ ما قبلها وحُذِفت الياء وكُسِر ما قبلها نحو قُمْتُ وبِعْتُ(٢) والمزيد لا يُعَلُّ منه غير اربعة اوزانٍ. وهي

(١) لا نسلم بنفي اصالة الالف مطلقاً من العربية. قال ابن عقيل اذا صحبت الالف ثلاثة احرف اصول حُكِم بزيادتها نحو ضارب وغضبان. فان صحبت اصلين فقط فليست زائدةً بل هي اما اصل كإلى واما بدل من اصل كقال وباع

(٢) اصل قُلْتُ وبِعْتُ قَوَلْتُ وبَيَعْتُ قلبت الواو والياء الفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصارا قَالْتُ وبَاعْتُ. ثم حُذِفت الالف لاجتماع الساكنين فصارا قَلْتُ وبَعْتُ. ثم ضُمّت القاف ليدلّ الضم على الواو المحذوفة وكُسِرت الباء ليدلّ الكسر على الياء المحذوفة فصارا قُلْتُ وبِعْتُ. وهكذا حكم كل اجوف مفتوح العين اتصل به ضمير رفع متحركٌ. واما الاجوف الواوي المكسور فلا تُضَم فاؤهُ بل تُكسَر فتقول خِفْتُ بكسر الخاء. واعلاله بنقل كسرة الواو الى الخاء بعد حذف الواو لاجتماع الساكنين. وكذا الاجوف الواوي المضموم العين فانه يُعَلّ بنقل ضمة العين الى الفاء بعد حذف حركة الفاء نحو طُلْتُ اصله طَوُلْتُ. فضمة قلت وكسرة بعت اجنبيتان

أفعَلَ وانفعل وافتعل واستفعل. فإعلال افعل واستفعل بنقل حركة حرف العلة الى ما قبلهُ. تقول تحركت الواو والياء في الاصل وانفتح ما قبلهما الآن قُلِبتا الفاً نحو أقامَ وأباعَ واستقامَ واستهابَ. والاصل أقْوَمَ وأبْيَعَ و إستَقْوَمَ و إستَهْيَبَ. و إعلال انفعل وافتعل تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قُلِبتا الفاً(١) نحو انقاد وانباع واقتاد وابتاع. والاصل إنْقَوَدَ و إنْبَيَعَ و إقتَوَدَ و إبتَيَعَ

المطلب الثالث

في اعلال الماضي المجهول

ماضي الاجوف الثلاثي المجهول قِيلَ وبِيعَ اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ فنقِلت كسرة الواو الى ما قبلها ثم قلبت ياءً. وبِيعَ نقِلَتْ كسرة يائها فقط. فاعلال قيل بالنقل والقلب واعلال بيع بالنقل فقط. وهذا قياس. واذا اتصل بالماضي ضمير رفع متحرك حُذِف حرف العلة وضُمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء نحو صُنْتُ وبِعْتُ. فلا يُفرَق حينئذٍ معلومهُ من مجهولهِ الا بالقراين لانه ملتبس. والمزيد يُعَلُّ منه الاوزان المقدّم ذكرها. يُعَلُّ الواويُّ منها بنقل كسرة الواو وقلبها ياءً نحو أُقِيدَ وأُنقِيدَ وأُقْتِيدَ وأُستُقِيدَ. ويُعَلُّ الياءيُّ بنقل الحركة فقط نحو أُهِيبَ وأُنْهِيبَ وأُهْتِيبَ وأُستُهِيبَ

أُتِي بهما للدلالة على الواو والياء المحذوفتين بخلاف كسرة خفت وضمة طلْتُ فانهما اصليتان. وقد ذكر المصنف شيئاً من ذلك في تصريف ماضي الاجوف. وكان حقهُ ان يذكره هنا (١) اذا ابان افتعل معنى تفاعل اي الاشتراك حُمِل عليه في التصحيح ان كان

المطلب الرابع

في اعلال المضارع المعلوم

ان مضارع الاجوف الثلاثي ان كانت عينه مفتوحةً يُعَلُّ بالنقل والقلب سوآء كان واوًا او يآء(١) نحو يخَافُ ويهَابُ . والاصل يخْوَفُ ويهْيَبُ . وان كان العين مضمومًا او مكسورًا يُعَلُّ بالنقل فقط نحو يَصُوْنُ ويَزِيْنُ . والمزيد يُعَلُّ منه الاوزان المقدَّم ذكرها . فان كان وزن افعل واستفعل واويًا يُعَلُّ مضارعهما بالنقل والقلب نحو يُقْيمُ ويَستَقيمُ . وان كانا يآئيين فاعلال مضارعهما بالنقل فقط . نحو يُهْيِبُ ويَستَهِيبُ . واعلال انفعل وافتعل بتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبلهُ وقلبهِ الفًا سوآء كان واويًا او يآئيًا . نحو ينقاد ويقتاد وينباع ويتباع

المطلب الخامس

في المضارع المجهول

مضارع مجهول الاجوف الثلاثي يُعَلُّ بالنقل والقلب سوآء كان واويًا او يائيًا مفتوح العين او مضمومها او مكسورها نحو يُخَافُ ويُبَاعُ ويُقَالُ . وضم حرف المضارعة يفرق معلوم يخاف من مجهوله . والمزيد يُعَلُّ بالنقل والقلب من الاوزان الاربعة سوآء كانت بالواو او بالياء نحو يُقَالُ ويُنقَالُ ويُنبَاعُ ويُتَاعُ ويُستهَابُ ويُستقَالُ

واويًا نحو اشتوروا بمعنى تشاوروا واما اذا كان يآئيًا فلا نحو استافوا فلا يقال استيفوا
(١) والاصح ان يقال سوآء كان واويًا او يآئيًا

المطلب السادس

في الامر والنهي ونون التوكيد

متى سكن اخر الامر والنهي حذف حرف العلة لالتقآء الساكنين من المجرد والمزيد نحو قُمْ بضم الاول وبِعْ بكسره وخَفْ بفتحه . ولا تَقُمْ ولا تَبِعْ ولا تَخَفْ . ومتى تحرك الآخِر رُدَّ المحذوف نحو قوموا ولا تقوموا . والمزيد أَقِمْ وإِنقَدْ وإِبْتَعْ وإِستَقِمْ ولا تُقِمْ ولا تَنقَدْ ولا تَبتَعْ ولا تَستَقِمْ . نون التوكيد متى دخلت رُدَّ المحذوف لتحرُّك ما قبل النون سوآء كان من الثلاثي او من المزيد نحو قُومَنَّ وبِيعَنَّ وخَافَنَّ وأَقِيمَنَّ وإِنقَادَنَّ وإِبتَاعَنَّ وإِستَقِيمَنَّ . وقس عليه النهي . وحكم ما قبل النون في الاجوف كحكم ما تقدم

المطلب السابع

في اعلال اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي

يُقلَب حرف العلة من الاجوف الواقع بعد الف فاعل همزة قياسًا مطردًا نحو قائِل وبائِع وخائِف(١) واسم المفعول ان كان من الواويّ

(١) الاصل قاوِل وبايِع وخاوِف قلبت الواو والياء همزة لان الهمزة في هذا المقام اخف منهما كما قال بعضهم . والحق انهما قلبتا الفًا حملاً على الفعل ثم قلبت الالف المنقلبة همزةً . ولم تُحذَف لالتقآء الساكنين لان الحذف يؤدّي الى الالتباس . وقد جآء في الشواذّ حذف هذه الالف دون قلبها همزة نحو هاعٍ ولاعٍ وهارٍ وشاكٍ والقياس هائِع ولائِع وهائِر وشائِك . ومنهم من يقلب اي يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقول شَاكِوٌ ثم يُعِلُّ اعلال غازٍ فيقول شاكي وزنه فالِع . فعلى الحذف تقول جآني شاكٌ ورايت شاكًا ومررت بشاكٍ . وعلى القلب تقول جاني شاكٍ ورايت شاكيًا ومررت بشاكٍ . وصح عاوِر وصايِد حملاً على عوِرَ وصيِدَ

يعلّ بالنقل والحذف نحو مَقُول ومَخُوف. والاصل مَقْوُول ومَخْوُوف. وشذّ مصوون ومدوون ومقوود بعدم الحذف. والقياس مصون الخ. وان كان من اليآئي فاعلاله بالنقل والقلب والحذف نحو مَهِيب اصله مَهْيُوب نقلت ضمة اليآء الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقآء الساكنين ثم قلبت الضمة كسرة. وقس عليه. وشذّ مديون ومبيوع ومخيوط ومكيول ومطيوب ومعيون ومغيوم بعدم الحذف. والقياس مَدِين ومَبِيع الخ[1]

المطلب الثامن

في اعلال اسم الفاعل والمفعول من المزيد

اعلال اسم الفاعل من أَفْعَلَ واستفعل بالنقل والقلب نحو مُقِيم ومُسْتَقِيم. والاصل مُقْوِم ومُسْتَقْوِم. هذا اذا كان بالواو. واما اذا كان باليآء فاعلاله بالنقل فقط نحو مُهِيب ومُسْتَهِيب. واعلال انفعل وافتعل بالقلب فقط سوآء كان واويًا او يآئيًا نحو مُنْقَاد ومُنْهَاب ومُقْتَاد ومُهْتَاب. واما اسم المفعول فاعلاله من أَفْعَلَ واستفعل بالنقل والقلب سوآء كان بالواو او باليآء نحو مُقَام ومُبَاع ومُسْتَقَام ومُسْتَهَاب. واعلاله من انفعل وافتعل بالقلب فقط سوآء كان بالواو او باليآء نحو مُنْقَاد ومُنْبَاع ومُقْتَاد ومُبْتَاع. ولا يُفرَق اسم الفاعل من اسم المفعول في هذين الوزنين الا بالقراين

(١) وندر التصحيح في ما عينه واو قالوا ثوب مصوون. ولغة تميم تصحيح ما عينه يآء يقولون مبيوع ومخيوط. وهو مطّردٌ عندهم. واما مَشِيبٌ في الواوي من الشوب ومَهُوبٌ في اليآئي من الهيبة فمن الشواذ. والقياس مشوب ومهيب

المطلب التاسع

في اعلال المشتقات البواقي

بنآء اسم المكان والزمان مثلما تقدم في السالم. فان كان عين المضارع مفتوحًا او مضمومًا يُبنَى منهما مفتوحًا نحو المَنَام والمَقَام. ومثله اليآئي نحو المَهَاب. واعلاله بالنقل والقلب. وان كان عين المضارع مكسورًا يُبنَى منه مكسورًا نحو المَبِيت والمَبِيع. واعلاله بالنقل. وبنآؤه من المزيد فعلى زنة مفعوله نحو مُنْقَاد ومُسْتَهَاب. والالة مِقْوَد ومِبْيَع ومِسْوَاط. والمرة قُمْتُ قَوْمَةً. والنوع يُعَلّ الواوي منه بالقلب لسكون الواو وانكسار ما قبلها نحو حسن القِيمَةِ اصله قِوْمَة. واليآئي لا اعلال فيه نحو حسن البِيعَة والهِيبَة. والمزيد فعلى زنة مصدره

البحث الثاني

في الشوايب الحاصلة في الاجوف وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في الشايبة الاولى وهي الالتباس

يوجد في هذا القسم ثلث شوايب. وهي الالتباس وعدم الاعلال وزيادة بعض احرف. الشايبة الاولى الالتباس ويقع في سبعة مواضع. الاول قُلْنَ فانه مشترك ما بين ماضي جمع المونث معلومًا ومجهولًا وما بين امره. الثاني بِعْنَ فانه مشترك ما بين ماضي جمع المونث معلومًا ومجهولًا وما بين امره. الثالث مَبِيع فانه مشترك ما بين اسم المفعول واسم المكان. الرابع صُنْتُ واخواته فانه مشترك ما بين المعلوم والمجهول

في الماضي. الخامس يُقَالُ فانه مشترك ما بين مجهول يَقُولُ ومجهول يَقِيلُ. السادس مُنْقَاد فانه مشترك ما بين اسم المفعول واسم الفاعل. السابع مختار فهو مثل منقاد في الاشتراك(١)

المطلب الثاني

في الشاذة الثانية وهي عدم الاعلال

لا يجوز اعلال افعل التفضيل والتعجب نحو ما أَطْوَلَهُ وبطرس أَطْوَلُ من بولس. ولا اعلال اسم الاله نحو مِقْوَد ومِخْيَاط مراعاةً للوزن تنبيه. قد جآء في اسم الفاعل من الاجوف ثلث صيغ قياسية. الاولى فُعَّل بضم الفآء وتشديد العين نحو صُوَّم وبُيَّع جمع صايم وبايع. الثانية فُعَّال بضم الفآء وتشديد العين نحو نُوَّام وحُيَّاك وبُيَّاع جمع نايم وحايك وبايع. وهاتان الصيغتان لا تُقلَب فيهما الواو يآء. وشذ صُيَّاغ. والقياس صُوَّاغ. لانه من صاغ يصوغ واويًّا. الثالثة فِعَال بكسر الفآء وتخفيف العين نحو نِيَام جمع نايم. وهذه الصيغة يجب فيها قلب الواو يآء. لان اصل نِيَام نِوَام. وغلط من قال نُيَّام وجُيَّاع بالتشديد على انه منقلب من نُوَّام وجُوَّاع. لان هذه الصيغة لا يجوز فيها قلب الواو يآء كما ذكرنا

المطلب الثالث

في الشاذة الثالثة وهي زيادة بعض احرف

يزاد في مصدر أَفْعَلَ واستفعل تآء قياسًا مطردًا نحو الإِقَامَة والإِسْتِقَامَة والإِهَابَة والإِسْتِهَابَة(٢). ويزاد في مصدر فَعَّلَ بتشديد

(١) يشترك في منقاد ومختار اسم المكان والزمان ايضًا (٢) اصل إقَامَة إقْوَام

العين وفتحها يآء سوآء كان سالمًا او معتلًّا قياسًا مطردًا نحو قَوَّمَ تَقْوِيمًا وفَرَّحَ تَفْرِيحًا

البحث الثالث

في تصريف الاجوف وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تصريف ماضي الاجوف

ماضي الاجوف الثلاثي المعلوم صَانَ صَانَا صَانُوا صَانَتْ صَانَتَا صُنَّ. صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ. صُنْتُ صُنَّا. وقس عليه باع وخاف وهاب ○ تنبيه. فآء الاجوف يُضَمُّ عند اتصال ضمير الرفع المتحرك اذا كان واويًّا من وزن نَصَرَ وكَرُمَ(١) ويُكْسَر فيما سوى ذلك سوآء كان واويًّا او يائيًّا. المجهول صِيْنَ صِينَا صِينُوا صِينَتْ صِينَتَا صُنَّ بضم الفآء. ومن هنا فصاعدًا تُضَمُّ الفآء في المجهول اذا كان من وزن نَصَرَ وكَرُمَ وتُكسَر فيما سوى ذلك كالمعلوم. وقس عليه سِيْقَ وبِيعَ وخِيْفَ المزيد المعلوم أَقَامَ أَقَامَا أَقَامُوا أَقَامَتْ أَقَامَتَا أَقِمْنَ. أَقَمْتَ

نُقِلت فتحة الواو الى ما قبلها وقُلِبت الفًا كما في الفعل ثم حُذِفت الالف لالتقاء الساكنين وعُوِّض عنها تآء في الآخر فقيل اقامة ومثله اهابة. وقد تُحذَف هذه التآء نحو إقامَ الصلوة. واختلف في المحذوف من اقامة واخواتها فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف هو الف إفعال لا عين الفعل والوزن إفَعْلَة. وذهب الاخفش الى ان المحذوف انما هو عين الفعل والوزن إفالة (١) لم يذكر المصنف فيما تقدم وزن كَرُمَ بين الاوزان التي يجيء منها الاجوف وقد ذكرها انه يكون من وزن كَرُمَ كما فعل غيرهُ من التصريفيين. ولعلهم لم يذكروه هناك لكون مضارعه كمضارع نصر او لكونه قليلًا في الاجوف

أَقَمْتُمَا أَقَمْتُمْ الخ. بفتح الفاء في الجميع. وقس عليه انقاد واختار واستقال. المجهول أُقِيمَ أُقِيمَا أُقِيمُوا أُقِيمَتْ أُقِيمَتَا أُقِمْنَ. أُقِمْتَ أُقِمْتُمَا أُقِمْتُمْ الخ. بكسر الفاء في الجميع. ومثله أُنْقِيدَ وأُخْتِيرَ وأُسْتُقِيلَ

المطلب الثاني

في تصريف مضارع الاجوف

مضارع الاجوف الثلاثي المعلوم يَصُونُ يَصُونَانِ يَصُونُونَ تَصُونُ تَصُونَانِ يَصُنَّ الخ. وقس عليه يبيع ويخاف. المجهول يُصَانُ يُصَانَانِ يُصَانُونَ تُصَانُ تُصَانَانِ يُصَنَّ الخ. بفتح الفاء في الجميع. ومثله يُبَاع ويُخَاف. المزيد المعلوم يُقِيمُ يُقِيمَانِ يُقِيمُونَ تُقِيمُ تُقِيمَانِ يُقِمْنَ الخ. بكسر الفاء في الجميع. ومثله يستقيم. واما ينقاد ويختار فبفتح الفاء في الجميع[1] المجهول يُقَامُ يُقَامَانِ يُقَامُونَ تُقَامُ تُقَامَانِ يُقَمْنَ. بفتح الفا في الجميع. ومثله ينقاد ويُختار ويُستقال

المطلب الثالث

في تصريف المشتقات البواقي

الامر قُمْ قُومَا قُومُوا الخ. ولِيَقُمْ لِيَقُومَا لِيَقُومُوا الخ. ومثله بِعْ بِيعَا بِيعُوا الخ. ولِيَبِعْ لِيَبِيعَا لِيَبِيعُوا الخ. وخَفْ خَافَا خَافُوا الخ. ولِيَخَفْ لِيَخَافَا لِيَخَافُوا الخ. ومثله المزيد نحو أَقِمْ وإِنْقَدْ وإِخْتَرْ وإِسْتَقِمْ الخ. النهي

(١) اما ينقاد فلا مرية في فتح فائه المعبر بها عن القاف واما فاء يختار فهي الخاء وهي ساكنة فكيف يضبطها بالفتح. ولو قال بفتح ما قبل العين لم يرد عليه ذلك

لا تَصُنْ لا تَصُونَا لا تَصُونُوا. ومثله لا تَبِعْ ولا تَخَفْ ولا تُقِمْ ولا تَنْقَدْ ولا تَخْتَرْ ولا تَسْتَقِمْ الخ. وحكمه مع نون التوكيد مثلما تقدم نحو صُونَنَّ ولا تَصُونَنَّ[1] واسم الفاعل قائِمٌ قائِمَانِ قائِمُونَ قائِمَةٌ قائِمَتَانِ قائِمَاتٌ وقوائِمُ. ومثله بائِعٌ وخائِفٌ. والمزيد مُقِيمٌ ومُنْقَادٌ ومُخْتَارٌ ومُسْتَقِيمٌ. واسم المفعول مَقُولٌ مَقُولَانِ مَقُولُونَ الخ. ومثله مَبِيعٌ ومَخُوفٌ. والمزيد مُقَامٌ ومُنْقَادٌ ومُخْتَارٌ ومُسْتَقَامٌ

القسم السابع

في القسم السادس من اقسام الفعل السبعة وهو معتل اللام وفيه ثلثة ابحاث

البحث الاول

في اعلال معتل اللام وفيه عشرة مطالب

المطلب الاول

في تعريف معتل اللام

معتلُّ اللام ما كان فيه في مقابلة لام الفعل حرف علة نحو غَزَا ورَمَى ورَضِيَ. ويُسمَّى الناقص لنقصان آخره من الحركة[2] ۞ تنبيه. متى اتصل بماضي الناقص الثلاثي ضمير رفع متحرك عرفت الفهُ في الماضي

(١) وهذا تصريفه صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ. صُونِنَّ صُونَانِّ صُنَّانِّ (٢) والاولى ان يقال هو ما يكون لامهُ حرفَ علةٍ. ويقال لهُ الناقص لنقصان آخِره من بعض الحركات. ويقال له ذو الاربعة ايضاً لكون ماضيهِ على اربعة احرف اذا اخبرتَ عن نفسك نحو غَزَوْتُ ورَمَيْتُ

عن ايّ حرف منقلبة نحو غَزَوْتُ ورَمَيْتُ. ففي الاول منقلبة عن واو وفي الثاني عن يآء[1]

المطلب الثاني

في اعلال الماضي المعلوم

ماضي الناقص يُعَلّ بالقلب والحذف. اما القلب فلثلثة اسباب. الاول اذا تحرّك حرف العلة وانفتح ما قبله في الثلاثي ومزيدهِ نحو غزَا ورمَى واستغزَى وارتمَى وغيرها. وهذا خاصٌ بالمفرد المذكر الغايب المفتوح العين[2]. الثاني اذا تطرّفت الواو وانكسر ما قبلها تُقلَب يآء نحو رَضِيَ كعَلِمَ. اصلهُ رَضِوَ من الرضوان. وهذا خاصٌ بالماضي الواوي المكسور العين. الثالث اذا وقعت الواو رابعةً فصاعدًا ولم يكن قبلها مضمومٌ قلبت يآء نحو أَغْزَيْتُ وإِسْتَنْزَيْتُ. وهذا خاصٌ بالواويّ المزيد. واما الواويُّ المضموم العين واليآئيُّ المكسور العين فلا اعلال فيهما[3] مثل سَرُوَ وخَشِيَ. والحذف يكون في ثلثة مواضع ايضًا. الاول في جمع المذكر الغايب واوًا كان او يآء نحو غَزَوا ورَمَوا. والاصل غَزَوُوا ورَمَيُوا[4] ۞ تنبيه. اذا كان الماضي مفتوح العين يكون ما قبل واو الجمع مفتوحًا وان كان مضمومًا او مكسورًا يكون ما قبل الواو

(١) واما رَضِيَ فلا يصح فيه ذلك لان يآءهُ تبقى مع الضمير ايضًا فيُعرَف ان اصله واوي من مصدرهِ وهو الرضوان. وهكذا القول في نظايرهِ (٢) لا تُقلَب الواو واليآء في المثنى المذكر القّا لئلا يلزم حذفها لالتقآء الساكنين فيؤدّي ذلك الى التباس المثنى بالمفرد (٣) اي لا اعلال فيهما بالقلب (٤) حُذِفت ضمة الواو واليآء للثقل ثم حُذِفتا لالتقآء الساكنين

مضمومًا نحو سَرُوا وخَشُوا ورَضُوا[1]. فضم سَرُوا ثابت في تصاريف ماضيهِ كلها واما رَضُوا وخَشُوا ففي الجمع فقط. الثاني في المفردة المونثة الغايبة اذا كان مفتوح العين واوًا او يآء نحو غَزَتْ ورَمَتْ والاصل غَزَوَتْ ورَمَيَتْ[2] ويثبت فيما عداه نحو سَرُوَتْ ورَضِيَتْ وخَشِيَتْ. الثالث في مثنّى المونث الغايب واوًا او يآء اذا كان مفتوح العين ايضًا نحو غزَتَا ورمَتَا. والاصل غَزَوَتَا ورَمَيَتَا ۞ تنبيه. يُفتَح ما قبل واو الجمع المذكر المزيد ابدًا نحو أَرْضَوا وإِشْتَرَوا وغيرها

المطلب الثالث

في اعلال الماضي المجهول

يُعَلُّ المجهول بالقلب في الثلاثيّ الواويّ نحو دُعِيَ. اصله دُعِوَ. تطرفت الواو وانكسر ما قبلها قُلِبت يآء. ويُعَلُّ بالحذف في جمع المذكر الغايب واوًا او يآء نحو دُعُوا ورُمُوا. والاصل دُعِيُوا ورُمِيُوا[3] وكذلك المزيد نحو أُرْضُوا وأُسْتُرْضُوا

المطلب الرابع

في اعلال المضارع

يُعَلُّ المضارع المعلوم بالإسكان والقلب والحذف. فالاسكان يكون

(١) والاصل سَرُوُوْا وخَشِيُوْا ورَضِيُوْا نُقِلت ضمة الواو واليآء الى ما قبلهما بعد حذف حركتهِ ثم حُذِفتا لالتقآء الساكنين (٢) قُلِبت الواو واليآء القًا ثم حُذِفت الالف لما تقدَّم وهكذا حكم المثناة نحو غزَتَا ورَمَتَا. على ان التقآء الساكنين في المثنى تقديري لان التآء ساكنة تقديرًا حُرِّكت بالفتح لمناسبة الف التثنية (٣) أُعِلَّا بنقل الحركة ثم حذف حرف العلة

في المضارع المضموم والمكسور العين نحو يغزوْ ويسروْ ويرميْ بسكون الواو والياء. والقلب يكون في المضارع المفتوح العين نحو يرضى ويخشى بقلب الياء فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[1] والحذف يكون في موضعين. الاول في الجمع المذكر مطلقًا. فان كان عين المضارع مضمومًا او مكسورًا ضمّ ما قبل الواو نحو يغزونَ ويسرونَ ويرمونَ. والاصل يغزُوُونَ ويسرُوُونَ ويرمِيُونَ[2] وان كان عين المضارع مفتوحًا فتح ما قبل الواو نحو يرضَونَ ويخشَونَ. والاصل يرضَيُونَ ويخشَيُونَ. الثاني في المونثة المخاطبة. فان كان عين المضارع مضمومًا او مكسورًا كُسر ما قبل الياء نحو تغزينَ وترمينَ. والاصل تغزُوِينَ وترمِيِينَ. وان كان مفتوحًا فُتح ما قبل الياء نحو ترضَينَ وتخشَينَ. والاصل ترضَيِينَ وتخشَيِينَ[3] والمزيد المعلوم يُحذَف منهُ حرف العلة ويُضَمّ ما قبل واو الجمع ويكسر ما قبل ياء المخاطبة في الجميع[4] نحو يُعطُونَ وتُعطِينَ ويشترُونَ وتشترِينَ. وما اشبه ذلك من المزيدات. واما اعلال المضارع

(١) ففي يخشى تُقلَب الياء الفًا واما يرضي فتُقلَب فيه الواو ياء ثم الياء الفًا ففيه ضربان من القلب الا اذا حُمِل المضارع على الماضي (٢) حُذِفت حركة اللام للثقل ثم حُذِفت اللام لالتقاء الساكنين وقلبت الكسرة في يرميون ضمة لمناسبة الواو. وان شئت فقل في يغزوون ويرميون نقلت الضمة الى ما قبلها وفي يرضيون قُلِبت اللام الفًا ثم حُذِفت (٣) نُقِلت حركة اللام في تغزوين وترميين الى ما قبلها ثم حذفت واما ترضيين وتخشيين فحذفت حركة لامها ثم حذفت اللام ايضًا (٤) انما يصحّ ذلك في المزيد الذي قبل آخره كسرة فقط نحو يعطِي ويشترِي. واما المزيد الذي قبل آخره فتحة فليس فيه الا فتح ما قبل واو الجمع وياء المخاطبة فقط نحو يتعدّون وتتعدّون وتتعدّين وما اشبه

المجهول من الثلاثي والمزيد فان كان مفردًا يُقلَب حرف العلة الفًا في الجميع نحو يُغزَى ويُرمَى ويُشتَرَى ويُستَقصَى. وان كان جمع مذكّر او مخاطبةً يُحذَف حرف العلة ويُفتَح ما قبل واو الجمع وياء المخاطبة في الجميع. نحو يُغزَونَ ويُرمَونَ ويُشتَرَونَ وتُغزَينَ وتُرمَينَ وتُشتَرَينَ وما اشبه ذلك

المطلب الخامس

في اعراب المضارع ونون التوكيد

متى دخل الجازم حُذِف حرف العلة نحو لم يغزُ ولم يرمِ ولم يرضَ. واذا دخل الناصب فُتِح الواو والياء وأُبقِي الالف ساكنًا نحو لن يغزوَ ولن يرميَ بفتح الواو والياء ولن يرضى بسكون الالف. تقول متى بنيت امرًا او نهيًا من الناقص كله مجردًا او مزيدًا فاحذف منه حرف العلة في المفرد نحو اغزُ وارمِ واخشَ ولا تغزُ ولا ترمِ ولا تخشَ. وكذلك المجهول. واما نون التوكيد ففيها تفصيل. وذلك ان دخلت الناقص يُرَدّ حرف العلة في المفرد مفتوحًا في الجميع نحو أُغزُوَنَّ وإرمِيَنَّ وإخشَيَنَّ وإرضَيَنَّ[1]. واما جمع المذكر والموثة المخاطبة فان كان مضموم العين او مكسورها حُذِفت الواو والياء كما مرّ وضُمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء نحو أُغزُنَّ وإرمُنَّ في الجمع وأُغزِنَّ وإرمِنَّ في المخاطبة. وان كان العين مفتوحًا يُرَدّ الواو في الجمع مضمومًا والياء

(١) باعادة حرف العلة وقلب الالف ياء في اخشَيَنّ وارضَيَنّ لضرورة تحركها وذلك لان هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح وانت تعيد الحركة هناك فكذا هنا تعيد اللام

في المخاطبة مكسورةً نحو إرْضَوُنَّ وإرْضَيِنَّ وإخْشَوُنَّ وإخْشَيِنَّ بضم الواو وكسر اليآء قياسًا مطردًا

المطلب السادس

في اعلال اسم الفاعل واعرابه

ان كان اسم الفاعل الثلاثي واويًّا يُعَلُّ بقلب الواو يآء في تصاريفهِ كلها نحو غازٍ. اصله غازِوٌ. تطرّفت الواو وانكسر ما قبلها قلبت يآء وقيل غازِيٌ. ثم حُذِفت اليآء وقُلِب تنوين الضم تنوين كسر وقيل غازٍ. وهكذا حكم رامٍ من حيث حذف اليآء[1] وهذا قياسي. وتُحذَف هذه اليآء في ثلثة مواضع. الاول في المفرد كما مثلنا نحو غازٍ ورامٍ. الثاني في جمع المذكر نحو غَازُونَ ورَامُونَ. والاصل غازِيُونَ ورامِيُونَ. الثالث في جمع المونث الثاني مثل غَوَازٍ ورَوَامٍ. والاصل غَوَازِي ورَوَامِي. وهذا مختلف فيه فبعضهم اجاز حذفه وقال غوازٍ وبعضهم اثبته وقال

(١) اصل غازٍ غازِوٌ كناصر قُلِبت الواو يآء لتطرّفها وانكسار ما قبلها وكذا راضٍ اصله راضِوٌ جعل راضي ثم راضٍ واصل رامٍ رامِيٌ. فحُذِفت ضمة اليآء من الجميع استثقالاً فاجتمع ساكنان اليآء والتنوين فكأنها صارت غازِينْ وراضِينْ ورامِينْ فحذفت اليآء لالتقآء الساكنين لانها حرف علة والتنوين حرف صحيح فحذفها اولى. فان زال التنوين أُعِيدَت اليآء نحو الغازي والراضي والرامي. وقول المصنف وقُلِب تنوين الضم تنوين كسر انما يجب حملهُ على صورة الكتابة فقط لان التنوين لا فرق فيه بل الفرق انما هو في حركة الحرف الذي قبلهُ. والحرف الذي قبل اليآء لم يزل مكسورًا بعد الحذف كما كان قبله وكذا نون التنوين لم تزل على سكونها وغازٍ لم يزل مرفوعًا في هذه الصورة. وقلب الواو يآء في المونثة والمثنى والجمع مذكرًا ومونثًا حملاً على المفرد المذكر

غَوَازِي بغير تنوين. والثاني هو الاصحّ. ومثله رَوَامِي[1]. والمزيد حكمه حكم الثلاثي من حيث قلب الواو يآء وحذفها من المفرد والجمع نحو مُسْتَغْزٍ اصله مُسْتَغْزِوٌ ومُسْتَغْزُونَ اصله مُسْتَغْزِيُونَ. وكذلك اليآءي وباقي المزيدات ۞ تنبيه. حذف حرف العلة من اسم الفاعل المفرد يكون في حالتَي الرفع والجرّ. ولا يُحذَف في حالة النصب نحو رايت قاضيًا ومستغزيًا

المطلب السابع

في اعلال اسم المفعول

اعلال اسم المفعول من المضارع المضموم العين يكون بالادغام نحو مَغْزُوٌّ اصله مَغْزُوْوٌ بواوين. وان كان من المضارع المفتوح والمكسور العين فاعلاله بالقلب والادغام نحو مَرضِيٌّ ومَرْمِيٌّ. اصله مَرْضُوْيٌ ومَرْمُوْيٌ. التقت الواو واليآء وسبقت احداهما بالسكون فقُلِبت الواو يآء وأُدغِمت وقيل مَرْضِيٌّ ومَرْمِيٌّ[2]. واعلال اسم المفعول من المزيد

(١) قال التفتازاني في شرح الزنجاني وانما الإشكال في نحو غوازٍ ورواٍم ورواضٍ وليس علينا الا ان نقول ان الاصل غوازِيٌ بالتنوين أُعِلّ اعلال غازٍ

(٢) والتصحيح ان يقال ان كان اسم المفعول من الناقص يآئيًّا وجب اعلاله بقلب واو مفعول يآء وادغامها في لام الكلمة نحو مَرْمِيٌّ وان كان واويًّا فالاجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فَعِلَ نحو مَغْزُوٌّ ومنهم من يُعِلُّ فيقول مَغْزِيٌّ. وان كان الواوي على فَعِلَ فالفصيح الاعلال نحو مَرْضِيٌّ من رَضِيَ والتصحيح قليل نحو مَرْضُوٌّ. وقد ترك المصنف شرايط لاعلال مرمي واخواته لا بد منها وهي انه يجب في الواو اذا كانت اولى ان لا تكون بدلاً احترازًا من نحو سُوْيِرَ مجهول سَايَرَ وان تكونا في كلمة واحدة او ما هو في حكمها احترازًا من نحو يغزو يومًا. وان لا يكون في صيغة أَفْعَل

هو ان تقلب حرف العلة الفًا في الواو والياء نحو مُستغزَى ومُشتَرَى ومُستغزَاة ومُشتَرَاة. وتقلب الواو ياء في باقي تصاريفه نحو مُستغزَيَان الخ. الا جمع المذكر فيُحذَف حرف العلة منه نحو مُستغزَون ومُشتَرَون بفتح ما قبل واو الضمير

المطلب الثامن

في وزن فعيل وفعول من الناقص

ان بنَيتَ فَعِيلًا من اليائي ادغمتَ وان بنيته من الواويّ قلبتَ وادغمتَ. تقول من شَقِيَ شَقِيًّا بتشديد الياء. اصله شَقِييًا بياءين. وتقول من غَزَا غَزِيًّا. اصله غَزِيوًا أُعِلَّ إعلالَ مَرمُوي. وان بنَيتَ فَعُولًا من الواويّ ادغمتَ وان بنيته من اليائي قلبتَ وادغمتَ. تقول من عَدَا عَدُوًّا بتشديد الواو. اصله عَدُووٌ بواوين(1) وتقول من رَمَى رَمِيًّا بتشديد الياء. اصله رَمُويٌ أُعِلَّ إعلالَ مَرمِيّ

المطلب التاسع

في اعلال الاشتقاقات البواقي

اسم المكان والزمان من الواوي واليائي على وزن مَفعَل بفتح العين

نحو أيْوَم ولا في الاعلام نحو ضَيْوَن. وان لا تكون الياء اذا كانت اولى بدلًا من حرف آخر احترازًا من نحو دِيوان اصله دِوّان. وان لا تكون الياء للتصغير اذا لم تكن الياء طرفًا حتى لا ينتقض بنحو أُسَيْوِد وجُدَيْوِل فانه لا يجب فيه القلب بل يجوز. واما اذا كانت طرفًا فانه يجب قلبها كما في صُبَيّ ودُلَيّ (1) لم تُقلَب الواو في عَدُوّ ياء مع انها رابعة وما قبلها غير مضموم لان المدة لا اعتداد بها وهي حاجز غير حصين فكأن ما قبل الواو مضموم

مطلقًا. نحو المَغزَى والمَرمَى. ومن المزيد على زِنَة مفعوله كما مرَّ نحو المُشتَرَى. والآلة على مِفعَلَة نحو مِصفَاة اصله مِصفَوَة قُلبت الواو الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ومثله اليائيُّ فهو قياسي. والمرة عَدْوَة ورَمْيَة. والنوع حسن العِدْوَة والرِميَة. ومن المزيد فعلى زنة مصدره نحو الإستِقصَاءة

المطلب العاشر

في الالتباسات الحاصلة في الناقص

يَغزُونَ مشترك ما بين جمع المذكر والمونث وكذلك ما يُوزَن عليه.
تَغزُونَ مشترك ما بين جمع المذكر والمونث وكذلك ما يُوزَن عليه(1)
رَمِيٌّ مشترك ما بين فَعِيل وفَعُول وكذلك ما يُوزَن عليه من اليائي.
عَدِيٌّ مشترك ما بين الواوي واليائي في فعيل(2)

البحث الثاني

في تصريف مشتقات الناقص وفيه اربعة مطالب

المطلب الاول

في تصريف الماضي

تقول من وزن نصرَ غَزَا غَزَوَا غَزَوْا غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ. غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُم غَزَوْتِ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُنَّ. غَزَوْتُ غَزَوْنَا. بفتح العين في الجميع.

(1) لكن التقدير مختلف فوزن جمع المذكر يَفعُونَ في الغيبة وتَفعُونَ في الخطاب بحذف اللام فيهما. ووزن جمع المونث يَفعُلْنَ في الغيبة وتَفعُلْنَ في الخطاب باثبات اللام
(2) ولفظ الواحدة المونثة في الخطاب كلفظ جمع المونث فيه في بابَي يرمِي ويرضَى تقول تَرمِينَ وتَرضَينَ في الواحدة والجمع. ولكن التقدير مختلف كما في الجمع

ومن وزن كرم سرو سروا سروا سروت سروتا سرون. سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن. سروت سرونا. بضم العين في الجميع. ومن وزن ضرب رمى رميا رموا رمت رمتا رمين. رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن. رميت رمينا. بفتح العين في الجميع. ومن وزن علم خشي خشيا خشوا خشيت خشيتا خشين. خشيت خشيتما خشيتم خشيت خشيتما خشيتن. خشيت خشينا. بكسر العين في الجميع الا جمع المذكر فبالضم. وقس على هذه الاوزان كل ناقص ثلاثي. المزيد تعدّى تعدّيا تعدّوا الخ. و إنبرى إنبريا إنبروا الخ. و إشترى إشتريا إشتروا الخ. و إستقصى إستقصيا إستقصوا الخ. وقس عليه. وحكم تصريف المزيد كحكم تصريف الماضي المفتوح العين. المجهول غزي غزيا غزوا غزيت غزيتا غزين الخ. وسري سريا سروا سريت سريتا سرين الخ. بقلب الواو ياءً في الجميع. ورمي رميا رموا رميت رميتا رمين الخ. وقس عليه خشي وغيره. وحكم تصريف المجهول كحكم تصريف الماضي المكسور العين

المطلب الثاني

في تصريف المضارع

تقول من وزن نصر يغزو يغزوان يغزون تغزو تغزوان يغزون. تغزو تغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون. أغزو نغزو وقس عليه يسرو ويرمي ويرضى. وما اشبه ذلك. المزيد يتعدّى يتعدّيان يتعدّون تتعدّى تتعدّيان يتعدّين. تتعدّى تتعدّيان تتعدّون تتعدّين تتعدّيان

تتعدّين. أتعدّى نتعدّى. وقس عليه ينبري ويشتري ويستقصي. المجهول يغزى يغزيان يغزون الخ. وقس عليه يسرى ويرمى ويخشى ويتعدّى ويشترى ويستقصى وما اشبه ذلك

المطلب الثالث

في تصريف الامر والنهي

تقول في تصريف الامر أغز أغزوا أغزوا. أغزي أغزوا أغزون. ومثله إرم إرميا إرموا و إرض إرضيا إرضوا الخ. والنهي لا تغز لا تغزوا لا تغزوا لا تغزي لا تغزوا لا تغزون الخ. نون التوكيد أغزونّ و إرمينّ و إرضينّ باعادة المحذوف مفتوحًا في المفرد. واما واو الجمع وياء المخاطبة فيحذفان من وزن نصر وضرب وكرم نحو أغزنّ وأغزنّ و إرمنّ و إرمنّ وأسرنّ وأسرنّ بضم ما قبل النون في الجمع وكسره في المخاطبة. وتثبت الواو مضمومةً والياء مكسورةً من وزن علم وفتح نحو إرضونّ و إرضينّ. وقس المزيد على ما ذكرناه امرًا ونهيًا

المطلب الرابع

في تصريف اسم الفاعل والمفعول

اسم الفاعل الثلاثي من الواويّ غازٍ غازيان غازون. غازية غازيتان غازيات وغوازٍ. ومن الياءي رامٍ راميان رامون. رامية راميتان راميات وروامٍ. واسم المفعول من الواويّ مغزوّ مغزوّان مغزوّون. مغزوّة مغزوّتان مغزوّات. ومن الياءي مرميّ مرميّان مرميّون. مرميّة مرميّتان مرميّات. المزيد معطٍ اصله معطِي أعلّ إعلال

غازٍ ورامٍ(١) مُعْطِيَانِ مُعْطُونَ. مُعْطِيَةٌ مُعْطِيَتَانِ مُعْطِيَاتٌ. وقس عليه مشترٍ وغيره. واسم المفعول مُعْطًى بقلب الياء الفا وحذفها لفظاً لا خطاً لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين كفتًى وعصًا في حال التنكير لان هذا حكم الاسم المُنَكَّر المقصور. ويكون اعرابه مقدرًا على الالف المحذوفة. ووجود التنوين على الطاء. مُعْطَيَانِ مُعْطَوْنَ. مُعْطَاةٌ مُعْطَيَتَانِ مُعْطَيَاتٌ. ومثله مُشْتَرًى مُشْتَرَيَانِ مُشْتَرَوْنَ. مُشْتَرَاةٌ مُشْتَرَيَتَانِ مُشْتَرَيَاتٌ. ومُسَمًّى مُسَمَّيَانِ مُسَمَّوْنَ. مُسَمَّاةٌ مُسَمَّيَتَانِ مُسَمَّيَاتٌ وقس على ما صرَّفناهُ امامك

البحث الثالث

في احكام الاجوف والناقص المهموزين وفيه مطلبان

المطلب الاول

في الاجوف المهموز

تصريف الاجوف المهموز كتصريف الاجوف(٢) ما عدا ساءَ وجاءَ فان اعلال اسم الفاعل منهما كاعلالهِ من الناقص. وذلك انك تنقل العين الى موضع اللام واللام الى موضع العين ويُسمَّى هذا النوع القلب المكاني وتعلُّهما اعلال غازٍ ورامٍ نحو ساءٍ وجاءٍ(٣)

(١) والصحيح ان يقال أُعِلَّ اعلال رامٍ اذ لا وجه لغازٍ (٢) وكان عليه ان يقول كتصريف الاجوف الغير المهموز لان مطلق الاجوف يشتمل على الاجوف المهموز ايضا (٣) اصلها ساوِئٌ وجَايِئٌ فنقل العين الى موضع اللام واللام الى موضع العين فصارا سايِوٌ وجَائِيٌ وزنهما فالِعٌ أُعِلاَّ اعلال غازٍ ورامٍ قلبًا وحذفًا

المطلب الثاني

في الناقص المهموز

تصريف الناقص المهموز كتصريف الناقص ما عدا رَأَى وأَتَى. واما رَأَى فتُحذَف همزتهُ من تصاريف مضارعهِ كلهِ نحو يَرَى يَرَيَانِ يَرَوْنَ الخ. والاصل يَرْأَى. ولك في الامر منه وجهان. فان بنيته من يَرْأَى بالاثبات قلت إِرْأَ مثل إِرْضَ. وتوكيده كتوكيد إِرْضَ. وان بنيتهُ من يَرَى بالحذف قلت في امره رَ بحرف واحد مفتوح. لان الياء حُذِفت للسكون وتوكيده كتوكيد إِرْضَ. تقول في المفرد رَيَنَّ بفتح ما قبل النون. وفي الجمع رَوُنَّ بضم الواو. وفي المخاطبة رَيِنَّ بكسر الياء. وما عدا المضارع والامر تثبت الهمزة في اشتقاقات راى كلها. وان بنيت راى من وزن أَفْعَلَ حذفتَ الهمزة من اشتقاقاتهِ كلها. تقول في الماضي أَرَى والمضارع يُرِي والامر أَرِ واسم الفاعل مُرٍ واسم المفعول مُرًى. وتقول في مصدره إِرَاءَة بالهمز(١) واما أَتَى فتثبت الهمزة في اشتقاقاتهِ كلها

(١) اصل يَرَى وأَرَى ويُرِي وأَرِ ومُرٍ ومُرًى يَرْأَى وأَرْأَى ويُرْإِي وأَرْإِ ومُرْإِي ومُرْأَى أُعِلَّت بنقل حركة الهمزة الى الراء وحذف الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال ثم أُعِلَّ مُرْإِي ومُرْأَي اعلال معطٍ ومُعْطًى. ولا يجوز ابقاء الهمزة الا في ضرورة الشعر وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضي راى فقال صاحِ هل رَيْتَ او سمعت والقياس رايت. وتقول في تصريف الامر من راى على الحذف رَ رَيَا رَوْا. رَيْ رَيَا رَيْنَ. ومع نون التوكيد رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ. رَيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ وتقول في مصدر أَرَى إِرَاءَة وزنهُ افعالاً قُلِبت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة فصار إِرْآءً فنُقِلت حركة الهمزة الى الراء وحُذِفت الهمزة كما في الفعل وأُتِي بتاء التانيث عوضًا عن الهمزة كما أُتِي بها عوضًا عن الواو في اقامة فقيل إِرَاءَة. وتقول إِرَاء بلا تعويض

ما عدا الامر بالصيغة. فلك فيه وجهان. احدهما اثبات الهمزة فتقول من يَأْتِي إِيتِ. والاصل إِأْتِ. أُعِلَّ اعلال إيمان. والثاني حذف الهمزة نحو تِ بحرف واحد مكسور. وتوكيده كتوكيد إِرْمِ. تقول في المفرد تِيَنَّ بفتح ما قبل النون. وفي الجمع تُنَّ بضم التاء وفي المخاطبة تِنَّ بكسر التاء(١)

القسم الثامن

في القسم السابع من اقسام الفعل السبعة وهو اللفيف وفيه بحثان

البحث الاول

في اللفيف المفروق وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تعريف اللفيف واقسامه

اللفيف في اللغة القوم المجتمعون من قبايل شتى وفي الاصطلاح كل كلمة تعدَّدت فيها حروف العلة. وهو من الافعال قسمان لفيف مفروق نحو وَقَى ولفيف مقرون نحو شَوَى

المطلب الثاني

في اعلال اللفيف المفروق

اللفيف المفروق ما كان فاؤُهُ ولامهُ حرفَي علةٍ نحو وَقَى ويسمى مفروقًا لوجود الحرف الصحيح الفارق بينهما. ويكون فاؤُهُ واوًا ولامه

(١) تقول في الامر من أَتَى على الحذف تِ تِيَا تُوا. تِي تِيَا تِينَ. ومع نون التوكيد تِيَنَّ تِيَانِّ تُنَّ. تِنِّ تِيَانِّ تِينَانِّ

ياء دايمًا(١) ويأتي من ثلثة اوزان من وزن ضَرَبَ كوَقَى ومن وزن عَلِمَ كوَجِيَ ومن وزن حَسِبَ كوَلِيَ(٢) فاعلال فائِهِ كاعلال المثال فان كان من وزن ضَرَبَ وحَسِبَ فاعلاله كاعلال وَعَدَ. وان كان من وزن عَلِمَ فاعلاله كاعلال وَجِلَ. واما اعلال لامِهِ فكاعلال لام الناقص. فاعلال لام وَقَى كاعلال لام رَمَى واعلال لام وَجِيَ كاعلال لام رَضِيَ. واما وَلِيَ فيعلُّ ماضيهِ كرَضِيَ ويُعَلُّ مضارعهُ كاعلال يَرْمِي. فهذا نوع يتجاذبه طرفان من التصريف المثال والناقص. وحكم مزيده كحكم مزيد المثال والناقص

المطلب الثالث

في تصريف اشتقاقات اللفيف المفروق

تقول من وزن ضَرَبَ وَقَى وَقَيَا وَقَوْا الخ. كما تقول رَمَى رَمَيَا رَمَوْا الخ. ومن وزن عَلِمَ وحَسِبَ وَجِيَ وَجِيَا وَجُوْا الخ. ووَلِيَ وَلِيَا وَلُوْا الخ. كما تقول رَضِيَ رَضِيَا رَضُوْا الخ. ومضارع وَقَى يَقِي يَقِيَانِ يَقُوْنَ الخ بحذف الواو كما تقول يَعِدُ يَعِدَانِ يَعِدُوْنَ الخ. ومن وَجِيَ يَوْجَى يَوْجَيَانِ يَوْجَوْنَ الخ. كما تقول يَوْجَلُ يَوْجَلَانِ يَوْجَلُوْنَ الخ. ومن وَلِيَ يَلِي يَلِيَانِ يَلُوْنَ الخ. كيَعِدُ ايضًا. وامر وَقَى ووَلِيَ قِ ولِ بحرف واحد مكسور. وتلحقه هاءٌ ساكنة في الوقف نحو قِهْ ولِهْ. وتُسمَّى هاءَ السكت. وتُحذَف في الوصل نحو قِ يارجل ولِ بالله. واعلم ان هذه الهاء تلحق كل

(١) وليس في كلام العرب من هذا النوع ما فاؤُهُ ياءٌ ولامه ياءٌ الا يَدِيْتُ بمعنى انعمت يقال يَدِيَ يَيْدَى. فالفاء في غيره واوٌ فقط. واللام لا يكون الا ياءً لانه ليس في كلامهم ما فاؤُهُ واوٌ ولامهُ واوٌ الا لفظة واو (٢) وقد ورد وَخَى يَوْخَى على وزن فَتَحَ يَفْتَحُ واعلاله كاعلال وَجِيَ يَوْجَى

امر بقِيِ على حرف واحد . وامر وَجِيَ إِيجَ كما تقول من يَوْجَل إِيجَلْ بقلب الواو ياء . وحكم نون التوكيد في ئقِي ويَلِي كحكم يَرْمِي[1] ومن يَوْجَى كحكم يَرْضَى . والنهي لا يَقِ ولا يَلِ ولا يَوْجَ كلا يَرْمِ ولا يَرْضَ . واسم الفاعل واقٍ ووالٍ وواجٍ كرامٍ . واسم المفعول مَوْقِيٌّ ومَوْلِيٌّ ومَوْجِيٌّ كمَرْمِيٌّ . واسم المكان والزمان مَوْقًى ومَوْلًى ومَوْجًى كمَرْمًى من غير تمييز . والالة مِيقَاة كمِصْفَاة . والمرة وَقَيْتُ وَقْيَةً . والنوع حسن الوِقْيَةِ . ومجهول هذا النوع مثل مجهول الناقص ماضيًا ومضارعًا مجردًا ومزيدًا فعليك بالمراجعة . وقس على تصريف هذه المشتقات كل لفيف مفروق من مجرَّدٍ ومزيدٍ معلومٍ ومجهولٍ

البحث الثاني

في اللفيف المقرون وفيه مطلبان

المطلب الاول

في اقسام اللفيف المقرون

اللفيف المقرون ما كان عينهُ ولامهُ حرفَي علةٍ نحو طَوَى . وسمّي مقرونًا لاقتران حرفَي العلة معًا . ويأتي من وزن ضَرَبَ وعَلِمَ . فالذي من وزن ضرب يكون عينهُ واوًا ولامهُ ياء كطَوَى . والذي من وزن عَلِمَ يكون عينهُ ولامهُ اما واوين كقَوِيَ اصله قَوِوَ . تطرفت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء كرَضِيَ . او يكون عينهُ ولامهُ ياءين كحَيِيَ او عينهُ واوًا ولامهُ ياء كرَوِيَ

(١) توكيد قِ ولِ وما جرى مجراهما كتوكيد تِ

المطلب الثاني

في اعلال اللفيف المقرون

اعلال اللفيف المقرون الذي على وزن ضَرَبَ مثل اعلال رَمَى نحو طَوَى طَوَيَا طَوَوْا طَوَتْ طَوَتَا طَوَيْنَ الخ . المضارع يَطْوِي كيَرْمِي . الامر إِطْوِ . اسم الفاعل طَاوٍ كرامٍ . اسم المفعول مَطْوِيٌّ . الزمان مَطْوًى . الالة مِطْوَاة كمِرْمَاة . المصدر طَيًّا اصله طَوْيًا . أُعِلَّ اعلال مَرْمُوْي . واما اعلاله اذا كان من وزن عَلِمَ وكان عينهُ ولامهُ واوين كقَوِيَ فهو كاعلال رَضِيَ . مضارعه يَقْوَى . اسم الفاعل منه قَوِيٌّ على وزن فَعِيل . لانه صفة مشبهة[1] اصله قَوِيوٌ . أُعِلَّ اعلال طَوْيًا . الامر إِقْوَ كإِرْضَ . وتوكيده كتوكيد إِرْضَ . المفرد إِقْوَيَنَّ . الجمع إِقْوَوُنَّ بضم الواو . المخاطبة إِقْوَيِنَّ بكسر الياء . مصدره قُوَّة . واما اذا كان عينهُ ولامه ياءين فاعلالهُ كاعلال خَشِيَ نحو حَيِيَ حَيِيَا حَيُوْا حَيِيَتْ حَيِيَتَا حَيِيْنَ الخ . المضارع يَحْيَى كيَخْشَى يَحْيَيَانِ يَحْيَوْنَ تَحْيَى تَحْيَيَانِ يَحْيَيْنَ الخ . الامر إِحْيَ بفتح الياء والياء الثانية[2] حذفت للجزم كإِخْشَ إِحْيَيَا إِحْيَوْا إِحْيَيْ إِحْيَيَا إِحْيَيْنَ . وتوكيده كتوكيد إِخْشَ . اسم الفاعل حَيٌّ حَيَّانِ حَيُّونَ بتشديد الياء . حَيَّةٌ حَيَّتَانِ حَيَّاتٌ . وتقول في وزن أَفْعَلَ أَحْيَى يُحْيِي . الامر أَحْيِ بكسر الياء . اسم الفاعل مُحْيٍ بتنوين الياء

(١) ان العلة في قوله لانه صفة مشبهة هي نفس المعلول لان قَوِيّ هو الصفة المشبهة لاعلتها (٢) في قوله والياء الثانية نظر من جهة تسميتها لانها أَلِفٌ في الحال وهو المعتبر . ولو اعتُبِر كونها ياء في الاصل كان كما لو اعتُبِر مثلاً كون الياء من قَوِيَ واوًا في الاصل فسمّيت واوًا

المكسورة كمُعْطٍ. اسم المفعول مُحْيًى كمُعْطًى. ووزن فَاعَلَ منهُ حَابَى يُحَابِي مُحَابَاةً كضَارَبَ. والامر حَابِ بكسر الباء. ووزن إسْتَفْعَلَ إسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي الامر إسْتَحْيِ بكسر الياء. اسم الفاعل مُسْتَحْيٍ كمُسْتَعْطٍ بكسر الياء المنونة. اسم المفعول مُسْتَحْيًى بفتح الياء الاولى المنونة. ويجوز ان تحذف الياء الثانية من إسْتَحْيَى وتجعل الاعلال على الياء الاولى نحو إسْتَحَى يَسْتَحِي إسْتَحِ مُسْتَحٍ مُسْتَحًى. واما اذا كان العين واوًا واللام ياء مثل رَوِيَ فاعلاله كاعلال خَشِيَ. غير ان مصدرهُ رِيًّا. اصله رَوْيًا. أُعِلَّ اعلال طَوْيًا. اسم الفاعل رَيَّانُ. اصله رَوْيَانُ. جمعه رِوَاءٌ اصله رِوَايٌ. قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الف زايدة. وهذه قاعدة. المونثة رَيًّا اصله رَوْيَا أُعِلَّ اعلال مصدره. جمعهُ رِوَاءٌ كجمع المذكر(1) انتهى.

روانا الله من ماء نعيمهِ بمنّهِ وكرمهِ لانهُ ارحم الراحمين. امين

(1) تقول في تصريف اسم الفاعل من رَوِيَ رَيَّانُ رَيَّانَانِ رِوَاءٌ. رَيَّا رَيَّيَانِ رِوَاءٌ. ولا تُقلَب واو رِوَاء ياء كما في سِياط حتى لا يجتمع اعلالان. واذا اضفت مثنى المونث في حالتي النصب والخفض الى ياء المتكلم قلت رَيَّيَيَّ بياءين مشددتين بينهما ياء مخففة. فالياء الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة النصب او الخفض والخامسة ياء الاضافة

الكتاب الثاني

في تصريف الاسم وفيه قسمان

القسم الاول

في وزن الاسم واعلاله وفيه سبعة ابحاث

البحث الاول

في وزن الاسم وفيه مطلبان

المطلب الاول

في معنى تصريف الاسم

تصريف الاسم هو جمعه ونسبته وتصغيره. ويدخله الاعلال كما يدخل الفعل. وانواع الاسم المتصرف ثلثة. الاول اسم العلم مثل زيد وعمرو. الثاني اسم الجنس مثل رجل وغلام. الثالث الاسم المشتق مثل ضارب وشجاع. وهذه الانواع هي المتمكنة في الاسمية

المطلب الثاني

في اوزان الاسم المجرد

الاسم منه ثلاثي مجرَّد ومنه رباعي مجرد ومنه خماسي مجرَّد. فالثلاثي المجرد عشرة اوزان. الاول وزن عَرْش. الثاني وزن فَرَس. الثالث وزن كَبِد بفتح الكاف وكسر الباء. الرابع وزن رَجُل. الخامس وزن رِجْل. السادس وزن عِنَب بكسر العين وفتح النون. السابع وزن إِبِل بكسر

الهمزة والبآء. الثامن وزن صُرَد بضم الصاد وفتح الرآء. التاسع وزن عُنُق بضم العين والنون. العاشر وزن قُفْل. وقد يجوز ابدال بعض هذه الاوزان من بعض عند الضرورة[(١)] وللرباعي المجرد خمسة اوزان. الاول وزن جَعْفَر. الثاني وزن زِبْرِج بكسر الزآء والرآء وسكون البآء. الثالث وزن قُنْفُذ. الرابع وزن دِرْهَم. الخامس وزن قِمَطْر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطآء. وهي خشبة تعلق بارجل المسجونين[(٢)] وللخماسي المجرد اربعة اوزان. الاول وزن سَفَرْجَل. الثاني وزن زِنْجَفْر. الثالث وزن جَحْمَرِش بفتح الجيم وسكون الحآء وفتح الميم وكسر الرآء اي العجوز. الرابع وزن قُذَعْمِل بضم القاف وفتح الذال المعجمة وسكون العين وكسر الميم اي الجمل الضخم. ومتى رايت رباعيًّا او خماسيًّا لا ياتي على هذه الاوزان المذكورة فهو مزيد الثلاثي[(٣)]

البحث الثاني

في القلب المكاني والحروف الزايدة وفيه مطلبان

(١) ومن اوزان الثلاثي المجرد وزن فُعِل بضم فكسر كدُئِل ولم يذكرهُ المصنف لقلته (٢) وللرباعي المجرد وزن خامس وهو فُعْلَل بضم اوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه كجُنْدَب وجُخْدَب (٣) قال ابن عقيل في شرح الالفية الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصلي والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزايد نحو ضارب ومضروب. واعلم انه اذا أُرِيد وزن الكلمة قُوبِل اول اصولها بالفآء وثانيها بالعين وثالثها باللام فان بقي بعد هذه الثلاثة اصل عُبِّر عنهُ باللام فاذا قيل ما وزن ضَرَب فقل فَعَل وما وزن جَعْفَر فقل فَعْلَل. فان كان في الكلمة زايد عُبِّر عنهُ بلفظهِ فاذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جَوْهَر فقل فَوْعَل. على انه اذا كان الزايد ضعف حرفٍ اصليٍّ عُبِّر عنه بما يُعبَّر بهِ عن ذلك الاصلي فتقول

المطلب الاول

في القلب المكاني

القلب المكانيُّ جعل حرف مكان حرف. وينحصر في خمس كلمات. وهي جاه وحادي وقسيٌّ واشيآء وعيسى. جاهٌ اصله وجه نُقِلت الواو وقلبت الفًا. حَادِي اصله واحد نقلت الواو الى الآخِر وتقدمت الحآء على الالف وقيل حادِو ثم قلبت الواو يآء لتطرفها وانكسار ما قبلها. قِسِيٌّ جمع قوس اصله قُوُوْس قُدِّمت السين على الواوين وقيل قُسُوْو ثم كسرت السين وقلبت الواو يآء وقيل قُسِيْو فالتقت الواو واليآء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يآء وادغمت وقيل قِسِيٌّ بكسر القاف والسين وتشديد اليآء[(١)]. أَشْيَآء جمع شيء اصله شَيْئَاْءُ بهمزتين على وزن حمرآء فقدمت الهمزة الى الاول وقيل أَشْيَآء[(٢)] عِيْسَي مقلوب عن يسوع لذكره السجود. نُقِلت العين الى الاول ثم قلبت الواو يآء لانكسار ما قبلها وقلبت اليآء الاخيرة الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها[(٣)]

في وزن محدودب مفعوعل وفي وزن مفرِّح مفعِّل وقس على ذلك (١) ومثل قِسِيٍّ عِصِيٌّ جمع عَصًا اصله عُصُوْوٌ (٢) قال ابو البقآء واختلفوا في جمع شيء. فالاخفش يرى انها فعلآء وهي جمع على غير واحده المستعمل كشاعر وشعرآء فانه جمع على غير واحده لان فاعلاً لا يُجمَع على فعلآء. والخليل يرى انها افعلآء نايبة عن افعل وبدل منه وجمع لواحدها المستعمل وهو شي. والكسآئي يرى انها افعال كفرخ وافراخ تُرِك صرفها لكثرة استعمالها لانها شبهت بفعلآء في كونها جمعت على اشياوات فصارت كصحرآء وصحراوات (٣) وعلى فرض كون عيسى مقلوبًا عن يسوع يقال على الصحيح نُقِلت العين الى الاول ثم نُقِلت حركة اليآء الى السين بعد سلب حركتها ثم قُلِبت الواو الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. قال الفيروزابادي وعيسى بالكسر اسم

المطلب الثاني

في الحروف الزايدة

الحروف الزايدة هي حروف سالتمونيها كما مرَّ. فهمزة القطع تزاد في وزن افعل فقط نحو احمر واحمق والا فاصلية. الميم تزاد في اول الرباعي نحو منبج والا فاصلية كمرزنجوش. وتزاد في اشتقاقات الفعل مطلقاً(١). الياء تزاد في اول الرباعي نحو يَرْمَع اي الحجارة والا فاصلية كضيغم ويَرْبُوع. الواو تزاد في الاسم مطلقاً اذا وقعت غير اول نحو جَوْهَر وعُصْفُور. الالف والنون تزادان في الآخِر مطلقاً بشرط ان يتقدمهما ثلثة احرف فصاعداً نحو سَكْران وزَعْفَران. والاَّ فاصلية كلسان وجَنان. الواو والتاء تزادان للمبالغة في اخر الاسم الثلاثيّ نحو مَلَكُوْت وجَبَرُوْت قياساً. وتزادان قياساً ايضاً في اخر اسم الفاعل من الناقص نحو طَاغُوْت ورَامُوْت. السين والشين تزادان ساكنتين بعد كاف الخطاب المونث نحو اكرمتكِسْ واكرمتكِشْ وقلت لكِسْ ولكِشْ بكسر الكاف. حرف المدّ يزاد في الاسم مطلقاً نحو كتاب وعصفور وقنديل وزنجبيل. وما ذكرناه قياسيٌ كله ◦ تنبيه. متى رايت اسماً يخالف اوزان

عبرانيٌ او سريانيٌ جمعه عِيْسَون وتُضَم سينه ورايت العيسَين ومررت بالعيسين وتكسر سينهما والنسبة عيسيٌ وعِيْسَوِيٌ. ومن القلب المكانيّ أيْنُق جمع ناقة اصله أنْوُق قدمت الواو على النون ثم جعلت الواو ياءً على غير القياس فصار اينق وزنه أعْفُل (١) قال ابن عقيل يُحكَم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا على ثلاثة احرف اصول كاحمد ومكرم فان سبقتا اصلين حُكِم باصالتهما كإبل ومهد. ولا يخفى ما بين عبارته وعبارة المصنف من الاختلاف

المجرَّد فاحكم بزيادة الحرف الذي هو من حروف سالتمونيها. وهذه قاعدة عامّة

البحث الثالث

في الاسم المهموز وفيه مطلبان

المطلب الاول

في احكام الهمزة الواحدة

متى سكنت الهمزة يجوز قلبها بحرف يجانس حركة ما قبلها نحو رَأْس وبِئْر وبُؤْس. متى تحركت الهمزة وكان ما قبلها حرف علة ساكناً جاز قلبها وادغامها نحو خطيَّة اصله خطيْئة. ومثله مَقْرُوَّة. متى تطرفت الهمزة وكان ما قبلها حرف علةٍ ساكناً جاز قلبها وادغامها نحو شيّ ونبيّ وسُوّ. متى تطرفت الهمزة وكان ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً جاز نقل حركتها اليه وحذفها نحو بَدٌ وجُزٌ ودِفٌ. متى تحركت الهمزة وتحرك ما قبلها جاز قلب الهمزة بحرف يجانس حركة ما قبلها نحو رَافَة ورُوْس ومِيَّة بتشديد الياء في مِأَيَة. وقس على ما ذكرناه

المطلب الثاني

في احكام الهمزتين

متى وجد همزتان ثانيتهما ساكنة تقلب الساكنة بحرف يجانس حركة ما قبلها كما مرَّ نحو آدَم اصله أأْدَم أُعِلّ اعلال آمَن. ومثلهُ آب بالمد المكنى(١) به عن الاقنوم الاول من الاقانيم الثلثة المقدسة اصله

(١) صوابه المعبر به لان هذا ليس من الكناية. والصحيح ان آدم وآب بالمدّ اعجميان في اصلها ولفظها وكان حقهُ ان يمثل بالفاظ عربية كايمان ونظايره

أَبٌ مثل أَخٍ زِيدَت فيه همزة اخرى اما للتمييز واما للتفخيم فقيل أَأَب ثم أُعِلَّ اعلال آدَم ۞ تنبيه . متى دخلت همزة الاستفهام على اسم اوله همزة جاز فيه وجهان . احدهما حذف احدهما نحو أَلرجل عندك . والثاني ان تُقحِم بين الهمزتين الفًا كقول كتاب اعمال الرسل آأَنت روميٌّ

البحث الرابع

في اعلال الاسم وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في اعلال فآء الاسم

قد تكون الواو واليآء اصليتين في الاسم والفعل والحرف واما الالف فلا تكون اصلية الا في الحرف فقط كالف ما ولا[1] تقول متى اجتمع واوان متحركان في اول الاسم قلبت الاولى همزة قياسًا مطردًا نحو أَوَائِل جمع أَوَّل اصله وَوَائِل . ومثله أُوَل بفتح الواو المخففة جمع أُولَى للمونث اصله وُوَل . وشذَّ احد من الوحدة بقلب الواو همزةً مع عدم اجتماع الواوين . واما قلب الواو يآء والياء واوًا في الفآء فقد مرَّ في المثال مثل ميزان اسم الة ومُوسِر اسم فاعل

المطلب الثاني

في اعلال عين الاسم

اعلال العين بالقلب ثلثة انواع . الاول قلب العين الفًا اذا

(١) هذا ضد قوله فيما تقدم انه لا يوجد في العربية الف اصلية على انها توجد في الاسمآء ايضًا واقرب شاهدها ما الاسمية فلعل الفها اصلية وهي اسم كما هي وهي حرف

تحركت وانفتح ما قبلها نحو باب وناب فاعلالهما كقام وباع . وشذَّ القَوَد والصَيَد والجَوَلان والحَيَوان والمَوَتان[1] لتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله . وتقلب ايضًا الفًا اذا نُقِلت فتحتها الى ما قبلها نحو مَقَام اصله مَقْوَم أُعِل اعلال أَقامَ . وشذَّ جَدْوَل وخَرْوَع . الثاني قلب العين همزة اذا وقعت بعد الف فعَالِل نحو وسائِل وصحائِف ورسائِل ان كان حرف العلة زايدًا والَّا فلا يقلب كمَقَاوِم ومَعَايِش من قام وعاش[2] وشذَّ مصائِب بقلب اليآء الاصلية همزةً . الثالث قلب الواو يآء في كل اسم اجوف على وزن فِعَال نحو جِيَاد ورِيَاض وحِيَاض ودِيَار ورِيَاح ومِيَاه[3] ۞ تنبيه . مآءٌ له جمعان احدهما فِعَال والثاني أَفْعَال فمن جمعه على فعال قلب الواو يآء وقال مِيَاه ومن جمعه على افعال ابقى الواو على حالها نحو أَمْوَاه . وغلط من قال أَمْيَاه . واما سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن اصلهم[4] سَيْوِد ومَيْوِت وهَيْوِن أُعِلَّ اعلال مرمي . ويجوز تخفيفها . واما

(١) لا نسلم بشذوذ ذلك لما مرَّ في وجه ٥٢ و٥٣ في الحاشية فليراجع

(٢) لا نسلم بان اليآء في وسيلة وصحيفة والالف في رسالة هي عين الكلمة ولا يكون جمع هذه الكلمات وجمع مقاوم ومعايش على وزن فعالل كما ذكر المصنف . قال ابن عقيل تبدل الهمزة ايضًا مما ولي الف الجمع الذي على مثال مفاعل ان كانت مدة مزيدة في الواحد نحو قلادة وقلائِد وصحيفة وصحائِف وعجوز وعجائِز فلو كانت غير مدة لم تُبدَل نحو قَسْوَر وقساور وهكذا ان كانت مدة غير زائدة نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش وهذا هو الصحيح (٣) والصحيح ما ذكره ابن عقيل في هذا الباب بقوله متى وقعت الواو عين جمع وأُعِلَّت في واحده او سكنت وجب قلبها يآء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها الف نحو ديار وثياب جمع دار وثوب

(٤) اسقط الفآء من جواب أمَّا في قوله اصلهم ووصل الضمير بالميم الخاصة

قلب الياء واوًا لم يسمع الا في لفظة طُوبَى مونث الأَطْيَب. قال ابن العسّال المسيحي طوبى لفظة سريانية معناها الغبطة والسعادة ويقال طوباك وطوبى لك على حدٍّ سوى

المطلب الثالث

في اعلال لام الاسم

اعلال اللام بالقلب خمسة انواع. الاول متى تطرفت الواو المتحركة وانضم ما قبلها تُقلَب الضمة كسرة لتقلب الواو ياء. وهذه القاعدة جارية في كل اسم فاعل ثلاثي من الناقص اذا جمعته على وزن فُعُول. تقول في جمع جَاثٍ جُثُوُوٌ ثم تقلب الواو ياء وتقول جُثُوِيٌ ثم تعله اعلال مرمي وتقول جُثِيٌّ بضم الجيم وكسر الثاء وتشديد الياء. وقس عليه غُزِيٌّ جمع غازٍ وعُتِيٌّ جمع عاتٍ وما اشبه ذلك. الثاني متى وقع حرف العلة بعد الف فِعَال وفَعَالة قُلِب همزة نحو كِسَاء ورِدَاء. اصلها كِسَاوٌ ورِدَايٌ. وعَبَاءة وعَدَاءة من العَدْو. اصلها عَبَايَة وعَدَاوَة. ويجوز فيهما حذف التاء نحو عَبَاء وعَدَاء. الا اذا كان فَعَالة مصدرًا فلا قلب فيه نحو عَصَاوَة وسَقَايَة. الثالث متى وقعت الياء في وزن فَعْلَى بفتح الفاء واللام قلبت واوًا نحو بَقْوَى وتَقْوَى من بَقِيَ وتَقِيَ. وشرطه ان يكون الاسم موصوفًا. الرابع متى وقعت الواو في وزن فُعْلَى بضم الفاء وفتح اللام قلبت ياء نحو دُنْيَا من يَدْنُو اصله دُنْوَا وعُلْيَا من يَعْلُو.

بجمع المذكر العاقل وكلاهما لا يصح والصحيح ان يقول فاصلها او فاصلهن وكذا قوله واما قلب الواو ياء لم يسمع من قبيل ترك الفكه والصواب فلم يسمع

وشرطه ان يكون الاسم صفةً نحو الحيوة الدُّنْيَا والجنة العُلْيَا. وشذَّ القُصْوَى بعدم القلب وهو صفة نحو الظلمة القصوى ويجوز القُصْيَا قليلاً. الخامس متى تطرف حرف العلة في وزن فعالل وكان ما قبله ياء مكسورة قلبت الكسرة فتحة ليقلب حرف العلة الفًا نحو مَطَايَا وحَنَايَا جمع مَطِيَّة وحَنِيَّة. والاصل مَطَايِو وحَنَايِو بكسر الياء أُعِلَّ كما ذكرنا. وقس عليه مَنَايَا ورَكَايَا وما اشبه ذلك. وشذَّ خطايا جمع خطية لانه مهموز. واما حذف اللام فمسموع في كلمات لا يقاس عليها وهي يَدٌ ودَمٌ واِسْمٌ واِبْنٌ وأَخٌ وأَبٌ وحَمٌ. والاصل يَدْيٌ ودَمْوٌ وسِمْوٌ وبَنْوٌ وأَخْوٌ وأَبْوٌ وحَمْوٌ. حذفت لاماتها اعتباطاً. والحذف الاعتباطي بعين مهملة هو ان يكون لغير علةٍ[1]

البحث الخامس

في الابدال وفيه مطلبان

المطلب الاول

في ابدال حروف العلة

الابدال تغيير حرف بحرف. وحروفهُ عشرة يجمعها قولك اصطدتهُ يومًا. ولها مواضع تقع فيها. الالف تُبدَل من الواو والياء في الاجوف والناقص قياسًا مطردًا. وتبدل من الهاء نحو[2] آل في اهل.

(١) وكان الاولى ان يقول والحذف الاعتباطي هو ما يكون لغير علة ولو قال حذفت لاماتها اعتباطًا اي لغير علةٍ لوفى بالمقصود (٢) لا يقال في السماعي نحو كذا وانما يقال في القياسي. وقد مرّ وسياتي مثل ذلك مرارًا في كلام المصنف

وهذا سماعي. اليآء تبدل من الواو من مجهول الاجوف والناقص الواويين قياساً. وتبدل من الهمزة في مثل ايمان وغيره[1] قياساً. وتبدل من احد حرفي العلة والتضعيف نحو فرّح تفريحاً قياساً ومن نحو أمليت في أمللت سماعاً. الواو تُبدَل من الالف في شُوهِد وشواهد قياساً. وتُبدَل ايضاً من الالف في نسبة الاسم المقصور مثل رَحَوِيّ قياساً. وتُبدَل من اليآء في مثل مُوسِر قياساً

المطلب الثاني

في ابدال الحروف البواقي

الهمزة تُبدَل من حرف العلة في اسم الفاعل من الاجوف قياساً نحو قائِل اصله قاول. وتُبدَل من الواو في اوائِل قياساً. وتُبدَل من حرف العلة في وزن فعال نحو كِسآء قياساً. وتُبدَل من الهآء في مآء اصله ماهٌ بدليل جمعه مِياه سماعاً. التآء تُبدَل من فآء المثال في وزن افتعل نحو اتعد واتسر قياساً. الصاد تُبدَل من السين المتقدمة على الصاد والضاد والطآء والظآء والقاف والعين والخآء نحو صراط وسراط واصبغ واسبغ وصقر وسقر وصلخ وسلخ وما اشبه ذلك. وهذا جايز قياسي. الطآء تُبدَل من التآء في افتعل مثل اصطلح واخواته. وهذا قياسي. الدال تُبدَل من التآء في افتعل مثل ازدجر واخواته. وهذا قياسي. الهآء تُبدَل من الهمزة في هَرَقْتُ المآء اصله أرَقْتُ. وهذا جايز سماعي. الميم تُبدَل من الواو في فَم اصله فُوْهٌ بدليل جمعه افواه. وهذا واجب سماعي.

(1) في قوله مثل ايمان وغيره نظرٌ لان غيره يشمل ما لا همز فيه

وتُبدَل من النون والبآء معاً[1] لفظاً لا خطاً نحو عَنْبَر. وهذا قياسي

البحث السادس

في الوقف وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الوقف واقسامه

الوقف في اللغة مصدر وقفت الدابّة وقفاً اي حبستها عن السير وفي الاصطلاح قطع الكلمة عمّا بعدها. وانواعه اربعة. الاول الإسكان المجرّد. الثاني إبدال الالف. الثالث إبدال تآء التانيث. الرابع إلحاق هآء السكت

المطلب الثاني

في النوع الاول والثاني من الوقف

النوع الاول الاسكان المجرد وهو الوقف على آخِر الكلمة بالسكون نحو بطرسْ ورجلْ ودلوْ وظبيْ بسكون الآخِر. وهذا هو اصل الوقف. وهو المشهور فيه. النوع الثاني ابدال الالف وهو ان تقلب نون التوكيد الخفيفة الفاً عند الوقف نحو اضربا في اضربَنْ. وهذان النوعان قياسيان

المطلب الثالث

في النوع الثالث والرابع من الوقف

النوع الثالث ابدال تآء التانيث هآء. تآء التانيث نوعان مجرورة

(1) لابدّ من تقييد النون بالساكنة والا جاز ذلك في مثل نبي ونبض. وقوله من النون والبآء معاً يوهم ان الميم تبدل من مجموعهما معاً فلو قال تبدل من النون الساكنة قبل البآء لكان احسن

١٣

ومربوطة. فالمجرورة يوقف عليها بتاء ساكنة نحو قامتْ وقاياتْ. والمربوطة هي الهاء المنقطة ويوقف عليها بهاء ساكنة نحو رحمهْ وفرحهْ وقايمهْ. النوع الرابع إلحاق هاء السكت. وهو واجب وجايز. فالواجب ما ذكرناه في وقف امر اللفيف مثل قِهْ ورَهْ وتِهْ. والجايز يكون في ستة مواضع. الاول في وقف مضارع الناقص المجزوم نحو لم يخشَهْ ولم يغزُهْ ولم يرمِهْ. الثاني في الاسم الذي آخره حرف علة مثل هُوَهْ وهِيَهْ وهاهناهْ ويا ربَّاهْ ويا أَبَتاهْ ويا أُمّاهْ. الثالث في كل كلمة لحقتها ما الاستفهامية نحو حتَّامَهْ وعلَامَهْ و إلامَهْ. والاصل حتى ما وعلى ما والى ما. الرابع فيما لحقته ياء المتكلم نحو غلامِيَهْ وسلطانِيَهْ وضربنِيَهْ. الخامس فيما لحقته ياء المتكلم بشرط ان تُحذَف الياء منه ويُفتَح ما قبل الهاء نحو غلامَهْ وابَهْ وامَّهْ في غلامي وابي وامي. السادس في كل اسم وفعل لحقته كاف خطاب المذكر نحو غلامكَهْ واكرمكَهْ. والهاء في هذه الاماكن كلها ساكنةٌ. ولحوقها قياسيٌّ جايزٌ

البحث السابع

في الاسم المقصور والممدود وفي المذكر والمونث وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في الاسم المقصور والممدود

المقصور هو الاسم المختوم بالف ساكنة. وسمي مقصوراً لان الفهُ ليس بعدها همزةٌ فتُمدَّ مثل فتًى وعصًا. ويكون قياسيًا وسماعيًا. فالقياسي اسم المفعول من الناقص المزيد كالمُعْطَى والمُشْتَرَى. ووزن

أَفْعَلَ من الناقص كالأَعْمَى والأَعْشَى. واسم المكان والزمان منه كالمَرْمَى. والسماعي غير ما ذكرناه كالفتى والرحى. والممدود هو الاسم المختوم بهمزة متحركة. وسمي ممدودًا لوجود الالف قبل الهمزة. ويكون قياسيًا وسماعيًا. فالقياسي نوعان. احدهما مصدر الناقص المزيد كالإعْطَاء والإشْتِرَاء. الثاني وزن فِعال المهموز الذي يجمع على أَفْعِلَة نحو كِساء اكسية ورداء اردية. والسماعي غير ما ذكرناه كالحمراء والسوداء[1]

المطلب الثاني

في تثنية المقصور والممدود

ان كانت الف المقصور ثالثةً تُرد في التثنية الى اصلها تقول في فتًى فتَيَانِ وفي عصًا عصَوَانِ. وان كانت رابعةً فصاعدًا تُقلَب ياء تقول في حبلى حبْلَيَانِ وفي مُسْتَقْصًى مُسْتَقْصَيَانِ. وهمزة الممدود ان كانت للتانيث تُقلَب في المثنى واوًا تقول في حمراء حَمْرَاوَانِ. وان كانت منقلبة

(١) والصحيح ان يقال في هذا الباب ان المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه الف لازمة والممدود هو الاسم الذي في اخره همزة تلي الفًا زايدةً. وان القياسي من المقصور هو كل اسم معتل لهُ نظير من الصحيح ملتزم فتح ما قبل آخره. وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن فَعِلَ فانه يكون فَعَلًا نحو اسف أَسَفًا فاذا كان معتلاً وجب قصره نحو جوي جَوًى لان نظيره من الصحيح الآخِر ملتزم فتح ما قبل آخره ونحو فِعَل في جمع فِعْلة وفُعَل في جمع فُعْلة نحو مِرًى جمع مِرْية ومُدًى جمع مُدْية. وان القياسي من الممدود هو كل معتل له نظير من الصحيح ملتزم زيادة الف قبل آخره وذلك كمصدر ما اوله همزة وصل نحو ابرى ابراء فان نظيره من الصحيح انطلق انطلاقًا. وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن افعل نحو اعطى اعطاء. وغير ذلك منهما سماعي لا ضابط لهُ

عن حرف علة تثبت على حالها تقول في كِساَء ورِدَاء كِساَن ورِدَان

المطلب الثالث

في المذكر والمونث

المونث لفظيٌّ ومعنويٌّ. فاللفظي ما كان فيه احدى هذه العلامات الثلث. وهي التاء الموقوف عليها بالهاء نحو رحمة. والالف المقصورة الزايدة مثل حبلى وعُذْرَى. والالف الممدودة الزايدة مثل حمراء وعذراء. والمونث المعنوي ما كان خاليًا من هذه الثلث. وهو سماعي نحو الارض والقوس والعين والكاس والبير والحرب والريح وغير ذلك. والمذكر هو كل اسم تجرَّد من علامات المونث ودل على مذكر. ثم ان المونث حقيقي وغير حقيقي. فالحقيقي ما كان بازآيه مذكر كالمراة والناقة. والغير الحقيقي خلافه كالشمس والنار والظلة والبشرى والصحراء(١)

القسم الثاني

في تصريف الاسم وفيه تسعة ابحاث

البحث الاول

في الاسم المصغر وفيه مطلبان

(١) ان الاصل في الاسم ان يكون مذكرًا والتانيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الاصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ولكون التانيث فرعًا عن التذكير افتقر الى علامة تدل عليه وهي التاء والالف المقصورة والممدودة. والتاء اكثر في الاستعمال من الالف. ويستدل على تانيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الاسماء المونثة بعود الضمير اليه مونثًا نحو الكتف نهشتها وبوصفه بالمونث نحو اكلت كتفًا مشوية وبردّ التاء اليه في التصغير نحو كُتَيفة

المطلب الاول

في تعريف التصغير

المصغَّر هو الاسم الذي زِيْد فيه ياء ليدلَّ على التقليل. ولا يُصغَّر الا الاسم المعرب ثلاثيًا ورباعيًا وخماسيًّا(١) وهو قسمان قياسي وغير قياسي

المطلب الثاني

في تصغير الاسم السالم

المصغَّر الثلاثي يُضَمُّ اولهُ ويُفتَح ثانيهِ ويُجعَل ثالثهُ ياء نحو رُجَيْل تصغير رَجُل ووزنه فُعَيْل. والمصغر الرباعي يكون ثالثهُ ياء مكسورًا ما بعدها نحو دُرَيْهِم تصغير دِرْهَم ووزنه فُعَيْعِل. الا اذا وجد في الاسم علامة تانيث فيفتح ما بعد الياء نحو فُرَيْحَة ومُرَيْتَا(٢) وسُوَيْدَاء وحُمَيْرَاء تصغير فرحة ومرتا وسوداء وحمراء. والمصغر الخماسي(٣) يشترط فيه ان

(١) للتصغير ثلاث معانٍ. الاول تحقير ما يجوز ان يتوهم عظمه سواء كانت جهة الحقارة مبهمة كتصغير العَلَم واسم الجنس نحو عُمَيْر ورُجَيل او معيّنة كتحقير الصفات المشتقة نحو عُوَيْلِم وزُوَيْهِد في تصغير عالِم وزاهِد. والثاني تقليل ما يجوز ان يتوهم كثرته كتصغير الجمع. فان المراد من تصغيره تقليل العدد فمعنى عندي غُلَيمة قليل من الغلمان. وهذان المعنيان هما الشايعان الكثيران في هذا الباب. والثالث تقريب ما يجوز ان يتوهم بعده كقولك جئتك قُبَيل الشهر. وهو شاذ قليل الوقوع. ومجيئهُ في الظرف اكثر منه في غيره. ثم ان التصغير من خواص الاسماء لا يدخل الحروف والافعال. واما نحو ما أُحَيْسِنَهُ فشاذٌ. وفي حصره التصغير في الاسم المعرب ثلاثيًا ورباعيًا وخماسيًّا نظر (٢) اذا كانت الف التانيث المقصورة خامسة فصاعدًا وجب حذفها في التصغير فتقول في لُغَيْزَى لُغَيْغِيْز. فان كانت خامسة وكان قبلها مدة زايدة جاز حذف المدة الزايدة وابقاء الف التانيث فتقول في حُبَارَى حُبَيْرَى وحُبَيِّر (٣) ان كان الاسم خماسيًّا مجردًا لا يُصغَّر على الافصح واذا صُغِّر على ضعفهِ ففيه

يكون ما قبل آخره الفا فهو كالرباعي غير ان الفه تقلب ياء نحو قنيطير تصغير قنطار. وزنه فعيعيل. الا اذا كان في اخره الف ونون زايدتان فلا تقلب الالف ياء نحو سليمان وسكيران تصغير سلمان وسكران. والا فتقلب ياء نحو فنيجين تصغير فنجان

البحث الثاني

في تصغير الاسم المعتل وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تصغير الاسم المعتل بالقلب

متى صُغِّرَ الاسم المعتل بالقلب رُدَّ حرف العلة الى اصله. تقول في تصغير باب وناب بُوَيْب ونُيَيْب. وفي ميزان وموقظ مُوَيْزِين ومُيَيْقِظ وفي تجاه وُجَيْه. لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها. وشذ عُيَيْد تصغير عِيد. لان اصله عِوْد بكسر العين. والقياس عُوَيْد

المطلب الثاني

في تصغير الاسم المعتل بالحذف

الاسماء المعتلة بالحذف هي يد ودم واسم وابن واخ واب وحم وعِدَة.

ثلاثة اوجه. الاول وهو الاجود ان يُحذَف الخامس فيقال في تصغير سفرجل سُفَيْرِج. والثاني ان يُحذَف ما اشبه الزايد ابن كان اي ما كان من حروف اليوم تنساه فيقال في تصغير جحمرش وفرزدق جُحَيْمِش وفُرَيْزِق. والثالث ان لا يُحذَف منه شيء. تقول في تصغير سفرجل سُفَيْرِجِل بكسر الجيم او فتحها. ويجوز ان يعوض مما حُذِف في التصغير ياء فيقال سُفَيْرِيج في تصغير سفرجل. وقولهم مُغَيْرِبان وعُشَيْشِيَة في تصغير مغرب وعشية وأُغَيْلِمة وأُصَيْبِية في تصغير غلمة وصبية وأُصَيْغِر منك في اصغر منك شاذ لا يقاس عليه

واقسامها في التصغير ثلثة. الاول متى لم يعوض عن المحذوف رُدَّ في التصغير ما حُذِف منه نحو يُدَيَّة ودُمَيّ وأُخَيّ وأُبَيّ وحُمَيّ. والاصل دُمَيْو اعل اعلال مرمي. وهكذا البواقي. الثاني متى عُوِّض عن المحذوف بهمزة او تاء مربوطة حذف في التصغير العوض ورُدَّ ما عوض عنه نحو سُمَيّ وبُنَيّ ووُعَيْد. والاصل سُمَيْو اعل مثلما تقدم. الثالث متى عُوِّض عن المحذوف بتاء مجرورة رُدَّ المحذوف عند التصغير وأُبدِلت التاء المجرورة بمربوطة نحو أُخَيَّة وبُنَيَّة تصغير اخت وبنت. والاصل أُخَيْوَة وبُنَيْوَة اعل مثلما تقدم. وشذ هُنَيْهَة تصغير هِنَة. وهو الشي اليسير

المطلب الثالث

في تصغير الاسم الواقع فيه بعد ياء التصغير حرف علة

متى ولي ياء التصغير حرفُ علة يُدغَم. تقول في تصغير مَرْيَم مُرَيِّم بتشديد الياء وكسرها. وفي تصغير عَصًا عُصَيّ بالقلب والادغام. والاصل عُصَيْو. وفي تصغير كتاب كُتَيِّب بياء مشددة مكسورة

البحث الثالث

في تصغير الاسم المزيد وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تصغير المونث

اقسام الزيادة اربعة. الاول التانيث. الثاني حرف المدّ. الثالث غير حرف المدّ. الرابع الاضافة. اما التانيث اللفظي فهو كالسالم غير انه يُفتَح ما بعد الياء كما مرَّ في مثل فُرَيْحَة وحُمَيْرَاء وحُبَيْلَى. واما تصغير

المونث المعنويّ فان كان ثلاثيًّا فتظهر التآء في تصغيره نحو دُوَيرَة ونُوَيْرَة وشُمَيسَة. وشذّ عُرَيس تصغير عِرْس بكسر العين اي الزوجة. وان كان غير ثلاثيّ فلا تظهر التآء في تصغيره نحو أُزَيبِل تصغير إِزْبِل اسم امرأة(١)

المطلب الثاني

في تصغير ما فيهِ حرف مدّ

ان كان حرف المد الفًا ثانية تُقلَبْ واوًا نحو ضُوَيرِب تصغير ضارب. وان كان الفًا ثالثةً تُقلَب يآء وتُدغَم نحو كُتَيِّب في كتاب. وان كان الفًا رابعةً تُقلَب يآء فقط نحو مُفَيْتِيح في مفتاح. وان كان حرف المد واوًا ثالثةً تقلَب يآء وتُدغَم نحو عُجَيِّزَة في عجوزة. وان كان واوًا رابعةً تُقلَب يآء فقط نحو كُرَيْدِيس في كُرْدُوْس. وان كان حرف المد يآء ثالثةً تُدغَم نحو فُتَيِّلَة في فتيلة. وان كانت رابعةً بقيت على حالها نحو قُنَيْدِيل ومُنَيْدِيل في قنديل ومنديل

المطلب الثالث

في تصغير ما ليس فيه حرف مد

تصغير الثلاثي المزيد فيه حرف واحد كتصغير الرباعي. تقول من

(١) اذا صُغِّر الثلاثي المونث الخالي من علامة التانيث لحقتهُ التآء عند امن اللبس وشذّ حذفها حينئذٍ فتقول في سن سُنَيْنَة. فان خيف اللبس لم تلحقه التآء فتقول في شَجَر وبَقَر وخَمْس شُجَيْر وبُقَيْر وخُمَيس بلا تآء اذ لو قلت شُجَيْرَة وبُقَيرة وخُمَيسة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة. ومما شذّ فيه الحذف عند امن اللبس قولهم في ذَوْد وحَرْب وقَوْس ونَعْل ذُوَيد وحُرَيب وقُوَيس ونُعَيل. وشذّ ايضًا الحاق التآء في ما زاد على ثلاثة احرف كقولهم في قدّام قُدَيديمة

مُكَيرِم مكيرم كما قلت في دِرهَم دُرَيهِم. والخماسي المجرد والمزيد والسداسي فبالحذف. تقول في سَفَرْجَل سُفَيْرِج وفي مُضْطَرِب مُضَيْرِب وفي مُسْتَخْرِج مُخَيْرِج. والتصغير في الاضافة(١) يقع على الجزء الاول نحو خُمَيسَة عشر في خمسة عشر وعُبَيْد الله في عبد الله

البحث الرابع

في تصغير الجمع والاسم المبني وفيه مطلبان

المطلب الاول

في تصغير الجمع

الاسم له جمع واسم جمع. فاسم الجمع هو الذي لا مفرد له كقوم ورهط وهذا تصغيره كالسالم نحو قُوَيم ورُهَيْط. واما الجمع فثلثة انواع جمع سالم كضاربون وجمع قلّة كاحمال وجمع كثرة كمساجد وسوف ياتي بيان ذلك. فتصغير الجمع السالم كتصغير مفرده نحو ضُوَيرِبُونَ كما تقول ضُوَيرِب. وتصغير جمع القلة لا يتغير عن بنآيه نحو أُحَيْمَال في أَحمال. وتصغير جمع الكثرة هو ان تجعله جمعًا سالمًا ثم تصغّره تصغير السالم. فتقول في شُعَرآء شاعرون ثم شُوَيعِرُونَ وتقول في مَسَاجِد مَسَاجِدات ثم مُسَيْجِدات

(٢) وكان حقه ان يقول في التركيب والاضافة لان خمسة عشر من باب التركيب ولكي يدخل بعلبك ونظايره. قال ابن عقيل لا يُعتَدّ في التصغير بالف التانيث المدودة ولا بتآء التانيث ولا بزيادة النسب ولا بعجز المضاف ولا بعجز المركب ولا بالالف والنون المزيدتين بعد اربعة احرف فصاعدًا ولا بعلامة التثنية ولا بعلامة جمع التصحيح. ومعنى كون هذه لا يعتد بها انه لا يضرّ بقآؤها مفصولة عن يآء التصغير بحرفين اصليين

المطلب الثاني

في تصغير الاسم المبني

قلنا ان التصغير خاصٌ بالاسم المعرب لكنه سُمِع في بعض اسمآء مبنيةٍ صُغِّرت تصغيرًا غير قياسي. وهي ذا وتا في اشارة المذكر والمونث والذي والتي في الموصول المذكر والمونث. فتصغير ذا وتا ذَيًّا وتَيًّا وذَيَّاك وتَيَّاك بتشديد اليآء وكذلك مثناهما نحو ذَيَّانِ وتَيَّانِ. وتصغير الذي والتي اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا بتشديد اليآء مفردًا ومثنًى ومجموعًا نحو اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ واللَّذَيُّونَ واللَّتَيُّونَ[1] وتُكتَبان بلامين في حال التصغير

البحث الخامس

في الجمع السالم وفيه مطلبان

المطلب الاول

في جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم ما سلم فيه بناآء مفردهِ كالقايمون. وهو نوعان جامد ومشتق. فالجامد يشترط فيه ان يكون عَلَمًا[2] فتقول في جمع

(١) والصواب اللُّتَيَّات نصَّ عليه الادرنويّ في شرح الامثلة. واعلم ان من التصغير نوعًا يُسمّى تصغير الترخيم وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوايد التي هي فيه. فان كانت اصوله ثلاثة صُغِّر على فُعَيل. ثم ان كان المسمى به مذكرًا جُرِّد عن التآء وان كان مونثًا أُلحِق تآء التانيث. فيقال عُطَيف وحُمَيد في المعطف وحامد وفي حُبلَى حُبَيلة وفي سودآء سُوَيدة. وان كانت اصوله اربعة صُغِّر على فُعَيعِل فتقول في قرطاس قُرَيطِس وفي عصفور عُصَيفِر (٢) والصحيح ان يقال انه يشترط في الجامد ان يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تآء التانيث والتركيب. فلا

بطرس بطرسون. والمشتق يشترط فيه ان يكون صفة لمذكر عاقل[1] نحو ضاربون وعالِمون. ويشترط في الصفة ان تكون على وزن فَاعِل كما مرَّ او على وزن أَفعَل نحو افضل افضلون او على وزن فَعْلان نحو ندمان ندمانون[2] الا اذا كان مونث افعل على وزن فَعْلاَء مثل أَحمر حمرآء او كان مونث فَعْلاَنَ على وزن فَعْلَى مثل سكران سَكْرَى فلا يُجمَعان هذا الجمع. وشذَّ أَهْلُونَ وعِلِّيُّونَ بتشديد اللام واليآء وعَالَمُونَ وأَرَضُونَ بفتح الرآء وعِشْرُونَ وسِتُّونَ[3] الى تِسْعُونَ. وتُسمَّى الملحقات بجمع المذكر السالم لعدم وجود الشروط المذكورة فيها ۞ تنبيه. الجمع السالم يُجمَع[4] بواوٍ ونونٍ في الرفع وبيآء ونونٍ في النصب والجرّ. والنون مفتوحة مطلقًا

يقال في رجل رجلون لانه غير علم ولا في زينب اسم امراة زينبون لانه مونث ولا في لاحق علَمَ فرس لاحقون لانه غير عاقل ولا في طلحة اسم رجل طلحون لانه غير خالٍ من تآء التانيث. واجاز ذلك الكوفيون. ولا في سيبويه سيبويهون لانه مركب واجازه بعضهم (١) والصحيح ان يقال انه يشترط في الصفة ان تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تآء التانيث ليست من باب افعل فَعْلاَ ولا من باب فَعْلان فَعْلَى ولا مما يستوي فيه المذكر والمونث. وكل ذلك واضح (٢) وتكون الصفة على وزن فعَّال ايضًا كوهَّابون وامثاله وناهيك عن الرباعي والمزيد مثل مدحرجون ومقاتلون ومدبّرون ومنكسرون وهلمّ جرًّا وكذا اسم المفعول كمضروبون وباقي الصيغ (٣) اعتراض ستون بين عشرون وتسعون يُوهِم ان ما بين العشرين والستين ليس منه وهو غير صحيح فلو قال وعشرون الى تسعون لم يقع هذا الوهم فهذه زيادة في اللفظ أدّت الى نقص في المعنى. ولعل اصل عبارته وستون وعشرون الى تسعون فصحف بعض النسّاخ ستون بجعل نونها تآء ثم اخّرها عن العشرين لانها متاخرة عنها طبعًا ووضعًا فصارت العبارة كما ترى (٤) والاولى ان يقال ما جُمِع

المطلب الثاني

في الجمع المونث السالم

المؤنث جامد ومشتق. فالجامد يُشترَط في جمعه سالمًا ان يكون علمًا نحو هندات ومريمات(١) والمشتق يُشترَط فيه ان يكون صفةً لعاقل وغيره نحو نساءٌ مومناتٌ وقايماتٌ وجبالٌ شامخاتٌ واسودٌ ضارياتٌ(٢) وما اشبه ذلك. وشذَّ حمَّامات جمع حَمَّام اي المغتسل وسرادقات وايوانات وهاونات ومقامات لانها اسماءٌ موصوفةٌ ۞ تنبيه. جمع المونث السالم يُجمَع بالف وتاء مزيدتَين. قولنا مزيدتين ليخرج عنه مثل قضاة وابيات. لان الالف في الاول اصلية وكذا التاء في الثاني

البحث السادس

في جمع الاسم الثلاثي المكسر وفيه ستة مطالب

(١) وقد ياتي غير علَم كصحراوات واصطبلات وسفرجلات وامثالها كثيرة. واعلم ان المجموع بالف وتاء مزيدتين قد يكون لمونث وقد يكون لمذكر كما ترى
(٢) ويُشترَط في الصفة احد اربعة امور. الاول ان تكون ذات علامة تانيث ظاهرة سواء كانت صفة مذكر حقيقي كعلّامات او لا كحبليات الا فَعْلَى فَعْلان وفَعْلاء أَفْعَلَ فانهما لا يُجمَعان بالالف والتاء حملاً على مذكَّريهما اللذين لم يُجمَعا بالواو والنون. فلا يُجمَع بهذا الجمع نحو جريح وصبور ولا نحو حايض وطالق. والثاني ان تكون خماسية اصلية الحروف اما مع استواء التذكير والتانيث او الاختصاص بالمونث كالصهصلق في الاول والجحمرش في الثاني فيقال نسوة صهصلقات وجحمرشات. والثالث ان تكون صفة لمذكر غير عاقل حقيقيًا كالصافنات جمع صافن للذكر من الخيل او غير حقيقي كالايام الخاليات جمع الخالي. والرابع ان تكون مصغر ما لا يعقل كجُبَيلات في جمع جُبَيل

المطلب الاول

في اقسام الجمع المكسر

الجمع المكسَّر ما تكسَّر فيه بناء مفرده. وانواع التكسير ثلثة. الاول ان يدخل ما بين اصوله حرفٌ زايدٌ كرَجُل رِجال. الثاني ان ينقص من اصوله كرسول رُسُل. الثالث ان تختلف حركاته كأَسَد بفتحتين جمعه أُسُد بضمتين(١) واكثر الجمع المكسر سماعيًّا(٢)

المطلب الثاني

في تقسيم الجمع المكسر

الجمع المكسر نوعان جمع قِلَّة وجمع كثرة. فجمع القلة اربعة اوزان أَفْعِلَة مثل اردية وأَفْعُل مثل ارجل وفِعْلَة مثل غلمة وأَفْعَال مثل احمال. وقد جمعهم(٣) ابن مالك في بيت فقال

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ   ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

وسميت جموع قلة لانها تجمع من العشرة فما دون. واما جمع الكثرة فغير ما ذكرناه مما لا يُحَدّ. وسميت كثرة(٤) لانها تجمع من العشرة فما فوق(٥)

(١) وللجمع المكسر ثلاث صُوَر اخرى لم يذكرها المصنف وهي ان ينقص شيءٌ من حروفهِ ويزيد غيرهُ نحو كثبان جمع كَثِيب وان يزاد على مفردهِ من دون تغيير فيهِ نحو صُنْوان جمع صِنْو وان لا يزيد ولا ينقص نحو فُلْك بالضم جمع فُلْك بالضم ايضًا. ولو قال الجمع المكسر هو ما دلّ على اكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجال جمع رجل او مقدَّر كفُلْك جمع فُلْك لوفى بالمقصود على وجه مختصر (٢) والصحيح سماعيٌّ بالرفع
(٣) والصواب جمعها (٤) والصواب جموع كثرة (٥) وقد يُستعمَل كل منهما في موضع الآخر مجازًا وقد يُستغنَى ببعض ابنية القلة عن بعض ابنية الكثرة كرِجْل وأَرْجُل وببعض ابنية الكثرة عن بعض ابنية القلة كرَجُل ورجال

المطلب الثالث

في جمع الاسم الثلاثي الساكن العين

ان كان الثلاثيُّ الساكن العين سالمًا وفآؤه مفتوحًا يُجمَع غالبًا على وزن أفْعُل نحو فَلْس أفْلُس. وان كان مضمومًا او مكسورًا يُجمَع غالبًا على أفْعَال نحو قُفْل أقفال وحِمْل أحْمَال. وان كان أجوفَ يُجمَع اما على وزن أفْعَال نحو ثَوْب أثْوَاب ويَوْم أيَّام. اصله أيْوَام. واما على وزن فِعَال نحو سَوْط سِيَاط وثَوْب ثِيَاب

المطلب الرابع

في جمع الاسم الثلاثي المتحرك العين

ان كان الثلاثيُّ المفتوح العين سالمًا وفآؤه مفتوحًا يُجمَع غالبًا على فِعَال بالكسر وأفْعَال نحو جَمَل جِمَال وأجْمَال. وان كان مضمومًا يُجمَع غالبًا على فِعْلان بكسر الفآء نحو جُعَل جِعْلان. وهو نوع من الخنافس. وان كان مكسورًا يُجمَع غالبًا على أفْعَال نحو عِنَب أعْنَاب. وان كان عين السالم مكسورًا وفآؤه مفتوحًا او مكسورًا يُجمَع غالبًا على أفْعَال نحو كَتِف أكْتَاف وإِبِل آبَال بمد الهمزة. وان كان عينه مضمومًا يُجمَع غالبًا على أفْعَال نحو عَجُز أعْجَاز وعُنُق أعْنَاق. والاجوف منه يُجمَع غالبًا على أفْعَال نحو باب أبْوَاب وناب أنياب

المطلب الخامس

في جمع الاسم المونث

ان كان المونث الساكن العين مكسور الفآء او مضمومها يُجمَع غالبًا

على فِعَل نحو عِلْبَة عِلَب وتُهْمَة تُهَم(١) وان كان مفتوحًا يُجمَع غالبًا على فِعَال نحو قَصْعة قِصَاع. وان كان اجوف يُجمَع غالبًا على فُعَل نحو صُورَة صُوَر ونَوْبَة نُوَب. واليآئيُّ على فِعَال نحو ضَيْعَة ضِيَاع. وان كان الفآء والعين مفتوحتين يُجمَع غالبًا على فِعَال سوآء كان سالمًا او اجوف نحو رَقَبَة رِقَاب وسَاعَة سِيَاع وساعات(٢) واصل ساعة سَوَعَة كرَقَبَة. وشذَّ ناقة أيْنُق بيآء ثم نون. وان كان مفتوح الفآء مكسور العين يُجمَع على فِعَل بكسر الفآء وفتح العين نحو مَعِدَة مِعَد

المطلب السادس

في المونث المجموع بالف وتآء

ان كان المونث موصوفًا سالمًا مفتوح الفآء وساكن العين تُفتَح عينه في الجمع نحو تَمْرَة تَمَرَات وكَسْرَة كَسَرَات. وان كان الفآء مكسورًا او مضمومًا وجب سكون العين نحو كِسْرَة الخبز كِسْرَات وحُجْرَة حُجْرَات. وان كان اجوف وجب سكون العين كيفما وقعت الفآء نحو بَيْضَة بَيْضَات وجَوْزَة جَوْزَات وبِيعَة بِيعَات ودُودَة دُودَات وسَاعَة سَاعَات(٣) وان كان ناقصًا وجب سكون العين كيفما وقعت الفآء نحو رَمْيَة رَمْيَات ورَشْوَة رَشْوَات وقِنْيَة قِنْيَات ورُقْوَة بضم الرآء رُقْوَات وعُرْوَة عُرْوَات. وان كان مدغمًا فلا يُفَكُّ ادغامهُ نحو ضَمَّة ضَمَّات وشِدَّة شِدَّات ودُرَّة دُرَّات. واما صفة المونث فليس في جمعه الا سكون العين ولو

(١) كان حقه ان يقول يجمع غالبًا على فِعَل او فُعَل وان يذكر تهمة قبل علبة لان الترتيب يقتضي ذلك (٢) ذكر ساعات هنا حشو لا داعي له (٣) لا بدَّ من سكون الف ساعات وان لم يجب

تحركت الفاء والعين بالحركات الثلث نحو فرحة فرحات وحسنة حسنات وصعبة صعبات وصفرة صفرات. ومثله المونث التقديري نحو أرض أرضات وعرس عرسات. وهذا قياس مطرد. وقس على ما ذكرناه كل اسم كان في آخره تاء تانيث ثلاثيا وغير ثلاثي صفة وموصوفا. واما صفة المذكر فان كانت مفتوحة الفاء ساكنة العين سالمة تجمع غالبا على فعال نحو صعب صعاب. وان كانت متحركة العين والفاء بحركة ما تجمع غالبا على أفعال نحو بطل أبطال ويقظ أيقاظ بكسر القاف وجنب أجناب بضم الجيم والنون[1]. وان كان اجوف مفتوح الفاء يجمع غالبا على أفعال نحو شيخ أشياخ

البحث السابع

في جمع الاسم الغير الثلاثي وفيه تسعة مطالب

المطلب الاول

في انواع الاسم المزيد

انواع الاسم المزيد اربعة. الاول زيادة حرف المد[2] الثاني زيادة الهمزة اولاً. الثالث زيادة الالف والنون آخراً. الرابع زيادة ياء ساكنة ثاني الاسم كياء ميت

(١) والاولى ان يقال يقظ بكسر القاف ايقاظ وجنب بضم الجيم والنون اجناب لان عبارة المصنف توهم ان الضبط انما هو للجمع لذكره بعده وهو محال (٢) لو قال الاول ما زيد فيه حرف المد لكان اولى وكذا الباقي

المطلب الثاني

في الاسم المزيد فيه مدة في ثانيه

لا تكون المدة الثانية الا الفا نحو فاعل. فان كان موصوفا مذكرا يجمع غالبا على فواعل نحو كاهل كواهل. وان كان صفة لمذكر فان كان ناقصا يجمع على وزن فعلة بضم الفاء قياسا مطردا نحو قاض قضاة ورام رماة[1] وان كان غير ناقص فاوزانه مختلفة يجمع تارة على فعل وفعال نحو جاهل جهل وجهال وناسك نسك ونساك. ويجمع تارة على فعلة نحو فاسق فسقة وجاهل جهلة. ويجمع على فعلاء نحو شاعر شعراء وعلى فعلان نحو راهب رهبان وعلى فعول بضم الفاء نحو قاعد قعود. واما صفة المونث فتجمع على فواعل قياسا مطردا نحو قائمة قوائم وحائض حوائض. وشذ فارس فوارس وناكس نواكس وهالك هوالك لانها صفة لمذكر وجمعت على فواعل

المطلب الثالث

في الاسم المزيد فيه مدة ثالثة

ان كان الاسم موصوفا ومدته الفا مفتوح الفاء يجمع غالبا على أفعلة نحو زمان أزمنة وعلى فعلان نحو غزال غزلان. ويجمع المونث على فعائل نحو حمامة حمائم. وان كان مكسور الفاء يجمع غالبا على أفعلة نحو حمار أحمرة وعلى فعل نحو كتاب كتب. وشذ ذراع أذرع. وان كان مضموم الفاء يجمع غالبا على فعلان نحو غلام وغراب غلمان وغربان. والصفة تجمع

(١) اصلها قضية ورمية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

غالبًا على فُعَلَآء بضم الفآء وفتح العين نحو جبان جُبَنَآء وعلى فِعَال جَوَاد جِيَاد. وان كان مكسور الفآء يُجمَع على فَعَلَان بفتحتين نحو هِيَاج هَيَجَان⁽¹⁾ وان كان مضموم الفآء يُجمَع غالبًا على فُعَلَآء وفُعْلَان نحو شُجَاع شُجَعَآء وشُجْعَان

المطلب الرابع

في فعيل وفعول الموصوفين

ان كان فَعِيل موصوفًا يُجمَع غالبًا على أَفْعِلَة وفُعْلَان نحو رغيف أَرْغِفَة ورُغْفَان. واما فَعُول الموصوف المذكر فيُجمَع غالبًا على أَفْعِلَة وفُعُل بضمتين نحو عمود أَعْمِدَة وعُمُد. ومونث فَعِيل وفَعُول يُجمَع غالبًا على فَعَائِل نحو رَعُوْنَة رَعَائِن وسَفِينَة سَفَائِن. وقد جآء سُفُن بضمتين

المطلب الخامس

في فعيل وفعول الصفتين

ان كان فعيل الصفة بمعنى فَاعِل يُجمَع غالبًا على فُعَلَآء⁽²⁾ وفِعَال نحو كريم كُرَمَآء وكِرَام وعلى أَفْعَال نحو شَرِيف أَشْرَاف وعلى أَفْعِلَآء نحو صديق أَصْدِقَآء. ويُجمَع من المضاعف على أَفْعِلَة نحو شحيح أَشِحَّة⁽³⁾

---

(1) اما هِيَاج فالمعلوم انه مصدر فلا ندري كيف بأَي صفة ويُجمَع على هَيَجَان بفتحتين وهو مصدر ايضًا (2) قال ابن عقيل وينوب عن فُعَلَآء في المضاعف والمعتل أَفْعِلَآء نحو شديد وأَشِدَّآء وولي وأَوْلِيَآء. وقل مجيء أَفعلآء جمعًا لغير ما ذكر نحو نصيب وأَنْصِبَآء وهين وأَهْوِنَآء (3) اصل أَشِدَّآء وأَشِحَّة أَشْدِدَآء وأَشْحِحَة نقلت كسرة الدال والحآء الى ما قبلها ثم ادغمتا وهكذا حكم ما جرى مجراها

وان كان بمعنى مفعول يُجمَع على فَعْلَى بفتح الفآء واللام قياسًا مطردًا نحو قَتِيل قَتْلَى وجَرِيح جَرْحَى وأَسِير أَسْرَى. وشذ مريض مَرْضَى وهالك هَلْكَى ومائِت مَوْتَى لانها بمعنى الفاعل⁽¹⁾ وان كان فعول بمعنى فاعل يُجمَع غالبًا على فُعُل بضمتين نحو صبور صُبُر وعلى أَفْعَال نحو عَدُوّ أَعْدَآء⁽²⁾ ومونث فعيل وفعول يُجمَع غالبًا على فَعَائِل نحو صبيحة صَبَائِح وعجوز عَجَائِز

المطلب السادس

في الاسم المزيد فيه مدة رابعة وخامسة

ان هذا النوع خاصٌّ بالمقصور والممدود. فالمقصور الموصوف الذي مدّته رابعة يُجمَع غالبًا على إِفْعَال بكسر الهمزة نحو أُنْثَى إِنَاث⁽³⁾ والذي مدّته خامسة يُجمَع غالبًا بالف وتآء نحو حُبَارَى بفتح الرآء اسم طاير يُجمَع حُبَارَيَات. والممدود الموصوف يُجمَع على فَعَالِي بجواز فتح اللام وكسرها نحو صَحْرَآء صَحَارِي⁽⁴⁾ وصفة المقصور والممدود تُجمَع على فِعَال نحو عَطْشَى عِطَاش وبَطْحَآء بِطَاح. ومؤنث المقصور الذي مذكره

---

(1) قال ابن عقيل من امثلة جمع الكثرة فَعْلَى وهو جمع لوصف على فعيل بمعنى مفعول دالّ على هلاك او توجّع كقتيل وقَتْلَى وجريح وجَرْحَى واسير وأَسْرَى ويُحمَل عليه ما اشبهه في المعنى من فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى ومن فَعِل كَزَمِن وزَمْنَى ومن فاعل كهالك وهَلْكَى ومن فَيْعِل كَمَيِّت ومَوْتَى (2) بقي عليه فعول بمعنى مفعول. قال الادرنوي واما فعول بمعنى المفعول فظني ان حقّه ان يُجمَع جمع السلامة (3) والصحيح انه يُجمَع على فِعَال بكسر الفآء (4) ولا تختصّ فَعَالَى وفَعَالِي بالممدود الموصوف بل يأتيان من الصفة ايضًا نحو عذرآء وعَذَارَى وعَذَارِي

أَفْعَل يُجْمَع على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو صُغْرَى صِغَر. ومؤنث الممدود الذي مذكره افعل ايضاً يُجْمَع على فُعْل نحو حَمْرَاء حُمْر

المطلب السابع

في جمع الاسماء المزيدة البواقي

الاول افعل الموصوف بتثليث الهمزة(١) يُجْمَع على أَفَاعِل نحو أَجْدَل اي الصقر أَجَادِل وإِصْبع أَصَابع وأُنْمُل أَنَامِل. وافعل الصفة يُجْمَع على فُعْلَان وفُعْل سواء كان مقصوراً او غير مقصور نحو أَعْمَى عُمْيَان وعُمْي وأَسْوَد سُوْدَان وسُوْد وأَحْمَق حُمْقَان وحُمْق. الثاني المزيد في آخِره الف ونون ان كان موصوفاً يُجْمَع على فعالِيل(٢) نحو سُلْطَان سَلَاطِيْن. وان كان صفة يُجْمَع على فَعَالَى نحو سَكْرَان سَكَارَى. وكل اسم خماسيّ وسداسيّ سواء كان في آخِره الف ونون او لم يكن يُجْمَع بالف وتاء نحو سفرجلات وزعفرانات ومنجنيقات قياساً مطرداً(٣) الثالث المزيد في ثانيه ياء ساكنة يُجْمَع غالباً على فِعَال وأَفْعَال نحو سيِّد سِيَاد وأَسياد ومِيِّت أَموات

---

(١) وتثليث العين ايضاً (٢) والصحيح فَعَالِيْن لان سلطان انما هو على وزن فعلان لا على وزن فعلال حتى يُجْمَع على فعاليل (٣) واما الخماسي المجرد عن الزيادة فيُجْمَع على فَعَالِل قياساً ويُحذَف خامسه نحو سفارج في سفرجل وفرازد في فرزدق وخدارن في خدرنق ويجوز حذف رابع الخماسي المجرد عن الزيادة وابقاء خامسه اذا كان رابعه من حروف الزيادة كنون خدرنق او من مخرج حروف الزيادة كدال فرزدق فيجوز ان يقال خدارق وفرازق والكثير الاول وقد سبقت الاشارة الى ذلك في باب التصغير في الحاشية

المطلب الثامن

في جمع الرباعي المكسر والمنسوب

فعلل كيفما وقعت حركاته يُجْمَع على فَعَالِل قياساً مطرداً نحو كَوْكَب كَوَاكِب وقِرْمِز قَرَامِز وقُنْفُذ قَنَافِذ. واذا جمعتَ الرباعيَّ المنسوب فضع مكان ياء النسبة تاء تانيث وقُلْ في بَرْبَرِيّ بَرَابِرة وفي دِمَشْقِيّ دَمَاشِقة. واما الخماسيُّ المنسوب فيُجْمَع جمع تصحيح نحو فريسيّ فريسيُّون وافرنجيّ افرنجيُّون. وكذلك الثلاثي المنسوب نحو حَلَبِيّ حلبيُّون ومِصْرِيّ مصريُّون ورُوْمِيّ روميُّون وما اشبه ذلك(١)

المطلب التاسع

في جمع الجمع وشبه الجمع

جمع الجمع مثل المفرد الذي يوازنه. فتقول في جمع أَكْلُب أَكَالِب كما قلت في انمل انامل. وتقول في أَحمال أَحامِيل كما قلت في قِرْطاس قَرَاطِيْس. وليس لجمع الجمع غير هذين الوزنين وهما فَعَالِل وفَعَالِيْل. ويسميان منتهى الجموع. وان شئت ان تجمع جمع التصحيح فأَلحِق في آخِره الفاً وتاء وقل في جِمَال جِمَالات ○ تنبيه. جمع الجمع لا يُطلَق على اقلَّ من تسعة كما ان جمع المفرد لا يطلق على اقلَّ من ثلثة. واما شبه الجمع فهو اسم الجنس الذي يُفرَق واحده بالتاء مثل نَجْم نَجْمة وتَمَر تَمَرة وشَجَر شَجَرة وما اشبه ذلك. فهذا لا يُعَدُّ جمعاً

---

(١) وكل اسم ثلاثيّ اخره ياء مشددة غير متجددة للنسب يُجْمَع على فَعَالِيّ نحو كرسيّ وكراسيّ وبرديّ وبراديّ ولا يقال بصريّ وبصاريّ

البحث الثامن

في الاسم المنسوب وفيه ثمانية مطالب

المطلب الاول

في تعريف الاسم المنسوب واقسامه

المنسوب هو الاسم الملحق باخره يآءٌ مشددة دالة على نسبة بلدة او صناعة نحو جاءَ بطرس الحلبيُّ الساعاتيُّ. وهي قياسية وغير قياسية. فالقياسية خمسة انواع. الاول ما فيه تآء التانيث وزيادة التثنية والجمع. الثاني ما فيه كسرة. الثالث ما في آخِره حرف علة. الرابع ما في آخِره همزةٌ. الخامس ما كان على حرفَين

المطلب الثاني

في ما فيه تآء التانيث وزيادة التثنية والجمع

متى نسبت الى اسم موّنث بالتآء وجب حذف التآء. تقول في النسبة الى ناصرة واسكندرية يسوع الناصريُّ وكِرِلُّس الاسكندريُّ. وغلط من قال الاسكندراني. ولفظة نصراني منسوبة الى النصران وهو مصدر نَصَرَ[1] ومتى نسبتَ الى المثنى والجمع اثبتَّ النون وقلت حَاكِانِيٌّ وحَاكِمِيْنِيٌّ على الاصحّ خلافاً لقومٍ حكموا بافرادهما وقالوا فيهما حَاكِمِيٌّ[2]

(١) ولعل نصرانيّ منسوب الى ناصرة على غير القياس. قال الفيروزاباديّ ونصرانة قرية بالشام ويقال لها ناصرة ونصورية ايضاً تنسب اليها النصارى او جمع نَصْرَانٍ كالندامى جمع ندمانٍ او جمع نَصْرِيّ كَمَهْرِيّ ومَهَارَى (٢) قال ابن عقيل يُحذَف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تثنية او جمع تصحيح. فاذا سمّيت رجلاً

المطلب الثالث

في ما فيه كسرة

ان كان الاسم ثلاثياً مكسور الفآء اثبتَّ الكسرة على حالها وقلتَ في عِنَب عِنَبِيٌّ. وان كانت الكسرة على العين قلبتها فتحة وقلتَ في مَلِك مَلَكِيٌّ بفتح اللام. وان كان رباعياً ثانيه ساكن وثالثهُ مكسور ابقيتَ الكسرة عند النسبة وقلتَ في عَرْجِس اسم قرية بطرابلوس عَرْجِسِيٌّ. وان كان الاسم على وزن فَعِيل وكان لامهُ صحيحاً اثبتَّ اليآء وقلتَ في مسيح مسيحي وفي صليب صليبي وفي طويل طويلي وفي حديد حديدي. وان كان في آخِره تآء تانيثٍ جاز حذف اليآء منه فتقول في جزيرة وصليبة وفريضة جَزَرِيٌّ وصَلَبِيٌّ وفَرَضِيٌّ بفتح العين. وان كان لام فَعِيْل معتلاً باليآء قلبتها في النسبة واواً وقلتَ في غَنِيّ وبَرِيّ غَنَوِيٌّ وبَرَوِيٌّ بحذف احدى اليآءين وقلب الاخرى واواً. وان كان معتلاً بالواو على وزن فَعُول حذفتَ احدى الواوين وقلتَ من عَدُوّ عَدَوِيٌّ

زيدان واعربته بالحروف قلت زَيدِيٌّ وتقول في من اسمهُ زيدون اذا اعربته بالحروف زيديٌّ وفي من اسمه هندات هنديٌّ. على انه اذا سُمّي بالتثنية وجمع الصحيح وأُعرِبا اعراب المفردات تثبت العلامة فتقول عمرانيٌّ وزيدونيٌّ واذرعانيٌّ. واعلم انه اذا كان آخر الاسم يآءً كيآء الكرسيّ في كونها مشددةً واقعةً بعد ثلثة احرف فصاعداً وجب حذفها وجعل يآء النسب موضعها فتقول في النسبة الى الشافعيّ شافعيٌّ واذا كانت مسبوقةً بحرف واحد لم يُحذَف من الاسم في النسب شيءٌ بل يُفتَح ثانيهِ ويُقلَب ثالثه واواً ثم ان كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يُغيَّر وان كان بدلاً من واو قُلِب واواً فتقول في حَيّ حَيَوِيٌّ لانه من حَيِيْتُ وفي طَيّ طَوَوِيٌّ لانه من طَوَيْتُ

المطلب الرابع

في ما اخره حرف علة

متى كان في آخر الاسم الفٌ اصليةٌ[1] تُقلَب عند النسبة واوًا فتقول من عَصًا عَصَوِيٌّ ومن فتًى فتَوِيٌّ ومن دُنْيَا دُنْيَوِيٌّ. وغلط من قال دُنْيَاوِيٌّ او دُنْيَانِيٌّ. وتقول من قَانَا اسم قرية قَانَوِيٌّ. وغلط من قال قَانَانِيٌّ. ومن مُصْطَفًى مُصْطَفَوِيٌّ ومن مُسْتَقْصًى مُسْتَقْصَوِيٌّ. وان كانت الالف واقعةً رابعةً زايدةً قُلِبت واوًا وزِيدَ قبلها الفٌ. فتقول من حُبْلَى حُبْلَاوِيٌّ ومن طُوْبَى طُوبَاوِيٌّ. وغلط من قال طُوْبَانِيٌّ[2] ومتى كان في آخِرِ الاسم يآءٌ واقعة ثالثةً او رابعةً قُلِبت عند النسبة واوًا. فتقول في عَمٍ اي الجاهل بتخفيف الميم عَمَوِيٌّ وفي قَاضٍ قَاضَوِيٌّ. ويجوز قَاضِيٌّ بتشديد اليآء[3] وان كان ما قبل اليآء ساكنًا

(١) يجب ان يكون مراده بالالف الاصلية هنا الالف المنقلبة عن واو او يآء اي الالف الغير الزايدة (٢) لا نسلم بكون الف دنيا وقانا في كالف عَصًا وفتًى ولا يغلط من قال دنياوي ولا يكون النسبة الى مصطفى ومستقصى مصطفوي ومستقصوي. قال الادرنوي في شرح الامثلة عند كلامه في باب النسبة عن الالف الواقعة رابعة وان لم تكن منقلبة فان كان الحرف الثاني من ذلك الاسم ساكنًا كحُبْلَى يجوز فيه الحذف كحبليٌّ لانها زايدة ويجوز قلبها واوًا فيقال حُبلَوِيٌّ ودُنيَوِيٌّ وقلبها واوًا مع زيادة الالف قبلها تشبيهًا لها بالالف الممدودة فيقال حبلاويٌّ ودنياويٌّ كصحراويٌّ وان كان الحرف الثاني متحركًا لم يجز الا الحذف كجمزيٌّ في جَمَزَى. وان كانت الالف خامسة او سادسة فالحذف لا غير لطول الاسم. قال الجاربردي فقول العامّة مصطفويٌّ خطأٌ والصواب مصطفيٌّ (٣) والاولى ان يقال اذا نُسِب الى المنقوص فان كانت يآؤه ثالثةً قُلِبت واوًا وفُتِح ما قبلها نحو شَجَوِيٌّ في شَجٍ وان كانت رابعة حُذِفت نحو قاضيٌّ في قاضٍ وقد تُقلَب واوًا نحو قاضَوِيٌّ وان كانت

مذكرًا[1] فلا تغيير فيه. تقول من ظَبْيٍ ظَبْيِيٌّ. وان كان موئثًا قُلِبت واوًا. تقول من قرية قَرَوِيٌّ. وان كانت اليآء مشددةً اصليةً يُفَكُّ الادغام وتُقلَب واوًا نحو طَيٍّ طَوَوِيٌّ وحَيٍّ حَيَوِيٌّ. ومتى كان في آخِرِ الاسم واوٌ مخففةٌ قبلها ساكن بقيت على حالها نحو دَلْو دَلْوِيٌّ. وان كان الاسم موئثًا يُفتَح الساكن نحو عُرْوَة عُرَوِيٌّ. وان كان الواو مشددًا فلا تغيير فيه نحو جَوّ جَوِّيٌّ وكُوَّة كُوِّيٌّ

المطلب الخامس

في ما في اخره همزة

ان كانت الهمزة للتانيث وجب قلبها واوًا. تقول من صَفْرَآء وسَوْدَآء صَفْرَاوِيٌّ وسَوْدَاوِيٌّ. وان كانت منقلبة عن حرف علة جاز اثباتها وقلبها واوًا. تقول في سَمَآء سَمَآئِيٌّ وسَمَاوِيٌّ[2] وغلط من قال

خامسة فصاعدًا وجب حذفها كمعتديٌّ في معتدٍ ومستعليٌّ في مستعلٍ. واعلم ان في قوله فتقول في عَمٍ اي الجاهل بتخفيف الميم نظرًا من جهة تعريف الجاهل لان المفسِّر يتبع المفسَّر في كل احكامه فلا يصحُّ ان يقال هذا ليث اي الاسد وقد سقط قبل هذا بمثله في قوله عِرس اي الزوجة ومن جهة ذكره تخفيف الميم بعد الجاهل فقد كان حقه ان يذكره بعد عَمٍ قبل الجاهل لان الضبط قبل التفسير اذ التفسير يُبنَى عليه (١) والصواب ان يقال وان كان الاسم مذكرًا وكان ما قبل اليآء ساكنًا فلا تغيير فيه لان تاخير المذكر عن الساكن في عبارته يجعله صفةً للحرف الذي قبل اليآء وهو باطلٌ (٢) وهكذا حكم همزة الالحاق فتقول في علبآء علبآئيٌّ وعلباويٌّ. واما الهمزة الاصلية فليس فيها الا التصحيح فتقول في قِرآء قِرآئِيٌّ. واعلم انه اذا نسب الى الاسم المركب فان كان مركبًا تركيب جملة او تركيب مزج حُذِف عجزه وأُلحِق صدره يآء النسب. فتقول في تأبط شرًا تأبطيٌّ وفي بعلبك بعليٌّ. وان كان مركبًا تركيب اضافة فان كان صدره ابنًا او ابًا او كان معرفًا بعجزه حُذِف صدره وأُلحِق عجزه يآء

سمائِيٌّ بيآءين

المطلب السادس

في ما كان على حرفين

لا يوجد في العربية اسم مُعرَب على حرفَين. فان وجد فلا بدَّ من ان يكون حُذِف منه شيءٌ. وذلك في اسمآءٍ معيَّنة. وهي يد ودم واسم وابن واخ واب وحم وعدة[1] وهي نوعان. الاول هو ان كل اسم حُذِف منه لامهُ ولم يُعوَّض عنه شيءٌ فهذا يجب فيه رَدُّ المحذوف عند النسبة. فتقول من دم واخ واب وحم دَمَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ وأَبَوِيٌّ وحَمَوِيٌّ. الثاني يمتنع فيه ردُّ المحذوف. فتقول من اسم وابن وعدة إِسْمِيٌّ وإِبْنِيٌّ وعِدِيٌّ[2] والنسبة الى اخت وبنت إِخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ[3] وشذَّ يَدَوِيٌّ لعدم إعادة

النسب. فتقول في ابن الزبير زُبَيْرِيٌّ وفي غلام زيد زيديٌّ. فان لم يكن كذلك فان لم يُخَف لبس عند حذف عجزه حُذِف عجزه ونسب الى صدره. فتقول في امرء القيس امرئِيٌّ. وان خِيفَ لبس حُذِف صدره ونسب الى عجزه. فتقول في عبد الاشهل وعبد القيس اشهليٌّ وقيسيٌّ (١) يوهم كلامه ان ما حُذِف منه شيءٌ منحصر في ما ذكره وليس كذلك (٢) هذا اذا كان ما حذفت فآؤه صحيح اللام كعِدَة فان كان معتلها وجب الردُّ ويجب ايضاً عند سيبويه فتح عينه فتقول في شِيَة وَشَوِيٌّ. واعلم انه اذا نُسِب الى ثنآئيٍّ لا ثالث لهُ فان كان الثاني حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كَمْ كَمِّيٌّ وكَمِيٌّ. وان كان حرف لينٍ ضُعِّف بمثلهِ ان كان يآءً او واوًا فتقول في كَيْ ولَوْ كَيَوِيٌّ ولَوَوِيٌّ لان كي لما ضعف صار مثل حيٍّ ولو لما ضعف صار مثل دَوٍّ. وان كان الحرف الثاني الفًا ضُوعِفت وابدلت الثانية همزةً فتقول في رجل اسمه لا لائِيٌّ. ويجوز قلب الهمزة واوًا فتقول لاوِيٌّ (٣) هذا مذهب يونس ومذهب سيبويه الحاقهما في النسب باخ وابن فتحذف منهما تآءَ التانيث ويُرَدُّ اليهما المحذوف فيقال اخويٌّ وبنويٌّ. واعلم انه تجوز اعادة المحذوف في يد وابن فتقول يدوي وبنوي

المحذوف لانهُ من النوع الاول[1]

المطلب السابع

في الجمع المنسوب وفي نون النسبة

متى نسبتَ الى الجمع المكسَّر رُدَّ الى مفرده. تقول في النسبة الى مَسَاجِد مَسْجِدِيٌّ[2] ○ تنبيه. ان كل اسم جآءَ خارجاً عن هذه القواعد التي ذكرناها يُنسَب تبعاً للفظه. تقول في دمشق دمشقي وفي مصر مصري وفي لبنان لبناني وما اشبه ذلك. واما نون النسبة فقد تدخلها العامةً على بعض اسمآءٍ مثل جسداني وروحاني ورباني وما اشبه ذلك. وهذا لحن منهم. والصواب ان هذه النون لا تلحق الا النسبة المجازيَّة مثلاً اذا قلنا فلان روحانيٌّ اي انه ينتسب الى سيرة الملئِكة او الشياطين. واذا نسبناه الى ما يخصُّ الروح قلنا هذا رُوحِيٌّ وهذه تعاليم روحيةٌ اي مختصةٌ بتهذيب الروح. ومثله جسمي وجسدي وجسماني وجسداني[3]

(١) كان حقه ان يقسم هذا الباب الى ثلاثة اقسام الى محذوف الفآء ومحذوف العين ومحذوف اللام ويبين احكام كل منها على حدة. وارتباك عبارته في هذا المطلب واضح لا يحتاج الى دليل (١) على انه ان كان جاريًا مجرى العَلَم نُسِب اليه على لفظهِ فتقول في النسبة الى أنصار أنصاريٌّ وكذا ان كان علمًا كأنمار فتقول أنماريٌّ. واعلم انه اذا وقع قبل الحرف الذي قبل يآء النسب يآءٌ مكسورة مُدغَم فيها يآءٌ وجب حذف اليآء المكسورة فتقول في طَيِّب طَيْبِيٌّ (٢) ان كانت النون للنسبة ايضاً فان للنسبة اداتين تجتمعان معًا وهو باطلٌ. قال ابو البقآء ولا يلحق الالف والنون في النسب الا باسمآءٍ محصورة زيدتا فيها للمبالغة كالرقباني واللحياني والجماني والروحاني والرباني والصيدلاني والصيدناني. قال الادرنوي وشذَّ صنعاني وبهراني في صنعآء اليمن وبهرآء اسم قبيلة. والقياس صنعاويٌّ وبهراويٌّ فابدلوا من الهمزة النون لان

المطلب الثامن

في كلمات تشبه الاسم المنسوب

الكلمات التي تشبه المنسوب اثنتان. الاولى وزن فَعَّال كخبَّاز وخيَّاط وعَطَّار وما اشبه ذلك. منسوبة الى بيع الخبز والعطر. الثانية وزن فَاعِل كحائِك وكاتب. وتختصُّ بارباب الصنايع. وتُفرَق عن اسم الفاعل بانها لا تؤنَّث. تقول هذا حائِك وهذه حائِك. خلافًا لاسم الفاعل. وهاتان الصيغتان قياسيَّتان[1]

الالف والنون تشابها بالفي التانيث. وكذا شذَّ رَوحاني بفتح الرآء في روحاة اسم بلدة وبضم الرآء في النسبة الى الملايكة والجنّ وزادوا الالف والنون فرقًا بينه وبين المنسوب الى روح الانسان. قال ابو عبيدة تقول العرب روحاني لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدوابّ. والفرق بين ما ذهب اليه المصنف هنا وما ذهب اليه هولآء ظاهر لا يحتاج الى ايضاح. ولعل ما حمل المصنف على ما ذهب اليه في هذا الباب حمله هذه النون في اللغة العربية على نون النسبة في اللغة السريانية. وقد اشكل في تفريقه بين المجازي والحقيقي في النسبة في قوله فلان روحاني وتعاليم روحية لان هذا يكون مثلاً في قولك فلان قيسي فان اريد به كونهُ من بني قيس فالنسبة حقيقية وان اريد به كونهُ يتعصب لبني قيس فالنسبة مجازية. واعلم انه لا موضع لاي التفسيرية في جواب اذا من قوله اذا قلنا فلان روحاني اي انه ينتسب (١) قال ابن عقيل يُستغنَى غالبًا في النسب عن يآئِهِ ببنآء الاسم على فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامِر ولابِن اي صاحب تمر وصاحب لبن وببنآئِهِ على فَعَّال في الحِرَف غالبًا كبقَّال وبزَّار. وقد يكون فعال بمعنى صاحب كذا وجُعِل منه وما ربك بظلَّام للعبيد اي بذي ظلم. وقد يستغنى عن ياء النسب ايضًا بفَعِل بمعنى صاحب كذا نحو رجل طعم ولبس اي صاحب طعام ولباس. وفي قول المصنف منسوبة الى بيع الخبز والعطر نظر من جهة ان قوله منسوبة يعم الثلاثة وقوله بيع الخبز والعطر يخص الخباز والعطار. قال الادرنوي والاول اي فَعَّال اكثر استعمالاً

البحث التاسع

في الخط وفيه سبعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الخط وكتابة الاحرف

يُرسَم[1] الخطُّ بانه تصوير اللفظ بحروف هجآئِيَّةٍ. والهَجْوِ والهِجآء والتهجية والتهجّي هو تعديد الحروف باسمآئِهِا. ثم حرف التهجية له اسم ومسمًّى. فمسمى الجيم مثلاً ج واسمهُ جيم. فالالفاظ حينئذٍ تُكتَب بمسميات الحروف لا باسمآئِهِا. فبطرس مثلاً يُكتَب بمسمى البآء والطآء والرآء والسين وهو ب ط ر س

المطلب الثاني

في كتابة الحرف الموقوف عليه

يُوقَف على التآء المجرورة بالتآء نحو مومنات وعلى التآء المربوطة

من الثاني اي فاعل وهما مع ذلك سماعيان ليسا بمطردين فلا يقال لصاحب البُرّ برّار ولصاحب الفاكهة فكّاه. والمبرد يقيس هذا. واعلم ان المصنف قسم في اول هذا الباب النسبة الى قياسية وغير قياسية وذكر انواع القياسية واما الغير القياسية فلم يذكرها. فمن النسبة الغير القياسية قولهم في النسبة الى البُصْرَة بِصري والى الدَّهر دُهري والى مرو مروزي والى طيء طائِي والى العالية عَلَوي والى البادية بَدَوي والى السَّهْل سُهْلي والى الشتآء شَتْوي والى الري رازي والى الشام واليمن وتهامة شآمٍ ويَمانٍ وتهامٍ وهلمّ جرًّا مما ورد ذكره في مطولات هذا الفن. وقد الحقوا آخِر الاسم يآء كيآء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا زنج وزنجي وترك وتركي وللمبالغة فقالوا في احمر احمريّ (١) اسناد يُرسَم الى الخط يوهم ان معناهُ التصوير وليس كذلك فان معناهُ يُعرَّف

بالهاء نحو مومنه. ويُكتَب آخِر الاسم المنصوب بالالف نحو رايت زيدًا ورجلاً[1] وتسمى الف الاطلاق. واما إِذَنْ فان كانت الناصبة فتكتب بالنون والا فبالالف[2]

المطلب الثالث

في كتابة الهمزة

ان كانت الهمزة في الاول تُكتَب بصورة الالف ابدًا نحو أُنصر وإِضرب وأَكرم[3] وان كانت متوسطةً ساكنةً تُكتَب بحرف حركة ما قبلها نحو بَأْس وبُؤْس وبِئْس. وان كانت متحركة وساكنًا ما قبلها تُكتَب بحرف حركتها نحو يسأَل ويلؤُم. وان كانت متحركة ومتحركًا ما قبلها جاز ان تُكتَب بحرف حركتها او حركة ما قبلها نحو لَؤُم وسَئِم[4] وان وقعت طَرَفًا وسكن ما قبلها فلا تُكتَب بصورة حرف[5] نحو جزء وبدء وشيء.

(١) ان الالف التي بعد الدال واللام من زيد ورجل زايدة بعد التنوين وليست هي آخر الاسم المنصوب. ولا بد من تقييد الاسم بكونه غير مقصور او ممدود (٢) في قوله واما اذن فان كانت الناصبة الخ نظر من جهة ال في قوله الناصبة فانها توهم ان في العربية اذن غيرها والحال انها تنصب ولا تنصب من حيث هي هي مع وجود الشروط او عدمها فكان حقهُ ان يقول ناصبةً. واختُلِف في الوقف على اذن فقيل انها تُكتَب بالالف وهو مذهب البصريين وقيل بالنون وهو مذهب الكوفيين. وقال بعضهم اذن ان أُعمِلت كُتِبت بالنون وان اهملت كُتِبت بالالف وهذا هو معنى قول المصنف ان كانت الناصبة الخ (٣) وفي الاول المتصل به غيره تُكتَب بالالف ايضًا نحو بأَحَد ولِأَحَد بخلاف لئلا ولَئِنْ لكثرة استعمالها (٤) قال ابو البقاء وان كانت اي الهمزة المتوسطة متحركة بعد متحرك فهي كتخفيفها فموجل بالواو وفيئة بالياء والباقي بحرف حركتها (٥) والاولى ان يقال وان تطرفت فان كان ما قبلها متحركًا كُتِبت بحرف حركته كقرأ وقُرِئ وقَمُؤ والا كتبت بصورة علامة

الا اذا كانت منصوبة فتكتب الفًا نحو جزءًا وشيئًا[1] وان وقع بعد الهمزة حرف مدٍّ فلا يُكتَب حرف المدّ نحو المآكل جمع مأكل. واما ماضي مهموز اللام المثنى فيكتب بألِفَين نحو قرَأَا ويُكتَب مضارعه المرفوع بالنون[2] بالف واحدة نحو يقرآن. وان حذفت النون يُكتَب بالفَين نحو لم يقرَأَا

المطلب الرابع

في اتصال بعض حروف بما قبلها

ان كانت ما حرفًا تتصل بالخطّ نحو انما واينما وكلما. وان كانت اسم موصول فلا تتصل نحو اين ما وعدتنيه وكل ما قلته لكم. وتتصل ما بِمِنْ وعَنْ نحو مِمّا وعَمّا. والاصل مِنْ مَا وعَنْ مَا. وتتصل أَن الناصبة للمضارع بلا نحو لِئلا. والاصل لِأَنْ لا. وتتصل إِذْ بظرف الزمان نحو حينئذٍ ويومئذٍ ووقتئذٍ وساعتئذٍ والاصل حِينَ إِذْ ويومَ إِذْ الخ[3]

المطلب الخامس

في بعض حروف زايدة تُكتَب ولا تُقرَأ

تُزاد الفٌ في آخِرِ جمع المذكَّر ماضيًا ومضارعًا وامرًا نحو ضربوا

القطع كجزء ودفء وامثالهما (١) والاولى ان يقال الا اذا كان ما هي فيه منصوبًا لان الهمزة حرف منفرد لا يُطلَق عليه لقب الاعراب. وقد اتى بجزء وشيء منصوبين ولا ناصب لهما وهو غير مانوس الا في الرفع لا قتضاء التجرُّد اياهُ دون غيره. ولا ادري كيف تُكتَب الفًا في قوله جزءًا وشيئًا والصحيح ان الالف زايدة فيهما كما زيدت في قوله زيدًا ورجلاً في المطلب السابق (٢) قوله المرفوع بالنون يوهم ان مضارع المثنى يرفع بغير النون ايضًا وهو غير صحيح (٣) ومما يجب كتبه موصولاً ثلثماية وستماية

ويضربوا واضربوا[١] قياساً مطرداً. ومضارع الناقص الواويّ ان كان مفرداً فلا تزاد فيه الفٌ نحو بطرس يدعو وان كان جمعاً تزاد نحو الرجال لم يدعوا. وهذا هو الفرق ما بين المفرد والجمع. وتزاد الالف ايضاً جوازاً في اسم الفاعل نحو ضاربوا القوم[٢] وتزاد لام ايضاً في مثنى وجمع[٣] ومصغَّر الذي والتي نحو اللذان واللتان الخ. وتزاد واو في آخرِ عمْرٍو في حالتي الرفع والجرّ[٤]

المطلب السادس

في بعض حروف تحذف خطاً لا لفظاً

يجوز حذف الالف سماعاً من ابرٰهيم واسحٰق واسمٰعيل وهٰرون وسليمٰن. وتُحذَف وجوباً من هٰذا وهٰؤلاء وهٰهنا وهٰكذا وذٰلكَ واُولٰئكَ ولٰكنْ. ولا يجوز حذفها من هَاذَاك. وتُحذَف جوازاً من ثلٰث وثلٰثِيْنَ ومن ملٰئِكَة وسمٰوَات. واما هَا أنا ذَا فتكتَب اما هينذا واما هنذا. وتُحذَف الهمزة وجوباً من البسملة الشريفة خاصةً نحو بسم الاب والابن والروح القدس لكثرة الاستعمال. ولا يجوز حذفها في غير البسملة مثل باسم يسوع وباسم الله العلي العظيم. وتُحذَف قياساً مطرداً

---

(١) لابدّ من ذكر الفعل في جمع المذكر ليخرجه عن جمع الاسماء ومن تقييد المضارع بغير المرفوع ليخرجه عن المرفوع. ولا بد من ذكر عامل بحذف النون من قوله يضربوا وتقييد ذلك بكونه طرفاً ليخرج نحو ضربوه ولم يضربوه واضربوه (٢) ولا يختص ذلك باسم الفاعل بل هو شايع فيه وفي غيره من المشتقات التي جمعت جمع سلامة لمذكَّر في حالة الرفع اذا كانت مضافة الى غير الضمير (٣) يلزم من هذا ان تزاد اللام في الذين جمع الذي فيكتَب باللامين وهو غير صحيح (٤) وفي الأُولَى بالضم والقصر جمع الذي والتي

من ابن اذا وقع بين عَلَمَين[١] نحو يسوعُ بنُ مريمَ. فان لم يقع بين علمين فلا تُحذَف نحو المسيح ابن مريم ويسوع ابن الله. ويجوز حذف همزة الاستفهام من اول كلمة مبدوءة بهمزةٍ نحو انت ابن فلان اي أأنت. ويجب حذف همزة التعريف[٢] اذا دخلتها اللام نحو قلت لِلرَّجل. ومتى اجتمع واوان في نصف الكلمة والاولى منهما مضمومة جاز حذف الثانية قياساً نحو داوُد وشاوُل وناوُس. ولا يجوز الهمز فيها. ويجوز ايضاً حذف واو رُؤُس جمع رأس. والاصل رُؤُوْس. ولا يجوز حذف واو فَعُوْل الاجوف الواوي مثل قَوُوْل

المطلب السابع

في ابدال حرف من حرف[٣]

تُكتَب الحَيَوْة والصَّلَوْة والزَّكَوْة بالواو وتُقرَأ بالالف[٤] واذا كان الناقص يائِياً يُكتَب بالياء ويُقرَأ بالالف نحو فتَى ورَمَى[٥] وان كان واوياً يُكتَب بالالف[٦] نحو عَصاً وغَزَا. واما الف متى ولدى وبلى والى وحتى

---

(١) هنا اذا كان صفةً وفي هذه الحالة يخفّفون التنوين من الاسم قبله لتنزلهِ معه بمنزلة الاسم الواحد لشدة اتصال الصفة بالموصوف وحلوله محلّ الجزء منه ويقولون جاء عليُّ بنُ احمدَ. فلو وقع غير صفةٍ لم تحذف نقول ان علياً ابنُ احمد بابقاء الالف (٢) والصواب ان يقال همزة ألْ او همزة ال التعريف لانه لم يقل احد بان الهمزة اداة تعريف (٣) يريد ابدال حرفٍ من حرف خطاً لا مطلق الابدال (٤) قال الحريريُّ في كتاب درة الغوّاص في اوهام الخواصّ ومما يوهمون فيه كتبهم الحيوة والصلوة والزكوة بالواو في كل موطن وليس ذلك على عمومه لوجوب اثبات الالف فيها عند الاضافة ومع التثنية كقولك حياتك وصلاتك وزكاتك وحياتان وصلاتان وزكاتان بالالف (٥) اي سواء كان ثلاثياً او غير ثلاثيّ (٦) هنا اذا كان ثلاثياً

وعلى فتكتب بالياء. والف كلا وكلتا تكتب بالالف. فاكتب اللهمَّ اسمآءنا في سفر الحيوة برحمتك يا ارحم الراحمين. امين

كما مثّل المصنف والا فبالياء كمَغْزى ويُغزى. واعلم انه اذا كان قبل الالف المقصورة ياء كُتِبَت بالالف نحو العليا والدنيا ولم يشذ الا الف يحيى اذا كان اسمًا فانها تكتب بالياء ليفرق بينهُ وبين يحيا الواقع فعلاً. نصّ على ذلك الحريري في درة الغوّاص في اوهام الخواصّ

قال بعض الادباء

اذا الفعلُ يومًا غمّ عنك هجاؤهُ — فالحِق بهِ تاء الخطابِ ولا تقِفْ
فان تَرَ قبلَ التاءِ ياءً فكتبهُ — بياءٍ والاَّ فهو يُكتبُ بالالفْ
ولا تحسب الفعلَ الثلاثيَّ والذي — تعدّاهُ والمهموز في ذاك يختلفْ

وقال آخَر

وكتب ذوات الياءِ بالالفِ جائزٌ — وكتب ذوات الواو بالياءِ باطلُ
وقصر ذوي مدٍّ يجوز بلا مرا — ومدُّ ذوي قصرٍ خطاءٌ وعاطلُ
وتذكيرُ تانيثٍ من العكس اسهلُ — فلا تنسَ واحفظ انت في العصر كاملُ

انتهى

الكتاب الثالث

في قواعد النحو وفيه احد عشر قسمًا

القسم الاول

في تعريف النحو واقسام الكلام وفيه ثلثة ابحاث

البحث الاول

في مستنبط النحو وفي تعريفه وفيه مطلبان

المطلب الاول

في مستنبط النحو

قال الشيخ يحيى في الكتاب السابع من رسالتهِ المسمّاة بارتقاء السيادة ان اول من استنبط النحْو عليٌّ بن ابي طالب. قال العاربي في حاشيتهِ على شرح الجرومية للازهريّ ان عليًّا دفع الذي جمعه الى ابي الأسوَد وقال له أنحُ هذا النحو اي اقصد هذا القصد فسُمّي حينئذٍ هذا الفنُّ نحوًا لغةً اي قصدًا. فصنّف ابو الاسود باب النعت والعطف والتعجُّب والاستفهام. ثم خَلَف ابا الاسود بعضُ تلاميذ واخذ عنهم الخليل ففاقهم. ثم اخذ عنهُ سِيبْوَيْهِ ففاق الجميع. وجمع اجزاء النحو ومسائِله كلها في مؤلَّف وسمّاه الكتابَ. وشَرَحهُ السيرافي. وسُمّي حينئذٍ إمام النُحاة. ورأْيُهُ في هذه الصناعة مقدَّم على الجميع

المطلب الثاني

في تعريف النحو

النحو في اللغة القصد وفي الاصطلاح علمٌ باصولٍ تُعرَف بها احوال اواخر الكلم اعرابًا وبناءً. والغَرَض منهُ معرفة الإعراب الذي هو رفع الفاعل ونصب المفعول وجرُّ المضاف[1] وموضوعهُ الكلمة والكلام

البحث الثاني

في الكلمة واقسامها وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الكلمة

تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة. وفي اصطلاح النحاة لفظٌ[2] وُضِع لمعنى مفرد. فاللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية. وهو أعمّ من القول لانه يُطلَق على الكلمة المعنويّة والمُهمَلة. والقول خاصٌ بالكلمة المعنويّة. فكل قولٍ لفظٌ ولا يُعكَس. والوضع هو تخصيص شيء بشيء اي تخصيص الكلمة باللفظ[3] والمفرد هو ان لا تكون الكلمة مركبة[4] مثل بطرس قائمٍ او قام بطرس وغير ذلك. فالكلمة التي يصدق التعريف عليها هي رجل وبطرس ومِنْ. واما الفعل فلا يكون الا جملة. لانه لا يخلو من ضمير بارزٍ او مستترٍ[5] مثل قام وقمت ۝

(١) يريد المضاف اليه (٢) قوله لفظٌ خبرٌ لا مبتدأ له فكان حقه ان يقول وهي في اصطلاح النحاة لفظ الى آخرهِ (٣) لا ادري كيف يكون الوضع تخصيص الكلمة باللفظ (٤) في قوله المفرد هو ان لا تكون الكلمة مركبة نظر. والصحيح ان يُعرّف بما لا يدلُّ جزؤهُ على جزء معناهُ (٥) هذا اذا لم يُسنَد الفعل الى ظاهر

تنبيه. اذا قابلتَ المثنى والجمع والمركَّب والإضافة مع الجملة سمّوا مفردات واذا قابلتهم مع المفرد سمّوا جملاً[1]

المطلب الثاني

في تقسيم الكلمة

قال ابن الحاجِب في كافيتِهِ ان الكلمة لاتَخلُو من ان تدلَّ على معنًى في نفسها او لا تدلّ. فان لم تدلَّ فهي الحرف كهل وفي ولم. وان دلَّت فهي اما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة او لا تقترن. فان اقترنت فهي الفِعْل مثل ضرب ويضرب. وان لم تقترن فهي الاسم مثل رجل وبطرس[2]

المطلب الثالث

في اللفظ المركب المفيد

اللفظ ثلثة اقسام الكَلِمة والكلام والكَلِم بكسر اللام. فالكلمة ما كانت مفردةً كرجل. والكلام ما كان مركّبًا مفيدًا كقام بطرس. والكلم ما كان مركّبًا غير مفيدٍ[3] نحو إنْ قام بطرس ۝ تنبيه. المعتبر عند النحاة

فاذا أُسنِد الى ظاهر كقام زيدٌ كان كلمةً خاليةً من الضمير (١) والصواب سُمِّيَت وقابلتها لان الواو والميم من خواصّ جماعة الذكور العاقلين. واطلاق المصنف الجملَ على المثنى وما يليهِ اصطلاح محدث اظن انه لم يُسبَق اليهِ. وقد استعمل الجمع هنا بمعنى المجموع والاضافة بمعنى المتضايفَين (٢) تُوهِم عبارته ان ما أوردهُ هنا هو من كلام ابن الحاجب وهذه هي عبارة ابن الحاجب لانها اي الكلمة اما ان تدلّ على معنًى كائنٍ في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل (٣) تعريفه الكلمة والكلام والكلم غير سديد كما لا يخفى. والصحيح ان الكَلِم ما تركّب من ثلاث كلمات فاكثر أفاد او لم يُفِد. وآية الفرق بين الكلام والكلم ان الكلام لا يتناول غير المفيد والكلم لا يتناول ما تركب

هو الكلام المفيد الواقع فيه الإسناد مثاله العِلْمُ نافعٌ. قال صاحب المتوسّط المراد بالإسناد نسبة احد الجزءين الى الاخر كنسبة النفع الى العلم. فالاسم يُسنَد ويُسنَد اليه نحو قام بطرس وبطرس قائم. والفعل يُسنَد ولا يُسنَد اليه نحو قام بطرس. والحرف لا يُسنَد ولا يُسند اليه. واقسام المركب ثلثة إضافيٌّ كتلميذ المسيح. ومزجيٌّ كبعلبكَّ اسم مدينة. وإسْنادِيٌّ كقامَ بطرسُ

البحث الثالث

في علامات اقسام الكلام وفيه اربعة مطالب

المطلب الاول

في علامات الاسم

للاسم علامات لفظية ومعنوية[1] فالعلامات اللفظية ثلث. الاولى دخول لام التعريف وتختصُّ بالنكرة نحو الرجل. الثانية دخول حرف الجرّ نحو مررت بزيدٍ. الثالثة التنوين نحو جاءَ زيدٌ ورايت زيدًا ومررت بزيدٍ. وعلامات الاسم المعنوية واحدةٌ وهي الإخبار عن الاسم نحو قامَ بطرسُ. قال ابن هِشام في القَطْر وبها استُدِلَّ على اسمية التاءَ في ضَرَبْتُ. لان الضمير اسم ولا يقبل شيأً من العلامات اللفظية ۞ تنبيه. التنوين نون ساكنةٌ تلحق آخِرَ الاسم لفظاً لا خطاً. وهو نوعان. الاول

من كلمتين. فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ. فمثال انفراد الكلام زيدٌ قائمٌ ومثال انفراد الكَلِم ان قام زيدٌ ومثال اجتماعهما قد قام زيدٌ (١) كان حقهُ ان يقول للاسم علامات لفظية وعلامة معنوية الى ان يقول وعلامة الاسم المعنوية هي الإخبار الى اخرهِ

تنوين التمكين ويختصُّ بالاسم الظاهر[1] نحو جاءَ زيدٌ. الثاني تنوين العِوَض اي ان يكون[2] اما عوضاً عن جملةٍ كقوله تعالى وحينئذٍ تنظرون علامة ابن الانسان اي حينَ إذْ تكون الدينونة. واما عوضاً عن كلمةٍ كقوله تعالى فعَجِبَ كلٌّ منكم اي كلُّ واحدٍ منكم[3]

المطلب الثاني

في علامات الفعل

علامات الفعل اربعٌ. تاءَ التانيث الساكنة والسين وسوْفَ وقَدْ وياءَ المؤنثة. الاولى تاءَ التانيث الساكنة. وتختصُّ بالماضي نحو قامَتْ وقالَتْ. الثانية السين وسوْفَ. وتختصّان بالمضارع نحو سيَقُولُ وسوْفَ يَقُولُ. الثالثة قدْ. وتشترك ما بين الماضي والمضارع. فان دخلت الماضي أفادَت التحقيق[4] نحو قدْ قامَ بطرسُ. وان دخلت المضارع

(١) جمع المؤنث السالم كمومنات وصيغة منتهى الجموع كجوارٍ والاسم الذي لا ينصرف كاحمد والاسم المبنيّ كحذامِ لا يدخلها تنوين التمكين مع انها اسماءَ ظاهرة (٢) والاولى ان يقال وهو ماكان الى آخرهِ (٣) وقد يكون التنوين عوضاً عن حرفٍ وهو اللاحق لصيغة منتهى الجموع الناقصة رفعاً وجرّاً كجوارٍ عوضاً عن الياءَ المحذوفة منها للتخفيف. ومن اقسام التنوين تنوين التنكير وهو اللاحق للاسماءَ المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر. وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مؤمنات فانه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمومنين. وقد انهى بعضهم التنوين الى عشرة انواع فغير ما ذكرناه محفوظٌ او نادرٌ والذي يختصُّ به الاسم انما هو ما ذكرناهُ. ويُرسَمُ التنوين بتكرار الحركة المقترنة بهِ (٤) والصحيح انها تكون للتحقيق مع المضارع ايضاً نحو قد يعلم ما انتم عليه. وقد تاتي قد حرف توقُّع فتدخل على المضارع نحو قد يخرج زيدٌ فيدلُّ على ان الخروج منتظر متوقع وعلى الماضي على الاصح تقول قد ركب الامير لقومٍ ينتظرون هذا الخبر

أَفادَت التقليل نحو قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوْبُ. الرابعة ياءُ المؤنثة. وتختصُّ بالطَّلَبِ(١) كقوله تعالى إِمْضِيْ الى اخوتي وقُولِي لهم

المطلب الثالث

في علامات الحرف

قال الصنهاجيُّ في جَرُوْمِيَّتِهِ. وحرفٌ جاءَ لمعنًى يعني الحرف الذي يكون له معنًى عند انحيازهِ الى الاسم والفعل كحروف الجرّ والجزم وغيرها(٢) قال الأَزْهَرِيُّ علامة الحرف عَدَمِيَّةٌ اي علامتهُ هي عدم قبولهِ علاماتِ الاسم والفعل. مثال ذلك ج ح خ. فعلامة الجيم من تحتُ وعلامة الخاءِ من فوقُ. والحاءُ عَدَمُ العلامة لهُ علامةٌ

المطلب الرابع

في تقسيم الاسم والفعل والحرف

الاسم ثلثة اقسام مُبْهَمٌ وهو اسم الاشارة مثل هَذَا وهَذِهْ. ومُضْمَرٌ نحو أَنَا وأَنْتَ وهُوَ. ومُظْهَرٌ كبطرس ورجل وضارب(٣) والفعل ثلثة اقسام ماضٍ كضَرَبَ ودَحْرَجَ ومضارع كيَضْرِبُ ويُدَحْرِجُ وامر كإِضْرِبْ ودَحْرِجْ(٤) والحرف ثلثة اقسام مختصٌّ بالاسم كحروف الجرّ نحو مِنْ وإِلَى.

ويتوقعون الفعل. وتاتي ايضاً لتقريب الماضي من الحال ولهذا تلزم قد مع الماضي الواقع حالاً اما ظاهرةً نحو وقد فصّل لكم ما حرّم عليكم او مقدرةً نحو هذه بضاعتنا رُدَّت الينا (١) والصحيح انه يشترك في لحاقها الامر والمضارع نحو قومي يا هند وانتِ يا هند تقومين (٢) تُوهِم عبارته انه يوجد حروفٌ لا يكون لها معنًى عند انحيازها الى الاسماءِ والافعال وليس كذلك. والصحيح ان مراد الصنهاجيّ بقوله جاءَ لمعنًى التفريق بين حروف المعاني وحروف الهجاءِ (٣) المعلوم ان الاسم يُقسِم الى ظاهر ومضمر وان اسماءَ الاشارة انما هي من الاسماءِ الظاهرة كالموصولات (٤) يوهم تمثيلهُ

ومختصٌّ بالفعل كحروف الجزم نحو لَمْ وأَلَمْ. ومشتركٌ بينهما كهَلْ وبَلْ

القسم الثاني

في احوال متعلقات الاسم وفيه خمسة ابحاث

البحث الاول

في النكرة والمعرفة وفيه احد عشر مطلباً

المطلب الاول

في النكرة

يُقسَم الاسم الى نكِرَةٍ وهي الاصل. والى مَعْرِفَةٍ وهي الفَرع. فالنكرة هي كل اسمٍ شائعٍ في جنسهِ وصلح(١) دخول أَلْ عليهِ نحو الرجل والضارب. فانها قبل دخول أَلْ كانت نكرةً(٢) قال الحريريُّ في مُلْحَتِهِ وتُعرَف النكرة ايضاً بدخول رُبَّ عليها نحو رُبَّ رَجُلٍ مُؤْمِنٍ لَقِيتُهُ. وبهذا الاعتبار استُدِلَّ على ان ذو ومثلك وغيرك وشبهك وما هو في معناها نكرات ولو كانوا ملازمين(٣) الاضافة التي هي من اقسام المعرفة(٤) لجواز دخول رُبَّ عليها نحو رُبَّ مِثْلِكَ او رُبَّ ذِي مالٍ لَقِيتُهُ(٥)

ان التقسيم هنا انما هو باعتبار الصيغة والحال انه باعتبار الزمان (١) عطفه صلح على شائع غير مانوسٍ مع انه جائز (٢) والصواب فانهما قبل دخول ال كانا نكرتَين (٣) والصواب ولو كانت ملازمة لما تقدّم. والحق ان يقال ولو كانت مضافةً الى معرفةٍ (٤) والصحيح ان الذي هو من اقسام المعرفة انما هو المضاف الى معرفة لا مطلق الاضافة (٥) والحق ان ذو كمثل واخواتها في ملازمة الاضافة لا في التوغّل في الإبهام والتنكير لانها قد تضاف الى نكرة وتبقى على تنكيرها نحو ذي مالٍ وقد تضاف الى

المطلب الثاني

في انواع المعرفة واولها الضمير

المَعْرِفَةُ ما وُضِعَ ليدلَّ على شيءٍ بعينهِ. وانواعها سبعة. الضمير والعَلَمَ واسم الإشارة والاسم الموصول والمعرَّف بأَلْ والمُضَاف[1] والنكرة المقصودة بالنداء. فالضَّمِيْرُ ما كان كنايةً عن غيره[2] وهو قسمان متَّصِلٌ كضَرَبْتِ[3] ومنفصلٌ نحو هو يَضْرِبُ. وقد مرَّ تفصيل الضمير في كتاب تصريف الافعال فعليك بالمراجعة ۞ تنبيه. متى أَمكَنَ اتصالُ الضمير فلا يُعدَل الى انفصالهِ[4] فلا يُقَال في ضَرَبْتُهُ ضَرَبْتُ إِيَّاهُ. الا اذا كان الفعل ينصب مفعولَين فانه يجوز فيه فَصْلُ الضمير مع إمكان اتّصالهِ بشرط ان يكون الضمير الاول أَعْرَف من الثاني. لان ضمير المتكلم أَعْرَفُ من ضمير المخاطَب والمخاطَب اعرف من الغائِب.

معرفة فتعرّف نحو ذي المال ففي حالة التنكير فقط تدخل عليها رُبَّ لا في حالة التعريف فلا يقال رب ذي المال لقينه كما لا يخفى. وفي ذكره ذو مع مثلك وما بعدها منقطعة عن الاضافة نظر. وكان حقه ان يذكرها جميعها مجردةً من الاضافة. وعبارة المصنف توهم انه لولا دخول رب على ذي مال لم يكن لنا سبيل الى معرفة كونها نكرةً وذلك غير صحيح كما ستعلم (١) يريد المضاف الى معرفةٍ (٢) على هذا التعريف تكون كم وكذا وفلان ونحوها ضمائر لانها كناية عن غيرها وليس كذلك. قال ابن الحاجب المضمر ما وُضِع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظاً او معنى او حكماً (٣) يريد التاء من ضربت لا ضربت برمّتهِ (٤) يتعذّر اتصال الضمير بتقديمهِ على عاملهِ نحو اياك ضربت او بفصله لغَرَض نحو ما ضربك الا انا او بحذف عامله نحو اياك والشرَّ او بكون العامل معنوياً نحو انا زيد او بكونه حرفاً والضمير مرفوع نحو ما انت قايماً او بكون الضمير مسندًا اليه صفةٌ جرت على غير من هي لهُ نحو هند زيدٌ ضاربتهُ هي

مثال ذلك أَعْطَيتكَهُ. ويجوز ان يُقَال أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ[1]

المطلب الثالث

في نون الوقاية

متى اتَّصل بالفعل او بالحرف ياءُ المتكلم لحقتهُ نونٌ تُسمَّى نون الوِقَايَة اي انها[2] تَقِي آخِرِ الكلمة من الكسر. فتدخل الفعل مطلقًا سواءٌ كان ماضيًا او غير ماضٍ جامدًا او مشتقًا. ودخولها فيه نوعان جائزٌ وواجبٌ. فالجائز يكون في الافعال الخمسة المرفوعة نحو يَضْرِبَانِي ويَضْرِبَانِنِي على حدٍّ سوى. والواجب يكون في غير الافعال الخمسة نحو ضَرَبَنِي ويَضْرِبُنِي وإِضْرِبْنِي وعَسَانِي ولَيْسَنِي. وشذَّ لَيْسِي. ودخولها في الحرف ثلثة انواع جائزٌ وواجبٌ وممتنعٌ. فالجائز في انَّ ولكِنَّ وكَأَنَّ نحو انِّي وانَّنِي ولكِنِّي ولكِنَّنِي وكَأَنِّي وكَأَنَّنِي. والواجب في مِنْ وعَنْ ولَيْتَ نحو مِنِّي وعَنِّي ولَيْتَنِي. وشذَّ لَيْتِي. والممتنع في لَعَلَّ نحو لَعَلِّي. وشذَّ لَعَلَّنِي[3]

---

(١) وقد يتصلان غايبَين متحدَين في الرتبة اذا اختلف لفظها نحو الزيدان الدرهم اعطيتهماهُ. والاتيان بالضمير منفصلاً في موضع يجب فيه اتصاله فضرورة كما في قول الشاعر ضمنت اياهم الارض. والاصل ضمنتهم (٢) والصواب لانها اذ لا موضع لاي التفسيرية هنا كما لا يخفى. وقيل لانها تقي الكلمة من اللبس كما في أَكرِمْني امرًا. فلولا النون لالتبس امر المذكر بامر المؤنثة ثم حمل الماضي والمضارع على الامر (٣) لا ادري كيف يكون ذلك ممتنعًا وشاذًا معًا. والصحيح انه من باب الندور لا الشذوذ كما نصَّت عليه علماء هذا الفن. واختُلِف في افعل التعجب هل تلزمه نون الوقاية او لا والصحيح انها تلزمه فتقول ما افقرني الى عفو الله. وقد لحقت افعل التفضيل حملاً على افعل التعجب كقوله غير الدجال اخوفني عليكم. والكثير في قد

المطلب الرابع

في النوع الثاني من المعرفة وهو العلم

قال ابن هِشَام العَلَم ما عُلِّق على شيءٍ بعينهِ غير متناولٍ ما اشبهه. وهو قسمان علم شخصيٌّ كيسوع ومريم ويوسف فانها أعلامٌ دالَّة على اشخاصٍ. وعلم جِنسيٌّ كقيصر وكِسْرَى وفِرْعَوْن. فانها أعلامٌ دالَّة على كل ملكٍ من ملوك الروم والفرس والمصريين(١). ثم العلم اما مفردٌ او مركَّبٌ. فالمُفْرَد ان كان من اول وضعهِ علَماً سُمِّي مُرتَجَلاً مثل دِمَشْق. وان كان منقولاً عن شيءٍ سُمِّي منقولاً مثل حَلَب عَلَماً لمدينة متَّع الله ساكنيها بالخصب والامان. اصله فعلٌ ماضٍ فنُقِل وجُعِل علماً(٢) والمركَّب ثلثة. إضافيٌّ مثل عبد الله. ومزجيٌّ كبعلبك علماً لمدينة. اصله بَعْلٌ وبَكٌّ. وإسْنَادِيٌّ مثل عَاقَبُوها علماً لوادٍ في نواحي طرابلوس(٣)

وقط ولدن ثبوت النون فتقول قدني وقطني اي حسبي ولدنّي. ويقلّ الحذف فتقول قَدِي وقَطِي ولَدُنِي. واما لحوق هذه النون للاسم كما في قوله وليس الموافيني لِيُرفَد خائبًا فتنبيهٌ على اصلٍ متروكٍ (١) يوهم كلامهُ ان كلاًّ من هذه الاسماء يطلق على كلٍّ من هولاء الملوك وليس كذلك. واعلم ان العلم الجنسيَّ قد يكون للاعيان كاسامة للاسد وللمعاني كبرَّة للبرَّة بمعنى البرّ. وحكمه حكم الشخصيّ في اللفظ وحكم النكرة في المعنى (٢) والنقل قد يكون عن مصدرٍ كفضل او اسم جنس كاسد او صفة كحارث ومسعود وسعيد او فعلٍ ماضٍ كشمَّر او جملة كشاب قرناها (٣) ان حكم ما رُكِّب تركيب اضافة ان يُعرَب جزءاهُ وما رُكِّب تركيب اسنادٍ ان يُحكَى اصله. فيبقى على حاله رفعًا ونصبًا وجرًّا. تقول جاء تأبَّطَ شرًّا ورايت تأبَّطَ شرًّا ومررت بتأبَّطَ شرًّا. واما ما رُكِّب تركيب مزج فان خُتِم بغير وَيْهِ اعرب ويجوز بناؤهُ على الفتح واعرابه اعراب المتضايفين وان خُتِم بوَيْهِ بُنِي واجاز بعضهم اعرابه اعراب ما لا ينصرف

ثم العلم يقْسَم الى كِنْيَةٍ ولَقَبٍ. فالكنية ما بُدِيَ بأَبٍ او أُمٍّ(١) نحو ابو زيد وام عامر. واللقب ما أشْعَرَ بمَدْحٍ او ذَمٍّ نحو مسرَّة وبطَّة. فان كان العَلَمَ واللَّقَب(٢) مفردَين وجب اضافتهما(٣) نحو بطرسُ مسرَّةَ. وان كانا غير ذلك فيُعرَب اللَّقَب على البدليَّة من العلَم نحو جاء بطرس زَيْنُ العَابِدِيْنَ(٤)

المطلب الخامس

في النوع الثالث من المعرفة وهو اسم الاشارة

اسم الإشارة ويُسمَّى المُبهَم وهو(٥) ما دلَّ على مسمًّى باشارة محسوسةٍ اليهِ. واقسامه ثلثة. مفرد ومثنًّى ومجموع. وكلٌّ منها اما مذكر واما مونث. فالمفرد المذكر ذَا والمونث تِي وذِي وتَا وته وذِه بجواز سكون الهاء وكسرها فيهما. والمثنى المذكر ذَانِ رفعًا وذَيْنِ نصبًا وجرًّا. والمونث تَانِ رفعًا وتَيْنِ نصبًا وجرًّا. والجمع أُولَاءِ مذكرًا ومونثًا(٦) ويجوز ان تزاد

(١) وقيل او ابن نحو ابن عبَّاس (٢) قوله وان كان العلم واللقب الى اخره يوهم ان اللقب غير علَمٍ وليس كذلك. ولو قسم العلم الى اسم وكنية ولقب كما فعل غيره ثم قال وان كان الاسم واللقب الى اخرهِ لم يَرِد عليه ذلك (٣) تجب الاضافة عند جمهور البصريين واجاز الكوفيون الاتباع على البدلية او عطف البيان والقطع الى النصب باضمار اعني او الى الرفع باضمار مبتدا. وكذا يجب الاتباع او القطع ان كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كالْ نحو الحرث كرز (٤) ويجوز القطع الى النصب او الرفع كما في المفردَين. واعلم ان اللقب اذا صحب الاسم وهو العلم الذي ليس كنية ولا لقبًا وجب تاخيره عنه. واما الكنية فلا ترتيب بينها وبين غيرها (٥) ان حرف العطف من قوله وهو ما دلَّ يشعر بان المبتدأ الذي هو قوله اسم الاشارة قد استوفى خبره والحال انه هو الخبر (٦) استعمال أُولَاءَ في غير العاقل قليل ومنه قوله

ذُمَّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيشَ بعد اولٰئك الايامِ

في اوايلها هَا التنبيه نحو هذا وهاتي وهذي وهاتا وهاته وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء. ثم الاشارة اما قريبة المسافة او متوسطة او بعيدة. فالمفرد المذكر القريب هذا والمتوسط ذَاكَ والبعيد ذَلِكَ. والمونث القريب هذي وهاتي والمتوسط هَاتِيكَ والبعيد تِلْكَ. والمثنى المذكر القريب ذَانِ رفعًا وذَيْنِ نصبًا وجرًّا. والمتوسط والبعيد ذَانِكَ رفعًا وذَيْنِكَ نصبًا وجرًّا بياء ثم نونٍ مخففة. والمثنى المونث القريب والمتوسط والبعيد تان رفعًا وتين نصبًا وجرًّا. والجمع المذكر والمونث القريب هَؤلاء والمتوسط والبعيد أُولَئِكَ بمدّ اللام(١) تنبيه. انقلاب الف المثنى ياء نصبًا وجرًّا ليس للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للمثنى كصِيَغ الضمائِر المرفوعة والمنصوبة. لان اسم الاشارة مبنيٌّ لا معربٌ. ويُشَار الى المكان القريب بهُنَا او هَهُنَا والى المتوسط بهُنَاكَ والى البعيد بهُنَالِكَ او ثَمَّ بفتح الثاء

(١) ان كانت لام اولئك ممدودةً فراء حمراء وما اشبهها ممدودة ايضًا وهو غير صحيح. وكان حقه ان يقول بالمد. والحاصل انه يشار الى القريب بما ليس فيه كاف ولا لام والى المتوسط بما فيه الكاف وحدها والى البعيد بما فيه الكاف واللام وان ها التنبيه تدخل على ما للقريب من ذلك مطلقًا وما للمتوسط افرادًا. واعلم ان الكاف المتصلة ببعض اسماء الاشارة انما هي حرف خطاب يُؤتَى بهِ اما للتنبيه على مطلق الخطاب فيكون مفردًا مفتوحًا في كل حال او للتنبيه على حالة المخاطب من الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث. فتقول كيف تيكَ المراة يا رجل وكيف ذاكِ الرجل يا امراة وكيف ذاكنّ الرجل يا نساء وكيف اولئكمُ النساء يا رجال وهلمّ جرًّا. فيتصرّف حرفًا تصرفهُ اسمًا

المطلب السادس

في النوع الرابع من المعرفة وهو الاسم الموصول

قال ابن الحاجب الموصول ما لا يتمُّ جزءٌ(١) الا بصلةٍ وعائِد. يراد بالصلة الجملة الواقعة بعد الموصول. وبالعائِد الضمير الذي يعود الى الموصول. مثاله جاء الذي آمن ابوهُ. فان لفظة الذي لم يتم معناها حتى قلت آمن ابوهُ. ثم الموصول نوعان خاصٌّ ومشترك. فالخاص يذكَّر ويؤنَّث. فالمذكَّر الذي ومثناه اللذان رفعًا واللذَين نصبًا وجرًّا بكسر النون وجمعه الذِينَ بفتح النون(٢) والمونَّث التي ومثناه اللتانِ واللتَينِ كالمذكر وجمعه اللاتي واللواتي واللاءِي والمشترك لا يذكر ولا يونث ويعمُّ المفرد وغيره. وهو اربع كلمات. مَنْ بفتح الميم وتختصُّ بمن يعقل كقولهِ تعالى من يطلب يجد. مَا وتختصُّ بما لا يعقل كقولِه تعالى اعطوا ما لقيصر لقيصر. ويجوز عكسهما(٣) أيٌّ بتشديد الياء ويشترط فيها ان تُضَاف ويُحْذَف صدر صلتها. فانها تُبنَى على الضم نحو يعجبني أيُّهم قائِمٌ.

(١) والصحيح جزءًا بالنصب على انه تمييز او خبر يتم بمعنى يصير. هكذا ورد في الكافية (٢) اختصت الذين دون اخواتها بان تكون لجماعة العقلاء. وبنو هذيل يقولون اللذون رفعًا والذين نصبًا وجرًّا. ومن الموصولات الخاصة الأُولَى بالضم والقصر جمع الذي والتي ايضًا (٣) يريد انه يجوز استعمال مَن في غير العاقل ايضًا. وذلك لعارض تشبيهه به كقوله اسربَ القطا هل مَنْ يعير جناحه. او تغليبه عليه في اختلاطه به نحو ولله يسجد مَنْ في السموات ومن في الارض. او اقترانه به في عموم فُصِّل بِمَنْ نحو فمنهم من يمشي على بطنهِ ومنهم من يمشي على رجليه. واستعمال ما في العاقل. وذلك اذ اختلط بغير العاقل نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض. والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ اي الافراد ويجوز اعتبار المعنى ايضًا

والمراد بصدر الصلة لفظة هو لان التقدير ايهم هو قايم. وتونث مع المونث نحو ايتهن قايمة. وفي غير هذا التركيب(١) تكون أيٌّ معربةً. أَلْ ويشترط فيها ان تكون داخلة على اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فقط نحو جآء الضارب وجآء المضروب وجآء الحسن وجهه. فأَلْ في هذه الاحوال الثلثة بمعنى الذي(٢) وتكون في غير هذه المواضع حرف تعريف(٣) واما لفظة ماذا فعند سيبويه ما حرف استفهام وذا اسم موصول بمعنى الذي(٤)

(١) اي اذا اضيفت وذكر صدر صلتها او اذا لم تُضَف ولم يُذكَر صدر صلتها او اذا لم تُضَف وذكر صدر صلتها. وكلام المصنف يوهم بانها لا تكون موصولة الا اذا اضيفت وحذف صدر صلتها. ولو ذكر اولاً بنآءها على الضم ثم اشترط له اضافتها وحذف صدر صلتها لم يرد عليه ذلك (٢) والأَوْلَى ان يقال فال في هذه المواضع الثلثة اسم موصول. وقد تدخل ال هذه شذوذاً على الفعل المضارع كما في قوله التُرضَى. وعلى الجملة الاسمية كما في قوله على القومِ الرسولُ الله منهم. وعلى الظرف كما في قوله من لا يزال شاكرًا على المَعَهْ (٣) وقد تكون لغير التعريف كما ستعلم. ولغة طي استعمال ذو موصولة وتكون للعاقل وغيره واشهر لغاتهم فيها ان تكون بلفظ واحد للذكر والمونث مفردًا او مثنًّى او مجموعًا. ومنهم من يقول في المفرد المونث ذاتُ وفي الجمع المونث ذواتُ بينآءهما على الضم (٤) في قوله واما لفظة ماذا الى آخِرِه نظر من جهة قوله انها لفظة ثم اخراجه منها كلمتين وهما ما وذا كانّ الكلمة قد تكون اقلّ من لفظة. قال ابن مالك

ومثل ما ذَا بعد مَا استفهامِ او مَنْ اذا لم تُلْغَ في الكلامِ

تقول من ذا جآءك وماذا فعلت. وقوله اذا لم تُلغَ في الكلام احتراز من ان تُجعَل ما مع ذا او من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك اي أيُّ شيء عندك

المطلب السابع

في الموصول الحرفي

يُقسَم الموصول الى اسمي وحرفي. والفرق بينهما ان الاسمي يقع معمول العامل وصلته لا محل لها من الاعراب(١) لانها بمنزلة الجزء من الكلمة ويحتاج الى عائِد ليرتبط بصلتهِ نحو جآء الذي قام ابوهُ. فالذي في محل رفع على انه فاعل جآء وقام ابوه صلتهُ لا محلَّ لها من الاعراب. والعائِد الهآء من ابوهُ. واما الموصول الحرفي فانه يُسبَك مع صلتهِ بمصدر واقعٍ معمول العامل(٢) مثاله بلغني أَنْ تقوم(٣) تقديره بلغني قيامُك. فقيامك فاعل بلغ. والحروف الموصولة اربعة. أَنْ بفتح الهمزة وسكون النون(٤) مثاله قوله تعالى اشتهى ان يرى يومي. تقديره اشتهى رُؤيَا يومي(٥) أَنَّ بفتح الهمزة وتشديد النون(٦) مثاله قول البشير وبلغه أَنَّ هيرودسَ قد مات. تقديره بلغه موتُ هيرودسَ. كَيْ(٧) مثاله قوله تعالى لكَيْلا يهلكَ مَنْ يُؤمِنُ بهِ. اي لعدم هلاكه. مَا(٨) مثاله آمِنْ مثلَما

(١) وكذا صلة الموصول الحرفي لا محلَّ لها من الاعراب (٢) كان حقه ان يقول والموصول الحرفي كل حرفٍ أُوِّل مع صلته بمصدر ولم يحتجْ الى عائِدٍ (٣) في قوله بلغني ان تقوم نظر من جهة اختلاف الزمان فلو قال بلغني ان قمت او يعجبني ان تقوم لكان احسن (٤) وتوصل بالماضي نحو عجبت من أَنْ قمت وبالمضارع كما مثل المصنف وبالامر نحو اشرت اليه بأَنْ قُمْ (٥) والاولى ان يقال رُؤْية يومي (٦) وتوصل باسمها وخبرها (٧) وتوصل بفعلٍ مضارع فقط (٨) وتكون مصدريةً ظرفيةً واكثر ما توصل بالماضي وبالمضارع المنفي بلم نحو لا اصحبك ما لم تضرب زيدًا ويقلُّ وصلها بالفعل المضارع الذي ليس منفيًّا بلم نحو لا اصحبك ما يقوم زيدٌ وغير ظرفية وتوصل بالماضي كما مثل المصنف وبالمضارع نحو عجبت مما تضرب زيدًا وبالجملة الاسمية نحو عجبت مما زيدٌ قائِم. وهو قليل

آمَنَ بطرسُ. تقديره مثل امانة بطرسَ(١)

المطلب الثامن

في صلة الموصول الاسمي

الصلة نوعان جملة وشبه جملة. اما الجملة فيشترط فيها ان تكون خبريةً(٢) مشتملةً على ضميرٍ يطابق الموصول افرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتانيثًا. ويسمى العائِد. وهي قسمان اسمية اي مصدَّرة باسم. مثالها جآء الذي ابوهُ قائمٌ. وفعلية اي مصدَّرة بفعل. مثالها جآء الذي قامَ ابوهُ. وقس عليهما المثنى والجمع مذكرًا ومونثًا. واما شبه الجملة فشيآن الظرف والجارُّ والمجرور التامَّان. مثال الظرف جآء الذي عندك. ومثال الجارّ والمجرور جآء الذي في الدار. فكلٌّ من الظرف والمجرور متعلقٌ بمحذوفٍ تقديرهُ حاصلٌ او استقرَّ. ولهذا كانا شبه الجملة لتقدير متعلَّقهما. وقولنا تامَّين احترازًا(٣) من ان يكونا ناقصَين فلا يصحّ وقوعهما صلةً مثل امس وغدًا وبك ولك. فلا يصح ان يقال جآء الذى بك والذي امسِ(٤) والفرق

(١) والاولى ان يقال مثل ايمان بطرس كما لا يخفى. وقد عدُّوا من الموصولات الحرفية الذي نحو وخضتم كالذي خاضوا. ولو المصدرية واكثر وقوعها بعد ودَّ ويودُّ وتُوصَل بالماضي نحو وددت لو قام زيد وبالمضارع نحو وددت لو يقوم زيد. وعلامتها ان يصلح موضعها أَنْ (٢) الجملة الخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب في نفسها من غير نظر الى قائِلها. وشرطها ان تكون خالية من معنى التعجب وغير مفتقرة الى كلام قبلها. واحترِز بالخبريّة عن الطلبية والانشآئِية. فلا يجوز جآءني الذي إضْرِبْهُ خلافًا للكسآءي ولاجآءني الذي ليته قائِم خلافًا لهشام ولاجآءني الذي ما احسنهُ واجازه بعضهم ولاجآءني الذي لكنهُ قائِمٌ (٣) والصواب احتراز بالرفع خبرًا لقولِهِ قولنا (٤) لعدم الفائِدة وانما يتأَتّى ذلك في مثل هذا التركيب لا على

بين التامّ والناقص ان التامّ يكون في الوصل بهِ فايدةٌ كما مثَّلنا والناقص خلافه(١) قال صاحب المتوسّط يجوز حذف العائِد من الصلة اذا كان العائِد مفعولًا(٢) كقوله تعالى اننا ننطق بما نعلَمَ. اي بما نعلمهُ

المطلب التاسع

في النوع الخامس من المعرفة وهو الاسم المعرف بال

اداة التعريف أَلْ على وزن هَلْ. واقسامها ثلثة. الاول تعريف العهد وهوان(٣) يجعل النكرة معرفة محضة كقول البشير وعرَفاهُ عند كسر الخبز اي الخبز المعهود به في العشآء السرّيّ. ومنه قولك في رجل الرجل(٤)

الاطلاق لجواز ان يقال سآءني المرضُ الذي بك وجآءني العبد الذي لك لحصول الفائِدة (١) وقد تكون الصلة وصفًا صريحًا وهو خاصٌّ بأَل كما علت كقولهِ

مات المداوَى والمداوِي والذي جلب الدوآء وباعهُ ومن اشترى

(٢) وشرط جواز حذفه ان يكون متصلًا منصوبًا بفعل تامٍّ او بوصفٍ. فلا يحذف من نحو جآء الذي اياه ضربت ولا من نحو جآء الذي انه منطلق ولا من نحو جآء الذي كانَهُ زيدٌ. ويُحذَف العائِد المجرور ايضًا اذا كان مجرورًا باضافة اسم فاعلٍ بمعنى الحال او الاستقبال نحو جآء الذي انا ضارب اي الآن او غدًا او بحرف جرٍّ بشرط ان يدخل على الموصول حرف مثله لفظًا ومعنًى ويتفق العامل فيهما مادّةً نحو مررت بالذي مررت. واما العائِد المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأً وخبره مفردٌ بشرط ان تطول الصلة وان لا يكون بعدهُ صالحًا لان يكون صلةً نحو جآء الذي ضاربٌ زيدًا فان لم تطل الصلة فالحذف قليلٌ واجازه الكوفيون قياسًا نحو جآء الذي قائِمٌ. ولا يجوز الحذف اذا كان ما بعدهُ صالحًا لان يكون صلةً بدونه نحو جآء الذي هو ابوه منطلق وجآء الذي هو عندك او هو في الدار. على انه يُحذَف مع أيٍّ وان لم تَطُل الصلة نحو يعجبني ايُّهم قائِم (٣) أَنْ زائِدة قبل يجعل وكذلك به في قوله المعهود بِهِ (٤) أَل العهديّة اما ان يشار بها الى معهودٍ ذهنيٍّ كقولك جآء الرجل اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في رجل خاصّ او ذكريٍّ كقولك اشتريت فرسًا

الثاني تعريف الجنس[1] المنطوي على افرادهِ. ويُسمَّى الاستغراق. فهذا يبقى على عمومهِ ولو دخلتهُ ألْ نحو يعجبني الثمر على الشجر. اي جنس الثمر والشجر لا افرادهما. وضابطهُ ان يصحَّ حلول كل محلّ ال اي كل ثمرٍ على كلّ شجرٍ. ومنه قوله تعالى ان الانسان لخي اسرٍ كل انسان. الثالث لمح الصفة وهو كل علم منقولٍ[2] اما عن صفة واما عن مصدر[3] مثال الصفة الحارث والخازن والصالح في حارث وخازن وصالح وما اشبه ذلك. فال هنا لا للتعريف بل لان تلمح اصله بانه كان قبل العَلَمِيَّة صفةً. ومثال المصدر الفضل والفخر والعدل في فضل وفخر وعدل. وحكمه حكم الصفة مع ال[4] تنبيه. متى دخل الاسم ال التعريف حُذِف منه التنوين ضرورةً

المطلب العاشر

في النوع السادس من المعرفة وهو المضاف الى واحد من المعارف المذكورة

كل نكرةٍ أُضِيفت الى واحدة من هذه المعارف المقدَّم ذكرها تصير معرفةً. فتقول في اضافتها الى الضمير غلامي والى العَلَم غلام بطرس والى المُبهَم غلام هذا والى الموصول غلام الذي قامَ ابوهُ والى المعرَّف

ثم بعث الفرسَ. وليس الرجل في المثال الذي اورده المصنف في شيءٍ من ذلك (١) قوله تعريف الجنس منقوض بقوله فهذا يبقى على عمومه فكان حقه ان يقول استغراق او بيان الجنس (٢) المفهوم من عبارته ان لمح الصفة هو كل عَلَمٍ منقول وهو يريد ان لمح الصفه يكون في العَلَمَ المنقول (٣) واما من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان (٤) وتكون ألْ لتعريف الحقيقة نحو الرجل اشدُّ من المراة وللغلبة نحو المدينة والكتاب لمدينة طَيبة وكتاب سيبويه. وتاتي زائِدة كاللات

بألْ غلام الرجل والى النكرة المضافة ايضاً نحو[1] ابن غلامي وابن غلام زيدٍ الخ. ومنهُ قوله تعالى ان جاءَكم احدٌ باسم نفسهِ قبلتموهُ. فاسم هنا نكرةٌ مضافةٌ الى نكرةٍ مضافةٍ وهي نفسه[2] ثم رتبة هذا النوع من التعريف كرتبة ما أُضِيف اليهِ الا المضاف الى الضمير[3] فانهُ في رتبة العلم. لان رتبة هذه المعارف متنازلة بعضها عن بعض بحسبما نظمنا ترتيبهم[4] تنبيه. يوجد اسماءٌ متوغّلة في التنكير ولو أُضِيفت[5] وهي مثل وشبه وغير وما هو في معناها تقول جاءَني رجلٌ مثلكَ ولا يُعرَف مَن هو عند المخاطب. ولهذا جاز دخول رُبَّ عليها لانها من علامات النكرة نحو رُبَّ مِثلِكَ لقيتهُ

المطلب الحادي عشر

في النوع السابع من المعرفة وهو النكرة المقصودة في النداءَ

ومن جملة انواع المعارف النكرة المقصودة في النداءَ لانك[6] بواسطة اقبالك عليها وتعيينك لها دون غيرها صارت معرفةً كالعَلَم. ودليل ذلك انهُ لو اتاك غير من ناديتهُ لما اردتهُ. مثالهُ يا رجلُ لمعيَّنٍ

والآن والذين وبنات الاوبر وطبتَ النفسَ ونحو ذلك (١) نحو زائِدةٌ حشواً بين القول ومقوله. والصحيح ان يقال والى معرَّف بالاضافة ابن غلامي (٢) النكرة المضافة هي نفس فقط (٣) ان المضاف الى الضمير هو في رتبة العلم من التعريف لا في رتبة الضمير وذلك لانه اذا كان في رتبة الضمير ونُعِتَ به العلم حصل النعت أعرَفَ من منعوته وهذا غير جائِز مثال ذلك جاءَ بطرسُ صاحبُكَ (٤) والصواب ترتيبها لما تقدم (٥) وكان حقه ان يقول ولو اضيفت الى معرفة لان مطلق الاضافة لا يفيد تعريفًا كما سيرد بيانه (٦) والصحيح ان يقال بالنداءَ لانها

البحث الثاني

في المعرب وفيه اربعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الاعراب

الاعراب في اللغة الكشف والبيان وفي الاصطلاح تغيير احوال اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً او تقديراً. المراد بالعوامل الحرف والفعل وما يشتقُّ منه. والمراد بالتغيير اللفظيّ هو ظهور الحركات في اواخر الكلم نحو جآء زيدٌ ورايت زيداً ومررت بزيدٍ. والمراد بالتغيير التقديريّ هو تقدير الحركات في ما كان في آخرهِ الفٌ[1] نحو جآء الفتَى ورايت الفتَى ومررت بالفتَى بتقدير الضمة والفتحة والكسرة على الف الفتى كما سيَرِد بيانهُ

المطلب الثاني

في انواع الاعراب وعلاماته

انواع الاعراب اربعةٌ رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ. فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل. والخفض اي الجرُّ[2] يختصُّ بالاسم والجزم يختصُّ بالفعل. ولها علامات. فعلامات الرفع اربعٌ الضمّة والواو والالف والنون. وعلامات النصب خمسٌ الفتحة والالف والكسرة واليآء وحذف النون. وعلامات الخفض ثلثٌ

(١) لو قال في ما لا يتأتَّى ظهورها فيه لغَرَضٍ او مانعٍ لدخل فيه ايضاً نحو القاضي ويدعو وغلامي (٢) قوله الخفض اي الجرُّ يأذن بان الجرَّ اشهر من الخفض والمعلوم عكسه

الكسرة واليآء والفتحة. وعلامات الجزم اثنتان السكون والحذف. ولها مواضع ياتي بيانها. ثم هذه العلامات منها علامات اصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والسكون للجزم ومنها علامات فروع وهي باقيها

المطلب الثالث

في الاسم المعرب

الكلمة اما مُعرَبة او مبْنِيَّة. والمعرب اما اسم واما فعل. والاسم المعرب اما يظهر اعرابهُ او يقدَّر. فالذي يظهر اعرابهُ هو ما كان آخِرهِ صحيحاً مثل زيد او يشبه الصحيح اي ان يكون في آخِرهِ واوٌ او يآءٌ ساكنٌ ما قبلهما مثل دَلْو وظَبْيٌ[1] والذي يقدَّر اعرابهُ نوعان. نوع يقدَّر فيهِ حرفٌ ونوع يقدَّر فيهِ حركةٌ. فالذي يقدَّر فيهِ حرفٌ هو جمع المذكر السالم المرفوع المضاف الى يآء المتكلم مثل مُوْمِنيَّ. اصله مُوْمِنُوْيَ. أُعِلَّ إعلال مرموي. فتكون واو الرفع المنقلبة يآءً مقدَّرةً فيهِ والذي يقدَّر فيهِ حركةٌ يكون اما للتعذُّر او للاستثقال[2] فالتعذُّر يكون في المقصور وفي المضاف الى يآء المتكلم[3] مثل الفتى وغلامي. تقول في جآء الفتى مرفوع بضمة مقدَّرة على الالف منع من ظهورها التعذر.

(١) ومن هذا القبيل ما كان آخِرهُ يآءً او واواً مشددة كرميٍّ ومدعوٍّ (٢) المفهوم من عبارته ان الاعراب يكون للتعذر او الاستثقال وهو يريد ان التقدير يكون للتعذر او الاستثقال لا الاعراب فتنبَّه (٣) يُفهَم من كلامهِ هنا ان تقدير الحركة في المضاف الى يآء المتكلم انما هو للتعذر ثم يقول بُعَيد هذا ان المانع من ظهور الحركة فيه انما هو اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو الصحيح فاعتمدهُ

ونقول في جآء غلامي مرفوع بضمة مقدَّرة على ما قبل اليآء منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة. وهكذا حكم الجرّ والنصب فيهما. والذي للاستثقال يكون في الاسم الناقص مثل القاضي فهذا يقدَّر فيهِ الرفع والجرُّ لثقل الحركة على اليآء ويظهر النصب لخفته[١]

المطلب الرابع

في الفعل المعرب

الفعل المعرب كالاسم المعرب ان كان آخِرهُ صحيحًا تظهر الحركة مثل ينصرُ. وان كان في آخرِهِ الفٌ تُقدَّر الحركة للتعذر مثل يخْشَى. وان كان في آخرِهِ واوٌ او يآء تقدَّر الضمَّة للثِقَل وتظهر الفتحة للخفَّة مثل يَغْزُو ويَرْمِي. واما الجزم فانه بحذف حرف العلَّة مطلقًا نحو لم يخشَ ولم يغزُ ولم يرمِ[٢] باختلاس الالف والواو والياء اي بعدم تبليغها[٣]

البحث الثالث

في الاسم المعرب الغير المنصرف وفيه اربعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الاسم الغير المنصرف

الاسم اما متمكّن أمكَن وهو المعرب المنصرف. واما متمكّن غير

(١) قوله ويظهر النصب لخفّتهِ بعد قولهِ يقدَّر فيه الرفع والجرُّ لثقل الحركة على اليآء يوهم ان النصب ليس من الحركات. ولو قال لثقلهما لم يرد عليه ذلك
(٢) والحق ان الذي يحذف حرف العلة انما هو الجازم لا الجزم والحذف علامة الجزم
(٣) والصحيح ان الاختلاس انما يكون في الحركات لا في الحروف. وناهيك ان هذه الحروف قد حُذِفت فكيف تُختلَس

أمكَن وهو المعرب الغير المنصرف. واما غير متمكّن ولا أمكَن وهو الاسم المبنيُّ. والمراد هنا المعرب الغير المنصرف. وهو الذي لا يدخله الجرُّ ولا التنوين بل تكون الفتحة علامة جرِّهِ[١] والمانع لهُ من ذلك علّتان فرعيّتان من عللٍ تسعٍ او علة واحدة تقوم مقام علتين. والعلل التسع هي هذه العلمية والتانيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون الزايدتان. وقد جُمِعت في هذه الابيات

موانعُ الصرفِ تسعٌ كلَّما اجتمعتْ ثِنْتانِ منها فما للصرفِ تصويبُ
عَدْلٌ ووصفٌ وتانيثٌ ومعرفةٌ وعُجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ
والنونُ زائدةً[٢] من قبلها الفٌ ووزن فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

وتقسم هذه العلل في منعها الصرف[٣] ثلثة اقسام. الاول ما يمتنع مع العلميّة وعلةٍ اخرى منها. الثاني ما يمتنع مع[٤] الوصفيّة وعلة اخرى منها. الثالث ما يمتنع بعلّةٍ واحدة تقوم مقامها[٥] ويأتي بيان ذلك

(١) كان حقهُ ان يقول بل تكون الفتحة علامة جرِّهِ غيرَ منوّنٍ (٢) قوله زائِدةً منصوب على انه حالٌ اذ المعنى وتمنع النونُ الصرفَ حال كونها زائِدةً. وقوله الفٌ فاعل الظرف او مبتدأٌ خبره الظرف المتقدم او فاعل لقولِهِ زائِدةً والظرف متعلق بزائِدة والمفهوم منه زيادتهما جميعاً كما اذا قلت جآءني زيدٌ راكبًا من قبله اخوهُ. فانه يدلُّ على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدُّم اخيهِ عليهِ في هذا الوصف
(٣) ذكر ان العلل تُقسَم فلما اخذ في التقسيم كان تقسيمه للاسمآء التي تمتنع من الصرف بالعلل. وكان حقهُ ان يقول وتقسم الاسمآء التي تمتنع من الصرف الى آخِرهِ او ان يقسم العلل الى ما يمنع بنفسه وما يمنع بمشاركة آخَر (٤) والاولى ان يقال بالعلمية وبالوصفية (٥) كان حقه ان يقول مقام علتين. لان قولهُ مقامها يوهم

المطلب الثاني

في القسم الاول الذي يمتنع فيه الاسم من الصرف مع العلمية وعلة اخرى

الاول العَلَميَّة وزيادة الالف والنون[١] مثل عِمْران باطلاق حركة

ان العلة الواحدة المانعة بنفسها تقوم مقام العلمية وصاحبتها او الوصفية وصاحبتها وليس كذلك كما ستعلم. واعلم ان بعض الاسمآء انما تمنع من الصرف لانها تشبه الفعل. والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم اما فيهِ فرعيتان مختلفتان مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى. واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين. وذلك لان في الفعل فرعيةً عن الاسم في اللفظ وهي عند البصريين اشتقاقه من المصدر وعند الكوفيين التركيب وفرعيةً في المعنى وهي احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا اسمًا. ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمَل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل. ومن ثمَّ صُرِف من الاسمآء ما جآء على الاصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس. لانه خفَّ فاحتمل زيادة التنوين. وأُلحِق بهِ ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدُرَيهِم. وما تعددت فرعيتهُ من جهة اللفظ كأُحَيمال. او من جهة المعنى كحائِض وطامث. لانه لم يَصِر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل. واعلم ان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة في كلام العرب فرع العربية والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زِيدَتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم

(١) علامة زيادة الالف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في ردّ نسيان وكفران الى نسي وكفر. فان كانا فيما لا ينصرف فعلامة الزيادة ان يكون قبلهما اكثر من حرفين اصولاً. فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعَّف فلك اعتباران. ان قدرت اصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان. وان قدرت زيادة التضعيف فالنون اصلية. مثال ذلك حسَّان ان جُعِل من الحسّ فوزنه فعلان. وحكمه ان لا ينصرف وهو الاكثر فيه. وان جُعِل من الحسن فوزنه فعَّال وحكمه ان ينصرف. وشيطان ان جُعِل من شاط يشيط بمعنى احترق امتنع صرفهُ. وان جُعِل من شطِنَ انصرف. ولو سميت برُمَّان فذهب سيبويه والخليل الى المنع لكثرة زيادة

فآء الاسم. الثاني العلميَّة والتركيب[١] مثل بَعْلَبَكَّ. الثالث العلميَّة والتانيث[٢] اما لفظًا ومعنًى مثل فَرْحَةَ اومعنًى لا لفظًا كزَيْنَبَ او لفظًا لا معنًى مثل كَرْمَةَ اسم رجل ○ تنبيه. اذا كان المونث المعنويّ ثلاثيًا ساكنَ الوسط جاز فيه الصرف وعدمهُ مثل هِنْد[٣] الرابع العلميَّة ووزن الفعل مثل يَزِيْدَ اسم رجل. فانه على وزن المضارع[٤] الخامس العلميَّة والعَدْل مثل زُحَل معدولاً اي مقصورًا[٥] عن زاحل. السادس

النون في نحو ذلك. وذهب الاخفش الى صرفهِ لان فعّالاً في النبت اكثر. ويؤيّدهُ قول بعضهم ارض مُرمِنة. واذا أُبدِل من النون الزائدة لامٌ مُنِع الصرف اعطاءً للبدل حكم المُبدَل. مثال ذلك أُصَيلال. فان اصله أُصَيلان. فلو سمي بهِ مُنِع. ولو أُبدِل من حرف اصلي نونٌ صُرِف بعكس اصيلال. ومثال ذلك حِنَّان في حِنّآء ابدلت همزته نونًا (١) يريد بالتركيب التركيب المزجيّ. والمراد بتركيب المزج ان يجعل الاسمان اسمًا واحدًا لا باضافةٍ ولا باسنادٍ بل يُنزَّل عجزه من الصدر منزلة تآء التانيث (٢) يريد التانيث بالتآء. وشرط تحتُّم منعهِ زيادةٌ على الثلاثة او تحرُّك الاوسط او العجمة وان لا يكون منقولاً عن مذكَّر. فهِنْد يجوز صرفه. واما زينب وسَقَر وماه وجُوْر علَمَين لبلدتَين وزَيد اذا سُمّي به امراةٌ فيمتنع صرفهنّ (٣) لا بدَّ من تقييد المونث المعنوي بكونه علمًا غير اعجميّ ليخرج نحو ارض وجور. فان الاول منصرف لانتفآء العلمية والثاني غير منصرف لوجود العجمة مع ان كلاًّ منهما مونث معنوي ثلاثي ساكن الوسط (٤) ويشترط في وزن الفعل اما ان يختص بالفعل كشَمَّر او يكون في اولهِ زيادة كزيادته غير قابلٍ للتآء كاحمد. فاذا قبل التآء كيَعمَل ويَعْمَلَة صُرِف. قيل الامثلة التي تكون للاسمآء والافعال ان غلبت للافعال فلا تُجرِه اي لا تصرفهُ في المعرفة نحو رجل اسمه ضَرَب فان هذا اللفظ وان كان اسمًا للعسل الابيض هو اشهر في الفعل. وان غلبت في الاسم فأجرِهِ في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمًّى بحَجَر لانه يكون فعلاً تقول حَجَرَ عليه القاضي ولكنه في الاسم اشهر (٥) في تفسير المعدول بالمقصور نظر. والعدل خروج الاسم عن صيغتهِ

العلميَّة والعجمة[١] مثل بطرس وبولس وكل علم غير عربيّ ○ تنبيه. اذا كان العلم ثلاثيًا ساكنَ الوسط جاز فيه الصرف وعدمهُ مثل نوح وشيث ولوط وسام[٢] ○ تنبيه. اذا كانت العجمة غير علم[٣] وجب صرفها مثل الترنكيت اي شراع المركب. فهذا يُصرَف لانه غير علمٍ. تقول

الاصلية تحقيقًا او تقديرًا. فيمنع من الصرف التعريف والعدل في ثلاثة اشياء. احدها فُعَل في التوكيد نحو جُمَع فانه معدول عن جَمْعَاوات. الثاني علم المذكر المعدول الى فُعَل كعُمَر فانه معدول عن عامر. وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروفٍ عاريًا عن سائر الموانع. ويلحق بهذا النوع ما جاء علمًا من المعدول الى فُعَل في النداء كغُدَر وفُسَق. الثالث سَحَر اذا أُرِيد به سحر يوم بعينهِ فانه معدول عن السحر بألْ. والمراد بالخروج التحقيقي الخروج عن اصل محقق يدلُّ عليهِ دليلٌ غير منع الصرف. وهذا يكون في الصفات كأُحَاد ومَوْحَد وثُناء ومَثنَى الى رُبَاع ومَربَع باتفاقٍ والى عُشَار ومَعشَر باختلافٍ. وسياتي. وبالخروج التقديري الخروج عن اصلٍ مقدَّرٍ مفروضٍ يكون الداعي الى تقديرهِ وفرضهِ منع الصرف لا غير. وهذا يكون في المعرفة كعُمَر وزُفَر وثُعَل وقد مرَّ وباب قطامِ المعدولة عن قاطمة في لغة بني تميم (١) وشرط العجمة ان تكون علمًا في اللغة الاعجمية وتحرُّك الاوسط او الزيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشَتَر وابرهيم ممتنع صرفهما. والمراد بالاعجمي ما نُقِل عن لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفُرْس. واذا كان الاعجميُّ رباعيًا واحد حروفهِ ياء التصغير كلُوَيط انصرف ولا يعتدُّ بالياء. وتُعرَف عجمة الاسم بوجوهٍ. احدها نقل الائمة. ثانيها خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابرهيم. ثالثها عُرُوُّهُ من حروف الذلاقة وهو خماسيٌّ او رباعيٌّ. فان كان في الرباعي السين فقد يكون عربيًّا نحو عسجد وهو قليل. وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مُرَّ بنفلٍ. رابعها ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان. والكاف والجيم نحو سكرجة. وتبعية الراء للنون اول كلمة نحو نرجس. والزاي بعد الدال نحو مهندز (٢) لا بدَّ من تقييد ذلك بكونهِ اعجميًّا ليخرج نحو زيد وعمرو. فانه يجب فيهما الصرف وان كانا علمَين ثلاثيَّين ساكنَي الوسط (٣) يريد

رفعت ترنكيتًا. ومثله اكرمت اسقفًا وقسيسًا[١]

المطلب الثالث

في القسم الثاني الذي يمتنع فيه الاسم من الصرف مع الوصفية وعلة اخرى

الاول الوَصْفِيَّة والعدل مثل أُخَرَ بضم الهمزة وفتح الخاء. فانه معدول عن آخَرَ مِنْ[٢] ومثله أُحَاد ومَوْحَد الى عُشَار ومَعْشَر. فانها

غير علم في اللغة العربية كما يتضح من تمثيله. وهذا لا يحتاج الى ان ينصَّ عليه لانه واضح. فكان حقه ان يقول غير علم في اللغة العجمية ويمثل بلجام وفيروز علمَين لمذكرين عند العرب (١) ومما يمنع الصرف مع العلمية الف الالحاق المقصورة لشبهها بالف التانيث من وجهين. الاول انها زيادة ليست مبدلةً من شيء بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء. والثاني انها تقع في مثال صالح لالف التانيث نحو أرطى فهو على مثال سكرَى بخلاف الممدودة نحو علباء. وشبه الشيء بالشيء كثيرًا ما يلحقه بهِ كحاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوعٌ من الصرف لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الالف واللام. وكحمدون عند ابي عليٍّ حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة. فانهُ يرى ان حمدون وشبههُ من الاعلام المزيد فيها واوٌ بعد ضمة ونونٌ لغير جمعيةٍ لا يوجد في استعمالٍ عربيٍّ مجبولٍ على العربيه بل في استعمالٍ عجميٍّ حقيقةً او حكمًا. فأُلحِق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة. وحكم الف التكثير كحكم الف الالحاق في انها تمنع مع العلمية نحو قَبَعْثَرَى. ذكرهُ بعضهم. واعلم انه اذا نُكِّر ما فيهِ علميةٌ مؤثرةٌ صُرِف لذهاب احد السببين وهو العلمية. تقول رُبَّ عمرانٍ ومعدي كربٍ وفاطمةٍ واحمدٍ وعُمَرٍ وابرهيمٍ وأَرطًى لقيتهم (٢) أُخَرَ جمع أُخرَى انثى آخَر بفتح الخاء بمعنى مغاير. قال اكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب افعل التفضيل فحقهُ ان لا يجمع الا مقرونًا بأل. والتحقيق انه معدول عما كان يستحقه من استعمالهِ بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيُّر معناه. وذلك ان آخَر من باب افعل التفضيل فحقه ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا مع الالف واللام او الاضافة فعُدِل في تجردهِ منها واستعمالهِ لغير الواحد المذكر عن لفظ آخَر الى لفظ التثنية والجمع والتانيث بحسب ما يراد به من المعنى. فقيل عندي رجلان آخران

معدولة عن واحد واحد الخ. الثاني الوصفيّة وزيادة الالف والنون مثل سَكْران. ويشترط في منعها الصرف ثلثة شروط. الاول ان يكون فاؤهُ مفتوحًا. الثاني ان يكون مونثه على وزن فَعْلَى مثل سَكْرَى. ويُصرَف ان كان مونثهُ على وزن فَعْلَانَة مثل عريانة⁽١⁾ الثالث ان تكون وصفيّته اصليةً. لانها ان كانت عرضيةً يُصْرَف مثل صوّان اذا جعل وصفًا صُرِف. فتقول رايت قلبًا صوانًا⁽٢⁾ الثالث الوصفيّة

ورجال آخرون ونساء أُخَر. وكلٌّ من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخَر. الا انه لم يظهر اثر الوصفية والعدل الا في أُخَر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون. وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف اخرى فان فيها ايضًا الف التانيث. فلذلك خُصَّ أُخَر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه واحالة منع الصرف عليهِ. فقول المصنف فانه معدول عن آخَرَ مِنْ يريد بهِ ان أُخَر معدول عن آخَرَ وهو في حالة يجب فيها اقترانه بمن وهي حالة التجريد عن الاضافة وال كما سياتي في باب افعل التفضيل

(١) عُريانة مونث عُريان من باب فُعلان بالضم لا فَعلان بالفتح فقد خرج بالشرط الاول. وكان حقه ان يمثّل بنحو ندمان من المنادمة فان مونثه نَدمانة. واعلم انه اذا لم يكن لفَعلانَ مونث نحو لحيان لكبير اللحية فالصحيح منع صرفه لانه وان لم يكن له فَعلَى وجودًا فله فَعلَى تقديرًا لاننا لو فرضنا له مونثًا لكان فعلى اولى بهِ من فعلانة. لان باب فعلان فعلى اوسع من باب فعلان فعلانة. والتقدير في حكم الوجود. وقد جُمِع ما جاءَ على فَعلان ومونثه فَعْلانة في قولهِ

أَجِز فَعلَى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانًا وسخنانًا وسيفانًا وصحيانا
وصوحانًا وعلّانًا وقشوانًا ومصّانا وموتانًا وندمانًا واتبعهنّ نصرانا

واستُدرِك عليه لفظان وهما خَمصان لغة في خُمصان وأَلْيان في كبشٍ اليان اي كبير الأَلْيَة فذيّل الشارح المراديُّ ابياته بقولهِ

وزِد فيهنّ خمصانًا على لغةٍ وأَلْيانا

(٢) في مسئلة صوّان إشكالٌ لانه في الاصل اسمٌ جامدٌ والالف والنون فيه

ووزن الفعل مثل أَحْمَر. ويشترط فيه ان تكون وصفيّته اصليةً. لانها ان كانت عرضيةً صُرِف مثل أَرْبَع اسم لعدد معيّنٍ. فان جُعِل وصفًا صُرِف نحو رايت نساءً اربعًا⁽١⁾

المطلب الرابع

في القسم الثالث الذي يمتنع فيه الاسم من الصرف بعلة واحدة تقوم مقام علتين

العلة التي تقوم مقام علتين ثلث. الف التانيث المقصورة والممدودة وصيغة منتهى الجموع. اما الف التانيث المقصورة الواقعة رابعةً فصاعدًا فيمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع مثل ذِكرَى ومَرضَى وجَرحَى وحُبْلَى. واذا كانت ثالثة يُصرَف مثل تُقًى وهُدًى. والفرق بينهما ان المنصرف يدخله التنوين من قبل الالف والغير المنصرف لا يقبل تنوينًا. واما الممدودة فيمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع مثل صحراء

اصليتان. فلو سلّمنا بصحة الوصفية فيه لأنّى علينا التسليم بزيادة الفه ونونه. ولو قدّرناه مشتقًّا من الصون تعذّر فيه عروض الوصفية وزيادة الالف والنون

(١) ويُشترَط فيه ايضًا ان لا يقبل التانيث بالتاء. فان أُنِّث بالتاء صُرِف نحو ارمل بمعنى فقير فان مونثه ارملة. واعلم ان أَجدَل للصقر وأَخيَل لطائرٍ ذي نقط كالخيلان يُصرَفان لانهما اسمان مجردان عن الوصفية في اصل الوضع. وقد يمتنعان من الصرف. ومما استعمل فيه اجدل واخيل غير مصروفين قولهُ

كأنّ العُقَيليّين يوم لقيتهم فراخُ القَطَا لاقَينَ اجدلَ بازيا

وقول الآخر

ذَرِيني وعلّي بالامور وشيمتي فما طائري يومًا عليك بأخيلا

وكما شذّ الاعتداد بعروض الوصفية في اجدل واخيل كذلك شذّ الاعتداد بعروض الاسمية في ادهم اسمًا للقيد وابطح واجرع وابرق. فصرفها بعض العرب. واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استُغنِي بها عن ذكر الموصوفات.

وزكرياء واصدقاء وحمراء [1] . وصيغة منتهى الجموع لها ثلثة امثلة . الاول ان يكون بعد الف جمعه حرفان متحركان مثل مذابح وهياكل . الثاني ان يكون بعد الف جمعه حرفان مدغمان [2] مثل موادّ ودوابّ . الثالث ان يكون بعد الف جمعه ثلثة احرف اوسطها ياء ساكنة مثل مصابيح وقناديل [3] تنبيه . متى أُضيف الغير المنصرف او عُرِّف بأَلْ

فيُستَصحَب منع صرفها كما استُصحِب صرف أَرنَب حين اجري مجرى الصفات في قولهم رجلٌ أَرنَبٌ اي ذليل . الا ان الصرف لكونه الاصل ربما رُجِع اليه بسبب ضعيف . بخلاف منع الصرف فانه خروج عن الاصل فلا يُصار اليه الا بسبب قويّ

(١) نصّ على ان الف التانيث المقصورة قد تكون ثالثة ومثّل بتقى وهدى وهو غير صحيح . لانها لا تكون الا في ما فوق الثلاثة مزيدةً فيه . ولو قال انهُ مما يقوم مقام علتين الف التانيث المقصورة والممدودة وهذه يمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع اي سواء وقع نكرةً كذِكرَى وصحراء ام معرفةً كرَضوَى وزكرياء مفرداً كما مرّ او جمعاً كجَرحى واصدقاء اسماً كما مرّ او صفةً كحُبلَى وحمراء لوفى بالمقصود على اخصر منوال . واما نحو مشترًى ومستغزًى و إجراء واسماء واجزاء فمنصرفةٌ . لان الالف فيها ليست للتأنيث بل انما هي موجودة في اصل مادّتها . والف التانيث لا تكون الا زائدةً كما تقدّم . واعلم انه انما استقلّت الف التانيث بالمنع لانها قائمة مقام سببين . وذلك لانها ملازمة لما هي فيهِ بخلاف التاء فانها في الغالب مقدرة الانفصال . ففي المؤنث بالالف فرعية من جهة التانيث وفرعية من جهة لزوم علامته . قولنا في الغالب احتراز من نحو هُمَزَة اي غمّاز . فان التاء ملازمة له استعمالاً فلا يقال في الاستعمال هُمَز . واذا سُمّيتَ بكلتا من قولك رايت كلتا جاريتَيك منعت الصرف لان الفها للتانيث . وان سميت بها من قولك رايت كلتيهما او كِلتَيِ المراتين في لغة كنانة صرفت لان الفها حينئذٍ منقلبة فليست للتانيث (٢) والأَولَى ان يقال حرفٌ مدغمٌ لان احد الحرفين مدغمٌ لا كلاهما (٣) مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل او مفاعيل في كون اولهِ مفتوحًا وثالثهِ الفًا غير عوضٍ يليها كسرٌ غير عارضٍ ملفوظٌ بهِ او مقدرٌ

على اول حرفين بعدها او ثلثة أوسَطُها ساكنٌ غير منويّ به وبما بعده الانفصال . فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيهِ فرعية اللفظ بخروجهِ عن صيغ الآحاد العربية . وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف . ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية انك لا تجد مفرداً ثالثه الفٌ بعدها حرفان او ثلثة احرف الا واولهُ مضموم كعُذافِر او الفهُ عوضٌ من احدى ياءَي النسب اما تحقيقاً كيمانٍ وشآمٍ . فان اصلهما يمنيٌّ وشآميٌّ . فحُذِفت احدى الياءين وعُوِّض عنها الالف . او تقديراً نحو تهامٍ وثمانٍ فان الفهما موجودة قبلُ . فكانهم نسبوا الى فَعَل او فَعْل . ثم حذفوا احدى الياءين وعوضوا الالف . او ما يلي الالف غير مكسور بالاصالة بل اما مفتوح كبَرَاكاء او مضموم كتدارُك او عارض الكسر لاجل الاعتلال كتدانٍ وتوانٍ . ومن ثم صُرِف نحو عبالٌ جمع عبالة بمعنى الثِقَل . لان الساكن الذي يلي الالف فيهِ لا حظّ له في الحركة . او يكون ثاني الثلثة متحرك الوسط كطواعِيَة وكراهِيَة . ومن ثم صُرِف نحو ملائِكة وصَيارِفة . او هو والثالث عارضان للنسب يُنوَى بهما الانفصال . وضابطه ان لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرَباحيّ وظَفارِيّ . او غير منفكّين كحَوارِيّ وهو الناصر وحَوالِيّ وهو المحتال . بخلاف نحو قَماريّ جمع قُمْرِيَّة وهي ضرب من الحمام . وبُخاتيّ جمع بُختيّة وهي الجمال الخراسانية . فانه بمنزلة مصابيح . واختُلِف في تنوين جوارٍ ونحوهِ فذهب سيبويه الى انهُ تنوين عوضٍ عن الياء المحذوفة لا تنوين صرفٍ . وذهب المبرّد والزجّاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . وذهب الاخفش الى انه تنوين صرفٍ . والصحيح مذهب سيبويه . وتنوين جوارٍ ونحوهِ في الرفع والجرّ متفقٌ عليه . وما ذكرهُ ابو عليّ من ان يونس ومن وافقه ذهبوا الى انه لا ينوّن ولا تُحذَف ياؤُهُ وانه يُجَرّ بفتحة ظاهرة وهمٌ . وانما قالوا ذلك في العَلَم . واذا قلت مررت بجوارٍ فعلامة جرّهِ فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف . وانما قُدِّرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستُثقِلَت لنيابتها عن المستثقَل . ويجري مجرى جوارٍ ما كان منقوصاً من الاسماء التي لا تنصرف . تقول في أُعَيْمٍ تصغير أعمى هذا أُعَيمٍ ومررت بأُعَيمٍ ورايت أُعَيميَ فانهُ غير منصرفٍ للوصف والوزن . وتقول في قاضٍ اسم امراة هذه قاضٍ ومررت بقاضٍ ورايت قاضيَ . فانه غير منصرف للتانيث والعلمية . وسراويل اسم مفرد مؤنث اعجميّ يُلبَس به مذكّر ثم صُغِّر لقيل فيه سُرَيِّيل غير مصروف للتانيث والتعريف . وقد شذَّ منع صرف ثمانٍ

صُرِف(١) ويجوز للشاعر عند الضرورة ان يصرف ما لا ينصرف(٢)

البحث الرابع

في الاماكن التي تقع فيها علامات الاعراب وفيه خمسة مطالب

تشبيهًا لهُ بجوارٍ نظرًا لما فيه من معنى الجمع وان الفه غير عوضٍ في الحقيقة. وفي شرح الكافية وشبَّه ثماني بجوارٍ من قال

يحدو ثمانيَ مولعًا بلقاحها — حتى هَمَمْنَ بزيغة الارتاجِ

والمعروف فيه الصرف كما تقدم. وقيل هما لغتان. واعلم ان ما سُمِّي بهِ من مثال مفاعل او مفاعيل تحقه منع الصرف. والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية او قيام العلمية مقامها (١) والاولى ان يقال جرَّ بالكسرة لان الصرف هو التنوين والمحلَّى بألْ والمضاف لا يدخلهما تنوينٌ. قال ابن مالك

الصرفُ تنوينٌ اتى مُبيِّنَا — معنًى بهِ يكونُ الاسمُ أمكنَا

(٢) ويجوز صرفه للتناسب ايضًا مثل سلاسلاً واغلالاً حيث صُرِف سلاسلاً لتناسب المنصرف الذي يليهِ اعني اغلالاً. واما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازهُ قوم ومنعه اخرون وهم اكثر البصريين. والصحيح الجواز. قال ابن مالك

ولاضطرارٍ او تناسُبٍ صُرِفْ — ذو المنعِ والمصروفُ قد لا ينصرِفْ

واعلم ان ما لا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير اربعة اقسام. الاول ما لا ينصرف مكبَّرًا ولا مصغَّرًا نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق واحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع في تكبيرٍ ولا تصغيرٍ. الثاني ما لا ينصرف مكبرًا وينصرف مصغرًا نحو عُمَر وشمَّر وسرحان وعلقى وجنادل اعلامًا مما يزول بتصغيره سبب المنع. الثالث ما لا ينصرف مصغرًا وينصرف مكبرًا نحو تِحلِيءٍ وتَوَسُّطٍ وتُرتُبٍ وتِهبِطٍ اعلامًا مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع. فان تصغيرها على وزن مضارع بيْطَرَ. الرابع ما يجوز فيه الوجهان مكبرًا ويحتم منعه مصغرًا نحو هند وهنيدة. فلك فيه مكبرًا وجهان. وليس فيه مصغرًا الا منع الصرف

المطلب الاول

في اماكن علامات الرفع الاصول والفروع

للرفع اربع علاماتٍ. الضمة والواو والالف والنون. فالضمة تكون علامةً للرفع في اربعة مواضع. الاول في الاسم المفرد مطلقًا ظاهرةً ومقدرةً نحو جاءَ زيدٌ والقاضِي والفتَى. الثاني في جمع المكسَّر ظاهرةً ومقدرةً نحو جاءَت الرجالُ والجوارِي والعذارَى. الثالث في جمع المونث السالم نحو جاءَت الهنداتُ المومناتُ. الرابع في الفعل المضارع ظاهرةً ومقدرةً نحو يضربُ ويرمِي ويغزُو ويخشَى. والواو تكون علامة للرفع نيابةً عن الضمة في موضعين. الاول في جمع المذكر السالم وما أُلحِق بهِ كما مرَّ في تصريف الاسم(١) نحو جاءَ البطرسونَ العالِمونَ(٢) الثاني في الاسماءَ الخمسة وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال(٣) ويُشترَط في اعراب هذه الاسماءَ بالحروف ثلثة شروط. الاول ان تكون مضافةً الى غير ياءَ المتكلم. الثاني ان تكون مكبَّرةً. الثالث ان تكون مفردةً(٤)

(١) راجع وجه ١٠٧ وزِدْ على ما ذكره هناك من الملحقات أُولُوا جمع ذو من غير لفظهِ وسنون وبابه وهو كل اسم ثلاثيّ حُذِفت لامه وعُوِّض عنها هآء التانيث ولم يكسَّر كِئةٍ ومِئِينَ وثُبَة وثُبِينَ وما جرى مجراها (٢) يوهم تمثيله ان العالِمونَ ملحق بجمع المذكر السالم وليس كذلك. ولو قال جاءَ البطرسون والاهلون لم يرد عليه ذلك (٣) ان ذو لا تُستعمَل الا مضافةً ولا تضاف الا الى اسم جنس ظاهرٍ غير صفةٍ كما مثل فلا يقال جاءَني ذوهُ ولا جاءَني ذو قائمٍ. واشترطوا في اعراب ذو بالحروف ان تكون بمعنى صاحب احترازًا من ذو الطائية بمعنى الذي فانها مبنية واخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا. وفي اعراب الفم بها زوال الميم منه كما ترى. ومنهم من اعرب الهَنَ اعراب الاسماءَ الخمسة (٤) فان فقد شرطٌ أُعرِبت كسائر الاسماءَ. تقول هذا

والالف تكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في المثنَّى وما أُلحِق بهِ. تقول في المثنَّى جآء الرجلانِ المومنانِ. والملحق به اربعة اشيآء. اثنان واثنتان وكِلا وكِلتا ان كانتا مضافتين الى المضمر. نحو جآء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما. واما ان أُضيفتا الى المظهر فتثبت الالف رفعاً ونصباً وجرًّا. ويكون اعرابهما تقديرًا. نحو كلا الرجلين وكلتا المرأتين(١) والنون تكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في الافعال الخمسة(٢) مثل يفعلان وتفعلان الخ

المطلب الثاني

في علامات النصب الاصول والفروع

للنصب خمس علامات. الفتحة والالف والكسرة واليآء وحذف النون. فالفتحة تكون علامةً للنصب في ثلثة مواضع. الاول في الاسم المفرد ظاهرةً في رايت زيدًا والقاضيَ. ومقدرةً في رايت الفتى. الثاني في الجمع المكسَّر ظاهرةً في رايت الرجالَ والجواريَ. ومقدرةً في رايت

ابٌ وأبي وأبٍ وهذان أبوانِ وهولآء آبآء وكنا بابيها. وهكذا في حالتي النصب والخفض. وفي بعض النسخ وذو لا تضاف الا الى النكرة وفيه نظر (١) واعلم ان الجمع ما دلَّ على ثلاثة فما فوق بزيادة في اخره او تغيير ظاهر او مقدر في بنآئهِ. والملحق بجمع المذكر السالم ما لا واحد لهُ من لفظهِ او له واحد غير مستكمل للشروط. والمثنى ما دل على اثنين بزيادة في اخرهِ وصلح للتجريد وعطف مثله عليهِ. والملحق بالمثنى ما دلَّ على اثنين بزيادة او شبهها ولم يصدق عليه حد المثنى. وهو خمس كلمات ذكر المصنف منها اربعًا والخامسة ثِنْتانِ في لغة تميم (٢) وهي كل فعل مضارع اتصل بهِ ضمير تثنية نحو يفعلان وتفعلان. او ضمير جمع مذكَّر نحو يفعلون وتفعلون. او ضمير مونثة مخاطبة نحو تفعلين. ولعل المصنف ترك تعداد الافعال

العذارَى. الثالث في الفعل المضارع ظاهرةً في لن يضربَ ولن يرميَ ولن يغزوَ. ومقدرةً في لن يخشَى. والالف تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الاسماء الخمسة خاصَّةً نحو رايت اباك واخاك وحماك وفاك وذا مالٍ. والكسرة تكون علامة للنصب نيابةً عن الفتحة في جمع المونث السالم خاصَّةً نحو رايت الهنداتِ المومناتِ. واليآء تكون علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في موضعين. الاول في المثنى وما أُلحِق به نحو رايت الرجلين الاثنين كِلَيهما. الثاني في الجمع المذكَّر السالم وما أُلحِق به نحو رايت البطرسِينَ وقبضت العشرِينَ. وحذف النون يكون علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في الافعال الخمسة نحو لن يفعلا ولن تفعلا الخ

المطلب الثالث

في علامات الخفض الاصول والفروع

للخفض ثلث علاماتٍ. الكسرة واليآء والفتحة. فالكسرة تكون علامةً للخفض في ثلثة مواضع. الاول في الاسم المفرد المنصرف ظاهرةً في مررت بزيدٍ. ومقدرةً في مررت بالوادِي وبالفتَى. الثاني في الجمع المكسَّر المنصرف ظاهرةً في مررت بالرجالِ. ومقدرةً في مررت بالجوارِي والعذارَى. الثالث في جمع المونث السالم نحو مررت بالهنداتِ المسيحياتِ(١) واليآء

الخمسة ولم يذكر لها ضابطاً اعتمادًا على الاجرومية (١) ومما يجري مجرى جمع المونث السالم اولات جمع ذات من غير لفظه وما سُمِّيَ بهِ من هذا الجمع نحو اذرعات. فان هذا يُنصَب بالكسرة كما كان قبل التسمية بهِ ولا يُحذَف منه التنوين. هذا هو المذهب الصحيح. وفيه مذهبان آخران احدهما ان يُرفَع بالضمة ويُنصَب ويُجَرّ بالكسرة ويُزال

Reference: 12920. Copyright for this page:

View on the Qatar Digital Library: http://www.qdl.qa/en/archive/qnlhc/12920.92

تكون علامةً للخفض نيابةً عن الكسرة في ثلثة مواضع. الاول في المثنَّى وما أُلحِق بهِ نحو مررت بالرجلَين الاثنَين كِلَيهما[١] الثاني في جمع المذكر السالم وما أُلحِق به نحو مررت بالبطرسِينَ والأَهلِينَ[٢] الثالث في الاسمآء الخمسة نحو مررت بابيك واخيك وحميك وفيك وذي مالٍ[٣] والفتحة تكون علامةً للنصب نيابةً عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف

منهُ التنوين. والثاني ان يُرفَع بالضمة ويُنصَب ويُجَرّ بالفتحة ويُحذَف منه التنوين

(١) اذا سُمِّي بالمثنى ففيه وجهان. احدهما ان يُعرَب اعرابهُ قبل التسمية بهِ. والثاني ان يُجعَل كعمران فيلزم الالف ويمنع الصرف. على انه ان جاوز سبعة احرف كاشهيبايَين لم يجز اعرابهُ بالحركات (٢) اذا سُمِّي بالمجموع على حدِّهِ ففيه خمسة اوجه. الاول ان يُعرَب كاعرابهِ قبل التسمية بهِ. الثاني ان يكون كغِسلِينٍ في لزوم اليآء والاعراب بالحركات الثلاث على النون منوَّنةً. والثالث ان يجري مجرى عُرُبونٍ في لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منوَّنةً. والرابع ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة. والخامس ان تلزمه الواو وفتح النون. وهذه الاوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله. وشرط جعله كغسلين وما بعده ان لا يتجاوز سبعة احرفٍ فان تجاوزها كاشهيبابِين تعيَّن فيه الوجه الاول كما في المثنى (٣) وفي ابٍ واخٍ وحمٍ لُغَتان أُخرَيان. الاولى ان تكون بالالف رفعًا ونصبًا وجرًّا وتُقدَّر الحركة على الالف المقصورة كما في الفتى. وعليه قول الشاعر

ان اباها وابا اباها   قد بلغا في المجد غايتاها

والثانية الاعراب بالحركات الظاهرة على البآء والخآء والميم. وعليه قول الشاعر

بأَبِهِ اقتدى عديٌّ في الكَرَمْ   ومن يشابِهْ ابَهُ فما ظَلَمْ

وفي المثنى والملحق بهِ لغة اخرى وهي جعلهما بالالف رفعًا ونصبًا وجرًّا. تقول جآء الزيدان كلاهما ورايت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما. فتقدر الحركة على الالف. وقد تلزم سنين وبابهُ اليآء ويُجعَل الاعراب على النون. تقول هذه سنينٌ ورايت سنينًا ومررت بسنينٍ. والصحيح انه لا يطَّرد وانه مقصور على السماع

خاصَّةً نحو مررت ببطرسَ وببولسَ[١]

المطلب الرابع

في علامات الجزم الاصول والفروع

للجزم علامتان. السكون والحذف. فالسكون يكون علامةً للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخِر نحو لم يضربْ ولم يقمْ. والحذف يكون علامةً للجزم نيابةً عن السكون في موضعين. الاول حذف حرف العلة من المضارع المعتلّ الآخِر نحو لم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ. الثاني حذف النون من الافعال الخمسة نحو لم يفعلا ولم تفعلا الخ[٢]

المطلب الخامس

في تفصيل ما تقدم ذكره

المثنَّى يُرفَع بالالف ويُنصَب ويُجَرّ باليآء. ونونهُ مكسورة دائِمًا[٣] والجمع المذكر السالم يُرفَع بالواو ويُنصَب ويُجَرّ باليآء. ونونهُ مفتوحة دائِمًا[٤] وما قبل اليآء مفتوح في المثنَّى ومكسور في الجمع[٥] والاسمآء الخمسة

---

(١) ما ادري ما الفرق بين بطرس وبولس في هذا المقام. فلو قال مررت ببطرسَ وعدلت عن هياكلَ مثلاً لكان احسن (٢) ظاهر عبارته ان الحذف يكون علامة للجزم في حذف حرف العلة وحذف النون. فلو قال الاول في الفعل المضارع المعتلّ الآخِر والثاني في الافعال الخمسة لم يَرِد عليه ذلك (٣) وفتحها لغةٌ. ومنه قوله

على احوذيَّينَ استقلَّت عشيَّةً   فما هي الا لمحةٌ وتغيبُ

(٤) وقد تُكسَر شذوذًا. ومنه قوله

وماذا تبتغي الشعرآء مني   وقد جاوزت حدَّ الاربعينِ

(٥) وذلك اما لفظًا كمؤمنِين او تقديرًا كمشترَين. اصله مشترَيِين كما علمت في الصرف

تُرفَع بالواو وتُنصَب بالالف وتُجَرُّ بالياء. والجمع المونث السالم يُرفَع بالضمة ويُنصَب ويُجَرُّ بالكسرة. والاسم الممنوع من الصرف يُرفَع بالضمة ويُنصَب ويُجَرُّ بالفتحة. والافعال الخمسة تُرفَع بثبوت النون وتُنصَب وتُجزَم بحذفها. والفعل المعتل الآخِر بالواو والياء يُرفَع بضمةٍ مقدَّرةٍ ويُنصَب بفتحةٍ ظاهرةٍ ويُجزَم بحذف آخرِهِ. والمعتل بالالف يُرفَع ويُنصَب تقديرًا ويُجزَم بحذف آخرِه. وما عدا الذي ذكرناه يُرفَع بالضمة ويُنصَب بالفتحة ويُجَرُّ بالكسرة ويُجزَم بالسكون

البحث الخامس

في البناء وانواعهِ وفيه خمسة مطالب

المطلب الاول

في تعريف البناء واقسامهِ

البناء هو لزوم آخِر الكلمة حالةً واحدةً لغير عاملٍ. وحكمهُ ان لا يختلف آخِرهُ لاختلاف العوامل. فالحرف مبنيٌّ كله. والاسم الاصل فيه الإعراب وما بُنِي منهُ فعلى خلاف الاصل. والفعل الاصل فيه البناء وما أُعرِب منهُ فعلى خلاف الاصل[1] ثم بناء الاسم والفعل

(١) الاصل في وضع الحروف ان يكون على حرف او حرفَيْ هجاء وما وُضِع على اكثر فعلى خلاف الاصل. واصل الاسم ان يوضع على ثلاثة فصاعدًا الى خمسة فما وُضِع على اقلّ منها فقد شابه الحرف في وضعهِ واستحقّ البناء. وأُعرِب نحو يد ودم لانهما ثلاثيّان وضعًا. واعلم ان علة البناء في الاسماء مختصرة عند بعضهم في شبه الحرف. واوجه شبه الاسم بالحرف اربعة. الاول شبهه لهُ في الوضع كأنْ يكون موضوعًا على حرف واحد كالتاء في ضربت او على حرفين كنا في ضربنا. الثاني شبهه له في المعنى.

نوعان. لازمٌ وعارضٌ كما سياتي بيانهُ

المطلب الثاني

في بناء الاسم اللازم

الاسماء التي بناؤُها لازم سبعةٌ. الاول الضمير متصلاً كضربت[1] وفروعهِ ومنفصلاً كهُوَ وفروعهِ. الثاني اسم الاشارة كهذا وفروعهِ. الثالث الموصول نحو الذي وفروعهِ. الرابع وزن فَعَالِ مبنيًّا على الكسر وفاؤُهُ مفتوحٌ. وهو نوعان. الاول ان يكون[2] بمعنى الامر

وهو اما ان يشبه حرفًا موجودًا كمَتَى فانها في الاستفهام كالهمزة وفي الشرط كإِنْ او حرفًا كان ينبغي ان يوضع كاسماء الاشارة. الثالث شبههُ لهُ في النيابة عن الفعل بلا تأثُّر بالعوامل ويُسمّى الشبه الاستعماليّ كاسماء الافعال فانها تشبه الحرف في انها تعمل ولا يعمل فيها غيرها. الرابع شبههُ لهُ في الافتقار اللازم ويسمى الشبه الافتقاري وهو ان يفتقر الاسم الى الجملة افتقارًا مؤصّلاً كما في اذ واذا وحيث والموصولات الاسمية. واعلم ان الاصل في البناء ان يكون على السكون لانه اخفُّ من الحركة. واسباب البناء على الحركة خمسةٌ. التقاء الساكنين كأينَ وكون الكلمة على حرفٍ واحدٍ كبعض المضمرات او عرضةً لان يُبتدَأ بها كباء الجرّ او لها اصل في التمكّن كأوّلُ او شابهت المعرب كالماضي فانه اشبه المضارع في وقوعه في الاعراب صفةً وصلةً وخبرًا وحالاً. ومن اسباب البناء على الفتح طلب الخفّة كأينَ والاتباع نحو كيفَ. ومن اسباب البناء على الكسر التقاء الساكنين كامس. والإشعار بالتانيث كانتِ. ومن اسباب البناء على الضمّ ان لا يكون الضمّ للكلمة حال الاعراب نحو لله الامر من قبلُ ومن بعدُ بالضم. ومشابهة الغايات نحو يا زيدُ. فانه اشبه قبل وبعد. وعلة الاعراب في الفعل المضارع مشابهته الاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجري على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الاصول والزوائد

(١) يريد التاء من ضربت (٢) في قوله الاول ان يكون الى اخره نظر من جهة ان الاول اسم ذات فلا يخبر عنه بالكون المثبت او المنفي. وامثال ذلك كثيرة قد

ويُسمّى اسم فعلٍ نحو نَزَالِ وطَلَاعِ اي انزل واطلع. والثاني ان يكون صفةً للمونث ويلزمهُ النداء ولا يجوز تانيثه نحو يا فَسَاقِ ويا فَجَارِ اي يا فاسقة ويا فاجرة[1] وهذان النوعان قياسيَّان من كل فعلٍ ثلاثيٍّ[2] الخامس اسماء الافعال. وانواعها ثلثة. الاول ان يكون بمعنى الماضي نحو هَيْهَاتَ بطرسُ بتثليث التاء اي بَعُدَ. وشَتَّانَ ما بينهما بفتح النون اي افترقا. الثاني ان يكون بمعنى المضارع نحو أُفٍّ بتشديد الفاء المنوَّنة بكسرتين[3] اي اتضجر. وبَخٍّ بفتح الباء وتشديد الخاء المنوَّنة بكسرتين. اي أتعجب وأزدري. الثالث ان يكون بمعنى الامر نحو رُوَيْدًا اي أَمهِل. وهَلُمَّ بضم اللام وتشديد الميم وفتحها اي تَعَالَ. وتلزم طريقةً واحدة في التصريف. نحو هَلُمَّ يا رجل وهَلُمَّ يا رجلان وهَلُمَّ يا رجال. وبعضهم يلحقها الضمائر فيقول. هَلُمَّ هَلُمَّا هَلُمُّوا هَلُمِّي هَلُمَّا هَلْمُمْنَ. وهاتِ بكسر التاء. ولا تُضَمُّ الا في جمع المذكر. نحو هاتِ هاتِيا هاتُوا هاتِي هاتِيا هاتِينَ. وتعالَ بفتح اللام في الجميع. نحو تَعَالَ تَعَالَيَا تعالَوا تعالَيْ تعالَيَا

ورد منها بعد هذا اربعة في هذا المطلب كما ترى. فكان حقه ان يقول الاول ما كان. وكذا القول في باقي المواضع (١) وكذا فَعَالِ علمًا للمعاني كفجارِ علم جنس للفجرة او الفجور او علمًا للاعيان مونثًا كقطامِ (٢) لا يُبنَى وزن فَعَالِ قياسًا الا مما اجتمع فيه اربعة شروط. الاول ان يكون مجردًا. اما غير المجرد فلا يقال منه الا ما سُمِع نحو دَرَاكِ من أدرَك. الثاني ان يكون تامًّا فلا يُبنَى من ناقص ككان. الثالث ان يكون متصرفًا فلا يُبنَى من جامد كليس. الرابع ان يكون كامل التصرف فلا يُبنَى من يَدَع ويَذَر. وادّعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذًا كقرقارِ من قَرقَر وعرعارِ من عَرعَر (٣) في قوله المنونة بكسرتين تسامحٌ. وكان حقه ان يقول بتشديد الفاء وكسرها منوَّنة. وهكذا القول في ضبط بخٍّ

تعالَيْنَ[1] ومَهْ وصَهْ بسكون الهاء اي كُفَّ[2] واسكتْ. وآمِينَ بفتح النون اي إستَجِبْ[3] ودُونَكَ بطرسَ اي خذهُ. وعَلَيْكَ بولسَ اي الزمهُ. وإلَيكَ عني اي أُبعُدْ[4] السادس بعض الظروف مثل أَيْنَ

(١) والصحيح ان هاتِ وتعالَ ليسا من اسماء الافعال بل هما فعلان غير متصرفَين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما. وهكذا حكم هلمّ عند بني تميم. فهي عندهم فعلٌ لا اسم فعلٍ (٢) قال ابن هشام صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف. ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم. لان اكفف يتعدَّى ومه لا يتعدَّى (٣) في امين لغتان أَمِينَ بالقصر على وزن فَعِيل وآمِينَ بالمد على وزن فاعيل. وعلى هذه اللغة فقيل انه اعجميٌّ معرَّب لانه ليس في كلام العرب فاعيل. وقيل اصله امين بالقصر فأُشبِعت فتحة الهمزة فتولَّدت الالف كما في قوله اقول اذ خرَّت على الكلكال. والاصل الكلكل وهو الصدر. قال ابن زياد وهذا اولى. وفيهِ لغة اخرى وهي آمِّينَ بالمد وتشديد الميم اسم فاعلٍ من أمَّ بمعنى قصد (٤) ومن اسماء الافعال تَيْدَ بمعنى امهل. وهيتَ وهيَّا بمعنى اسرع. وبَلْهَ بمعنى دَع. ووَيْهًا بمعنى أغرِ. وإيهِ بمعنى امضِ في حديثك. وحَيْهَلْ بمعنى إيتِ او اقبل او عجِّل. وواهًا بمعنى اعجب. وأَوَّهْ بلغاتها بمعنى اتوجع. ومكانَكَ بمعنى اثبت. وأَمامَكَ بمعنى تقدَّم. ووراءَك بمعنى تاخَّر. قيل ولا يقاس على هذه الظروف غيرها الا عند الكسائي. ولا يُستعمَل هذا النوع ايضًا الا متصلًا بضمير المخاطب. وشذَّ قولهم عليهِ رجلًا بمعنى ليلزمْ. وعليَّ الشيءَ بمعنى أَوْلِنِيهِ. وإليَّ بمعنى أتنحَّى. واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات. فموضعه رفعٌ عند الفراء ونصبٌ عند الكسائي وجرٌّ عند البصريين. وهو الصحيح. ومع ذلك ففي كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية. ومن احكام اسماء الافعال انها لا تضاف. ومن ثم قالوا اذا قلت بلهَ زيدٍ ورويدَ زيدٍ بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة اعرابٍ واذا قلت بلهَ زيدًا ورويدَ زيدًا بالنصب كانا اسمي فعلين. ومعلوم ان الفتحة فيهما حينئذٍ فتحة بناء لعدم التنوين. ومنها انهُ لا يتقدم معمولها عليها ولا يُنصَب المضارع في جواب الطلبيّ منها خلافًا للكسائي فيها. وان ما نُوِّن منها نكرةٌ وما لم ينوَّن معرفةٌ. وحكمها في التعدي واللزوم حكم ما نابت عنه من الافعال. فترفع الفاعل ظاهرًا في

نحو هيهات زيدٌ ومضمرًا في نحو صه. وتنصب المفعول في نحو دراك زيدًا. واختلف في اسماء الافعال على اقوال. فقيل انها اسماء حقيقة. وهو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين انها افعال استعملت استعمال الاسماء. وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقةً. وعلى الصحيح فالارجح ان مدلولها لفظ الفعل لا الحدَث والزمان. بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان. وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا باصل الصيغة. وقيل مدلولها المصادر. وقيل ما سبق استعماله في ظرفٍ او مصدرٍ باقي على اسميتهِ كرُوَيْدَ زيدًا. ودونك زيدًا. وما عداهُ فعل كنزالِ وصَهْ. وقيل هي قسمٌ براسهِ يسمى خالفة الفعل. وذهب كثيرون من النحاة منهم الاخفش الى ان اسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب. ونسبه بعضهم الى الجمهور. وذهب المازنيُّ ومن وافقه الى انها في موضع نصب بمضمر. وقيل انها في موضع رفع بالابتداء. واغناها مرفوعها عن الخبر كما اغنى في نحو أقائمٌ الزيدان. ومن المبنيات اسماء الاصوات وهي كل لفظٍ حكِي بهِ صوتٌ او صُوِّتَ بهِ للبهائم. وهي اما زجرٌ كهَلاَ للخيل وعَدَسْ للبغل. ومنه قوله عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ امارةٌ. وكِخْ للطفل. وفي الحديث كِخْ كِخْ فانها من الصدقة. وهَيْدَ وهادِ ودَه وعَه وعاءِ وعِيهِ للابل. وعاجِ وهِيجَ وحَلْ للناقة. وإسّ وهِسّ وهَجْ وقاعِ للغنم. وهجا وهَجْ للكلب. وسَعْ للضان. ووَحْ للبقر. وعَزّ وعَيز للعنز. وحرٌ للحمار. وجاه للسبع. واما دعاء كاَوْهِ للفرس. ودُوهِ للرُّبَع. وعَوهِ للجحش. وبُسّ للغنم. وجُوتَ وجيءِ للابل المُورَدة. وتُؤْ وتأ للتيس. ونخ مخففًا ومشددًا للبعير المناخ. وهِدَع لصغار الابل المسكنة. ونَشَأ ونُشُوْ للحمار المُورَد. ودَجْ للدجاج. وقُوسِ للكلب. ومن حكاية الاصوات غاقِ للغراب. وماءِ بالامالة للظبية. وشِيْب لشرب الابل. وعِيط للمتلاعبين. وطَيْخ للضاحك. وطاق للضرب. وطَقْ لوقع الحجارة. وقَبْ لوقع السيف. وقاش ماش للقماش. وهذه الاصوات لا ضمير فيها وجميعها مبنيٌّ. وقد يُعرَب بعضها لوقوعه موقع متمكن كقولهِ اذ لُمَّتي مثل جناح غاقِ. اي غراب. ومنه قول ذي الرمَّة

تداعينَ باسم الشِيب في متثلِّمٍ جوانبهُ من بصرةٍ وسلامِ

وقولهُ ايضًا

لا ينعش الطرف الا ما تخوّنهُ داعٍ يناديهِ باسم الماء مبغومُ

بفتح النون ومتَى وعِنْدَ بكسر العين وفتحها مع فتح الدال ولَدَى ولَدُنْ بضم الدال وسكون النون بمعنى عند(١) وحَيْثُ بضم الثاء وأمسِ بكسر السين. وهذا الاسم متى نُكِّرَ عُرِّف ومتى عُرِّف نُكِّر. فامسِ ليومٍ معينٍ والامسُ لغير معينٍ(٢) السابع الكنايات نحو كَمْ وكذا كنايتين عن العدد. نحو كم درهمًا وكذا درهمًا. وكذلك كَيْتَ كَيْتَ مكررتين بفتح التاء كناية عن الحديث(٣)

المطلب الثالث

في بناء الاسم العارض

الاسماء التي بناؤها عارضٌ خمسة. الاول الاسم المضاف الى ياء المتكلم. فان آخِرهُ مبنيٌّ على الكسر ابدًا لعروض الياء نحو غلامي(٤)

فالشِيب صوت شرب الابل. والماء صوت الظبية كما مرَّ. ومن المبنيات العَلَم المختوم بوَيْهِ كسيبويهِ ونفطويهِ ونحو ذلك. وقد سبق الكلام عليه في باب العَلَم (١) والفرق انه يقال المال عند زيد في ما يحضر عندهُ وفي ما في خزائنهِ وان كان غائبًا عنه. ولا يقال المال لدى او لدن زيدٍ الا في ما يحضر عنده (٢) والصحيح ان امسِ اذا اريد به ما قبل يومك بُني لتضمنه معنى لام التعريف. ودليل كونه معرفةً وصفهم اياه بالمعرفة في قولهم امس الدابر. وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرتهِ. واذا اريد به يوم من الايام الماضية او كُسِّر او دخلته أَلْ او أُضيف أُعرِب باجماعٍ (٣) تقول كان من الامر كيت كيت وقلت لهُ ذَيْتَ ذَيْتَ. ولا بدَّ من تكرارها. وسيأتي الكلام عن الكنايات والظروف في بابهِ (٤) هنا اذا كان المضاف الى ياء المتكلم غير مثنًّى ولا مجموع جمع سلامة لمذكرٍ ولا منقوص ولا مقصور. والاَّ فانه يُعرَب بالحروف او بالحركات تقديرًا. واعلم ان الاصحّ ان المضاف الى ياء المتكلم مثل غلامي يعرب بحركات مقدرة في الاحوال الثلثة او بحركةٍ مقدَّرةٍ في حالتي الرفع والنصب وحركةٍ ظاهرةٍ في حالة الجرّ

الثاني الاسم المقصود بالنداء. فان آخره مبنيٌّ على الضم ابدًا لعروض النداء[١] نحو يا بطرسُ ويا رسولُ. الثالث النكرة المفردة مع لَا النافية للجنس. فان اخرها مبنيٌّ على الفتح ابدًا لعروض النفي. نحو لا راحةَ في جهنمَ. الرابع المركب من كلمتين ليس بينهما نسبةٌ. فان اخر الكلمتين مبنيٌّ على الفتح ابدًا لعروض التركيب. وذلك من أَحَدَ عَشَرَ الى تسعةَ عشرَ ما عدا إثنَي عشرَ[٢] فان الجزء الاول معربٌ كالمثنّى. الخامس الجهات الستُّ وهي قبل وبعد[٣] وفوق وتحت ويمين وشمال وما هو في معناها. وكذلك أَوَّل ودُوْن ولها حالتان. الاولى ان تكون مضافةً فتُعرَب نصبًا على الظرفية او خفضًا بِمِنْ نحو جئتك قبلَ بطرس وبعدَه بالنصب او من قبلِهِ ومن بعدِهِ بالجرّ. وقس البواقي عليها. الثانية ان يُحذَف منها المضاف[٤] فان شئتَ اعربتها اعراب ما تقدَّم نحو جئتُ قبلاً وبعدًا ومن قبلٍ ومن بعدٍ بالتنوين فيها. وان شئتَ بنيتها على الضم. وهذا هو المراد هنا نحو جيت قبلُ وبعدُ ومن قبلُ

(١) ليس ذلك على اطلاقه كما ستعلم في باب المنادى. وكذلك القول في اسم لا كما ستعلم. ولو قال الثاني المنادى المفرد المعرفة لكان أسلَمَ (٢) وكذا القول في ما كان لمونثٍ. وقوله وذلك من احد عشر الى اخره يوهم ان ذلك منحصر في العدد وليس كذلك. لانه قد يكون في ما ركب تركيب مزج من الظروف كقولك فلانٌ ياتينا صباحَ مساءَ. والاصل صباحًا ومساءً. فحذف الواو وركب الظرفان قصدًا للتخفيف تركيب خمسة عشر. وقولك سهلت الهمزة بينَ بينَ. والاصل بينها وبين حرف حركتها. ومنه قولك فلان جاري بيتَ بيتَ والاصل بيتًا لبيتٍ اي ملاصقًا وغير ذلك مما سلف او سياتي في بابهِ (٣) ليس قبل وبعد من الجهات الست ولكن منها خلف وقدام (٤) والصحيح ان يقال ما تضاف اليهِ

ومن بعدُ بالبناء على الضم فيهما. وقس البواقي عليهما[١]. واما قطُّ بتشديد الطاء فظرف زمان يُبنَى على الضم ابدًا. وهي في الماضي نقيضة[٢] ابدًا في المستقبل نحو ما كلَّمتهُ قطُّ كما تقول لا اكلّمهُ ابدًا

المطلب الرابع

في بناء الافعال اللازم والعارض

الافعال التي بناؤها لازمٌ قسمان. الاول الماضي فانه يُبنَى على الفتح في المفرد والمثنَّى مذكرًا وموَنثًا نحو ضربَ ضربَا وضربَتْ ضربَتا. ويُبنَى على الضم في جمع المذكر الغائِب نحو ضربُوا. ويُبنَى على السكون عند اتصاله بضمير رفع متحرك نحو ضربْتُ الخ. الثاني الامر بالصيغة فان آخِرهِ يُبنَى على السكون نحو اضربْ[٣] وبناء الافعال العارض واحدٌ وهو المضارع الموكَّد. فانه يُبنَى على الفتح نحو ليضربَنَّ[٤]

(١) والصحيح انها تعرب اذا اضيفت لفظًا او حُذِف ما تضاف اليهِ ونُوِيَ اللفظ به او حُذِف ولم يُنوَ لفظهُ ولا معناهُ. وتُبنَى على الضم اذا حُذِف ما تضاف اليهِ ونُوِيَ معناه دون لفظهِ. واذا حُذِف ما تضاف اليهِ ونُوِيَ اللفظ بهِ لا تُنوَّن. وكل ذلك ظاهر وسيزيد ظهورًا في باب الاضافة (٢) والاولى ان يقال نقيض (٣) او نائِبهِ كاغزُ واضربا كما علمت (٤) قوله وبناء الافعال العارض الى آخِرهِ يُفهَم منهُ ان المضارع الموكَّد هو بناء الافعال العارض ويدخل فيه نحو لِيرحمُ من قولك ان الله لَيرحم مثلاً وهو يريد ان البناء العارض انما يكون من الافعال في الفعل المضارع الموكَّد بنون التوكيد ثقيلةً او خفيفةً. فهذا تشويش وامثالهُ كثيرة. وقوله فانه يُبنَى على الفتح يريد به اذا كان مفردًا لغير مخاطبة او جمعًا لمتكلم. لانه في غير ذلك يكون معربًا لا مبنيًّا. وقد فاته المضارع المتصل بنون النسوة كيضربْنَ وتضربْنَ فانهُ يُبنَى معها ايضًا على السكون

المطلب الخامس

في تفصيل ما تقدّم ذكرهُ

انواع البناء اربعة ضمٌّ وكسرٌ وفتحٌ وسكونٌ . فالضم والكسر يدخلان الاسم والحرف . مثال دخولهما في الاسم حيثُ وهولاءِ . وغلط من كتبها هولاي بالياء . ومثال دخولهما في الحرف منذُ وجيرِ بكسر الراء اي نعم[1] واما الفتح والسكون فيدخلان الاسم والفعل والحرف . مثال دخولهما في الاسم كيفَ وكمْ . ومثال دخولهما في الفعل ضربَ واضربْ . ومثال دخولهما في الحرف ليتَ ولمْ

القسم الثالث

فى الاسم المرفوع وفيه خمسة ابحاث

البحث الاول

في الفاعل وفيه ستة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الفاعل

المرفوعات اربعةٌ . الفاعل ونائِب الفاعل والمبتدأُ والخبر . الاول الفاعل . قال الاردبيليُّ الاسم المعرب على ثلثة انواعٍ . مرفوع ومنصوب ومجرور . ولكلٍّ منها افرادٌ متعددةٌ . والمطلوب الان المرفوع . واوله الفاعل . وهو عبارة عن اسمٍ أُسنِد اليه فعلٌ نحو قامَ بطرسُ[2]

(١) ولا يدخلان الفعل الا لغرَض كالمناسبة في نحو اضربُوا واضربِي والتخلُّص من اجتماع الساكنين في نحو قولك إضرِبِ الرجلَ (٢) ويَرِد عليهِ زيدٌ من قولنا

المطلب الثاني

في بيان الفاعل

الفاعل قسمان ظاهر مثل قامَ بطرسُ ومضمر[1] مثل قمتَ وما قامَ الا انتَ . وله[2] ثلثة شروط . الاول ان لا يلحق عامله علامة التثنية والجمع . اي لا يقال قاما الرجلان وقاموا الرجالُ . بل يقال قامَ الرجلان وقامَ الرجالُ بافراد الفعل فيهما . النتيجة اذا كان الفاعل ظاهرًا يجب افراد الفعل معهُ دائمًا[3] . الثاني يجب فيه تقديم الفعل على الفاعل كما مثّلنا مثل قامَ بطرسُ[4] الثالث ان يلحق العاملَ تاءَ التانيث[5] اذا كان الفاعل مونثًا نحو قالتْ مريمُ . ولحوق التاء اما جائزٌ واما واجبٌ . فالجائز يكون في اربعة مواضع . الاول ان يكون المونث

زيدٌ قام وقولنا ضُرِب زيدٌ مثلاً . فانه في المثال الاول مبتدأٌ وفي المثال الثاني نائِب الفاعل . فكان حقه ان يقيّد الفعل بكونهِ معلومًا مقدمًا . وقد ذكر القيد الاخير في المطلب الآتي (١) يجوز في ظاهر ومضمر في هذا التركيب ونحوهِ الرفع على البدل من قولهِ قسمان بدل تفصيل او على انه خبر لمبتدا محذوف اي احدهما ظاهر ويجوز النصب باضمار اعني . وهكذا ما اشبه (٢) اي للفاعل الظاهر . وفي قوله لهُ ثلثة شروط نظر من جهة عود الضمير والتسمية . وكان حقه ان يقول وللفاعل الظاهر مع الفعل ثلاثة احكام (٣) هذا هو مذهب الجمهور . وقد يثنّى الفعل او يجمع مع الفاعل الظاهر على لغة ضعيفة يسميها النحويون لغة اكلوني البراغيثُ . وينسبها الجمهور الى طي . وتكون الضمائر على هذه اللغة حروفًا دالّة على التثنية والجمع (٤) كان يمكنه ان يكتفي بقوله كما مثلنا او بقوله مثل قام بطرس . ولو قال الثاني ان يتقدم عامله عليه لكان أدخل في نسق ما قبلهُ وما بعدهُ (٥) وذلك في آخرهِ ان كان ماضيًا او وصفًا وفي اولهِ ان كان مضارعًا . قال الاشمونيُّ تساوي هذه التاء في اللزوم وعدمهِ تاء مضارع الغايبة او الغايبتين

مجازيًا اي لا يكون بازآئهِ مذكرٌ كالشمس. تقول طلع الشمس وطلعت الشمس. الثاني ان يكون الفاعل المونث منفصلاً عن عاملهِ نحو خَدَمَ او خَدَمَت اليومَ مرتا[١]. الثالث ان يكون العامل فعلاً جامدًا نحو ليس او ليست مريم مايتةً[٢] الرابع ان يكون الفاعل جمعًا مكسرًا او جمعَ مونثٍ سالمًا نحو قامَ او قامتِ الرجالُ وبشرًا او بشَّرتِ المومناتُ[٣] واما جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه لحوق التآء اصلاً نحو جآء المومنون[٤] واما الحاق التآء الواجب ففي موضعين. الاول في المونث الحقيقي الذي ليس بمنفصل عن عامله نحو قالت مريم[٥]. الثاني اذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا نحو مريم قالت والنار احرقت[٦]

(١) والاجود خدمت. على انهُ اذا كان الفاصل الّا لم يجز الالحاق الا في ما ندر (٢) والاثبات احسن (٣) والصحيح ان جمع المونث السالم يجب فيه تانيث العامل خلافًا للكوفيين فانهم جوّزوا الوجهين فيه وفي جمع التصحيح لمذكر. على انه اذا كان واحدهُ مذكرًا كطلحات او مغيّرًا نظمه كبنات جاز فيه الوجهان عند غير الكوفيين ايضًا. وانما جاز في جمع التكسير الالحاق لتأوّلهِ بالجماعة والحذف لتأوّله بالجمع. قال الاشمونيّ والافصح في جمع القلّة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقًا المطابقة نحو الاجذاع انكسرتْ ومنكسراتٌ والهندات والهنود انطلقنَ ومنطلقاتٌ. والافصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرتْ ومنكسرةٌ (٤) على انه اذا غُيّر نظمهُ كالبنون جاز فيهِ الوجهان كما تقدم في جمع المونث السالم (٥) وشذَّ قول بعضهم قالَ فلانةٌ (٦) يُوهِم كلامهُ انه لا يجب تانيث العامل اذا كان الفاعل ضميرا بارزًا وليس كذلك. فكان حقه ان يقول الثاني اذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً عائِدًا الى مونثٍ مطلقًا ليدخل فيه نحو الهندان قامتا ويخرج عنه نحو هندٌ ما قامَ الا هي. فانه يجب اثبات التآء في الاول وحذفها في الثاني. ويضعف اثباتها في الثاني. واما قولهم ولا ارض ابقلَ إبقالَها فضرورةٌ. والقياس أبقَلَتْ

المطلب الثالث

في انواع الفاعل وعاملهِ

الفاعل نوعان صريح وقد مرَّ ذكرهُ مثل قام بطرس ومأوَّل بالصريح وهو الموصول الحرفي نحو يعجبني أَنْ تقومَ[١] تقديرهُ يعجبني قيامكُ. واما العامل فنوعان ايضًا صريح كما مثَّلنا ومأَوَّل بالصريح. وانواعه ثلثة. الاول اسم الفعل نحو هيهات بطرسُ اي بَعُدَ. الثاني المصدر نحو عجبت من موتِ يسوعَ اي من أَنْ ماتَ يسوعُ. الثالث اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو يسوعُ طاهرةٌ امهُ[٢] وحسنٌ فعلهُا اي تطهرتْ امهُ وحَسُنَ فعلهُا[٣]

المطلب الرابع

في رتبة الفاعل والمفعول

الاصل في الفاعل التقديم وفي المفعول التاخير نحو أَحْيَى المسيحُ العازرَ. وقد يُعدَل عن الاصل اما جوازًا واما وجوبًا. اما تاخير الفاعل جوازًا فلا يكون الا في الاسمآء التي تظهر فيها علامة الاعراب لفظاً نحو لَطَمَ السيدَ العبدُ. فنصب السيد ورفع العبد أَنبأَا بالتقديم والتاخير[٤]

(١) يريد الموصول الحرفيّ مع صلتهِ لا الموصول الحرفيّ بنفسهِ. لان الموصول الحرفي لا يُؤوّل بالصريح ولا يقع معمول العامل بنفسهِ كما افادنا في ما مضى (٢) كان حقه ان يقول يسوع قائمةٌ امهُ مثلاً لان قوله طاهرة صفة مشبهة على وزن اسم الفاعل لا اسم فاعل. والمقام يقتضي مثالاً لاسم الفاعل (٣) ولو قسم العامل الى فعل معلوم وشبههِ كما فعل غيرهُ لكان احسن. والمراد بشبه الفعل المعلوم ما ذكره والظرف نحو زيدٌ عندك غلامهُ والجارُّ والمجرور نحو زيدٌ في الدار غلاماهُ وافعل التفضيل نحو مررت بالافضل ابوهُ. وسياتي تفصيل ذلك جميعه في مكانهِ (٤) اذا جاز لطم

وتاخير الفاعل وجوبًا يكون في موضعين. احدهما اذا اشتمل الفاعل المتاخر على ضميرٍ يعود الى المفعول المتقدم نحو ابتلى ايوبَ ربُّهُ. فلو تقدم ربه للزم عود الضمير على متاخرٍ لفظاً ورتبةً. وذلك غير جائزٍ. لانه لا يجوز في اللغة العربية ان يعود الضمير على المفعول المتاخر اصلاً اي لا يقال رايتهُ بطرسَ[1] خلافاً للغة السريانية فانه جائزٌ عندهم[2]. والثاني اذا كان المفعول ضميرًا متصلاً وجب تاخير الفاعل نحو اشفاني يسوعُ[3] واما اذا كان الفاعل والمفعول مقصورَين وجب الرجوع الى الاصل[4] نحو كلَّمَ متى لوقا لعدم وجود علامة الاعراب لفظاً. الا اذا دلَّ دليلٌ جاز التقديم والتاخير نحو بشَّر لوقا البشيرَ متى الرسولُ. فان علامة

السيدَ العبدُ لوجود دليلٍ لفظيٍّ يجوز فَهِمَ المعنى يحيى لوجود دليلٍ معنويٍّ. ومنهم من يجيز ذلك مع عدم الدليل ايضًا (١) والصحيح انه يقال رايتهُ بطرسَ لكن لا على سبيل المفعولية بل على سبيل البدلية (٢) وقد ورد ذلك في اللغة العربية شذوذًا ومنه قولهُ

جَزَى ربُّهُ عنّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ   جزاءَ الكلاب العاويات وقد فَعَلْ

والحقُّ ان ذلك مختصٌّ بالشعر دون النثر (٣) وكذلك يجب تاخير الفاعل عن المفعول اذا كان الفاعل محصورًا بإنّما نحو انما ضرب عمرًا زيدٌ او بإلّا على الاصحّ نحو ما ضرب عمرًا الا زيدٌ او الا انا. ويجب تقديم الفاعل على المفعول اذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً نحو ضربت زيدًا او كان المفعول محصورًا بإنما نحو انما ضرب زيدٌ عمرًا او بإلّا على الاصحّ نحو ما ضرب زيدٌ الا عمرًا (٤) اما حرف تفصيلٍ والمقصود هنا انما هو الاستدراك لا التفصيل. وقد جرّد جوابها من الفاء كما فعل مرارًا. ومفهوم عبارته انه لا يجب الرجوع الى الاصل في نحو قولك ضرب ابني غلامي. لان ابني وغلامي غير مقصورين. والصحيح انه اذا وجب الرجوع هناك فانهُ يجب هنا ايضًا

الوصف اللفظية تنبيء بالتقديم والتاخير[1]

المطلب الخامس

في تقديم المفعول على الفعل[2]

تقديم المفعول على الفعل جائزٌ وواجبٌ. فالجائز في قولك زيدًا ضربت او ضربت زيدًا. والواجب اذا كان المفعول اسم شرطٍ او اسم استفهامٍ. مثال الاول أيًّا تضرب أضرب. ومثال الثاني مَنْ رايتَ[3]

المطلب السادس

في حذف الفعل[4]

يُحذَف الفعل جوازًا ووجوبًا. فالجائز يكون في جواب الاستفهام[5]

(١) في هذا المثال نظر من جهة ان الدلالة فيه لفظية فدخل في باب لطم السيدَ العبدُ. واعلم انه يجوز جرُّ لفظ الفاعل باضافة المصدر اليه نحو عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا. وبِمِنْ نحو ما جاءني من احدٍ. وبالباء نحو كَفَى بالله شهيدًا. فزيد واحد واسم الجلالة مجرورة لفظًا مرفوعة محلاً على الفاعلية. وسياتي تفصيل ذلك (٢) كان حقه ان يقول على الفعل والفاعل ليكون له وجه لذكره هنا كما فعل ابن مالك في الفيته (٣) او كم الخبرية نحو كم غلامٍ ملكت او ضميرًا منفصلاً لو تاخر لزم اتصاله نحو إيّاك نعبد. ويجب ايضًا تقديم المفعول على الفعل اذا وقع الفعل بعد فاء الجزاء في جواب أمّا وليس للفعل منصوبٌ غيره مقدمٌ كقولهِ اما اليتيمَ فلا تقهر (٤) كان حقه ان يقول في حذف الفعل وابقاء الفاعل ويمثّل للحذف الجائز بقوله كزيدٌ في جواب من جاء وللحذف الواجب بقوله إنْ احدٌ استجارك ليكون له وجه لذكر ذلك هنا. لان عنوان هذا المطلب والمطلب الذي قبله يجعلها غريبَين عن هذا البحث الذي هو من اول الامر مبنيٌّ على الفاعل. ثم اذا اراد ان يذكر في سياق ذلك حذف الفعل وابقاء المفعول على سبيل الاستطراد فلا باس (٥) وقد يكون الاستفهام محققًا كما مثّل المصنف او مقدرًا كقوله ليُبكَ يزيدٌ ضارعٌ لخصومةٍ فكانه قيل ومن يبكيه فقيل يبكيه ضارعٌ لخصومةٍ

كقول القائل مَنْ تطلب تقول يسوعَ(١) اي اطلب يسوعَ. والواجب يكون في كل موضعٍ له مفسرٌ(٢) نحو زيدًا ضربتهُ. التقدير ضربتُ زيدًا ضربتهُ. فضربته مفسرٌ لضربت

البحث الثاني

في التنازع وفيه مطلبان

المطلب الاول

في تعريف التنازع

التنازع عبارةٌ عن توجهٌ عاملَين الى معمولٍ واحدٍ(١) نحو ضربتُ واكرمني زيدٌ. فان كلاًّ من ضربت واكرمني يطلب زيدًا معمولاً له

(١) توهم عبارتهُ ان قول القائل من تطلب هو جواب الاستفهام وليس كذلك. فكان حقهُ ان يقول كقولك يسوعَ في جواب مَنْ تطلب (٢) قوله في كل موضع له مفسر يدخل فيه قولك مثلاً أَفَلَ النجمُ اي غاب وهو باطل. ولو قال والواجب كما اذا فُسِّر بما بعد الفاعل من فعل مسندٍ الى ضميرهِ او ملابسهِ كما مثل وكقولك هل زيدٌ قام ابوهُ لم يَرِد عليه ذلك. وسيرد بيان ذلك في باب الاشتغال (٢) وقد يكون التنازع بين اكثر من عاملَين على اكثر من معمول. ومنه قولهُ تسبّحون وتكبّرون وتحمدون دُبُرَ كل صلوة ثلثًا وثلاثين. والمراد بالعاملين فعلان متصرفان او اسمان يشبهانهما او اسم وفعل سوآء اتفقا في العمل كقام وقعد زيدٌ او اختلفا نحو اكرمني وضربت زيدًا. ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره. واجازه بعضهم في فعل التعجب نحو ما احسن واكرم زيدًا. ولا يتأتّى التنازع في التمييز. وكذا الحال خلافًا لابن معطٍ. وكذا نحو ما قام وقعد الا زيد لانعكاس معنى المهمل. ويجوز في ما عدا ذلك من المعمولات. وشرط التنازع ان لا يكون المعمول متقدّمًا ولا متوسّطًا بل متأخّرًا. فلا تنازع في نحو زيدًا ضربت واكرمت ولا في نحو ضربت زيدًا واكرمت

المطلب الثاني

في انتخاب احد العاملين

لا يمكن تسليط العاملين على معمولٍ واحدٍ بل يجب ان يُختار احدهما. فالمختار منهما العامل الثاني(١) واما العامل الاول فان احتاج الى مرفوعٍ(٢) فَصِلْ بهِ ضميرَ الرفع نحو ضربني وضربت زيدًا وضربا وضربت الرجلَين وضربوا وضربت الظالمِينَ. وان احتاج الى منصوبٍ او مجرورٍ فاحذفهما من غير وصلٍ(٣) نحو ضربت وضربني زيدٌ. ولا يقال ضربتهُ وضربني زيدٌ. وكذلك مررت ومرَّ بي زيدٌ. ولا يقال مررت بهِ ومرَّ بي زيدٌ(٤)

البحث الثالث

في نائب الفاعل وفيه مطلبان

(١) وذلك عند البصريين لقربهِ من المعمول وسلامتهِ من الفصل بين العامل ومعموله باجنبيّ. والمختار عند الكوفيين العامل الاول لتقدمهِ. ولا خلاف بين الفريقين في جواز اعمال كلٍّ من العاملين في الاسم الظاهر (٢) يريد بالمرفوع هنا الفاعل ونائبهُ (٣) ليس ذلك على اطلاقه لانه اذا كان غير المرفوع عمدة في الاصل وهو مفعول ظنّ واخواتها وجب اضماره موخرًا نحو ظنّني وظننت زيدًا قايمًا اياهُ. على انه اذا لزم من اضماره عدم مطابقته لما يفسّرهُ وجب الاتيان به ظاهرًا نحو اظنُّ ويظنّاني اخًا زيدًا وعمرًا أخوَينِ. والمعنى اظن زيدًا وعمرًا اخوين وزيدٌ وعمرٌو يظنّاني اخًا (٤) هذا مع امن اللبس. فان خِيفَ اللبس وجب التاخير نحو استعنت واستعان عليَّ زيدٌ بهِ. لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان بهِ او عليهِ. واذا أُعمِل الاول أُضمِر في الثاني ما يطلبه من مرفوعٍ ومنصوبٍ ومجرورٍ مطابقًا للتنازَع فيه. تقول قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك

المطلب الاول

في تعريف نائِب الفاعل

نائِب الفاعلِ هو ما حُذِف فاعلهُ وأُقيم المفعول مقامهُ (١) كقولك في ضَرَبَ عمرٌو زيدًا ضُرِبَ زيدٌ. فيُعطَى حينئذٍ للمفعول (٢) ما كان للفاعل من الرفع والتاخير وتانيث العامل ان كان مونثًا (٣)

المطلب الثاني

في اقسام نائِب الفاعل

نائِب الفاعل اما مضمرٌ واما مظهرٌ. فالمضمر نحو ضُرِبْتَ وما ضُرِبَ الا انت. والمظهر فان كان فعلهُ ينصب مفعولاً واحدًا فارفع المفعول على النيابة وقُلْ ضُرِبَ زيدٌ. وان كان عاملهُ (٤) ينصب مفعولَينِ او ثلثة مفعولِينَ فارفع الاول منها على النيابة ودَعْ الباقي منصوبًا نحو أُعطِي زيدٌ درهمًا وأُرِيَ زيدٌ عمرًا فاضلاً (٥) وان كان الفعل

(١) هذا التعريف غير سديد لانه انما يصدق على فعل ما لم يُسمَّ فاعله لا على نايِب الفاعل ويُوهِم ان نايِب الفاعل هو غير المفعول. وكان حقهُ ان يقول هو مفعولٌ حُذِف فاعله لغَرَضٍ واقيم هو مقامهُ. واعلم ان الغرض من حذف فاعلهِ اما لفظيٌّ كالايجاز وتصحيح النظم او معنويٌّ كشهرتهِ او الجهل بهِ او الابهام او التعظيم او التحقير او الخوف منهُ او عليهِ. وتُغيَّر لهُ صورة الفعل كما علمت في باب التصريف (٢) يريد بالمفعول هنا وفي بقية هذا البحث المفعول به (٣) والعمدية. وكما ان الفعل لا يرفع الا فاعلاً واحدًا فكذلك لا يرفع الا نايِب فاعل واحدًا (٤) قال قبلاً فعلهُ وهنا يقول عاملهُ كانهُ خطر لهُ ان عامل نايِب الفاعل كعامل الفاعل قد يكون فعلاً كما مثل او شبهَ فعلٍ نحو زيدٌ مضروبٌ غلامهُ. واعلم ان نايِب الفاعل قد يكون صريحًا كما رايت او مأوَّلاً بالصريح نحو عُلِمَ أنّ زيدًا قائمٌ (٥) وتجوز اقامة الثاني اذا لم يكن خبرًا في الاصل كما في باب اعطى فتقول أُعطِيَ زيدًا درهمٌ.

ليس لهُ مفعولٌ ناب عنهُ واحدٌ من هذه الاربعة. وهي ظرف الزمان والمكان والمصدر والجارُّ والمجرور (١) نحو صِيمَ الصومُ الكبيرُ وسِيرَ ميلٌ وسِيرَ السيرُ الشديدُ ومُرَّ بزيدٍ. ويُشترَط في نيابة الظرف والمصدر ان يكونا مختصَّين بوصفٍ او غيرهِ (٢) وان يكونا معربَين. فمثل عند وسبحان لا ينوبان لبنائِهما (٣) ⊙ تنبيه. المفعول لهُ والمفعول معهُ لا ينوبان مناب الفاعل اصلاً (٤)

هذا مع امن اللبس. والاول أولَى (١) مذهب البصريين ان النائِب انما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع. واعلم انه اذا وُجِد المفعول به مع هذه تعيَّن له النيابة عند البصريين الا الاخفش تقول ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ امامَ الاميرِ ضربًا شديدًا في دارهِ. ومذهب الكوفيين انه يجوز اقامة غيرهِ. فان لم يكن فالجميع سوآءٌ ولا اولوية لواحدٍ منها. وقيل المصدر أولَى. وقيل المجرور. وقال ابو حيَّان ظرف المكان (٢) ان اختصاص الظرف قد يكون بعلمية كرمضان او باضافة كامام الامير ونحوها. واختصاص المصدر يكون اما بتحديد عددٍ نحو ضُرِب ضربتان او ضرباتٌ او بيان نوعٍ نحو سِيرَ سيرٌ شديدٌ او سيرُ الاميرِ. والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجارُّ لهُ طريقةً واحدةً في الاستعمال كمذ ومنذ ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ولا دلَّ على تعليل كاللام والباء ومِنْ اذا جاءت للتعليل. اما قولهُ يُغضِي حياءً ويُغضَى من مهابتهِ فالنائِب فيهِ ضمير المصدر لا قولهُ من مهابتهِ. والمعنى ويُغضَى هو اي الاغضاءُ. وهكذا ما اشبه. وفي تمثيله لظرف الزمان بالصوم ولظرف المكان بالميل نظر من جهة ظرفية الصوم وضعف اختصاص الميل (٣) ان سبحان وعند معربان لا مبنيَّان والمانع لهما ولنحوهما من النيابة انما هو عدم التصرف اي عدم خروج الاول عن المصدريَّة والثاني عن الظرفيَّة لا البناءُ كما ستعلم. فكان حقه ان يقول متصرفَين مكان قولهِ معربَين ولعدم تصرفهما مكان قولهِ لبنائِهما (٤) وكذا المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت والمجرور بالباء الحالية من نحو خرج زيدٌ بثيابهِ والمميِّز اذا كان معه مِن كقولك طبت من نفسٍ

البحث الرابع

في المبتدا والخبر وفيه عشرة مطالب

المطلب الاول

في تعريف المبتدا والخبر

المبتدأُ هو الاسم المرفوع المجرَّد عن العوامل اللفظيَّة للإسناد[١] والخَبَر هو الاسم المرفوع المُسنَد الى المبتدإ. والمبتدأُ مرفوعٌ بالابتدآء. والخبر مرفوعٌ بالمبتدإ. مثالهما يسوعُ صائِمٌ. فيسوعُ مبتدأٌ وصائِم خبرهُ مسندٌ اليهِ. ثم المبتدا قسمان ظاهرٌ كما مثَّلنا. ومضمرٌ اي ان يكون ضميرًا منفصلاً[٢] نحو انا مومنٌ. ويجب على الخبر ان يطابق المبتدأَ في الافراد والتعداد والتذكير والتانيث لانه جزءُ المبتدإ[٣]

المطلب الثاني

في تعريف المبتدا والخبر وفي تنكيرهما

الاصل في المبتدإ ان يكون معرفةً. وقد ياتى نكرةً لاسباب[٤]

---

(١) قد يكون تجريد المبتدا عن العوامل اللفظية اما حقيقةً نحو زيدٌ قائِمٌ او حكمًا نحو بحسبِكَ درهمٌ ونحو وهل من خالقٍ غير الله مما دخل عليه حرفٌ زائِدٌ. وقوله للاسناد مخرجٌ لاسمآء الافعال وللاسمآء قبل التركيب. ومذهب الجمهور ان الالفاظ قبل التركيب موقوفة لا معربةٌ ولا مبنيةٌ (٢) كان حقه ان يقول وهو الضمير المنفصل. واعلم ان المبتدأ كالفاعل قد يكون صريحًا كما مثل ومأوَّلاً بالصريح نحو أنْ تومنوا خيرٌ لكم. ومنه تسمعَ بالمُعَيديّ خيرٌ من ان تراهُ. اي أنْ تسمعَ (٣) واذا وَرَد ما ظاهره خلاف ذلك أُوِّل. واستعمال المصنف التعداد للدلالة على التثنية والجمع غريبٌ. ولو قال الافراد والتذكير وفروعهما لكان اخصر واسلم (٤) ياتي المبتدأ نكرةً في مواضع لمسوّغاتٍ لا لاسبابٍ. لان هذه المواطن مسوّغةٌ

الاول اذا كان الخبر ظرفًا او جارًّا ومجرورًا مقدَّمين نحو عندي كتابٌ وكقول البشير بِكَ جنونٌ[١] الثاني ان يتقدم النكرة حرفُ استفهامٍ كقوله تعالى هل شيطانٌ يخُرِج شيطانًا. فجملة يخُرِج خبر. الثالث ان يتقدمها نفيٌ كقوله تعالى ما احدٌ عارفٌ بالاب الا الابن. الرابع ان تكون النكرة موصوفةً كقوله تعالى برصٌ كثيرون في عهد اليشع النبي. فالجارُّ والمجرور خبرٌ[٢] الخامس ان تكون النكرة عاملةً نحو ضاربٌ زيدًا حاضرٌ[٣] السادس ان تكون النكرة مضافةً نحو بئرُ سبعٍ قريبةٌ[٤] السابع ان تكون النكرة عامةً نحو كلٌ يموتُ[٥] الثامن ان تكون النكرة دُعَآءً كقوله تعالى سلامٌ لكم. التاسع ان تكون النكرة

لوقوعهِ نكرةً لا مسبّبةٌ لهُ (١) ومن هذا القبيل نحو قَصَدَك غلامُهُ انسانٌ مما ورد فيه الخبر جملةً متقدمةً على المبتدا (٢) من راجع هذه الآية في مكانها يرى ان الجارَّ والمجرور ليس خبرًا لقوله برصٌ كثيرون. هنا ولا محلَّ لقولهِ هنا فالجارُّ والمجرور خبرٌ ولا لقولهِ قبلُ فجملة يخرج خبرٌ. لان المقام يقتضي التنبيهَ على المبتدإ النكرة لا على الخبر. وقد يكون الوصف لفظًا كما مثل المصنف. او تقديرًا كقولك العسل منوانِ بدرهمٍ اي منه. ومنه قولهم شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ اي شرٌّ عظيمٌ. او معنًى نحو رُجَيل عندنا اي رجلٌ صغيرٌ. ومنه ما احسنَ زيدًا. لان معناه شيءٌ عظيم حسَّنَ زيدًا (٣) ولو مثَّل بنحو امرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ونهيٌ عن منكَرٍ صدقةٌ لكان احسن لما في اعمال قوله ضاربٌ من الضعف كما ستعلم (٤) لا نسلم بان بئرُ سبعٍ نكرةٌ ولكنهُ علَمٌ اضافيٌ كبيت لحم وذو سلّم فهو معرفةٌ. وكان حقه ان يمثل بنحو عدلُ ساعةٍ خيرٌ من عبادة الف شهرٍ. ومنه قولك مثلُكَ لا يبخل وغيرُكَ لا يجود (٥) ولعلَّ هذا داخلٌ في المضاف اذ التقدير كل احدٍ. والمقدَّر في حكم المذكور. واعلم ان النكرة تكون عامةً اما بنفسها كاسمآء الشرط نحو مَنْ يقم اكرمه وما تفعل أفعل واسمآء الاستفهام نحو مَنْ عندك وما عندك او بغيرها وهي الواقعة في سياق استفهامٍ او نفيٍ كما مثَّل المصنف قُبَيلَ هذا

مصغَّرةً نحو رُجَيل حاضرٌ. العاشر ان يتقدَّمها لامُ الابتداء نحو لَرجلٌ قائمٌ[١] والاصل في الخبر ان يكون نكرةً. وقد ياتي المبتدا والخبر معرفتين نحو آدمُ ابونا وحوَّآء امنُّا

(١) وقد زاد بعضهم مواطن اخرى لوقوع النكرة مبتدأ. منها العطف بشرط ان يكون احد المتعاطفين مما يجوز الابتدآء به نحو طاعةٌ وقولٌ بمعروفٍ اي أمثَلُ من غيرها ونحو قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذًى. ومنها ان يراد بالنكرة الحقيقة نحو رجلٌ خيرٌ من امراةٍ ومنه تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ. ومنها ان تكون النكرة بمعنى الفعل وهذا شامل للنكرة التي يُرَاد بها الدعآء نحو سلامٌ على آل ياسين وويلٌ لزيدٍ اي اسلَمْ واعذَّب بالويل والتي يراد بها التعجُّب نحو عجبٌ لزيدٍ اي اتعجب. ومنها ان يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرةٌ تكلَّمت. ومنها ان تقع النكرة في اول الجمله الحالية سوآء ذات الواو نحو سرَينا ونجمٌ قد اضآء وذات الضمير نحو وكل يومٍ ترَاني مديةٌ بيدي. ومنها ان تقع بعد اذا المفاجأة نحو خرجت فاذا اسدٌ بالباب. ومنها ان تقع بعد لولا نحو لولا اصطبارٌ لأودَى كل ذي مِقَةٍ. ومنها ان تقع جوابًا نحو رجلٌ في جواب مَنْ عندك والتقدير رجلٌ عندي. ومنها ان تقع بعد كَمْ الخبريّة نحو كم عمّةٌ لك يا جرير. ومنها ان تكون مبهمةً نحو مرسّعةٌ بين ارساغهِ. قال الاشمونيُّ ولم يشترط سيبويهِ والمتقدمون لجواز الابتدآء بالنكرة الا حصول الفائدة ورأى المتاخّرون انهُ ليس كل احدٍ يهتدي الى مواضع الفائدة فتتبّعوها. فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ ومن مُكْثِرٍ مُورِدٍ مالا يصحُّ او مُعَدِّدٍ لامورٍ متداخلة. قال ابن مالك

ولا يجوزُ ٱلابتدا بٱلنكِرَهْ مالم تُفِد كعند زيدٍ نَمِرَهْ
وهل فتًى فيكم فما خِلٌّ لنا ورجلٌ مِنَ ٱلكرامِ عندنا
ورغبةٌ في الخيرِ خيرٌ وعَمَلْ بِرٍّ يزينُ وليُقَسْ مالم يُقَلْ

المطلب الثالث

في اشتقاق الخبر وجموده

الخبر اما مشتقٌّ او غير مشتقٍّ. فالمشتق ما كان فيه ضميرٌ[١] نحو بطرسُ قائمٌ. اي قائمٌ هو. والغير المشتقّ لايتضمَّن ضميرًا نحو اندراوسُ اخو بطرسَ. فاخو خبر اندراوس لاضميرَ فيهِ لانه جامدٌ[٢] ثم الخبر المشتقُّ ان كان ضميرهُ يعود الى المبتدإِ وجب استتارهُ كما مثَّلنا. وان كان لايعود وجب ابرازهُ نحو يسوعُ بطرسُ حافظهُ هوَ. فضمير حافظه عائِد الى بطرس وهو غير يسوع المبتدا الاول. ولهذا برز الضمير الذي هو لفظة هوَ[٣]

(١) على هذا التعريف يكون قائم من قولنا زيد قائمٌ ابوهُ غير مشتقٍّ اذ لا ضمير فيهِ. والاعتذار عنه بجعل المثال من تتمَّة التعريف باطلٌ. والصحيح انه يُرَاد هنا بالمشتقِّ المفرد الذي يُصَاغ من المصدر ليدلَّ على متَّصفٍ بهِ. فهذا يتضمن ضميرًا اذا لم يرفع ظاهرًا. والمشتق بهذا المعنى هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل. واما اسمآء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقةً بالمعنى المذكور فهي من الجوامد. وهو اصطلاحٌ. وفي معنى المشتق ما أُوِّل بهِ نحو زيدٌ اسدٌ اي شجاعٌ وعمرٌو تميميٌّ اي منتسب الى تميم وبكرٌ ذو مالٍ اي صاحب مالٍ. واعلم ان الف قائمانِ وواو قائمون من قولك الزيدان قائمانِ والزيدون قائمون ليسا بضميرَين كما هما في يقومان ويقومون بل هما حرفا تثنيةٍ وجمعٍ وعلامتا اعرابٍ (٢) وذهب الكسائيُّ والرمانيُّ وجماعةٌ الى انه يتحمَّل الضميرَ. والتقدير عندهم اندراوس اخو بطرس هو (٣) والصحيح انه اذا جرى الخبر المشتق على من هو لهُ استتر الضميرُ فيهِ نحو زيدٌ قائمٌ اي هو. واذا اتيت بالضمير بعد المشتق فقلت زيدٌ قائمٌ هوَ جاز فيهِ وجهان. الاول ان يكون هُوَ تاكيدًا للضمير المستتر في قائمٍ. والثاني ان يكون فاعلاً بقائمٍ. واذا جرى الخبر المشتق على غير من هو لهُ وجب عند البصريين ابراز الضمير سوآء أُمِنَ اللبس نحو زيدٌ هندٌ ضاربُها هُوَ اولم يُؤْمَن نحو زيدٌ عمرٌو ضاربهُ هو.

المطلب الرابع

في اذا كان الخبر جملة

الخبر قسمان مفردٌ كما مرَّ وجملةٌ[١] وانواعها اربعةٌ. الاول الجملة الاسميَّة كقول البشير بطرسُ حماتهُ محمومةٌ. فحماتهُ محمومة جملة اسميَّة في محل رفع خبر بطرس المبتدا. الثاني الجملة الفعليَّة نحو مريمُ وَلَدَت يسوعَ. فولدت يسوع جملة فعلية في محل رفع خبر مريم المبتدا. وقولنا اسميّة وفعلية اي المصدَّرة[٢] باسمٍ او فعلٍ. الثالث ظرف المكان والزمان نحو يسوعُ عندك والموتُ غدًا. فعندك وغدًا ظرفان متعلقان بمحذوف تقديره حاصل وهو خبر المبتدا[٣] الرابع الجارُّ والمجرور كقول البشير

وذهب الكوفيون الى انه ان أُمِنَ اللبس كما في المثال الاول جاز الامران وان خِيْفَ اللبس كما في المثال الثاني وجب الابراز. وقد ورد السماع بمذهبهم كما في قول الشاعر

قومي ذُرَى المجدِ بانوها وقد عَلِمَتْ   بكنهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

التقدير بانوها هم فحذف الضمير لامن اللبس. ولا يخفى ما في عبارة المصنف من التشويش والارتباك. فقوله فضمير حافظه الى اخره يريد بهِ الهاء من حافظه وقوله ولهذا برزا الضمير يريد به الضمير المستتر في حافظه (١) واما المبتدأ فلا يكون الا مفردًا. والمراد بالمفرد هنا ما ليس جملةً اوشبهها وان يكن مثنًى او مجموعًا (٢) لم يذكر خبرًا لقوله قولنا وقد عرَّف ما بعد اي مع ان ما قبلها نكرة وكلاهما لا يجوز. فلو قال عوض قوله اي المصدرة نعني بهِ مصدَّرةً لم يَرِد عليه ذلك (٣) وذلك المحذوف واجب الحذف. واجاز قومٌ ان يكون ذلك المحذوف اسمًا او فعلاً تقديره كائنٌ او استقرَّ ونحوهما. وقد صُرِّح به شذوذًا في قولهِ فانت لدى بحبوحة الهونِ كائِنُ. وكما يجب حذف عامل الظرف والجارِّ والمجرور اذا وقعا خبرًا كذلك يجب حذفهُ اذا وقعا صفةً نحو مررت برجلٍ عندك او في الدار او حالاً نحو مررت بزيد عندك او في الدار. وسيرد بيان ذلك. او صلةً نحو جاءَ الذي عندك

السلامُ عليكِ يا مريمُ. فحكم عليك كحكم الظرف المقدَّم ذكرهُ ۝ تنبيه. اذا وقعت الجملة خبرًا احتاجت الى رابطٍ يربطها بالمبتدإ. والرابط ثلثة. الاول الضمير كما مثَّلنا[١] الثاني الاشارة نحو يسوعُ ذاك المخلّصُ[٢] الثالث العموم نحو بطرسُ نِعمَ الرسولُ[٣]

او في الدار. وقد مرَّ بيانهُ. ولكن يجب في الصلة ان يكون المحذوف فعلاً. التقدير جاءَ الذي استقر عندك او في الدار. لان الصلة لا تكون الا جملةً. والصفة مع فاعلها ليست جملةً. واعلم ان ظرف المكان يقع خبرًا عن الذات نحو زيدٌ عندك وعن المعنى نحو القتال عندك. واما ظرف الزمان فيقع خبرًا عن المعنى منصوبًا او مجرورًا بفي نحو القتالُ يومَ الجمعة او في يوم الجمعة ولا يقع خبرًا عن الذات فلا يقال زيدٌ اليومَ الا اذا افاد كقولهم الهلالُ الليلةَ. ومذهب جمهور البصريين انه مأوَّلٌ. والتقدير طلوعُ الهلالِ الليلةَ. وكذا ما اشبهه (١) وقد يكون الضمير مقدَّرًا لقيام قرينة نحو السمن منوانِ بدرهمٍ والبرُّ الكرُّ بستين درهمًا. اي منوان منهُ والكر منهُ بقرينة ان بائع السمن والبر لا يسعِّر غيرهما (٢) هذا اذا قُدِّر ذاك مبتدأً ثانيًا. فان قُدِّر بدلاً او عطفَ بيانٍ كان من باب الاخبار بالمفرد والرابط فيه الضمير المستتر في المخلّص (٣) والمراد بالعموم كونُ الجملة الواقعة خبرًا مشتملةً على اسمٍ اعمّ من المبتدإ فيكون المبتدأ داخلاً تحتهُ. فان ألْ في الرسول للجنس وهو مشتمل على كل افرادهِ وبطرس فردٌ منها فدخل في العموم فحصل الربط. ومما يربط الجملة الواقعة خبرًا بالمبتدا تكرار المبتدا بلفظه واكثر ما يكون ذلك في مواضع التفخيم نحو الحاقَّة ما الحاقَّة والقارعة ما القارعة. والاصل الحاقَّة ما هي والقارعة ما هي. فوُضِع المظهر موضع المضمر فحصل الربط. ومنها كونها تفسيرًا للمبتدا نحو قُلْ هو اللهُ احدٌ. ومنها ان يقع بعدها جملةٌ مشتملةٌ على ضمير المبتدا بشرط كونها اما معطوفةً بالفاء نحو زيدٌ مات عمرٌو فورثهُ. او بالواو نحو زيدٌ ماتت هندٌ وورثها. واما شرطًا مدلولاً على جوابهِ بالخبر نحو زيدٌ يقوم عمرٌو إنْ قامَ. واعلم انه اذا كانت الجملة الواقعة خبرًا هي نفس المبتدا في المعنى لم يحتَجِ الى رابطٍ نحو نطقي اللهُ حسبي وقولي لا الهَ الا الله

المطلب الخامس

في ما يسدُّ مسدَّ الخبر

متى وقعت الصفة بعد نفيٍ او بعد حرف الاستفهام(١) فلا تخلو اما ان تعمل في اسم ظاهرٍ او مضمر. فان عملت في اسم ظاهر كانت الصفة مبتدأ والاسم الذي بعدها فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر. مثال النفي نحو(٢) ما قائمٌ بطرسُ وليس قائمٌ بولس وما قائمٌ الرجلان او الرجالُ وليس هالكٌ المومنان او المومنون. ومثال حرف الاستفهام نحو هل قائمٌ بطرسُ وهل قائمٌ الرجلان او الرجالُ. وان كانت الصفة عاملةً في اسمٍ مضمرٍ(٣) كانت خبرًا مقدمًا وما بعدها مبتدأ موخرًا نحو ما قائمان الرجلان وما قائمون الرجالُ وهل قائمان الرجلان وهل قائمون الرجالُ(٤) ۞ تنبيه. يجوز للخبر ان ياتي

(١) لو قال او بعد استفهامٍ لكان انسق واسلم كما سياتي (٢) هذه زيادةٌ في اللفظ أدّت الى نقصٍ في المعنى لان قولهُ نحو بعد قولهِ مثال النفي يدلُّ على ان ما بعد نحو ليس المثال بل المثال ما اشبههُ. وذلك غير ما قصده. وكذا القول في قوله مثال حرف الاستفهام نحو الى آخرهِ (٣) كان حقهُ ان يقول في ضميرٍ متصلٍ ليخرج نحو قولك اقائمٌ انتما (٤) لا فرق في الصفة بين ان تكون اسم فاعل كما مثل المصنف او اسمَ مفعولٍ او صفةً مشبهةً او اسمَ تفضيلٍ او اسمًا منسوبًا. ولا في النفي بين ان يكون بالحرف او الفعل كما مثل او بالاسم نحو غير ماسوفٍ على زمنٍ. الا ان الوصف بعد ليس يرتفع على انه اسمها ومرفوعه يغني عن خبرها. وكذا ما الحجازية. وبعد غير يجرُّ بالاضافة وغير هي المبتدا ومرفوع الوصف يغني عن الخبر. ولا في الاستفهام بين ان يكون بالحرف كما مثل او بالاسم خلافًا لهُ نحو كيف جالس الزيدان. ولا في المعمول بين ان يكون ظاهرًا كما مثل او ضميرًا منفصلاً خلافًا لهُ نحو اراغبٌ انت عن الهتي. ونحو خليليَّ ما وافٍ بعهدي انتما. وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ

متعددًا(١) نحو اللهُ غفورٌ رحيمٌ

المطلب السادس

في رتبة المبتدا والخبر

الاصل في المبتدا التقديم. وذلك واجبٌ وجائزٌ. فالواجب يكون في ما اشتمل عليهِ صدر الكلام. وهو خمسةٌ. الاول الاستفهام نحو مَنْ ابوك. الثاني الشرط نحو مَنْ يكرمني اكرمهُ. الثالث التعجب(٢) نحو ما احسنَ زيدًا. فما مبتدا واحسن خبره. الرابع النفي نحو ما بطرسُ كاذبٌ(٣)

من غير ان يسبقهُ نفيٌ او استفهامٌ نحو خيرٌ نحن عند الناس منكر. ونحو خبيرٌ بنو لهبٍ. واعلم انه اذا تطابق الوصف والمرفوع في غير الافراد نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون تعيّن كون الوصف خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ موخّرًا. ولا يجوز ان يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلاً اغنى عن الخبر الا على لغة اكلوني البراغيثُ. وان تطابقا في الافراد نحو اقائمٌ زيدٌ وما ذاهبةٌ هندٌ جاز الامران. وان لم يتطابقا نحو اقائمٌ الزيدان واقائمٌ الزيدون تعيّن كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر (١) وذلك اما لفظًا ومعنى لا لتعدُّد المُخبَر عنهُ كما مثّل المصنف ونحو زيدٌ فقيهٌ كاتبٌ شاعرٌ. وعلامته صحة الاقتصار على احد الخبرين او الاخبار. ويجوز فيه العطف. واما لفظًا لا معنًى نحو هذا حلوٌ حامضٌ اي مزٌّ. وهذا أعسَرُ أيسَرُ اي أضبَط. وهذا لا يجوز فيهِ العطف. وقد ياتي الخبر متعددًا لتعدد المخبر عنهُ اما حقيقةً نحو بنوك فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ. او حكمًا نحو انما الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ. وهذا يجب فيه العطف كما ترى. وقد يتعدَّد المبتدأ ايضًا نحو زيدٌ عمهُ خالهُ اخوهُ ابوهُ قائمٌ. والمعنى ابو اخي خالِ عمِّ زيدٍ قائمٌ (٢) يريد هنا اسماء الاستفهام والشرط والتعجب. وفي معنى اسماء الاستفهام والشرط ما أُضيف اليها نحو غلامُ مَنْ انت وغلامُ مَنْ يقم اقم معهُ (٣) فلو قدَّمنا قوله كاذبٌ على بطرس لكان كاذب مبتدأ وبطرس فاعلاً اغنى عن الخبر. واما نحو ما قائمان الرجلان وما قائمون الرجالُ فان قائمان وقائمون فيهِ خبران للرجلين والرجال مقدَّمان عليهما كما علمت في المطلب السابق. وهكذا

الخامس لام الابتداء نحو لَبطرسُ رسولٌ(١) ويجوز تقديمهُ في غير ما ذكرنا(٢) نحو بطرسُ رسولٌ ورسولٌ بطرسُ. والاصل في الخبر التاخير. وفيه ثلثة اقسام. القسم الاول في جواز تقديمهِ وتاخيرهِ. وذلك في موضعين. الاول في مثل بطرسُ رسولٌ(٣) الثاني اذا كان ظرفًا او جارًّا ومجرورًا(٤) نحو عندك بطرسُ وفي الدار بولسُ. القسم الثاني في وجوب تاخيرهِ. وذلك في اربعة مواضع. الاول اذا كان المبتدا والخبر معرفتين نحو ادم ابونا(٥) لان قولك ابونا ادم ليس من باب المبتدا والخبر بل من باب البدل. لان ادم بدل من ابونا بدل كلٍّ من كلٍّ(٦) كما سياتي. الثاني اذا كان الخبر فعلاً نحو بطرسُ قامَ او يقومُ(٧) الثالث

يكون تقديم المبتدا بعد النفي غير واجب في كل صورةٍ كما افاد المصنف (١) واما قوله خالي لَأنت فشاذٌ او مؤوَّلٌ. فقيل اللام زائدة. وقيل اللام داخلة على مبتدا محذوفٍ. اي لَهوَ انت. وقيل اصله لخالي انت أُخِّرت اللام للضرورة. ومن المبتدءات التي يجب تقديمها كم الخبرية لان لها صدر الكلام نحو كَمْ عمةٌ لك يا جريرُ (٢) توهم عبارتهُ ان ما ذكره يجب فيه تاخير المبتدا. وليس كذلك. ولو قال والجائز غير ما ذكرناهُ لم يَرِد عليهِ ذلك (٣) اي اذا كان الخبر نكرةً (٤) كان حقهُ ان يقيّد ذلك بكون المبتدا معرفةً او نكرةً مختصةً ليخرج نحو عندنا رجلٌ وفي الدار غلامٌ. فانهُ انما يجب فيها التقديم (٥) اي معرفتين يصلح كل منهما لان يكون مبتدأً ولا مبيّن للمبتدا من الخبر نحو صديقي زيدٌ. او نكرتين كذلك نحو افضلُ منك افضلُ مني. فان وجد دليلٌ على ان المتقدم خبرٌ جاز كقولهِ بنونا بنو ابنآئنا. فقولهُ بنونا خبرٌ مقدَّمٌ وبنو ابنآئنا مبتدأٌ مؤخَّرٌ (٦) والصحيح ان قولك ابونا آدم لا يكون من باب البدل الا اذا قيل مثلاً مات ابونا ادم او ابونا ادم سعيدٌ. وتعليل المصنف هنا غير سديدٍ كما يظهر عند التحقيق (٧) فلا يقال قامَ زيدٌ على ان يكون زيدٌ مبتدأً مؤخّرًا والفعل خبرٌ مقدمٌ بل يكون زيدٌ فاعلاً لقامَ. فلا يكون من باب المبتدا والخبر بل من باب الفعل والفاعل. وكان حقهُ ان يقيّد الفعل بكونه رافعًا لضمير

اذا كان الخبر محصورًا بإلاَّ او إنَّما نحو ما بطرسُ الا رسولٌ وانما بطرس رئيسُ الرؤساء(١) الرابع اذا كان المبتدا مشتملاً على ما لهُ صدر الكلام كما مرَّ. القسم الثالث في وجوب تقديمهِ. وذلك في اربعة مواضع. الاول اذا كان المبتدا نكرةً غير مخصوصة(٢) وكان الخبر ظرفًا او جارًّا ومجرورًا نحو عندك رجلٌ وفي الدار امرأةٌ(٣) الثاني ان يكون في المبتدا ضميرٌ يعود الى الخبر نحو في الدار صاحبُها(٤) الثالث ان يكون الخبر اسم استفهامٍ نحو اينَ بطرسُ وكيفَ بولسُ(٥). الرابع ان يكون المبتدا محصورًا بالإِّ او إنما نحو ما في الدار الا بطرسُ وانما في الدار بولسُ(٦)

المطلب السابع

في تضمين المبتدا معنى الشرط

متى كان المبتدأُ سببًا للخبر كان المبتدأُ متضمنًا معنى الشرط نحو الذي ياتيني فَلَهُ درهمٌ. ومنه قوله تعالى كلُّ من ياتي اليَّ فلا اخرجهُ

المبتدا مستترًا. فلو كان الفعل رافعًا لظاهرٍ نحو زيدٌ قام ابوه جاز التقديم فتقول قام ابوهُ زيدٌ. وكذلك يجوز التقديم اذا رفع الفعل ضميرًا بارزًا نحو الزيدان قاما فيجوز ان تقول قاما الزيدان. ومنع ذلك قومٌ (١) وقد جاء التقديم مع إلاَّ شذوذًا كقولهِ وهل إلاَّ عليك المعوَّلُ. ويجب ايضًا تاخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذي ياتيني فلهُ دِرهَمٌ (٢) والصواب غير مختصةٍ (٣) ومنهُ نحو قصدَكَ غلامهُ رجلٌ (٤) والصحيح ان الضمير من قولك صاحبها انما هو عائدٌ على جزءٍ من الخبر وهو الدار لا على الخبر برمّتهِ وهو الجارُّ والمجرور. وقول المصنف يعود الى الخبر هو على حذف مضافٍ اي يعود على ملابسهِ (٥) او مضافًا الى اسم استفهامٍ نحو صبيحة ايّ يومٍ سفرُكَ (٦) قال الاشمونيُّ كذلك يجب تقدُّم الخبر اذا كان المبتدأ أنَّ وصلتها نحو عندي أنَّك فاضلٌ. على انها اذا وقعت بعد أمّا جاز ذلك كقولهِ واما أنَّني جزعٌ فلِوَجدٍ كاد يبريني

خارجًا. ويجب دخول فآء الجزآء على خبره كما مثّلنا(١)

المطلب الثامن

في وقوع النكرة بعد تمام المبتدا والخبر

متى تقدم الخبر وكان ظرفًا او جارًّا ومجرورًا او اسم استفهام ثم وقع بعد ذلك نكرةٌ فلك فيها وجهان. الرفع على انها خبر المبتدا وكان عمل الظرف والجارّ والمجرور والاستفهام ملغًى. والنصب على الحاليّة وكان الظرف والجارُّ والمجرور والاستفهام اخبارًا مقدمةً. مثال الظرف عندك بطرسُ نائمٌ او نائمًا. ومثال الجارّ والمجرور في الدار بطرسُ قائمٌ او قائمًا. ومثال اسم الاستفهام أَيْنَ العازرُ مدفونٌ او مدفونًا(٢)

(١) والصحيح ان دخول الفآء هنا جائزٌ لا واجبٌ. والاولى ان يقال في هذا الباب ان بعض المبتدءات يشبه ادوات الشرط فيقترن خبره بالفآء اما وجوبًا. وذلك بعد أمّا نحو اما زيدٌ فمنطلقٌ. واما قول الشاعر واما القتالُ لا قتالَ لديكم فضرورةٌ. واما جوازًا وذلك اذا كان المبتدا اما اسمًا موصولًا صلته فعلٌ لا حرفَ شرطٍ معهُ او ظرفٌ. واما اسمًا موصوفًا بهما او مضافًا الى احدهما او اسمًا موصوفًا بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة او الصفة. نحو الذي ياتيني فلهُ درهمٌ. ورجلٌ يسالني او في المسجد فلهُ برٌّ. وكل الذي تفعل فَلَكَ او عليك. وكل رجل يتّقي اللهَ فسعيدٌ. والسعي الذي تسعاهُ فستلقاهُ. واذا دخل شيءٌ من نواسخ الابتدآء على المبتدا الذي اقترن خبره بالفآء ازال الفآء ان لم يكن إنّ وأنّ ولكِنّ باجماع المحقّقين. فان كان الناسخ إنّ وأنّ ولكنّ جاز بقآء الفآء. مثال ذلك مع إنّ إنّ الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم. ومثال ذلك مع أنّ واعلموا أنّ ما غنمتم من شيءٍ فإنّ لله خمسهُ. ومثال ذلك مع لكِنّ قوله ولكِنّ ما يُقضَى فسوف يكون

(٢) الظرف منهُ مستقرٌ وهو الذي يتعلق بفعل الاستقرار ويكون لهُ حظٌّ من الاعراب ولا يتمّ الكلام بدونهِ. ومنهُ لغوٌ وهو الذي يتعلق بعاملهِ المذكور ويكون

المطلب التاسع

في حذف كل من المبتدا والخبر

قد يُحذَف المبتدأُ جوازًا فقط(١) في مثل قولك المطلبُ الاولُ. اي هذا المطلب الاول. وقس عليه(٢) واما الخبر فقد يُحذَف تارةً جوازًا وتارةً وجوبًا. فالجائز في موضعين. احدهما بعد اذا الفجآئية نحو خرجت فاذا السبُعُ. اي فاذا السبع واقفٌ. الثاني في جواب الاستفهام كقولهِ تعالى كم عندكم من الخبز فقالوا سبعةٌ. اي سبعةٌ عندنا(٣) والواجب في اربعة مواضع. الاول بعد لولا نحو لَوْلا يسوعُ ما خَلَصنا. اي لولا يسوعُ متجسّدٌ(٤) الثاني بعد القَسَم نحو لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ. اي لعمرك

الاعراب لذلك العامل ويتمّ الكلام بدونهِ. وعلى ذلك يكون معنى المصنف انك اذا نصبت النكرة حالًا كان الظرف مستقرًّا واذا رفعتها خبرًا كان الظرف لغوًا. لكن لا يستفاد ذلك من عبارتهِ فضلًا عن انه لم يقيّد الاستفهام بكونهِ ظرفًا

(١) يشعر كلامهُ ان المبتدأ لا يُحذَف الا جوازًا مع انهُ يُحذَف وجوبًا في اربعة مواضع. الاول اذا أُخبِر عنه بنعت مقطوع الى الرفع نحو مررت بزيدٍ الكريمُ بالرفع. والتقدير هو الكريم. الثاني اذا اخبر عنه بمخصوص نِعمَ وبِئسَ مؤخّرًا عنهما نحو نِعمَ الرجلُ زيدٌ وبِئسَ الرجلُ عمرٌو. التقدير هو زيدٌ وهو عمرٌو. الثالث اذا اخبر عنهُ بصريح القَسَم نحو في ذمّتي لافعلنّ. التقدير في ذمتي يمينٌ. الرابع اذا كان الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل نحو صبرٌ جميلٌ. التقدير صبري صبرٌ جميلٌ (٢) نحو قولك صحيحٌ لمن قال كيف زيدٌ. التقدير زيدٌ صحيحٌ (٣) ولا يجوز ان يكون التقدير عندنا سبعةٌ الا على ضعفٍ (٤) والاصحّ انه اذا كان الخبر بعد لولا كونًا مطلقًا نحو لولا زيدٌ لكان كذا وجب حذفهُ. وان كان كونًا مقيّدًا ولم يدلّ عليه دليلٌ نحو لولا زيدٌ محسنٌ اليّ لما اتيت وجب ذكرهُ. وان دلّ عليه دليلٌ نحو ان يقال زيدٌ محسنٌ اليك فتقول لولا زيدٌ لهلكت جاز اثباتهُ وحذفهُ. واعلم ان الكون المطلق هو ما أُرِيد بهِ الحصول على أيّة حالةٍ كانت كالوجود والاستقرار ونحوهما والكون المقيّد هو ما

قسمي[١] الثالث بعد واو المعية نحو كلُّ انسانٍ وعملهُ اي كل انسانٍ وعملهُ مقترنان[٢] الرابع اذا كان المبتدأ مصدرًا مضافًا او أفعَلَ التفضيل مضافًا الى المصدر[٣] وبعدهما حالٌ. مثال الاول ضَرْبِي زيدًا قائِمًا. فضربي مبتدأٌ وزيدًا مفعولٌ وقائِمًا حالٌ. والخبر محذوفٌ تقديرهُ حاصلٌ. ومثال الثاني أكْثَرُ شربي الخمرَ ممزوجًا. فاكثر مبتدأٌ وشربي مضافٌ اليه والخمرَ مفعولٌ بهِ. والخبر محذوفٌ تقديرهُ حاصلٌ. وممزوجًا حالٌ. وقد يجوز حذف المبتدا والخبر معًا في جواب الاستفهام نحو هل بطرسُ قائِمٌ فتجيب نَعَمْ. اي بطرسُ قائِمٌ

المطلب العاشر

في حروف الفصل

حروف الفصل اثنا عشر على صيغة الضمير المنفصل. وهي هُوَ هُمَا هُمْ الخ. يُؤْتَى بها معترضةً ما بين المبتدإِ والخبر اذا كانا معرفتَينِ. كقول البشير اللهُ هُوَ الكلمةُ. فالله مبتدأٌ والكلمة خبرهُ وهوَ حرفُ فصلٍ لامحلَّ لهُ من الإعراب. ولهذا لايُسمَّى ضميرًا. وفائِدتهُ التوكيد[٤]

أُرِيد بهِ الحصول على حالةٍ ما كالجلوس والقيام ونحوهما. فالاول عامٌ والثاني خاصٌ (١) هذا اذا كان المبتدأُ نَصًّا في اليمين. وهو ما يُعلَمَ بمجرَّد لفظهِ كون الناطق مقسمًا بهِ كما مثل المصنف. فان لم يكن نصًّا في اليمين لم يجب حذف الخبر كقولك عهدُ الله لافعلنَّ. فانه يجوز ان تقول عهد الله عليَّ باثبات الخبر (٢) هذا اذا كانت الواو نصًّا في المعيَّة. اي بمعنى مع كما مثَّل المصنف. فان لم تكن نصًّا في المعية لم يُحذَف الخبر وجوبًا نحو زيدٌ وعمرٌو قائِمان (٣) كان حقه ان يقول مضافًا الى المصدر المذكور اي المضاف (٤) ولهذا يُسمَّى دعامةً لانه يُدعَمَ بهِ الكلام اي يتقوَّى. ومن فوائِدهِ ايضًا الإعلام من اول الامر بان ما بعدهُ خبرٌ لا تابعٌ. ولهذا سُمِّي فصلاً لانه

البحث الخامس

في الاشتغال وفيه مطلبان

المطلب الاول

في تعريف الاشتغال واقسامهِ

الاشتغال قسمان. الاول ان يتقدم اسمٌ ويتأخَّر عنهُ فعلٌ عاملٌ في ضميرٍ عائِدٍ الى الاسم المتقدّم. مثالهُ زيدٌ ضربتهُ. فالهاءُ معمول ضربت. وهو عائِدٌ الى زيد[١] الثاني ان يتقدَّم اسمٌ ويتأخَّر عنهُ فعلٌ عاملٌ في اسم مضافٍ الى ضمير الاسم المتقدّم. مثالهُ زيدٌ ضربتُ اخاهُ. فاخاه مضافٌ الى ضمير زيدٍ. وهو معمول ضربت. فالفعل في المثال الاول اشتغل بالضمير عن الاسم المتقدّم. وفي المثال الثاني اشتغل بالمضاف الى ضميرهِ. ولهذا سُمِّي الاشتغال. لانهُ لولا الضميرُ لتسلَّط الفعلُ على الاسم المتقدم ونَصَبَهُ نحو زيدًا ضربتُ[٢]

فَصَلَ بين الخبر والتابع. ويُسمَّى ايضًا عمادًا لانه يعتمد عليه معنى الكلام. ومنها الاختصاص فان معنى قولك زيدٌ هو الفاضلُ تخصيص الفضل بزيد. ويُشترَط فيه امران. كونهُ بصيغة المرفوع فلا يجوز زيدٌ اياهُ الفاضلُ. وان يطابق ما قبله فلا يجوز كنتَ هو الفاضلَ. وقد استغنى المصنف بالتمثيل عن ذكر هذين الشرطين. واعلم انه يشترط في ما قبلهُ ان يكون مبتدأً في الحال او الاصل وان يكون معرفةً. وفي ما بعده ان يكون خبر المبتدا في الحال او الاصل وان يكون معرفةً كما مُثِّل او كالمعرفة في انهُ لايقبل ألْ نحو زيدٌ هو مثلُك (١) ومثلهُ زيدٌ مررت بهِ مما وصل اليهِ الفعل بواسطة حرف جرٍّ (٢) الوصف العامل في هذا الباب يجري مجرى الفعل العامل. والمراد بالوصف العامل اسم الفاعل واسم المفعول نحو زيدٌ انا ضاربه والدرهم انت معطاهُ اي الآنَ او غدًا. فان لم يكن العامل فعلاً او وصفًا عاملاً لم تكن المسئلة من باب الاشتغال نحو زيدٌ انهُ فاضلٌ وعمرٌو دَرَاكِهِ وزيدٌ انا

المطلب الثاني

في بيان حالات الاشتغال

الاسم المتقدّم لهُ ثلث حالاتٍ. الحالة الاولى يجب فيها رفعهُ. وذلك في موضعين. الاول ان يقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيدٌ يضربهُ غلامهُ. او فاذا زيدٌ يضربُ غلامهُ عمرٌو[1] الثاني ان لا يتقدمهُ شيءٌ نحو زيدٌ ضربتهُ[2] ويجوز نصبهُ قليلاً. الحالة الثانية يجب فيها نصبهُ. وذلك في خمسة مواضع. الاول ان يقع بعد ادوات الشرط نحو إنْ زيدًا تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ. الثاني ان يقع بعد ادوات الاستفهام نحو هل زيدًا رايتهُ[3] الثالث ان يقع بعد ادوات التحضيض نحو هلاَّ زيدًا ضربتهُ. الرابع ان يكون العامل فعلاً طلبيًا نحو زيدًا خُذْهُ[4] الخامس

ضاربهُ امسِ. واعلم انه اذا عمل الفعل والوصف باجنبيٍّ أُتبِع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفةٍ نحو زيدًا ضربت رجلاً يحبهُ. او عطفِ بيانٍ نحو زيدًا ضربت عمرًا اباهُ. او معطوفٍ بالواو خاصّةً نحو زيدًا ضربت عمرًا واخاهُ حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببيّ اي المضاف الى ضميرهِ. فيُنَزَّل زيدًا ضربت رجلاً يحبهُ منزلة زيدًا ضربت غلامهُ. وقس الباقي (١) وكذلك يجب الرفع اذا حالَ بينهُ وبين الفعل شيءٌ من ادوات التصدير كادوات الشرط نحو زيدٌ ان لقيتهُ فأكرِمهُ. والاستفهام نحو زيدٌ هل ضربتهُ. وما النافية نحو زيدٌ ما لقيتهُ. لان ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعدهُ في ما قبلهُ. وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً. وكذلك يجب الرفع في نحو زيدٌ ما احسنهُ وزيدٌ انا الضاربهُ. لان ما التعجُّب والالف واللام لا يعمل ما بعدهما في ما قبلهما (٢) والصحيح ان الرفع هنا يترجَّح لا يجب. وكان حقهُ ان يقدّم هذا الموضع على الذي قبلهُ (٣) والصحيح ان ما وقع بعد اداة يغلب دخولها على الفعل كهمزة الاستفهام يترجَّح فيهِ النصب لا يجب (٤) والصحيح ان ما وقع بعد فعل دالٍّ على طلب كالامر كما مثّل المصنف والنهي والدعاء نحو زيدًا لا تضربهُ وزيدًا رحمهُ الله يترجح فيهِ النصب لا يجب

ان يقع بعد حرف عطف مسبوق بجملة فعلية نحو قام زيدٌ وعمرًا اكرمتهُ[1] الحالة الثالثة ان يتساوى[2] فيها رفعهُ ونصبهُ. وذلك متى وقع بعد حرف عطفٍ مسبوقٍ بجملةٍ اسميةٍ كُبرَى نحو زيدٌ قامَ ابوهُ وعمرٌو او وعمرًا اكرمتهُ[3] ۞ تنبيه. الاسم الذي تنصبهُ في هذا البحث يكون منصوبًا بفعلٍ مقدَّرٍ يفسّرهُ الفعل الظاهر[4]

القسم الرابع

في النواخ وفيه سبعة ابحاث

(١) والحق ان ما وقع بعد عاطفٍ مسبوقٍ بجملةٍ فعليةٍ لم يفصل بينها وبين العاطف فاصلٌ كما مثل المصنف يترجح فيهِ النصب لا يجب. فلو فصل بينهما فاصلٌ نحو قام زيدٌ وأمّا عمرٌو فاكرمتهُ كان كما لو لم يتقدمهُ شيءٌ (٢) أنْ زائدةٌ حشوًا قبل يتساوى (٣) وكان حقه ان يقول اكرمتهُ في دارهِ او نحوهُ. لانهم اشترطوا لذلك ان يكون في الثانية ضمير للاسم السابق او تكون قد عُطِفت بالفاء نحو زيدٌ قام وعمرٌو اكرمتهُ في داره او فعمرٌو اكرمتهُ برفع عمرٍو مراعاةً للكبرى ونصبهِ مراعاةً للصغرى. وسياتي الكلام على الجملة الكبرى والصغرى في اخر الكتاب. وشبه العطف في هذا ايضًا كالعطف نحو انا ضربت القومَ حتى عمرًا ضربتهُ. وشبه الفعل كالفعل نحو هنا ضاربٌ زيدًا وعمرٌو يكرمهُ. برفع عمرٍو ونصبهِ على السوآء فيهما. واعلم ان الاشتغال كما يجري في النصب يجري في الرفع ايضًا. فيكون الرفع على الفاعلية او الابتدآء. وتاتي فيهِ الاحوال الخمسة كما تاتي في النصب. فيجب الابتدآء في نحو خرجت فاذا زيدٌ يلعب. ويترجَّح في نحو زيدٌ قامَ. وتجب الفاعلية في نحو إنْ احدٌ استجارك. وتترجَّح في نحو قام زيدٌ وعمرٌو قَعَدَ. ويستويان في نحو زيدٌ قام وعمرٌو قعد عندهُ (٤) والفعل المقدَّر هنا اضمارهُ واجبٌ. لانهُ لا يُجمَع بين المفسِّر والمفسَّر. واعلم ان المفسِّر قد يوافق المفسَّر اما لفظًا ومعنًى نحو زيدًا ضربتهُ. التقدير ضربت زيدًا ضربتهُ. او معنًى دون لفظٍ نحو زيدًا مررت بهِ. التقدير جاوزت زيدًا مررت بهِ. وذهب جماعة الى ان الاسم السابق منصوبٌ بالفعل المذكور بعدهُ. وهو مذهبٌ كوفيٌّ مردودٌ

البحث الاول

في الافعال الناقصة وفيه تسعة مطالب

المطلب الاول

في معنى النواسخ واقسامها

النَّواسخُ جمع ناسخٍ ومعناهُ النقل والإزالة(١) لان النواسخ الآتي ذكرها تدخل المبتدأ والخبر وتغيّرها لفظاً ومعنًى. فالتغيير اللفظيُّ هو نقل الإعراب من حالٍ الى حالٍ. والتغيير المعنويُّ هو نقل الحدوث من زمانٍ الى زمانٍ او من جوازٍ الى وجوبٍ(٢) وغير ذلك. وانواعها ستةٌ. الاول كَانَ واخواتها. الثاني كَادَ واخواتها. الثالث مَا ولَا ولَاتَ. الرابع إنَّ واخواتها. الخامس لَا النافية للجنس. السادس ظَنَّ واخواتها(٣)

المطلب الثاني

في عدد الافعال الناقصة

تدخل كان واخواتها على المبتدإ والخبر فترفع المبتدأ ويُسمَّى اسمها وتنصب الخبر ويُسمَّى خبرها نحو كَانَ زيدٌ قائِمًا. وسُمِّيت ناقصةً لانها

---

(١) ظاهر عبارتهِ ان الناسخ معناهُ النقل والازالة وهو يريد ان ذلك انما هو معنى النسخ لغةً. لان الناسخ فاعل النسخ والازالة لا النسخ بعينهِ (٢) فلو قيل زيدٌ قائمٌ مثلاً جاز ان تكون نسبة القيام الى زيد في الماضي او الحال او المستقبل. فاذا ادخلنا كان مثلاً وقلنا كان زيدٌ قائِمًا تعيَّن كون نسبة القيام اليهِ في الماضي (٣) ان لا النافية للجنس وما و إنَّ واخواتها حروفٌ وبقية النواسخ افعالٌ باتفاقٍ الا في ليس وعسى فذهب قوم الى انهما حرفان والصحيح انهما فعلان لاتصالهما بضمائر الرفع فتقول لَسْتُ وعسيتُ

تحتاج الى الخبر. وهي ثلثة عشر فعلاً. كَانَ وأَمْسَى وأَصْبَحَ وأَضْحَى وظَلَّ وبَاتَ وصَارَ ولَيْسَ وما زَالَ وما إنْفَكَّ وما فَتِئَ وما بَرِحَ وما دَامَ. قال سيبويهِ وأُلْحِقَ بها كلُّ فعلٍ لا يستغني عن الخبر(١)

المطلب الثالث

في معاني الافعال الناقصة

معنى كان لاتّصاف(٢) المُخبَر عنه بالخبر في الماضي(٣) ومعنى امسى واصبح واضحى وظلَّ وبات لاتصاف المخبر عنهُ بالخبر في المساء والصباح والضحى والنهار والليل. ومعنى ليس النفي(٤) ومعنى صار التحويل والانتقال(٥) ومعنى ما زال وما انفكَّ وما فتئ وما برح مُلَازَمَة الخبر للمخبر عنهُ على حسب ما يقتضيهِ الحال نحو ما زال الجودُ محبوبًا. ومعنى ما دام لاستمرار الخبر نحو لا راحَة للهالكِينَ ما دامَ اللهُ موجودًا. ويجوز في كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات ان تستعمل بمعنى صار اي للتحويل والانتقال(٦)

---

(١) قال الاشمونيُّ مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الافعال. وذلك عِشرةٌ. وهي آضَ ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتدَّ وتحوّل وغدا وراح (٢) اللام في قولهِ لاتصاف ساقطةٌ. فكان حقهُ ان يقول معنى كان اتصاف المخبر الى آخرهِ. او كَانَ لاتصاف المخبر الى اخرهِ. وهكذا القول في باقي الاماكن التي تشبههُ (٣) وذلك اما مع الاستمرار نحو كان الله غفورًا او الانقطاع نحو كان الشيخ شابًّا (٤) وهي عند الاطلاق لنفي الحال خلافاً لقومٍ وعند التقييد بزمنٍ بحسبهِ (٥) والأَولى ان يقال التحوُّل والانتقال (٦) قال الاشمونيُّ قال في شرح الكافية وزعم الزمخشريُّ ان بات تَرِد ايضًا بمعنى صار ولا حجة لهُ على ذلك ولا لمن وافقهُ

المطلب الرابع

في جمود الافعال الناقصة واشتقاقها

انواع الافعال الناقصة ثلثة. الاول لا يشتقُّ منهُ شيٌّ وهو ليس وما دام. الثاني يشتقُّ منهُ مضارعٌ فقط وهو ما زال وما برح وما فتئ وما انفكَّ. فتقول لا يزال ولا يفتأ الخ. الثالث يشتقُّ اشتقاقًا تامًّا وهو كان وامسى واصبح واضحى وظلَّ وبات وصار. تقول من كان يكونُ وكُنْ وكَائِن ومكُوْن[1] والمصدر كَوْن. وقس البواقي. ويعمل المشتقُّ من هذه الافعال عمل ماضيها في رفع الاسم ونصب الخبر[2]

المطلب الخامس

في ما يُشترَط في الافعال الناقصة

عمل هذه الافعال ثلثة انواع[3] الاول ما يعمل بلا شرطٍ. وهو كان وامسى واصبح واضحى وظلَّ وبات وصار وليس. الثاني ما يُشترَط في

(١) لم يُسمَع اسم مفعول لكان الناقصة. ولا وجه لمكوِّن او مكوَّن بتشديد الواو كما ورد في بعض النسخ لان كوَّن ليست من الافعال الناقصة. ومن ثم تكون مكون هنا حشوًا (٢) لا بأس من ذكر بعض امثلةٍ لاجل الايضاح. فمثال المضارع ولم أكُ بغيًّا. ومثال الامر كونوا حجارةً او حديدًا. ومثال المصدر قولهُ وكونُك إيَّاهُ عليك يسيرُ. ومثال اسم الفاعل قولهُ

وما كل من يُبدِي البشاشةَ كائِنًا   اخاك اذا لم تُلفِهِ لك مُنجِدا

ومثال ذلك من غير كان قولهُ

قَضَى الله يا أسماءَ أنْ لستُ زائِلاً   أُحبُّكِ حتى يُغمِضَ الجفنَ مُغمِضُ

(٣) ذكر ان عمل هذه الافعال ثلثة انواع فلما اخذ في التقسيم كان تقسيمهُ للافعال من حيث العمل. فلو قال هذه الافعال من حيث العمل ثلاثة انواع لم يَرِد عليهِ ذلك

عملهِ ان يتقدَّمهُ نفيٌ او نهيٌ او استفهامٌ[1] وهو زال[2] وفتئ بكسر التاء وهمز الياء[3] وانفكَّ وبرح. نحو ما زال ولا تزَل وهل تزال. وقس البواقي. الثالث ما يُشترَط فيهِ تقديم ما المصدريَّة الظرفيَّة. وهو دام خاصةً كقولهِ تعالى سيروا ما دام النهارُ موجودًا. تقديره مدةَ دوامِ النهارِ موجودًا. وسُمّيت ما مصدريَّةً لان صلتها سُبِكت بالمصدر وهو دوام. وسُمّيت ظرفيَّةً لتأوُّلها بالمدَّة التي هي ظرف زمانٍ[4]

المطلب السادس

في احوال خبر الافعال الناقصة

للخبر ثلث حالاتٍ. الاولى تاخيرهُ عن الاسم وهو الاصل نحو كان زيدٌ قائِمًا[5] الثانية ان يتقدم على الاسم نحو كان قايمًا زيدٌ[6] وقس

(١) او دعاءٌ كقولهِ ولا زال منهلاً بجرعائِك القطرُ (٢) ماضي يزالُ لا ماضي يزولُ. لان ماضي يزول فعلٌ تامٌّ قاصرٌ بمعنى الذهاب والانتقال (٣) والاولى ان يقال والهمز لان الياءَ لا تُهمَز. ولا وجود للياء هنا بل انما كُتِبَت الهمزة بصورة ياء (٤) وتختصُّ صار ودام وما بينهما بانها لا تدخل على مبتدا خبرهُ ماضٍ. فلا يقال صار زيدٌ علِمَ ولا ما دام زيدٌ قَعَدَ. لان هذه الافعال تُفهِم الدوام على الفعل واتصالهُ بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتنافيا. واعلم انهُ اذا دخل على غير زال واخواتها من افعال هذا الباب نافٍ فالمنفيُّ هو الخبر. فان قُصِد الايجاب قُرِن الخبر بإلَّا نحو ما كان زيدٌ الا قائِمًا. فان كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعبج لم يجُز ان يقترن بإلَّا فلا يقال في ما كان زيدٌ يعبج بالدواء ما كان زيدٌ الا يعبج بالدواء. ومعنى يعبج ينتفع. وحكم ليس حكم ما كان في كل ما ذُكِر. واما زال واخواتها وهي برح وانفك وفتئ فنفيها ايجابٌ. فلا يقترن خبرها بإلَّا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفيٍ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر. وما اوهم خلاف ذلك فمؤوَّلٌ (٥) وقد يتأخر عن الاسم وجوبًا كما في المبتدإ نحو كان اخي رفيقي لخفاء الاعراب (٦) وذلك

البواقي. الثالثة ان يتقدم على الفعل الناقص[1] نحو قائماً كان زيدٌ. وقس عليهِ. الا ليس وما دام فلا يتقدم خبرهما عليهما. وان كان الاسم والخبر معرفتين كنت المخيَّر في اقامة ايّهما شئتَ اسماً والآخر خبراً نحو كان زيدٌ اخاك وكان اخوك زيداً

المطلب السابع

في ما تختصُّ بهِ ليس دون اخواتها[2]

اما جوازاً كما مثّل المصنف واما وجوباً نحو كان في الدار صاحبُها. وفي تقديم خبر ليس ودام على اسمها خلافٌ والصواب جوازهُ. وعلى الاول قولهُ فليس سواءً عالمٌ وجهولُ. وعلى الثاني قولهُ

لا طيبَ للعيشِ ما دامت منغَّصةً لذّاتهُ باذّكارِ الموتِ والهَرَمِ

(١) وذلك اما جوازاً كما مثّل المصنف واما وجوباً نحو اين كان زيدٌ. ويُستثنى من ذلك خبر ليس في الاصحّ وخبر دام مع ما باتفاقٍ. ولا يجوز تقديم خبر ما نُفي منها سواءً كان النفي شرطاً في عملهِ او لا. واما نحو ما قائماً زال زيدٌ بتقديم الخبر على الفعل دون ما ففيهِ خلافٌ. واختلفوا ايضاً في جواز إيلاءِ هذه الافعال معمولَ خبرها وهو غير ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ نحو كان طعامَك زيدٌ آكلاً او كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ. والصحيح عدم جوازهِ. واذا ورد ما ظاهرهُ خلاف ذلك أُوِّل على ان في كان واخواتها ضمير الشان مستتراً. كما في قولهِ وليس كلَّ النوى تلقى المساكينُ. التقدير ليس هو اي الشان. على انه اذا كان معمول الخبر ظرفاً او جارّاً ومجروراً جاز فيه ذلك من دون تأويلٍ لانهُ يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرها. تقول كان عندك زيدٌ قائماً وكان في الدار زيدٌ نائماً. قال ابن مالك

ولا يَلِي العاملَ معمولُ الخَبَرْ إلّا اذا ظرفاً أتى او حرفَ جَرّْ

ومُضمَرَ الشأنِ اسماً انوِ ان وَقَعْ مُوهِمُ ما استبانَ أنهُ امتنَعْ

واما الاسم فحكمهُ مع الفعل حكم الفاعل ومع الخبر حكم المبتدإ كما علمتَ فيُقاسُ عليهما (٢) كان حقه ان يقدّم كان لانها أمُّ الباب

تختصُّ ليس بثلثة امورٍ. الاول ان يقترن خبرها بالباءِ الزائدة جوازاً نحو ليس الله بظالمٍ[1] الثاني يجوز حذف خبرها كقول الزَّبُور قال الجاهلُ في قلبهِ ليس الهٌ. اي ليس الهٌ موجوداً. الثالث متى انتقض خبرها بالّا بطل عملها نحو ليس يسوغُ الا الالهُ. ومنهُ قولهُ تعالى ليس الصالحُ الا اللهُ[2]

المطلب الثامن

في ما تختص بهِ كان دون اخواتها

تختصُّ كان بثلثة امورٍ. الاول ان تُزاد بلفظ الماضي بعد ما التعجُّب نحو ما كان أحسنَ زيداً[3] الثاني ان تُحذَف مع اسمها اذا وقعت بعد لَوْ وإنِ الشرطيَّة[4] مثال الاول الظالمُ هالكٌ ولَوْ ملِكاً. اي ولو

(١) وقد تزاد الباءَ قليلاً في خبر غير ليس من النواسخ المنفية كقولهِ لم اكن بأعجَلِهم وقولهِ لم يجدني بقُعدُدِ. وربما اجروا الاستفهام مجرى النفي لشبههِ اياهُ (٢) قال المصنف في الفصل المعقود في باب ليس الثالث ان ينتقض خبرها بالّا نحو ليس الطيبُ الا المسكُ. فالتميميُّون يرفعونهُ على ان عملها قد بطل والحجازيُّون ينصبونهُ على انها عاملةٌ. والظاهر انه هنا تميميٌّ (٣) هذا هو الاكثر فيها. وقد تزاد بين الشيئين المتلازمَين كالمبتدإ وخبرهِ والموصول وصلتهِ والموصوف وصفتهِ والفعل ومرفوعهِ. وشذَّت زيادتها بين الجارّ ومجرورهِ في قولهِ على كان المسوَّمةِ العرابِ. وندرت زيادتها بلفظ المضارع كقولهِ انت تكون ماجدٌ نَبِيلُ. واجاز بعضهم زيادة سائر افعال الباب اذا لم ينقص المعنى (٤) والصحيح ان يقال الشرطيَّتَين. وقلَّ حذف كان مع غير إنْ ولَوْ كقوله من لَدُ شولاً فإلى اتلائِها. قدَّرهُ سيبويه من لَدُ أنْ كانت شولاً. ولَدُ لغةٌ في لَدُنْ. واعلم انه يجب حذف كان وحدها معوَّضاً عنها ما الزائدة اطراداً بعد أنِ المصدرية في مثل قولِهِ أمّا انت ذا نفرٍ. الاصل لأنْ كنت ذا نفرٍ. فحذفت لام التعليل لان حذفها مع أنْ وأنَّ مطَّردٌ. ثم حذفت كان فانفصل

كان الظالمُ ملكًا. ومثال الثاني سوف تُجازَى ان خيرًا وان شرًّا. اي ان كان جزآؤك خيرًا وان كان جزآؤك شرًّا. الثالث يجوز حذف نونها(١) متى كان مضارعها مجزومًا ولم يكن بعدها همزة وصلٍ(٢) كقول البشير ولم يَكُ يسوعُ معهم. اصلهُ يكُنْ

المطلب التاسع

في ان الافعال الناقصة قد تكون تامّةً

قد جآءت هذه الافعال الناقصة تامّةً ما عدا فتئ وليس وزال التي مضارعها يزال. وذلك متى كان معنى كان وُجِدَ واصبح دخل في الصباح وامسى دخل في المسآء واضحى دخل في الضُّحى وظلّ اي(٣) اقام وبات اي سهر وصار اي اصطلح وبرح اي تحوّل ودام اي استمرّ(٤)

الضمير المتصل بها ثم عُوِّض عنها ما وأُدغِمت فيها النون. ولا يجوز الجمع بين كان وما اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض. واجاز بعضهم أمّا كنت منطلقًا انطلقتُ بالجمع بينهما. والمعنى لِأنْ كنت منطلقًا انطلقتُ. وحُذِفت كان مع معمولها بعد إنْ في قولهم إفعلْ هذا إمّا لا. اي ان كنت لا تفعل غيرهُ. فما عوضٌ عن كان ولا نافية للخبر (١) ما كان ضرَّهُ لو قال الثالث ان تُحذَف نونها جوازًا (٢) ولا ضمير نصبٍ متصلٍ فلا يقال لم يَكُهُ. ولا فرق في هذا الحذف بين كان الناقصة والتامّة (٣) اي التفسيرية زائدةٌ حشوًا في هذا الموضع وما بعدهُ. وكان حقهُ ان يقول وظلّ اقام نهارًا وبات اقام ليلاً وهكذا الى اخرهِ (٤) تأتي كان بمعنى حَدَثَ نحو ما شآء الله كان. وبمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرةٍ. وبمعنى كفل نحو كان فلانٌ الصبيَّ. وبمعنى غزل نحو وكان الصوفَ. وما دام بمعنى ما بقي نحو ما دامت السمواتُ والارضُ اي ما بقيت. وصار بمعنى ضمّ نحو صار فلانٌ الشيءَ بمعنى ضمّهُ اليهِ. وبمعنى تحوّل نحو صرت الى زيدٍ بمعنى تحولت اليهِ. وبرح بمعنى انفصل نحو برح الخفآء. وقد سها المصنف عن ذكر انفكّ تامّةً كما في قولك انفكّ الشيءُ اي خلص. واعلم انه اذا قيل كان زيدٌ

ومعنى التمام ان تكتفي بالمرفوع وحدهُ. كقول البشير في البدء كان الكلمةُ. اي وجد الكلمة. وقس البواقي. واذا كانت دام تامّةً تكون مشتقّةً نحو يدُومُ الخ

البحث الثاني

في ضمير الشان وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في تعريف ضمير الشان

ضمير الشأن هو ضمير الغائِب يتقدَّم الجملةَ. وتكون الجملة مفسّرةً لهُ. لانها هي المقصودة من ذلك الضمير. كقولك هو زيدٌ قائِمٌ. فهو مبتدأٌ وزيدٌ قائِمٌ جملةٌ اسميةٌ في محلّ رفعٍ خبرهُوَ مفسّرةٌ لهُ. ومعنى الشان القِصّة والخبر(١)

قائِماً جاز ان تكون كان ناقصة فيكون قائِماً خبرها وان تكون تامّةً فيكون حالاً من فاعلها. واذا قيل كان زيدٌ اخاك وجب ان تكون ناقصةً لامتناع وقوع الحال معرفةً محضةً كما ستعلم (١) ان الضمير الغائِب الواقع قبل الجملة ان كان مذكرًا نحو هو زيدٌ منطلقٌ يُسمّى ضمير الشأن وان كان مونثًا نحو هي هندٌ مليحةٌ يُسمّى ضمير القِصّة. لانهُ يعود الى ما في الذهن من شانٍ او قصةٍ. والجملة التي بعدهُ هي نفس الشأن او القصة. ولهذا لا يُحتاج في تلك الجملة الى عائِدٍ الى المبتدإ. وضمير الشان لا يحتاج الى ظاهر يعود اليهِ بخلاف ضمير الغائب. وحكمهُ ان لا يُعطَف عليهِ ولا يؤكَّد ولا يُبدَل منهُ لان المقصود بهِ الإبهام ولا يُفَسَّر الا بجملةٍ. وحذفهُ من اللفظ باضمارهِ لا نِسيًا منسيًا حالَ كونهِ منصوبًا ضعيفٌ كقولك إنّ مَن يأتِني يلقَ خيرًا. الا مع أنّ المفتوحة اذا خُفِّفت فان حذفهُ لازمٌ. ولا يجوز حذف ضمير الشأن اذا كان مرفوعًا لكونهِ عمدةً. ولا يجوز حذف خبرهِ ولا تقدُّم خبرهِ عليهِ. ولا يُثنَّى ولا يُجمَع. ويكون لمفسّرهِ محلٌّ من الاعراب بخلاف سائِر المفسِّرات. ولا يُستعمَل الا في امرٍ يُراد منهُ التعظيم والتفخيم

المطلب الثاني

في اقسام ضمير الشان

ان كان ضمير الشان منفصلاً كان مبتدأ كما مثّلنا. وان كان متصلاً مستترًا يختصّ باسم كان الناقصة[1] نحو كان زيدٌ قائمٌ. ففي كان ضميرٌ مستترٌ على انهُ اسمُها وجملة زيدٌ قائمٌ في محلّ نصبٍ خبرُها. وان كان متصلاً بارزًا اختصّ بإنّ وبافعال القلوب. مثال الاول إنّهُ زيدٌ قائمٌ. فالهاء اسم إنّ وزيدٌ قائمٌ خبرها. ومثال الثاني ظننتهُ زيدٌ منطلقٌ. فالهاء مفعولٌ اول لظنّ وزيدٌ منطلقٌ مفعولها الثاني

البحث الثالث

في افعال المقاربة وفيه اربعة مطالب

المطلب الاول

في تقسيم افعال المقاربة

انواع افعال المُقارَبَة ثلثةٌ. الاول ما وُضِع للدلالة على قرب وقوع الخبر. وهو كادَ وكَرَبَ بفتح الكاف والراء[2] وأَوْشَكَ. الثاني ما وُضِع للدلالة على رجاء وقوع الخبر. وهو عَسَى وحَرَى بفتح الراء و إخْلَوْلَقَ.

نحو قُلْ هو الله احدٌ. ولا يجوز اظهار الشان او القصّة فلا تقول مثلاً الشان هو الله احدٌ او القصة هي هندٌ مليحةٌ. وسُمّي ضمير الشان لانهُ لا يدخل الا على جملةٍ هي عظيمة الشان. ومنهم من يجعل الشان اسمًا للقصّة والحديث. والمصنف يفسّرهُ بالقصة والخبر فلا مَشَاحّةَ (١) قولهُ يختصّ باسم كان الناقصة يُوهِم ان اسم كان والحالة هذه هو غير ضمير الشأن وهو يريد ان ضمير الشأن المتصل لا يستتر الا في كان الناقصة اسمًا لها (٢) ونُقِل كسر الراء ايضًا

الثالث ما وُضِع للدلالة على الشروع في الخبر. والمشهور منهُ شَرَعَ وأَنْشَأَ وطَفِقَ[1] وعَلِقَ وجَعَلَ وأَخَذَ[2] وكلها تعمل عمل كان الناقصة بشرطين. الاول ان يكون خبرها مضارعًا نحو كادَ زيدٌ يموتُ[3] الثاني ان خبرها لا يعمل الا في ضميرٍ عائدٍ على اسمها. فلا يجوز ان يقال كادَ زيدٌ يذهبُ ابوهُ. بل يقال كادَ زيدٌ يذهبُ[4] ولا يجوز فيها توسّط الخبر ولا تقديمهُ عليها

المطلب الثاني

في ما يلزم خبر افعال المقاربة

يلزم خبر افعال المقاربة ان يكون مضارعًا كما قلنا نحو كادَ زيدٌ يضربُ. فزيد اسم كاد مرفوعٌ ويضربُ جملةٌ فعليةٌ في محلّ نصبٍ خبرها. وهكذا حكم البواقي. الا ان بعضها يفرق عن بعض باقتران أنِ المصدرية بخبرها. وهي بذلك على نوعين. الاول ما يمتنع اقتران أنْ بالخبر[5] وذلك في كادَ وكَرَبَ وفي افعال الشروع كلها[6] كما مثّلنا. نقول شَرَعَ زيدٌ يُنشِدُ الخ. وقد يقترن خبر كاد وكرب بأنْ قليلاً. الثاني ما يجب فيهِ اقتران أنْ بالخبر. وذلك في عَسَى وأَوشَكَ وحَرَى

(١) بكسر الفاء وفتحها وطَبِقَ بالباء ايضًا (٢) ومن افعال الشروع هَبَّ نحو هَبَّ زيدٌ يفعلُ. وقام نحو قام بكرٌ ينشدُ. ويقال للاقسام الثلثة افعال المقاربة تسمية للكل باسم البعض (٣) ويندر مجيئهُ اسمًا بعد عسى وكاد كقولهِ لا تُكْثِرَنْ اني عَسَيْتُ صائمًا. وقولهِ فأُبْتُ الى فهمٍ وما كِدْتُ آئبًا (٤) الا عسى فانهُ يجوز في المضارع بعدها خاصّةً ان يرفع السببيّ كقولهِ وماذا عَسَى الحجّاجُ يبلغ جهدُهُ (٥) الصواب ان يقول ما يمتنع اقتران ان بخبرهِ او ما يمتنع فيهِ اقتران ان بالخبر (٦) وذلك لما بين افعال الشروع وأنْ من المنافاة. لان افعال الشروع للحال وأنْ للاستقبال

واخلولَقَ نحو عَسَى زيدٌ أَنْ يتوبَ واخلولق زيدٌ أَنْ يرجعَ. وقد يجوز عدم الاقتران في عسى واوشك قليلاً

المطلب الثالث

في اشتقاق افعال المقاربة

افعال هذا البحث جامدةٌ كلها الا كاد واوشك. اما كاد فيشتقُّ منهُ مضارعٌ نحو يكَادَ[١] واما اوشك فيشتقُّ منهُ مضارعٌ واسمُ فاعلٍ نحو اوشك يُوشِكُ فهو مُوشِكٌ[٢] واما وَشِيْكٌ فهو اسم فاعل من وزن فعيل يُستعمَل للمؤنث خاصةً تقول امراةٌ وشيكٌ اي سريعةٌ. وغلط من استعملها استعمال المصدر. ويعمل المشتقُّ منها عملَ ماضيها[٣] واما جعل هنا فهي غير جعل التي بمعنى صنع[٤] ۞ تنبيه. ان الذي يشتقُّ من افعال الشروع لا يُعَدُّ من افعال المقاربة بل يكون تامًا كباقي الافعال المتعدّية واللازمة نحو رايت زيدًا يَنْشِئُ كلامًا ويَشْرَع في عملِهِ

المطلب الرابع

في ما اختصَّ بهِ عسى واوشك واخلولق

اختصاص هذه الافعال الثلثة نوعان. الاول انها تكون تامَّةً

(١) واسم فاعل تقول كائِد. وحُكِي مضارعٌ واسم فاعل لعسى ومضارعٌ لطفق وجعل (٢) اذا كان كل ما في المثال مشتقًا من اوشك تكون اوشك مشتقةً من نفسها لانها اول المثال. واعلم ان المضارع في اوشك اكثر استعمالاً من الماضي (٣) وكذلك ما كان بمعناها كهبَّ وهلهل ونظائِرها (٤) لا نسلم بان جعل في غير هذا المقام تكون بمعنى صنع لان الصنع انما يتعلق بالاعمال

كما مرَّ في كان. نحو عسى ان يقومَ زيدٌ. واوشك ان يموتَ زيدٌ. واخلولق ان يتكلمَ زيدٌ. فالفعل هنا مع أَنْ في موضع رفعٍ على انه فاعلٌ وزيدٌ فاعلُ المضارع[١] الثاني ان عسى وحدها متى تقدَّمها اسمٌ جاز فيها الإضمار وعدمهُ. فتقول مع الاضمار زيدٌ عَسَى ان يقومَ والرجلان عَسَيَا ان يقوما والرجال عَسَوْا ان يقوموا الى آخرِهِ من نحو عَسَتْ وعَسَتَا وعَسَيْنَ الخ. ويجوز فيها حينئذٍ[٢] فتح السين وكسرها. وتقول مع عدم الإضمار زيدٌ عَسَى ان يقومَ وعسى ان يقوما وعسى ان يقوموا الخ[٣]

(١) وذلك سواءٌ وَلِيَ الفعل الذي بعد أَنْ ظاهرٌ يصحُّ رفعهُ بهِ كما مثَّل المصنف او لم يَلِهِ نحو عسى أَنْ يقومَ. ولك في الحالة الاولى وجهٌ آخر وهو ان يكون الظاهر مرفوعًا بهذه الافعال اسمًا لها وأَنْ والفعل في موضع نصب خبرًا لها وفاعل المضارع ضميرٌ يعود على الظاهر وان يكن متاخرًا لتقدمهِ في النية. وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتانيث. فتقول على الوجه الاول عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى ان تطلع او يطلع الشمس بتانيث تطلع وتذكيرهِ. وتقول على الوجه الثاني عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان تطلع الشمس بتانيث تطلع فقط. ومثلهُ اوشك واخلولق (٢) قولهُ ويجوز فيها حينئذٍ يوهم ان الجواز يكون في حالة الاضمار مطلقًا وليس كذلك لان سين عسى يجب فيها الفتح الا اذا اتصل بها تاءَ الضمير ونوناهُ فانهُ يجوز فيها حينئذٍ الكسر ايضًا. والفتح اشهر (٣) فالاضمار لغة تميم والتجريد لغة الحجازيين. وكان حقهُ ان يقول والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا. واختُلِف في ما اتصل بعسى من ضمائِر النصب نحو عساك وعساهُ. فذهب سيبويه الى انهُ في موضع نصبٍ حملاً على لعلَّ كما حُمِلت لعلَّ على عسى في اقتران خبرها بأَنْ كما في قولهِ فلعلَّ بعضكم ان يكون أَلحَنَ بحجتهِ. وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت عليهِ من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب ضمير الرفع عن ضميرَي النصب والجرّ في التوكيد في قولك رايتك انت ومررت بك انت

واما غير عسى من افعال المقاربة فيجب فيها الإضمار نحو كاد كادا كادوا كادت كادتا كِدْنَ . وقس البواقي

البحث الرابع

في ما ولا ولات المشبهات بليس وفيه مطلبان

المطلب الاول

في ما

تشبيه مَا ولَا ولَاتَ بلَيْسَ من حيث نفي الحال والعمل . لانها ترفع الاسم وتنصب الخبر . ويُشترَط في عمل ما ثلثة شروط . الاول ان يتقدَّم اسمها على خبرها نحو ما بطرسُ نائِمًا . فان تاخَّر الاسم بطل العمل نحو ما قائِمٌ بطرسُ(١) الثاني ان لاتقترن ما بإنِ الزائِدة . فان اقترنت بطل عملها نحو ما إنْ بطرسُ ساهرٌ(٢) الثالث ان لا ينتقض خبرها بإلّا . فان انتقض بطل عملها نحو ما بطرسُ الا رسولٌ(٣) ويجوز اقتران خبرها

(١) وفي شرح الكافية من النحويين من يرى عمل ما اذا تقدَّم خبرها وكان ظرفًا او مجرورًا (٢) وكقوله

بني غُدانةَ ما إنْ انتمُ ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن انتمُ خزفُ

(٣) قال ابن مالك في التسهيل وقد تعمل اي مَا متوسِّطًا خبرها ومُوجَبًا بإلّا . ومن شروط عملها ان لا يليها معمول خبرها وهو غير ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ . فلا يجوز إعمالها في نحو ما طعامَك زيدٌ آكلٌ . فاذا كان معمول الخبر ظرفًا او جارًّا ومجرورًا لم يبطل عملها . قال ابن مالك في الألْفِيَّة

وسبقَ حرفِ جرٍّ او ظرفٍ كَمَا بي انتَ مَعْنِيًّا أجازَ العُلَمَا

واعلم ان إعمال ما ولا لغة الحجاز ولهذا نُسِبَتا اليهم . واما بنو تميم فانهم يهملونهما بتّةً على انهما لا يختصّان وما لا يختصُّ فحقهُ ان لا يعمل ويوجبون تكرير لا

بالباءِ كلَيْسَ نحو ما بطرسُ بقائِمٍ(١) ويجوز ان يكون اسمها معرفةً او نكرةً . وجاز في المعطوف على خبرها النصبُ والرفعُ نحو ما بطرسُ نائِمًا وساهرًا او وساهرٌ على انهُ خبر مبتدإٍ محذوفٍ تقديرهُ وهو ساهر(٢) الا المعطوف ببَلْ ولكِنْ فالرفع فيهِ واجبٌ نحو ما بطرسُ نائِمًا بل ساهرٌ او لكن ساهرٌ(٣)

المطلب الثاني

في عمل لا ولات

يُشترَط في عمل لا ثلثة شروط . الاول ان يكون اسمها وخبرها نكرتَين(٤) الثاني ان يتقدم اسمها على خبرها . الثالث ان لا ينتقض خبرها بإلّا . مثالها لا رجلٌ حاضرًا . فان فُقِد شرطٌ منها بطل عملها(٥) لاتَ بفتح التاءِ يُشترَط في عملها شرطان . احدهما ان يكون اسمها وخبرها ظرفَيْ زمانٍ . والثاني ان يكون اسمها محذوفًا وجوبًا(٦) مثالها جا الدَّيَّانُ ولاتَ

(١) وكقولهِ وما ربُّك بظلّامٍ للعبيد . قال ابن مالك

وبعدَ مَا ولَيْسَ جرَّ البا ٱلخَبَرْ وبعدَ لَا ونفيِ كانَ قد يجُرّ

(٢) تقدير المبتدإ المحذوف هُوَ لا وهو ساهرٌ . فلو قال التقدير وهو ساهرٌ لم يَرِد عليهِ ذلك (٣) تسمية ما بعد بل ولكن معطوفًا مجازٌ . اذ ليس بمعطوفٍ وانما هو خبر مبتدا مقدَّرٍ وبل ولكن حرفا ابتداءٍ (٤) وربما عملت في معرفةٍ كقول المتنبي

اذا الجودُ لم يرزقْ خلاصًا من ٱلأذَى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا

(٥) ولو قال فلو فقد شرطٌ من شروطها بطل عملها لكان احسن . ويُشترَط فيها ايضًا ان لا يليها معمول خبرها وهو غير ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ كما تقدَّم في ما . ويقال لها النافية للوحدة . والغالب على خبرها ان يكون محذوفًا كقولهِ فانا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ . حتى قيل ان ذلك لازمٌ . والصحيح جواز ذكرهِ (٦) اذا كان حذف اسمها شرطًا لها فما قولهُ وجوبًا . ولا يخفى ان تعليق هذين الشرطين على العمل يفيد انهما ان

ساعةَ توبةٍ. التقدير ولات الساعةُ ساعةَ توبةٍ. فالساعة اسمها مرفوعٌ بها وساعةَ توبةٍ خبرها منصوبٌ(١)

البحث الخامس

في الحروف المشبَّهة بالفعل وفيهِ ستة مطالب

المطلب الاول

في معنى الحروف المشبَّهة بالفعل وفي كفّها وعملها

الحروف المشبَّهة بالفعل(٢) ستة. إنَّ بكسر الهمزة وأَنَّ بفتح الهمزة وتشديد النون فيهما وكَأَنَّ ولَكِنَّ ولَيْتَ ولَعَلَّ. وسُمِّيت بذلك لوجود معنى الفعل فيها. لان معنى إنَّ وأَنَّ التوكيد(٣) وكَأَنَّ التشبيهُ

لم تكن كذلك لم تعمل. فإذَن تجيء غيرَ عاملةٍ في غير هذه الصورة. وليس كذلك. فلو قال ويشترط فيها شرطان لم يرد عليهِ ذلك. واعلم ان لات اصلها لا زِيدَت عليها التآء لتانيث اللفظ كما في رُبَّتَ وثُمَّتَ وتحرَّكت فرقًا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وفُتِحت تخفيفًا. وقيل انها لا تعمل الا في الحين او مرادفهِ من اسمآء الزمان وانهُ يجوز حذف خبرها وإبقآء اسمها ويكون التقدير ولات ساعةُ توبةٍ كائِنةً. وذلك قليلٌ جدًّا. قال ابن مالك

وما للاتَ في سوى حِينٍ عَمَلْ وحذفُ ذي الرفعِ فشَا والعكسُ قَلْ

(١) ومن الحروف العاملة عمل ليس إنْ النافية. ويُشترَط لعملها ما اشتُرِط لعمل مَا ما عدا الشرط الثاني. لان اقتران اسمها بإنْ ممتنعٌ فلا حاجة الى اشتراطهِ. نحو إنْ احدٌ خيرًا من احدٍ الا بالعافية. وكقول الشاعر

إن هو مستوليًا على احدٍ إلَّا على اضعفِ المجانينِ

(٢) وجه شبه هذه الاحرف بالفعل اما لفظًا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثيّ والرباعيّ والخماسيّ ولبنآئِها على الفتح مثلهُ. واما معنًى فلأَنَّ معانيها معاني الافعال مثل اكَّدت وشبَّهت واستدركت وتمنَّيت وترجَّيت (٣) وقد تكون إنَّ حرف

ولَكِنَّ الاستدراكُ. ولَيْتَ التمنّي. ولَعَلَّ الترجّي. وكلها تدخل المبتدأ والخبر. فتنصب المبتدأ على انهُ اسمها. وترفع الخبرَ على انهُ خبرها(١) وعملها عكسُ عمل كَانَ. مثالها إنَّ زيدًا قائِمٌ. وقس البواقي

المطلب الثاني

في خبر ان واخواتها وفي كفّها عن العمل

خبر إنَّ واخواتها كخبر كَانَ من حيث انهُ يكون مفردًا كما مثَّلنا. او جملةً نحو إنَّ زيدًا يقومُ. وما اشبه ذلك. الا انهُ لا يجوز تقديم خبرها على اسمها اي لا يقال إنَّ قائِمٌ زيدًا. خلافًا لكان. الا اذا كان خبرها ظرفًا او جارًّا ومجرورًا(٢) فيجوز. نحو إنَّ عندك زيدًا وإنَّ في الدارِ زيدًا. وقس البواقي. وتدخل مَا الحرفيَّة على اواخر هذه الاحرف فتكفُّها عن العمل. ولهذا تُسمَّى الكافَّة. ويجوز حينئذٍ ادخالها على الاسم والفعل(٣)

جواب بمعنى نَعَمْ كقولهِ

ويقلنَ شيبٌ قد علا كَ وقد كبرتَ فقلتُ إنَّهْ

وأَنْ بمعنى لَعَلّ كقول بعضهم إيتِ السوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئًا اي لعلَّك

(١) هذه اللغة المشهورة. وحكى قومٌ ان قومًا من العرب ينصبون بها الجزءين معًا. من ذلك قولهُ إنَّ حرَّاسنا أُسدًا. وقولهُ يا ليت ايامَ الصبآءِ رواجعًا. وقولهُ كأَنَّ أُذنيهِ قادمةً. ويأوّلهُ الاكثرون على تقدير يوجد او يكون ونحوهما مما يليق بالمقام

(٢) وحكم معمول خبرها حكم خبرها. فلا يجوز تقديمهُ الا اذا كان ظرفًا او جارًّا ومجرورًا نحو ان عندك زيدًا مقيمٌ وان فيك عمرًا راغبٌ. ومنعهُ بعضهم. واما نحو إنَّ عند زيدٍ اخاهُ ولَيْتَ في الدار صاحبَها فلا يجوز فيهِ تقديم الاسم لما سلف (٣) يُوهِم كلامهُ انهُ لا يجوز ادخال هذه الاحرف على الاسم الا عند وصل ما الحرفيَّة بها وهو يريد انها والحالة هذه تدخل على الفعل ايضًا. قال ابن مالك

ووصلُ مَا بذي الحروفِ مبطِلُ إعمالَها وقد يُبقَّى العَمَلُ

نحو إنّمَا زيدٌ قائِمٌ وانما قامَ زيدٌ وليْتما يذهبُ زيدٌ. وقس البواقي

المطلب الثالث

في إنّ المكسورة الهمزة

تُكسَر همزة إنّ في عشرة مواضع. الاول اذا وقعت ابتداءً نحو إنّ اللهَ واحدٌ. الثاني اذا وقعت بعد القول كقولهِ تعالى قلتُ إنّكم الهةٌ(١) الثالث اذا وقعت بعد الاسم الموصول نحو جاءَ الذي إنّهُ مؤمنٌ. الرابع اذا وقعت جوابًا للقسَم وكان خبرها مقترنًا باللام كقولهِ تعالى أُقسِم بنفسي إنّني لَأُبارِكنَّكَ. الخامس ان يقترن خبرها بلام التوكيد المفتوحة نحو إنّ اللهَ لَراحمٌ. برفع راحم. وقد تدخل هذه اللام على اسم إنّ ويبقى على حالهِ منصوبًا نحو إنّ لزيدًا قائِمٌ و إنّ في هذا لَعَجبًا(٢)

وبقاء العمل مسموعٌ في ليت لبقاء اختصاصها بالاسماء كقولهِ قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا. يُروى بنصب الحمام ورفعهِ. واما البواقي فذهب الزجّاج وابن السرّاج الى جوازهِ فيها قياسًا. ومذهب سيبويه المنع. وقول المصنف وليتما يذهبُ زيدٌ بادخال ليتما على الفعل يشعر بان مذهبهُ زوال اختصاصها كاخواتها وهو مخالفٌ لمذهب جميع النحويين الا ابن ابي الربيع وظاهر القزوينيّ. واعلم ان قولهم ليت شعري معناهُ ليتني اشعر فاشعر هو الخبر. وناب شعري عن اشعر والياء المضاف اليها شعر عن اسم ليت (١) على انهُ اذا أُجرِي القول مجرى الظنّ وجب الفتح نحو انقول أنّ زيدًا فاضلٌ اي انظن. وسياتي بيانهُ (٢) ولو قال الخامس اذا اقترن خبرها بلام التوكيد لكان أدخَل في نسَق ما قبلهُ وما بعدهُ واسلم. وقولهُ لام التوكيد المفتوحة يُوهِم ان للتوكيد لامًا اخرى غير مفتوحة. وهو باطلٌ. قال ابن مالك

وبعدَ ذاتِ الكسرِ تَصحَبُ الخَبَرْ   لامُ ابتداءٍ نحوُ إنّي لَوَزَرْ
ولا يَلِي ذِي اللامَ ما قد نُفِيا   ولامِنَ الافعالِ ما كرَضِيا
وقد يليها مَعَ قد كإنّ ذا   لَقَدْ سما على العِدا مُستحوِذا

السادس اذا وقعت بعد ألا الاستفتاحيّة بفتح الهمزة وتخفيف اللام. نحو ألا إنّ اللهَ راحمٌ. السابع اذا وقعت بعد حيثُ(١) نحو إجلِسْ حيثُ إنّ المسيحَ واعظٌ. الثامن اذا وقعت بعد ثُمّ نحو ثُمّ إنّ يسوعَ مصلوبٌ. التاسع اذا وقعت بعد الامر والنهي نحو قُمْ إنّ العدُوَّ مقبلٌ ولا تخطِئْ إنّ اللهَ منتقمٌ. العاشر اذا وقعت بعد النِداء نحو يا بطرسُ إنّك تجدني(٢)

واعلم ان هذه اللام وهي لام الابتداء وفائدتها التوكيد حقها ان تدخل على اول الكلام لان لها صدر الكلام. فحقُّها ان تدخل على إنّ فيقال لَإنّ زيدًا قائِمٌ. ولكن لما كانت اللام للتاكيد وإنّ للتاكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحدٍ فاخّروا اللام الى الخبر. ومن ثم سُمّيت اللام المزحلَقة. ويُفهَم من كلام ابن مالك انهُ اذا كان الخبر متقدمًا او منفيًا او ماضيًا متصرفًا غير مقرونٍ بقد كرضي لم يجز دخول اللام عليهِ الا نادرًا في المنفي والماضي المذكور. وقد دخلت هذه اللام شذوذًا على خبر لكنّ كقولهِ ولكنني من حبها لَعميدُ. وعلى خبر امسى كقولهِ أمسَى لَمجهودا. وعلى خبر المبتدا كقولهِ امُّ الحُلَيس لعجوزٌ شهرَبَهْ. وعلى خبر أنّ المفتوحة نحو الا أنهم ليأكلون الطعام بفتح أنّ. وقد تدخل هذه اللام على اسم إنّ اذا كان الخبر ظرفًا او جارًّا ومجرورًا متقدمًا عليهِ نحو ان عندك لعمرًا وان في الدار لزيدًا. ولا يجوز ان لزيدًا في الدار ولا إنّ لزيدًا قائِمٌ خلافًا للصنف. وعلى ما توسّط بين الخبر والاسم وغيرهِ من معمول الخبر نحو ان زيدًا لطعامَك آكلٌ وان في الدار لعندك زيدًا جالسٌ. او من ضمير الفصل نحو إنّ هذا لَهُوَ الحقُّ (١) ولو قال السابع اذا وقعت في اول جملةٍ أُضِيف اليها ما يختصّ بالجمل وهو حيث واذ واذا لكان اعمّ واحسن (٢) وتُكسَر همزة إنّ ايضًا اذا وقعت في اول الصفة نحو مررت برجلٍ إنّهُ فاضلٌ. او في اول الجملة الحاليّة نحو زرتهُ وإنّي ذو املٍ. او خبرًا عن اسم عينٍ نحو زيدٌ إنّهُ فاضلٌ. او بعد الدُعاء نحو ربّنا إنّك رحومٌ. او بعد كلّا نحو كلّا إنّ زيدًا قائِمٌ. او بعد حتى الابتدائيّة نحو أتقول ذلك حتى إنّ زيدًا يقولهُ. او بعد فعلٍ قلبيٍّ علّق باللام نحو علمت إنّ زيدًا لفاضلٌ. وضابطها ان تقع في موضع يجب فيهِ تقدير الجملة لانها لا تغيّر معنى الجملة بدخولها عليها الا بان تؤكدها

واذا عطفتَ على اسم إنَّ بعد ذكر الخبر جاز في المعطوف النصب والرفع. نحو إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا او وعمرٌو(١) واذا خُفِّفت إنَّ جاز إعمالُها و إلغاؤُها بشرط دخول لام الابتداء على خبرها نحو إنْ زيدًا او زيدٌ لَقائمٌ(٢) ويجوز حينئذٍ دخولها على الافعال الناقصة وعلى افعال القلوب. نحو إنْ كانَ زيدٌ لَقائِمًا وإنْ ظننتهُ لنائِمًا. فقائِمًا خبر كانَ ونائِمًا مفعول ظنَّ و إنْ لاعملَ لها(٣)

المطلب الرابع

في أنَّ المفتوحة الهمزة

تُفتَح همزة أنَّ في خمسة مواضع. الاول اذا سُبِكت مع ما بعدها بمصدر. وذلك نحو بلغني أنَّ زيدًا قائِمٌ. اي بلغني قيامهُ. وان تعذَّر المصدر

(١) فالنصب عطفًا على اسم إنَّ والرفع عطفًا على محل اسم إنَّ. لانهُ في الاصل مرفوع لكونهِ مبتدأ. وذهب قومٌ الى انهُ مبتدأ وخبرهُ محذوفٌ والتقدير وعمرٌو كذلك. وهو الصحيح. فان كان العطف قبل ذكر الخبر نحو ان زيدًا وعمرًا في الدار تعيَّن النصب عند جمهور النحويين. واجاز بعضهم الرفع (٢) والصحيح انهُ يجب دخول اللام على خبر ان المخففة اذا أُهمِلت ولم يظهر المعنى فارقةً بينها وبين إن النافية. وتُسمَّى اللام الفارقة نحو إنْ زيدٌ لقائمٌ. واما نحو إنْ زيدًا قائمٌ باعمال ان وإنْ زيدٌ لن يقومَ و إنْ ان اللهُ رحومٌ فلا يجب فيهِ دخول اللام على الخبر لامن اللبس. وذلك يُستفاد من قول ابن مالك

وخُفِّفت إنَّ فقلَّ العَمَلُ　　وتلزَمُ اللامَ اذا ما تُهمَلُ
وربما اَستُغنِيَ عنها إنْ بَدَا　　ما ناطقٌ ارادهُ معتمِدا

(٢) يريد ان إنَّ اذا خُفِّفت لا يليها من الافعال الا الافعال الناسخة للابتداء وهي كان وكاد وظنَّ واخواتهنَّ. والاكثر في الناسخ بعدها ان يكون ماضيًا كما مثل المصنف. ويقلُّ ان يليها غير الناسخ. ومنهُ قولهُ شُلَّت يمينُك إنْ قتلت لَمسلمًا. وقولهم إنْ يزينُك لَنفسُك و إنْ يشينك لَهِيَهْ

فقَدِّر لها لفظة كَوْنٍ نحو علمت أَنَّ زيدًا اخوك. اي علمتُ كَوْنَ زيدٍ اخاك. وضابط سبكها بالمصدر ان يتقدَّمها فعلٌ يطلبها كما مثَّلنا(١) الثاني اذا وقعت بعد حرف الجرّ نحو لِأَنَّ اللهَ راحمٌ. الثالث اذا وقعت بعد لَوْلا نحو لَوْلا أَنَّ اللهَ غافرٌ. الرابع اذا وقعت بعد لَوْ نحو لَوْ أَنَّ الانسانَ منصفٌ. الخامس اذا وقعت بعد القول الذي بمعنى الظنّ نحو أتقولُ أَنَّ العدوَّ مقبلٌ. اي اتظنُّ. ومتى خُفِّفت بطل عملها ودخلت على الافعال الجامدة وعلى قَدْ ولَوْ وحروف النفي والتنفيس نحو أَن لَيْسَ زيدٌ قائِمًا. وأَن عَسَى زيدٌ أَن يقومَ. وأَن قد قامَ زيدٌ. وما اشبه ذلك(٢)

(١) كان حق المصنف ان يجعل ما ذكرهُ تحت الاول ضابطًا لفتح همزتها ثم بيَّن المواضع التي يصحُّ فيها هذا الضابط. لان كلامهُ يوهم انها لا تسبك بمصدر في غير الموضع الاول وهو غير صحيح. وفي قولهِ وضابط سبكها بالمصدر ان يتقدَّمها فعلٌ يطلبها نظرٌ من جهة انها قد تُسبك بمصدر حال كون الطالب لها غير فعلٍ كما سترى. ولو قال ان يسبقها عاملٌ يتسلَّط عليها لم يَرِد عليهِ ذلك. وضابط فتح همزة أنَّ ان تقع في موضع يجب فيهِ تقدير مفردٍ. لانها تغيِّر معنى الجملة اذ تجعلها في حكم المفرد كما اذا وقعت في محلّ فاعلٍ او نائبٍ عنهُ او مفعولٍ غير محكيٍّ بالقول. او مبتدإٍ او خبرٍ عن اسم معنى غير قولٍ ولا صادقٍ عليهِ خبرها. او مجرورٍ بالحرف او الاضافة. او معطوفٍ على شيءٍ من ذلك او مُبدَل منهُ. لان هذه لا تكون الا مفردةً. وكذلك الواقعة بعد لولا ولو والقول الذي بمعنى الظن وما المصدرية التوقيتيَّة وحتى العاطفة للمفرد فانهُ يجب فيها فتح الهمزة لانها في مواضع يجب فيها تقدير المفرد (٢) اذا خففت أنَّ المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل خلافًا للمصنف. ولكن لا يكون اسمها الا ضميرَ الشأن محذوفًا وخبرها لا يكون الا جملةً كما مثل المصنف. وكان حق المصنف ان يذكر شيئًا مما يوجب فتح أنْ في تمثيلهِ كعلمت او نحوهِ. قال ابن مالك

المطلب الخامس

في جواز فتح همزة إنّ وكسرها

يجوز فتح همزة ان وكسرها اذا وقعت بعد ستة مواضع[1] الاول اذا وقعت بعد إذا الفجائيّة نحو خرجت فإذا أَنّ زيدًا حاضرٌ[2] الثاني اذا وقعت جوابًا للقسَم وليس في خبرها اللام نحو أُقسِم إنّ الكافرَ هالكٌ[3] الثالث اذا وقعت بعد فاء الجزاء نحو من ينصرني فإنّي انصرهُ[4] الرابع اذا وقعت بعد حتّى نحو اسمع حتى أنّني اخاطبُكَ[5] الخامس اذا وقعت بعد أمَا بفتح الهمزة والميم المخففة. نحو أمَا أَنّهُ لولا يسوغ لهلكنا[6] السادس

وانْ تُخفَّفْ أنّ فاسمُها استكنْ   والخبرَ اجعلْ جملةً من بعد أنْ
وانْ يكن فعلاً ولم يكن دُعَا   ولم يكن تصريفُهُ ممتنعا
فالاحسنُ الفصلُ بقدْ او نفيٍ او   تنفيسٍ او لَوْ وقليلٌ ذكرُ لَوْ

اي انهُ اذا كان خبر أن المخففة جملةً اسمية او فعلاً غير متصرف او فعلاً متصرفًا ولكنهُ دُعآءً لم يحتجَ الى فاصلٍ بين ان وخبرها. وان الاحسن الفصل في ما سوى ذلك. وان الفاصل اربعة اشيآء قد وحرف التنفيس وهو السين او سوف والنفي ولو

(١) كان حقهُ ان يقول يجوز فتح همزة انّ وكسرها في ستة مواضع لا بعد ستة مواضع. واعلم ان الضابط في جواز الوجهين ان تقع انّ في موضع يجوز فيه تقدير المفرد وتقدير الجملة (٢) فالفتح على جعل انّ مع صلتها مصدرًا وهو مبتدأ خبرهُ اذا الفجائيّة والتقدير فاذا حضورُ زيدٍ اي ففي الحضرة حضورُ زيدٍ. ويجوز ان يكون الخبر محذوفًا والتقدير فاذا حضورُ زيدٍ موجودٌ. والكسر على جعلها جملةً والتقدير فاذا زيدٌ حاضرٌ (٣) فالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع الخافض والتقدير على أنّ الكافرَ هالكٌ. والكسر على جعلها جوابًا للقسم (٤) فالفتح على تقديرها بمصدرٍ هو خبر مبتدإٍ محذوف اي فجزآؤهُ النصرُ مني او مبتدإٍ خبرهُ محذوفٌ اي فالنصرُ مني جزآؤهُ. والكسر على جعل ما بعد الفآء جملةً تامّةً اي فانا انصرهُ (٥) فالفتح على ان حتى جارّةٌ. والكسر على انها ابتدآئية (٦) فالفتح على ان أمَا بمعنى حقًّا كما تقول

اذا وقعت بعد لاجَرَمَ نحو لاجرمَ أَنّ اللهَ راحمٌ[1]

المطلب السادس

في بقية اخوات ان

كأَنّ للتشبيه نحو كأَنّ زيدًا اسدٌ[2] ومتى خُفِّفت بطل عملها ودخلت على لَمْ وقَدْ نحو كأَنْ لم يَتِمّ وكأَنْ قد قامَ[3] لكِنّ بتشديد النون للاستدراك. نحو خلص الرسلُ لكِنّ يوداسَ هالكٌ. والاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهّم ثبوتهُ او نفيهُ. واذا عطفت على اسمها

حقًّا أنّك ذاهبٌ. والكسر على انها استفتاحيّةٌ بمنزلة ألَا (١) فالفتح على ان جَرَمَ فعلٌ ماضٍ وأنّ وصِلَتها فاعلٌ اي وجب كون الله راحمًا ولَا صلةٌ او على ان لاجرم بمنزلة لا رجل ومعناها لا بُدّ ومِنْ بعدها مقدّرةٌ. والكسر على تنزيل لاجرم بمنزلة القسَم وأنّ وما بعدها جوابٌ لهُ. وقد سكت المصنف عن موضعين يجوز فيهما الوجهان. الاول اذا وقعت انّ بعد واوٍ مسبوقةٍ بمفردٍ صالحٍ للعطف عليهِ. نحو إنّ لك ان لا تجوعَ ولا تعرى وإنّك لا تظمأُ فيها ولا تضحى. فالفتح عطفًا على ان لا تجوع. والكسر اما على الاستئناف او العطف على جملة إنّ الاولى. والثاني اذا وقعت بعد مبتدا هو في المعنى قولٌ وخبر انّ قولٌ والقائِل واحدٌ. نحو اولُ قولي إنّي احمد الله. فالفتح على معنى اول قولي حمدي الله. والكسر على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كانك قلت اول قولي هذا اللفظ. اما اذا انتفى القول الاول فالفتح متعيّنٌ نحو عملي أنّي احمد الله. او القول الثاني او لم يتحد القائِل فالكسر نحو قولي إنّي مومنٌ وقولي إنّ زيدًا يحمد الله (٢) وتكون للظنّ والشكّ اذا كان خبرها مشتقًّا او ظرفًا او جارًّا ومجرورًا. وتكون حرف تقريب نحو كأنّكَ بالشتآء مقبلٌ. فالكاف حرف خطابٍ والبآء زائدةٌ والشتآء اسم كأنّ ومقبلٌ خبرها. والمعنى كأنّ الشتآء مقبلٌ (٣) والصحيح ان كأنّ متى خُفِّفت نُوِي اسمها وأُخبِر عنها بجملةٍ اسميةٍ من غير فاصلٍ نحو كأَنْ زيدٌ قائمٌ. او جملةٍ فعليةٍ مفصولةٍ عنها بلَمْ نحو كأَنْ لم تغنَ بالامس او بقَدْ نحو كأَنْ قد ألَمّا. فاسم كأنْ في هذه الامثلة محذوفٌ هو ضمير الشان

بعد ذكر خبرها جاز في المعطوف النصب والرفع نحو قام زيدٌ لكِنَّ عمرًا جالسٌ وبشرًا او وبشرٌ. ومتى خُفِّفت بطل عملها واقترنت بالواو لتتميز عن لكِنِ العاطفة. نحو قام بشرٌ ولكِنْ زيدٌ جالسٌ[1] لَيْتَ للتمني. وهو طلب ما فيهِ عسرٌ نحو ليتَ الانسانَ كاملٌ. لَعَلَّ ويجوز علَّ للترجي وهو طلب الامر المحبوب. نحو لعَلَّ اللهَ راحمٌ. وللتوقُّع. وهو طلب الامر المكروه. نحو لَعَلَّ الظالمَ هالكٌ[2]

والتقدير كأنهُ. ويقلُّ اثبات اسمها. ومنهُ قولهُ كأنْ ثديَيهِ حُقَّانِ. وهكذا يكون خبرها مفردًا [1] واجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذٍ قياسًا على اخواتها. والواو المقترنة بها هي اما العطف جملةٍ على جملةٍ او اعتراضيةٌ. ودخولها جائزٌ خلافًا لظاهر المصنف وهو قد قال في الفصل المعقود واجاز بعضهم اقترانها بالواو. ويندر حذفُ اسم لكِنَّ كقوله ولكِنَّ مَنْ يبصر جفونكَ يَعْشَقِ. وقد تاتي للتوكيد نحو لو جاءَني زيدٌ لاكرمتهُ لكنهُ لم يجئْ. فانك أكدّت بلكِنَّ ما افادتهُ لَوْ من الامتناع [2] والصحيح ان معنى ليت التَّمنّي في الممكن العسر الوجود كما مثل المصنف وفي المستحيل نحو ليت الشبابَ يعودُ لا في الواجب فلا يقال ليت غدًا يجيءُ. واما قولهُ فتمنَّوا الموتَ مع انهُ واجبٌ فالمراد به تمنيهِ قبل وقتهِ وهو الاكثر. واجاز الفرآء ليت زيدًا قائمًا بنصب المعمولَين بناءً على ان ليت للتمني فكانهُ قيل اتمنى زيدًا قائمًا. وجُعِل منهُ قولُ ابن المعتزّ

مرَّتْ بنا سَحَرًا طيرٌ فقلتُ لها   طوباكِ يا لَيْتَني إيَّاكِ طوباكِ

واجاز الكسآئيُّ نصب الجزء الثاني بتقدير كانَ. ومتمسكهما قول الشاعر ياليت ايامَ الصباءِ رواجعًا. وان معنى لعل الترجّي في المحبوب كما مثل المصنف. والإشفاق في المكروه نحو لعلَّ العدوَّ مقبلٌ. وجَعْل المصنف قولهُ لعلَّ الظالمَ هالكٌ مثالاً للمكروه ليس في محلهِ. لان هلاك الظالم محبوبٌ لا مكروهٌ. وقد اصلح المصنف ذلك في الفصل المعقود. لان المحبوب والمكروه يُراعَى فيهما جانب المتكلم كما لا يخفى. وقد تاتي لعلَّ للتوكيد نحو لعلهُ يتذكَّرُ فيخشى. وللاستفهام نحو لا ندري لعلَّ الله يُحدِثُ خبرًا. وتكون حرفَ جرٍّ زائدٍ عند بني عقيل. ومنهُ قولهُ لعلَّ أبي المغوارِ منكَ

البحث السادس

في لا النافية للجنس وفيهِ اربعة مطالب

المطلب الاول

في عمل لا ومعناها

لَا تعمل عمل إنَّ بثلثة شروط. الاول ان تكون نافيةً للجنس الثاني ان يكون اسمها وخبرها نكرتَين. الثالث ان لا يتقدَّم خبرها على اسمها. مثالهُ لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ. فان فقد شرطٌ مِمَّا ذُكِر بطل عملها[1] وانما سُمِّيت نافيةً للجنس لانها تنفي بدخولها حقيقة النكرة كلها. لانك اذا قلت لا رجلَ في الدار نفيت جنس الرجال من الدار حتى لا يجوز ان يقال بل رجلين. خلافًا للا النافية للوحدة التي تعمل عمل كانَ. فانهُ

قريبٌ بجرّ أبِي. وهو في محلّ رفعٍ بالابتداء وقريبٌ خبرهُ على مثال بحسبِكَ درهمٌ

(١) وقد ذكر الاشمونيُّ لاعمال لا عملَ إنَّ سبعة شروطٍ. ان تكون نافيةً. وان يكون منفيُّها الجنس. وان يكون نفيهُ نصًّا. وان لا يدخل عليها جارٌّ. وان يكون اسمها نكرةً. وان يتّصل بها. وان يكون خبرها ايضًا نكرةً. فان كانت غير نافيةٍ لم تعمل. وشذَّ اعمال الزائدة في قولهِ لو لم تكن غطفانٌ لا ذنوبَ لها. فان المعنى لها ذنوبٌ. وان كانت لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مرَّ وان دخل عليها جارٌّ خفض النكرة نحو جئْت بلا زادٍ وغضبت من لا شيءٍ. وشذَّ جئْت بلا شيءٍ بالفتح. وان كان الاسم معرفةً او منفصلاً أُهمِلت ووجب تكرارها نحو لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو ولا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ. واما نحو قضية ولا ابا حسنٍ لها ونحو لا أُمَيَّةَ في البلاد فمؤوَّلٌ بتقدير مِثْل. اي لا مثلَ ابي حسن ولا مثل اميةَ. وعدم التكرار في قولهِ

اشاءَ ما شئْتِ حتى لا يزال لِمَا   لا انتِ شائِنةٌ من شأننا شانى

ضرورةٌ

يصحُّ ان يقال بل رجلانِ. وهذا هو الفرق بينهما[١]

المطلب الثاني

في معمول لا المفرد

ان كان معمول لا مفردًا يُبنَى على ما كان يُنصَب بهِ[٢] نحو لا رجلَ في الدار ولا رجلَينِ في الدار. فرجل اسم لا مبنيٌّ معها على الفتح وهو في محل نصب على انهُ اسم لا وفي الدار متعلقٌ بمحذوفٍ مرفوع خبرها. ومحلُّ لا واسمها الرفع على الابتداء. واما جمع المونث السالم فيجوز بناؤُهُ على الفتح والكسر[٣] نحو لا مومناتِ عندنا. واذا نُعِت اسم لا بمفردٍ جاز في النعت الفتح والنصب والرفع نحو لا رجلَ ظريفَ عندنا او ظريفًا او ظريفٌ. واذا فُصِل النعت جاز نصبهُ ورفعهُ نحو لا رجلَ عندنا ظريفًا او ظريفٌ[٤] واذا عطفتَ على اسم لا جاز في المعطوف النصب والرفع نحو لا رجلَ وغلامًا او وغلامٌ عندنا

(١) اي انهُ يقال في توكيد لَا النافية للوحدة لا رجلٌ في الدار بل رجلان او رجالٌ. ولا يقال ذلك في لا النافية للجنس بل انما يقال في توكيدها لا رجلَ في الدار بل امراة. ولو نبّه في باب ما ولا ولات على ان لَا تُسمَّى نافيةً للوحدة لم يحتج الى ان يقول هنا التي تعمل عمل كان ويُوهِم بانهُ يوجد لَا نافية للوحدة غير التي تعمل عمل كان (٢) وذلك لتركيبهِ مع لَا وصيرورتهِ معها كالشيء الواحد. واعلم ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا مشبهًا بالمضاف فيدخل فيهِ المثنى والمجموع (٣) ولو قال واما جمع المونث السالم فيجوز بناؤُهُ على الفتح ايضًا لكان احسن. والفتح ارجح (٤) كان حقهُ ان يقول لا رجلَ ظريفَ او ظريفًا او ظريفٌ عندنا بتاخير قولهِ عندنا على الثلاث لما لا يخفى

المطلب الثالث

في معمول لا الغير المفرد

اذا كان معمول لا مضافًا وجب نصبهُ نحو لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ. وكذلك اذا كان معمول لا مشبهًا بالمضاف. وهو كل اسم تعلّق بما بعدهُ[١] نحو لا طالعًا جبلًا عندنا ولا مارًّا بزيدٍ موجودٌ. واذا نُعِت المضاف والمشبَّه بهِ جاز في النعت النصب والرفع سوآءٌ فُصِل النعت او لم يُفصَل مفردًا كان او غير مفردٍ نحو لا غلامَ رجلٍ جميلًا او جميلٌ حاضرٌ ولا طالعًا جبلًا مستعدًّا او مستعدٌّ عندنا. وقس عليهما. ويجوز حذف خبر لَا اذا كان جارًّا ومجرورًا[٢] نحو لا بأس. اي لا بأسَ عليك. واذا دخلت لَا همزةُ الاستفهام بقيتْ على عملها المذكور نحو أَلَا رجلَ في الدار[٣]

(١) وذلك اما بعملٍ كما مثّل المصنف. او بعطفٍ نحو لا ثلثةَ وثلثينَ عندنا. ويُسمَّى المشبه بالمضاف مطوّلًا وممطولًا اي ممدودًا (٢) وقد جاءَ حذفهُ في غير الجار والمجرور نحو لا الهَ الا الله والتقدير موجودٌ. وفي قولك لا رجلَ جوابًا لمن قال هل عندك رجلٌ. والتقدير لا رجل عندي. وندر حذف الاسم وابقاءُ الخبر كقولهم لا عليك. اي لا بأسَ عليك. قال ابن مالك

وشاعَ في ذا البابِ اسقاطُ الخَبَرْ   اذا المرادُ مَعْ سقوطهِ ظَهَرْ

ومفهومهُ انهُ اذا لم يظهر مع سقوطهِ المراد لم يجُز الحذف. وذلك باجماعٍ. فلا يجوز حذف اغير من قولهِ لا احدَ أَغْيَرُ من الله. ولا حذف مصبوح من قولهِ ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ. لعدم ظهور المراد مع حذفها (٣) قال ابن مالك

وأَعطِ لَا مع همزةِ استفهامِ   ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ

واكثر ما يكون ذلك اذا قُصِد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار كقولهِ أَلَا ارعواءَ لمن وَلَّت شبيبتهُ. ويقلُّ ذلك اذا كان مجرّدَ استفهامٍ عن النفي كقولهِ أَلَا اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَدٌ. وتاتي أَلَا لمجرّد التنبيه وهي الاستفتاحيّة فتدخل على الجملتين. وللعرض

المطلب الرابع

في تكرير لا

اذا تكررت لَا جاز في الاسم الواقع بعدها خمسة اوجهٍ(١) مثال ذلك لاحولَ ولاقوةَ الا بالله. فان فتحت حولَ جاز في قوة الفتح والنصب والرفع. وان رفعت حول جاز في قوة الفتح والرفع(٢) واذا كان المعطوف على اسم لَا معرفةً وجب رفع المعرفة سوآءٌ تكررت لَا او لم تتكرر نحو لا رجلَ ولا زيدٌ في الدار. ولا رجلَ وزيدٌ في الدار برفع زيد(٣)

البحث السابع

في افعال القلوب وفيهِ ستة مطالب

والتخصيص فتختصّان بالفعليّة. وليست الاولى مركّبةً على الاظهر وفي الاخيرتين خلافٌ

(١) اي اذا تكررت لَا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحدٍ منهما نكرةٌ بلا فصلٍ جاز في ما بعدها خمسة اوجهٍ. وذلك بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه. فانها بحسب التوجيه تزيد عليها (٢) تقول لا حولَ ولا قوةَ الا بالله. ولا حولَ ولا قوةً الا بالله. ولا حولَ ولا قوةٌ الا بالله. ولا حولٌ ولا قوةَ الا بالله ولا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله. ففتحهما على ان لَا في كل منهما لنفي الجنس. وفتح الاول ونصب الثاني على ان لَا الاولى لنفي الجنس ولا الثانية زائدةٌ بين العاطف والمعطوف عليهِ وهو محل اسم لا. وفتح الاول ورفع الثاني على ان لَا الاولى لنفي الجنس والثانية زائدةٌ وما بعدها مرفوعٌ عطفًا على محل لَا مع اسمها. فان محلها رفع بالابتدآء عند سيبويه. ورفعهما اما على الابتدآء او على انهما عاملتان عمل ليس وهذا ضعيفٌ. ورفع الاول وفتح الثاني على إهمال الاولى و إعمال الثانية. قال ابن مالك

وركّبِ المفردَ فاتحًا كلَا　　حولَ ولا قوةَ والثاني اجعلا

مرفوعًا او منصوبًا او مركّبًا　　وان رفعتَ اولًا لا تنصبا

(٣) لانهُ لا عملَ للَا في المعرفة

المطلب الاول

في معنى افعال القلوب وكميّتها وعملها

افعال القلوب ثلثة انواع. الاول افعال التحويل والتصيير. وهي اربعةٌ. إتّخذَ وتركَ وجعلَ وصيّرَ(١) الثاني افعال اليقين وهي اربعةٌ ايضًا. رأى وعلِمَ ووجدَ ودرى(٢) الثالث افعال الشكّ وهي ستةٌ. ظنَّ وحسِبَ وزعَمَ وخالَ وعدَّ وهبْ امرًا بسكون الباء(٣) وكلها تدخل المبتدأ والخبر فتنصبهما معًا على انهما مفعولان لها. مثال ذلك اتخذتُ

---

(١) نحو اتخذ اللهُ ابرهيمَ خليلًا. ومثلهُ تخذ كقولهِ تخذتُ غرازَ اثرهم دليلا. ونحو تركنا بعضهم يومئذٍ يموج في بعض. ونحو فجعلناهُ هبآءً منثورًا. ونحو فصيّروا كعصفٍ ماكولٍ. ومنها وهب نحو وهبني الله فدآءك. وردّ كقولهِ فردّ شعورهنّ السودَ بيضًا (٢) رأى بمعنى علِمَ وهو الكثير وبمعنى ظنّ وهو قليلٌ. وعلِمَ بمعنى تيقّن. ووجد بمعنى علِمَ نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين. ومصدرها الوجود. فان كانت بمعنى اصاب تعدّت الى واحدٍ. ومصدرها الوجدان. وان كانت بمعنى استغنى او حزن او حقد فهي لازمةٌ. ودرى بمعنى علِمَ كقولهِ دُرِيتَ الوفيَّ العهد يا عروُ فاغتبط. ومنها تعلّمْ بمعنى إعلَمْ نحو تعلّمْ شفآءَ النفسِ قهرَ عدوِّها (٣) ظنّ بمعنى الرجحان كقولهِ ظننتك ان شبّتْ لظى الحرب صاليًا. وبمعنى اليقين وهو قليلٌ نحو وظنّوا انهم ملاقوا ربهم. وحسب بمعنى ظنّ وهو الكثير وبمعنى تيقّن وهو قليلٌ. وفي مضارعها لغتان فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الاكثر في الاستعمال. ومصدرها الحِسبان والمحسِبة والمحسَبة. وزعَمَ بمعنى الرجحان. ومصدرها الزّعْم. قال السيرافيّ وهو قولٌ مقرونٌ باعتقادٍ صحّ ام لا. وقال الجرجانيُّ هو قولٌ مع علمٍ. وقال ابن الانباري انهُ يُستعمَل في القول من غير صحةٍ. وعدّ بمعنى الرجحان كقولهِ فلا تَعدُد المولى شريكك في الغنى. وهبْ بمعنى ظنّ نحو هبْني لك صديقًا. ومنها حجًا بمعنى ظنّ كقولهِ قد كنت أحجو ابا عمرٍو اخا ثقةٍ. وجعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا

المسيحَ الهاً. ورايتُ يسوعَ متجليًا. وظننتُ الخلاصَ سهلاً. وقس البواقي[١] وسُمِّيت افعالَ القلوب لان اغلبها للشكّ واليقين المتعلّقين بالقلب

المطلب الثاني

في بعض افعال تنصب مفعولَين

توجد افعال تنصب مفعولَين كافعال القلوب. وهي قَالَ وسَمِعَ. اما قال فكل جملةٍ تقع بعدهُ تكون في محل نصبٍ على انها مفعولهُ. وتُسمّى مَقُولَ القَوْلِ. كقول الزَّبور. قلتُ إنّكم الهةٌ. فجملة انكم الهة في محل نصبٍ على انها مفعول قلت[٢] واذا كان القول بمعنى الظَّنّ ينصب حينئذٍ مفعولَين. وذلك متى كان مضارعًا مسبوقًا باستفهامٍ نحو أتقولُ زيدًا نائِمًا. اى اتظن[٣] واما سَمِعَ فان أُرِيدَ بهِ الصوت نَصَبَ مفعولاً واحدًا.

(١) وحكم ما تصرّف منها حكم ماضيها نحو اظنُّ زيدًا قائِمًا. ويا هذا ظُنَّ زيدًا قائمًا. وانا ظانٌّ زيدًا قائِمًا. ومررت برجلٍ مظنونٍ ابوهُ قائِمًا. واعجبني ظنُّك زيدًا قائِمًا. وكلها تتصرف الا هَبْ وتعلَّمْ فانهُ لا يُستعمَل منهما الا صيغة الامر (٢) وقد يكون مفعول القول الذي لم يُجرَ مجرى الظن مفردًا في معنى الجملة نحو قلت شعرًا وخطبةً وحديثًا. ومفردًا يُرَاد بهِ مجرَّد اللفظ نحو يقال لهُ ابرهيمُ. اى يُطلَق عليهِ هذا الاسم. ولو كان مبنيًّا للفاعل لنصب ابرهيم خلافًا لمن منع هذا النوع (٣) لا يجري القول مجرى الظن الا بشروطٍ اربعة ذكر المصنف منها شرطَين. والثالث ان يكون للمخاطب. والرابع ان لا يُفصَل بين الاستفهام والفعل بغير ظرفٍ ولا مجرورٍ ولا معمول الفعل. فان فُصِل باحدها لم يضرّ. وزاد السُّهَيليّ شرطاً آخَر وهو ان لا يتعدّى باللام نحو أتقول لزيدٍ عمرٌو منطلقٌ. وزاد في التسهيل ان يكون حاضرًا. وفي شرحهِ ان يكون مقصودًا بهِ الحال. قال ابن مالك

وكتظُنَّ اجعَلْ تقولُ إنْ وَلِيْ مستفهَمًا بهِ ولم ينفصلِ
بغير ظرفٍ او كظرفٍ او عَمَلْ وإِن ببعضِ ذِي فصلتَ يُحتَمَلْ
وأُجرِيَ القول كظَنَّ مُطلَقًا عند سُلَيمٍ نحوقُلْ ذا مُشفِقَا

نحو سمعتُ قراءَةَ الانجيلِ. اي معناهُ. وان أُرِيدَ بهِ الذاتُ نَصَبَ مفعولَين نحو سمعتُ الانجيلَ متلوًّا. اي فصولهُ ومعناهُ. هذا ما ذهب اليهِ الشيخ يعقوب الدبسيُّ الحلبيُّ المارونيُّ رَحِمَهُ الله[١] واما أَعْطَى وكَسَا وأَطْعَمَ وسَقَى وما هو في معناها فتنصب مفعولَين ايضًا نحو اعطيتُ زيدًا درهمًا. وكسوتُ عمرًا ثوبًا. فهذه الافعال المذكورة لا تُعَدُّ من افعال القلوب[٢]

المطلب الثالث

في عمل افعال القلوب

لعمل هذه الافعال ثلث حالاتٍ. الأُولى وجوب النصب. وذلك متى تقدَّمت على المبتدا والخبر كما مثَّلنا. الثانية جواز النصب والرفع. وذلك متى توسَّطت المبتدأ والخبر او تقدَّما عليها. مثال الاول زيدًا ظننتُ منطلقًا. ويجوز الرفع. ومثال الثاني زيدًا منطلقًا ظننتُ. ويجوز الرفع ايضًا[٣] الثالثة وجوب الرفع. وذلك متى فُصِل بينها وبين

(١) يُرَاد بالسمع ادراك الصوت لا نفس الصوت ولا الذات. ولكنّ فعلَهُ ان تعلّق بالصوت نصب مفعولاً واحدًا كقولك سمعت رنّةَ السهمِ. وان تعلّق بالذات نصب مفعولين لاستحالة وقوع السمع عليها كقولك سمعت الشاعرَ منشدًا. هذا ما ذهب اليهِ الشيخ ابو علي الفارسيُّ. ولعلّهُ اقوى من سند الشيخ يعقوب الدبسيّ. لانهُ اذا كان استاذهُ فليس باستاذ الصناعة. وفي تفريقهِ بين قولهِ سمعت قراءَةَ الانجيل وقولهِ سمعت الانجيلَ متلوًّا ابهامٌ في تقديرِ الاول بقولهِ اي معناهُ كأنّ الذي يسمع قراءَة الانجيل لا يسمع فصولهُ ايضًا. ولا يخفى ان المعنى لا يُدرَك بالسمع. وهذا موجود في تقديرِ الثاني (٢) والفرق بين مفعولَي ظنّ واخواتها ومفعولَي أعطَى واخواتها ان مفعولَيْ ظنّ واخواتها يكون اصلهما مبتدأً وخبرًا بخلاف مفعولَي أعطَى واخواتها كما ترى (٣) فاذا رفعت تكون هذه الافعال ملغاةً. والإلغاء هو ابطال العمل في اللفظ

معمولَيها بالاستفهام او النفي او لام الابتداء. مثالهُ ظننت هل زيدٌ قائمٌ. او ظننت ما زيدٌ قائمٌ. او لَزيدٌ قائمٌ. ويُسمَّى تعليقًا(١)

المطلب الرابع

في ضمائر افعال القلوب

لا يجوز للفعل مطلقًا ان يكون فاعلهُ ومفعولهُ ضميرَين لذاتٍ واحدةٍ. اي لا يُقال ضربتُني بضم التاء. اي ضربتُ ذاتي. بل يُعبَّر عن المفعول بالنفس او بالذات نحو ضربت نفسي. الا افعال القلوب فانهُ

والمحلّ. غير انهُ يُختار الإعمال في المتوسّطة والإلغاء في المتاخرة. ولا الغاء الا في ما تصرَّف من افعال هذا الباب. ويُستثنَى من ذلك افعال التحويل فانها لا الغاء فيها وان تكن متصرِّفة (١) وللاستفهام ثلاث صُوَرٍ. الاولى ان يكون احد المفعولين اسم استفهامٍ نحو علمت أيُّهم ابوك. الثانية ان يكون احد المفعولين مضافًا الى اسم استفهامٍ نحو علمت غلامُ أيِّهم ابوك. فان كان الاستفهام في المفعول الثاني فالارجح نصب الاول لانهُ غير مستفهَمٍ بهِ ولا مضافٍ الى مستفهَمٍ بهِ نحو علمت زيدًا ابو مَنْ. الثالثة ان يدخل على احد المفعولين اداة استفهام كما مثَّل المصنف. والنفي قد يكون بما النافية كما مثل المصنف وبإنْ ولَا النافيتَين في جواب قَسَمٍ ملفوظٍ او مقدَّرٍ نحو علمت والله إنْ زيدٌ قائمٌ وعلمت إنْ زيدٌ قائمٌ. وعلمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو وعلمت لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو. وكذلك يجب الرفع اذا كان الفاصل لام جواب القَسَم نحو علمت ليقومنَّ زيدٌ. اي علمت والله ليقومنَّ زيدٌ. وكقولهِ ولقد علمت لتاتينَّ منيَّتي. وقد ذكر بعضهم لَعَلَّ ولَو الشرطيَّة وإنَّ التي في خبرها اللام من جملة المعلِّقات. والتعليق هو إبطال العمل في اللفظ دون المحلّ. وقد أُلحِق بافعال القلوب في التعليق افعالٌ غيرها نحو فلينظروا أيُّها أزكَى مقامًا. ونحو ويسألون ايّانَ يومُ الدِين. ويستنبئونك أحَقٌّ هو. واعلم انهُ قد يُحذَف المفعولان او احدهما اذا دلَّ دليلٌ. قال ابن مالك

ولا تُجِزْ هنا بلا دليلِ   سقوطَ مفعولَينِ او مفعولِ

يجوز فيها ذلك. نحو ظننتُني. اي ظننتُ ذاتي. وظننتَكَ. اي ظننتَ ذاتَكَ

المطلب الخامس

في ان هذه الافعال قد تنصب مفعولًا واحدًا

متى كان معنى ظَنَّ تَهَمَ وعَلِمَ عَرَفَ ووَجَدَ صَادَفَ ورَأَى أَبْصَرَ نصبَتْ مفعولًا واحدًا. نحو ظننت زيدًا اي تهمتهُ. وعلمتهُ اي عرفتهُ. ووجدتهُ اي صادفتهُ. ورايتهُ اي ابصرتهُ

المطلب السادس

في الافعال التي تعدَّى الى ثلثة مفاعيل

الافعال التي تعدَّى الى ثلثة مفاعيل سبعةٌ. وهي أَعْلَمَ وأَرَى ونَبَّأَ وأَخْبَرَ وحَدَّثَ وأَنْبَأَ وخَبَّرَ(١) تقول أَعلَمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا(٢) وقس البواقي

(١) لو جمع بين أنبأَ ونبَّأَ وأخبَرَ وخبَّرَ لكان أنسَقَ (٢) ويثبت للمفعول الثاني والثالث هنا ما ثبت لمفعولَي رَأَى وعَلِمَ واخواتهما من كونهما مبتدأً وخبرًا في الاصل وجواز الالغاء والتعليق وجواز الحذف مع الدليل. وقد تقتصر ارى واعلم على مفعولَين كما تقتصر علم ورای على مفعولٍ واحدٍ. فتقول اعلمت زيدًا الحقَّ واريتهُ الباطلَ. ويكون المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولَي أعطَى وبابهِ في كونهِ لا يصحُّ الإخبار بهِ عن الاول وجواز حذفهِ مع المفعول الاول او حذفهِ مع ابقاء الاول او ابقائهِ مع حذف الاول. وذلك لغير دليلٍ. واعلم ان دخول همزة النقل وصَوغ الفعل للمفعول متقابلان. فدخول الهمزة على الفعل يجعلهُ متعدِّيًا الى مفعولٍ لم يكن متعدِّيًا اليهِ بدونها. وصوغهُ للمفعول يجعلهُ قاصرًا عن مفعولٍ كان متعدِّيًا اليهِ قبل الصوغ. فالذي لا يتعدَّى ان دخلت عليهِ همزة النقل تعدَّى الى واحدٍ. والمتعدِّي الى ثلثةٍ اذا صغتهُ للمفعول صار متعدِّيًا الى اثنين. وذو الاثنين يصير متعدِّيًا الى واحدٍ. وذو الواحد يصير غير متعدٍّ

القسم الخامس

في الاسم المنصوب الاصليّ وفيه خمسة ابحاث

البحث الاول

في المفعول المطلق وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في احكام المفعول المطلق

المنصوبات قسمان. اصلٌ ومُلحَقٌ بالاصل. فالاصل خمسةٌ. المفعول المُطلَق والمفعول بهِ والمفعول فيهِ والمفعول لهُ والمفعول معهُ. فالمفعول المطلق[1] هو المصدر المسلَّط عليهِ اما عاملٌ من لفظهِ او من معناهُ[2] مثال الاول ضربت ضربًا. ومثال الثاني قعدت جلوسًا. فضربًا وجلوسًا مصدران منصوبان بضربت وقعدت. وقد ينوب عن المفعول المطلق خمسة اشياءَ. الاول والثاني كل وبعض مضافتَين الى المصدر نحو سار كلَّ السيرِ وجلس بعضَ الجلوسِ[3] الثالث الآلة نحو ضربتهُ سَوْطًا[4] الرابع العدد نحو جلدتهُ عشرَ جلداتٍ. الخامس اسم الاشارة نحو ضربت ذلك الضربَ. فهذه كلها منصوبةٌ على انها

(١) سُمّي بذلك لانهُ يقع عليهِ اسم المفعول من دون ان يُقيَّد بجارٍّ بخلاف سائر المفاعيل (٢) كان الصواب ان يقول المسلَّط عليهِ عاملٌ اما من لفظهِ او من معناهُ. وقد عرَّف ابن الحاجب المفعول المطلق بقولهِ هو اسمُ ما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناهُ (٣) وليس المراد كلمتَي كل وبعض بل ما دلَّ على كُلِّيَّةٍ او جُزئيَّةٍ. فيدخل فيهِ ضربتهُ جميعَ الضربِ. ولا تضرُّوهُ شيئًا (٤) وذلك مطَّردٌ في آلة الفعل دون غيرها فلا يقال ضربتهُ خشبةً. وقولهُ ضربتهُ سوطًا اصلهُ ضربتهُ ضربَ سوطٍ فحُذِف المضاف وأُقيم المضاف اليهِ مقامهُ

مفعولٌ مطلقٌ. الا اسم الاشارة فالنصب فيهِ واقعٌ على المصدر الذي يليهِ[1].

المطلب الثاني

في عامل المفعول المطلق وبيان نوعهِ

عوامل المفعول المطلق ثلثةٌ. الاول الفعل نحو ضربت ضربًا. الثاني اسم الفاعل نحو انا ضاربٌ ضربًا[2] الثالث المصدر نحو عجبت

(١) والصحيح ان يقال لانها نائبة مناب المفعول المطلق. وقولهُ الا اسم الاشارة الى آخرهِ يُفهَم منهُ ان اسم الاشارة غير منصوبٍ وان المنصوب انما هو المصدر الذي بعدهُ. والصحيح ان اسم الاشارة منصوبٌ نظير البواقي الا ان النصب غير ظاهرٍ فيهِ لانهُ مبنيٌّ. ونَصْب ما بعدهُ انما هو اما على انهُ نعتٌ لهُ او بدلٌ منهُ. قال ابن عقيل وزعم بعضهم انهُ اذا ناب اسم الاشارة مناب المصدر فلا بدَّ من وصفهِ بالمصدر كما مثلنا وفيهِ نظرٌ. فمن امثلة سيبويهِ ظننت ذاك. فذاك اشارةٌ الى الظنّ ولم يُوصَف بهِ. انتهى. واعلم انهُ مما ينوب عن المصدر المبيّن النوع نوعهُ نحو رجع القَهقَرى وقعد القُرفُصاءَ. وصفتهُ نحو سرت احسنَ السيرِ واذللتهُ ايّ إذلالٍ. وهيئتهُ نحو يموت الكافرُ مِيتَةَ سُوْءٍ. ومُرادِفهُ نحو قمت الوقوفَ. وضميرهُ نحو لا اعذّبهُ احدًا من العالَمين. اي لا اعذّب العذابَ. ووقتهُ كقولهِ أَلَمْ تغتمض عيناك ليلةَ أَرْمَدٍ. اي اغتماضَ ليلة ارمدٍ. وهو عكس فعلتهُ طلوعَ الشمسِ حيث ينوب المصدر عن اسم الزمان. اي وقتَ طلوعِ الشمسِ. وما الاستفهاميَّة نحو ما تضرب زيدًا. اي أيَّ ضربٍ. وما الشرطيَّة نحو ما شئتَ فاجلس. اي اجلس الجلوسَ الذي تريدهُ. وزاد بعض المتاخّرين اسم المصدر العَلَمَ نحو برَّ برَّةَ وفجَرَ فجارِ. وينوب عن المصدر المؤكّد ثلاثة اشياءَ. مرادفهُ نحو شنئتهُ بغضًا واحببتهُ مِقةً. وملاقيهِ في الاشتقاق اي مشاركهُ في مادَّة الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتًا. وتبتَّل اليهِ تبتيلاً. والاصل انباتًا وتبتُّلاً. واسم مصدرٍ غير علَمٍ نحو توضَّأ وُضوءًا واغتسل غُسْلاً واعطى عَطاءً (٢) كان حقهُ ان يقول الثاني صفتهُ ليدخل فيهِ نحو زيدٌ مضروبٌ ضربًا شديدًا

من ضربك ضربًا شديدًا. ثم المفعول المطلق نوعان. الاول ما يؤكّد عاملهُ كضربت ضربًا. لانهُ في معنى ضربت ضربت. وهذا النوع لا يثنّى ولا يُجمَع(١) الثاني ما يبيّن نوعَ المفعول المطلق مثل الوصف والاضافة والعدد وغير ذلك(٢) نحو ضربت ضربًا شديدًا. وضربت ضربَ الاميرِ. وضربت ضربةً. وهذا النوع يُثنَّى ويُجمَع ۞ تنبيه. يُنصَب المصدر بالمتعدّي واللازم نحو ضربت ضربًا ونمت نومًا(٣)

المطلب الثالث

في حذف عامل المفعول المطلق

وقد جاءَ عامل المفعول المطلق الذي يبيّن النوع محذوفًا. وذلك في خمسة مواضع(٤) الاول اذا كان المصدر دُعاءً او شتمًا. مثال الاول

(١) وذلك باتفاقٍ. لانهُ بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يُثنَّى ولا يُجمَع. ولانهُ اسم جنسٍ محتملٌ للقليل والكثير (٢) والصحيح انهُ يبيّن نوع عاملهِ لا نوعَ نفسهِ كما يُفهَم من كلام المصنف. وان ذلك يكون بالوصف او الاضافة لامثل الوصف والاضافة. وقد يكون ايضًا بالاشارة نحو ضربت ذلك الضربَ. او بلام العهد نحو ضربت الضربَ. اي الضربَ المعهودَ. ويُسمَّى المختصّ. والمشهور انهُ يجوز ان يُثنَّى ويُجمَع اذا اختلفت انواعهُ نحو سرت سيرَيْ زيدٍ الحسنَ والقبيحَ. وظاهر كلام سيبويهِ ان ذلك مقصور على السماع. وادراج المصنف العدد بين ما يبيّن النوع سهوٌ. وقد خالف بذلك جمهور النحويين فانهم جعلوهُ قسمًا براسهِ. ولا خلاف في جواز تثنية هذا وجمعهِ. قال ابن مالك

توكيدًا او نوعًا يُبِيْنُ او عَدَدْ كسرتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ
وما لتوكيدٍ فَوَحِّدْ أبدَا وثَنِّ واْجمَعْ غيرَهُ وأَفْرِدَا

(٣) وقد يكون ناصبهُ مبنيًّا للعلوم كامثّل المصنف. او مبنيًّا للمجهول نحو ضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا (٤) والحذف في هذه المواضع واجبٌ. وقد يُحذَف عامل المصدر

سقيًا وحمدًا. وقس عليهِ. تقديرهُ سقاهُ سقيًا. ومثال الثاني تبًّا وتعسًا وويلًا وويحًا(١) وقس عليهِ. الثاني اذا كان مفصِّلًا لما قبلهُ نحو الناسُ يجاهدون الى الموتِ إمَّا خلاصًا وإمَّا هلاكًا(٢) الثالث اذا كان مشبَّهًا باحد الاصوات(٣) نحو لِزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ. تقديرهُ يصوّت

غير المؤكّد جوازًا كقولك سيرَ زيدٍ لمن قال سيرَ مَنْ سرتَ. وضربتين لمن قال كم ضربتَ زيدًا. واما عامل المؤكّد فلا يُحذَف لانهُ مسوقٌ لتقرير عاملهِ وتعزيزهِ والحذف منافٍ لذلك. وهذا مخالفٌ لما ذهب اليهِ المصنف بقولهِ في التنبيه كل مصدر الى آخرهِ كما سترى (١) اما قولهُ سقيًا فدعاءٌ واما حمدًا فليس بدُعاءٍ. ومن الدعاءِ تبًّا وتعسًا وما بعدها. غير ان سقيًا دُعاءٌ لهُ وهذه دُعاءٌ عليهِ. والشتم غير ذلك لانهُ يكون خبرًا وهذا انشاءٌ. وعوض قولهِ اذا كان المصدر دعاءً او شتمًا كان حقهُ ان يقول اذا وقع المصدر بدلًا من فعلهِ. وهو على نوعين واقع في الطلب وواقع في الخبر. فالاول هو الواقع امرًا او نهيًا نحو ضربًا زيدًا. اي اضرب زيدًا. وقيامًا لا قعودًا. اي قم قيامًا ولا تقعد قعودًا. او دعاءً نحو سقيًا وتبًّا. او مقرونًا باستفهام توبيخيٍّ نحو اتوانيًا وقد علاك المشيبُ. اي أتتوانى. والثاني ما دلّ على عاملهِ قرينةٌ وكثر استعمالهُ كقولهم عند تذكّر النعمة حمدًا وشكرًا لا كفرًا. وعند الشدّة صبرًا لا جزعًا. وعند ظهور مُعجِزٍ عجبًا. وعند الامتثال سمعًا وطاعةً. وعند خطاب مَرْضيٍّ عنهُ أفعلُ ذلك كرامةً ومسرّةً. وعند خطابِ مغضوبٍ عليهِ لا افعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا. اي ولا أكاد افعلهُ ولا اهمُّ بهِ (٢) والتقدير اما يخلصون خلاصًا واما يهلكون هلاكًا. وكان حقهُ ان يقول اذا كان مفصِّلًا لعاقبة ما تقدّمهُ لان خلاصًا وهلاكًا تفصيلٌ لما يترتّب على الجهاد من الاغراض لا للجهاد نفسهِ (٣) كان حقهُ ان يقول اذا كان المصدر مشعرًا بالحدوث والتشبيه بعد جملةٍ حاويةٍ معناهُ وفاعلهُ غيرِ صالحٍ ما اشتملت عليهِ للعمل فيهِ. وذلك بخلاف ما في نحو لزيدٍ يدٌ يدُ اسدٍ لعدم كونهِ مصدرًا. ونحو لهُ عِلمٌ علمُ الحكماءِ لعدم الاشعار بالحدوث. ونحو لهُ صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ لعدم التشبيه. ونحو صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ لعدم تقدّم جملةٍ. ونحو لهُ ضربٌ صوتُ حمارٍ لعدم احتواءِ الجملة قبلهُ على معناهُ. ونحو عليهِ نَوحٌ نَوحَ

صوتَ حمارٍ. الرابع اذا كان توكيدًا لما قبلهُ نحو لهُ الميراثُ شرْعًا. فشرعًا توكيد لهُ الميراث(١) الخامس اذا كان لدفع احتمالاتٍ مختلفةٍ نحو جآء بطرسُ حقًّا ام كذبًا(٢) وغير ذلك ○ تنبيه. كل مصدرٍ جآء مؤكِّدًا لعاملهِ وعاملهُ محذوفٌ فهو منصوبٌ على انهُ مفعولٌ مطلقٌ مثل ايضًا. والتقدير إِضْتُ ايضًا(٣)

الحمار لعدم احتوآئها على فاعلهِ. وبخلاف ما في نحو انا ابكي بكآء ذاتِ عُضْلةٍ. وزيدٌ يضرب ضربَ الملوك. حيث يتعيّن كون نصبهِ بالعامل المذكور في الجملة قبلهُ لا بمحذوفٍ (١) والتقدير اشرع شرعًا. ويُسمّى المؤكّد لنفسهِ. وضابطهُ ان يقع بعد جملةٍ هي نصٌّ فيهِ. وسمّي بذلك لانهُ بمنزلة إعادة الجملة فكأنّهُ نفسها. الا ترى ان قولك لهُ الميراث هو نفس الشرع (٢) والتقدير احقّهُ حقًّا وأكذبهُ كذبًا. ويسمى المؤكِّد لغيرهِ. وضابطهُ ان يقع بعد جملةٍ تحتمل غيرهُ فتصير بهِ نصًّا. وسمّي بذلك لانهُ أثّر في الجملة. لان المؤثِّر غير المؤثَّر فيهِ. فان حقًّا دفع ما احتملهُ ابن من ارادة المجاز. وقول المصنف ام كذبًا يُوهِم قصد الاستفهام لان أمْ لا تاتي الا فيهِ وهذا خبرٌ فكان حقهُ ان يقول او كذبًا. وقولهُ وغير ذلك اشارةٌ الى اماكن اخرى يُحذَف فيها عامل المصدر غير المؤكِّد وجوبًا. كما اذا ناب المصدر عن فعلٍ أُخبِر بهِ عن اسم عينٍ وكان مكرَّرًا او محصورًا نحو زيدٌ سيرًا سيرًا وما زيدٌ الا سيرًا وانما زيدٌ سيرًا. والتقدير يسير سيرًا. فحُذِف يسير وجوبًا لقيام التكرير والحصر مقامهُ. فان لم يكرَّر او لم يحصَر جاز الحذف والتصريح. او وقع مثنًّى مضافًا الى الفاعل او المفعول لقصد التكرير والتكثير لا التثنية نحو لَبَّيْكَ. اصلهُ أُلِبُّ لك البابَين. اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامةً كثيرةً متتاليةً. وسَعْدَيْكَ اي اسعدك إسعادًا بعد اسعادٍ بمعنى اعينك (٣) والصحيح ان عامل المؤكِّد لا يُحذَف كما تقدّم. واما ايضًا فقال ابو البقآء ايضًا مصدر آضَ. ولا يُستعمَل الا مع شيئين بينهما توافقٌ ويمكن استغنآء كلٍّ منهما عن الآخر. فخرج نحو جآءني زيدٌ ايضًا. وجآء فلانٌ ومات ايضًا. واختصم زيدٌ وعمرٌو ايضًا. فلا يقال شيءٌ من ذلك. وهو مفعولٌ مطلقٌ حُذِف عاملهُ وجوبًا سماعًا كما نقل.

البحث الثاني

في تعريف المفعول بهِ وفيهِ ثلثة عشر مطلبًا

المطلب الاول

في تعريف المفعول بهِ واقسام عواملهِ

المفعول بهِ هو ما وقع عليهِ فعل الفاعل ايجابًا او سلبًا نحو ضربت زيدًا وما ضربت زيدًا. فزيدًا مفعول لما ذُكِر. وعواملهُ سبعةٌ. الفعل واسم الفعل واسم الفاعل وامثلة المبالغة والصفة المشبَّهة والمصدر وأَفعل التعجُّب(١)

المطلب الثاني

في اقسام المفعول بهِ

المفعول بهِ قسمان. ظاهرٌ كضربت زيدًا. ومضمرٌ وهو نوعان متصلٌ كضربهُ وضربك وضربني وفروعها. ومنفصلٌ نحو إيّاهُ ضرب وإيّاك ضرب وإيّايَ ضرب وفروعهِ

ومعناهُ عاد هذا عودًا على الحيثيّة المذكورة. او حالٌ من ضمير المتكلم حُذِف عاملها وصاحبها. اي أُخبِر ايضًا او أَحكِي ايضًا. اي راجعًا. انتهى (١) وقد يُحذَف عامل المفعول بهِ سماعًا نحو امرأً ونفسهُ اي اترك امرأً ونفسهُ. وانتهوا خيرًا لكم. اي واقصدوا خيرًا لكم. واهلاً وسهلاً. اي اتيتَ اهلاً ووطئتَ سهلاً. وقياسًا وذلك اما جوازًا نحو ان يُقال زيدًا في جواب من ضربتَ. واما وجوبًا. وذلك في ابوابٍ قد مضى بعضها وسياتي باقيها. وقولهُ وعواملهُ سبعةٌ يُوهِم ان هذه العوامل خاصّةٌ بالمفعول بهِ وانهُ ليس للمفعول بهِ عاملٌ غيرها. وهو غير صحيحٍ كما ستعلم. ولو قال وتوجد اسمآء تعمل عمل الفعل واضاف الى ما ذكرهُ الا الفعل اسمَ المفعول والظرف والجارّ والمجرور واسمَ المصدر وافعل التفضيل لم يَرِد عليهِ ذلك

المطلب الثالث

في عامل المفعول بهِ الاول وهو الفعل

الفعل ان كان لازمًا فلا يحتاج الى مفعولٍ نحو قام زيدٌ. وان كان متعدِيًا احتاج الى ذلك نحو ضرب زيدٌ عمرًا. وقد يجوز حذف المفعول قليلاً نحو اكلتُ وشربتُ. اي خبزًا وماءً(١)

المطلب الرابع

في مرتبة المفعول بهِ

مرتبة المفعول بهِ بعد الفعل والفاعل نحو احيا يسوعُ العازرَ. وقد يجوز تقديمهُ اما على الفاعل نحو اكلَ الخبزَ بطرسُ. واما على الفعل نحو زيدًا ضربت. ويجوز ان تدخلهُ اللام الجارّة في هذا المحل نحو لِزيدٍ ضربتُ. وخلافهُ سهوٌ. اي لا يقال ضربت لِزيدٍ. حسبما رَوَى ذلك

(١) في قولهِ وقد يجوز حذف المفعول قليلاً نظرٌ. اولاً من جهة نسبة القلّة الى الجواز وهو غير قليلٍ مع استيفاءِ شرطهِ. وهو قيام الدليل. والحق ان نسبة القلّة انما هي الى وقوع الحذف في الاستعمال لا الى جوازهِ. ثانيًا من جهة تقليل الجواز مقيّدًا بالقلّة فيشعر ظاهرهُ بالتناقض كما يكون في نفي النفي الذي يتولّد منه الإثبات. وكان الوجه ان يقول قد يجوز او يقول انهُ يجوز قليلاً. ثالثًا من جهة عدم تقييدهِ جواز هذا الحذف بدلالة القرينة لان ذلك هو المسوّغ لهُ. رابعًا من جهة تمثيلهِ بالخبز والماء ابتداءً غيرَ مدلولٍ عليهما. وهذا التقدير لا يلزم مع عدم الدلالة لإمكان ان يكون المحذوف غيرهما. قال ابن مالك

وحَذْفَ فضلةٍ أجِزْ إنْ لم يَضِرْ كحَذْفِ ما سِيقَ جوابًا او حُصِرْ

وقال في التسهيل يحذَف كثيرًا المفعول بهِ غير المُخبَر عنهُ والمُتعجَّب منهُ والمجاب بهِ والمحصور والباقي محذوفًا عاملهُ

الشيخ يعقوب الدبسيُّ رحمهُ الله(١)

المطلب الخامس

في عامل المفعول بهِ الثاني وهو اسم الفعل

متى كان معنى اسم الفعل متعدِيًا نصب الاسم على المفعوليّة نحو رويدًا زيدًا. اي امهلهُ. وهاكَ زيدًا. اي خذْهُ. وما اشبه ذلك. وقد مرَّ ذكر اسم الفعل. ولا يجوز تقديم المفعول بهِ عليهِ. اي لا يقال زيدًا هاكَ

المطلب السادس

في عامل المفعول بهِ الثالث وهو اسم الفاعل

اسم الفاعل اما ان يكون مقرونًا بألْ او مجرَّدًا منها. فان كان مجرَّدًا ينصب مفعولاً ان كان بمعنى الحال او الاستقبال نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا الآنَ او غدًا. وكذلك يرفع فاعلاً اذا كان لازمًا نحو زيدٌ قائمٌ ابوهُ. اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعلهِ. ان كان فعلهُ لازمًا يكون عملهُ لازمًا. وان كان فعلهُ متعدِيًا يكون عملهُ متعدِيًا(٢)

(٤) قال الاشمونيُّ في منهج المسالك عند ذكرهِ معاني اللام. الرابع التعدية ومثّل لهُ في شرح الكافية بقولهِ فهَبْ لي من لدنك وليًّا. لكنهُ قال في شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه الملك. قال ابن هشامٍ في المُغني والأَولَى عندي ان يُمثّل للتعدية بما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو وما أَحَبَّهُ لبكرٍ. الى ان يقول السادس الزائدة وهي اما لمجرَّد التوكيد كقولهِ ملكًا اجار لمسلمٍ ومعاهدِ. واما لتقوية عاملٍ ضعف بالتاخير او لكونهِ فرعًا على غيرهِ نحو للذين هم لربهم يرهبون. ان كنتم للرويا تعبّرون. ونحو مصدِّقًا لما معهم. فعّالٌ لما يريد. قال ابن عقيل وزائدة قياسًا نحو لِزيدٍ ضربت. وسماعًا نحو ضربت لِزيدٍ. ولعلَّ ذلك اصحُّ من رواية الشيخ يعقوب الدبسيّ

(٢) نسبة اللزوم والتعدّي الى العمل غريبةٌ. والصحيح ان اسم الفاعل المجرَّد

ويجوز ان يتقدَّم معمولهُ عليهِ نحو زيدٌ عمرًا ضاربٌ. أمّا اذا كان بمعنى الماضي فحينئذٍ تجب اضافتهُ. ولا يجوز ان يتقدَّم معمولهُ عليهِ نحو زيدٌ ضاربُ عمرٍو امسِ(١) وهكذا حكم مثناهُ وجمعهِ. غير ان نون المثنَّى

الذي بمعنى الحال او الاستقبال لا يعمل الا اذا كان معتمدًا على شيءٍ قبلهُ. كأنْ يقع بعد استفهامٍ ملفوظٍ بهِ نحو أمنجزٌ انتمُ وعدًا وثقتُ بهِ. او مقدَّرٍ نحو مهينٌ زيدٌ عمرًا ام مكرمهُ. او بعد حرف نداءٍ نحو يا طالعًا جبلاً. قيل والصواب ان النداءَ ليس من ذلك وان المسوّغ انما هو الاعتماد على الموصوف المحذوف. والتقدير يا رجلاً طالعًا جبلاً. او بعد نفيٍ نحو ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا. او بجيءٍ صفةً اما لمذكورٍ نحو مررت برجلٍ ذائدٍ بعيرًا. ومنهُ الحال نحو جاءَ زيدٌ راكبًا فرسًا. او محذوفٍ نحو مختلفٌ الوانهُ. اي صنفٌ مختلفٌ الوانهُ. وكقولهِ كناطحٍ صخرةً. اي كوعلٍ ناطحٍ. او مسندًا الى مبتدإٍ نحو زيدٌ مكرمٌ عمرًا. او الى ما اصلهُ المبتدأ نحو إنَّ زيدًا مكرمٌ عمرًا. فان لم يعتمد على شيءٍ مما سبق لم يعمل خلافًا للكوفيين والاخفش. فلا يجوز ضاربٌ زيدًا. قال ابن مالك

كفعلهِ آسمُ فاعلٍ في ٱلعَمَلِ ... ان كان عن مُضِيِّهِ بمعزَلِ
ووَلِيَ استفهامًا او حرفَ ندَا ... او نفيًا او جَا صِفَةً او مُسْنَدَا
وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفْ ... فيستحقُّ العَمَلَ الذي وُصِفْ

ومن شروط إعمال اسم الفاعل المجرَّد ايضًا ان لا يكون مصغَّرًا ولا موصوفًا خلافًا للكسائيِّ فيهما. لانهما يختصَّان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعليَّة. ولا حجَّة في قول بعضهم اظنُّني راحلاً وسُوَيِّرًا فرسخًا. لان فرسخًا ظرفٌ يكتفي برائحة الفعل. وقال بعض المتأخرين ان لم يُحفَظ لهُ مكبَّرٌ جاز كما في قولهِ تُرَقرِق في الايدي كُمَيتٌ عصيرُها. حيث رفع عصيرها بكُمَيت. قال في شرح التسهيل ووافق بعضُ اصحابنا الكسائيَّ في إعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفهُ يحصل بعدها لا قبلها كقولك هذا ضاربٌ زيدًا ظلومٌ (١) والصحيح انهُ لا معمول لهُ والحالة هذه. واجاز الكسائيُّ إعمالهُ وجعل منهُ وكلبهم باسطٌ ذراعَيهِ. وخرَّجهُ غيرهُ على انهُ حكاية حالٍ ماضيةٍ. وكان الاحسن لو قال اي امسِ. لان العبارة بدون اي تُوهِم ان امس من اصل المثال. وعلى ذلك تكون الماضويَّة ملفوظةً بها لا معنويَّةً في ضارب.

والجمع تثبت في النصب والرفع نحو ضاربانِ وضاربونَ زيدًا. وتُحذَف في الجرّ نحو ضاربا وضاربوا زيدٍ(١) وهكذا حكم اسم المفعول. فان كان بمعنى الحال او الاستقبال رَفَعَ الاسم على النيابة او نَصَبَهُ نحو زيدٌ مضروبٌ غلامهُ الآنَ او غدًا(٢) ويُضاف اذا كان بمعنى الماضي نحو زيدٌ مضروبُ الغلامِ امسِ

المطلب السابع

في عمل اسم الفاعل المقترن بأَلْ

اذا كان اسم الفاعل من المتعدّي مقترنًا بأَلْ نَصَبَ مطلقًا. اي سواءٌ كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال نحو جاءَ زيدٌ الضاربُ

وكذا القول في قولهِ الآن او غدًا قبل هذا وبعدهُ. واعلم انهُ يجوز في اسم الفاعل العامل اضافتهُ الى ما وَلِيَهُ من مفعولٍ ونصبهُ لهُ. تقول هذا ضاربُ زيدٍ وضاربٌ زيدًا. فان كان لهُ مفعولان وأضفتهُ الى احدهما وجب نصب الآخر. تقول هذا معطي زيدٍ درهمًا ومعطي درهمٍ زيدًا. ومثلهُ هذا مُعلِمُ زيدٍ عمرًا منطلقًا مما كان لهُ ثلثة مفاعيل. ويجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالاضافة الجرُّ مراعاةً للفظ والنصب مراعاةً للمحلّ كقولهِ هل انت باعثُ دينارٍ لحاجتنا او عبدَ ربٍّ. بنصب عبد عطفًا على محلّ دينارٍ (١) اي الرفع في هذا المثال. فكأنَّ المفهوم عند المصنف نسبة الرفع الى اسم الفاعل وهو ظاهر السهو. ولو قال ان نون المثنّى والجمع تثبت عند العمل لم يَرِد عليهِ ذلك (٢) ان اسم المفعول يعمل عمل فعلهِ المبني للمفعول. تقول زيدٌ مضروبٌ غلامهُ كما تقول ضُرِبَ غلامهُ. وتقول زيدٌ مظنونٌ ابوهُ قائمًا كما تقول ظُنَّ ابوهُ قائمًا. وتقول زيد مُعلَمٌ ابوهُ عمرًا منطلقًا كما تقول أُعلِمَ ابوهُ عمرًا منطلقًا. ويُشترَط في اعمالهِ ما اشتُرِط في اعمال اسم الفاعل. قال الاشمونيُّ وقد يُضاف اسم المفعول الى اسمٍ مرتفعٍ بهِ معنًى بعد تحويل الإسناد عنهُ الى ضمير الموصوف ونصبهِ على التشبيه بالمفعول بهِ. وذلك نحو زيدٌ محمودُ المقاصدِ. اصلهُ زيدٌ محمودٌ مقاصدُهُ. فمقاصدُهُ رُفِع بمحمود على النيابة. فحُوِّل الى محمود المقاصدَ على ما ذُكِر ثم حُوِّل الى محمود المقاصدِ

اخاهُ امسِ او الآنَ او غدًا. وهكذا حكم مثناهُ وجمعهِ. غير ان نونهما تُحذَف منهما جوازًا(١) واذا كان من اللازم رفَعَ معمولهُ فقط على الفاعليَّة نحو جآء زيدٌ القائمُ ابوهُ. ومثلهُ اسم المفعول المقترن بأَلْ. فانهُ يعمل ايضًا مطلقًا. اي سوآء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال نحو زيدٌ المضروبُ غلامهُ. برفع غلامهُ على النيابة ونصبهِ على انهُ مشبَّهٌ بالمفعول بهِ

المطلب الثامن

في عامل المفعول بهِ الرابع وهو امثلة المبالغة

امثلة المبالغة اربعةٌ. فَعَّالٌ ومِفعَالٌ وفَعُوْلٌ وفَعِيلٌ. وحكمها في العمل حكم اسم الفاعل مع أَلْ وعدمها. والذي عرفتهُ هناك فاعرفهُ هنا. تقول زيدٌ ضرَّابٌ عمرًا او ضرَّابُ عمرٍو. بحسب الزمان. ويجوز تقديم معمولها عليها(٢)

(١) ومنهُ قولهُ الشاتِمَيْ عِرضي ولم اشتمهما. وفي بعض النسخ غير ان نونهما تُحذَف منهما جوازًا مع العمل ووجوبًا مع الاضافة. وهو غير صحيح. لانهُ يلزم منهُ جواز الضاربا زيدًا والضاربوا زيدًا. وهو باطلٌ (٢) واعمال الثلاثة الأُوَل اكثر من اعمال فعيل. فمن اعمال فعَّال قول بعضهم اما العسلَ فانا شرَّابٌ. ومن اعمال مِفعال قولهم انهُ لَمِنحارٌ بوايكَها. اي سمانها. ومن اعمال فعول قولهم انهُ غفورٌ ذنبَ الخاطي. ومن اعمال فعيل قولهم ان الله سميعٌ دُعآءَ من دَعَاهُ. ومن امثلة المبالغة فَعِلٌ. واعمالهُ اقلُّ من اعمال فعيل. ومنهُ قولهُ اتاني انهم مَزِقُونَ عِرضي. قال ابن هشام في الشذور واما الكوفيُّون فلا يجيزون اعمال شيء من الخمسة. ومتى وجدوا شيئًا منها قد وقع بعدهُ منصوبٌ اضمروا لهُ فعلاً. وهو تعسُّفٌ. قال ابن مالك

فَعَّالٌ او مِفعَالٌ او فَعُوْلُ ... في كثرةٍ عن فاعلٍ بَدِيلُ
فيستحقُّ ما لهُ من عَمَلِ ... وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذا وفَعِلِ

المطلب التاسع

في عامل المفعول به الخامس وهو الصفة المشبهة

الصفة المشبَّهة باسم الفاعل هي كل اسمٍ اشتقَّ من فعلٍ لازمٍ لمن قام بهِ الفعل على معنى الثبوت كقولك زيدٌ حسنٌ. واوزانها مختلفةٌ غير قياسيةٍ. ويجوز في معمولها الرفع والنصب والجرُّ سوآء كانت مقرونةً بأَلْ او مجرَّدةً منها نحو جآء زيدٌ الحسنُ الوجهِ. بالاحوال الثلثة في الوجه. اي برفع الوجه على الفاعليَّة ونصبهِ على انهُ مشبَّهٌ بالمفعول بهِ وجرِّهِ على الاضافة. ويُستثنَى من ذلك مسأَلتان. احداهما اذا كان معمول الصفة مضافًا والصفة معرَّفةً بأَلْ نحو الحسن وجههُ(١) والثانية اذا كان مجرَّدًا من أَلْ والاضافة نحو الحسن وجهًا. فانهُ لا يجوز فيهما الا الرفع على الفاعليَّة والنصب على التمييز(٢)

(١) على انهُ اذا كان المعمول مضافًا الى ما فيهِ أَلْ جاز الجرُّ ايضًا نحو الحسن وجهِ الابِ (٢) او على التشبيه بالمفعول بهِ. قال ابن مالك

فَارْفَعْ بها وانْصِبْ وجُرَّ مَعَ أَلْ ... ودُونَ أَلْ مصحوبَ أَلْ وما اتَّصلْ
بها مضافًا او مُجرَّدًا ولاَ ... تَجرُرْ بها مَعْ أَلْ سُمًا من أَلْ خَلاَ
ومن إضافةٍ لتاليها وما ... لم يَخْلُ فَهْوَ بالجوازِ وُسِمَا

ثم ان الصفة المشبهة تشارك اسم الفاعل في امورٍ. منها الدلالة على الحَدَث وصاحبهِ والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحدٍ مما مرَّ. وتخالفهُ في امورٍ. منها انها لا تُصَاغ الا من اللازم ولا تكون الا للحال وتكون مجاريةً للمضارع وغير مجاريةٍ لهُ ولا يتقدم معمولها عليها ويجب في معمولها ان يكون سببيًّا اي متصلاً بضمير الموصوف لفظًا نحو حَسَنٌ وجههُ. او معنًى نحو حسنُ الوجهِ. اي منهُ. وقيل أَلْ خَلَفٌ عن المضاف اليهِ. واما اسم الفاعل فيُصَاغ من اللازم والمتعدّي ويكون للحال وغيرهِ ولا يكون الا مجاريًا للمضارع ويتقدَّم معمولهُ عليهِ ويعمل في السببيّ والاجنبيّ كما

المطلب العاشر

في ضمير الصفة المشبهة

متى رفعت الصفة اسمًا ظاهرًا تكون مفردةً في الجميع نحو الكريم غلامهُ والكريم غلاماهُ والكريم غلمانهُ. ومثلهُ المونث. ومتى رفعت ضميرًا وجب تثنيتها وجمعها نحو جاءَ زيدٌ الكريمُ والزيدانِ الكريمانِ والزيدونَ الكريمونَ(١)

المطلب الحادي عشر

في عامل المفعول بهِ السادس وهو المصدر

يُشترَط في عمل المصدر ثلثة شروط. الاول ان يكون بمعنى المضارع المقدَّر مع أَنِ المصدرية نحو عجبت من ضَرْبِكَ زيدًا. اي من

علت. واعلم ان اسم الفاعل اذا كان غير متعدٍ وقُصِد ثبوت معناهُ عُومِل معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافتهُ الى مرفوعهِ. تقول زيدٌ قائمُ الابِ. برفع الاب ونصبهِ وجرِّهِ على حدّ حسن الوجهِ. وان كان متعدِيًا لواحدٍ فكذلك عند ابن مالك بشرط امن اللبس وفاقًا للفارسيّ. والجمهور على المنع. وفصّل قومٌ فقالوا ان حُذِف مفعولهُ اقتصارًا جاز والّا فلا. وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع. والسماع يوافقهُ كقولهِ ما الراحم القلبِ ظلّامًا وان ظُلِما. وان كان متعديًا لاكثر لم يجُزْ الحاقهُ. قال بعضهم بلا خلافٍ. ومما يُعامَل معاملة الصفة المشبهة اسم المفعول القاصر. وهو المصوغ من المتعدّي لواحدٍ اذا كان على وزنهِ الاصليّ. وهو ان يكون من الثلاثيّ على وزن مفعول ومن غيرهِ على وزن المضارع المبنيّ للمفعول كما سبق تمثيلهُ. فان حُوِّل من ذلك الى فَعِيلٍ ونحوهِ مما مرَّ لم يجُزْ. فلا يقال مررت برجلٍ كحِيلٍ عينهِ ولا قتيلٍ ابيهِ. وقد اجازهُ ابن عصفور. وفي اسم المفعول المتعدّي ما سبق في اسم الفاعل المتعدّي من الخلاف (١) يشعر كلامهُ بان هذا الحكم خاصٌّ بالصفة المشبهة دون سائر الصفات. وليس كذلك. قال الاشمونيّ قال في الكافية وضُمِّن الجامد

ان تضربَ زيدًا. الثاني ان لا يكون مصغَّرًا. الثالث ان لا ينفصل عن معمولهِ. ولا يجوز ان يتقدم عليهِ معمولهُ(١)

معنى الوصف واستُعِل استعمالهُ بضعفٍ. ومنهُ قولهُ فراشةُ الحلمِ فرعونُ العذابِ. وقولهُ وانت غربالُ الاهابِ. ضُمِّن فراشة الحلم معنى طائش. وفرعون معنى أليم. وغربال معنى منقّب. فأُجرِيت مجراها في الإضافة الى ما هو فاعلٌ في المعنى. ولو رفع بها او نصب جاز (١) والصحيح ان المصدر يعمل عمل فعلهِ الذي اشتقّ منهُ تعدّيًا ولزومًا في موضعَين. الاول ان يكون بدلًا من اللفظ بفعلهِ نحو ضربًا زيدًا. فزيدًا منصوب بضربًا لا بفعلٍ محذوفٍ على الاصحّ. الثاني ان يصحّ تقديرهُ بالفعل مع الحرف المصدريّ. بأَن يقدّر بأَنِ المصدرية والفعل اذا أُرِيد بهِ المضيّ او الاستقبال وبما والفعل اذا أُرِيد بهِ الحال. وذكر ابن مالك في التسهيل مع هذين الحرفين أَنْ المخفّفة نحو علمت ضربَك زيدًا. والتقدير علمت ان قد ضربت زيدًا. فأَنْ مخفّفةٌ لانها واقعةٌ بعد علمَ والموضع غير صالحٍ للمصدرية. وفي شرحهِ وليس تقديرهُ باحد الثلاثة شرطًا في عملهِ ولكن الغالب ان يكون كذلك. ومن وقوعهِ غير مقدَّرٍ باحدها قولُ العرب سمعُ اذني اخاك يقول ذلك. ولإعمالهِ شروطٌ. منها ان يكون مظهرًا فلو أُضمِر لم يعمل. فلا يقال ضربُك المسيءَ حسنٌ وهو المحسنَ قبيحٌ. ومنها ان يكون مكبّرًا فلو صُغِّر لم يعمل. فلا يقال اعجبني ضُرَيبك زيدًا. ومنها ان يكون غير محدودٍ فلو حدِّد بالتاء لم يعمل. فلا يقال اعجبتني ضربتُك زيدًا. واما قولهُ بضربة كفّيهِ الملا نفس راكبٍ فشاذٌ. ومنها ان لا يكون متبوعًا قبل تمام عملهِ. فلا يقال عجبت من ضربك الشديدِ زيدًا. فلو أُتبِع بعد تمامهِ لم يمنع. فانهُ يجوز عجبت من ضربك زيدًا الشديدِ. ومنها ان يكون مفردًا. واما قولهُ فما زادت تجاربهم ابا قدامةَ فشاذٌ. ومنها ان لا يكون مفعولًا مطلقًا. فلا يقال ضربت ضربًا زيدًا. ومنها ان لا يكون منفصلًا عن معمولهِ باجنبيٍ. فلا يقال انهُ على ضربهِ لقادرٌ زيدًا. واما قولهُ انهُ على رجعهِ لقادرٌ يوم تبلى السرائر فمؤوّلٌ. والتقدير يرجعهُ يوم تبلى السرائر. ففي قول المصنف الثالث ان لا ينفصل عن معمولهِ نظرٌ من جهة عدم التقييد باجنبيٍ. ومنها ان لا يتقدّم معمولهُ عليهِ. فلا يقال اعجبني عمرًا ضربُ زيدٍ. واما قولهُ وبعض الحلم عند الجهل للذلّة اذعانُ فمؤوّلٌ. والتقدير وبعض الحلم عند الجهل اذعانٌ للذلة اذعانُ. ويخالف

المطلب الثاني عشر

في اقسام عمل المصدر

المصدر العامل نوعان. الاول ان يُضَاف الى الفاعل ويُذكَر المفعول منصوبًا. وهذا كثيرٌ. نحو عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا. الثاني ان يُضَاف الى المفعول ويُذكَر الفاعل مرفوعًا. وهذا قليلٌ. نحو عجبت من ضرب عمرٍو زيدٌ. ويجوز حذف المفعول من الاول والفاعل

المصدر فعلَهُ في امرين. الاول ان في رفعهِ النائب عن الفاعل خلافًا. ومذهب البصريين جوازهُ. الثاني ان فاعل المصدر يجوز حذفهُ بخلاف فاعل الفعل. واذا حُذِف فلا يتحمَّل المصدر ضميرهُ خلافًا لبعضهم. واعلم ان المصدر يعمل مضافًا نحو ولولا دفعُ اللهِ الناسَ. ومجرَّدًا عن الاضافة وأَلْ وهو المنوَّن نحو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيمًا. ومقرونًا بأَلْ كقولهِ ضعيف النكايةِ اعداءَهُ. وقولهِ فلم انكل عن الضربِ مِسمَعًا. واعمال المضاف اكثر من اعمال المنوَّن واعمال المنوَّن اكثر من اعمال المحلّى بأَلْ. وهو في عملهِ على نوعين ذكرهما المصنف في المطلب الآتي. ومما يعمل عمل الفعل ولم يذكرهُ المصنف اسم المصدر. ويُرَاد بهِ ما ساوَى المصدر في الدلالة على معناهُ وخالفهُ بخلوّهِ لفظًا او تقديرًا دون تعويضٍ من بعض ما في فعلهِ كعطاء فانهُ مساوٍ لإعطاء معنًى ومخالفٌ لهُ بخلوّهِ لفظًا وتقديرًا من الهمزة الموجودة في فعلهِ. بخلاف نحو قِتال فانهُ خلا من الف قَاتَلَ لفظًا لا تقديرًا. ونحو عِدَة فانهُ خلا من واو وَعَدَ لفظًا وتقديرًا لكن عُوِّض منها التاء. فهما مصدران لا اسما مصدرين. واعلم ان اسم المصدر على ثلاثة انواعٍ. علَمٍ نحو فجارِ وبرَّة. وهذا لا يعمل اتفاقًا. وذي ميمٍ مزيدةٍ لغير مفاعلةٍ كالمَضْرَب والمحمدة. وهذا كالمصدر اتفاقًا. ومنهُ قولهُ

اظلومُ إنَّ مُصَابَكم رجلاً أَهدَى السلامَ تحيّةً ظُلْمُ

وغير هذين. وفيهِ خلافٌ. فمنعهُ البصريون واجازهُ الكوفيون والبغداديون. ومنهُ قولهُ وبعد عطائِكَ المِئةَ الرتاعا. وقولهُ قالوا كلامُكَ هندًا وهي مُصغِيةٌ. وقولهُ لان ثَوابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّدٍ. قال الاشمونيُّ إعمال اسم المصدر قليلٌ. وقال الصيمريُّ اعمالهُ شاذٌّ

من الثاني نحو عجبت من ضربِ زيدٍ ومن قتلِ الخوارجِ (١) ○ تنبيه. متى أُضِيف المصدر الى الفاعل جاز في تابعهِ الرفع والجرُّ نحو عجبت من قيامِ زيدٍ الظريفِ. برفع الظريف وجرِّهِ لانهُ نعتٌ لزيدٍ (٢)

المطلب الثالث عشر

في عامل المفعول بهِ السابع وهو افعل التعجب

لأَفْعَلَ التعجُّب (٣) صيغتان ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بهِ بكسر العينِ. وهما جامدان مفردان ابدًا. مثال الاول ما أَحْسَنَ زيدًا. ما مبتدأٌ نكرةٌ واحسن فعلٌ ماضٍ وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ فيهِ عائدٌ الى ما وزيدًا مفعولٌ. وجملة احسن خبر ما. والتقدير شيءٌ جعل زيدًا حسنًا (٤) ومثال

(١) ولو مثَّل للاخير بقولهِ اعجبني شربُ العسلِ لكان احسن. وذلك لما في قولهِ قتْل الخوارجِ من اللبس. ويُضَاف المصدر ايضًا الى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضربِ اليومِ زيدٌ عمرًا (٢) فالرفع مراعاةً لمحل زيدٍ وهو الرفع على الفاعليّة والجرُّ مراعاةً للفظهِ. وكذلك تجوز مراعاة اللفظ والمحل عند اضافتهِ الى المفعول نحو اعجبني شربُ العسلِ والخمرِ او والخمرَ. ومن مراعاة المحل قولهُ

قد كنتُ داينتُ بها حسانا مخافةَ الافلاسِ واللِّيانا

فالليانا معطوف على محل الافلاس. وتُوهِم عبارة المصنف ان الهاء من تابعهِ للمصدر لانهُ صاحب الاسناد. وليس كذلك بل هي للفاعل. وتعليلهُ رفعَ الظريف وجرَّهُ بانهُ نعتٌ لزيدٍ قاصرٌ من جهة تركهِ التفصيل بين اللفظ والمحلّ (٣) قولهُ لافعل التعجب صيغتان يوهم ان للتعجب صيغتين غير افعل وان افعل ليس منهما. وليس كذلك. فلو قال للتعجُّب صيغتان لم يَرِد عليهِ ذلك. والتعجُّب هو استعظام فعلِ فاعلٍ ظاهر المزيَّة. ويُدَلُّ عليهِ بالفاظٍ كثيرةٍ. نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتًا فأَحياكم. سبحان الله ان المومن لا ينجس. لله دَرُّهُ فارسًا. يا جارتا ما انتِ جارةً. واهًا لسلمى ثم واهًا واهًا. والمبوَّب لهُ في كتب العربية صيغتان. وهما ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بهِ لاطّرادهما فيهِ (٤) وقيل مَا معرفةٌ ناقصةٌ بمعنى الذي وما بعدها صلةٌ. او نكرةٌ ناقصةٌ وما

الثاني أَكْرِمْ بزيدٍ. اكرم فعل امر معناهُ التعجُّب لا الامر[١] وفاعلهُ الاسم المجرور بالباَء والباَء زائدةٌ. ولا يجوز تقديم معمول التعجُّب عليهِ[٢] ولا يُبنَى التعجُّب الا من ثلاثيٍّ ليس بلونٍ ولا عيبٍ. فهو كافعل التفضيل[٣]

بعدها صفةٌ. وعلى هذين فالخبر محذوفٌ وجوبًا تقديرهُ شيءٌ عظيمٌ (١) وقيل لفظهُ ومعناهُ الامر. وفيهِ ضميرٌ والباَء للتعدية. ثم قال ابن كيسان الضمير للحُسْن وقال غيرهُ للمخاطَب. وانما التُزِم افرادهُ لانهُ كلامٌ جرى مجرى المَثَل (٢) فلا يقال زيدًا ما أَحْسَنَ ولا ما زيدًا أَحْسَنَ ولا بزيدٍ أَحْسِنْ. ولا يُفصَل بين فعلَي التعجب ومعمولَيهما باجنبيٍّ. فلا يقال على الاصحّ ما احسن يا زيدُ عبدَالله ولا أَحْسِنْ لولا بخلهُ بزيدٍ. واختلفوا في الفصل بالظرف والجارّ المجرور المتعلّقَين بالفعل. قال الاشمونيُّ والصحيح الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدقَ وما اقبح بهِ ان يكذبَ. فان كان الظرف والجارُّ المجرور غير متعلّقَين بفعل التعجُّب امتنع الفصل بهما. فلا يقال ما أَحْسَنَ بمعروفٍ امرًا ولا ما احسن عندك جالسًا. ولا أَحسِن في الدار او عندك بجالسٍ. ويجوز حذف المتعجَّب منهُ اذا دلَّ عليهِ دليلٌ كقولهِ

أَرَى أُمَّ عمرٍو دمعُها قد تحدَّرا ... بُكَاَءً على عمرٍو وما كان أَصبَرا

اي وما كان اصبرها. وقولهُ أَسمِعْ بهم وأَبْصِرْ. اي وابصر بهم. وشرط جواز الحذف مع أَفعِلْ ان يكون أَفعِلْ معطوفًا على آخر مذكورٍ معهُ مثلُ ذلك المحذوف كما رأيت. واما قولهُ وان يستغنِ يومًا فأَجدِرِ اي فاجدر بهِ فشاذٌّ. واعلم ان شرط المنصوب بعد أَفعَلَ والمجرور بعد أَفعِلْ ان يكون مختصًّا لتحصل به الفائدة. فلا يجوز ما أَحسَنَ رجلاً ولا أَحسِنْ برجلٍ (٢) اي انهُ يُبنَى مما بُنِي منهُ اسم التفضيل قياسًا كما ورد في بابهِ. واعلم ان بناَء هذين الفعلَين من فعلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ تامٍّ مُثبَتٍ متصرِّفٍ قابلٍ للكثرةِ مصوغٍ للفاعل غيرِ معبَّرٍ عن فاعلهِ بأَفعَلَ فعلاَء. فلا يُبنَيان من غير فعلٍ. فلا يُقال في طِفْلٍ ما أَطفلَهُ. ولا من ذي اصولٍ اربعةٍ مجرَّدًا كان كدحرجَ او مزيدًا فيهِ نحو تدحرج. ولا من ثلاثيٍّ مزيدٍ فيهِ نحو اقترب وانزعج. ولا من فعلٍ ناقصٍ نحو كان وكاد. واجاز بعضهم بناَءهُ من كان. ولا من منفيٍّ سواٌء كان ملازمًا للنفي نحو ما عاج بالدواَء. اي ما انتفع. فان العرب استعملتهُ منفيًّا لا مُثبَتًا. ام غيرَ ملازمٍ كما قامَ. ولا من فعلٍ غيرِ متصرِّفٍ نحو يدَع ويذَر ونِعْمَ وبِئْسَ. ولا مما لا يقبل

واذا أُرِيد التعجُّب من مزيد الثلاثيّ والالوان والعيوب يُبنَى وزن افعل من ثلاثيٍّ يُطابِق المعنى المقصود مثل أَكثَرَ وأَشَدَّ وأَحْسَنَ وأَقبَحَ وما اشبه ذلك[١] ۞ تنبيه. متى شئتَ التعجُّب مما مضى فأَدخِل كانَ على

الكثرة نحو فَنِيَ ومات. فانهُ لا يقبل التفاضل. ولا من فعلٍ مصوغٍ للمفعول نحو ضُرِبَ. وبعضهم يستثني ما كان لازمًا لصيغة فُعِلَ نحو ما أَعناهُ بحاجتك وما أَزهاهُ من عُنِيَ بكذا وزُهِيَ. قال ابن مالك في التسهيل وقد يُبنَيان من فعل المفعول ان أُمِنَ اللبس. وذلك كقولهم ما أَشغلَهُ عنك من شُغِلَ. فان خيف اللبس لم يجُزْ. فلا يُقال ما أَضرَبَ زيدًا من ضُرِبَ. لانهُ يلتبس بالمبنيّ من ضَرَبَ. ولا من فعلٍ يكون لصاحبهِ المذكَّر وصفٌ على صيغة أَفْعَلَ ولصاحبهِ المونَّث وصفٌ على صيغة فَعْلاَء. ولا فرق في ذلك بين ان يكون من العيوب كعَوِرَ وبَرِصَ او من المحاسن كشَهِلَ وكَحِلَ ودَعِجَ. وقد يُبنَيان من فعل أَفْعَلَ منهم عسرٍ نحو ما أَلَدَّهُ. او جهلٍ نحو ما احمقهُ وما ارعنهُ. ومن مزيدٍ فيهِ نحو ما اعطاهُ للدراهم وما أَشوَقَني الى عفو الله. فانهما من اعطى واشتاق. فان كان أَفعَلَ قِيسَ عليهِ وفاقًا لسيبويهِ. ورُبَّما بُنِيا من غير فعلٍ او فعلٍ غير متصرِّفٍ. وذلك كقولهم ما أَذرَعَ فلانةَ بمعنى ما أَخفَّها في الغَزْل. وما أَعساهُ وأَعْسِ بهِ. وقد يغني في التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط. وذلك كقولهم ما اكثر قايلتَهُ. ولم يُسمَع ما أَقيَلَهُ. وقول المصنف ولا يُبنَى التعجب الا من ثلاثيّ فيهِ نظرٌ من جهة نسبة البناَء الى التعجب وعدم ذكر الفعل عند قولهِ ثلاثيّ. فكان حقهُ ان يقول ولا يُبنَى فِعلُ او فِعلاَ التعجُّب الا من فعلٍ ثلاثيّ ثم يُردِف ذلك بباقي الشروط غير مستكفٍ بما ذكرهُ منها هنا وفي تصريف الافعال حتى لا يحوج المتعلم ان يطلب شروطًا لبابٍ هو فيهِ من بابٍ لم يصل اليهِ. واذا كان قصدهُ الهرب من الاعادة كان يمكنهُ ذكرها هنا وتركها من باب اسم التفضيل مكتفيًا بالاشارة الى مكانها (١) تقول ما اشدَّ انطلاقهُ واعظم دحرجتهُ او حمرتهُ وأَشدِد او أَعظِم بها. واما قولهم ما اخصرهُ من اختُصِر وما اهوجهُ وما احمقهُ وما ارعنهُ وما اعساهُ واعسِ بهِ وما اجنَّهُ وما اولعهُ من جُنَّ وأُولِعَ وأَقمِن بهِ اي أَحقِق بهِ من قولهم هو قَمِنٌ بكذا اي حقيقٌ بهِ ولا فعلَ لهُ فنادرٌ يُحفَظ ولا

فعل التعجُّب وقُلْ ما كَانَ أَحْسَنَ زيْدًا. وان اخَّرها بعد افعل وجب ادخال مَا عليها ايضًا. نحو ما أَحْسَنَ ما كَانَ زيدًا(١)

يُقَاس عليهِ. واما قولهم ما أَصْبَحَ أَبرَدَها وما أَمْسَى أَدفأَها فان التعجُّب فيهِ داخلٌ على ابرد وادفأ واصبح وامسى زائدتان (١) قال في باب النواسخ إنَّ كان تُزَاد بعد مَا التعجُّب. فصرَّح انها زائدةٌ لا معنى لها. وهنا يقول انهُ يُؤْتَى بها للتعجُّب مِمَّا مضى. فهي غير زائدةٍ. ومعناها التعجُّب في الماضي. فتناقض القولان. والاول هو المعوَّل عليهِ. هذا ويُوهِم كلامهُ ان ما الثانية وكان من قولهِ ما احسن ما كان زيدًا بنصب زيدٍ هما نظيرها من قولهِ ما كان احسن زيدًا في كون ما اسمًا بمعنى شيء وكان زائدةً. وليس كذلك. بل ان مَا هنا انما هي مصدريَّةٌ وكان تامَّةٌ رافعةٌ ما بعدها بالفاعليَّة. وعلى هذا يكون نصبهُ زيدًا بعدها ظاهر السهو. لانهُ فاعلٌ بكان ومفعول احسن المصدر المسبوك بهِ قولهُ ما كان. والتقدير ما احسنَ كونَ زيدٍ. وان قُصِد الاستقبال جيء بيكون. نقول ما احسن ما يكون زيدٌ. نصَّ على ذلك الاشمونيُّ في شرح الالفيَّة. واعلم ان همزة أَفْعَلَ في التعجُّب لتعدية ما عدم التعدِّي في الاصل نحو ما أَظْرَفَ زيدًا. او في الحال نحو ما أَضْرَبَ زيدًا. وهمزة أَفْعِلْ للصيرورة. ويجب تصحيح عينهما نحو ما أَطْوَلَ زيدًا وأَطْوِلْ بهِ. وفكُّ أَفْعِلْ المضعَّف نحو أَشْدِدْ بحمرة زيدٍ. وشذَّ تصغير أَفْعَلَ مقصورًا على السماع كقولهِ

يا ما أُمَيْلِحَ غزلانًا شَدَنَّ لنا من هَاؤُلَيَّاءِ كُنَّ الضالِ والسَّمُرِ

وطردهُ ابن كيسان وقاس عليهِ أَفْعِلْ. نحو أُحَيْسِنْ بزيدٍ. ومن الاسماء العاملة عمل الفعل أفعَل التفضيل وسيأْتي الكلام عليهِ في القسم السادس من هذا الكتاب. ومنها الظرف والجارُّ والمجرور. وسيأْتي الكلام عليهما في القسم الحادي عشر من هذا الكتاب ايضًا. واعلم ان الظرف والجارَّ والمجرور اذا اعتمدا على النفي او الاستفهام او الاسم المُخبَر عنهُ او الاسم الموصوف كما ذُكِر في اسم الفاعل او الاسم الموصول عَمِلاَ عمل فعل الاستقرار. فرفعا الفاعل المضمر والظاهر. تقول ما عندك مالٌ. وما في الدار زيدٌ. والاصل ما استقرَّ عندك مالٌ وما استقرَّ في الدار زيدٌ. فحُذِف الفعل وناب الظرف والجارُّ والمجرور عنهُ فصار العمل لهما عند المحقِّقين. وقيل انما

البحث الثالث

في المفعول فيهِ وفيهِ سبعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف المفعول فيهِ واقسامهِ

المفعول فيهِ ويُسمَّى الظرف وهو(١) كل اسم مكانٍ او زمانٍ حَدَثَ فيهِ فعلٌ وتضمَّن معنى في. نحو صمت يومًا وجلست عندَك(٢) وهو مُعرَبٌ ومَبْنِيٌّ. ويأتي الكلام عليهِ. اما المعرب فنوعان ظرف زمانٍ وظرف مكانٍ. وكلٌّ منهما اما مُبهَمٌ او محدودٌ. فالزمان المبهم كالحين والزمان. والمحدود كاليوم والساعة. والمكان المبهم كالجهات الستّ. والمحدود كالبيت والبيعة. اي ما كان لهُ صورةٌ وحدودٌ محصورةٌ

المطلب الثاني

في ظرف الزمان المبهم والمحدود

ظرف الزمان سواء كان مبهمًا او محدودًا يُنصَب على الظرفيَّة بتقدير في. نحو قام المسيح يومَ الاحدِ وقتَ الغَلَسِ. اي في يوم وفي وقت(٣) وان ظهرت لفظة في يجرُّ الظرف كقول البشير وفي يومِ

العمل للمحذوف. ويجوز ان تجعلها خبرًا مقدمًا وما بعدهما مبتدأً مؤخرًا. ومثلهُ أَفي الله شكٌّ. وزيدٌ عندك ابوهُ. وجاء الذي في الدار اخوهُ. ومررت برجلٍ فيهِ فضلٌ. وقس على ذلك (١) والصواب هو كل اسم الى آخرهِ من دون عاطفٍ لما علمت في باب الاشارة (٢) قال ابن مالك

الظرفُ وقتٌ او مكانٌ ضُمِّنَا في بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

(٣) المراد بالمُبهَم ما دلَّ على زَمَنٍ غير مقدَّرٍ كحين ومدة ووقت. وبالمحدود ويُقَال لهُ المختصُّ ما دلَّ على زَمَنٍ مقدَّرٍ معلومًا كان وهو المعرَّف بالعلمية كصمت

السبت. ان كان الظرف غير متضمنٍ معنى في فلا يُسمَّى ظرفًا بل يُعرَب كباقي الاسماء كيومُ الاحد مباركٌ. ومدحت يومَ الاحد. فيوم في المثال الاول مبتدأٌ وفي الثاني مفعولٌ بهِ ○ تنبيه. كل اسمٍ أُضيف الى الظرف انتصب على الظرفيَّة لتضمُّنهِ معنى في ايضًا(١) نحو صمت كلَّ يومٍ. اي في كلّ يومٍ. وقس عليهِ

المطلب الثالث

في ظرف المكان المبهم والمحدود

ظرف المكان المبهم ينُصَب كلُّهُ بتقدير في. وهو نوعان. الاول الجهات كفوق وتحت وعند وما اشبه ذلك. والمساحة كالميل والفرسخ وغيرهما. الثاني المصدر الميميُّ(٢) اذا تقدَّمهُ عاملٌ من لفظهِ مثل مجْلَس ومَقَام وغيرهما. مثال الاول وقفت فوقَ الشجرةِ. ومثال الثاني قعدت مَقْعَدَ القومِ(٣) بنصب فوق ومقعد على الظرفيَّة. وكذلك مشيت فرسخًا وبريدًا.

رمضانَ واعتكفت يومَ الجمعة او بألْ كسرت اليومَ او بإضافةٍ كجئت زمنَ الشتاء. او غيرَ معلومٍ وهو النكرة نحو سرت يومًا او يومين او اسبوعًا او وقتًا طويلًا. ولم يذكر المصنف مثالًا للمبهم مع ان كلامهُ يقتضي ذلك وتمثيلهُ يوهمهُ (١) ليس ذلك على اطلاقهِ كما سيأْتي في الحاشية الثالثة على المطلب الخامس (٢) جعل المصدر الميميّ قسمًا من المبهم والصحيح انهُ قسيمٌ لهُ. لانهُ قد يكون مبهمًا نحو جلست مجلسًا. ومختصًا نحو جلست مجلس زيدٍ. واختُلِف في المقادير. فاكثرهم يجعلها من المبهم. وحقيقة القول فيها ان فيها إبهامًا واختصاصًا. اما الإبهام فمن جهة انها لا تختصُّ ببقعةٍ بعينها. واما الاختصاص فمن جهة دلالتها على كميَّةٍ معيَّنةٍ. فعلى هذا يصحُّ فيها القولان (٣) فلو كان عامل المصدر الميميّ من غير لفظهِ تعيَّن جرُّهُ بفي نحو جلست في مَرمَى زيدٍ. واما قولهم هو مني مزجرَ الكلبِ ومناطَ الثُّريَّا ومقعدَ القابلةِ ومعقد الازارِ ونحوهُ فشاذٌّ. اذ التقدير هو مني مستقرٌّ في مزجرِ الكلب الى آخرهِ

واما المكان المحدود فانهُ يُجَرُّ بفي ظاهرةً. نحو صلَّيت في البيعةِ. الا لفظة دخلت وسكنت وما هو في معناهما. فان الظرف ينُصَب معهما بتقدير في ولو كان محدودًا نحو دخلت الدارَ وسكنت الديرَ(١)

المطلب الرابع

في تصريف الظرف وانصرافهِ

تصريف الظرف استعمالهُ تارةً ظرفًا وتارةً غيرَ ظرفٍ. فعِنْدَ ولَدُنْ ولَدَى وإِذْ وحَيْثُ لا تُستعمَل الا ظرفًا(٢) وما عداها يُستعمَل ظرفًا وغيرَ ظرفٍ كيوم وامام وغيرهما. وانصراف الظرف دخولهُ الجرُّ والتنوينُ(٣) فالظروف كلها تنصرف ما عدا سَحَر وغُدْوَة وبُكْرَة. فانها متى كانت لاوقاتٍ معينةٍ وكانت غيرَ مضافةٍ مُنِعت من الصرف نحو جئت سَحَرَ. اي سَحَرَ يومٍ معلومٍ(٤) وقس البواقي ○ تنبيه. عند لا يدخلها من

(١) ومنهُ ذهبت الشامَ. واختُلِف فيها. فقيل هي منصوبةٌ على الظرفيَّة شذوذًا. وقيل انها منصوبةٌ على اسقاط حرف الجرّ. وقيل انها منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول بهِ. وفي قولهِ الا لفظة دخلت الى آخرهِ نظرٌ من جهة تسميتهِ ذلك لفظةً وهو الفاظٌ (٢) فهي غير متصرفةٍ. والظرف الغير المتصرّف منهُ ما لا يخرج عن الظرفيَّة اصلًا كقَطُّ وعَوْضُ. ومنهُ ما يخرج عنها الى شبهها وهو الجرُّ بالحرف نحو قبل وبعد ولدن وعند. قال ابن مالك

وما يُرَى ظَرْفًا وغيرَ ظرفِ فذاكَ ذو تصرُّفٍ في العُرْفِ
وغيرُ ذِي ٱلتصرُّفِ الذي لَزِمْ ظرفيَّةً او شِبْهَها مِنَ ٱلكَلِمْ

(٣) من باب اضافة المصدر الى المفعول ورفع الفاعل بعدهُ. ولو قال دخول الجرّ والتنوين عليهِ لكان احسن (٤) سحر في قولهِ جئت سحَرَ لا يدلُّ على يومٍ معلومٍ الا ان يقول مثلًا جئت يومَ الجمعة سحَرَ فيدلُّ. قال الاشمونيُّ ثم الظرف المتصرّف منهُ منصرفٌ نحو شهر ويوم وحَوْل. ومنهُ غير منصرفٍ وهو غُدْوَة وبُكْرَة

حروف الجرّ سوى مِنْ فقط. وقول العامّة سرت الى عندهِ غلطٌ. والصواب سرت اليهِ

المطلب الخامس

في عامل الظرف

عامل ظرف الزمان والمكان الفعل وما يشتقّ منهُ بشرط تقدُّمهِ عليهِ(١) نحو صمت يومَ الجمعةِ وانا صائمٌ يومَ الجمعةِ. وسرت ميلاً وانا سائرٌ ميلاً. فالعامل فيهما صمت وسرت. وقد يتعلّق ظرف المكان المبهم بمحذوفٍ تقديرهُ كائنٌ او استقرّ(٢) نحو زيدٌ عندك اي كائنٌ عندك. ومثلهُ زيدٌ معَكَ ولَدَيْكَ وغيرها(٣)

صالحين لهذين الوقتين قُصِد بهما التعيين او لم يُقصَد. قال في شرح التسهيل ولا ثالث لهما لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور ضَحْوَة. فقال انها لا تنصرف للتانيث والتعريف. وكذلك الظرف الغير المتصرّف منهُ منصرفٌ نحو سحرٍ ونهارٍ وعشاءٍ وعتمةٍ ومساءٍ وعشيةٍ غير مقصودٍ بها كلها التعيين. ومنهُ غير منصرفٍ وهو سحر مقصودًا بهِ التعيين. ومن العرب من لا يصرف عشيةً في التعيين (١) لم ترَ من اشترط ذلك غيرهُ (٢) وذلك اذا وقع خبرًا في الحال كما مثّل المصنف او في الاصل نحو ظننت زيدًا عندك. او صفةً نحو مررت برجلٍ عندك. او صلةً نحو جاءَ الذي عندك. او حالاً نحو مررت بزيدٍ عندك. فان العامل هنا محذوفٌ وجوبًا تقديرهُ حاصلٌ او استقرّ كما علمت قبل. وقد يُحذَف العامل جوازًا كقولك ميلين لمن قال كم سرت (٣) وقد ينوب المصدر عن ظرف المكان نحو جلست قربَ زيدٍ. ولا يُقاس على ذلك لقلّتهِ. وعن ظرف الزمان نحو آتيك طلوعَ الشمسِ وهو كثير قياسيٌّ. وشرطهُ إفهام تعيين وقتٍ او مقدارٍ. والاصل فيهما مكانَ قربِ زيدٍ ووقتَ طلوعِ الشمسِ. فحُذِف المضافُ وهو مكان ووقت وأُقيم المضافُ اليهِ مقامهُ فأُعرِب باعرابهِ. وهكذا ما اشبه. وقد يُحذَف ايضًا المصدر الذي كان الزمان مضافًا اليهِ فينوب ما كان هنا المصدر مضافًا اليهِ من اسم عينٍ نحو لا اكلّمهُ القارظَين ولا آتيهِ الفرقدَين. والاصل

المطلب السادس

في الظرف المبني

الظرف المبنيُّ ثلث عشرة لفظةً وهي حَيْثُ. ولا تُضاف الا الى الجملة نحو اجلس حيثُ زيدٌ جالسٌ. فزيد مبتدأٌ مرفوعٌ وجالسٌ خبرهُ. وجملة المبتدإِ والخبر في محلّ جرٍّ بالاضافة الى حيث(١) وقس عليها الجملة الفعليّة ايضًا. ولا يقع الاسم بعدها مجرورًا لفظًا اصلاً(٢) إِذَا. وتكون للشرط(٣) وجوابها عاملها. وتختصُّ بالمستقبل ولو دخلت الماضي نحو إِذَا قمتم قمنا. وتكون للفاجاة. نحو خرجت فاذا السبعُ واقفٌ. وفي الموضعين تكون مضافةً الى الجملة(٤) إِذْ. تختصّ بالماضي ولو

مدة غيبة القارظَين ومدة بقاء الفرقدَين. وممّا ينوب عن الظرف ايضًا فيُعرَب باعرابهِ صفتهُ نحو جلست طويلاً من الدهر شرقيَّ مكانٍ. وعددهُ نحو سرت عشرين يومًا ثلاثين بريدًا. وكليّتهُ نحو مشيت جميعَ اليوم جميعَ البريدِ او كلَّ اليومِ كلَّ البريدِ. وجزئيّتهُ نحو سرت بعضَ اليومِ بعضَ البريدِ او نصفَ اليومِ نصفَ البريدِ (١) قال ان حيث لا تُضاف الا الى الجملة. ثم قال ان الجملة مضافة الى حيث. فهذا خلافٌ. والصحيح الاول. ولو قال باضافة حيث اليها لم يَرِد عليهِ ذلك (٢) واما نحو قولهِ أمَا ترى حيث سهيلٍ طالعًا فشاذٌ لا يُقاس عليهِ خلافًا للكسائي. ولا يختص محلّ حيث الا مِنْ وقيل لَدَى ايضًا (٣) وهو الغالب فيها. وقد تاتي غير شرطيّةٍ نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون. فاذا فيهِ ظرفٌ لخبر المبتدا بعدها لا شرطيّةٌ. والا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء (٤) اي ان اذا الظرفيّة تُضاف الى الجملة الفعليّة. واذا الفجائيّة تُضاف الى الجملة الاسميّة. قال الاشمونيّ ومثل اذا هذه اي الظرفيّة لمّا الظرفيّة. فلا تُضاف الى جملةٍ اسميّةٍ. وتلزم الاضافة الى الفعليّة. نحو ولما جاءكم كتابٌ. واما قولهُ

اقولُ لعبدالله لمّا سقاؤنا … ونحن بوادي عبدِ شمسٍ وَهَى شِمِ

فمثل وان احدٌ استجارك. لان وَهَى في البيت فعلٌ بمعنى سقط. وشِمْ امرٌ

دخلت المضارع نحو إذْ جئت جئنا . وتُضَاف الى الجملة الفعليَّة والاسميَّة ايضاً (١) أَيْنَ . بفتح النون . أنَّى . بتشديد النون وفتحها . أيَّانَ . بفتح الهمزة وتشديد الياء وفتح النون . متَى . فاين وانّى ظرفا مكانٍ . ويُستعملان شرطاً واستفهاماً . وأيّان ومتى ظرفا زمانٍ . ويكونان ايضاً للشرط والاستفهام . وهذه الظروف المذكورة كلها لا تُضَاف الا الى الجملة (٢) كيْفَ .

من قولك شمتهُ اذا نظرت اليهِ . والمعنى لما سقط سفاؤُنا قلت لعبد الله شِمْهُ

(١) وقولهم اذ ذاك ليس من الاضافة الى المفرد بل الى الجملة . والتقدير اذ ذاك كذلك او اذ كان ذاك . ثم ان ما كان كإذْ في كونهِ ظرفاً ماضياً غير محدودٍ تجوز اضافتهُ الى ما تُضاف اليهِ إذْ من الجمل . وذلك نحو حين ووقت وزمان ويوم . تقول جئتك حينَ جاءَ زيدٌ . وكذلك تقول جئتك حينَ زيدٌ قائمٌ . وكذلك الباقي . ويجوز لك فيهِ حينئذٍ الاعراب والبناء . ويترجَّح البناء على الاعراب اذا كان المضاف اليهِ جملةً فعليةً فعلها ماضٍ . كقولهِ على حينَ عاتبت المشيبَ . ويترجَّح العكس اذا كان المضاف اليهِ جملةً فعليةً فعلها معربٌ او جملةً اسميةً . نحو هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم . وكقولهِ على حينَ التواصلُ غيرُ داني . واعلم ان الاسم المبهم وهو ما لا يتضح معناهُ الا بما يُضاف اليهِ سواءٌ كان زماناً او غيرهُ كمثل ودون وبين ونحوهنَّ مما هو شديد الإبهام اذا أُضيف الى مبنيٍّ جاز بناؤهُ على الفتح . فيكتسب من بناءِ المضاف اليهِ كما تكتسب النكرة المضافة الى معرفةٍ من تعريفها . نحو ومنّا دونَ ذلك . وانهُ لحقٌّ مثلما انكم تنطقون . لقد تقطع بينكم . وقس على ذلك . فان كان الظرف غير ماضٍ او محدوداً لم يجرِ مجرى إذْ . وقد تاتي اذ حرف تعليلٍ بمعنى اللام نحو ضربت ابني اذ ساءَ . اي لانهُ ساءَ . وان نُوِّنت إذْ يُحتمل افرادها لفظاً كما في يومئذٍ وحينئذٍ كما تقدَّم بيانهُ (٢) اين ظرف مكانٍ يُسأَل بهِ عن المكان الذي حلَّ فيهِ الشيء . ومن اين سؤال عن المكان الذي برز منهُ الشيء . وأنَّى استفهاميةٌ بمعنى كيف نحو أنَّى يُحيي هذه اللهُ بعد موتها . او بمعنى من اين نحو يا مريمُ أنَّى لكِ هذا . وترِد ايضاً بمعنى متى وحيث . قال ابو البقاءِ أيّانَ يُسأَل بهِ عن الزمان المستقبل . ولا يُستعمَل الا في ما يُراد تفخيم امرهِ وتعظيم شانهِ نحو أيّانَ يومُ القيامة . ويكون بمعنى متى نحو وما يشعرون أيّانَ يبعثون .

ظرفٌ لزمان الحال والاستفهام (١) مُذْ . بسكون الذال . منذُ . بضم الذال . ظرفا زمانٍ مبتدأٌ وما بعدهُ خبرٌ . نحو ما رايتهُ مُذْ يومُ الاحدِ برفع يوم (٢) وقد يكونان حرفَيْ جرٍّ (٣) لَدَى . بفتح الدال . لَدُنْ . بضم الدال وسكون النون . يكونان ظرفَيْ مكانٍ يقع الاسم بعدهما مجروراً بالاضافة نحو جلست لَدَى او لَدُنْ زيدٍ (٤) قَطُّ . ظرف زمانٍ مبتدأٌ مؤخَّرٌ وما

ومتَى يُبحَث بهِ عن الزمان نحو متى نصرُ اللهِ . وكقولهِ متى أَضَعِ العمامةَ تعرفوني . ويكون بمعنى من او في . وذلك في لغة هذيل . يقولون اخرجها متى كمّهِ اي منهُ . ووضعها متى كمّهِ اي فيهِ . وقول المصنف وهذه الظروف كلها لا تضاف الا الى الجملة فيهِ نظرٌ (١) قال ابن هشام في المغني وقال ابن مالك ما معناهُ لم يقل احدٌ ان كيف ظرفٌ اذ ليست زماناً ولا مكاناً . ولكنها لما كانت تُفسَّر بقولك على ايّ حالٍ لكونها سؤالاً عن الاحوال العامَّة سُمّيت ظرفاً . لانها في تاويل الجارّ والمجرور . واسم الظرف يُطلَق عليهما مجازاً . ولا يُسأَل بكيف الا عن الاوصاف الغريزيّة . فلا يقال كيف زيدٌ اقائمٌ ام قاعدٌ . بل يقال كيف زيدٌ اصحيحٌ ام سقيمٌ . قال سيبويه ان كيف هنا ظرفٌ محلهُ النصب ابداً وما بعدها خبرٌ . قال ابو البقاءِ اذا كان بعد كيف اسمٌ فهو في محلّ رفعٍ على الخبر مثل كيف زيدٌ . واذا كان بعدها فعلٌ فهو في محلّ نصبٍ على الحال مثل كيف جئتُ (٢) كان حقهُ ان يقول مبتدءان وما بعدهما خبرٌ . ومعنى مُذْ ومُنْذُ الأمَدُ ان كان الزمان حاضراً او معدوداً واولُ المدة ان كان ماضياً . وقيل هما ظرفان مضافان الى جملةٍ حُذِف فعلها وبقي فاعلها . والاصل مذ كان يومُ الاحد . وقد تليهما الجملة الفعليّة كقولهِ ما زال مذ عقدتْ يداهُ ازارَهُ . والاسميّة كقولهِ وما زلت ابغي المال مُذْ انا يافعُ . والمشهور حينئذٍ انهما ظرفان مضافان . فقيل الى الجملة وقيل الى زمنٍ مضافٍ الى الجملة (٣) بمعنى مِنْ ان كان الزمان ماضياً وبمعنى فِيْ ان كان حاضراً وبمعنى من والى جميعاً ان كان معدوداً . نحو ما رايتهُ منذ يومِ الخميس او مذ يومِنا او عامِنا او مذ ثلثةِ ايامٍ . واكثر العرب على وجوب جرِّهما للحاضر وعلى ترجيح جرّ منذ للماضي على رفعهِ وترجيح رفع مذ للماضي على جرِّهِ (٤) لَدُنْ بمعنى عند الا انها تختصُّ بستة امورٍ . احدها انها ملازمة لمبتدا الغايات .

قبلهُ خبرهُ. نحو ما رأيتهُ قطّ (١)

المطلب السابع

في بعض اسماء تُبنَى كالظرف

ومن ثمّ يتعاقبان في نحو جيت من عندهِ ومن لدنهُ. بخلاف جلست عندهُ. فلا يجوز جلست لدنهُ لعدم معنى الابتداء هنا. ثانيها ان الغالب استعمالها مجرورةً بِمنْ. ثالثها انها مبنيةٌ الا في لغة قيس. رابعها انهُ يجوز اضافتها الى الجمل. نحو وتذكر نعماهُ لدن انت يافعُ. خامسها جواز افرادها قبل غدوة. تقول لدن غدوةً بنصب غدوة على التمييز او التشبيه بالمفعول بهِ. سادسها انها لا تقع الا فضلةً. تقول السَفَر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة. واما لَدَى فهي مثل عند مطلقًا الا ان جرّها ممتنعٌ بخلاف جرّ عند. وعند امكن منها من وجهين. الاول انها تكون ظرفًا للاعيان والمعاني نحو هذا القول عندي صوابٌ. وعند فلانٍ علمٌ بهِ. ويمتنع ذلك في لدى. الثاني انك تقول عندي مالٌ وان كان غائبًا عنك ولا تقول لَدَيَّ مالٌ الا اذا كان حاضرًا كما تقدّم بيانهُ. وتُعامَل الفها معاملة الف إلَى وعَلَى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياءً مع المضمر غالبًا تقول لَدَے زيدٍ ولَدَيهِ (١) وهو لاستغراق ما مضى ويختصُّ بالنفي كما مثّل المصنف. والعامّة تقول لا افعلهُ قطُّ. وهو لحنٌ. واما قطْ بسكون الطاء وتخفيفها فقد تكون بمعنى حَسْبُ. يقال قطْ زيدٍ درهمٌ كما يُقال حَسْبُ زيدٍ درهمٌ. وقد تكون اسم فعلٍ بمعنى يكفي فيُقال قطني كما يُقال يكفيني. قال ابو البقاء وقط مفردٌ باعتبار اللفظ وجملةٌ باعتبار المعنى. وقد يدخل عليهِ الفاء تزيينًا للفظ فيقال فَقَطْ كأَنَّهُ جواب شرطٍ محذوفٍ. ومن الظروف المبنيّة عَوْضُ مثلثة الآخِرِ. وهو لاستغراق المستقبل مثل ابدًا الا انهُ مختصٌّ بالنفي نحو لا افارقك عوضُ. فان أُضيف أُعرِب كقولهم لا افعلهُ عوضَ العائِضينَ. ومنها مَعْ بسكون العين في لغة ربيعة. وهو اسم لمكان الاصطحاب او وقتهِ. نحو جلس زيدٌ مع عمرٍو وجاء زيدٌ مع بكرٍ. والمشهور فيها فتحُ العين فتحَ اعرابٍ على انها ظرفٌ او حالٌ. نحو جيتك مَعَ طلوعِ الشمسِ. وجاء زيدٌ وعمرٌو معًا. ومنها عَلُ بمعنى فوق. فانهُ اذا أُريد بهِ المعرفة بُنِيَ على الضم كما في قولهِ. أَرْمَضُ من

حَسْبُ. بسكون السين اذا قُطِعت عن الاضافة تُبنَى على الضمّ. نحو يعجبني كلامهُ حَسْبُ. غَيْرُ. اذا دخلها لا وليَسَ تُبنَى على الضم نحو لا غيرُ وليس غيرُ. واذا دخلت مَا وأَنْ وأَنَّ جاز بناؤُها على الفتح وجاز إعرابُها. نحو رايتهُ من غيرِ ما يعلمُ او من غيرَ أَنْ يعلمَ او من غيرِ أَنَّهُ يعلمُ (١) مِثْلُ كغير في جواز البناء والاعراب (٢) نحو قمت مثلما قامَ او مثلَ أَنْ يقومَ او مثلَ أَنَّهُ يقومُ

البحث الرابع

في المفعول لهُ وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في تعريف المفعول لهُ

المفعول لهُ ويُسمَّى المفعول لاجلهِ او من اجلهِ هو المصدر (٣) المذكور علّةً لحدَثٍ يشاركهُ في الزمان والفاعل. اي ان يكون زمان المصدر والحدوث واحدًا وفاعلهما واحدًا. مثالهُ سجدت اجلالاً للقربان

تحتُ وأَضحَى من عَلُهْ. ومتى أُرِيد بهِ النكرة كان معربًا. كقولهِ كجلمود صخرٍ حطّهُ السيلُ من عَلِ (١) غير اسمٌ دالٌّ على مخالفة ما قبلهُ لحقيقة ما بعدهُ. وهو ملازمٌ للاضافة في المعنى. وقد يُقطَع عنها لفظًا ان فُهِم معناهُ وتقدّمت عليهِ ليس. يقال قبضت عشرةً ليس غيرُ بالبناء على الضم تشبيهًا بقبل وبعد. والتقدير ليس المقبوضُ غيرَ ذلك. ويجوز ان يكون التقدير ليس غيرُ ذلك مقبوضًا. وعلى ذلك تكون الضمة ضمةَ اعرابٍ. قال ابن هشام وقولهم لا غيرُ لحنٌ. واجازهُ جماعةٌ. وقد تاتي غير اداة استثناء. وسياتي بيانها (٢) اي مع مَا وأَنْ وأَنَّ كما يُفهم تمثيلهُ (٣) كان حقهُ ان يقيّد المصدر بالقلبيّ. فلا يجوز جيتك قراءةً للعلم او قتلاً بزيدٍ. واجاز الفارسيُّ جيتك ضربَ زيدٍ. اي لتضربَ زيدًا. وان يشترط كونهُ من غير لفظ الفعل. فلو كان من

المقدَّس. فاجلالاً هو المفعول لهُ. ومتى اختلف الزمان او الفاعل جرَّ بلام الجرّ[1] نحو اكرمتك اليومَ لإكرامك لي امسِ. ونحو قامَ بطرسُ لإكرام بولسَ لهُ. المثال الاول لاختلاف الزمان والثاني لاختلاف الفاعل

المطلب الثاني

في احكام لام المفعول لهُ

المفعول لهُ تُقدَّر لهُ لامٌ. وهذه اللام تارةً يجب حذفها وتارةً يجب إثباتها. فاذا كان المفعول لهُ نكرةً وجب حذفها نحو قمت اجلالاً لك. تقديرهُ لإجلالك. واذا كان المفعول لهُ معرفةً وجب إثباتها نحو ضربت ابني للتأديبِ او لتاديبهِ[2] ويجوز تقديم المفعول لهُ على عاملهِ نحو تنبيهاً نصحتكم. ويُنصَب بالفعل المتعدّى واللازم كما مثَّلنا

البحث الخامس

في المفعول معهُ وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في تعريف المفعول معهُ

لفظ الفعل كجِئْلَ مجِئْلاً كان انتصابهُ على المصدريّة (١) او ما يقوم مقامها كمِنْ وفي والباء (٢) والحقُّ ان للمفعول لهُ ثلثة احوالٍ. احدها ان يكون مجرَّدًا من أَلْ والاضافة. والثاني ان يكون مقرونًا بأَلْ. والثالث ان يكون مضافًا. ويجوز فيهِ الجرُّ باللام او ما يقوم مقامها بقلّةٍ في الاول. تقول قمت لاجلالٍ لك. ومنهُ فبظلمٍ من الذين هادوا حرَّمنا عليهم طيّباتٍ أُحِلَّت لهم. وبكثرةٍ في الثاني. تقول ضربت ابني للتاديبِ. ويستوي النصب والجرُّ في الثالث. تقول ضربت ابني لتاديبهِ. وقصدتك ابتغاءَ الخير. وعامل المفعول لهُ الفعل كما مثل. او شبههُ نحو انا قائمٌ اجلالاً لك

المفعول معَهُ هو الاسم المنصوب بعد واوٍ بمعنى مع. وشرطهُ ان يتقدَّمهُ فعلٌ او ما يشتقُّ منهُ. او ان يتقدَّمهُ ما او كيفَ. مثالهُ سرتُ وزيدًا وانا سائرٌ وزيدًا. وما شانُكَ وزيدًا وكيفَ حالُكَ وزيدًا[1] فالتقدير في الجميع معَ زيدٍ. وان تقدَّم الواوَ اسمٌ غيرُ مشتقٍّ كان حرفَ عطفٍ نحو كلُّ رجلٍ وضيعتهُ. ولا يجوز تقديم المفعول معهُ على عاملهِ[2] ويُنصَب بالمتعدّى واللازم

المطلب الثاني

في احوال الاسم الواقع بعد واو المعيّة

واو المفعول معهُ تُسمَّى واو المعيَّة او المصاحبَة. والاسم الواقع بعدها لهُ حالتان. احداهما وجوب النصب. وذلك اذا امتنع جواز العطف. نحو قمت وزيدًا ومررت بكَ وزيدًا. فالعطف ممتنعٌ في المثال الاول. لانهُ لا يجوز العطف على الضمير المتصل بدون توكيدهِ بالضمير المنفصل. نحو قمت انا وزيدٌ[3] واما المثال الثاني فلامتناع العطف على

(١) فخرج بالاسم نحو لا تاكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ. وبالواو نحو جئتُ مع زيدٍ. وبكونها بمعنى مع نحو جاءَ زيدٌ وعمرٌو قبلهُ او بعدهُ. وبتقدُّم الفعل او ما اشتقَّ منهُ عليهِ نحو كلُّ رجلٍ وضيعتهُ. وكان حقهُ ان يقول او شبههُ ليدخل فيهِ نحو قولهِ فحَسْبُكَ والضحّاكَ سيفٌ مهنَّدُ. وان يقيّد الاسم بالفضلة ليخرج نحو اشترك زيدٌ وعمرٌو. واما قولهم ما انت وزيدًا وكيف انت وقصعةً من ثَرِيْدٍ فعلى إضمار فعلٍ. والاصل ما تكون وزيدًا وكيف تكون وقصعةً من ثريد. والصحيح ان ناصب المفعول معهُ ما تقدَّمهُ من الفعل او شبههِ لا الواو خلافًا لقومٍ (٢) فلا يقال والطريقَ سرتُ. وهو اتفاقٌ. وفي تقديمهِ على مصاحبهِ خلافٌ. والصحيح المنع. فلا يقال سار والنيلَ زيدٌ. وما اوهم ذلك فمؤوَّلٌ (٣) في قول المصنف وذلك اذا امتنع جواز العطف إطنابٌ. وفي قولهِ

الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض. كقول الكاهن البركة عليك وعلى بطرسَ. ولا يقال عليك وبطرسَ. فلما امتنع العطف تعيَّن

لانهُ لا يجوز العطف على الضمير الى اخرهِ نظرٌ من جهة عدم تقييدهِ الضمير بالمرفوع وحصرهِ الفصل في الضمير المنفصل المؤكِّد. والصحيح ان للاسم الواقع بعد الواو خمس حالاتٍ. احداها وجوب النصب على المعيَّة. وذلك في ما لا يصلح عطفهُ بالواو على ما قبلهُ اما لمانعٍ معنويٍّ كما في نحو سرت والجنازةَ. واستوى الماَۤء والخشبةَ. ومات زيدٌ وطلوعَ الشمسِ. مما لا تصحُّ مشاركة ما بعد الواو فيهِ لما قبلها في حكمهِ. واما لمانعٍ لفظيٍّ كما في نحو ما لكَ وزيدًا. وما شانُك وعمرًا. لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجارِّ ممتنعٌ عند الجمهور. الثانية تعيُّن الرفع وامتناع النصب على المعيَّة. نحو كل رجلٍ وضيعتهُ. واشترك زيدٌ وعمرٌو. وجاۤء زيدٌ وعمرٌو قبلهُ او بعدهُ كما تقدَّم. الثالثة ترجيح النصب على المعيَّة. وذلك اما من جهة المعنى كما في نحو قولهم لو تُرِكت الناقةُ وفصيلَها لرضعها. فان العطف فيهِ ممكنٌ على تقدير لو تركت الناقةُ ترأم فصيلَها وتُرِك فصيلُها يرضعها لرضعها. لكن فيهِ تكلُّفٌ وتكثير عبارةٍ فهو ضعيفٌ. فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها. واما من جهة اللفظ كما في جئْت وزيدًا واَذهبْ وعمرًا. لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى الا مع التصل ولا فصل. فالوجه النصب لان فيهِ سلامةً من ارتكاب وجهٍ ضعيفٍ عنهُ مندوحةٌ. الرابعة ترجيح العطف كما في نحو جاۤء زيدٌ وعمرٌو وجئْت انا وزيدٌ وضربتك وزيدٌ برفع ما بعد الواو على العطف لانهُ الاصل وقد امكن بلا ضعفٍ. ويجوز النصب على المعيَّة. الخامسة امتناع النصب على المعيَّة مع امتناع العطف. وذلك كما في نحو قولهِ وعلفتها تبنًا وماۤء باردًا. وقولهِ وزجَّجنَ الحواجبَ والعيونا. فان العطف ممتنعٌ لامتناع المشاركة. والنصب على المعيَّة ممتنعٌ لانتفاۤء المصاحبة في الاول وانتفاۤء فائدة الاعلام بها في الثاني. وفي ذلك وجهان الاول ان تأوِّل العامل المذكور بعاملٍ يصحُّ انصبابهُ عليهما. كأنْ تأوّل علفتها بأنلتها وزجَّجنَ بزيَّنَّ. او تُضمِر عاملاً ملائمًا لما بعد الواو ناصبًا لهُ. اي وسقيتها ماۤء وكحَّلنَ العيونا. ذهب الاخفش الى ان باب المفعول معهُ سماعيٌّ. وذهب غيرهُ الى انهُ مقيسٌ في كل اسمٍ استكمل الشروط السابقة. وهو الصحيح

النصب. الثانية جواز النصب والعطف. وذلك اذا لم يوجد مانعٌ يمنع من العطف نحو قامَ زيدٌ وعمرًا. اي مع عمرٍو. ويجوز العطف وهو الارجح نحو قامَ زيدٌ وعمرٌو

القسم السادس

في الاسم المنصوب الملحق بالمنصوب الاصليّ وفيهِ ثمانية ابحاث

البحث الاول

في المنادى وهو الملحق الاول وفيهِ احد عشر مطلبًا

المطلب الاول

في تعريف المنادى وحروف النداۤء

المُلحَق بالمنصوب الاصليّ سبعةٌ. اولها المُنادَى وهو الاسم المطلوب إقبالهُ بحرف النداۤء. مثالهُ يا يسوعُ بنَ داودَ ارحمني. فيسوعُ هو الاسم المُنادَى ويا حرف نِداۤء. وحروف النِداۤء خمسةٌ. يا وأَيا وهيا وأَيْ بسكون الياۤء والهمزةُ. فأَيْ والهمزة للمنادى القريب. نحو أَيْ بطرسُ وأَبطرسُ. والباقي للمنادى البعيد(١)

(١) او للمنادى الذي هو في حكم البعيد لنومٍ او سهوٍ او ارتفاع محلٍّ او انخفاضهِ. كنداۤء العبد لمولاهُ او عكسهِ. وذهب المبرد الى ان أيَا وهيَا للبعيد وأَيْ والهمزة للقريب ويا لهما. وذهب ابن برهان الى ان أيَا وهيَا للبعيد والهمزة للقريب وأَيْ للمتوسّط ويا للجميع. واجمعوا على ان نداۤء القريب بما للبعيد يجوز توكيدًا وعلى منع العكس. ومن حروف نداۤء البعيد آ وآيْ بالمدّ. واذا كان المنادى مندوبًا فلهُ وَا ويا ايضًا عند امن اللبس. قال ابن مالك

وللمُنادَى النآء او كالناۤء يا ... وأَيْ وآ كذا أَيا ثُمَّ هَيا
والهمزُ للدّاني ووَا لِمَنْ نُدِبْ ... أَوْ يا وغيرُ وَا لَدَى اللبسِ اَجتُنِبْ

المطلب الثاني

في الاسم المنادى المفرد

المُنادَى مفردٌ وغيرُ مفردٍ . فان كان المنادى مفرداً[1] معرفةً يبنى على ما كان يُرفَع بهِ قبل النداء . اي على الضمّ في المفرد وعلى الالف في المثنّى وعلى الواو في الجمع . نحو يَا يوسفُ يَا يوسفانِ يَا يوسفونَ . وان كان نكرةً مقصودةً يُبنَى كذلك على الضمّ . نحو يَا رجلُ لمعيَّنٍ[2] وان كان نكرةً غير مقصودةٍ يُنصَب نحو يَا رجلاً ويَا مومنِينَ[3] ○ تنبيه .

(١) اي ليس مضافًا ولا مشبّهًا بهِ . فيدخل فيهِ المثنّى والمجموع (٢) توهم عبارة المصنف ان قولهُ يوسفان ويوسفون او ما ثُنّي اوجُمِع من الاعلام معرفةٌ . وان النكرة المقصودة ليست معرفةً او انها لا تكون الا مفردةً . او انها تُبنَى على الضم وان تكن مثنّاة او مجموعةً . وهو ظاهر السهو . وكان حقهُ ان يقول ان المنادى المفرد المعرفة علماً كان او نكرةً مقصودةً يُبنَى لفظاً على ما يُرفَع بهِ من حركةٍ او حرفٍ . اي على الضم في المفرد وجمع التكسير وجمع المونّث السالم . وعلى الالف في المثنّى . وعلى الواو في جمع المذكّر السالم . وذلك لمشابهتهِ كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث التعريف والخطاب وغير ذلك . ويُنصَب محلاً على المفعوليّة . لان المنادى مفعولٌ بهِ في المعنى . وناصبهُ في الاصحّ فعلٌ مضمرٌ نابت يَا منابهُ لا يَا . فاصل يا زيدُ أدعُو زيدًا . وفي نحو يا موسى ويا قاضي ضمّةٌ مقدَّرةٌ . على ان النكرة المقصودة اذا وُصِفت ترجَّح نصبها على ضمّها حملاً على المشبَّه بالمضاف . لان النعت من تمام المنعوت . نحو يا عظيمًا يُرجَى لكل عظيمٍ . وكقولهِ أعبدًا حلّ في شعبي غريبًا . اي يا عبدًا . واعلم انهُ اذا كان الاسم المنادى مبنيًّا قبل النداء قُدِّر بعد النداء بناؤُهُ على الضمّ . تقول يا سيبويهِ ويا هذا . والمحكيُّ كالمبنيّ . تقول يا تأبّط شرًّا . واما المضمرات فشذّ نداؤُها . ومنهُ يا إياكَ قد كفيتك . وقولهُ يا ابجرَ بن ابجر يا أنتا (٣) اي لغير معيّنٍ . وكقول الواعظ يا غافلاً والموت يطلبهُ . وقول الاعمى يا رجلاً خذ بيدي . لان الواعظ والاعمى لا يقصدان شخصًا بعينهِ

اذا اضطُرَّ الشاعر الى تنوين المنادى العَلَم جاز لهُ ان ينوِّنهُ ضمًّا او نصبًا[1]

المطلب الثالث

في الاسم المنادى الغير المفرد

الغير المفرد اما مضافٌ او مشبَّهٌ بالمضاف . وأيًّا ما كان يُنصَب عند النداء . نحو يا عبدَ الله . ويا ابانا . ويا طالعًا جبلاً . ويا حسنًا فعلُهُ

المطلب الرابع

في توابع المنادى المفرد المبنيّ

ان كان المنادى مفردًا معرفةً جاز في نعتهِ الرفع والنصب . نحو يا بطرسُ الرسولُ . وان عطفت عليهِ بعلَمٍ وجب ضمُّ المعطوف نحو يا بطرسُ وبولسُ[2] وان عطفت عليهِ بأَلْ جاز رفع المعطوف ونصبهُ نحو يا بطرسُ والغلامُ . وان كان المنادى مؤكَّدًا جاز في المؤكِّد الرفع والنصب نحو يا سمرةُ أجمعِينَ او أجمعونُ . وان كان المنادى مبدَلاً منهُ

(١) والصحيح ان يقال انهُ اذا اضطرّ شاعرٌ الى تنوين المنادى المبنيّ على الضمّ سواءٌ كان علمًا او نكرةً مقصودةً جاز لهُ تنوينهُ وهو مضمومٌ وكان لهُ نصبهُ . فمن الاول قولهُ سلامُ الله يا مطرٌ عليها . ومن الثاني قولهُ يا عديًّا لقد وقتكَ الاواقي . ويُروَى بالوجهين قولهُ

ليت التحيّةَ كانت لي فأشكرها مكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رجلُ

ويُروَى يا جملاً بالنصب . والمشهور الاول . واعلم انهُ اذا نُعِت المنوَّن في الضرورة وهو منصوبٌ لم يَجُزْ في نعتهِ الا النصب . وان كان مضمومًا جاز الرفع مراعاةً للفظ والنصب مراعاةً للمحلّ . لان ضمّهُ للبناء (٢) واجاز المازنيُّ والكوفيون يا زيدُ وعمرًا بالنصب

وجب ضمُّ المُبدَل نحو يا سمعانُ بطرسُ. هذا اذا كانت التوابع مفردةً. واما اذا كانت مضافةً فلا يجوز فيها إلّا النصب نحو يا بطرسُ رسولَ المسيحِ (١) وقس البواقي. ومتى وُصِف المنادى بابنٍ واقعٍ بين علَمَينِ جاز في المنادى الضمُّ والنصب. كقول البشير لاتخَفْ يا يوسفُ بنَ داودَ. بضمّ يوسفَ ونصبهِ (٢) ومتى لم يقع ابن بين علَمَينِ وجب ضمُّ المنادى. نحو يا يوسفُ ابنَ أخي. بضمّ يوسف فقط. واذا كان المنادى مضافًا او مشبهًا بهِ تكون توابعهُ منصوبةً كلها سوآء كانت التوابع مفردةً او غيرَ مفردةٍ. نحو يا عبدَ اللهِ العاقلَ ويا عبدَ اللهِ صاحبَ بطرسَ. وقس البواقي

المطلب الخامس

في الاسم المنادى المقرون بألْ

(١) على انهُ يجوز الرفع ايضًا في المضاف المقرون بألْ نحو يا زيدُ الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ. فالرفع اتباعًا للفظ والنصب اتباعًا للمحلّ (٢) وشرط جواز الامرين كون الابن صفةً. فلو جُعِل بدلًا او عطف بيانٍ او منادًى او مفعولًا بفعلٍ مقدّرٍ تعيّن الضمُّ. ولا إشكال في ان فتحة ابن فتحة اعرابٍ اذا ضُمّ موصوفهُ. واما اذا فُتِح فكذلك عند الجمهور. وقال بعضهم هي حركة بناءٍ لانك ركّبتهُ معهُ. وحكم ابنة في ما تقدّم كحكم ابن. فيجوز الوجهان في نحو يا هندُ ابنةَ زيدٍ خلافًا لبعضهم. ويلحق بالعلم يا فلانُ بنَ فلانٍ ويا ضلُّ بن ضلٍ ويا سيّدُ بنَ سيدٍ. ولك في نحو يا سعدُ سعدَ الأوسِ ممّا تكرّر فيهِ لفظ المنادى المبنيّ على الضمّ مضافًا ضمُّ الاول ونصبهُ. فان ضممت الاول كان الثاني منصوبًا على التوكيد او إضمار أعني او على البدلية. وان نصبت الاول فمذهب سيبويهِ انهُ مضافٌ الى ما بعد الاسم الثاني. ومذهب المبرد انهُ مضافٌ الى محذوفٍ مثل ما أُضيف اليهِ الثاني. والاصل يا سعدَ الاوس سعدَ الاوس. فحُذِف الاول لدلالة الثاني عليهِ

لا يجوز الجمع ما (١) بين حرف النداءِ وألْ. اي لا يُقال يا الرجلُ ويا الذيب. وجاز يا اللهُ لكثرة الاستعمال (٢) فاذا شئت نداء ألْ فأدخِل لفظة أيُّ ما بين يا وألْ وقُلْ يا أيُّها الرجلُ برفع الرجل فقط (٣) فيا حرف نداءٍ. وأيُّ اسمٌ منادًى مبنيٌّ على الضمّ. وها حرفُ تنبيهٍ. والرجل نعتٌ لأيٍّ. وكذلك يا أيّتُها الامراةُ بضمّ التاءِ الفوقيّة (٤)

المطلب السادس

في المنادى المضاف الى ياءِ المتكلم

يجوز في المنادى المضاف الى ياءِ المتكلّم (٥) ثلثة اوجهٍ. الاول وهو

(١) ما تُزاد بعد بين ولكن ليس من يقول بزيادتها قبلها (٢) ويجوز حينئذٍ قطع همزتهِ ووصلها. وكذلك يجوز الجمع بين حرف النداءِ وألْ في ما سُمّي بهِ من الجُمَل. تقول في نداءِ من اسمهُ الرجلُ منطلقٌ يا الرجلُ منطلقٌ. وفي ما سُمّي بهِ من موصولٍ مبدوءٍ بألْ كالذي والتي. وفي اسم الجنس المشبّه بهِ نحو يا الاسدُ شدّةً أقبِل. قيل وهو قياسٌ صحيحٌ. لان تقديرهُ يا مثلَ الاسدِ أقبِل. ومذهب الجمهور المنعُ. وفي ضرورة الشعر كقولهِ فيا الغلامانِ اللذانِ فرّا (٣) واجاز المازنيُّ نصبهُ مراعاةً للمحلّ. ويجوز ان تُوصَف صلةُ أيٍّ الا انها لا تكون الا مرفوعةً مفردةً كانت او مضافةً كقولهِ يا ايُّها الجاهلُ ذو التنزّي. وحكم أيٍّ ان لا تُوصَل الا باسم جنسٍ محلًّى بألْ كما مُثِّل. او باسم اشارةٍ نحو يا أيُّها ذا أقبِل. او بموصولٍ محلًّى بألْ نحو يا أيُّها الذين آمنوا. وحكم أيّتُها حكم أيُّها في ما ذُكِر. ولا يخفى ما في قول المصنف نداءَ ألْ من الايجاز. وكان حقهُ ان يقول نداءَ ما فيهِ ألْ. والحاصل من كلامهِ ان يُقال يا أيُّ الرجلُ لانهُ لم يذكر لفظة ها. وفي ما من قولهِ ما بين يا وألْ ما تقدّم في ما من قولهِ لا يجوز الجمع ما بين حرف النداءِ وألْ (٤) قيل ان تابع أيٍّ ان كان مشتقًّا نحو أيُّها الفاضلُ فهو نعتٌ وان كان جامدًا نحو يا أيُّها الغلامُ فهو عطف بيانٍ. وقولهُ بضم التاءِ الفوقيّة يريد بهِ تاءَ أيّتُها لا تاءَ الامراة كما تُوهِم عبارتهُ (٥) كان حقهُ ان يقيّد المضاف المذكور بكونهِ صحيحَ الآخِر. قال ابن مالك

اجودها حذف ياء المتكلم والاجتزاء عنها بالكسرة نحو يا ربِّ. الثاني إثبات الياء اما ساكنةً او مفتوحةً نحو يا ربِّيْ. الثالث قلب الياء الفاً(١) نحو يا ربَّا ويا أسفَا. ويجوز حينئذٍ ان تلحقها بهاءٍ مضمومةٍ نحو يا ربَّاهُ ويا أسَفَاهُ(٢) واذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم أبًا او أمًّا جاز فيهِ هذه الاوجه المذكورة وجاز فيهِ ايضًا وجهان اخران. احدهما قلب الياء تاءً مكسورةً نحو يا أبَتِ ويا أمَّتِ(٣) والثاني ان يُزاد بعد التاء الفٌ نحو يا أبَتَا ويا أمَّتَا(٤) ويجوز ان تلحقها بهاءٍ مضمومةٍ. كقولهِ تعالى يا ابتاهُ اغفر لهم. وغلط من قال يا أبَتِي ويا أمَّتِي بتاءٍ وياءٍ(٥)

واجْعَلْ مُنادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا   كعبدِ عبدِي عبدَ عبدَا عبدِيَا

فاذا كان معتلَّ الآخِرِ ففيهِ وجهٌ واحدٌ. وهو ثبوت يائهِ مفتوحةً. نحو يا فتايَ ويا قاضيَّ. واذا كان آخِرُهُ ياءً مشدَّدةً كبُنَيٍّ قيل فيهِ يا بُنَيِّ ويا بُنَيَّ بالكسر والفتح لا غير (١) وذلك بعد قلب الكسرة فتحةً (٢) وذكروا ايضًا وجهًا آخر. وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيَّتها وجَعْلُ الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد. ومنهُ قراءة بعض القُرَّاء رَبُّ السجنُ احبُّ اليَّ. وحكى يونس عن بعض العرب يا أمُّ لا تفعلي. وبعض العرب يقولون رَبُّ اغفرلي. ويا قومُ لا تفعلوا. واذا أُضيف المنادى الى مضافٍ الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء الا في قولهم يا ابنَ أمِّ ويا ابنةَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ ويا ابنةَ عمِّ. بحذف الياء من أمِّي وعمِّي تخفيفًا لكثرة الاستعمال وفتح ميميهما او كسرها. قال ابن مالك

وَٱلفَتْحُ وَٱلكَسْرُ وحذفُ ٱلْيَا ٱسْتَمَرّْ   في يا ٱبْنَ أُمِّ يا ٱبْنَ عَمِّ لا مَفَرّْ

(٣) ويجوز فتح التاء تقول يا أبَتَ ويا أمَّتَ (٤) قيل ان الالف في أبتا وأمتا بدلٌ من الياء. وقيل هي الالف التي يُوصَل بها آخر المنادى اذا كان بعيدًا او مستغاثًا بهِ او مندوبًا. وجوَّز بعضهم الامرين (٥) لان التاء عوضٌ عن الياء ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض. وقولهُ ألَا يا أبَتِي لا زلتَ فينا بالجمع بينهما فضرورةٌ. واختُلف في جواز ضمّ التاء في يا ابتِ ويا امتِ فاجازهُ قومٌ ومنعهُ آخرون. واعلم انهُ توجد اسماءٌ

المطلب السابع

في الاستغاثة

من انواع المنادى الاستغاثةُ. وهي ان يُدعَى احدٌ لإعانة غيرهِ(١) فالمُعِيْنُ يُسمَّى المُسْتَغَاثَ والمُعَانُ يُسمَّى المُسْتَغَاثَ لهُ. مثالهُ يا لَزيدٍ لِعَمْرٍو. فزيدٌ مستغاثٌ وعمرٌو مستغاثٌ لهُ. وكلٌّ منهما مخفوضٌ بلامٍ جارَّةٍ مفتوحةٍ في المستغاث ومكسورةٍ في المستغاث لهُ. وقد يجوز حذف لام المستغاث مع زيادة الفٍ في آخرهِ نحو يا زَيْدَا لِعَمْرٍو وعدم زيادتها. وقد تُستعمَل اللام المفتوحةُ في التعجُّب نحو يا لَلْعَجَبِ ويا

لا تُستعمَل الا في النداء نحو يا فُلُ اي يا فُلانُ. ويا فُلَةُ اي يا فلانةُ. ويا لُؤْمانُ بالضم والهمز ويا مَلْأَمُ ويا مَلْأَمانُ للعظيم اللُّؤْم. ويا نَوْمانُ بفتح النون للكثير النوم. وذلك مسموعٌ باجماعٍ الا في مَفْعِلان فان فيهِ خلافًا. قيل والاكثر في بناء مَفْعِلان ان يأتي في الذمّ. وقد يأتي في المدح نحو يا مَكْرِمانُ ويا مَطْيِبانَ خلافًا لابن السيد الذي زعم انهُ مختصٌّ بالذمّ. وذهب قومٌ انهُ مقصورٌ على السماع. واجاز بعضهم القياس عليهِ. فتقول يا مخبثانُ وفي الانثى يا مخبثانةُ. ويُقاس في النداء استعمال فَعَالِ مبنيًّا على الكسر في سبّ الانثى من كل فعلٍ ثلاثيٍّ نحو يا فَجارِ ويا خَباثِ ويا لَكاعِ. ويكثر استعمال فُعَل بضمٍّ ففتحٍ في سبّ المذكَّر نحو يا فُسَقُ ويا لُكَعُ ويا غُدَرُ ويا خُبَثُ. ولا ينقاس ذلك. واختار ابن عصفور كونهُ قياسيًّا. ونُسِب لسيبويهِ. واستعمال ذلك في غير النداء كقولهِ الى بيتٍ قعيدتُهُ لكاعِ وقولهِ في لُجَّةٍ امسك فلانًا عن فُلِ فضرورةٌ. وقيل مؤوَّلٌ. قال ابن مالك وجُرَّ في الشِّعرِ فُلُ. ويقال في نداء المجهول والمجهولة يا هَنُ ويا هَنَةُ. وفي التثنية والجمع يا هنانِ ويا هنتانِ ويا هنونَ ويا هناتُ. وقد يلي اواخرها ما يلي آخرَ المندوب نحو يا هَنَاهُ ويا هَنْتاهُ بضم الهاء وكسرها. وفي التثنية والجمع يا هنانيهْ ويا هنتانيهْ. ويا هنوناهُ ويا هناتوهُ (١) الصحيح ان الاستغاثة من انواع النداء لا من انواع المُنادَى. وفي قولهِ ان يُدعَى احدٌ نظرٌ من جهة استعمال احد بدون كلٍّ غيرَ مسبوقٍ بنفيٍ او شبههِ. قال ابو البقاء الأحَدُ هو بمعنى الواحد

لَلدَّاهيةِ الدَّهيَاءَ[1]

المطلب الثامن

في جواز حذف حرف النداء

يجوز حذف حرف النداء من ثلثة مواضع. الاول من العَلَم كقولهِ تعالى. سمعانُ سمعانُ. اي يا سمعانُ. الثاني من المضاف كقولهِ تعالى ابانا الذي في السموات. اي يا ابانا. وغلط من قال ابونا. الثالث من ايُّها[2] كقولهِ تعالى ايُّها العبدُ الصالحُ. اي يا ايُّها العبدُ

موضوعٌ للعموم في النفي مختصٌ بالوقوع بعد نفيٍ محضٍ او نهيٍ او استفهامٍ يشبهها. ولا يقع في الإثبات الا مع كُلٍّ (١) ان الالف في قولهِ يا زيدًا لِعمرٍو تعاقب اللامَ فلا يُجمَع بينهما. ويُوقَف على المستغاث بهاءَ السكت والحالة هذه. وقولهُ وعدم زيادتها يريد بهِ ان المستغاث قد يخلو من اللام والالف معًا فيكون كالمنادى المطلق المستقلّ نحو يا زيدُ لعمرٍو. وهو قليلٌ. وللمتعجَّب منهُ ثلث حالاتٍ كالمستغاث. فيقَال يا لَلعجَبِ ويا عَجَبًا لزيدٍ ويا عجَبُ لهُ. قيل جاءَ عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام وكسرها. قيل يُنادَى المتعجَّب منهُ فيُعامَل معاملَةَ المستغاث من غير فرقٍ. تقول يا لَلعجَبِ على معنى يا عَجَبُ احضُرْ فهذا أَوانُكَ. واختُلِف في لام المستغاث على اقوالٍ اصحُّها انها لام الجرّ زائِدةٌ لا متعلّق لها. واما لام المستغاث لهُ فقيل انها تتعلّق بحرف النداءَ. وقيل بفعلٍ محذوفٍ اي ادعوك. وقيل بحالٍ محذوفةٍ اي مدعوًّا. وقد يجَرُّ المستغاث لهُ بِمِنْ كقولهِ يا لَلرجال ذوي الالباب مِنْ نَفَرٍ. وقد يُحذَف المستغاث فيَلِي يا المستغاثُ لهُ كقولهِ يا لِأُناسٍ. اي يا لَقومي لِأُناسٍ. وقد يكون المستغاث مستغاثًا لهُ نحو يا لَزيدٍ لِزيدٍ. اي ادعوك لتنصف من نفسك. ويختصُّ المستغاث من حروف النداءَ بيا كما مُثِّل. واعلم انهُ اذا عُطِف على المستغاث مستغاثٌ لم تتكرّر معهُ يا لزم كسر اللام في المعطوف نحو يا لَزيدٍ ولِبكرٍ لِعمرٍو. وكذلك تُكسَر اللام للمناسبة اذا كان المستغاث ياءَ المتكلم نحو يا لِي. وان تكرّرت يا لزم الفتح نحو يا لَزيدٍ ويا لَبكرٍ لِعمرٍو. واذا نُعِت المستغاث جاز في النعت الجرُّ مراعاةً للفظ والنصب مراعاةً للمحل (٢) سواءَ وُصِل بذي اللام كما مُثِّل. او بموصولٍ بذي اللام نحو أيُّها ذا الرجلُ

الصالحُ. ويمتنع الحذف فيما سوى ذلك[1] تنبيه. يجوز حذف حرف النداءَ من اسم الجلالة خاصةً ويُعوَّض عنهُ بميمٍ مشدَّدةٍ مفتوحةٍ في آخِرهِ. فتقول في يا اللهُ أَللَّهمَّ[2]

المطلب التاسع

في الترخيم

التَّرْخِيمُ هو حذف آخِرِ المُنادَى جوازًا للتخفيف[3] وشرط الاسم

(١) وقد ورد الحذف مع اسم الجنس واسم الاشارة. فمن ذلك في اسم الجنس أَطرِق كرا وافتدِ مخنوقُ وأَصبِحْ ليلُ. وفي اسم الاشارة قولهُ بمثلك هذا لوعةٌ وغرامُ. وقولهُ ذا ارعواءَ. وجُعِل منهُ قولهُ ثم انتم هؤُلاءَ تقتلون انفسكم. اي يا هذا ويا ذا ويا هؤُلاءِ. وكلاهما عند الكوفيين مقيسٌ مطَّردٌ. ومذهب البصريين المنعُ فيهما وحَمْلُ ما ورد على شذوذٍ او ضرورةٍ. واما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز الحذف فيهنّ. وربما حُذِف المنادى جوازًا لقيام قرينةٍ نحو ألا يا اسجدوا ويا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة. وهكذا ما اشبه. والاصل يا قوم. وذهب جماعةٌ الى ان يا هنا للتنبيه لا للنداءَ (٢) قال ابن مالك

وباضطرارٍ خُصَّ جمعُ يا وأَلْ إِلاَّ مَعَ ٱللهِ ومحكِيِّ ٱلجُمَلْ

وٱلأكثَرُ ٱللَّهُمَّ بٱلتعويضِ وشَذَّ يَا ٱللَّهُمَّ فِي ٱلقَرِيضِ

وقد تُحذَف أَلْ من اللهم كقولهِ لاهُمَّ ان كنتَ قبلتَ حجَّتِج. اي حجتي بإبدال ياءَ المتكلم جيمًا. وهي لغة قُضَاعة. وتُستعمَل اللهمَّ على ثلثة انحاءَ. احدها النداءَ المحض نحو اللهمَّ أَثِبْنا. ثانيها ان يذكرها المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع. كأنْ يقول لك القائِل أَزيدٌ قائِم فتقول اللهمَّ نعَمْ. ثالثها ان تُستعمَل دليلاً على الندرة وقلّة وقوع المذكور نحو قولِهِ انا ازورك اللهمَّ اذا لم تَدْعُني. الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونًا بعدم الدعاءَ قليلٌ (٣) ويُحذَف مع الآخِرِ ما قبلهُ ان كان حرف لينٍ ساكنًا زائِدًا رابعًا فصاعدًا. تقول يا عُثْمَ ويا مَنْصُ ويا مِسْكِ في عثمان ومنصور ومسكين. فان كان غير لينٍ كفِرعَون او غير ساكنٍ كقَنَوَّر او غير زائِدٍ كمختار او غير رابعٍ كمَجِيد لم يجُزْ حذفهُ.

المُرَخَّم ان يكون عَلَمًا غيرَ مُضَافٍ[١] زائِدًا على ثلثة احرفٍ. ويبقى آخِرُهُ على الحركة التي كانت لهُ قبل الترخيم[٢] مثالهُ من بُطْرُسَ وسَلْهَبٍ ومُرْعِبٍ يا بُطْرُ ويا سَلْهَ ويا مُرْعِ بضم الرآء وفتح الهآء وكسر العين. ولا تُرَخَّم النكرة ولو اجتمعت فيها الشروط المذكورة[٣] وقولهم يا صاحِ في يا

نقول يا فرعَوْ ويا قَنَوْ ويا مُحْنَا ويا مَجِي خلافًا للفرّآء والجرميّ في ما كان قبل واوهِ او قبل يآئهِ فتحة كفرعَون وغُرْنَيق فانهما يعاملانها معاملة منصور ومسكين (١) قولهُ غير مضافٍ يخرج بهِ نحو يا طلحةَ الخيرِ مما أُضِيف من الاعلام المفردة وهو يريد إخراج نحو يا عبد الله مما رُكِّب تركيب إضافةٍ من الاعلام. واما ما رُكِّب تركيب اسنادٍ من الاعلام كتأبط شرًّا فلا يجوز ترخيمهُ في الاصحّ. واما ما رُكِّب تركيب إضافةٍ فانهُ يُرَخَّم. وترخيمهُ بحذف عجزهِ. تقول يا سِيبَ ويا معدِي ويا بَعْلَ في سيبويهِ ومعدي كرب وبعلبك (٢) للعرب في ترخيم المنادى مذهبان. احدهما وهو الاكثر ان ينوى المحذوف فلا يُغيَّر ما بقي عن شيءٍ مما كان عليهِ قبل الحذف. والثاني ان لا يُنوَى المحذوف فيصير ما بقي كانهُ اسمٌ تامٌّ موضوعٌ على تلك الصيغة. ويُعطَى من البنآء على الضمّ وغيرهِ ما يستحقهُ لو لم يُحذَف منهُ شيءٌ. فيقال على مذهب من ينوي المحذوف في نحو جعفر وحارِث وقِمَطْر يا جعفَ ويا حارِ ويا قِمَطْ. وعلى مذهب من لا ينوي المحذوف يا حارُ ويا جعفُ ويا قِمَطُ. فتقول في ثَمُود على لغة من ينوي يا ثَمُوْ وعلى لغة من لا ينوي يا ثَمِي. فتقلب الواو يآءً والضمة كسرةً. لانك تعاملهُ معاملة الاسم التامّ. ولا يوجد في العربية اسمٌ معربٌ آخرهُ واوٌ لازمةٌ قبلها ضمةٌ الا ويجب قلب الواو يآءً والضمة كسرةً كما تقول في جمع جَرْوٍ ودَلْوٍ الأَجْرِي والأَدْلِي. واعلم انهُ اذا رُخِّم ما فيهِ تآءُ التانيث للفرق بين المذكر والمونث كمُسلِمةٍ وجب ترخيمهُ على لغة من ينوي لِئَلَّا يلتبس بندآءِ المذكر. بخلاف ما لم تكن فيهِ التآءُ للفرق كمَسْلَمَةٍ فانهُ يجوز فيهِ الوجهان (٣) فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعمى يا جاريةً خذي بيدي لغير معيَّنةٍ ولا في نحو يا طلحةَ الخيرِ. واما قولهُ يا علقمَ الخيرِ قد طالت اقامتنا فنادرٌ. على ان ما كان مونثًا بالهآءِ من المنادى المبنيّ يجوز ترخيمهُ مطلقًا. اي سوآءٌ كان علمًا كفاطمة او غير علمٍ كجارية. ثلاثيًّا كشاة او زائدًا على الثلاثيّ كما مُثِّل. تقول يا فاطِمَ ويا جارِيَ ويا شا.

صَاحِبُ شاذٌّ[١] لا يُقَاسُ عليهِ

المطلب العاشر

في النُّدْبَة

النُّدْبَة نِدَآءُ المتفجَّع عليهِ او المتوجَّع منهُ. واداة الندبة لفظة وَا. مثال الاول وَا بطرسُ. وَا يسوعُ. ومثال الثاني وَا عَيني. ولا يُنْدَب الا العَلَمُ والمضافُ ومَنِ الموصولة خاصةً[٢] نحو وَا عبدَ اللهِ ووَا مَنْ صَلَبهُ اليهودُ. وحكمهُ في الاعراب والبنآء كحكم المُنادَى[٣] وقد تلحقهُ

واعلم انهُ يُشترَط في الترخيم مطلقًا ان لا يكون مختصًّا بالندآء فلا يُرخَّم نحو فُلٍ وفُلَة. وان لا يكون مندوبًا ولا مستغاثًا خلافًا لابن خروف في المستغاث. واما قولهُ

كلَّما نادَى منادٍ منهمُ ... يالتَيْمِ اللهِ قلنا يا لمالِ

اي يا لمالكٍ فضرورةٌ او شاذٌّ (١) ومثلهُ أَطرِق كَرَا في كَرَوان وهو الحَجَل. واعلم انهُ يجوز الترخيم في غير الندآء بشروطٍ ثلثةٍ. الاول الاضطرار اليهِ. فلا يجوز ذلك في السعة. الثاني ان يصلح الاسم للندآء. فلا يجوز في نحو الغلام. الثالث ان يكون اما زائدًا على الثلثة او بتآء التانيث. ومنهُ قولهُ

لَنِعْمَ الفتى تعشو الى ضوء نارهِ ... طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصَرْ

اراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل الباقي بمنزلة اسم لم يُحذَف منهُ شيءٌ. وقولهُ

انّ ابن حارثَ ان أَشْتَقْ لرؤيتهِ ... او أَمتدِحْهُ فانّ الناس قد علموا

(٢) والصحيح انهُ لا يُندَب الا العلم ونحوهُ. فلا تُندَب النكرة لا يقال وا رجلُ. ولا المبهم كاسم الاشارة فلا يقال وا هذا. ولا المضاف الا اذا كانت اضافتهُ توضحهُ كما يوضح الاسم العلم مسمَّاهُ نحو وا عبدَ الملكِ. ولا الموصول الا ان كان خاليًا من أَلْ واشتهر بالصلة. قال ابن مالك

ويُنْدَبُ الموصولُ بالذي اشْتَهَرْ ... كبِئرِ زمزمٍ يلي وَا مَنْ حَفَرْ

(٣) فيُبنَى حيث بُنِي ويُنصَب حيث نُصِب. ويجوز تنوينهُ وهو مضمومٌ او نصبهُ للضرورة. وتلحق آخرَ المندوب الفٌ بفتح ما قبلها فتقول في المفرد وا زيدا. وفي المضاف

الهاَء(١) كقول البشير حاشاكَ وَا سيِّدَاهُ

المطلب الحادي عشر

في الاختصاص

الاختصاص يُشبِه النداَء لفظاً ويخالفهُ من ثلثة اوجهٍ. الاول ان لا يُستعمَل معهُ حرف النداَء. الثاني لا بدَّ من ان يسبقهُ شيءٌ. الثالث ان يكون الاسم المختصُّ مقرونًا بأَلْ او مضافًا الى اسمٍ مقرونٍ بأَلْ. مثال الاول انتم المومنينَ لا تجزعوا. ومثال الثاني نحْنُ معاشرَ النصارَى نحِبُّ اعداَءنا. فالاسم المختصُّ في المثال الاول المومنين. وفي المثال الثاني معاشر النصارى. وكلاهما منصوبان بفعلٍ مضمرٍ تقديرُهُ أَخُصُّ المومنينَ وأَخُصُّ معاشرَ النصارى. ولا يجوز فيهِ غيرُ

وا عبدَ الملكا. وفي المشبَّه بهِ وا ثلثةً وثلثينا. وفي الصلة وَا مَنْ حَفَرَ بِيرَ زمزمَا. وفي المركّب وامعدي كربا. وفي المحكيّ وا قام زيدَا في من اسمهُ قامَ زيدٌ. واجاز يونس وصل الف الندبة بآخرِ الصفة نحو وَا زيدُ الظريفا. ويُحذَف ما قبلها ان كان الفًا نحو وا موسا. واجاز الكوفيُّون قلبهُ ياَء قياساً فقالوا وا مُوسَيَا. او تنوينًا في آخر صلةٍ او غيرها او ضمةً اوكسرةً كما رايت. على انهُ اذا حصل لبسٌ من حذف ضمةٍ اوكسرةٍ ما قبلها وجب قلبها بعد الضمة واوًا وبعد الكسرة ياَء. تقول وا غلامهُوَ ووا غلامكِيَ في غلامهُ وغلامكِ بضم الهاَء وكسر الكاف. لانك لو حذفت الضمة والكسرة واتيت بالف الندبة فقلت وَا غلامهَا ووَا غلامكَا لحصل لبسٌ كما ترى. وتلحقها هاَء السكت فيقال وا غُلامَهُوهْ ووا غُلامكِيَهْ (١) اي هاَء السكت. وذلك بعد الالف في الوقف نحو وا زيداهُ ووَا مَنْ حفر بير زمزماهُ. ولحوقها جائزٌ. ولا تثبت الهاَء في الوصل الا ضرورةً كقولِهِ ألَا يا عمرُو عمراهُ. واذا نُدِب المضاف الى ياَء المتكلم قيل فيهِ وَا عبديا باثبات الياَء او وا عبدا بحذفها. ولا يقال فيهِ غير ذلك. واذا نُدِب مضافٌ الى مضافٍ الى الياَء لزمت الياَء لان المضاف اليها غير مندوبٍ نحو وا ولدَ عبديا

النصب(١)

(١) الاختصاص قصرُ الحكم على بعض أفراد المذكور. وهو خبرٌ جاَء على صورة النداَء لفظًا توسُّعًا كما جاَء الخبر على صورة الامر نحو أَحْسِنْ بزيدٍ والامر على صورة الخبر نحو والمطلَّقات يتربَّصنَ. لكنهُ يفارق النداَء في ثمانية احكامٍ ذكر المصنف منها ثلثةً. والرابع انهُ يُشترَط ان يكون المقدَّم عليهِ اسمًا بمعناهُ. والخامس والسادس انهُ يقلُّ كونهُ عَلَمًا وانهُ يُنصَب مع كونهِ مفردًا. السابع ان أيًّا تُوصَف في النداَء باسم الاشارة وهنا لا تُوصَف بهِ. الثامن ان المازنيَّ اجاز نصب تابع ايٍّ في النداَء ولم يحكوا هنا خلافًا في وجوب رفعهِ. والمخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضميرٍ يخصهُ او يشارك فيهِ على اربعة انواعٍ. الاول ان يكون أيُّها او أيَّتُها. فلها حكمها في النداَء وهو الضمُّ. ويلزمها الوصف باسمٍ محلًّى بأَلْ لازم الرفع نحو أنا افعل كذا ايُّها الرجلُ اي مخصوصًا من بين الرجال. ونحو اللهمَّ اغفر لنا ايَّتُها العصابةُ. اي مخصوصين من بين العصائِب. والثاني ان يكون معرَّفًا بأَلْ نحو نحن العربَ أسخَى الناسِ. والثالث ان يكون معرَّفًا بالاضافة الى ما فيهِ أَلْ نحو نحن معاشرَ الانبياَء لا نُورَث. او الى خالٍ منها كقولهِ نحن بني ضبَّةَ اصحابَ الجَمَل. فتقييد المصنف المختصَّ المضافَ بكونهِ مقرونًا بأَلْ غير صحيحٍ. قال سيبويهِ واكثر الاسماَء دخولاً في هذا الباب بنو فلانٍ ومعشر مضافةً واهل البيت وآل فلان. والرابع ان يكون عَلَمًا وهو قليلٌ. ومنهُ قولهُ بِنَا تميمًا يُكشَف الضبابُ. ولا يدخل هذا الباب نكرةٌ ولا اسم اشارةٍ ولا يقع المختصُّ مبنيًّا على الضمّ الا بلفظ ايُّها وأيَّتُها. واما غيرهما فمنصوبٌ. وناصبهُ فعلٌ واجب الحذف غير مقيَّدٍ بمحلٍّ إعرابٍ تقديرُهُ أخُصُّ. وفي قول المصنف تقديرُهُ اخصُّ المومنين واخصُّ معاشر النصارى نظرٌ. لان الفعل المضمر تقديرُهُ أخُصُّ فقط لا أخُصُّ المومنينَ او أخُصُّ معاشرَ النصارى فتنبَّه. ولو قال والتقدير اخصُّ الى آخرهِ او قال تقديرهُ أخُصُّ لم يَرِد عليهِ ذلك. وكذلك الاسم المختصُّ من قولهِ نحن معاشرَ النصارى انما هو معاشر لا معاشر النصارى فتأمَّل. واعلم ان الاكثر في المختصّ ان يَلِي ضميرَ متكلّمٍ كما مُثِّل. وقد يَلي ضميرَ مخاطبٍ كقولهم بِكَ اللهَ نرجو الفضلَ. وسبحانكَ اللهَ العظيمَ. ولا يكون بعد ضميرِ غائبٍ

البحث الثاني

في الاستثناء وهو المُلحَق الثاني وفيهِ اربعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الاستثناء وفي أدَوَاتهِ

الاستثناء هو إخراجُ الثاني من حكم الاول بإلاَّ واخواتها(١) مثالهُ جاءَ القومُ إلاَّ زيدًا. فزيدًا خارجٌ من حكم المجيء الداخل فيهِ غيرهُ. وهو القوم. ويُسمَّى الاول المُستثنَى منهُ. والثاني المُستثنَى. وادوات الاستثناء تسعٌ. وهي إلاَّ وغيْرٌ وسوًى وليْسَ ولا يكُونُ وخَلاَ وعَدَا وحَاشَا ولاَسِيَّمَا. ولها احكامٌ نذكرها. وسِوًى بضمِّ السين وكسرها. وجاء سَوَاءٌ بالمدّ وبفتح السين وكسرها

المطلب الثاني

في اقسام الاستثناء

اقسام الاستثناء ثلثةٌ متَّصِلٌ ومنقَطِعٌ ومفرَّغٌ. الاستثناء المتَّصل(٢) ان يكون ما قبل اداة الاستثناء كلامًا تامًّا. وان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها. نحو قامَ الناسُ إلاَّ زيدًا. فقام الناس كلامٌ تامٌّ وزيدًا من جنس الناس. الاستثناء المنقطع ان يكون ما قبل اداة الاستثناء

(١) والأَوْلَى ان يُقَال او إحدَى اخواتها لِمَا لا يخفى (٢) لا ادري ماذا يعجبهُ من هذا القطع الذي لا يزال دأبَهُ في اكثر الكتاب حتى كأنَّ الدَّرْج ابتداءٌ. فلو قال الاستثناء متَّصلٌ ومنقطعٌ ومفرَّغٌ فالمتصل كذا والمنقطع كذا والمفرغ كذا لكان احسن عبارةً لِمَا في الوصل من الانسجام واوفق للاختصار الذي يطلبهُ لِمَا في الحذف من الإيجاز

كلامًا تامًّا. وان لا يكون ما بعدها من جنس ما قبلها. نحو قامَ الناسُ إلاَّ حِمَارًا. فقام الناس كلامٌ تامٌّ وحمارًا ليس من جنس الناس. الاستثناء المُفرَّغ ان يكون ما قبل اداة الاستثناء كلامًا غير تامٍّ نحو ما قامَ إلاَّ زيدٌ. فقام كلامٌ ناقصٌ(١)

المطلب الثالث

في اعراب الاسم الواقع بعد إلاَّ

الاستثناء المتَّصل يكون مُوجَبًا بفتح الجيم وغير مُوجَبٍ. فالموجب يجب فيهِ نصب ما بعد إلاَّ نحو قام القومُ الا زيدًا. والغير المُوجَب ان يتقدَّم إلاَّ نفيٌ او نهيٌ او استفهامٌ(٢) فيجوز فيهِ نصب ما بعد إلاَّ وان يكون بَدَلاً مما قبلها نحو ما قامَ القومُ الا زيدًا بالنصب وإلاَّ زيدٌ بالرفع على البدليَّة من القوم(٣) وهكذا حكمهُ في حالتي النصب

(١) المراد بالتامّ ما كان المستثنى منهُ مذكورًا فيهِ اما لفظًا نحو قام القومُ إلاَّ زيدًا. او تقديرًا نحو ما جاءَني إلاَّ زيدًا. اي ما جاءَني احدٌ إلاَّ زيدًا. وبالغير التامّ ما كان المستثنى منهُ غير مذكورٍ فيهِ نحو ما جاءَ إلاَّ زيدٌ وما ضربت إلاَّ زيدًا وما مررت إلاَّ بزيدٍ (٢) المراد بالاستفهام هنا الاستفهام المؤوَّل بالنفي وهو الإنكاريُّ نحو هل قام احدٌ الا زيدٌ. ومَنْ يغفر الذنوبَ الا الله. واعلم ان النفي قد يكون لفظًا ومعنًى كما مثَّل المصنف. وقد يكون معنًى دون لفظٍ كقولهِ

وبالصريمةِ منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تغيَّر إلاَّ النُّؤْيُ والوتدُ

فانَّ تغيَّر بمعنى لم يبقَ على حالهِ. واما النهي فنحو لا يَقُمْ احدٌ إلاَّ زيدٌ (٣) ويُختار البَدَل فيكون المستثنى بَدَلَ بعضٍ من المستثنى منهُ. واذا تعذَّر البَدل على اللفظ أُبدِل على الموضع نحو ما جاءَني من احدٍ إلاَّ زيدٌ. ولا احدَ فيها إلاَّ عمرٌو. وما زيدٌ شيئًا إلاَّ شيءٌ لا يُعبأُ بهِ. برفع ما بعد إلاَّ فيهنَّ. ونحو ليس زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئًا لا يُسأَل عنهُ بنصبهِ. لان مِنْ والباءَ لا تزادان في الإيجاب. ولاَ ومَا لا

والجرّ(١) الاستثناء المنقطع يجب فيهِ نصب ما بعد إلّا سواء كان ما قبلها مُوجَبًا او غير مُوجَبٍ نحو قامَ القومُ إلّا حمارًا وما قام القومُ إلّا حمارًا(٢) وإلّا هي عامل النصب في المتّصل والمنقطع(٣) الاستثناء المفرّغ هو ان يكون إعرابُ ما بعد الا متوقِّفًا على ما قبلها. فان احتاج ما قبلها الى مرفوعٍ رفعتَ ما بعدها او الى منصوبٍ نصبتَ او الى مجرورٍ جررتَ. نحو ما قامَ الا زيدٌ وما رايت إلّا زيدًا وما مررت إلّا بزيدٍ(٤) ○

نُقدّر ان عاملتين بعدُ لانهما عَمِلَتا للنفي وقد انتقض النفي بإلّا. بخلاف ليس زيدٌ شيًا إلّا شيًا. لان ليس عَمِلَت للفعليّة لا للنفي. فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة لاجلهِ وهو الفعليّة. ومن ثم جاز ليس زيدٌ الا قائمًا وامتنع ما زيدٌ الا قائمًا (١) نحو ما رايت احدًا الا زيدًا بنصب زيد على البدليّة او بإلّا وما مررت باحدٍ إلّا زيدٍ وإلّا زيدًا (٢) على انهُ اذا كان قبلهُ اسمٌ يصحّ الاستغناء عنهُ وتسليطُ العامل على المستثنى جاز البدل ايضًا عند بني تميم. ومنهُ قولهُ

وبلدةٍ ليس بها انيسُ   إلّا اليعافيرُ وإلّا العيسُ

وإلّا وجب النصب باتّفاقٍ نحو ما زاد هذا المالُ إلّا ما نقص. وما نفع زيدٌ إلّا ما ضرّ. اذ لا يُقال زاد النقصُ ولا نفع الضرُّ. ونحو لا عاصمَ اليومَ من امر الله إلّا مَن رَحِمَ. اي مَنْ رحمهُ اللهُ. وحيث وُجِد شرط جواز الإبدال فالارجح عندهم النصب (٣) خلافًا لقومٍ ذهبوا الى ان الناصب ما قبل إلّا بواسطتها او مستقلًّا او أستثني مضمرًا (٤) قال ابن مالك

وإنْ يُفرَّغْ سابقٌ إلّا لِمَا   بعدُ يكُنْ كما لوِ الّا عُدِما

ولا يقع ذلك في كلامٍ موجبٍ لاستحالة إحاطة الحكم على غير المستثنى كما في نحو جاءني إلّا زيدٌ. فان ذلك يقتضي مجيء جميع الناس. وهو باطلٌ. الا اذا استقام المعنى بأن كان الحكم ممّا يصحّ ان يثبت على سبيل العموم نحو كل حيوانٍ يحرّك فكّهُ الاسفل عند المضغ إلّا التمساح. اوكان هناك قرينةٌ دالّةٌ على ان المراد بالمستثنى منهُ بعضٌ معيّنٌ يدخل فيهِ المستثنى قطعًا مثل قرأتُ إلّا يومَ كذا. ومن ثم

تنبيه. متى تقدَّم المستثنى على المستثنى منهُ وجب نصب المستثنى سواء كان متّصلًا او منقطعًا نحو ما قامَ إلّا زيدًا القومُ وما قام إلّا حمارًا القومُ. وهذا النوع لا يكون الا غيرَ مُوجَبٍ(١)

لم يجُز ما زال زيدٌ إلّا عالمًا. اذ المعنى ثبتَ زيدٌ دائمًا على جميع الصفات الا صفة العلم. وهو باطلٌ. قال الاشمونيّ واما يأبى اللهُ إلّا ان يتمّ نورهُ فمحمولٌ على المعنى. اي لا يريد. واعلم انهُ يصحّ التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكِّد. فلا يجوز ما ضربت الا ضربًا. واما قولهُ إنْ نظنّ الا ظنًّا فانهُ من المبيِّن للنوع. والمعنى ظنًّا ضعيفًا (١) والصحيح انهُ يكون في الكلام الموجب ايضًا. تقول قام إلّا زيدًا وإلّا حمارًا القومُ. فيتعيّن نصبهُ كما ترى. واما الغير الموجب فيجوز فيهِ النصب والإبدال. والمختار النصب. ومن الإبدال قولهُ اذا لم يكن إلّا النبيّون شافعُ. قال سيبويهِ حدّثني يونس ان قومًا يُوثَق بعربيّتهم يقولون ما لي إلّا ابوك ناصرٌ. فالمستثنى حينئذٍ بدَلُ كلٍّ من المستثنى منهُ. وقد كان المستثنى بدَلَ بعضٍ منهُ. ونظيرهُ في ان المتبوع أُخِّر فصار تابعًا ما مررت بمثلِك احدٍ. واعلم انهُ اذا كُرِّرت إلّا لقصد التوكيد وضابطها ان يصحّ طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعًا لما بعد إلّا قبلها بدلًا منهُ وذلك ان توافقا في المعنى او معطوفًا عليهِ ان اختلفا فيهِ أُلغِيَتْ ولم تؤثّر في ما دخلت عليهِ شيًا. فالاول نحو ما مررت باحدٍ الا زيدٍ الا اخيك. والثاني نحو قام القومُ الا زيدًا وإلّا عمرًا. فاخيك بدَل كلٍّ من زيدٍ وإلّا الثانية زائدةٌ لمجرّد التاكيد. والتقدير الا زيدٍ اخيك. وعمرًا عطفٌ على زيدٍ وإلّا الثانية لغوٌ. والتقدير قام القومُ الا زيدًا وعمرًا. وقد اجتمع البدل والعطف في قولهِ

مالكَ من شيخِك إلّا عمَلُهْ   إلّا رسيمُهُ وإلّا رمَلُهْ

اي إلّا عملهُ رسيمهُ ورملهُ. وإلّا المقترنة بكلٍّ منهما مؤكِّدةٌ. وان قُصِد بها ما يُقصَد بما قبلها من الاستثناء فان كان الاستثناء مفرّغًا شغلتَ العامل بواحدٍ ممّا استثنيتهُ ونصبتَ الباقي نحو ما جاء إلّا زيدٌ إلّا عمرًا إلّا بكرًا. وما ضربت إلّا زيدًا إلّا عمرًا إلّا بكرًا. وما مررت إلّا بزيدٍ إلّا عمرًا إلّا بكرًا. والأولى أَولى بالإشغال. وان كان الاستثناء غيرَ مفرّغٍ فان تقدّمت المستثنيات وجب نصب الجميع في الموجب وغير الموجب نحو قامَ إلّا زيدًا إلّا عمرًا إلّا بكرًا القومُ. وما قامَ إلّا زيدًا إلّا عمرًا إلّا بكرًا

المطلب الرابع

في اعراب الاسم الواقع بعد غير إلاَّ

المستثنى بهِ بغير⁽¹⁾ إلاَّ اربعة اقسامٍ. الاول ما يخفض دائماً. وهو غيرٌ وسُوًى بلغاتها. أمَّا غيرٌ فلها معنيان. احدهما ان تكون صفةً للنكرة نحو جاءَني رجلٌ غيرُكَ⁽²⁾ الثاني ان تكون للاستثناءِ. ويقع الاسم بعدها

احدٌ. وان تأخرتْ وجب نصب الجميع في الايجاب مطلقًا نحو قامَ القومُ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا إلاَّ بكرًا. وامَّا في غير الايجاب فكذلك. ولكن يُؤتَى بواحدٍ منها معربًا على ما يقتضيهِ الحال كما لو لم يكن تكريرٌ. ففي الاتصال تبدل واحدًا على الراجح وتنصب ما سواهُ نحو ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرًا إلاَّ بكرًا. ولا يتعيَّن للإبدال واحدٌ ولكن الاول أولَى. وفي الانقطاع تنصب الجميع على اللغة الفُصحَى نحو ما قامَ احدٌ إلاَّ حمارًا إلاَّ فرسًا إلاَّ جملاً. ويجوز الإبدال على لغة تميم كما علمت. ويُستفاد ذلك من قول ابن مالك

وألْغِ إلاَّ ذاتَ توكيدٍ كلاَ   تَمرُرْ بِهِمْ إلاَّ ٱلفَتَى إلاَّ ٱلعلاَ

وإنْ تكرَّرْ دُونَ توكيدٍ فَمَعْ   تَفرِيغِ ٱلتأثيرَ بٱلعامِلِ دَعْ

فِي واحدٍ مِمَّا بِإلاَّ ٱستُثْنِي   وَلَيْسَ عن نصبِ سِواهُ مُغْنِي

وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ ٱلتَّقَدُّمِ   نَصْبَ ٱلجميعِ ٱحْكُمْ بِهِ وٱلتَزِمِ

وَٱنْصِبْ لِتأخِيرٍ وجِئْ بِواحِدِ   مِنْهَا كَمَا لَوْ كانَ دُونَ زائِدِ

كَلَمْ يَفُوا إلاَّ ٱمرُؤٌ إلاَّ عَلِي   وَحُكْمُهَا فِي ٱلقَصْدِ حُكْمُ ٱلأَوَّلِ

(١) الباءَ من قولهِ بغير زائدةٌ تُخِلُّ زيادتها بالمعنى. فكان حقهُ ان يقول المستثنى بهِ غير إلاَّ الى آخرهِ (٢) اصل غيرِ ان يُوصَف بها اما نكرةٌ كما مثَّل المصنف. او شبهها نحو الذين انعمت عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم. فان الذين جنسٌ لا قومٌ باعيانهم. واذا وقعت غيرٌ بين ضدَّين نحو الابيضُ غيرُ الاسودِ ضعف إبهامها لقلَّة الاشتراك. فلما ضُمِّنت معنى إلاَّ حُمِلت عليها في الاستثناءِ. وقد تُحمَل الاَّ عليها فيُوصَف بها بشرط ان يكون الموصوف جمعًا او شبهَهُ وان يكون نكرةً او شبهها. فالجمع

مجرورًا بالإضافة نحو جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ. والإعراب الجاري على الاسم الواقع بعد إلاَّ في احوالهِ كلِّها يجري على غيرٍ بالتمام⁽¹⁾ وحكم سُوًى كحكم غيرٍ في ما ذكرناهُ نحو قام القومُ سُوَى زيدٍ⁽²⁾ الثاني ما ينصِب دائماً. وهو

نحو لو كان فيهما آلهةٌ الا اللهُ لفسدتا. وشبه الجمع كقولهِ

لو كان غيري سُلَيمَى الدهرَ غيَّرهُ   وقعُ الحوادثِ إلاَّ الصارمُ الذَّكَرُ

ومثال شبه النكرة قولهُ قليلٌ بها الاصوات إلاَّ بُغامها. فالاصوات شبيهةٌ بالنكرة بأن تعريفهُ بألِ الجنسية. ولكن تفارق إلاَّ هذه غيرًا من وجهين. احدهما انهُ لا يجوز حذف موصوفها. فلا يُقَال جاءَني الا زيدٌ ويُقَال جاءَني غيرُ زيدٍ. ثانيهما انهُ لا يُوصَف بها الا حيث يصحُّ الاستثناءِ. فيجوز عندي درهمٌ الا دانقٌ لانهُ يجوز الا دانقًا. ويمتنع إلاَّ جيِّدٌ لانهُ يمتنع إلاَّ جيِّدًا. ويجوز عندي درهمٌ غيرُ جيِّدٍ. على ان ابن الحاجب شَرَطَ في وقوع إلاَّ صفةً تعذُّرَ الاستثناءِ وجعل من الشاذِّ قولَهُ

وكلُّ اخٍ يفارقهُ اخوهُ   لعَمرُ ابيكَ إلاَّ الفرقدانِ

(١) قال ابن مالك

وَٱستَثْنِ مجرورًا بغَيْرٍ مُعْرِبَا   بِمَا لِمُستَثْنًى بِإلاَّ نُسِبَا

فيجب نصب غيرٍ في نحو قامَ القومُ غيرَ زيدٍ وما نَفَعَ هذا المالُ غيرَ الضررِ عند الجميع. وفي نحو ما قامَ احدٌ غيرَ حمارٍ عند غير تميمٍ. وفي نحو ما قامَ غيرَ زيدٍ احدٌ عند الاكثر. ويترجَّح في هذا المثال عند قومٍ وفي نحو ما قامَ احدٌ غيرَ حمارٍ عند تميمٍ. ويضعف في نحو ما قامَ احدٌ غيرَ زيدٍ. ويمتنع في نحو ما قامَ غيرُ زيدٍ. وانتصاب غيرٍ في الاستثناءِ كانتصاب الاسم بعد إلاَّ عند المغاربة. وعلى الحال عند الفارسيّ. وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعةٍ. واعلم انهُ يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى. تقول قامَ القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا. ويساوي غيرًا في الاستثناءِ المنقطع بَيْدَ مضافًا الى أنَّ وصلتها نحو زيد كثير المال بَيْدَ انهُ بخيلٌ. وقد تكون بيد بمعنى من اجل. ويُفرَق بينهما بالقرائن. وقد تُبدَل باؤُها ميمًا فيقال مَيْدَ

(٢) قال ابن مالك

ولِسُوًى سُوًى سَوَاءٍ اجعلاَ   عَلَى ٱلأصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

لَيْسَ ولا يَكُونُ ومَا خَلاَ ومَا عَدَا. نحو قامَ القومُ لَيْسَ زيدًا ولا يَكُونُ زيدًا وما خَلاَ زيدًا ومَا عَدَا زيدًا(١) فانتصاب زيد بعد ليس ولا يكون على الخبريّة. وانتصابهُ بعد ما خلا وما عدا على المفعوليّة. وفاعلهما مستترٌ فيهما(٢) الثالث ما يَخفِض ويَنصِب وهو خَلاَ وعَدَا وحَاشَا. فان قدَّرتها حروفَ جَرٍّ خفضتَ ما بعدها نحو قامَ القومُ خلا زيدٍ الخ(٣) وان قدَّرتها

وتفارق سوى غيرًا في امرين. احدهما ان المستثنى بغيرٍ قد يُحذَف اذا فُهِم المعنى نحو عندي درهمٌ ليس غيرُ بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى. ثانيهما ان سوى تقع صِلةَ الموصول في فصيح الكلام. يُقَال جاءَ الذي سواك ولا يُقَال جاءَ الذي غيرُك. قال الاشمونيُّ تأتي سوى بمعنى وسطٍ وبمعنى تامٍّ فتُمَدُّ فيهما مع الفتح نحو في سَوَاءِ الجحيم. وهذا درهمٌ سَوَاءٌ. وتأتي بمعنى مستوٍ فتُقصَر مع الكسر نحو مكانًا سِوًى. وتُمَدُّ مع الفتح نحو مررت برجل سَوَاءٍ والعَدَمُ. ويُخبَر بها حينئذٍ عن الواحد فما فوقهُ نحو ليسوا سَوَاءً. لانها في الاصل مصدرٌ بمعنى الاستواءِ. انتهى (١) واجاز المازنيُّ الجرَّ بخلا وعدا بعد ما بناءً على جعل مَا زائدةً وجعلها حرفَيْ جرٍّ. واختُلِف في موضع جملة الاستثناءِ من هذه الاربع. فقيل نصبٌ على الحال. وقيل هي مستأنفةٌ لا موضعَ لها. وصحّحهُ ابن عصفورٍ. واعلم ان زيادة مَا على خَلاَ وعَدَا لا تجعلهما قسمًا برأسهِ كما يوهِم كلام المصنف ولكنّها تعيّن فعليّتهما فيتعيّن النصب بهما (٢) وهو ضميرٌ واجب الاستتار عائدٌ على البعض المدلول عليهِ بكليّةِ السابق. فتقدير قامَ القومُ ما خَلاَ زيدًا خَلاَ هو اي بعضهم. وقيل عائدٌ على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق. والتقدير خلا هو اي القائمُ زيدًا. وكذا القول في ما عدا زيدًا. وهما في هذا المقام فعلان غير متصرّفين لوقوعهما موقعَ إلاَّ. وما مصدريّةٌ. وموضعهما مع صِلتها اما النصب على الحال. والمعنى قاموا مجاوزينَ زيدًا. او على الظرفيّة على حذف مضافٍ. والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا. وكذلك اسم ليس ولا يكون ضميرٌ مستترٌ وجوبًا. وفي مرجعهِ الخلاف المذكور. وقد سها المصنف عن التنبيه عليهِ. واعلم انهُ لا يُستعمَل في الاستثناءِ من لفظ الكون غير يكون مسبوقًا بلا النافية خاصّةً (٣) قيل تتعلّق حينئذٍ بما قبلها من فعلٍ او شبههِ على قاعدة حروف الجرّ. وقيل لا تتعلّق لانها

افعالاً نصبتَ ما بعدها على المفعوليّة نحو قامَ القومُ خلا زيدًا الخ. وفاعلها مستترٌ فيها(١) الرابع ما يَخفِض ويَنصِب ويَرفَع وهو لاسِيَّمَا. وهذه لفظةٌ مركَّبةٌ من لا وسِيٍّ ومَا. فمعنى سِيٍّ مِثْلٌ ومعنى مَا شَيْءٌ. فان قدَّرتَ لاسِيَّما اسمًا خفضتَ ما بعدها على الإضافة نحو قامَ القومُ لاسِيَّمَا زيدٍ. وان نصبتَ قدَّرتها بمعنى إلاَّ نحو لاسيَّما زيدًا. اي إلاَّ زيدًا. وان قدَّرتَ ما بعدها مبتدأً محذوفًا رفعتَ ما بعدها على الخبريّة نحو قامَ القومُ لاسيَّما زيدٌ. تقديرُهُ لا مثلَ شيءٍ هو زيدٌ(٢)

بمنزلة إلاَّ وإلاَّ لا تتعلّق. واذا وَلِيَ حاشا مجرورٌ باللام فالصحيح انها حينئذٍ اسمٌ منتصبٌ انتصابَ المصدرِ الواقع بدلاً من فعلهِ ومعناهُ التنزيه. فمعنى حاشا لك تنزيهًا لك. وقد يتصل بها الضمير فيتعيّن الجرُّ في نحو حاشاي والنصب في نحو حاشاني ويجوز الامران في نحو حاشاك. واعلم ان مَا المصدريّةَ لا تتقدَّم على حاشا فلا يجوز ما حاشا. قال ابن مالك

وكَخَلاَ حَاشَا ولا تُصحَبُ مَا وقِيلَ حَاشَ وحَشَا فاحْفَظْهُمَا

وأمّا قولهُ

فأمَّا الناسُ ما حاشا قريشًا فإنَّا نحنُ أحْسَنُهُمْ فِعَالاَ

فشاذٌّ. وقد تاتي حاشا وعدا وخلا افعالاً متصرِّفةً في غير هذا التركيب (١) كما تقدَّم (٢) وحكم لاسِيَّمَا في المعنى عكس حكم ادوات الاستثناءِ. لانها عوض ان تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها تثبت لهُ ذلك الحكم راجحًا. واجاب بعضهم عن ذلك بان المراد بها النصُّ على عدم الاستواءِ في الحكم بين الطرفين. وذلك هو شأن ادوات الاستثناءِ فوقعت المشاركة. ويجوز في الاسم الذي بعدها الجرُّ والرفع مطلقًا والنصب ايضًا اذا كان نكرةً. وقد رُوِيَ بهنَّ قولهُ

ألاَ رُبَّ يومٍ صالحٍ لَكَ منهما ولاَسِيَّمَا يومٍ بدَارَةِ جُلْجُلِ

والخفض ارجحها. وهو على الإضافة ومَا زائدةٌ بينهما مثلها في أيَّمَا الأجَلَيْنِ قضيتُ فلا عُدْوانَ عليَّ. والرفع على انهُ خبرٌ لمضمرٍ محذوفٍ ومَا موصولةٌ او نكرةٌ موصوفةٌ بالجملة.

البحث الثالث

في الحال وهو الملحق الثالث وفيهِ خمسة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الحال وشروطهِ

الحال هو نكرةٌ مشتقَّةٌ واقعةٌ بعد تمام الكلام تبيِّن هيئة الفاعل او المفعول او المجرور بمعنى في[1] مثال الاول جآء زيدٌ راكبًا. فراكبًا حالٌ

والتقدير ولا مثلَ الذي هو يومٌ. او ولا مثلَ شيءٍ هو يومٌ. ويضعّفهُ في نحو ولاسيما زيدٌ حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق مَا على من يعقل. وعلى الوجهين فتحة سِيِّ اعرابٌ لانهُ مضافٌ. والنصب على التمييز وما كافّةٌ عن الاضافة والفتحة بناءٌ مثلها في لا رجلَ في الدار. واما انتصاب المعرفة في قول المصنف ولاسيما زيدًا فمنعهُ الجمهور. ووجّههُ بعضهم بان مَا كافّةٌ وان لاسيما تنزّلت منزلة إلاَّ في الاستثناء المنقطع. قال الدمامينيُّ في شرح التسهيل وتشديد يآئِها ودخول لاَ عليها ودخول الواو على لاَ واجبٌ. قال ثعلب من استعملهُ على خلاف ما جآء في قولهِ ولاسيما يوم فهو مخطئ. وذكر غيرهُ انها قد تُخفَّف وقد تُحذَف الواو كقولهِ

فِهْ بالعقودِ وبالايمانِ لاسيمَا عقدٌ وفآءٌ بهِ من اعظمِ القُرَبِ

وهي عند الفارسيِّ نصبٌ على الحال وعند غيرهِ اسمٌ للاَّ التبرئة وهو المختار. وقولهُ فِهْ امرٌ من وَفَى لحقتهُ هآء السكت. واعلم ان ما اوردتهُ هنا هو اصحُّ ما قيل فيها. واصل سِيٍّ سِوْيٌ قُلبت الواو يآء وأُدغمت (١) يريد بالمجرور المجرور بالحرف نحو مررت بهندٍ مجرَّدةً. او بالمضاف بشرط ان يكون المضاف ممَّا يصحُّ ان يعمل في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما ممَّا تضمّن معنى الفعل نحو هذا ضاربُ هندٍ مجرَّدةً. واعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا. او جزءًا من المضاف اليهِ نحو أيحبُّ احدكم ان يأكل لحمَ اخيهِ ميتًا. او مثلَ جزئهِ في صحَّة الاستغنآء عنهُ بالمضاف اليهِ نحو اتبع ملَّةَ ابرهيمَ حنيفًا. فانهُ يصحُّ الاستغنآء عن قولهِ ملَّة فيقال اتبع ابرهيمَ حنيفًا. وإلاَّ لم يجُزْ مجيء الحال من المضاف اليهِ. فلا يجوز جآء غلامُ هندٍ ضاحكةً. لان غلام غير عاملٍ في المضاف اليهِ عمل الفعل ولا هو جزؤهُ ولا كجزئهِ. واجازهُ الفارسيُّ. قال ابن مالك

يبيِّن هيئةَ زيدٍ الفاعل. ومثال المفعول ركبت الفرسَ مُسْرَجًا. ومثال المجرور مررت بزيدٍ جالسًا. وشروط الحال ثلثةٌ. الاول ان يكون وصفًا[1] الثاني ان يكون فضلةً[2] لان راكبًا واقعٌ بعد تمام الكلام. الثالث ان يكون واقعًا في جواب كَيْفَ. لانهُ اذا قيل كَيفَ جآء زيدٌ تقول راكبًا[3]

ولا تُجِزْ حالاً مِنَ المضافِ لهْ إلاَّ إذا اقتضى المضافُ عملَهْ
او كانَ جُزْءَ مالهُ أُضِيفا أو مثلَ جُزْئِهِ فلاَ تَحِيفا

وقولهُ بمعنى فِي قيدٌ آخَر للحال لا متعلّقٌ بالمجرور كما يُوهِم كلامهُ يريد بهِ بمعنى في حالِ كذا. وبذلك يخرج التمييز في نحو للهِ درُّهُ فارسًا. قال ابن مالك

الحالُ وصفٌ فضلةٌ مُنتصِبُ مُفْهِمُ في حالِ كفَرْدًا أَذْهَبُ

(١) المراد بالوصف ما صِيغَ من المصدر ليدلَّ على متَّصفٍ. وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبَّهة وامثلة المبالغة وافعل التفضيل (٢) المراد بالفضلة ما يُستغنَى عنهُ من حيث هو هو. وقد يجب ذكرهُ لعارضٍ ككونهِ سادًّا مسدَّ عمدةٍ كضربي العبدَ مسيئًا. او لتوقُّف المعنى عليهِ كقولهِ

انما الميْتُ مَنْ يعيشُ كئِيبًا كاسفًا بالهُ قليلَ الرجآءِ

وقول المصنف لان راكبًا واقع بعد تمام الكلام يُشعِر بان السبب في كون الحال فضلةً هو كون راكبًا واقعًا بعد تمام الكلام. وليس كذلك. فان وقوعهُ بعد تمام الكلام برهانٌ على كونهِ فضلةً لا علَّةٌ لهُ. وكذلك القول في قولهِ بَعَيد هنا لانهُ اذا قيل كيف جآء زيدٌ تقول راكبًا (٣) ومن شروط الحال ان يكون صاحبها معرفةً. ولا يُنكَّر صاحب الحال في الغالب الا لمسوِّغٍ. كأنْ تتقدَّم الحال على النكرة نحو فيها قائمًا رجلٌ. او تُخصَّص النكرة اما بوصفٍ نحو فيها يفرق كلُّ امرٍ حكيمٍ امرًا من عندنا. او باضافةٍ نحو عندي غلامُ رجلٍ قائمًا. او تقع بعد نفيٍ او شبههِ. كقولهِ ما حُمَّ من موتٍ حمًى واقيا. ونحو هل رجلٌ في الدار قائمًا. ولا يبغِ امرؤٌ على امرءٍ مستسهلاً. ومن المسوِّغات ان تكون الحال جملةً. نحو او كالذي مرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشها. وان يكون الوصف بها على خلاف الاصل نحو هذا خاتمٌ حديدًا. وان تشترك النكرة مع معرفةٍ

المطلب الثاني

في اقسام الحال

الحال قسمان مفردٌ وجملةٌ. فالمفرد ما تقدَّم تمثيلهُ. وقد يأتي المفرد متعدّدًا نحو جاء زيدٌ راكبًا متبسِمًا[1] والحال الجملة يجب ان يكون جملةً خبريةً. وهي اما اسميةٌ او فعليةٌ. فالجملة الاسميةُ يجب اقترانها بالواو او بالواو والضمير معًا[2] مثال الاول جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ. ومثال

في الحال نحو هؤلاءِ اناسٌ وعبدُالله منطلقينَ. وقد تأتي الحال من النكرة بلا مسوّغٍ ممّا ذُكِر نحو مررت بماءٍ قعدةَ رجلٍ. وعليهِ مِئةٌ بيضًا. واجاز سيبويهِ فيها رجلٌ قائمًا. والغالب في الحال ان تكون منتقلة كما مُثِل. الا ترى ان الركوب قد يفارق زيدًا ويجيء ماشيًا. وقد تأتي غير منتقلةٍ. وهي التي لا تفارق صاحبها نحو دعوت اللهَ سميعًا. وخلق اللهُ الزرافةَ يدَيها اطولَ من رجلَيها. واعلم ان الحال تنقسم الى مؤكِّدةٍ وهي التي يُستفَاد معناها بدونها. وهي ثلثة انواع. مؤكِّدةٌ لعاملها. وهي كل وصفٍ دلَّ على معنى عاملهِ وخالفهُ لفظًا. وهو الاكثر. نحو تبسَّم زيدٌ ضاحكًا. ولا تَعْثُ في الارض مفسدًا. او وافقهُ لفظًا وهو دون الاول في الكثرة نحو وسخَّر لكم الليلَ والنهار والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخَّراتٍ بامرهِ. ومؤكِّدةٌ لصاحبها نحو لو شاءَ ربُّك لآمنَ من في الارض كلُّهم جميعًا. ومؤكِّدةٌ لمضمون جملةٍ قبلها نحو زيدٌ اخوك عطوفًا. وشرط الجملة ان تكون اسميةً جزءاها معرفتان جامدان كما مُثِل. والى غير مؤكِّدةٍ وهي ما سوى ذلك

(١) قد تكون الحال متعدِّدةً وصاحبها مفردٌ كما مثَّل المصنف او متعدِّدٌ نحو مررت بهندٍ باكيًا ضاحكةً. فعند ظهور المعنى كما في هذا المثال تُرَدُّ كل حالٍ الى ما تليق بهِ. وعند عدم ظهورهِ تُجعَل أُولَى الحالين لثاني الاسمين وثانيتها لاولهما. ففي قولك لقيت زيدًا ماشيًا راكبًا يكون ماشيًا حالًا من زيد وراكبًا حالًا من التاءِ. وهكذا ما اشبه

(٢) او بالضمير وحدهُ نحو جاءَ زيدٌ يدُهُ على راسهِ. وعلامة واو الحال وتُسمَّى واو الابتداءِ وقوع إذْ موقعها. وقد يغني تقدير الضمير عن ذكرهِ نحو مررت بالبُرِّ قفيزٌ بدرهمٍ. اي قفيزٌ منهُ. وان كانت الجملة الاسمية مؤكِّدةً لزم الضمير وتُرِك الواو نحو ذلك الكتابُ لا ريبَ فيهِ

الثاني جاء زيدٌ ويدُهُ على رأسهِ. فكلٌّ من الجملتَينِ واقعٌ في محلِّ نصبٍ حالًا من زيدٍ. وان كان الحال جملةً فعليةً فعلها ماضٍ مُثبَتٌ وجب اقترانُهُ بقَدْ والواو معًا نحو جاء زيدٌ وقد رَكِبَ. وان كان منفيًا وجب اقترانُهُ بالواو فقط نحو جاء زيدٌ وما رَكِبَ. وان كان فعلها مضارعًا مُثبَتًا فلا يقترن بشيءٍ نحو جاء زيدٌ يركضُ. وان كان منفيًا وجب اقترانُهُ بالواو نحو جاء زيدٌ وما يُسرِعُ[1] فكلٌّ من هذه الجمل الاربع في محلِّ نصبٍ حالًا من زيدٍ

المطلب الثالث

في عامل الحال

(١) والصحيح ان الجملة الفعليَّة الواقعة حالًا ان كانت مصدَّرةً بفعلٍ ماضٍ فان كان بعد إلَّا او قبل أوْ لزم الضميرُ وتُرِك الواوُ. نحو ما يأتيهم من رسولٍ إلَّا كانوا بهِ يستهزئون. وكقولهِ كُنْ للخليلِ نصيرًا جارَ او عدَلَا. وإلَّا فالاكثر اقترانهُ في الإثبات بالواو وقَدْ مع الضمير او دونهُ. فالاول كما مثَّل المصنف. والثاني نحو جاءَ زيدٌ وقد طلعت الشمسُ. ويقلُّ تجريدُهُ من الواو وقَدْ نحو جاءَ زيدٌ رَكِبَ ابوهُ. واقلُّ منهُ تجريدُهُ من قَدْ وحدها نحو جاءَ زيدٌ ورَكِبَ. واقلُّ من هذا تجريدُهُ من الواو وحدها نحو جاءَ زيدٌ قد رَكِبَ. وفي النفي بالواو فقط مع الضمير كما مثَّل المصنف. او دونهُ نحو جاءَ زيدٌ وقد طلعت الشمسُ. وان كانت مصدَّرةً بفعلٍ مضارعٍ مُثبَتٍ خالٍ من قد لزم الضميرُ وتُرِك الواوُ كما مثَّل المصنف. واما نحو قولهم قمتُ وأَصُكُّ عينَهُ فمؤوَّلٌ. والتقدير قمت وانا اصكُّ عينهُ. وان كان المضارع مقرونًا بقد لزمهُ الواوُ نحو وقد تعلمون اني رسولُ اللهِ اليكم. وان كانت مصدَّرةً بفعلٍ مضارعٍ منفيٍّ فان كان النافي لَا فالاكثر مجيئها بالضمير دون الواو نحو ما لي لا أراك. وقد تجيءُ بالواو والضمير نحو قمت ولا أُبالِي. وان كان النافي لَمْ او مَا فالاكثر إفرادُ الضمير نحو جاءَ زيدٌ لم يركبْ. ثم الاستغناءُ عنهُ بالواو نحو جئتُ ولم يكن من رفيقي. ثم الجمعُ بينهما نحو جاءَ زيدٌ ولم يضحك. وقس عليهِ ما

عامل الحال الفعلُ وما يشتقُّ منهُ ملفوظاً او مقدَّراً. فالملفوظ ما تقدَّم تمثيلُهُ مثل جآءَ وقامَ. والمقدَّر اسم الاشارة والظرف والجارُّ والمجرور. مثال الاشارة هذا زيدٌ جالساً. تقديرهُ أُشيرُ الى حال كون زيدٍ جالساً(١) ويجوز ان تقول جالسٌ بالرفع خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرهُ هو جالسٌ. ومثال الظرف زيدٌ عندك محبوساً. ومثال الجارّ والمجرور زيدٌ في الدار نائماً. التقدير استقرَّ محبوساً ونائماً. ويجوز محبوسٌ ونائمٌ بالرفع خبرَ زيدٍ. والظرف والجارُّ والمجرور متعلّقان بالخبر(٢)

المطلب الرابع

في جمود الحال

الاصل في الحال ان يكون مشتقّاً. وقد يأتي جامداً لخمسة اسبابٍ. الاول اذا كان موصوفاً نحو تصلّب بطرسُ صخراً قويّاً. فصخراً حالٌ جامدٌ موصوفٌ بقويّاً. الثاني اذا دلَّ على تفصيلٍ نحو علّمتهُ الحسابَ باباً باباً. فباباً حالٌ جامدٌ مفصِّلٌ. الثالث اذا دلَّ على معنى المُفاعَلة نحو بعتُ الدنيا يداً بيدٍ. اي متقابضتَين. الرابع اذا دلَّ على تسعيرٍ نحو

(١) ومثلهُ حروف التمنّي والترجّي والتشبيه والنداء (٢) وقد يُحذَف ناصب الحال جوازاً نحو ان يُقَال كيف جئتَ فتقول راكباً. وكقولك بَلَى مسرعاً لمن قال ألَمْ تَسِرْ. ووجوباً وذلك في الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة نحو زيدٌ اخوك عطوفاً. أي أحقُّهُ عطوفاً. وفي الحال السادَّة مسدَّ الخبر كضربي العبدَ مسيئاً. اي اذ كان او اذا كان مسيئاً. ومما حُذِف فيهِ ناصب الحال وجوباً قولهم اشتريتهُ بدرهمٍ فصاعداً. وتصدَّقت بدينارٍ فسافلاً. والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدَّق بهِ سافلاً. وقد تُحذَف الحال للقرينة. واكثر ما يكون ذلك اذا كانت قولاً أغنَى عنهُ المقولُ نحو والملائكة يدخلون عليهم من كلّ بابٍ سلامٌ عليكم. اي قائلين سلامٌ عليكم

بعت الحنطَة قفيزاً بدرهمٍ. الخامس اذا دلَّ على ترتيبٍ نحو ادخلوا أوّلاً فأوّلاً(١)

المطلب الخامس

في تعريف الحال وتنكيرهِ وفي تقديمهِ وتأخيرهِ

الاصل في الحال التنكيرُ. وقد يأتي معرفةً مؤوَّلَةً بالنكرة نحو جآءَ زيدٌ وَحْدَهُ. وطلب العلمَ جَهْدَهُ. فوحدهُ وجهدهُ حالان منصوبان معرفتان بالإضافة. لكن يُؤوَّلان بنكرةٍ مقدَّرةٍ في الاول منفرداً وفي الثاني مجتهداً(٢) والاصل في الحال ان يأتي بعد تمام الكلام. وقد يجوز تقديم الحال على صاحبهِ او على عاملهِ(٣) مثال الاول جآءَ راكباً زيدٌ.

(١) اي مترتّبين. وكذلك يكثر مجيء الحال جامدةً في ما دلَّ على تشبيهٍ نحو كَرَّ زيدٌ اسداً. اي مشبهاً لأَسَدٍ. او على كونٍ واقعٍ فيهِ تفضيلٌ نحو هذا بسراً أطيبُ منهُ رُطَباً. او على اصالة الشيء نحو هذا خاتمُك ذهباً. او فرعيّتهِ نحو هذا ذهبُك خاتماً. او نوعيّتهِ نحو هذا مالُك فضةً. وقد كثر مجيء الحال مصدراً والاكثر فيهِ كونهُ نكرةً. ولكنهُ ليس بمقيسٍ لمجيئهِ على خلاف الاصل. ومنهُ طلع زيدٌ بغتةً. اي باغتاً. ومثلهُ جآءَ زيدٌ ركضاً. وقتلتهُ صبراً. وزيدٌ حاتمٌ جوداً. وقد يأتي معرفةً نحو أرسلَها العراكَ اي معتركةً. وقول المصنف لخمسة اسبابٍ فيهِ نظرٌ. وكان حقهُ ان يقول مسوِّغاتٍ (٢) تعريف الحال قد يكون بالاضافة كما مثّل المصنف. ونحو تفرّقوا ايدي سَبَا. اي متبدّدين تبدداً لا بقآءَ معهُ. وكلّمتهُ فاهُ الى فيَّ. اي. مشافهةً وقد يكون بألْ نحو ادخلوا الاولَ فالاولَ. اي مترتّبين. وجآءوا الجمَّآءَ الغفيرَ. اي جميعاً. ومنهُ قرآءة بعضهم ليَخرُجنَّ الاعزُّ منها الاذلَّ. واجاز يونس والبغداديُّون تعريف الحال مطلقاً بلا تاويلٍ. فاجازوا جآءَ زيدٌ الراكبَ. وفصّل الكوفيّون فقالوا ان تضمّنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها لفظاً نحو زيد المحسنَ افضلُ منهُ المسيء. اذ التقدير زيدٌ اذا احسن افضلُ منه اذا اساءَ. وإلّا فلا (٣) ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرفٍ. فلا تقول مررت مجرّدةً بهندٍ. واجازهُ جماعةٌ. او بالاضافة

ومثال الثاني راكبًا جاءَ زيدٌ. ومتى كان صاحب الحال نكرةً وجب تقديم الحال عليهِ لئلَّا يلتبس بالصفة نحو رايت راكبًا رجلًا ○ تنبيه. قال الحريريُّ وقد نُصِب على الحال اسمآءٌ وَرَدَت بعد الاستفهام كقولك ما شانُكَ قائِمًا. وما بالُكَ ماشيًا. ومَنْ ذا بالبابِ واقفًا. ومما

المحضة نحو عرفت قيامَ زيدٍ مسرعًا. فلا يجوز باجماعٍ عرفت قيامَ مسرعًا زيدٍ. ولا عرفت مسرعًا قيامَ زيدٍ على ان مسرعًا حالٌ من زيدٌ. واما المجرور بالاضافة الغير المحضة. نحو هذا شاربُ السويق ملتوتًا الآنَ او غدًا. فيجوز فيهِ ذلك خلافًا لقومٍ. واما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائزٌ. نحو جاءَ ضاحكًا زيدٌ وضربت مجرَّدةً هندًا. وكذلك لا يجوز تقديمها على صاحبها اذا كانت محصورةً. نحو وما نُرسِل المرسَلينَ الا مبشرين ومنذرين. وقد يعرض للحال وجوب التقديم على صاحبها كما في نحو هذا قائمًا رجلٌ. وما جاءَ راكبًا الا زيدٌ. وقد تتقدَّم الحال على ناصبها ان كان فعلاً متصرفًا او صفةً تشبه الفعل المتصرّف. والمراد بها ما تضمَّن معنى الفعل وحروفَهُ وقَبِلَ التانيث والتثنية والجمع كاسمَي الفاعل والمفعول والصفة المشبَّهة. تقول راكبًا جاءَ زيدٌ. فان كان الناصب لها فعلاً غير متصرِّفٍ او صفةً لا تشبه الفعل المتصرّف لم يَجُزْ تقديمها عليهِ. فلا يجوز ضاحكًا ما أَحْسَنَ زيدًا. ولا زيدٌ ضاحكًا أَحْسَنُ من عمرٍو. على انهُ اذا كان افعل التفضيل متوسِّطًا بين حالَين من اسمَين مختلفَي المعنى او متحدَيْهِ مفضَّلٍ احدهما في حالةٍ على الآخَر في اخرى جاز ذلك على ان يكون اسم التفضيل عاملاً في الحالَين. نحو زيدٌ قائِمًا أَحْسَنُ منهُ او من عمرٍو قاعدًا. ولا يجوز تقديم هذين الحالَين على أفعلَ ولا تاخيرهما عنهُ. فلا يُقَال زيدٌ قائِمًا قاعدًا احسن منهُ او من عمرٍو. ولا زيدٌ احسن منهُ او من عمرٍو قائِمًا قاعدًا. وقد يجب تقديم الحال على صاحبها وناصبها جميعًا كما في نحو كيف جاءَ زيدٌ. وان كان ناصب الحال معنويًا وهو ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفهِ كاسمآءِ الاشارة نحو هذا اخوك عطوفًا. وحروف التمنّي نحو ليت زيدًا اميرًا اخوك. والتشبيه نحو كأَنَّ زيدًا راكبًا اسدٌ. والظرف والجارّ والمجرور نحو زيدٌ عندك او في الدار قائِمًا. فلا يجوز تقديمها عليهِ الا نادرًا في الظرف والجارّ والمجرور

يُنصَب على الحال قولهُم بعتهُ بدرهمٍ فصاعدًا

البحث الرابع

في التمييز وهو الملحق الرابع وفيهِ اربعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف التمييز واقسامهِ

التمييز هو اسمٌ نكرةٌ جامدةٌ مفسِرةٌ ما انبهم من الذوات بمعنى مِنْ. خلافًا للحال لانهُ نكرةٌ مشتقةٌ مفسِرةٌ ما انبهم من الصفات[1] فالتمييز اذًا[2] قسمان. الاول ما يبيِّن إبهامَ اسمٍ مفردٍ نحو رطلٌ زيتًا. الثاني ما

---

(١) قولهُ انبهم غير مانوسٍ. ولعلَّ الاصل ما ابهم فحرَّفهُ النسَّاخ بزيادة النون فصار كما ترى. ويتّفق الحال والتمييز في خمسة امورٍ. وهي انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبان رافعان الإبهام. ويفترقان في سبعة امورٍ. الاول ان الحال تجيء جملةً وظرفًا وجارًا ومجرورًا كما مرَّ والتمييز لا يكون الا اسمًا. الثاني ان الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليها كما تقدَّم ولا كذلك التمييز. الثالث ان الحال مبيِّنةٌ للهيئات والتمييز للذوات. الرابع ان الحال تتعدَّد كما عرفت بخلاف التمييز. الخامس ان الحال تتقدَّم على عاملها اذا كان فعلاً متصرفًا او وصفًا يشبهُ ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. السادس ان حقَّ الحال الاشتقاق وحقَّ التمييز الجمود. وقد يتعاكسان. فتأتي الحال جامدةً كهذا مالُك ذهبًا. ويأتي التمييز مشتقًا نحو لله درُّهُ فارسًا. فاذا وقعت الحال جامدةً فلا بدَّ من تاويلها بالمشتقّ كما علمت. واذا وقع التمييز مشتقًّا فلا بدَّ من تأويلهِ بالجامد ليدلَّ على ما وُضِع لهُ. فاذا قيل لله درُّك فارسًا كان على تاويل الذات التي ثبتت لها الفروسيةُ باعتبار انهُ اسمٌ لا صفةٌ. فلو أُريد بالفارس الصفة على معنى لله درُّك في هذه الحالة فهو حالٌ لا محالة. السابع تأتي الحال مؤكِّدةً لعاملها بخلاف التمييز. واما قولهُ ان عدَّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا فشهرًا مؤكِّدٌ لما فُهِم من العدَّة. واما بالنسبة لعاملهِ وهو اثنا عشر فمبيِّنٌ. واما إجازة المبرّد ومن وافقهُ نِعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ فمردودةٌ كما سيأْتي (٢) لا يخفى ان إذًا تاتي لبيان

يبيِّن إبهامَ إجمالِ نسبةٍ نحو طابَ زيدٌ نفساً. فالتمييز فيهما زيتًا ونفسًا. اي من زيتٍ ومن نفسٍ(١)

المطلب الثاني

في التمييز الذي يبيِّن ابهام اسمٍ مفردٍ

التمييز الذي يبيِّن إبهام المفرد يقع في اربعة مواضع. الاول العَدَد(٢) نحو عندي احد عشر درهمًا. فدرهمًا يميِّز ذات العدد. الثاني المَسَاحة نحو شبرٌ ارضًا. فارضًا يميز ذات الشبر. الثالث الوَزْن نحو رطلٌ زيتًا. فزيتًا يميِّز ذات الرطل. الرابع الكَيْل نحو إرْدَبٌ قمحًا. فقمحًا يميِّز ذات الاردبّ. فلما وقع الإبهام في هذه الذوات الاربع جآء التمييز مفسِّرًا لها(٣)

⊙ تنبيه. يجوز في المساحة والوزن والكيل النصب على التمييز كما مثَّلنا بشرط وجود التنوين في الاسم المُبهَم. ويجوز فيها الجرُّ بالإضافة بشرط حذف التنوين(٤) ويجوز فيها الرفع على البدليَّة من الاسم المُبهَم مع

النتيجة مما قبلها وتعريف التمييز هنا لا ينتج منهُ انهُ يكون قسمَين فتأمَّل (١) كان حقهُ ان يقول هنا رطلٌ زيتًا او عندي رطلٌ زيتًا مثلاً لتحصل الفائدة بالإسناد. وقولهُ من نفسٍ يُوهِم جواز دخول مِنْ هنا كما دخلت في قولهِ من زيتٍ. والصحيح عدم الجواز كما ستعلم (٢) صريحًا كان كما مثَّل المصنف. او كناية نحو كم عبدًا ملكتَ (٣) لا يخفى ما في هذا المطلب من الإيجاز المُخِلّ في التمثيل والتطويل الذي لا طائِل تحتهُ في التفصيل. ومثل المقدَّرات الثلاث الاخيرة ما أجرَتهُ العرب مجراها في الافتقار الى مميِّزٍ. وهو الأوعية المراد بها المقدار كذَنُوبٍ ماءً. وحُبٍّ عسلاً. ونِحْيٍ سمنًا. وراقُودٍ خلاًّ وما حُمِل على ذلك من نحو لنا مثلُها إبلاً وغيرُها شاءً. وما كان فرعًا للتمييز نحو خاتمٌ حديدًا وبابٌ ساجًا وجبَّةٌ خزًّا (٤) تقول شبرُ ارضٍ ورطلُ زيتٍ واردبُّ قمحٍ. والنصب في نحو ذَنوبٌ ماءً وحُبٌّ عسلاً أولَى من الجرّ. لان النصب يدلُّ على ان المتكلم اراد ان عندهُ ما يملأُ الوعآء المذكور من الجنس المذكور.

وجود التنوين(٥)

المطلب الثالث

في التمييز الذي يبيِّن ابهام اجمال نسبةٍ

التمييز الذي يبيِّن إبهامَ إجمالِ نسبةٍ يقع في اربعة مواضع. الاول ان يكون التمييز منقولاً عن الفاعل نحو اشتعل الراسُ شيبًا. اصلهُ اشتعل شيبُ الراسِ. الثاني ان يكون منقولاً عن المفعول نحو حصدنا الارضَ قمحًا. اصلهُ حصدنا قمحَ الارضِ. الثالث ان يكون منقولاً عن المبتدإ نحو زيدٌ اكثرُ منك فضلاً. اصلهُ فضلُ زيدٍ اكثرُ منك(٢) الرابع ان لا يكون منقولاً عن شيءٍ نحو بطرسُ أقْدَسُ منكَ رجلاً(٣)

المطلب الرابع

في التمييز الواقع بعد افعل التفضيل والتعجُّب

متى كان الاسم الواقع بعد افعل التفضيل فاعلاً في المعنى(٤) وجب نصبهُ على التمييز نحو انت أكثرُ علمًا. اصلهُ كَثُرَ علمُكَ. وان لم يصحَّ جعلهُ

واما الجرُّ فيحتمل ان يكون مرادهُ ذلك. وان يكون مرادهُ بيانَ ان عندهُ الوعآء الصالح لذلك. واما نحو ما في السمآء قدرُ راحةٍ سحابًا. وقولهُ فلن يُقبَل من احدهم ملءُ الارض ذهبًا مما أُضِيف فيهِ الدالُّ على مقدارٍ الى غير التمييز فانهُ يجب فيهِ النصب (١) ويجوز جرُّها بِمِنْ. قال ابن مالك

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي ٱلْعَدَدْ   وَٱلْفَاعِلِ ٱلْمَعْنَى كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

واشتراط المصنف وجود التنوين للنصب والرفع وحذفهُ للجرّ فيهِ تسامحٌ ظاهرٌ (٢) والصحيح ان الاصل فضلُ زيدٍ اكثر من فضلك لا اكثر منك (٣) وهكذا التمييز الواقع بعد كل ما دلَّ على تعجُّبٍ نحو ما احسن زيدًا رجلاً. وأكرِم بابي زيدٍ ابًا. ولله درُّهُ فارسًا. وكفى بهِ عالمًا. ونحو يا جارتا ما انتِ جارةً (٤) والفاعل في المعنى هو السببيُّ. وعلامتهُ ان يصلح للفاعليَّة عند جعل أفعلَ فعلاً

فاعلاً كان مجرورًا بالاضافة(١) نحو انت افضلُ رجلٍ. لان الفضل هنا واقعٌ من انت لا من رجلٍ. ومتى وقع الاسم بعد كلامٍ دالٍّ على تعجُّبٍ وجب نصبهُ على التمييز نحو ما أقدسَ حارثًا رجلاً. ولله دَرُّكَ عالمًا. وأكرِمْ بهِ رجلاً ◦ تنبيه. لا يجوز تقديم التمييز على عاملهِ مطلقًا. اي لا يُقال زيتًا رطلٌ. ولا شيبًا اشتعل الراسُ(٢) وعامل التمييز في المفرد الاسمُ المبهمُ. وفي الجملة الفعلُ. واذا كان التمييز منقولاً عن المفعول جاز جرهُ بمِنْ نحو حصدنا الارضَ من قمحٍ(٣) وكذلك يُقال في تمييز المساحة والوزن والكيل. نحو شبرٌ من ارضٍ. ورطلٌ من زيتٍ. واردبٌ من قمحٍ(٤)

(١) يريد ان ما ليس فاعلاً في المعنى. وهو ما كان افعلُ التفضيل بعضَهُ. وعلامتهُ ان يصحّ ان يُوضَع موضع افعل بعضٌ ويُضاف الى جمعٍ قائمٍ مقامهُ نحو زيدٌ افضلُ فقيهٍ. فانهُ يصحُّ ان يقال زيدٌ بعض الفقهاء. فهذا يجب جرُّهُ بالاضافة. الا ان يكون افعل التفضيل مضافًا الى غيرهِ فينُصَب نحو زيدٌ اكرمُ الناسِ رجلاً

(٢) واجاز جماعةٌ تقديم التمييز على عاملهِ اذا كان فعلاً متصرفًا ليس في معنى غير المتصرّف. ومنهُ قولهُ وما كانَ نفسًا بالفراقِ يطيبُ. فان كان في معنى غير المتصرّف لم يجُزْ فيهِ ذلك نحو كفَى بزيدٍ رجلاً. فلا يقال رجلاً كفَى بزيدٍ. اذ المعنى ما اكفاهُ رجلاً

(٣) قال الاشمونيُّ ينبغي ان يُستثنَى مع ما استثناهُ التمييز المحوّل عن المفعول نحو غرستُ الارضَ شجرًا. وفجّرنا الارضَ عيونًا. وما أحسنَ زيدًا ادبًا. فانهُ ممتنعُ الجرِّ بمِنْ

(٤) واما مميّز العدد والتمييز المنقول عن الفاعل فلا يجوز جرُّهُ بمِنْ. فلا يُقال طابَ زيدٌ من نفسٍ. ولا عندي عشرون من درهمٍ. واما نحو قولك عندي عشرون من الرجال فليس من جرّ تمييز العدد بمِنْ بل هو تركيبٌ آخَر مبنيٌّ على حذف المعدود. اي عندي عشرون واحدًا من الرجال. لان تمييز العدد شرطهُ الافراد. وايضًا فهو معرَّفٌ. واختُلِف في معنى مِنْ هذه. فقيل للتبعيض. وقال الشلوبين يجوز ان تكون بعد المقادير وما اشبهها زائدةً كما زِيدَت في نحو ما جاءني من رجلٍ

البحث الخامس

في افعل التفضيل وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في تعريف افعل التفضيل وفي بنائهِ

أفْعَلُ التفضيل اسمٌ مشتقٌ من الفعل لموصوفٍ بزيادةٍ(١) على غيرهِ نحو بطرسُ أكبَرُ من بولسَ. ويُصَاغ من الثلاثيِّ الذي ليس بلونٍ ولا عيبٍ ولا جامدٍ. ولا يُبنَى من الافعال الناقصة مثل كانَ. ولا من فعلٍ لا يفيد تفضيلهُ مثل مَاتَ. ويُبنَى للفاعل لا للمفعول. وشذَّ قولهم بطرسُ أشْغَلُ مِنْ بولسَ وأشْهَرُ. ومتى أُريد التفضيل من غير الثلاثيّ ومن الالوان والعيوب يُعبَّر عنهُ بلفظة أشَدَّ ونحوها نحو أشَدُّ انطلاقًا وأكثرُ بياضًا وأقبحُ عَمًى

المطلب الثاني

في اقسام افعل التفضيل

اقسام(٢) افعل التفضيل ثلثةٌ. الاول ان يكون افعل التفضيل مجرَّدًا من ألْ والإضافة. وهذا يجب اقترانهُ بمِنْ(٣) ويلتزم الإفرادَ

(١) الباءَ في قولهِ بزيادةٍ اما ظرفٌ لغوٌ للموصوف. اي لذاتٍ متّصفة بتلك الزيادة. او ظرفٌ مستقرٌ. اي لموصوفٍ ملتبسٍ بتلك الزيادة. ولاسم التفضيل صيغتان أفعَلُ للمذكر وفُعْلَى للمؤنث. ويدخل فيهِ خيرٌ وشرٌّ بحسب الاصل. لان اصلهما أخْيَرُ وأشَرُّ خُفِّفا بالحذف لكثرة الاستعمال. وقد يُستعملان على الاصل. واما قولهُ وحَبُّ شيءٍ الى الانسان ما مُنِعَا اي أحَبُّ فضرورةٌ (٢) والحقُّ ان ما يأتي انما هو احوالٌ او احكامٌ لاسم التفضيل لا اقسامٌ لهُ (٣) وذلك اما لفظًا او تقديرًا جارَّةً للمفضول. وقد اجتمعا في قولهِ انا اكثر منك مالاً واعزُّ نفرًا. اي منك. واكثر

والتذكيرَ. نحو الرسولُ اعظمُ مِنَ النبيِّ. والرسولان اعظمُ من النبيِّينَ. والرجالُ افضلُ من النسآء. ومريمُ افضلُ من مرثا الخ. واذا كان المجرور بمِنْ اسمَ استفهامٍ وجب تقديمُهُ على افعلَ نحن مِمَّنْ انت افضلُ. اصلهُ مِنْ مَنْ. الثاني ان يكون افعلُ مقرونًا بألْ. وهذا يمتنع اقترانهُ بمِنْ(١) ويثنَّى ويُجمَع ويُذكَّر ويُؤنَّث نحو الرجلُ الافضلُ والرجلان الافضلان والرجالُ الافضلون. والامراةُ الفُضلَى والامراتان الفُضلَيان والنسآء الفُضلَيات. الثالث ان يكون افعلُ مضافًا(٢) وهذا يجوز فيهِ الامران

ما تُحذَف مِنْ مع مجرورها اذا كان افعل خبرًا كما مُثِّل. ويقلُّ ذلك اذا كان حالًا. كقولهِ دنوتِ وقد خلناكِ كالبدر أَجْمَلَا. اي دنوتِ اجملَ من البدرِ. او صفةً كقولهِ تروَّحي اجدَرَ ان تقيلي. اي تروَّحي وأْتي مكانًا اجدر من غيرهِ بأَن تقيلي فيهِ. ولا يُفصَل بين مِنْ ومجرورها باجنبيٍّ. وقد فُصِل بينهما بلَوْ وما اتصل بها كقولهِ

ولَفُوكِ أَطيَبُ لو بذلتِ لنا من مآء موهبةٍ على خمرِ

ولا يجوز الفصل بغير ذلك. واذا بُني افعل ممَّا تعدَّى بمِنْ جاز الجمع بينها وبين مِنْ الداخلة على المفضول مقدَّمةً او مؤخَّرةً. تقول زيدٌ اقربُ من عمرٍو من كل خيرٍ او اقربُ من كل خيرٍ من عمرٍو. ولا يجوز تقديم مِنْ ومجرورها على اسم التفضيل الا اذا كان المجرور اسمَ استفهامٍ نحو مِمَّنْ انت افضلُ. او مضافًا الى اسم استفهامٍ نحو من غلامِ مَنْ انت افضلُ. فانهُ يجب التقديم والحالة هذه. وقد ورد التقديم في غير الاستفهام شذوذًا. كقولهِ بل ما زوَّدتْ منهُ أطيبُ. وقولهِ وأن لا شيءَ منهنَّ اكسلُ. والاصل اطيب منهُ واكسل منهنَّ. واختُلِف في معنى مِنْ هذه. فقيل لابتدآء الغاية. وقيل للتبعيض. والاصحُّ انها للمجاوزة. فكأنَّ القائل زيدٌ افضلُ من عمرٍو قال جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل (١) فامَّا قولهُ ولست بالاكثر منهم حصًى فمؤوَّلٌ. وقيل في تاويلهِ ان ألْ زائدةٌ. وقيل ان مِنْ متعلقةٌ بأفعلَ محذوفٍ مجرَّدٍ عن ألْ والاضافة مدلولٍ عليهِ بالمذكور. والتقدير ولست بالاكثرِ اكثرَ منهم. وقيل ان مِنْ للتبعيض لا للتفضيل. اي لست من بينهم بالاكثر حصًى (٢) ولا يخلو اسم التفضيل من واحدٍ

المتقدَّمان(١) ويمتنع اقترانهُ بمِنْ نحو بطرسُ افضلُ الناسِ والبطرسان افضلُ الناسِ وافضلا الناسِ الخ. ومريمُ افضلُ الناسِ وفُضلَى الناسِ الخ ۞ تنبيه. يُشترَط في المضاف ان يكون من جنس المضاف اليهِ. ولهذا لا يُقال الملئِكة افضلُ البَشَرِ. ولا الرجالُ افضلُ النسآء بل افضلُ من البَشَرِ وافضلُ من النسآء. لان البشر ليسوا من جنس الملئِكة. وكذلك النسآء(٢)

من هذه الثلاثة. وهي مِنْ او ألْ او الاضافة. لان وضعهُ لتفضيل الشيء على غيرهِ. فلا بدَّ فيهِ من ذكر الغير الذي هو المفضَّل عليهِ. وذكرُهُ مع مِنْ والاضافة ظاهرٌ. واما مع ألْ فهو في حكم المذكور ظاهرًا. لانهُ يُشار باللام الى معيَّنٍ بتعيين المفضَّل عليهِ مذكورٍ قبلهُ لفظًا او حكمًا. كما اذا طُلِب شخصٌ افضلُ من زيدٍ قلتَ عمرٌو الافضلُ. اي الشخص الذي قلت انهُ افضل من زيدٍ. فعلى هذا لا تكون ألْ في افعل التفضيل إلَّا للعهد (١) يريد بالامرين المتقدِّمين المطابقة وعدم المطابقة. وليس ذلك على إطلاقهِ. بل انما يجوز فيهِ الوجهان المذكوران اذا كان مضافًا الى معرفةٍ فقط كما مثَّل المصنف. واما اذا أُضِيف الى نكرةٍ فيلزمهُ الافراد والتذكير كالمجرَّد. تقول انت اكرمُ رجلٍ. وهندٌ افضلُ امراةٍ. ولا يجوز اقترانهُ بمِنْ. واذا لم يُقصَد بالمضاف الى معرفةٍ التفضيل كقولهم الأشجُّ والناقصُ أعدَلا بني مروان. اي عادلاهم. تعيَّنت المطابقة كما ترى. قال ابن مالك

وأَفعَلَ ٱلتَّفضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقدِيرًا او لَفظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا
وإِنْ لِمَنكُورٍ يُضَفْ او جُرِّدَا أُلزِمَ تَذكِيرًا وأَنْ يُوَحَّدَا
وتِلْوُ ألْ طِبْقٌ وما لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجهَينِ عَنْ ذِي مَعرِفَهْ
هٰذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعنَى مِنْ وإِنْ لَمْ تَنوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

وقد يَرِد اسم التفضيل عاريًا عن معنى التفضيل نحو ربُّكم اعلمُ وهو اهونُ عليهِ. وقاسهُ المبرّد. قال في التسهيل والاصحُّ قصرُهُ على السماع (٢) ولو قال وكذلك النسآء لَسْنَ من جنس الرجال لكان احسن. لان عبارتهُ توهم ان مرادهُ ان النسآء لسنَ من جنس الملئِكة. هذا ولا نسلِّم بان النسآء لَسْنَ من جنس الرجال. وفي اشتراط المصنف في

المضاف ان يكون من جنس المضاف اليهِ إبهامٌ يوضحهُ ما يأتي . وهو ان اسم التفضيل المضاف لهُ معنيان . احدهما وهو الاكثر ان يُقصَد بهِ الزيادة على من أُضيف اليهِ . ويُشترط في استعمالهِ بهذا المعنى ان يكون موصوفهُ بعضًا منهم داخلاً فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجًا عنهم بحسب الارادة مثل زيدٌ افضلُ الناسِ . اي افضلُ من مشاركيهِ بهذا النوع . فلا يجوز بهذا المعنى ان يُقَال يوسف احسن اخوتهِ لخروجهِ عنهم باضافتهم اليهِ . والثاني ان يُقصَد بهِ زيادةٌ مطلقةٌ ويُضَاف لتوضيحهِ وتخصيصهِ كما تُضَاف سائر الصفات نحو مصارع مصرٍ وحسن القومِ مِمَّا لا تفضيلَ فيهِ فلا يُشترَط كونهُ بعضَ المضاف اليهِ فيجوز بهذا المعنى ان تُضِيفهُ الى جماعةٍ هو داخلٌ فيهم نحو المطّلب افضلُ قُرَيشٍ . اي افضل الناس من بني قُرَيش . وان تُضِيفهُ الى جماعةٍ من جنسهِ ليس داخلاً فيهم كقولك يوسفُ احسنُ اخوتهِ . فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف . وان تُضِيفهُ الى غير جماعةٍ نحو فلانٌ اعلمُ بغداديٍّ . اي اعلم ممَّن سواهُ وهو مختصٌّ ببغداد . ويجوز في النوع الاول الافراد والمطابقة لمن هو لهُ . واما النوع الثاني فلا بدَّ فيهِ من المطابقة . واعلم ان اسم التفضيل لا يرفع اسمًا ظاهرًا ولا ضميرًا منفصلاً الا قليلاً . حكى سيبويهِ مررت برجلٍ اكرمَ منهُ ابوهُ . وذلك لانهُ ضعيف الشبه باسم الفاعل من قِبَل انهُ في حال تجريدهِ لا يُؤنَّث ولا يُثنَّى ولا يُجمَع . واتّفقت العرب على جواز ذلك في مسئلة الكحل . وضابطها ان يكون افعل صفةً لاسم جنسٍ مسبوقٍ بنفيٍ او نهيٍ او استفهامٍ والفاعل مفضَّلاً على نفسهِ باعتبارَين . نحو ما رايت رجلاً احسنَ في عينهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ . فانهُ يجوز ان يُقَال ما رايت رجلاً يحسن في عينهِ الكحلُ كحسنهِ في عينِ زيدٍ . والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرَين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رايت . وقد يُحذَف الضمير الثاني وتدخل مِنْ اما على الاسم الظاهر او على محلّهِ او على ذي المحلّ . فتقول من كحلِ عينِ زيدٍ او من عينِ زيدٍ او من زيدٍ . فتحذف مضافًا او مضافَين . وقد لا يُؤتَى بعد المرفوع بشيءٍ نحو ما رايت كعينِ زيدٍ احسنَ فيها الكحلُ . ومنهُ ما من ايامٍ أَحَبُّ الى الله فيها الصومُ من ايام العشر . والاصل من محبة الصومِ في ايامِ العشرِ ثم من محبةِ صومِ ايامِ العشرِ ثم من صومِ ايامِ العشرِ ثم من ايامِ العشرِ . ثم ان اسم التفضيل ان كان من متعدٍّ بنفسهِ دالٍّ على حُبٍّ او بُغضٍ عُدِّيَ باللام الى ما هو مفعولٌ في المعنى ويأتى الى ما هو فاعلٌ في المعنى نحو المومنُ احبُّ للهِ من نفسهِ وهو احبُّ الى الله من غيرهِ . وان

البحث السادس

في الكنايات وهو الملحق الخامس وفيهِ اربعة مطالب

المطلب الاول

في كم الاستفهامية

الكنايات جمع كِنَايَة . وهي عبارةٌ عن الفاظ مُبهمة يُعبَّر بها عن اشياءَ مفسرةٍ . والفاظها اثنتان كَمْ وكذا . فكَمْ اسمٌ موضوعٌ للكناية عن العدد . وتكون للاستفهام والخَبَر . فاذا كانت للاستفهام يقع الاسم بعدها منصوبًا على التمييز . كقولهِ تعالى كم سَلاً اخذتم (1) واذا وقعت بعد حرف جرٍّ جاز في مميَّزها النصب كما مثَّلنا . وجاز جرّهُ بِمِنْ نحو بكَمْ من درهمٍ اخذتَهُ . ويجوز حذف مميَّزها اذا دلَّت عليهِ قرينةٌ نحو كَمْ مالُكَ . اي كم درهمًا مَالُكَ

كان من متعدٍّ بنفسهِ دالٍّ على علمٍ عُدِّيَ بالباء نحو زيدٌ اعرفُ بي وانا أدرَى بهِ . وان كان من متعدٍّ بنفسهِ غير ما تقدَّم عُدِّيَ باللام نحو هو اطلبُ للثأر وانفعُ للجار . وان كان من متعدٍّ بحرف جرٍّ عُدِّيَ بهِ لا بغيرهِ . نحو هو ازهدُ في الدنيا . واسرعُ الى الخير . وابعدُ من الاثمِ . واحرصُ على الحمدِ . واجدرُ بالحلمِ . واصدُّ عن الخناء . ولافعل التعجُّب من هذا الاستعمال ما لافعل التفضيل نحو ما احبَّ المومنَ للهِ واحبَّهُ الى الله . وما أعرَفهُ بنفسهِ . واقطعهُ للعوايق . واغضَّهُ لطرفهِ . وازهدهُ في الدنيا . واسرعهُ الى الخير . واحرصهُ عليهِ . واجدرهُ بهِ (1) وفي نصب مميّز كم الاستفهاميَّة ثلثة مذاهب . احدها انهُ لازمٌ مطلقًا . والثاني انهُ ليس بلازمٍ بل يجوز جرّهُ مطلقًا حملاً على الخبريَّة . وعليهِ حَمَلَ اكثرهم كم عمَّةٍ لك يا جَرِيرُ وخالةٍ . والثالث انهُ لازمٌ ان لم يدخل على كم حرف جرٍّ وراجحٌ على الجرّ اذا دخل عليها حرف جرٍّ . وهذا هو المشهور . فيجوز في بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ هذا النصبُ وهو الارجح والجرُّ ايضا . وفيهِ قولان . احدهما انهُ بِمِنْ مُضمَرةٍ . والثاني انهُ بالإضافة

المطلب الثاني

في كم الخبرية

اذا كانت كَمْ للخبر يقع مميّزها بعدها مجرورًا. كقولهِ تعالى كم أجيرٍ في بيت ابي. ويجوزان يقع الاسم بعدها مفردًا كما مثّلنا ومجموعًا نحو كم كُتُبٍ كان لي. ومتى فُصِلَ بينها وبين مجرورها بفاصلٍ وجب نصب مميّزها نحو كَمْ لي عبدًا[1] ويجوزان يجرّ مميّزها بِمِنْ. كقولهِ تعالى كَمْ من مرّةٍ أَرَدْتُ. ومتى دخلت كَمْ على فعلٍ ماضٍ او مضارعٍ جاز حذف مميّزها نحو كَمْ جاهدتُ. تقديرهُ كم جهادٍ جاهدتُ. ونحو كم تنوحونَ ولا ترحمونَ. اي كم نوحٍ تنوحونَ[2]

المطلب الثالث

في اعراب كم الاستفهامية والخبرية

تقع كَمْ في محلّ نصبٍ على حسب ما يطلبها الفعل الواقع بعدها

(١) وقد جاءَ مجرورًا مع الفصل بظرفٍ او مجرورٍ. كقولهِ كَمْ دونَ ميّةَ موماةٍ يهال بها. وقولهِ كَمْ في بني بكرِ بنِ سعدٍ سيّدٍ. والصحيح اختصاصهُ بالشعر (٢) ومثل كم الخبريّة في الدلالة على تكثير عددٍ مُبهَمِ الجنس والمقدار كأيّنْ نحو كأيّنْ رجلاً رايت. وكقول الفارض وكأيّنٍ من أتى أعمى الأشى. وهي توافق كم في الإبهام والافتقار الى التمييز والبناءِ ولزوم التصدير وإفادة التكثير تارةً وهو الغالب والاستفهام أُخرَى وهو نادرٌ. وتخالفها في انها مركّبةٌ وكم بسيطةٌ على الصحيح. وتركيبها من كاف التشبيه وأيّ المنوّنة. ولهذا جاز الوقف عليها بالنون فيقال كأيّنْ لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصليّةَ. ومن وقف بحذفهِ اعتبر حكمهُ في الاصل وهو الحذف في الوقف. وفي ان مميّزها مجرورٌ بِمِنْ غالبًا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك. وفي انها لا تقع استفهاميّةً عند الجمهور. وفي انها لا تقع مجرورةً خلافًا لمن اجاز بكأيّنٍ تبيعُ هذا الثوبَ. وفي ان مميّزها لا يقع الا مفردًا

من حيث المفعول بهِ والمفعول المطلق والظرف. مثال ذلك كَمْ عبدًا ضربتَ. وكم ضربةً ضربتَ. وكم يومًا صمتَ. التقدير ضربتَ كَمْ عبدًا. وقس البواقي. وكذلك كَمَ الخبريّة. وتقع كَمْ مجرورةً متى تقدّمها حرفُ جرٍّ نحو بِكَمْ دِرهمًا اخذتهُ. او اسمٌ مضافٌ نحو غلامَ كَمْ رجلاً ضربتَ. وكذلك الخبريّة. وتقع مرفوعةً متى وقعت مبتدأ نحو كَمْ درهمًا مالُكَ. فكم مبتدأٌ. ومالُكَ خبرهُ. ودرهمًا تمييزٌ[1]

المطلب الرابع

في كذا

(١) يعني ان كَمْ بقسمَيها ان تقدّم عليها حرفُ جرٍّ او مضافٌ فهي مجرورةٌ. والاّ فان كانت كنايةً عن مصدرٍ او ظرفٍ فهي منصوبةٌ على المصدر او على الظرف. والاّ فان لم يَلِها فعلٌ او وَلِيَها وهو لازمٌ او رافعٌ ضميرها او سببيّها فهي مبتدأةٌ. وان وَلِيَها فعلٌ متعدٍّ ولم ياخذ مفعولهُ فهي مفعولةٌ. وان اخذهُ فهي مبتدأةٌ. الا ان يكون ضميرًا يعود عليها ففيها الابتداءَ والنصب على الاشتغال. ولِكَمْ استفهاميّةً كانت او خبريّةً صدرُ الكلام. فلا يعمل فيها ما قبلها الا المضاف وحرف الجرّ. وتفترق كم الاستفهاميّة وكم الخبريّة في امورٍ. منها ان تمييز الاستفهاميّة اصلهُ النصب وتمييز الخبريّة اصلهُ الجرُّ. ومنها ان تمييز الاستفهاميّة مفردٌ وتمييز الخبريّة يكون مفردًا او جمعًا. ومنها ان الفصل بين الاستفهاميّة ومميّزها جائزٌ في السعة ولا يُفصَل بين الخبريّة ومميّزها الا في الضرورة. ومنها ان الاستفهاميّة لا تدلّ على تكثيرٍ والخبريّة للتكثير خلافًا لقومٍ. ومنها ان الخبريّة تختصّ بالماضي كرُبَّ. فلا يجوز كم غلمانٍ سأملكهم كما لا يجوز رُبَّ غلمانٍ سأملكهم. ويجوز كم عبدًا ستشتريهِ. ومنها ان الكلام مع الخبريّة محتملٌ للتصديق والتكذيب بخلافهِ مع الاستفهاميّة. ومنها ان الكلام مع الاستفهاميّة لا يستدعي جوابًا بخلافهِ مع الاستفهاميّة. ومنها ان الاسم المُبدَل من الخبريّة لا يقترن بالهمزة بخلاف المُبدَل من الاستفهاميّة. فيُقَال في الخبريّة كم عبيدٍ لي خمسون بل ستون. وفي الاستفهاميّة كم مالُكَ أعشرون أَمْ ثلاثون

كذا كنايةٌ عن العدد. وهي مركَّبةٌ من كاف التشبيه وذا الإشارة. ولا يجوز في مميّزها الا النصب فقط(١) نحو عندي كذا درهمًا. فعندي خبرٌ مقدَّمٌ. وكذا مبتدأٌ مؤخَّرٌ. ودرهمًا تمييزٌ. والغالب في استعمالها اما مكرَّرةً نحو عندي كذا كذا درهمًا. واما معطوفًا عليها نحو عندي كذا وكذا درهمًا. ويستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث نحو عندي كذا رجلًا وكذا امرأةً(٢)

البحث السابع

في اسمآء العدد وهو الملحق السادس وفيهِ ستة مطالب

المطلب الاول

في تعريف العدد واقسامهِ

(١) فلا يجوز جرُّهُ بمِنْ اتفاقًا. ولا بالإضافة خلافًا للكوفيين. فانهم اجازوا في غير تكرارٍ ولا عطفٍ ان يُقَال كذا ثوبٍ وكذا اثوابٍ قياسًا على العدد الصريح. ولهذا قال فقهاؤهم انهُ يلزمهُ بقولهِ عندي كذا درهمٍ مِئةٌ. وبقولهِ كذا دراهمَ ثلثةٌ. وبقولهِ كذا كذا درهمًا احد عشر. وبقولهِ كذا درهمًا عشرون. وبقولهِ كذا وكذا درهمًا واحدٌ وعشرون. حملًا على المحقَّق من نظائرهنَّ من العدد الصريح. وتوافق كذا كَمْ الخبرية في اربعة امورٍ. وهي البنآء والإبهام والافتقار الى المميِّز وإفادة التكثير. وتخالفها في انها مركَّبةٌ. وانها لا تلزم التصدير. تقول قبضت كذا وكذا درهمًا. وانها لا تُستعمل غالبًا الا معطوفًا عليها مثلُها. وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهمًا ولا كذا كذا درهمًا. وقد تأتي كذا هذه كنايةً عن غير العدد وهو الحديث مفردةً ومعطوفةً. ويُكنَى بها عن المعرفة والنكرة. ومنهُ الحديث يُقَال للعبد يومَ القيامة أتذكر يومَ كذا وكذا. وتكون كذا ايضًا كلمتين على اصلها. وهما كاف التشبيه وذا الاشارة. نحو رايت زيدًا فاضلًا وعمرًا كذا. وتدخل عليها ها التنبيه نحو أهكذا عرشك (٢) يُكنَى عن الحديث ايضًا بكَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ بفتح التآء وكسرها. والفتح اشهر. وهما مخفَّفتان من كَيَّةَ وذَيَّةَ. وقالوا على الاصل كان من الامر كَيَّةَ وكَيَّةَ وذَيَّةَ وذَيَّةَ. وليس فيهما حينئذٍ الا البنآء على الفتح. ولا بدَّ من تكرارهما لانهما كنايةٌ عن الحديث. والتكرير مُشعِرٌ بالطول

اسمآء العَدَد ما وُضِع لكميَّةِ آحاد الاشيآء المعدودة. واصول العدد اثنتا عشرةَ لفظةً. وهي من واحدٍ الى عشرةٍ ومايةٌ والفٌ. ومراتب العدد اربعٌ. آحادٌ وهي من الواحد الى التسعة. وعشراتٌ وهي من العشرة الى التسعين. ومِئاتٌ. والوفٌ. ثم العدد منهُ مفردٌ وهو من الواحد الى العشرة. ومنهُ جمعٌ نحو مِئةٍ مِئاتٍ ومِئِينَ وألفٍ أُلُوفٍ وآلافٍ(١) ومنهُ عقودٌ وهو من العِشرِينَ الى التِسْعِينَ. ومنهُ مركَّبٌ وهو من أحَدَ عَشَرَ الى تِسْعَةَ عَشَرَ. ومنهُ معطوفٌ وهو من واحدٍ وعِشْرِينَ الى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ

المطلب الثاني

في اعراب الاسم الواقع بعد العدد

الاسم الواقع بعد العدد يُسمَّى مميِّز العدد. وانواعهُ ثلثةٌ. الاول مميِّز المفرد. ويُبدأُ بهِ من الثلثة الى العشرة. وقياسهُ ان يكون مجموعًا مجرورًا نحو ثلثة رجالٍ وعشرة كُتُبٍ. وشذَّ ثلثماية الى تسعماية. وقياسهُ ثلث مِئاتٍ او مِئِينَ. وغلط من قال ثلثة ألْفٍ. والصواب ثلثة أُلُوفٍ وآلافٍ(٢) الثاني مميِّز الماية والألْف. وقياسهُ ان يكون مفردًا مجرورًا

(١) والاحسن ترك هذا القسم كما تُرِك من بعض النسخ (٢) واعلم انهُ اذا كان مميِّز الثلثة واخواتها اسمَ جنسٍ او اسمَ جمعٍ جُرَّ بمِنْ نحو فخذ اربعةً من الطير. ومررت بثلثةٍ من الرَّهْط. وقد يُجَرُّ بإضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعةُ رهطٍ. والصحيح قصرهُ على السماع. واذا كان مجموعًا جُرَّ بإضافة العدد اليهِ. وحقهُ حينئذٍ ان يكون جمعًا مكسَّرًا من ابنية القلَّة نحو ثلثة أعبُدٍ وثلث آمٍ. وقد يختلف كلُّ واحدٍ من هذه الثلثة. فيُضَاف الى المفرد. وذلك ان كان مِئةً نحو ثلث مِئةٍ. وقولهُ ثلث مِئِينَ للملوك وَفَى بها ضرورةٌ. ويُضَاف الى جمع التصحيح في ثلث

نحو مابة رجلٍ والف درهمٍ[1] الثالث مميزِ العقود والعددِ المركَّب والعددِ المعطوف. وقياسهُ ان يكون مفردًا منصوبًا نحو احدَ عشرَ رجلاً. وعشرونَ رجلاً. وواحدٌ وعشرونَ رجلاً[2] واما لفظة واحدٍ

مسائل. احداها ان يُهمَل تكسير الكلمة نحو سبع سمواتٍ. والثانية ان يجاوِر ما أُهمِل تكسيرهُ نحو سبع سنبلاتٍ. فانهُ مجاورٌ لسبع بقراتٍ. والثالثة ان يقلَّ استعمال غيرهِ نحو ثلث سعاداتٍ. فيجوز بقلة سعائد. ويجوز ثلث سعائد ايضًا. بل المختار في هاتين الاخيرتين التصحيح. ويتعيَّن في الأُولَى لاهمال غيرهِ. فان كثر استعمال غيرهِ ولم يجاور ما أُهمِل تكسيرهُ لم يُضَف اليهِ الا قليلاً نحو ثلثة احمدينَ وثلث زينباتٍ. والاضافة الى الصفة من جمع التصحيح ضعيفةٌ نحو ثلثة صالحينَ. والاحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال. ويُضَاف لبناَء الكثرة في مسئلتَين. احداهما ان يُهمَل بناَء القلةَّ نحو ثلث جوارٍ واربعة رجالٍ وخمسة دراهمَ. والثانية ان يكون لهُ بناَء قلةٌ ولكنهُ شاذٌ قياسًا او سماعًا فينزّل لذلك منزلة المعدوم. فالاول نحو ثلثة قُرُوءٍ. فان جمع قرءٍ بالفتح على اقرآءٍ شاذٌ. والثاني نحو ثلثة شسوعٍ. فان اشساعًا قليل الاستعمال (١) ومايتا ثوبٍ وثلثماية دينارٍ. والفا امةٍ وثلثة آلافِ فرسٍ. وشذَّ تمييز المِئة بمفردٍ منصوبٍ. كقولهِ اذا عاش الفتى مِئتينِ عامًا. فلا يُقَاس عليهِ. واجاز ابن كيسان المابة درهمًا والالف دينارًا. وقد ورد مميّز المِئة جمعًا في قرآءة حمزة والكسآءيّ ثلث مِئة سنينَ (٢) ويجوز في نعت مميّز العدد المركّب والعقد مراعاة اللفظ نحو عندي اثنا عشر درهمًا ظاهريًّا وعشرون دينارًا ناصريًّا. ومراعاة المعنى فتقول ظاهريّةً وناصريّةً. وقد يُضَاف العدد الى مستحقّ المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه عِشرُو زيدٍ. ويُفعَل ذلك بجميع الاعداد المركّبة الا اثني عشر. فيُقَال احدَ عشرَك وثلثةَ عشرَك. ولا يقال اثنا عشرَك. لان عشر من اثني عشر بمنزلة نون الاثنين. فلا تجامع الإضافة. ولا يُقَال اثناك لئلاّ يلتبس باضافة اثنين بلا تركيبٍ. واعلم ان حكم العدد المميّز بشيئين في التركيب لمذكّرهما مطلقًا ان وُجِد العقل نحو عندي خمسةَ عشرَ عبدًا وجاريةً. وخمسة عشر جاريةً وعبدًا. وان فُقِد فللسابق بشرط الاتّصال نحو عندي خمسةَ عشرَ جملاً وناقةً. وخمسَ عشرةَ ناقةً وجملاً. وللمؤنّث ان فُصِلاَ نحو عندي

واثنين فيدلاَّن على العدد والنوع بذاتهما معًا نحو رَجُلٌ ورَجُلانِ[1]

المطلب الثالث

في بناَء اسم العدد

العدد المركَّب يُبنَى جزءاهُ على الفتح[2] من احدَ عشرَ الى تسعةَ

ستّ عشرةَ ما بين ناقةٍ وجملٍ. او ما بين جملٍ وناقةٍ. وفي الإضافة لسابقهما مطلقًا نحو عندي ثمانية أعبُدٍ وآمٍ وثمانِ آمٍ وأعبُدٍ. ولا يُضَاف عددٌ اقلُّ من ستةٍ الى مميّزين مذكّرٍ ومؤنّثٍ. لان كلاًّ من المميّزين جمعٌ. واقلُّ الجمع ثلثةٌ. ولا يجوز فصل هنا التمييز فلا يُقَال في السعة ثلثون للمسيح سنةً (١) قول المصنف واما لفظة واحد واثنين فيدلاّن الى اخرهِ فيهِ نظرٌ من وجهَين. الاول ان المسند اليهِ لفظةٌ وهي مفردةٌ والمسند يدلاّن وهو مثنًّى. وذلك لا يصحُّ لوجوب المطابقة. والثاني انهُ لما قال واحد واثنين تعيَّن ان يكون المراد هما بلفظهما لا ما هو من قبيلهما. فلا يتأتّى لهُ والحالة هذه التمثيل بقولهِ رجل ورجلان. فلو قال في اول كلامهِ اما الواحد والاثنان فيدلاّن على العدد الى آخرهِ لم يَرِد عليهِ ذلك. قال الملاجامي في شرح الكافية ولا يُميَّز واحدٌ وواحدةٌ ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميّزٍ. فلا يُقَال واحدُ رجلٍ ولا اثنا رجلٍ استغناَء بلفظ التمييز الدالّ بجوهرهِ على الجنس وبصيغتهِ على الوحدة والاثنينيّة عنهما مثل رجل ورجلان. فانهُ من صيغة رجل يُفهَم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يُفهَم الجنس والاثنينيّة. فبذكرهما استُغنِي عن المميّز. وذلك لافادتهِ النصّ المقصود بالعدد (٢) اما العجز فعلّة بنآئهِ تضمُّنهُ معنى حرف العطف. واما الصدر فعلّة بنآئهِ وقوع العجز منهُ موقع تاَء التانيث في لزوم الفتح. واجاز الكوفيون إضافة صدر المركّب الى عجزهِ. فيقولون هذه خمسةُ عشرٍ. واستحسنوا ذلك اذا أُضِيف نحو خمسةُ عشرِكَ. واذا أُضِيف العدد المركّب ففيهِ ثلثة مذاهب. الاول ان يبقى البناَء في الجزءين على حالهِ وهو الاكثر نحو احدَ عشرَك مع احدَ عشرَ زيدٍ. الثاني ان يُعرَب عجزُهُ مع بقاَء التركيب كبَعلَبَكَّ نحو احدَ عشرُك مع احدَ عشرَ زيدٍ. الثالث ان يُضَاف صدرُهُ الى عجزهِ مزالاً بناؤُهما نحو احدُ عشرِك مع احدِ عشرِ زيدٍ. قال في التسهيل ولا يجوز باجماعٍ ثماني عشرةٍ باضافة الاول

عشرَ مع المذكر والمؤنث. الاِثنَيْ عشرَ واِثنَتَيْ عشرةَ مذكرًا ومؤنثًا. فان الجزء الاول يُعرَب إعرابَ المثنّى. والجزء الثاني يُبنَى. وثنتان لغةٌ في اثنتانِ. واما لفظة ثماني عشر فلك فيها إثبات ياءِ ثماني مفتوحةً او ساكنةً. اوحذفها نحو ثمانِ عشر بكسر النون⁽¹⁾ وما عدا المذكور من اقسام العدد يُعرَب كباقي الاسماء

المطلب الرابع

في تعريف العدد

ان كان العدد مركبًا وشِئتَ تعريفهُ فأدخِل لامَ التعريف على الجزء الاول نحو جاءَ الاثنا عشرَ رسولاً. وان كان العدد معطوفًا فأدخِل لامَ التعريف على الجزءين نحو جاءَ الاثنانِ والسبعونَ مبشِرًا. وان كان العدد مايةً او الفًا جاز دخول اللام على المائة والالف او على مميِّزهما او عليهما معًا. مثال الاول ما فعلت بالماية دينارٍ وبالالف درهمٍ. ومثال الثاني ما فعلت بمايةِ الدينارِ وبالفِ الدرهمِ. ومثال

الى الثاني دون إضافة المجموع. واعلم ان همزة أحَد مُبدَلةٌ من واوٍ. وقيل وَحَدَ عَشَرَ على الاصل. وهو قليلٌ. وقد يُقَال وَاحِدَ عشرَ وواحدةَ عشرةَ على اصل العدد

(١) في ثماني اذا رُكِّبت اربع لغاتٍ فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها. وقد تُحذَف ياؤها ايضًا في الإفراد ويُجعَل اعرابُها على النون. كقولهِ فثغرُها ثمانُ. وهو مثل قراءة بعض القُرَّاء وله الجوارُ. اي الجواري. فحُذِفت الياء وضُمت الراء. واعلم ان لِبضعةٍ وبِضعٍ حكم تسعةٍ وتسعٍ في الافراد والتركيب وعطف عشرين واخواتها. نحو لبثت بضعةَ اعوامٍ وبضعَ سنينَ. وعندي بضعةَ عشرَ غلامًا وبضعَ عشرةَ جاريةً. وبضعةٌ وعشرون كتابًا وبضعٌ وعشرون صحيفةً. ويُرَاد ببضعة من ثلثةٍ الى تسعةٍ وببضعٍ من ثلثٍ الى تسعٍ. وقول المصنف واما لفظة ثماني عشر فيهِ نظرٌ من جهة اطلاقهِ قولهُ لفظة على ثماني عشر وهما لفظتان. ولذلك امثالٌ

الثالث ما فعلت بالمايةِ الدينارِ وبالالفِ الدرهمِ. ومثلهُ اذا كان العدد مفردًا نحو الثلثة رجال وثلثة الرجالِ والثلثة الرجالِ الى العشرة⁽¹⁾

المطلب الخامس

في تذكير العدد وتأنيثهِ

يُذَكَّر الواحد والاثنان مع المذكَّر ويُؤَنَّثانِ مع المؤنَّث سواءٌ كانا مفردَين او غير مفردَين. نحو احد الرجال. واحد عشر رجلاً. وواحدٌ وعشرونَ رجلاً. ورجلانِ اثنانِ. واثنا عشر رسولاً. واثنانِ وسبعونَ مبشِرًا. وتقول في المؤنَّث إحْدَى النساءِ. وإحدَى عشرةَ امرأةً. واثنتان وعشرون امرأةً. وامرأتان اثنتانِ او ثنتانِ. واثنتا عشرة امرأةً. واثنتان وعشرون امرأةً. واذا كان العدد من ثلثة الى عشرة فيؤَنَّث مع المذكَّر

(١) والصحيح ان تعريف العدد المضاف بتعريف المضاف اليهِ. تقول ثلثة الرجالِ ومِئة الدرهمِ والف الدينارِ. واجاز الكوفيون الثلثة الرجالِ والمِئة الدرهمِ والالف الدينارِ تشبيهًا بحَسَنِ الوجهِ. قال الزمخشريُّ وذلك بمعزلٍ عند اصحابنا عن القياس واستعمالِ الفصحاء. وقد سبق ان ابن كيسان اجاز المِئة درهمًا والالف دينارًا. ولكن ليس من يجيز الثلثة رجالٍ والمِئة دينارٍ والالف درهمٍ بإضافة ما فيهِ ألْ الى خالٍ منها اضافةً محضةً الا المصنف. واعلم انهُ في تعريف المضاف قد يكون المعرَّف الى جانب الاول كما مُثِّل. وقد يكون بينهما اسمٌ واحدٌ او اسمان او ثلثةُ اسماءٍ او اكثرُ نحو خمساية الالفِ. وخمساية الفِ الدينارِ. وخمساية الفِ دينارِ الرجلِ. وخمساية الفِ دينارِ غلامِ الرجلِ. وعلى هذا. ولو قلت عشرون الفَ رجلٍ امتنع تعريف المضاف اليهِ لان المضاف منصوبٌ على التمييز. نعم يجوز ذلك عند الكوفيين. ولو قلت خمسة الافِ دينارٍ جاز ذلك. فتقول خمسة الافِ الدينارِ. وكذلك حكم الماية لان مميِّزها يجوز تعريفهُ كما عرفت. ولا تُعرَّف الالاف لإضافتها. واجاز الاخفش والكوفيون الاحدَ العشرَ درهمًا. والاثنتا العشرةَ جاريةً. ولا يجوز الاحدَ العشرَ الدرهمَ. لان التمييز واجب التنكير. نعم يجوز ذلك عند الكوفيين كما تقدم

ويُذَكَّر مع المؤنَّث بخلاف القياس. نحو ثلثة رجالٍ. وثلث نسآء. واذا كان العدد مركبًا فيؤنَّث الجزء الاول ويُذَكَّر الجزء الثاني مع المذكر نحو ثلثةَ عشرَ رجلاً. ويذكَّر الجزء الاول ويُؤنَّث الجزء الثاني مع المؤنَّث لفظاً ومعنًى او معنًى لا لفظاً⁽¹⁾ واما المؤنَّث اللفظيُّ فحكمهُ حكمُ

(١) تقول ثلثَ عشرةَ امراةً وستَّ عشرةَ قوساً. هذا اذا ذُكِرِ المعدود. فان قُصِد ولم يُذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون كما لو ذُكِر. فتقول صمت خمسةً تريد اياماً. وسرت خمساً تريد ليالي. ويجوزان تحذف التآء في المذكر. ومنهُ واتبعهُ بستٍ من شوّال. واما اذا لم يُقصَد معدودٌ وانما قُصِد العدد المطلق كانت كلها بالتآء نحو ثلثة نصفُ ستةَ. ولا تنصرف لانها اعلامٌ خلافًا لبعضهم. والمعتبر تذكير الواحد وتأنيثهُ لا تذكير الجمع وتأنيثهُ. فتقول ثلثة حمّاماتٍ خلافًا للبغداديين. فانهم يقولون ثلث حمّاماتٍ. فيعتبرون لفظ الجمع. ثم ان اعتبار التأنيث في واحد العدد ان كان اسمًا فبلفظهِ. تقول ثلثة أشخصٍ قاصدَ نسوةٍ. وثلث أعينٍ قاصدَ رجالٍ. لان لفظ شخص مذكّرٌ ولفظ عين مؤنّثٌ. هذا ما لم يتّصل بالكلام ما يقوّي المعنى او يكثّر فيهِ قصد المعنى. فان اتّصل بهِ ذلك جاز مراعاة المعنى. فالاول كقولهِ ثلث شخوصٍ كاعبانِ ومُعصِرُ. والثاني كقولهِ ثلثة انفسٍ وثلث ذودٍ. لان النفس كثر استعمالها مقصودًا بهِ انسانٌ. وان كان صفةً فبموصوفها المنويِّ لا بها نحو فلهُ عشرُ امثالِها. اي عشرُ حسناتٍ. وتقول ثلثة ربعاتٍ اذا قصدت رجالًا. وكذا تقول ثلثة دوابٍّ اذا قصدت ذكورًا. لان الدابّة صفةٌ في الاصل. واعلم ان العبرة في التذكير والتانيث انما هي بحال المفرد مع الجمع. واما مع اسمَي الجمع والجنس فانما هي بحالها. فيُعطَى العدد عكس ما يستحقّهُ ضميرها. فتقول ثلثةٌ من القوم واربعةٌ من الغنم بالتآء. لانك تقول قومٌ كثيرون وغنمٌ كثيرٌ بالتذكير. وثلثٌ من البطِّ بترك التآء. لانك تقول بطٌّ كثيرة بالتأنيث. وثلثةٌ من البقر او ثلثٌ. لان في البقر لغتين التذكير والتانيث. هذا ما لم يفصل بينهُ وبين العدد صفةٌ دالّةٌ على المعنى. وإلّا فالمُراعَى هو المعنى. او يكن نائبًا عن جمع مذكرٍ. فالاول نحو ثلث إناثٍ من الغنم وثلثة ذكورٍ من البطّ. ولا اثر للوصف المتأخّر كقولك ثلثةٌ من الغنم اناثٌ وثلثٌ من البطّ ذكورٌ. والثاني نحو

المذكَّر⁽¹⁾ وشين عشرة مفتوحةٌ في المُفرَد وساكنةٌ في المركَّب⁽²⁾

المطلب السادس

في بنآء وزن فاعل من العدد

يُصَاغ من العدد اسمٌ على وزن فَاعِلٍ نحو وَاحِدٌ⁽³⁾ وثانٍ وثالثٌ الى عاشرٍ. فيُذَكَّر مع المذكَّر ويُؤنَّث مع المؤنَّث نحو رجلٌ واحدٌ وامراةٌ واحدةٌ. سوآء كان العدد مفردًا كما مثَّلنا او مركّبًا نحو حفظت البحثَ الثالثَ عشرَ. بتذكير الجزءين. وقرات المقامةَ السادسةَ عشرةَ بتأنيثهما. وكذلك العدد المعطوف. وهذا الحكم جارٍ على العدد المعرَّف والمنكَّر ○ تنبيه. اذا كان العدد المركَّب معرَّفًا يُعرَب منهُ الجزء الاول ويُبنَى

ثلثة رَجْلَةٍ. فرَجْلة اسم جمعٍ مؤنّثٌ الا انهُ جآء نائبًا عن تكسير راجِلٍ على أرجال فذُكِّرَ عددهُ كما كان يُفعَل بالمَنوب عنهُ. ولا اعتبار للفظ المفرد اذا كان علمًا. فتقول ثلثة الطلحات وخمس الهندات. واذا كان في العدد لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات. تقول ثلث احوالٍ وثلثة احوالٍ (١) واما العشرون والتسعون وما بينهما من العقود فتكون بلفظٍ واحدٍ للمذكّر والمؤنّث. تقول عشرون رجلاً وعشرون امراةً (٢) اما بنو تميم فيكسرونها. فيقولون إحدَى عَشِرَةَ واثنتا عَشِرَةَ بكسر الشين. وبعضهم يفتحها وهو الاصل. الا ان الافصح هو التسكين. وهو لغة اهل الحجاز. واما في التذكير فالشين مفتوحةٌ. وقد تُسَكَّن عين عَشَر فيقال أحَدَ عْشَرَ. وكذلك اخوانهُ لتوالي الحركات (٣) قال الاشمونيُّ واما واحدٌ فليس بوصفٍ بل اسمٌ وُضِع على ذلك من اول الامر. وقال الملاجامي في شرح الكافية وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عددٌ حتى يكون الواحد مصيّرهُ واحدًا. قال ابن الحاجب في كافيتهِ وتقول في المفرد من المتعدّد باعتبار تصييرهِ الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير. وباعتبار حالهِ الاول والثاني والأولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكّر والحادية عشرة في المؤنّث. والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة

الجزء الثاني على الفتح نحو الرابع عشرَ. واذا كانا منكَّرين يُبنَيان على الفتح نحو ثالثَ عشرَ. ومثلهُ المؤنَّث(١)

(١) لفاعلٍ المَصُوغ من اسم العدد استعمالان. احدهما ان يُفرَد فيُقَال ثانٍ وثانية وثالثٌ وثالثة. والثاني ان لا يُفرَد. وحينئذٍ اما ان يُستعمَل مع ما اشتُقَّ منهُ واما ان يُستعمَل مع ما قبل ما اشتُقَّ منهُ. ففي الصورة الاولى يجب إضافة فاعلٍ الى ما بعدهُ. فتقول في التذكير ثاني اثنين وثالثُ ثلثةٍ الى عاشرِ عشرةٍ. وتقول في التانيث ثانيةُ اثنتين وثالثةُ ثلثٍ الى عاشرةِ عشرٍ. والمعنى احد اثنين واحدى اثنتين واحد عشرٍ واحدى عشرةٍ. وفي الصورة الثانية يجوز وجهان. احدهما إضافة فاعلٍ الى ما يليهِ. والثاني تنوينهُ ونصب ما يليهِ بهِ كما يُفعَل باسم الفاعل. فتقول ثالثُ اثنين وثالثٌ اثنين. وهكذا الى عاشرِ تسعةٍ وعاشرٍ تسعةً. ومثلهُ المؤنَّث. والمعنى جاعل الاثنين ثلثةً والتسعة عشرةً. ولا بدَّ من اعتمادهِ على شيءٍ مما مرَّ في اسم الفاعل. واذا أُرِيد بناء فاعل من العدد المركَّب للدلالة على المعنى الاول وهو انهُ بعض ما اشتُقَّ منهُ يجوز فيهِ ثلثة اوجهٍ. احدها ان يجيء بتركيبَين صدر اولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التانيث وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التانيث. وصدر الثاني منهما في التذكير احد واثنان الى تسعةٍ وفي التانيث احدى واثنتان الى تسعٍ نحو ثالثَ عشرَ ثلثةَ عشرَ وثالثةَ عشرةَ ثلثَ عشرةَ. وهكذا الى تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ وتاسعةَ عشرةَ تسعَ عشرةَ. وتكون الكلمات الاربع مبنيَّةً على الفتح. الثاني ان يقتصر على صدر المركَّب الاول فيُعرَب ويُضَاف الى المركَّب الثاني باقيًا الثاني على بناء جزئيهِ نحو هذا ثالثُ ثلثةَ عشرَ وهذه ثالثةُ ثلثَ عشرةَ. الثالث ان يقتصر على المركَّب الاول باقيًا على بناء صدرهِ وعجزهِ نحو ثالثَ عشرَ وثالثةَ عشرَ. ولا يُستعمَل فاعل من العدد المركَّب للدلالة على المعنى الثاني وهو ان يُرَاد جعل الاقلّ مساويًا لما فوقهُ. فلا يُقَال رابعَ عشرَ ثلثةَ عشرَ خلافًا لسيبويهِ ومن وافقهُ. وحادي مقلوب واحد وحادية مقلوب واحدة. جعلوا فاءهما بعد لامها. ولا يُستعمَل حادي الا مع عشر ولا تستعمل حادية الا مع عشرة. ويُستعملان ايضًا مع عشرين واخواتها نحو حادي وتسعون وحادية وتسعون. ويُستعمَل فاعل المَصُوغ من اسم العدد قبل العقود ويُعطَف عليهِ العقود نحو حادي وعشرون وتاسع وعشرون الى التسعين. وكذا

البحث الثامن

في التحذير والإغراء وهو الملحق السابع وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في التحذير

التَّحْذِيرُ تنبيهُ المخاطَبِ على امرٍ يجب الاحتراز منهُ. وعبارتهُ اما بلفظة إيَّاكَ واخواتها. اي إيَّاكما وإيَّاكم الخ. او بغيرها. فان كان بإيَّاكَ وجب إضمار الفعل الناصب بعد واو العطف نحو إيَّاكَ والكذبَ. فالكذب منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ وجوبًا بعد الواو. تقديرهُ إيَّاكَ واحْذَرِ الكذبَ(١) وان دخلت إيَّاكَ على فعلٍ وجب بعدها إضمار مِن الجارَّة

المؤنَّث. قال الاشمونيُّ يُؤرَّخ بالليالي لسبقها. فحقُّ المؤرِّخ ان يقول في اول الشهر كُتِب لاول ليلةٍ منهُ او لغرَّتهِ او مهلِّهِ او مستهلِّهِ. ثم يقول كُتِب لليلةٍ خلَت. ثم لليلتين خلتا. ثم لِثلثٍ خلَوْنَ الى عشرٍ. ثم لاحدى عشرةَ خلَت الى النصف من كذا او منتصفهِ او انتصافهِ. وهو اجود من لخمس عشرة خلَت او بقِيَت. ثم لاربع عشرة بقيت الى تسع عشرة. ثم لعشر بقيت او بقينَ الى ليلةٍ بقيت. ثم لآخرِ ليلةٍ منهُ او سرارهِ او سَرَرهِ. ثم لآخرِ يومٍ منهُ او سلخهِ او انسلاخهِ. وقد تخلف النون التاء وبالعكس. انتهى (١) والصحيح ان التقدير اياك أُحذِّرُ واحْذَرِ الكذبَ. هذا على مذهب ابن طاهر وابن خروف. فهو عندهما من قبيل عطف الجمل. وقيل الاصل احذر تلاقيَ نفسك والكذبَ. ثم حُذِف الفعل وفاعلهُ ثم المضاف الاول وأُنِيب عنهُ الثاني فانتصب. ثم الثاني وأُنِيب عنهُ الثالث فانتصب وانفصل. وقيل الاصل أتَّقِ نفسَكَ من ان تدنوَ من الكذب والكذبَ ان يدنوَ منك. فلما حُذِف الفعل استُغنِي عن النفس فانفصل الضمير. واعلم ان حكم الضمير في هذا الباب موكَّدًا او معطوفًا عليهِ حكمهُ في غيرهِ نحو ايَّاك نفسَكَ ان تفعل وايَّاك انت نفسَكَ ان تفعل. وايَّاك وزيدًا ان تفعل. وايَّاك انت وزيدًا ان تفعل. واعلم ان حقَّ التحذير ان يكون للمخاطب. وشذَّ مجيئهُ للمتكلم في قولهِ إيَّايَ وأَنْ يحذفَ احدُكم الارنبَ. واشذُّ منهُ مجيئهُ للغائب في قولهِ

واقتران الفعل بأَن المصدريَّة نحو إيَّاك أَنْ تكفرَ. اي إيَّاك من ان تكفر. وان كان التحذير بغير إيَّاك ففيهِ ثلثة انواعٍ(١) الاول ان يكون المحذَّر منهُ مقرونًا بواو العطف بعد الامر نحو أَسْرِعْ والاسدَ(٢) اي اسرع وأَحْذَرِ الاسدَ. الثاني ان يكون اللفظ المحذَّر منهُ مكرَّرًا نحو الموتَ الموتَ. اي احذر الموتَ. فالعامل في هذين الموضعين مضمرٌ وجوبًا. الثالث ان يكون اللفظ المحذَّر منهُ خاليًا من العطف والتكرار فانت بهِ مخيَّرٌ إنْ شئْتَ اظهرتَ العاملَ وان شئْتَ أضمرتَهُ نحو الاسدَ. اي احذر الاسدَ(٣)

المطلب الثاني

في الإغرآء

الإغرآء هو الحثُّ على الفعل الذي يُخشَى فواتهُ. والفاظهُ ثلثةٌ. عَلَيْكَ ودُونَكَ وعِنْدَكَ. تقول عليْكَ زيدًا. اي خذ زيدًا. ودُونَكَ زيدًا. اي خذهُ على قربٍ منك. وعِنْدَكَ زيدًا. اي خذهُ من حضرتك. فكلها تُنصَب بإضمار العامل وجوبًا. فان لم يتقدَّم الإغرآء شيٌ من هذه الثلثة جاز إضمار العامل نحو اخاك والإحسانَ اليهِ. اي الزم اخاك

اذا بلغ الرجل الستّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ. وفيهِ شذوذان مجيء التحذير فيهِ للغائب وإضافة إيَّا الى ظاهرٍ وهو الشوابُّ. قال ابن مالك

وشذَّ إيَّايَ وإيَّاهُ أشَذْ   وعن سبيلِ القصْدِ مَنْ قاسَ انتَبَذْ

(١) النوع يكون من الذات لا فيها. فصوابهُ ثلثة اوجهٍ (٢) ولو مثَّل بقولهِ مازِ راسَكَ والسيفَ. اي يا مازنُ قِ راسَكَ واحذرِ السيفَ لكان احسن (٣) ان العطف في هذا الباب لا يكون الا بالواو. وكون ما بعدها مفعولًا معهُ جائزٌ. فاذا قلت إيَّاكَ وزيدًا ان تفعل كذا صحَّ ان تكون الواوُ واوَ معْ

والزم الاحسانَ اليهِ(١)

القسم السابع

في الاسم المخفوض وفيهِ بحثان

البحث الاول

في الإضافة اللفظيَّة وفيهِ ثلثة مطالب

المطلب الاول

في اقسام الخفض وتعريف الإضافة

الاسم المخفوض نوعان. نوعٌ يُخفَض بالحرف وسيأْتي بيانهُ في بحث

(١) والصحيح ان الاغرآء مثل التحذير في انهُ ان وُجِد عطفٌ او تكرارٌ وجب إضمار ناصبهِ نحو اخاك اخاك. ونحو اخاك والاحسانَ اليهِ. وإلَّا فلا نحو اخاك. اي الزم اخاك. ولا تُستعمَل فيهِ إيَّا. قال ابن مالكٍ

ومُحَذَّرٍ بِلا إيَّا اجْعَلا   مُغْرًى بهِ في كلِّ ما قد فُصِّلا

وقد يُرفَع المكرَّر في الاغرآء والتحذير كقولهِ

ان قومًا منهم عُمَيْرٌ واشبا   هُ عُمَيْرٍ ومنهمُ السفَّاحُ

لجديرونَ بالوفآء اذا قا   لَ اخو النجدةِ السلاحُ السلاحُ

قال الاشمونيُّ قال في التسهيل أُلحِق بالتحذير والإغرآء في التزام إضمار الناصب مثَلٌ وشبههُ. نحو كِلَيْهما وتمرًا. وامرءًا ونفسهُ. والكلابَ على البقر. وأَحَشَفًا وسوءَ كيلةٍ. وكلَّ شيءٍ ولا هذا. ولا شتيمةَ حرٍّ. وهذا ولا زعماتِكَ. ومن انت زيدًا. وان تاتني فاهلَ الليل واهلَ النهار. ومرحبًا. واهلًا. وسهلًا. وعَذِيرَك. وديارَ الاحباب. بإضمار أعطِني ودع وأرسِل وأتبِع واصنع ولا ترتكب ولا اتوهَّم وتذكَّر وتَجِد واصبتَ وأتيتَ ووطئتَ وأحضِر واذكر. ثم قال وربما قيل كِلاهما وتمرًا. وكلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ. ومن انت زيدٌ. اي كِلاهما وزِدْني. وكلُّ شيءٍ امرٌ ولا ترتكب. ومن انت كلامُكَ زيدٌ او ذكرُكَ

الحروف. ونوعٌ يُخفَض بالإضافة(١) والإضافة هي كل اسمٍ نُسِبَ اليهِ شيءٌ(٢) وكيفيَّة بنائِها ان يحذف التنوين من المفرد والنون من التثنية والجمع(٣) ثم تنسبهُ الى اسمٍ آخَرَ. مثال ذلك غلامُ زيدٍ وكتابا زيدٍ وبنو زيدٍ. فتعرِب الاسمَ الاولَ بما يستحقُّهُ من الإعراب وتجرُّ الاسمَ الثانيَ في كل حالٍ. ويُسمَّى الاول مُضافًا والثاني مضافًا اليهِ. ثم الإضافة

(١) من المخفوضات ما يُخفَض لمجاورة المخفوض. وذلك في بابَي النعت والتوكيد كقولهِ هذا جحر ضبٍّ خرِبٍ. بخفض خرِبٍ لمجاورة الضبِّ. وكان حقهُ الرفع لانهُ صفةٌ للمرفوع وهو الجحر. وقولهِ يا صاحِ بلِّغ ذوي الزوجاتِ كلِّهِم. بخفض كلٍّ لمجاورة الزوجات. وكان حقهُ النصب لانهُ توكيد للمنصوب وهو ذوي لا للزوجات والا لقال كلهنَّ. والقياس يقتضي جوازَ ذلك في عطف البيان لانهُ كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع. وامتناعَهُ في عطف النسق لوجود الحاجز لفظاً وهو حرف العطف وفي البدل لانهُ في التقدير من جملةٍ اخرى فهو محجوزٌ تقديرًا. قال ابن هشام في الشذور ثم قلت الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذٌّ

(٢) يدخل في قولهِ هي كلُّ اسمٍ نُسِبَ اليهِ شيءٌ نسبة الفعل الى الاسم كقامَ زيدٌ وزيدٌ قامَ فضلاً عن زيدٌ قائمٌ لِما في الشيء من العموم ولعدم اخراجهِ النسبة الإسناديَّة. فلو قال الإضافة نسبة اسمٍ الى آخَر على معنى حرف جرٍّ مقدَّرٍ. او قال الاضافة اسناد اسمٍ الى آخَر على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينهِ او ما يقوم مقامَهُ لم يَرِد عليهِ ذلك. واختُلِف في الجارِّ للمضاف اليهِ على اقوالٍ اصحُّها انهُ مجرورٌ بالمضاف. ولا تكون الإضافة في التحقيق الا بين المفردات. فان أُضيف الى جملةٍ كقمت حينَ قامَ زيدٌ فهي مقدَّرةٌ بالمفرد. اي حين قيامهِ. ولذلك جازت الإضافة اليها (٣) قد تُحذَف تاءُ التأنيث للإضافة عند أَمْن اللبس كقولهِ واخلفوك عِدَ الامرِ الذي وعدوا. اي عِدَةَ الامر. وقراءة بعضهم لَأَعَدُّوا عِدَّهُ. اي عدَّتَهُ. وجعل الفرَّاءُ منهُ وهم من بعد غَلَبِهِم سيغلبونَ. و إقامَ الصلوة. بناءً على انهُ لا يُقال دون إضافةٍ في الإقامة إقامٌ. ولا في الغَلَبة غَلَبٌ

نوعان لفظيَّةٌ ومعنويَّةٌ(١) ويأتي الكلام عليهما

المطلب الثاني

في تعريف الإضافة اللفظيَّة

ضابط الإضافة اللفظيَّة هو ان يكون الاسم الاول صفةً والثاني معمولاً لتلك الصفة. وذلك في ثلثة مواضع. الاول إضافة اسم الفاعل الى معمولهِ نحو ضاربُ زيدٍ. الثاني إضافة اسم المفعول الى معمولهِ نحو محمودُ السيرةِ. الثالث إضافة الصفة المشبَّهة الى معمولها نحو حسنُ الوجهِ. وهذه الانواع الثلثة لا تُفِيد تعريفًا وانما تُفِيد تخفيفًا. ولهذا تُسمَّى الإضافة الغير المحضة بدليل وقوعها صفةً للنكرة نحو مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ. فلو لم تكن باقيةً على تنكيرها لَمَا وُصِفت النكرة بها. لان النكرة لا تُوصَف بالمعرفة وبالعكس(٢) ۞ تنبيه. قد اجاز الكوفيُّون

(١) وزاد ابن مالك في التسهيل نوعًا ثالثًا. وهو المشبَّه بالمحضة. وحصر ذلك في سبع إضافاتٍ. الأُولَى إضافة الاسم الى الصفة نحو مسجد الجامع. الثانية إضافة المسمَّى الى الاسم نحو شهر رمضانَ. الثالثة إضافة الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامةٍ. الرابعة إضافة الموصوف الى القائم مقامَ الصفة. كقولهِ على زيدنا يومَ النقا راسُ زيدِكم. اي على زيدٍ صاحبِنا راس زيدٍ صاحبِكم. فحذف الصفتين وجعل الموصوفَ خَلَفًا عنها في الإضافة. الخامسة إضافة المؤكَّد الى المؤكِّد. واكثر ما يكون ذلك في اسماء الزمان نحو يومئذٍ وحينئذٍ وعامئذٍ. وقد تكون في غيرها. كقولهِ فقلتُ انجُوَا عنها نجا الجلدِ. لان النجا هو الجلد. السادسة إضافة المُلغَى الى المعتبَر. كقولهِ الى الحول ثم اسم السلامِ عليكما. السابعة إضافة المُعتبَر الى المُلغَى. كقولهِ

أقامَ ببغدادِ العراقِ وشوقُهُ لاهل دِمَشْقِ الشامِ شوقٌ مبرِّحُ

والمراد بالمُلغَى ما ليس بمقصودٍ في الكلام. وخلافُهُ المُعتبَر (٢) ان الإضافة اللفظيَّة لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا. وانما تفيد تخفيفًا اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين

اضافة الصفة الى موصوفها ومثَّلوا بقولهم أخلاقُ ثيابٍ. والاصل ثيابٌ أخلاقٌ. هذا اذا كان الصفة والموصوف نكرتَين. واما اذا كانا معرفتَين بأَلْ جاز بالإجماع نحو قدوسُ اللّٰهِ قدوسُ القويِّ قدوسُ الذي لايموتُ. والاصل اللّٰه القدوس الخ(١)

المطلب الثالث

في دخول أَلْ على الاضافة اللفظيَّة

يجوز دخول أَلْ على الاضافة اللفظيَّة نحو الضاربُ الرجلِ. ويمتنع دخولها على الاضافة المعنويَّة. فلا يُقال الغلامُ زيدٍ. ولهذا امتنع دخولها على الاضافة اللفظيَّة الى العلَم في حال الإفراد. اي لا يُقال

حقيقةً او حكمًا ونونَي التثنية والجمع. واما في لفظ المضاف اليهِ فقط بحذف الضمير واستتارهِ في الصفة كالقائمِ الغلامِ. كان اصلهُ القائم غلامهُ. واما في لفظ المضاف والمضاف اليهِ معًا نحو زيدٌ قائمُ الغلامِ. اصلهُ زيدٌ قائمٌ غلامهُ. ومن ثم جاز مررت برجل حسنِ الوجهِ وامتنع مررت بزيدٍ حسنِ الوجهِ. فلو افادت تعريفًا لم يجز الاول وجاز الثاني. وسُمِّيت لفظيةً لانها لمجرَّد التخفيف في اللفظ. وغيرَ محضةٍ لكونها في نيَّة الانفصال. على انها لا تفيد تخفيفًا في المعنى بأَنْ يسقط بعضُ المعاني عن ملاحظة العقل بازآء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليهِ قبل الاضافة. نصَّ عليهِ الملاجامي في شرح الكافية. تقول هذا ضاربُ زيدٍ الآن على تقدير هذا ضاربٌ زيدًا. ومعناهما واحدٌ. وذهب ابن برهان وابن الطراوة الى ان إضافة المصدر الى مرفوعهِ او منصوبهِ غير محضةٍ. وذهب قومٌ الى انها محضةٌ لورود السماع بنعتهِ بالمعرفة. كقولهِ ان وجدي بك الشديدَ أراني. وذهب ابن السرَّاج والفارسيُّ الى ان إضافة افعل التفضيل غير محضةٍ. والصحيح انها محضةٌ. نصَّ عليهِ سيبويهِ لانهُ يُنعَت بالمعرفة

(١) تمثيلهُ بقولهِ قدوس الذي لا يموت بعد قولهِ اذا كانا معرفتَين بأَلْ يُوهِم ان الذي معرَّفٌ بأَلْ. وهو باطلٌ

الضاربُ زيدٍ. بل يقال اما ضاربُ زيدٍ واما الضاربُ الرجلِ. الا اذا كان المضاف الى العلَم مثنًّى او مجموعًا فيجوز دخول أَلْ نحو الضاربا زيدٍ والضاربوا زيدٍ. ولا يجوز ان يُقال الضارب رجلٍ والغيرُ مفيدٍ. بل يقال الضاربُ الرجلِ والغيرُ المفيدِ. او ضاربُ الرجلِ وغيرُ المفيدِ(١)

(١) في هذا المطلب نظرٌ. اولًا من جهة قولهِ انهُ يجوز دخول أَلْ على الإضافة اللفظيَّة ويمتنع دخولها على الإضافة المعنويَّة فان فيهِ تسامحًا وإبهامًا. فكان حقهُ ان يقول يجوز دخول أَلْ على المضاف الذي اضافتهُ لفظيَّةٌ. ثانيًا من جهة عدم اشتراطهِ لدخولها على المضاف المذكور وجودَها في المضاف اليهِ كما مثَّل. او في ما أُضيف اليهِ المضافُ اليهِ نحو هذا الضاربُ راسِ الجاني. لانها اذا لم تدخل على المضاف اليهِ او على ما أُضيف اليهِ المضاف اليهِ امتنعت المسئلة. فلا تقول هذا الضارب رجلٍ. ولا هذا الضاربُ زيدٍ. ولا هذا الضاربُ راسِ جانٍ. ويُستفَاد شيءٌ من ذلك من قولهِ ولا يجوز ان يُقَال الضارب رجلٍ والغير مفيدٍ الى آخرهِ. ثالثًا من جهة انهُ قال ان دخول أَلْ على الإضافة اللفظيَّة يمتنع بسبب امتناعهِ في الإضافة المعنويَّة. فكأَنَّ حكمها واحدٌ. والحال انهُ قد أبعَد بينهما حتى جعل لكلٍّ منهما بحثًا على حِدَةٍ. رابعًا من جهة انهُ ذكر الرجل في عبارة الاضافة الى العلَم تابعًا لاحكامها بقولهِ بل يُقَال إمَّا ضارب زيدٍ واما الضارب الرجلِ. فان ذلك يُوهِم ان الرجل علَمٌ. خامسًا من جهة قولهِ الا اذا كان المضاف الى العلَم الى آخرهِ. فكأَنَّ دخول أَلْ على ما أُضيف اضافةً لفظيَّةً مما ثُنِّي او جُمِع لا يجوز الا اذا كان المضاف اليهِ علمًا. وليس من اشترط ذلك غيرُهُ. ومن إضافة ذلك الى غير العلَم قولهُ

العارفوا الحقِّ للدلِّ بهِ   والمستقلُّوا كثيرِ ما وهبوا

في رواية من جرَّ الحقَّ وكثيرًا. فضلًا عن انهُ لم يقيِّد الجمع بكونهِ جمعَ سلامةٍ لمذكَّرٍ. ليخرج جمع التكسير مطلقًا وجمع المؤنَّث السالم. فانهما في هذا في حكم المفرد. قال المبرِّد والرمانيُّ في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفضٌ. وقال الاخفش وهشام نصبٌ. ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان. لانهُ يجوز الضاربا زيدًا

البحث الثاني

في الاضافة المعنوية وفيهِ اربعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الاضافة المعنوية وفي انواعها

الاضافة المعنوية وتُسمّى الاضافة المحضة هي ان تكون بمعنى مِنْ او اللام او فِيْ. وفائِدتها اما التعريف واما التخصيص. فان كان الاسم الاول نكرةً والثاني معرفةً كانت للتعريف نحو غلام زيدٍ. فغلام نكرةٌ لكنهُ عُرِّف باضافتهِ الى زيدٍ المعرفة. وان كان الاسمان نكرتَين كانت للتخصيص نحو بئرِ سبعٍ. فانهُ أَخَصُّ من بئرٍ فقط. ثم ان كان المضاف بعض المضاف اليهِ كانت الاضافة بمعنى مِنْ. كقول البشير ارغفةُ شعيرٍ. اي ارغفةٌ من شعيرٍ. لان الارغفة بعض الشعير. وان كان الاول ملكًا للثاني كانت الاضافة بمعنى اللام. كقول الرسول افتخاري بصليبِ يسوعَ. اي بصليبٍ ليسوعَ. وان كان الاسم الثاني ظرفًا للاول كانت الاضافة بمعنى فِيْ. نحو صلوةُ البستانِ. اي صلوةٌ في البستانِ(١)

والضاربوا زيدًا بحذف النون في النصب كما تحذَف في الإضافة. ورُوِي بالنصب قولهُ العارفُوا الحقَّ والمستقلُّوا كثيرَ ما. والاحسن عند حذف النون الجرُّ بالاضافة لانهُ المعهود (١) ذهب بعضهم الى ان الإضافة ليست على تقدير حرفٍ ولا على نيّتهِ. وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حالٍ. وذهب سيبويهِ والجمهور الى ان الاضافة لا تعدو ان تكون بمعنى اللام او مِنْ. وموهم الاضافة بمعنى فِيْ محمولٌ على انها فيهِ بمعنى اللام توسُّعًا. واختُلِف في اضافة الاعداد الى المعدودات. فذهب الفارسيّ انها بمعنى اللام. ومذهب ابن السرّاج انها بمعنى مِنْ. والاصحُّ ان مِن المقدَّرة في ارغفة شعير لبيان الجنس كما في خاتم فضةٍ. والبعضيةُ تأتي في مثل قولك اكلتُ

المطلب الثاني

في المضاف الى ياءَ المتكلم

ان كان الاسم المضاف الى ياءَ المتكلّم صحيحَ الآخِرِ او شبيهًا بالصحيح كُسِرِ ما قبل الياءَ نحو غلاميْ ودلويْ وظبيْ. بسكون الياءَ وفتحها(١) وان كان آخِرهُ مقصورًا او مثنًّى مرفوعًا وقعت الياءَ بعد الالف مفتوحةً نحو عصايَ وفتايَ(٢) وغلامايَ. وان كان آخِرهُ منقوصًا مثل

نصفَ الرغيفِ. وفي تمثيل المصنف ببير سبعٍ نظرٌ لان بير سبع علمٌ على مكانٍ. فكان حقهُ ان يمثِّل بنحو غلام امراةٍ. ويكتسب الاسم بالاضافة احد عشر امرًا. الاول التعريف نحو غلام زيدٍ. الثاني التخصيص نحو غلام امراةٍ. الثالث التخفيف نحو ضاربا زيدٍ. اذا أُريد الحالُ او الاستقبالُ. الرابع إزالة القبح نحو الحسَن الوجهِ. الخامس تذكير المؤنّث. كقولهِ انارة العقلِ مكسوفٌ بطوع هوًى. السادس تأنيث المذكَّر. كقولهم قُطِعَتْ بعضُ اصابعهِ. السابع الظرفيةُ نحو تُؤْتِي أُكُلَها كلَّ حينٍ. الثامن المصدريةُ نحو سيعلم الذين ظلموا أَيَّ مُنقلَبٍ ينقلبون. التاسع وجوب التصدُّر نحو غلامُ مَنْ عندك. العاشر الإعراب نحو هذه خمسةُ عشرِ زيدٍ في قول من أعرَبهُ. الحادي عشر البناءَ. وهو في ثلثة ابوابٍ. اولها ان يكون المضاف اسمًا مُبهَمًا كغيرٍ. كقولهِ لم يمنع الشرب منها غيرَ أنْ نطقت. بفتح غيرٍ. الثاني ان يكون زمانًا مُبهَمًا والمضاف اليهِ إذْ نحو من خزي يومئذٍ. بفتح يوم. الثالث ان يكون كذلك مضافًا الى فعلٍ مبنيٍّ كنمت حينَ قام زيدٌ. بفتح حين. نصَّ عليهِ في المُغنِي. وقد سبقت الاشارة الى اكثر ذلك في اماكنهِ (١) وقد تُحذَف هذه الياءَ وتبقى الكسرة دليلاً عليها. كقولهِ خليلِ أَملَكُ مني للذي كسبت. وقد تُفتَح ما وَلِيَتْهُ فتُقلَب الفًا. كقولهِ ثم آوِي الى أُمّا. اراد الى امّي. وربما حُذِفت الالف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. كقولهِ ولست بمدركٍ ما فات مني بلهفَ. اراد بلهفي (٢) ويُستثنَى من ذلك أَلِفُ لَدَى وعَلَى. فان الجميع اتفقوا على قلبها ياءً. ولا يختصُّ القلب فيها بياءَ المتكلم بل هو عامٌّ في كل ضميرٍ نحو لَدَيْهِ وعَلَيْهِ ولدينا وعلينا. وهذَيل تقلب الف المقصور ياءً وتدغمهُ في ياءَ المتكلم وتفتح ياءَ المتكلم فتقول عَصَيَّ. ومنهُ قولهُ سبقوا هَوَيَّ

قاضي او مثنًى بالياء مثل غلامَينِ تُدغَم ياءُ الاسم بياء الاضافة ويُكسَر ما قبلها في الناقص ويُفتَح في المثنى نحو قاضِيَّ وغلاميَّ. بتشديد الياء وفتحها. واما جمع المذكر السالم مثل مبغضون فيقال فيه مبغِضِيَّ. بتشديد الياء رفعًا ونصبًا وجرًّا لا غير

المطلب الثالث

في اضافة الاسماء المتوغّلة في الإبهام

الاسماء المتوغّلة في الإبهام لا تفيد إضافتُها تعريفًا ولو كانت الاضافة معنوية. وهي مِثْلٌ وغَيْرٌ وشِبْهٌ وسُوى وما هو في معناها. لانك ان قلت مررت برجلٍ مثلِكَ لا يُعلَم من هو ذلك الرجل. ولهذا ساغ وقوعُها صفةً للنكرة. واما ذُو فلا تُضَاف الا الى النكرة نحو جاءني رجلٌ ذُو مالٍ. وغلط من قال جاءني رجلٌ ذُو المال. وشذّ قولهم ذَوُوه بالاضافة الى الضمير[1] ومثلها ذات مؤنّث ذُو. هذا اذا وقعت ذُو صفةً. واما اذا وقعت غيرَ صفةٍ فتجوز إضافتُها الى غير النكرة نحو جاء ذو المال. واما فُوك فاضافتهُ الى الضمير أفصح من اضافة فَمْ اليهِ[2] نحو فُوكَ وفُوهُ وفِيَّ. بتشديد الياء. اصلهُ فُوْيَ أُعِلَّ إعلالَ مَرْمُوْيٍ. وهو افصح من فَمِكَ

(١) وعليهِ قولهُ انما يعرف ذا الفضلِ من الناسِ ذووهُ. قال ابو البقاء ذو عينهُ واوٌ ولامهُ ياءٌ. ويُوصَف بها المعرفة والنكرة. ويُشترَط فيها ان يكون المضاف اشرف من المضاف اليهِ بخلاف صاحب. يُقال ذو العرشِ ولا يُقال صاحب العرشِ. ويُقال صاحب الشيء ولا يُقال ذو الشيء. وتضاف الى المعرفة والنكرة سواء وقعت صفةً او غير صفةٍ خلافًا للمصنف. واعلم ان مما لا يتعرّف بالإضافة ما وقع موقع نكرةٍ لا تقبل التعريف نحو رُبَّ رجلٍ واخيهِ. وكم ناقةٍ وفصيلِها. وفَعَلَ ذلك جهدَهُ. لان رُبَّ وكَمْ لا يجرّان المعارف. والحال لا تكون معرفة (٢) والحقّ ان

وفَمِهِ وفَمِيْ ٥ تنبيه. متى اتّحد المضاف والمضاف اليهِ بالمعنى. اي كانا يدلّان على شيءٍ واحدٍ فالاضافة حينئذٍ تُسمّى بيانيّة. كقول البشير وصار عَرَقهُ كعبِيط الدمِ. فان العبيط هو نفس الدم. والعبيط بالعين المُهملة وبالياء المخفّفة. قال صاحب القاموس العَبِيطُ لحمٌ ودمٌ وزعفرانٌ. وغلط من قال غَبِيطٌ بالغين المُعجَمة[1]

ما يُضَاف انما هو فوْ لا فُوْكَ (١) قال ابن مالك

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوْهِمًا إذَا وَرَدْ

وذلك لان المضاف يتخصّص او يتعرّف بالمضاف اليهِ فلا بدّ ان يكون غيرَهُ في المعنى. فاذا جاء من كلام العرب ما يُوهِم جواز ذلك وجب تأويلهُ. فمُوهِم إضافة المُرادِف الى مرادفهِ يُؤوَّل بإضافة الاسم الى المسمّى. كقولهم جاء سعيد كرزٍ. اي جاء مسمّى هذا الاسم. ومثلهُ يوم الخميس وشهر رمضان ومدينة بيروت وذات اليمين ونحوهنّ. ومُوهِم إضافة الموصوف الى الصفة يُؤوَّل بتقدير موصوفٍ كقولهم حبّةُ الحمقاء. اي حبة البقلةِ الحمقاء. ومثلهُ صلوة الأُولَى ومسجد الجامع. اي صلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع. ومُوهِم اضافة الصفة الى الموصوف يُؤوَّل باضافة الشيء الى جنسهِ. كقولهِ وان سقيتِ كِرامَ الناسِ فاسقينا. اي الناسَ الكرامَ. ومثلهُ سَحْق عمامةٍ وجَرْد قطيفةٍ وسَمَل سربالٍ. والاصل عمامةٌ سحقٌ وقطيفةٌ جردٌ وسربال سَمَلٌ. قال الاشمونيّ واجاز الفرّاء إضافة الشيء الى ما بمعناهُ لاختلاف اللفظَين ووافقهُ ابن الطراوة وغيرهُ ونقلهُ في النهاية عن الكوفيّين. وجعلوا من ذلك نحو ولَدَارُ الآخِرةِ. وحقُّ اليقينِ. وحبلُ الوَرِيدِ. وحَبُّ الحَصِيدِ. وظاهر التسهيل وشرحهِ موافقتهُ. هذا ولم يَقُل البشير وصار عرقُهُ كعبيط الدم بل قال وصار عرقهُ كقطرات دمٍ نازلةٍ على الارض كما في الاصل اليونانيّ. وصاحب القاموس لم يَقُل العبيط هو لحمٌ ودمٌ وزعفرانٌ بل قال ولحمٌ ودمٌ وزعفرانٌ عبيطٌ بيّنُ العُبطة بالضم طريٌّ فيكون عبيطٌ بمعنى طريّ. قال صاحب الصحاح العَبِيطُ من الدمِ الخالصُ الطريُّ. على انهُ لو سُلِّمَ لهُ ان عبارة صاحب القاموس كما رَوَى لكان مجموع الثلاثة عبيطًا لا كلُّ فردٍ منها. واذا كان كلٌّ منها عبيطًا تكون من الالفاظ المشتركة. فلا

المطلب الرابع

في الاسمآء الملازمة للإضافة

تُوجَد اسمآء لا تنفكُّ عن الإضافة اصلاً. وهي سُبحان ومَعاذ وعِياذ ومعَ بجواز فتح العين وسكونها وجميع وكلّ وبعضٌ وأيٌّ بتشديد اليآء وكلا وكلتا ومِثل وشِبْه ونحْو وعِنْد وسُوى بلغاتها وغير وقُبالة بضم القاف وحِذآء وإزآء وتجاه وتلقآء وقبْل وبعْد والجهات الستّ وما يجري مجراها وسائِر ولعَمْرُ الله(١) في القَسَم وذُو وذات وأُولو جمع ذُو وأُولات جمع ذات من غير لفظها. وبيْن ولدى ولَدُن ووَسَط بجواز فتح السين وسكونها(٢) فكلُّ اسم يقع بعدها يكون مجروراً(٣)

بيان لهذه البيانيّة. ومثالها عند اهل البيان مدينة مصر. وعِلْمُ النحوِ. فكأنك قلت مدينةٌ هي مصرُ. وعلمٌ هو النحوُ (١) قولهُ ولعمر اللهِ يوهم ان العَمْرَ لا يُستعمل في القَسَم الا مع الله. والصحيح انهُ يُستعمل مع غيرهِ ايضاً. تقول لَعمرُك لأفعلَنّ (٢) وفي القاموس ووَسَط الشيء محرّكةً ما بين طرفيهِ كأوسطِهِ. فاذا سكّنتَ كان ظرفاً. او هما في ما هو مصمّت كالحلْقة. فاذا كانت اجزآؤهُ متباينةً فبالإسكان فقط. وكل موضعٍ صلح فيهِ بين فهو بالتسكين. وإلاّ فبالتحريك (٣) قد يُحذَف المضاف لقيام قرينةٍ تدلُّ عليهِ ويُقام المضاف اليهِ مقامهُ فيُعرَب بإعرابهِ نحو وأُشرِبُوا في قلوبهم العِجْلَ. وجآء ربُّكَ. اي حُبَّ العجلِ وامرُ ربِّكَ. وربما حُذِف المضافُ وأُبقِي المضاف اليهِ مجروراً كحالهِ. وشرط ذلك ان يكون المحذوف مماثلاً لما عليهِ قد عُطِف. كقولهِ أكلَّ أمرِءٍ تحسبينَ امرَأً ونارٍ. والتقدير وكلّ نارٍ. وقد يُحذَف المضاف اليهِ ويبقى المضاف كحالهِ لو كان مضافاً. واكثر ما يكون ذلك اذا عُطِف على المضاف اسمٌ مضافٌ الى مثل ذلك المحذوف من الاسم الاول. كقولهم قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالها. التقدير يَدَ مَنْ قالها ورِجلَ مَنْ قالها. وقد يُفعَل ذلك وان لم يُعطَف مضافٌ الى مثل المحذوف من الاول. كقولهِ ومِنْ قبلِ نادَى. التقدير ومن قبلِ ذلك. واعلم ان الاصل في المضاف اليهِ ان يأتي الى

القسم الثامن

في التوابع وفيهِ خمسة ابحاث

البحث الاول

في النعت وفيهِ اربعة مطالب

المطلب الاول

في كميّة التوابع وكيفيّة النعت

التوابع جمع تابعٍ. وهو في عرف النحاة كل ثانٍ تبع ما قبلهُ في إعرابهِ. وانواعهُ خمسةٌ. النَّعْتُ اي الوَصْفُ والتَّوْكِيْدُ والعَطْفُ والبَدَلُ والحِكَايَة(١) فالنعت هو التابع الدالُّ على صفةٍ من صفات متبوعهِ. مثالهُ

جانب المضاف. وقد يُفصَل بينهما في السعة في ثلاث مسائِل. الأُولَى ان يكون المضاف مصدرًا والمضاف اليهِ فاعلاً لهُ والفاصل اما مفعولهُ نحو قَتْلُ اولادَهم شركآئِهم. واما ظرفيتهُ نحو تَرْكُ يومًا نفسِك. الثانية ان يكون المضاف وصفًا والمضاف اليهِ اما مفعولهُ الاول والفاصل مفعولهُ الثاني نحو سواك مانعُ فضلَهُ المحتاجِ. واما شبه ظرفيتهِ نحو هل انتم تاركوا لي صاحبي. الثالثة ان يكون الفاصل القَسَم نحو هذا غلامُ واللهِ زيدٍ. وقد جآء الفصل بينهما في الضرورة باجنبيٍّ من المضاف وبنعت المضاف وبالندآء. كقولهِ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٍّ. وقولهِ يمين اصدقَ من يمينك مُقسِمٍ. وقولهِ كأنَّ برذَونَ ابا عصام زيدٍ حمارٌ. اي برذون زيدٍ يا ابا عصامٍ. قال الاشمونيُّ من المختصّ بالضرورة الفصل بفاعل المضاف. كقولهِ ولا تَرعَوِي عن نقض اهوآؤنا العزمِ. والمضاف اليهِ لا يعمل في المضاف ولا في ما قبلهُ. فان كان المضاف غيرًا وقُصِد بها النفي جاز ان يتقدّم عليها معمول ما أُضِيفت اليهِ كما يتقدّم معمول المنفيّ بلا. نصّ عليهِ في شرح الكافية (١) اختُلِف في العامل في التابع. فذهب الجمهور الى ان العامل فيهِ هو العامل في المتبوع. وهو ظاهر مذهب سيبويه. قال ابن مالك في التسهيل ويُبدَأُ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسَق. اي فيُقال جآء الرجلُ الفاضلُ ابو بكرٍ نفسهُ اخوك وزيد

جاء بطرسُ الرسولُ. ثم النعت اما مشتقٌ او في معنى المشتق. فالمشتقُ اربعةٌ. الاول اسم الفاعل. كقولهِ تعالى ايُّها الجيلُ الفاسقُ. الثاني اسم المفعول نحو رايت الحَمَلَ المقتولَ. الثالث الصفة المشبَّهة نحو بابل الشقيَّة. الرابع افعل التنفيل نحو ابقيت الخَمْرَ الأجودَ. والذي في معنى المشتقّ اربعةٌ ايضًا. الاول الاسم المنسوب نحو يسوعُ الناصريُّ. لانهُ في معنى المنسوب الى الناصرة. الثاني المصدر السادُّ مسدَّ المشتقّ نحو اللهُ العدلُ. اي العادلُ. الثالث الاسم الاضافيُّ نحو جاءني رجلٌ ذو مالٍ. اي صاحب مالٍ. الرابع الاسم الجامد الدالُّ على معنى المشتقّ نحو يسوعُ الحَمَلُ. اي الوديع(١) ۞ تنبيه. فائدة النعت في المعارف الإيضاح. لان قولك بطرسُ الرسولُ أوضحُ من قولك بطرس لإمكان وجود الاشتراك الاتفاقيّ. وفائدتهُ في النكرات التخصيص. لان قولك رجلٌ غنيٌّ أخصُّ من قولك رجلٌ(٢)

(١) وقد فاتهُ اسماءُ الاشارات غير المكانية والاسماءُ الموصولة. تقول مررت بزيدٍ هنا. اي الحاضرِ. وجاءني الرجلُ الذي قام. اي القائمُ. قال ابن عقيل يكثر مجيء المصدر نعتًا نحو مررت برجلٍ عَدْلٍ. ويلزم حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ. فتقول مررت برجلٍ عدلٍ وبرجلَين عدلٍ وبرجالٍ عدلٍ. وبامراةٍ عدلٍ وبامراتَينِ عدلٍ وبنساءٍ عدلٍ. والنعت بهِ على خلاف الاصل لانهُ يدلُّ على المعنى لا على صاحبهِ. وهو مؤوَّلٌ اما على وضع عدلٍ موضع عادلٍ او على حذف مضافٍ. والاصل مررت برجلٍ ذي عدلٍ. ثم حُذِف ذي وأُقيم عدل مقامهُ. واما على المبالغة بجعل العين نفسَ المعنى مجازًا او ادّعاءً (٢) وقد يفيد النعت مدحًا نحو الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ. او ذمًّا نحو أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ. او ترحُّمًا نحو اللهمَّ انا عبدُك المسكينُ. او توكيدًا نحو امسِ الدابرُ لا يعودُ

المطلب الثاني

في اقسام نعت المعارف

ان المعارف بالنسبة الى النعت على ثلثة اقسامٍ. الاول ما لا يُنعَت ولا يُنعَت بهِ. وهو الضمير مطلقًا. الثاني ما يُنعَت ولا يُنعَت بهِ. وهو العَلَمُ. يُقَال جاء بطرسُ المومنُ. ولا يقَال المومنُ بطرسُ(١) الثالث ما يُنعَت ويُنعَت بهِ. وهو اسم الاشارة والموصول والمعرَّف بألْ والمضاف الى كل واحدٍ منها. تقول جاء بطرسُ هذا. وجاء هذا العاقلُ. وجاء بطرسُ الذي ترك اباهُ. وجاء الذي ترك اباهُ الرسولُ. وجاء بطرسُ الرجلُ(٢) وجاء الرجلُ الظريفُ. وجاء بطرسُ صاحبُك. وجاء صاحبُك الصادقُ. وهلمَّ جرًّا

المطلب الثالث

في اقسام النعت

النعت قسمان حقيقيٌّ وسببيٌّ. فالنعت الحقيقيُّ ما كان تابعًا لما قبلهُ لفظًا ومعنًى نحو جاء بطرسُ الرسولُ. فالرسول نعت بطرسَ لفظًا ومعنًى. والنعت السببيُّ ما كان تابعًا لما قبلهُ لفظًا وتبع ما بعدهُ معنًى نحو جاء بطرسُ المومنُ ابوهُ. فالمومنُ يتبع بطرس في اللفظ ويتبع ابوهُ في المعنى. لان المومن صفةٌ للاب لا لبطرس. فان

(١) اي على ان بطرس نعتٌ للمومن بل يُقَال ذلك على انهُ عطفُ بيانٍ او بدلٌ (٢) والاصحُّ ان مصحوب ألْ ان كان جامدًا محضًا كما في هذا المثال فهو عطف بيانٍ لا نعتٌ. وقد فاتهُ قسمٌ رابعٌ وهو ما يُنعَت بهِ ولا يُنعَت كأيٍّ. نحو مررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ. ولا يُقَال جاءني أيٌّ فارسٌ

كان النعت حقيقيًا تبع ما قبلهُ في الإعراب الثلثة وفي الاعداد الثلثة وفي التذكير والتأنيث وفي التعريف والتنكير. نحو يسوعُ المخلصُ ومريمُ الطاهرةُ. وقس عليهما التثنية والجمع مذكرًا ومؤنثًا معرَّفًا ومنكرًا رفعًا ونصبًا وجرًّا. وان كان النعت سببيًا تبع ما قبلهُ في الاعراب الثلثة وفي التنكير والتعريف وتبع ما بعدهُ في الاعداد الثلثة وفي التذكير والتأنيث. نحو جاءَ يسوعُ السرمديُّ ابوهُ والزمنيَّةُ امهُ. وجاءَ يسوعُ الكاملةُ طبيعتاهُ. ولا يُقال الكاملتان. لان عامل الفاعل الظاهر يكون مفردًا دائمًا كما مرَّ. وقس البواقي[1]

(١) يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعهُ. فان كان جاريًا على الذي هو لهُ رفع ضمير المنعوت وطابقهُ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث. نقول مررت برجلَين حسنَين وامراةٍ حسنةٍ. كما نقول برجلَين حَسُنا وامراةٍ حَسُنَتْ. وان كان جاريًا على من هو لشيءٍ من سببهِ فان لم يرفع السببيَّ فهو كالجاري على من هو لهُ في مطابقة المنعوت. لانهُ مثلهُ في رفعهِ ضميرَ المنعوت. نحو مررت بامراةٍ حسنةِ الوجهِ او حسنةٍ وجهًا. وبرجلَين كريمَي الابِ او كريمَين ابًا. وبرجالٍ حِسانِ الوجوهِ او حِسانٍ وجوهًا. وان رفع السببيَّ كان بحسبهِ في التذكير كما هو في الفعل. فيُقال مررت برجالٍ حسنةٍ وجوهُهم. وبامراةٍ حَسَنٍ وجهُها. كما يُقال حَسُنَتْ وجوهُهم وحَسُنَ وجهُها. على انهُ يجوز تثنية الوصف الرافع للسببيّ وجمعهُ الجمعَ المذكَّرَ السالم على لغة اكلوني البراغيثُ. فيُقال مررت برجلٍ كريمَينِ ابواهُ. وجاءَني رجلٌ حسنونَ غلمانُهُ. كما يُقال كَرُما ابواهُ وحَسُنوا غلمانُهُ. ويجوز في النعت المسند الى السببيّ المجموع الإفرادُ والتكسيرُ. فيُقال مررت برجلٍ كريمٍ آباؤُهُ وكِرامٍ آباؤُهُ. ومطابقة النعت للمنعوت مشروطةٌ بأن لا يمنع منها مانعٌ كما في صَبُورٍ وجَرِيحٍ وأَفْعَلِ التفضيلِ المقرون بمِنْ. وفي قول المصنف تبع ما قبلهُ في الإعراب الثلثة نظرٌ من جهة نعتهِ المفرد بالجمع. فلو قال في الاعراب فقط لكَفَى واستغنى عن إخلال النعت في بابهِ. واعلم ان المعرَّف بلام الجنس لقرب وقوع

المطلب الرابع

في اذا كان النعت جملة

لا تقع الجملة نعتًا إلاَّ للنكرة. ويُشترَط في الجملة ان تكون خبَرِيَّةً[1] واقسامها اربعةٌ. الاول الجملة الاسمية نحو مررت بمومنٍ ابوهُ كافرٌ. الثاني الجُملَة الفعليَّة نحو جاءَ رجل أكرمَني او يكرِمُني ابوهُ. الثالث الجملة الشرطيَّة نحو رايت رجلاً إنْ تكرِمْهُ يُكْرِمْكَ. الرابع الجملة الظرفيَّة او الجارُّ والمجرور نحو مررت برجل عندك او في الدارِ. فكلٌّ من هذه الجُمَل الاربع في محلّ إعراب الاسم الذي قبلها. لانها نعتهُ[2]

مسافتهِ من النكرة يجوز نعتهُ بالنكرة المخصوصة. وجُعِل منهُ قولهُ ولَقَدْ أمُرُّ على اللَّئِيمِ يسبُّني. فانّ يسبُّني صفةٌ لا حالٌ. لانّ المعنى ولقد امرُّ على لَئيمٍ من اللِّئامِ

(١) اسيء محتملة للصدق والكذب. فلا يجوز مررت برجلٍ إضْرِبْهُ او لا تُهِنْهُ. ولا بعبدٍ بعتُكَهُ قاصدًا إنشاءَ البيعِ. فان جاءَ ما ظاهرُهُ انهُ نُعِت بالجملة الطلبيَّة فيُخرَّج على إضمار القول. ويكون المُضمَر صفةً والجملة الطلبيَّة معمولَ القول المُضمَر. كقولهِ جاؤُا بمَذْقٍ هل رايتَ الذِئْبَ قَطّ. اي جاؤُا بلبنٍ مخلوطٍ بالماءِ مقولٍ فيهِ عند رؤْيتهِ هذا الكلامُ. ويُشترَط فيها ايضًا ان تكون مشتمِلةً على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظٍ بهِ نحو واتَّقُوا يومًا ترجعون فيهِ الى الله. او مقدَّرٍ نحو واتَّقوا يومًا لا تجزِي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا. اي لا تجزي فيهِ. قال ابن مالك

وَنَعَتُوا بجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا   فأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

(٢) اذا نُعِت غيرُ الواحدِ فان اختلف النعت وجب التفريق بالعطف نقول مررت بالزيدَين الكريمِ والبخيلِ. وبرجالٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ. وإلاّ جِيءَ بهِ مثنًّى او مجموعًا نحو مررت برجلَين كريمَين وبرجالٍ كُرَماءَ. واذا نُعِت معمولان لعاملَين متحدَي المعنى والعَمَل أُتبِع النعتُ المنعوتَ رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو العاقلان. وقس عليهِ النصب والجرَّ. فان اختلف معنى العاملَين او عمَلُهما وجب القطع وامتنع الإتباعُ. تقول جاءَ زيدٌ وذهب عمرٌو العاقلَين او العاقلانِ.

بالنصب على إضمار فعل. اي أعني العاقلَين. وبالرفع على إضمار مبتدإ. اي هما العاقلانِ. قال الاشمونيُّ اذا كان عامل المعمولَين واحدًا ففيه ثلث صوَرٍ. الأولى ان يتّحد العمل والنسبة نحو قام زيدٌ وعمرٌو العاقلان. وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في اماكنهِ من غير إشكالٍ. الثانية ان يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولَين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرًا العاقلانِ. ويجب في هذه القطعُ قطعًا. الثالثة ان يختلف العمل وتتّحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصَمَ زيدٌ عمرًا العاقلَين. فالقطع في هذه واجبٌ عند البصريّين. ونصّ ابن سعدان على جواز إتباع ايٍّ شئتَ. لان كلًّا منهما مُخاصِمٌ ومُخاصَمٌ. والصحيح مذهب البصريّين. قيل بدليل انهُ لا يجوز ضَارَبَ زيدٌ هندًا العاقلةُ. برفع العاقلة نعتًا لهندٍ. واذا تكرّرت النعوت وكان المنعوت لا يتّضح الا بها جميعًا وجب إتباعُها كلّها. تقول مررت بزيدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ. اذا كان هذا الموصوف يشاركهُ في اسمهِ ثلثةٌ احدهم تاجرٌ كاتبٌ والآخر تاجرٌ فقيهٌ والآخر فقيهٌ كاتبٌ. واذا كان المنعوت متّضحًا بدونها كلها جاز فيها جميعًا الإتباع والقطع. وان كان معيّنًا ببعضها دون بعضٍ وجب في ما لا يتعيّن الا بهِ الإتباعُ وجاز في ما يتعيّن بدونهِ الإتباعُ والقطعُ. ويُستثنَى من ذلك النعتُ المؤكِّد نحو إلَهَينِ اثنَينِ. والملتزَم نحو الشِعْرَى العَبُور. والجاري على مشارٍ بهِ نحو هذا العالم. فلا يجوز القطع في هذه. واذا كان النعت لمجرّد مدحٍ او ذمٍّ او ترحّمٍ لم يجُزْ إظهار المبتدإ او الناصب الذي تُضمِرهُ. ولكن اذا كان النعت للتخصيص او التوضيح فانهُ يجوز إظهارها. تقول مررت بزيدٍ التاجرُ بالاوجه الثلثة. ولك ان تقول هو التاجرُ وأعني التاجرَ. وقد يُحذَف المنعوت ويُقام النعت مقامَهُ اذا دلّ عليهِ دليلٌ. وشرطهُ اما كون النعت صالحًا لمباشرة العامل نحو أنْ اعمل سابغاتٍ اي دروعًا سابغاتٍ. او كون المنعوت بعض اسمٍ مخفوض بمِنْ او في كقولهم منّا ظَعَنَ ومنّا أقامَ. اي منا فريقٌ ظَعَنَ ومنا فريقٌ أقامَ. وإلّا لم يجُزْ ذلك الا في الضرورة. وكذلك يُحذَف النعت اذا دلّ عليهِ دليلٌ لكنهُ قليلٌ. كقولهِ مهفهفةٍ لها فَرْعٌ وجِيدٌ. اي فرعٌ فاحمٌ وجِيدٌ طويلٌ. وقد يَلي النعتُ لا وإمّا فيجب تكرارها. نحو مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا بخيلٍ. ونحو إيتِني برجلٍ إمّا كريمٍ وإمّا شجاعٍ. ويجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعاني على بعضٍ نحو مررت بزيدٍ العالمِ والشجاعِ والكريمِ. واذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمهُ مُبدَلًا منهُ المنعوت. نحو الى صراط العزيز

المبحث الثاني

في التوكيد وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في التوكيد اللفظيّ

التّوكيد ويُقال فيهِ التاكيد بالهمز وبالالف والاول افصح ضربان لفظيٌّ ومعنويٌّ. فاللفظيُّ هو إعادة اللفظ الاول بعينهِ. ويكون في الاسم والفعل والحرف والضمير والجملة. نحو سمعانُ سمعانُ. ونحو سقطت سقطت بابل. وهُوَ هُوَ فأمسِكوهُ. ونَعَمْ نعمْ. ومستعدٌّ قلبي يا ربّ مستعدٌّ قلبي(١) ويجوز ان يؤكَّد بالضمير المرفوع المنفصل كلُّ ضميرٍ متّصلٍ مرفوعًا كان او منصوبًا او مجرورًا. نحو ان كنت انت

الحميدِ اللهِ. واذا نُعِت بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ قُدِّم المُفرَد وأُخِّرَت الجملة. نحو وقال رجلٌ مومنٌ من آلِ فرعونَ يكتمُ إيمانَهُ. وقد تُقدَّم الجملة. نحو هذا كتابٌ انزلناهُ مباركٌ (١) وقد يكون التوكيد اللفظيُّ بإعادة الاول بمرادفهِ كجاءَ ليثٌ اسدٌ. وجلس قعد زيدٌ. ونَعَمْ جيرِ. والغَرَض منهُ التقرير او خوف النسيان او الاعتناء. واذا أُريد تكريرُ الضمير المتصل للتوكيد لم يجُزْ ذلك الا بشرط اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكَّد نحو مررت بِكَ بِكَ. فلا تقول بِكَكَ. لان إعادتهُ مجرّدًا تخرجهُ عن الاتصال. وكذا اذا أُريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب ان يُعاد مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالمؤكَّد نحو إنّ زيدًا إنّ زيدًا قائمٌ. ولا يُقال إنّ إنّ زيدًا قائمٌ. واما قولهُ إنّ إنّ الكريمَ يحلمُ فشاذٌّ. واما الحروف الجوابيّة فيجوز ان تكون بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيءٍ. فتقول نعمْ نعمْ ولا لا. والاكثر في التوكيد اللفظيّ ان يكون في الجُمَل. وكثيرًا ما يقترن بعاطفٍ نحو كلّا ستعلمونَ ثم كلّا ستعلمونَ. ويجب الترك عند إيهام التعدُّد نحو ضربت زيدًا ضربت زيدًا. ولو قيل ثم ضربت زيدًا لتُوُهِّم ان الضرب تكرّر منك مرتين تراخت احداهما عن الأُخرَى. والغَرَض انهُ لم يقع منك الا مرّةً واحدةً

المسيحَ فقل لنا. واني انا إلَهُ ابرهيمَ. ومررت بهِ هوَ(١)

المطلب الثاني

في التوكيد المعنويّ

التوكيد المعنويُّ هو الذي يرفع احتمال متعلّقات ما قبلهُ نحو جاءَ يسوعُ نفسهُ. فنفسهُ رفعت احتمال مجيءِ ما يتعلّق بيسوع مثل رسولهِ و إلهامهِ وما شاكلها. ويختصُّ التوكيد بالمعرفة لان النكرة لا تؤكَّد. والالفاظ المؤكِّدة ستةٌ. النَّفْسُ والعَيْنُ وكِلاَ وكِلْتَا وكُلٌّ وأَجْمَعُ. فالنفس والعين تؤكِّدان المفرد والمثنَّى والمجموع. نحو جاءَ بطرسُ نفسهُ او عينهُ. والرسولان انفسُهما او اعينُهما. والرسلُ انفسُهم او اعينُهم. وقس المؤنَّث عليهِ. وتُجمَع النفس والعين على وزن أَفْعُلٍ في توكيد المثنَّى والجمع كما مثَّلنا(٢) وكِلاَ وكِلْتَا تؤكِّدان المثنَّى المذكَّر والمؤنَّث. كقول المومن

(١) واذا أَتبعتَ الضميرَ المتصل المنصوب بضميرٍ منفصلٍ منصوبٍ نحو رايتك إيَّاك فمذهب البصريّين انهُ بدلٌ ومذهب الكوفيّين انهُ توكيدٌ

(٢) ويجوز جرُّ النفس والعين بباءٍ زائدةٍ. فتقول جاءَ زيدٌ بنفسهِ وهندٌ بعينها. ولا يُؤكَّد بهما مجموعَين على نُفُوسٍ وعُيُونٍ ولا على أَعيانٍ. ويجوز فيهما ايضًا مع المثنَّى الإفراد والتثنية. تقول جاءَ الزيدان نفسهما او نفساهما خلافًا لقومٍ. قيل كل مثنًّى في المعنى مضافٍ الى متضمّنهِ يجوز فيهِ الجمع والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحو فقد صَغَت قلوبكما. ويجوز قلبكما او قلباكما. ويترجَّح الإفراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيرهِ بالعكس. ولا بدَّ من إضافتهما الى ضميرٍ يطابق المؤكَّد في الإفراد والتذكير وفروعهما كما رايت. وتعريف المصنف التوكيد المعنويّ بانهُ هو الذي يرفع الى آخرهِ فيهِ نظرٌ من جهة انهُ لا يصدق إلاَّ على قسمٍ من قسمَي التوكيد المعنويّ وهو المؤكَّد بالنفس او بالعين. واما القسم الآخَر وهو ما أُكِّد بغيرهما فقد عرَّفهُ ابن عقيل بقولهِ هو ما يرفع توهُّمَ عدم إرادة الشمول. وتعليلهُ اختصاص التوكيد بالمعرفة بكون

ان الروحَ القدسَ منبثقٌ من الآبِ والابن كِلَيهِمَا. وكقولهِ ايضًا آمنتُ بطبيعتَي المسيح ومشيئتَيهِ كِلْتَيهِمَا(١) وكلٌّ واجمعُ تؤكِّدان الشيءَ المتجزِّىءَ نحو آمن القومُ كلُّهم اجمعونَ. ولا يجوز تقديم اجمع على كلٍّ. ويجوز إفرادهما والجمع بينهما(٢) ولا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتَّصل

النكرة لا تؤكَّد فيهِ نظرٌ. ولو قال واما النكرة فلا تؤكَّد لم يَرِد عليهِ ذلك. هذا هو مذهب البصريّين. وذلك سواءٌ كانت النكرة محدودةً كيومٍ وليلةٍ او غيرَ محدودةٍ كوقتٍ وزمنٍ. ومذهب الكوفيّين جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرًا كلَّهُ. وقد صرَّت البكرة يومًا أجمعا. ووافقهم الاخفش من البصريين (٢) يُتوَهَّم من قولهِ ان كِلاَ وكِلْتَا تؤكِّدان المثنَّى المذكَّر والمؤنَّث ان كلاًّ منهما تؤكِّد المثنَّى المذكَّر والمؤنَّث. وليس كذلك. فان كِلاَ للمذكَّر وكِلْتا للمؤنَّث. على انهُ قد يُستغنَى بكِلَيهِما عن كِلْتَيهِما. ومنهُ قولهُ تمنَّ بقُرِبَى الزينبَين كِلَيهِما. وقيل هو من تذكير المؤنَّث حملاً على المعنى للضرورة. كأنَّهُ قال بقُرِبَى الشخصَين. وقد يُستغنَى عن كِلَيهِما وكِلْتَيهِما بكُلِّهِما. نصَّ عليها في التسهيل (٢) ولا يُؤكَّد بكلٍّ واخواتها إلاَّ ما لهُ اجزاءٌ يصحُّ وقوع بعضها موقعهُ لرفع احتمال تقدير بعضٍ مضافٍ الى متبوعهنَّ. فلا يجوز جاءَني زيدٌ كلُّهُ. وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور. ولا بدَّ من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ كما رايت. وقد يُستغنَى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكَّد بكلٍّ. وجعل منهُ قول كُثيِّر يا اشبه الناس كلِّ الناسِ بالقمرِ. واستعمل العرب ككُلٍّ في الدلالة على الشمول عامَّةً وجميعًا مضافَين الى ضمير المؤكَّد نحو جاءَ القوم عامَّتُهم والهنداتُ جميعُهنَّ. قال ابن مالك

وبعدَ كُلٍّ أكَّدُوا بِأَجْمَعَا   جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا
وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ   جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

وقد يُتبَع اجمع واخواتهُ بِأَكْتَعَ وكَتْعَاءَ وأَكْتَعِينَ وكُتَعَ. وقد يُتبَع اكتع واخواتهُ بأَبْصَعَ وبَصْعَاءَ وأَبْصَعِينَ وبُصَعَ. فيقال جاءَ الجيشُ كلُّهُ اجمعُ اكتعُ ابصعُ. والقبيلةُ كلُّها جمعاءَ كتعاءَ بصعاءَ. والقومُ كلُّهم اجمعونَ اكتعونَ ابصعونَ. والهندات كلُّهنَّ

بالنفس والعين الا بعد توكيدهِ بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوموا انتم انفسُكم واعينكم خلافاً للكل واجمع فان ذلك جائزٌ فيهما. نحو قوموا كلُّكم اجمعونَ(١)

البحث الثالث

في العطف وفيهِ مطلبان

جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ. وزاد الكوفيون بعد ابصع واخواتهِ أَبْتَعَ وبَتْعاءَ وأَبْتَعِينَ وبُتَعَ. ولا يجوزان يُتَعَدَّى هذا الترتيب. وشذَّ قول بعضهم اجمع ابصع. واشذُّ منهُ قول آخَر جَمْعٌ بُتَعٌ. وربما أُكِّدَ باكتع واكتعينَ غيرَ مسبوقَينِ باجمع واجمعينَ. ومنهُ قولهُ تحملني الذَّلْفاءُ حولاً اكتعا. قيل ان اجمعين تُفِيد اتّحاد الوقت. والصحيح انها ككلٍّ في إفادة العموم مطلقًا بدليل قولهِ لاغوينَّهم اجمعينَ. واذا تكررت الفاظ التوكيد فهي للمتبوع. وليس الثاني توكيدًا للتوكيد. والفاظ التوكيد معارف. اما ما أُضيف الى الضمير فظاهرٌ. واما اجمع وتوابعهُ ففي تعريفهِ قولان. احدهما انهُ بنيّة الإضافة. والآخَر انهُ بالعَلَمِيّة. لانهُ عَلَمٌ عُلِّقَ على معنى الإحاطة. ويلزم تابعيةُ كلٍّ بمعنى كاملٍ و إضافتهُ الى مثل متبوعهِ مطلقًا نعتًا لا توكيدًا. نحو رايت الرجلَ كُلَّ الرجلِ واكلت شاةً كلَّ شاةٍ. ويلزم اعتبار المعنى في خبر كُلٍّ مضافًا الى نكرةٍ نحو كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموت. وكلُّ حزبٍ بما لديهم فَرِحُونَ. ولا يلزم مضافًا الى معرفةٍ. فتقول كلهم ذاهبٌ او ذاهبونَ (١) وكذا اذا كان المؤكَّد ضميرَ نصبٍ او جرٍّ. تقول رايتك نفسَك او عينَك. ومررت بك نفسِك او عينِك. واعلم انهُ لا يُحذَف المؤكَّد ويُقام المؤكِّد مقامهُ على الاصحّ. واجاز الخليل نحو مررت بزيدٍ واتاني اخوهُ انفسُهما. وقدَّرهُ هما صاحباي انفسهما. ولا يُفصَل بين المؤكَّد والمؤكِّد بإمّا على الاصحّ. واجاز الفرّاءُ مررت بالقوم إمّا اجمعينَ واما بعضِهم. ولا يَلِي العاملَ شيءٌ من الفاظ التوكيد وهو على حالهِ في التوكيد إلاَّ جميعًا وعامّةً مطلقًا. فتقول قام جميعُهم وعامّتُهم. و إلاَّ كُلاًّ وكِلاَ وكِلتا مع الابتداء بكثرةٍ نحو القومُ كلُّهم قائمٌ. ومع غيرهِ بقلّةٍ. كقولهِ فيصدر عنها كلُّنا وهو ناهلُ. وقولهم كِلَيهِمَا وتمرًا. اي أعطِني كِلَيهِما

المطلب الاول

في عطف البيان

العَطْفُ ضربان عَطْفُ بيانٍ وعَطْفُ نَسَقٍ. فعطف البيان هو تابعٌ اشهرُ من متبوعهِ. كقول البشير فلما جاءَ سمعانُ بطرسُ. فبطرسُ هنا عطف بيانٍ من سمعان. وهو اشهرُ منهُ. وشرطهُ ان يكون جامدًا. وفائدتهُ لايضاح متبوعهِ او لتخصيصهِ. ويتبع ما قبلهُ في الاحكام التي ذكرناها في النعت(١)

(١) تعريف المصنف عطف البيان قاصرٌ كما لا يخفى. وقد عرَّفهُ ابن عقيل بقولهِ هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعهِ وعدم استقلالهِ. فخرج بقولهِ الجامد الصفة وبما بعد ذلك التوكيد وعطف النسق لانهما لا يوضحان متبوعهما والبدل الجامد لانهُ مستقلٌّ. وقولهُ فبطرس عطف بيانٍ من سمعان فيهِ نظرٌ من جهة ان العطف يكون على الاسم لا منهُ. واللام من قولهِ لايضاح متبوعهِ او لتخصيصهِ زائدةٌ حشوًا. فكان حقهُ ان يقول وفائدتهُ إيضاح متبوعهِ او تخصيصهُ. واعلم ان كل ما جاز ان يكون عطفَ بيانٍ جاز ان يكون بدلاً. ويُستثنَى من ذلك نحوُ يا غلامُ يَعْمُرَ مما كان التابع فيهِ مفردًا معرفةً والمتبوع منادًى. فانهُ يتعيّن ان يكون يَعْمُرُ عطفَ بيانٍ ولا يجوز ان يكون بدلاً. لان البدل على نيّة تكرار العامل. فكان يجب بناءُ يعمر على الضمّ. لانهُ لو لُفِظ بيا معهُ لكان كذلك. ونحوُ انا الضاربُ الرجلِ زيدٍ مما كان التابع فيهِ خاليًا من أَلْ والمتبوع بأَلْ وقد أُضيف اليهِ صفةٌ بأَلْ. فيتعيّن كون زيد عطفَ بيانٍ. ولا يجوز كونهُ بدلاً من الرجل. لان البدل على نيّة تكرار العامل. فيلزم ان يكون التقدير انا الضاربُ زيدٍ. وهو لا يجوز كما عرفت في باب الاضافة. وكذلك يتعيّن العطف ويمتنع الإبدال في نحو هندٌ ضربتْ زيدًا اخاها. وزيدٌ جاءَ الرجلُ اخوهُ. لان البدل في نيّة التقدير من جملةٍ أُخرى فيفوت الرَّبط من الأُولى بخلاف العطف

المطلب الثاني

في عطف النسق

عطف النَّسَق هو التابع المتوسّط بينهُ وبين متبوعهِ احدُ حروف العطف نحو جآء بطرسُ وبولسُ. ويجوز عطف الظاهر على الظاهر كما مثَّلنا. والمُضمَر على المُضمَر. والظاهر على المُضمَر(١) وبالعكس. والمعرفة على المعرفة. والمعرفة على النكرة وبالعكس. والفعل على الفعل. والجملة على الجملة(٢) وحروف العطف تُذكَر في بحث الحروف

(١) قال ابن مالك

وإنْ عَلَى ضميرِ رفعٍ مُتَّصِلْ　　عَطَفْتَ فافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنفصِلْ

أوْ فاصِلٍ ما وبلاَ فَصْلٍ يَرِدْ　　في النَّظْمِ فاشياً وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

وعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى　　ضميرِ خفضٍ لازماً قَدْ جُعِلاَ

ولَيْسَ عندي لازماً إذْ قد أَتَى　　في النَّثْرِ والنَّظْمِ الصحيحِ مُثْبَتَا

وقد سبق الكلام على ذلك في باب المفعول معهُ فليُرَاجَع هناك (٢) يُشترَط في العطف صلاحيَّةُ المعطوف او ما هو بمعناهُ لمباشرة العامل. فالاول نحو قامَ زيدٌ وعمرٌو. والثاني نحو قامَ زيدٌ وانا. فان لم يصلح هو او ما هو بمعناهُ لمباشرة العامل أُضمِر لهُ عاملٌ يلايِمهُ وجُعِل من عطف الجُمَل. وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تآء الخطاب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيدٌ ونقوم نحن وزيدٌ وتقوم انت وزيدٌ واسكن انت وزوجُك الجنة. وكذلك المضارع المفتتح بتآء التأنيث نحو لا تضارُّ والدةٌ بولدها ولا مولودٌ لهُ بولدهِ. ولا يُشترَط في صحَّة العطف صحَّةُ وقوع المعطوف موقعَ المعطوف عليهِ لصحَّة قامَ زيدٌ وانا وامتناع قام انا وزيدٌ. ولا صحَّةُ تقدير العامل بعد العاطف لصحَّة اختصم زيدٌ وعمرٌو وامتناع واختصم عمرٌو. ويُشترَط في عطف الفعل على الفعل اتّحاد زمانَيهما سوآء اتَّحد نوعهُما نحو لنحيي بهِ بلدًا ميتًا ونسقيهُ. ام اختلفا نحو يقدم قومهُ يومَ القيامة فأوردهم النار. واختُلف في عطف الخبر على الإنشآء وعكسهِ. فمنعهُ قومٌ. واجازهُ آخَرون ومنهُ قولهُ

وانَّ شفآئي عبرةٌ مهراقةٌ　　فهل عندَ رسمٍ دارسٍ من مُعوَّلِ

البحث الرابع

في البدل وفيهِ ثلثة مطالب

المطلب الاول

في تعريف البدل واقسامهِ

البَدَلُ هو التابع المقصود بلا واسطةٍ(١) مثالهُ جآء اخوك بطرسُ. فبطرسُ بدلٌ من الاخ. وهو المقصود بالمجيء. واقسام البدل ثلثةٌ. بدلُ كلٍّ من كلٍّ. وبدلُ بعضٍ من كلٍّ. وبدلُ اشتمالٍ. وشرطهُ ان يكون جامدًا. ويُسمَّى الاول مُبدَلاً. والثاني مُبدَلاً منهُ

ويجوز ان يُعطَف الفعل على الاسم المشبه الفعل كاسم الفاعل ونحوهِ. وان يُعطَف على الفعل الواقع موقعَ الاسم اسمٌ. فمن الاول قولهُ فالمُغيرِاتُ صُبحًا فأثَرْنَ نَقعًا. ومن الثاني قولهُ امّ صبيٍّ قد حَبَا ودارجٍ. وفي عطف الجملة الاسميَّة على الفعليَّة وعكسهِ ثلثة اقوالٍ. احدها الجواز مطلقًا. والثاني المنع مطلقًا. والثالث انهُ يجوز في الواو. وقد اجمعوا على جواز العطف على معمولَيْ عاملٍ واحدٍ نحو إنَّ زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ. وعلى معمولات عاملٍ واحدٍ نحو أعلَم زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا. وابو بكرٍ خالدًا سعيدًا منطلقًا. وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملَينِ نحو إنَّ زيدًا ضاربٌ ابوهُ لعمرٍو واخاك غلامهُ بكرٍ. واما العطف على معمولَيْ عاملَينِ فان لم يكن احدهما جارًّا نحو كان آكلاً طعامَك عمرٌو وتمرَك بكرٌ فهو ممتنعٌ خلافًا لقومٍ. وان كان احدهما جارًّا فان كان مؤخَّرًا نحو زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرٌو او وعمرٌو الحجرةِ فهو ممتنعٌ ايضًا خلافًا لقومٍ. وان كان الجارُّ مقدَّمًا نحو في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو او وعمرٌو الحجرةِ فالمشهور عن سيبويهِ المنع وعن الاخفش الإجازة. وفصَّل قوم فقالوا ان وَلِيَ المخفوضُ العاطفَ جاز وإلاَّ امتنع (١) فالتابع جنسٌ يشمل جميع التوابع والمقصود ويريد بهِ المقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإيجاب. وبلا واسطةٍ يخرج المعطوف بهما بعدهُ

المطلب الثاني

في احكام البدل

القسم الاول بدل كلٍّ من كلٍّ. وهو عبارةٌ عمَّا الثاني فيهِ عينُ الاوَّل. كقول الرسول أطَاعَ حتى الموتِ موتِ الصليبِ. فموت الصليب بدلٌ من الموت بدلُ كلٍّ من كلٍّ. لان الثاني عين الاول. وهذا هو عطف البيان[1] القسم الثاني بدلُ بعضٍ من كلٍّ. وضابطهُ ان يكون الثاني جزء الاوَّل[2] نحو اكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ. فثلثهُ بدلٌ من الرغيف بدلُ بعضٍ من كلٍّ. لانهُ بعض الرغيفِ. القسم الثالث بدلُ الاشتمال. وضابطهُ ان يكون بين المُبدَل والمُبدَل منهُ تعلُّقٌ من جهة الإجمال والتفصيل[3] نحو نفعني بطرسُ وعظُهُ. فبطرس مشتملٌ على

(١) لو كان هذا هو عطف البيان لما جعلوهما اثنين. والحقُّ ان عطف البيان يفارق البدل في ثمان مسائِل. الاولى ان العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمرٍ. لانهُ في الجوامد نظير النعت في المشتقَّات. الثانية ان عطف البيان لا يخالف متبوعهُ في تعريفهِ وتنكيرهِ. الثالثة انهُ لا يكون جملةً بخلاف البدل. فانهُ يجوز فيهِ ذلك كما سياتي. الرابعة انهُ لا يكون تابعًا لجملةٍ بخلاف البدل. الخامسة انهُ لا يكون فعلاً ولا تابعًا لفعلٍ بخلاف البدل. السادسة انهُ لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل. فانهُ يجوز فيهِ ذلك بشرطهِ الذي ستعرفهُ في موضعهِ. السابعة انهُ ليس في نيَّة إحلالهِ محلَّ الاول بخلاف البدل. الثامنة انهُ ليس في التقدير من جملةٍ أُخرى بخلاف البدل. وقد مرَّ قريبًا ما يُبنَى على هاتين وسيأتي بيان ما يختصُّ بالبدل. نصَّ عليهِ الاشمونيُّ في منهج المسالك (٢) قليلاً كان ذلك الجزء كما مثَّل. او مساويًا او اكثر نحو اكلتُ الرغيفَ نصفَهُ او ثُلثَيهِ. ولا بدَّ من اتصالهِ بضميرٍ يرجع الى المُبدَل منهُ مذكورٍ كالامثلة المذكورة. او مقدَّرٍ نحو ولله على الناسِ حجُّ البيتِ مَنِ استطاع اليهِ سبيلاً. اي منهم (٣) وعرَّفهُ الاشمونيُّ بقولهِ وهو بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عاملهُ على معناهُ اشتمالاً لا بطريق الإجمال كاعجبني زيدٌ علمُهُ او حسنُهُ او كلامُهُ. وسرِقَ زيدٌ ثوبهُ

الوعظ وغيرهِ بالإجمال. فلما قلتَ وعظهُ فصَّلتَ ذلك الإجمالَ

المطلب الثالث

في متعلَّقات البدل

يجوز في البدل ان يكون معرفتَين او نكرتَين او مختلفَين او ظاهرَين او مضمرَين او مظهرًا ومضمرًا. نحو جاءَ اخوك بطرسُ. وعالمٌ رجلٌ. ورجلٌ اخوك. وضربتهُ ايَّاهُ. واكرمت بطرسَ إيَّاهُ. واكرمتهُ بطرسَ. وضربتهُ زيدًا. واذا أبدلتَ النكرة من المعرفة وجب نعت النكرة. كقول الرسول من الناسِ ناسٌ تتبعهم خطاياهم. فناسٌ نكرةٌ موصوفةٌ بجملة تتبعهم. وهي مُبدَلةٌ من الناس[1] ويُبدَل ايضًا الفعلُ من

او فرسهُ. وامرُهُ في الضمير كامر بدل البعض. فمثال المذكور ما تقدَّم من الامثلة. ومثال المقدَّر قُتِلَ اصحابُ الأُخدُودِ النارِ ذاتِ الوقود. اي النارِ فيهِ. وقيل الاصل نارِهِ. ثم نابت ألْ عن الضمير. وزادوا قسمًا رابعًا للبدل وهو البدل المباين. وهو على قسمَين. احدهما ما يُقصَد متبوعهُ كما يُقصَد هو. ويُسمَّى بدل الإضراب وبدل البداء. نحو اكلت خبزًا لحمًا. قصدتَ اولاً الإخبار بانك اكلتَ خبزًا ثم بدا لك ان تخبر بانك اكلت لحمًا ايضًا. الثاني ما لا يُقصَد متبوعهُ بل يكون المقصود البدل فقط وانما غلط المتكلم فذكر المُبدَل منهُ. ويُسمَّى بدل الغلط والنسيان. نحو رايت رجلاً حمارًا. اردتَ ان تخبر بانك رايت حمارًا فغلطتَ بذكر الرجل. وردَّ المبرّد وغيرُهُ بدلَ الغلط وقال انهُ لا يوجد في كلام العرب نظمًا ولا نثرًا (١) ذكر المصنف المختلفين بين المعرفة والنكرة ومثَّل لاحدهما فقط ثم مثَّل للمختلفين بين المضمر والمظهر ولم يذكر الا واحدًا منها فقط. فكان الكلام ناقصًا في كليهما. فضلاً عن نقص القيد في إبدال الظاهر من المضمر ان يكون من ضمير الغائب. فدخل في كلامهِ نحو ضربتك زيدًا. وهو منكرٌ. لانهُ لا يُبدَل الظاهر من ضمير الحاضر الا ان كان البدل بدل كلٍّ من كلٍّ واقتضى الإحاطة والشمول. كقولهِ نكون

الفعلِ . كقولهِ تعالى امضوا قولوا لهذا الثعلب . ومتى وقع فعلان مترادفَين متّحدَين في الزمان ولم يكن بينهما حرفُ عطفٍ فهما من باب البدل(١)

لنا عيداً لِأوّلِنا وآخِرِنا . فان لم يكن فيهِ معنى الإحاطة فمذهب الجمهور المنع . او كان بدل اشتمالٍ . كقولهِ وما القيتني حلمي مضاعا . او بدلَ بعضٍ من كلٍّ . كقولهِ اوعدني بالسجنِ والاداهمِ رِجلي . ولكنهُ بعد ما فرغ من كلامهِ استأنف ذكر إبدال النكرة من المعرفة ومثّل لها بقول الرسول من الناسِ ناسٌ تتبعهم خطاياهم . فهذا المثال لا يخطئهِ المبتدأ والخبر . لان البدل يكون حيث لا إسناد كما في قولهِ لنسفعنْ بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ . قال ابن مالك في التسهيل ولا يُبدَل مضمرٌ من مضمرٍ ولا من ظاهرٍ . وما أوهمَ ذلك جُعِل توكيداً ان لم يفِد إضراباً . واعلم انهُ اذا أُبدِل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على المُبدَل . تقول من ذا أزيدٌ ام عمرٌو . وما تفعل أخيراً ام شراً . ومتى تأتينا أغداً ام بعدَ غدٍ . قال الاشمونيّ ونظير هذه المسئلة بدل اسم الشرط . نحو من يقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو أقُمْ معهُ . وما تَصنعْ ان خيراً وان شراً تُجزَ بهِ . ومتى تُسافِرْ ان ليلاً وان نهاراً أُسافِرْ معك . وقد يتّحد البدلِ والمُبدَل منهُ لفظاً اذا كان مع الثاني زيادة بيانٍ نحو وترى كلَّ أُمّةٍ جاثيةٍ كلُّ أُمّةٍ تُدعَى الى كتابها . بنصب كل الثانية فانها قد اتّصل بها ذكر سبب الجُثُوّ (١) قد يكون بدل الفعل من الفعل بدلَ كلٍّ من كلٍّ باتفاقٍ كقولهِ متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تَجِد حطباً . وبدلَ اشتمالٍ على الصحيح نحو من يَصِلْ الينا يَستعِنْ بنا يُعَنْ . ولا يُبدَل بدلَ بعضٍ . وتُبدَل الجملة من الجملة بدلَ كلٍّ من كلٍّ نحو أمدّكم بما تعلمون أمدّكم بأنعامٍ وبنين . وكقولهِ اقول لهُ ارحل لا تقيمنّ عندنا . واجاز قومٌ إبدالها من المفرد كقولهِ

الى الله أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشام أُخرى كيفَ يلتقيانِ

ابدلوا كيف يلتقيان من حاجة واخرى . اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائِهما . وجُعِل منهُ نحو عرفت زيداً ابو مَنْ هو . واعلم انهُ قد يُستغنَى في الصلة بالبدل عن لفظ المُبدَل منهُ نحو احسن الى الذي صحبت زيداً . اي صحبتهُ زيداً .

البحث الخامس

في الحكاية وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في ادوات الحكاية

الحِكاية هي ما يُسأَل بها عن الخَبَر . وأدَواتُها لفظتان . أيٌّ بتشديد الياء ومَنُوْ . فأيٌّ تُعرَب وتُثنّى وتُجمع كالصفة . نحو أيٌّ أيّانِ أيّونَ أيّةٌ أيّتانِ أيّاتٌ . ومَنُوْ كذلك . غير ان مفردها يُرفَع بالواو ويُنصَب بالالف ويُجرُّ بالياء ويؤنَّث بهاءٍ ساكنةٍ . او بتاءٍ ساكنةٍ . نحو مَنُوْ منا مَنِيْ مَنَانْ مَنُوْنْ مَنَهْ او مَنَتْ رفعاً ونصباً وجراً مَنْتَانْ مَنَاتْ ۞ تنبيه . لا يُسأَل إلّا عن النكرة والعَلَم فقط

المطلب الثاني

في ما حُكِي عن الاسم المنكر والعلم

اذا سُئِل عن اسمٍ منكرٍ بأيّ ومَنُوْ يُعطَى لها ما لذلك الاسم المسئُول عنهُ من الإعراب والاعداد والتذكير والتأنيث . فاذا قيل جاءَ رجلٌ تسأَل أيٌّ ومَنُوْ بالرفع . ورايت رجلاً فتسأَل أيّاً ومَنَا بالنصب . ومررت برجلٍ فتسأَل أيٍّ ومَنِيْ بالجرّ . وجاءَ رجلانِ

ويجوز في ما فُصِّل بهِ مذكورٌ وكان وافياً بهِ البدلُ والقطع . نحو مررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ وربعةٍ . وان كان غيرَ وافٍ تعيّن قطعهُ ان لم ينوَ معطوفٌ محذوفٌ نحو مررت برجالٍ طويلٌ وقصيرٌ . فان نُوِي معطوفٌ محذوفٌ فمن الاول نحو اجتنبوا الموبقاتِ الشركَ بالله والسحرَ بالنصب . التقدير واخواتها لثبوتها في حديثٍ آخر . والكثير كون البدل معتمَداً عليهِ . وقد يكون في حكم المُلغَى كقولهِ

ان السيوفَ غدوّها ورواحَها تركت هوازنَ مثلَ قرنِ الاعضبِ

فتسأَل أَيَّانِ ومَنَانْ. ورايت رجلَينِ ومررت برجلَينِ فتسأَل أَيَّنِ ومَنَيْنْ. وجآء رجالٌ فتسأَل أَيُونَ ومَنُونْ. ورايت رجالاً ومررت برجالٍ فتسأَل أَيِّنَ ومَنِينْ. وكذلك المؤَنَّث رفعًا ونصبًا وجرًّا. واعرابهُ كإعراب المؤَنَّث السالم. واما العَلَمَ فيُسأَل عنهُ بِمَنْ فقط بسكون النون. سوآء كان العَلَم مفردًا او مثنًّى او مجموعًا مذكَّرًا او موَنَّثًا. ويُعطَى إعراب ما قبلها للاسم الذي بعدها. فاذا قيل جآء بطرسُ فتسأَل مَنْ بطرسُ. وقس البواقي. فتكون مَنْ هنا مبتدأً والاسم الذي بعدها خبرًا. واذا دخلها واوُ العطفِ التزم الاسم الواقع بعدها بالرفع في كل حالٍ. نحو جآء زيدٌ ورايت زيدًا ومررت بزيدٍ فتسأَل ومَنْ زيدٌ بالرفع(١)

(١) الصحيح في هذا الباب ان يُقَال الحكاية ايرادُ لفظ المتكلم على حسب ما اوردهُ في كلامهِ. ولها اداتان وهما أَيٌّ ومَنْ الاستفهاميَّتَينِ. فان سُئِل بأَيٍّ عن منكورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابقٍ حُكِي فيها وقفًا ووصلاً ما لذلك المنكور من إعرابٍ وتذكيرٍ وافرادٍ وفروعها. فيُقَال لمن قال جآءني رجلٌ وامراةٌ ورجلانِ وامراتان ورجالٌ ونسآء أَيٌّ وأَيَّهْ وأَيَّانْ وأَيَّتانْ وأَيُّونْ وأَيَّاتْ وقفًا. وأَيٌّ يا هذا وأَيَّةٌ يا هذه الى آخرها وصلاً. وكذا تفعل في النصب والجرّ. ولا يُحكَى بها جمع تصحيحٍ الا اذا كان موجودًا في المسأول عنهُ او صالحًا لان يُوصَف بهِ. نحو رجال فانهُ يُوصَف بجمع التصحيح فيُقَال رجالٌ مومنون. هذه هي اللغة الفُصحَى. وفي لغةٍ اخرى يُحكَى بها ما لهُ من اعرابٍ وتذكيرٍ وتانيثٍ فقط ولا تُثنَّى ولا تُجمَع. فيُقَال أَيًّا او أَيًّا يا هذا لمن قال رايت رجلاً او رجلَينِ او رجالاً. وأَيَّهْ او أَيَّةً يا هذا لمن قال رايت امراةً او امراتينِ او نسآء. واختُلِف في الحركات اللاحقة لأَيٍّ. فقيل هي حركات اعرابٍ. فهي في الرفع مبتدأٌ وخبرُها محذوفٌ تقديرُهُ أَيٌّ جآء. واما في النصب والجرّ فهي محمولةٌ على فعلٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ أَيًّا رايت وبأَيٍّ مررت. وقيل هي حركات حكايةٍ.

والاول هو الاظهر. وان سُئِل عن المنكور المذكور بِمَنْ حُكِي فيها ما لهُ من إعرابٍ وتانيثٍ وتذكيرٍ وتثنيةٍ وجمعٍ. وتُشبَع الحركة التي على النون فيتولَّد منها حرفٌ مجانسٌ لها. تقول لمن قال جآءني رجلٌ مَنُوْ. ولمن قال رايت رجلاً مَنَا. ولمن قال مررت برجلٍ مَنِيْ. وتقول للمثنَّى مَنَانْ رفعًا ومَنَيْنْ نصبًا وجرًّا. وللجمع مَنُونْ رفعًا ومَنِينْ نصبًا وجرًّا. بإسكان النون الاخيرة فيهما. وتقول للمؤنَّثة مَنَهْ بفتح النون وقلب التآء هآء رفعًا ونصبًا وجرًّا. وقد يقال مَنْتْ بإسكان النون وسلامة التآء. ولمثنَّاها مَنْتَانْ رفعًا ومَنْتَيْنْ نصبًا وجرًّا. بإسكان نون التثنية والنون التي قبل التآء. وقد ورد قليلاً فتح هذه. ولجمعها مَنَاتْ بإسكان التآء. تقول لمن قال جآء نسوةٌ ورايت نسوةً ومررت بنسوةٍ مَنَاتْ. هذا حكم مَنْ اذا حُكِي في الوقف. فاذا وُصِلت لم يُحكَ فيها شيءٌ من ذلك لكن تكون بلفظٍ واحدٍ في الجميع. فتقول مَنْ يا فتى لقائلٍ جميع ما تقدَّم. وقد ورد في الشعر قليلاً مَنُونَ وصلاً كقولهِ اتوا ناري فقلت مَنُونَ انتم. والقياس من انتم. وفي الحكاية بِمَنْ لغةٌ اخرى. وهي ان يُحكَى بها إعرابُ المسأُول عنهُ فقط. فيُقَال لمن قال قام رجلٌ او رجلانِ او رجالٌ او امراةٌ او امراتان او نسآء مَنُوْ. وفي النصب مَنَا. وفي الجرّ مَنِيْ. ويجوز ان يُحكَى العَلَم بِمَنْ ان لم يتقدَّم عليها عاطفٌ. فتقول لمن قال جآءني زيدٌ مَنْ زيدٌ. ولمن قال رايت زيدًا مَنْ زيدًا. ولمن قال مررت بزيدٍ مَنْ زيدٍ. فيُحكَى في العَلَمَ المذكور بعد مَنْ ما للعَلَمَ المذكور في الكلام السابق من الإعراب. ومَنْ مبتدأٌ والعَلَمَ الذي بعدها خبرٌ. سوآء كانت حركتهُ ضمَّةً او فتحةً او كسرةً. وحركة إعرابهِ مقدَّرةٌ لاشتغال آخرهِ بحركة الحكاية. فان سبق مَنْ عاطفٌ تعيَّن رفع العَلَمَ عند جميع العرب على انهُ خبرٌ عن مَنْ. او مبتدأٌ خبرُهُ مَنْ. فتقول لقائلٍ قامَ زيدٌ ورايت زيدًا ومررت بزيدٍ ومَنْ زيدٌ بالرفع فقط. ولا يُحكَى من المعارف الا العَلَمَ. وذلك بشرط ان لا يكون عدم الاشتراك فيهِ متيقنًا. فلا يُقَال مَنِ ٱلفرزدقِ بالجرّ لمن قال سمعتُ شعرَ الفرزدقِ. ولا يُحكَى العَلَمُ موصوفًا بغير ابنٍ مضافٍ الى عَلَمٍ. فلا يُقَال مَنْ زيدًا العاقلَ ولا مَنْ زيدًا ابنَ الاميرِ لمن قال رايت زيدًا العاقلَ ورايت زيدًا ابنَ الاميرِ. ويُقَال مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو لمن قال رايت زيدَ بنَ عمرٍو. وفي حكاية العَلَمَ معطوفًا او معطوفًا عليهِ خلافٌ. منع ذلك يونس وجوَّزهُ غيرُهُ واستحسنهُ سيبويهِ. فيُقَال لمن قال رايت اخا زيدٍ وعمرًا مَنْ اخا زيدٍ وعمرًا. ولمن قال رايت زيدًا

واخاهُ مَنْ زيدًا واخاهُ. قال ابن مالك في التسهيل ويُحكَى المفرد المنسوب اليهِ حكمٌ هو للفظهِ او يجري بوجوه الإعراب اسمًا للكلمة او للّفظ. فتقول ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ ومِنْ حرفُ جرٍّ وزيدًا من ضربت زيدًا مفعولٌ بهِ. او تقول ضَرَبٌ فعلٌ ماضٍ ومِنٌ حرف جرٍّ وزيدٌ من ضربت زيدًا مفعولٌ بهِ. بالرفع والتنوين فيهنّ. وتقول زيدٌ او زيدًا مفعولٌ بها وضَرَبٌ او ضَرَبَ ثلاثيّةٌ بتاويل الكلمة. او زيدٌ او زيدًا مفعولٌ بهِ وضَرَبٌ او ضَرَبَ ثلاثيٌّ بتأويل اللفظ. قال الدمامينيُّ وزعم بعضهم ان الوجه الثاني وهو إجراءُ المُفرَد بوجوه الإعراب انما هو اذا كان قابلاً للإعراب. فان كان مبنيًّا فانهُ يُحكَى مثل مَنْ موصولٌ ومِنْ حرفٌ. قال في شرح الكافية اذا نُسِبَ الى حرفٍ او غيرهِ حكمٌ هو للفظهِ دون معناهُ جاز ان يُحكَى وجاز ان يُعرَب بما يقتضيهِ العامل. واذا كانت الكلمة على حرفَينِ ثانيهما حرفُ لينٍ وجُعِلت اسمًا ضُعِّف ثانيهما فقيل في لَوْ لوٌّ وفي فِيْ فِيٌّ. ومن قابل الكلامين يظهر لهُ الفرق ومحلُّ الخَلَل في عبارة البحث

فصلٌ في الإخبار بالذي والالف واللام

هذا الباب وضعهُ النحويّون لاجل امتحان الطالب وتدريبهِ. والباءُ في قولنا بالذي باءُ السببيّة لا باءُ التعدية لدخولها على المُخبَر عنهُ. لان الذي يُجعَل في هذا الباب مبتدأً لا خبرًا فهو في الحقيقة مُخبَرٌ عنهُ. فاذا قيل أخبِر عن زيدٍ من قامَ زيدٌ فالمعنى أخبِر عن مسمّى زيدٍ بواسطة تعبيرك عنهُ بالذي. وطريقة ذلك ان تاتي بالذي وتجعلهُ مبتدأً وتجعل الاسم الذي تريد الإخبار عنهُ خبرًا عن الذي. وتأخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فتوسّطها بين الذي وخبرهِ وهو ذلك الاسم وتجعل الجملة صِلَةَ الذي والعائِدَ على الذي الموصول ضميرًا تجعلهُ عوضًا عن ذلك الاسم الذي صيّرتهُ خبرًا. فاذا قيل لك أخبِر عن زيدٍ من قولك ضربت زيدًا. فتقول الذي ضربتهُ زيدٌ. ولا بدَّ من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنهُ بهِ. لانهُ خبرٌ عنهُ. ولا بدَّ من مطابقة الخبر للمُخبَر عنهُ. فاذا قيل أخبِر عن الزيدَينِ من ضربت الزيدَينِ قلتَ اللذان ضربتهما الزيدانِ. واذا قيل أخبِر عن الزيدِينَ من ضربت الزيدِينَ قلتَ الذين ضربتهم الزيدونَ. واذا قيل أخبِر عن هندٍ من ضربت هندًا قلتَ التي ضربتها هندٌ. ويُشترَط في الاسم المخبر عنهُ ان يكون قابلاً للتأخير فلا يُخبَر بالذي عمّا لهُ صدر الكلام. وان يكون قابلاً للتعريف. فلا يُخبَر عن الحال

القسم التاسع

في إعراب الفعل وفيهِ ثلثة ابحاث

البحث الاول

في رفع الفعل ونصبهِ وفيهِ اربعة مطالب

المطلب الاول

في تعريف الفعل ورفعهِ

والتمييز. وان يكون صالحًا للاستغناء عنهُ باجنبيٍّ. فلا يُخبَر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرًا كالهاء في زيدٌ ضربتهُ. وان يكون صالحًا للاستغناء عنهُ بضميرٍ. فلا يُخبَر عن الموصوف دون صفتهِ. ولا عن المضاف دون المضاف اليهِ. ويُخبَر بالذي عن الاسم الواقع في جملةٍ اسميّةٍ او فعليّةٍ. ولا يُخبَر بالالف واللام عن الاسم الا ان كان واقعًا في جملةٍ فعليّةٍ وكان ذلك الفعل ممّا يصحُّ ان يُصاغ منهُ صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول. فلا يُخبَر بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسميّة ولا عن الاسم الواقع في جملةٍ فعليّةٍ فعلها غير متصرّفٍ كالرجل من قولنا نِعمَ الرجلُ. واعلم ان الوصف الواقع صلةً لألْ ان رفع ضميرًا فاما ان يكون عائِدًا على الالف واللام او على غيرها. فان كان عائِدًا عليها استتر وان كان عائِدًا على غيرها انفصل. فاذا قلت بلّغتُ من الزيدَينِ الى العمرِينَ رسالةً فان اخبرت عن التاء في بلّغتُ قلت المبلِّغ من الزيدَينِ الى العمرِينَ رسالةً انا. ففي المبلِّغ ضميرٌ عائدٌ على الالف واللام فيجب استتارهُ. وان اخبرت عن الزيدَينِ قلت المبلِّغ انا منهما الى العمرِينَ رسالةً الزيدان. فانا مرفوعٌ بالمبلِّغ وليس عائِدًا على الالف واللام. لان المراد بالالف واللام هنا مثنّى وهو المُخبَر عنهُ فيجب إبراز الضمير. وان اخبرت عن العمرِينَ قلت المبلِّغ انا من الزيدَينِ اليهم رسالةً العمرُونَ. فيجب إبراز الضمير كما تقدّم. وكذا يجب إبراز الضمير اذا اخبرت عن رسالة من المثال المذكور. لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة. والمراد بالضمير الذي ترفعهُ الصلة المتكلّم. فتقول المبلّغها انا من الزيدَينِ الى العمرِينَ رسالةٌ. ونخبر عن الاسم الكريم من قولك وَقَى اللهُ البطلَ بقولك الواقي البطلَ اللهُ وعن البطلَ بقولك الواقيهِ اللهُ البطلُ. وقس عليهِ

Reference: 12920. Copyright for this page:

View on the Qatar Digital Library: http://www.qdl.qa/en/archive/qnlhc/12920.182

الفعل ما دلَّ على معنًى في نفسهِ مقترنٍ باحد الازمنة الثلثة. اي الماضي والحال والاستقبال. واقسامهُ ثلثةٌ ماضٍ ومضارعٌ وامرٌ. وقد مرَّ تفصيل ذلك في بابهِ. والمراد الآن إعرابهُ. ولا يُعرَب من الفعل الا المضارع. وإعرابهُ رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ. فمتى تجرَّد المضارع من عوامل النصب والجزم كان مرفوعاً. وعلامة رفعهِ ثبوتُ النون في الافعال الخمسة والضمَّةُ في ما عداها نحو ينصرُ ينصرانِ ينصرونَ الخ. ويُنصَب بحذف النون وقلب الضمَّة فتحةً. ويُجزَم بحذف النون والحركة معاً[1]

المطلب الثاني

في نواصب الفعل المضارع

نَوَاصِبُ المضارع قسمانِ. قسمٌ يَنصِب المضارع بنفسهِ. وقسمٌ ينصِب بواسطةٍ. فالذي ينصب بنفسهِ اربعةٌ. أَنْ ولَنْ وإِذَنْ وكَيْ. أَنْ بفتح الهمزة وسكون النون. مثالها قول البشير أَوْشَكَ أَنْ يغرقَ. فيغرقَ فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأَنْ. وتُسمَّى أَنْ هذه استقباليَّةً. لان الفعل بعدها يعود مستقبلاً. وتُسمَّى مصدريَّةً لانها تُسبَك مع ما بعدها بالمصدر. لان تقدير الآيَة أَوْشَكَ الغرقَ[2] مثال لَنْ قولُ البشير لَنْ

(١) اختُلِف في رافع المضارع. فذهب حذّاق الكوفيّين منهم الفرّآء الى ان الرافع لهُ التجرُّد من الناصب والجازم. وذهب البصريُّون الى انهُ ارتفع لوقوعهِ موقعَ الاسم. فينصرُ في قولك زيدٌ ينصرُ واقعٌ موقعَ ناصرٍ. فارتفع لذلك. وقول المصنف ويُنصَب بحذف النون وقلب الضمَّة فتحةً فيهِ تسامحٌ. وقولهُ ويُجزَم بحذف النون والحركة معاً يقضي باجتماع حذف النون والحركة في مجزومٍ واحدٍ. وهو باطلٌ. لان حذف النون يكون في الافعال الخمسة وحذف الحركة في غيرها

(٢) واذا وقعت أَنْ بعد علمَ ونحوها مما يدلُّ على اليقين وجب رفع الفعل

تحلَّ أَنْ تكونَ لك امراةً. فتحلَّ فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بلَنْ. ومعنى لَنْ نفيُ الاستقبال مؤبَّدًا[1] مثال إِذَنْ نحو إِذَنْ تدخلَ الجنَّةَ جوابًا

بعدها. وتكون حينئذٍ مخفَّفةً من الثقيلة نحو علمت أَنْ يقومُ. التقدير أنَّهُ يقومُ. وان وقعت بعد ظَنَّ ونحوها مما يدلُّ على الرُّجحان جاز في الفعل بعدها النصبُ على جعلها من نواصب المضارع والرفعُ على جعلها مخفَّفةً من الثقيلة. تقول ظننتُ أَنْ يقومَ وأَنْ يقومُ. وأجرى سيبويهِ والاخفش أَنْ بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقُّن الخوف. ومنهُ قولهُ أخافُ اذا ما متُّ أَنْ لا أذوقُها. ومنع ذلك الفرّآء. واجاز الفرّآء تقدُّم معمول معمولها عليها مستشهدًا بقولهِ كان جزآءي بالعصا أَنْ أُجلَدا. اي ان أُجلَدَ بالعصا. واجاز بعضهم الفصلَ بينها وبين منصوبها بالظرف وشبههِ اختيارًا نحو اريد أَنْ عندك اقعدَ. واجاز بعض الكوفيين الجزم بها. وجعلوا من ذلك قولهُ تعالوا الى أَنْ يأتِنا الصيدُ نحطبِ. ومن العرب من لا يُعمِل أَنِ الناصبة للمضارع وان وقعت بعد ما لا يدلُّ على يقينٍ ولا رجحانٍ فيرفع الفعل بعدها حملاً على اختها ما المصدريَّة. وظاهر كلام ابن مالك ان إهمالها مقيسٌ. وقد تأتي أَنْ مفسِّرةً وزائدةً فلا تنصِب المضارع. فالمفسِّرة هي المسبوقة بجملةٍ فيها معنى القول دون حروفهِ نحو فأوحينا اليهِ أَنِ اصنعِ الفُلكَ. والزائدة هي التالية لِلَمَّا الحينيَّة نحو فلمَّا أَنْ جاء البشيرُ. والواقعة بين الكاف ومجرورها كقولهِ كأَنْ ظبيةٍ تعطو الى وارق السَّلَم. في رواية الجرّ. وبين القسم ولَوْ. كقولهِ فأُقسِمُ أَنْ لَوِ التقينا وانتمُ. والتالية لإذا الظرفيَّة نحو إذا أَنْ جِئتَ اكرمتك. قيل وتأتي أَنْ بمعنى الذي كقولهم زيدٌ أعقلُ من أَنْ يكذبَ. وبمعنى إذْ نحو عجبت أَنْ رجع خاسرًا. اي من الذي يكذب وعجبت اذ رجع. واعلم ان أَنْ اذا دخلت على لا فان كانت المخففة في الاصل أُدغِمت نونها في الكتابة بلام لا وإلَّا أُظهِرت النون. تقول رجوتُ أَلَّا تهجرَ بالادغام. وعلمت أَنْ لا يقومُ بعدمهِ. وظننت أَلَّا يقومَ وأَنْ لا يقومُ بجواز الامرين (١) قال الاشمونيُّ فاما لَنْ فحرف نفي تختصُّ بالمضارع وتخلصهُ للاستقبال وتنصبهُ كما تنصِب لا الاسمَ نحو لَنْ اضربَ ولَنْ اقومَ. فتنفي ما أُثبِت بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيدَ النفي ولا تأكيدهُ خلافًا للزمخشريّ الاول في انموذجهِ والثاني في كشّافهِ. وليس اصلها لا فأُبدِلت الالف نونًا خلافًا للفرّآء. ولا لا أَنْ فحُذِفت الهمزة تخفيفًا والالف للساكنين خلافًا للخليل

لمن قال صرتُ مسيحيًا. فتدخلَ مضارعٌ منصوبٌ بإذَنْ. وانما تنصِب إذَنْ بثلثة شروطٍ. الاول ان تكون واقعةً صدرَ الكلامِ. الثاني ان يكون الفعل بعدها مستقبلاً. الثالث ان لا يُفصَل بينها وبين الفعل بفاصلٍ كما مثَّلنا. وان فُصِل بالقَسَم جاز النصبُ والرفعُ نحو إذَنْ واللهِ تدخلَ الجنَّةَ بنصب تدخلُ ورفعهِ[1] مثال كَيْ قولُ البشير اتيتكَ بابني كَيْ تشفيَهُ. بنصب تشفيهُ. وتُسَمَّى كَيْ هذه تعليليَّةً. اي ان يكون ما بعدها سببًا لما قبلها. لان الأتيان هنا علَّتُهُ الشفآءَ. وتُسَمَّى مصدريَّةً ايضًا. لانها تُسبَكُ مع ما بعدها بمصدرٍ. لان معنى الآيَة اتيتكَ بابني لشفآئِهِ[2]

والكسآءِيّ. انتهى. والجمهور على جواز تقدُّم معمول معمولها عليها نحو زيدًا لنْ اضربَ. وقد تأْتي للدُّعآء. ومن ذلك قولهُ لَنْ تزالوا كذلِكُمْ ثم لا زلتُ لكُمْ. وزعم بعضهم انها قد تجزم كقولهِ فلن يَحْلَ للعينين بعدك منظرُ. وقولِهِ لن يَخِبِ الآنَ من رجائِكَ

(١) فيجب الرفع في نحو قولك إذَنْ اظنُّكَ صادقًا لمن قال أُحِبُّك لانتفآء الاستقبال. وفي نحو زيدٌ إذَنْ يكرمُك لعدم التصدُّر. فان كان المتقدّم عليها حرف عطفٍ جاز في الفعل الرفع والنصب نحو وإذَنْ اكرمُكَ. وفي نحو إذَنْ انا اكرمُكَ للفصل. ومعنى إذَنْ عند سيبويهِ الجوابُ والجزآء. وقد تتمحَّض للجواب بدليل انهُ يُقَال أُحِبُّكَ فتقول إذَنْ اظنُّك صادقًا. اذ لا مجازاة هنا. وقول المصنف مثال إذَنْ نحو إذَنْ تدخلَ الجنَّةَ يُوهِم ان قولهُ إذَنْ تدخلَ الجنَّةَ لا يصلح ان يكون مثالاً لإذَنْ ولكن يمثّل بنحوهِ وهو خلاف مرادهِ. فلو ترك قولهُ نحو لم يَرِد عليهِ ذلك

(٢) كَيْ على ثلثة اوجهٍ. احدها ان تكون اسمًا مختصرًا من كيْفَ. كقوله كَيْ تجنحونَ الى سلمٍ. اي كيْفَ. الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنًى وعملاً. وهي الداخلة على مَا الاستفهاميَّة في قولهم في السؤَال عن العلَّة كَيْمَهْ بمعنى لِمَهْ. وعلى مَا المصدريَّة كما في قولهِ يُرجَّى الفتى كَيْمَا يضرُّ وينفعُ. وقيل مَا كافَّةٌ. وعلى أنِ المصدريَّة مضمرةً نحو جئتُ كَيْ يُكرِمَني. اذا قدَّرت النصب بأنْ. ولا يجوز إظهار أنْ بعدها. واما قولهُ كَيْمَا أنْ تغرَّ وتخدعا فضرورةٌ. الثالث ان تكون بمنزلة أنِ المصدريَّة معنًى

ويجوز إدخال اللام الجارَّة على كَيْ. وهو الاشهر. نحو جئتُ لِكَيْ اترهَّبَ. وتدخل مَا ولاَ على كَيْ فلا يكفَّانها عن النصب كقولهِ تعالى لِكَيْما يغفرَ لكم ابوكم. ولِكَيْلاَ يهلكَ من يُؤْمِنُ بهِ. بنصب يغفرَ ويهلكَ[1]

المطلب الثالث

في إضمار أنْ بعد حتى واللام

الذي ينصب بواسطة أنْ خمسة احرفٍ. حتَّى واللامُ من حروف الجرّ. وأوْ والفآء والواوُ من حروف العطف. فانها تنصِب المضارع بواسطة إضمار أنِ المصدريَّة بعدها. مثال إضمار أنْ بعد حتَّى قولهُ تعالى حتَّى تقولوا مباركٌ الآتي باسم الربّ. فتقولوا مضارعٌ منصوبٌ بأنْ مضمرةٍ وجوبًا بعد حتَّى. ويُشترَط في الفعل الواقع بعدها ان يكون مستقبلاً[2] مثال إضمار أنْ بعد اللام قولهُ تعالى ما جئتُ لأَحُلَّ

وعَمَلاً. ويتعيَّن ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أنْ كما في نحو لِكَيْلاَ تأْسوا. ولا يجوز ان تكون حرفَ جرّ لدخول حرفِ الجرّ عليها. فان وقع بعدها أنْ كقولهِ اردت لكيما أنْ تطير لقربتي احتمل ان تكون مصدريَّةً مؤكَّدةً بأنْ. وان تكون تعليليَّةً مُؤكِّدةً للأمر. وهو الارجح. وفي تأْويل المصنف بقولهِ لشفآئِهِ نظرٌ. لانهُ يصلح ان يكون اصلهُ اتيتك بابني ليشفى. لان الشفآء لازميٌّ وتشفيهِ متعدٍّ. وان قدَّرنا الشفآء مصدر شفاهُ لزم ان يقَال لشفآئِك إيَّاهُ

(١) قال ان اللام تدخل على كَيْ ثم قال ان مَا ولاَ تدخلان ايضًا عليها فتصير لِكَيْمَا ولِكَيْلاَ. فهذا خلافٌ في خلافٍ. فانهُ يخالف عبارتهُ فضلاً عن مخالفتهِ للاصل. لانك اذا اعتبرت وجدت كَيْ داخلةً على مَا ولاَ بعكس قولهِ. لان الداخل يكون قبل المدخول. ولو قال تلحق مَا ولاَ كَيْ او تدخل كَيْ على مَا ولاَ لم يَرِد عليهِ ذلك. وهكذا القول في نظائرِهِ

(٢) فان كان استقبالهُ حقيقيًا بأنْ كان بالنسبة الى زمن التكلُّم فالنصب واجبٌ نحو لأسيرَنَّ حتى ادخلَ المدينةَ. وان كان غيرَ حقيقيّ بأنْ كان بالنسبة الى ما

الشريعةَ بل لأُكمِلَهَا. فاحلَّ واكملَ مضارعان منصوبان بأَنْ مضمرةٍ جوازًا بعدَ اللام. وقولنا جوازًا. اي يجوز اظهار أَنْ نحو لِأَنْ احلَّ خلاقًا لحَتَّى(١) وتدخل لا بعد حتَّى واللام فلا تكفُّها عن النصب نحو زُرْتُكَ

قبلها خاصَّةً فالنصب جائزٌ لا واجبٌ. نحو وزُلزِلوا حتى يقولُ الرسولُ. فان قولهم انما هو مستقبلٌ بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى قصّ ذلك علينا. ولا يرتفع الفعل بعد حتى الا اذا كان حالاً حقيقةً او تاويلاً مسببًا عمّا قبلها فضلةً كما مُثِّل. وعلامة كونهِ حالًا او مأوّلًا بهِ صلاحيّةُ جعل الفاءِ في موضع حَتَّى. ويجب حينئذٍ ان يكون ما بعدها فضلةً مسبَّبًا عمًّا قبلها. فيجب النصب في نحو لأَسيرَنَّ حتى تطلعَ الشمسُ لانتفاءِ السببيةِ. وفي نحو كان سَيرِي حتى ادخلَها لانهُ غير فضلةٍ. والغالب في حتى الناصبة ان تكون للغاية نحو لن نبرحَ عليهِ عاكفين حتى يرجعَ الينا موسى. وعلامتها ان يحسن في موضعها إِلَى. وقد تكون للتعليل كقولهِ جُدْ حتى تسرَّ ذا حَزَن. وعلامتها ان يحسن في موضعها كَيْ. وقد تكون بمعنى إِلاَّ أَنْ كقولهِ

واللهِ لا يذهبُ شيخي باطِلاً حَتَّى أُبِيرَ مالِكًا وكاهِلاً

وذهب الكوفيُّون الى ان حتى ناصبةٌ بنفسها واجازوا إظهار أَنْ بعدها كما اجازوا ذلك بعد لام الجحود (١) على انها تظهر وجوبًا اذا وقعت بين لام الجرّ ولاَ النافية نحو جئتُك لِئلاَّ تغتاظَ. واذا سبق اللامَ كونٌ ناقصٌ ماضٍ منفيٌّ وجب إضمار أَنْ نحو وما كان اللهُ ليظلمَهم ولم يكن اللهُ ليغفرَ لهم. وتُسمَّى هذه اللامُ لامَ الجحود. وسمّاها النحَّاس لام النفي وهو الصواب. والتي قبلها لامَ كَيْ لانها للسبب كما ان كَيْ للسبب. واختُلِف في معنى لام الجحود على اقوالٍ اصحُّها انها لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيدٌ مقدّرًا او هامًّا او مستعدًّا لِأَن يفعل. وكذلك اختُلِف في الفعلِ الواقع بعدها. فذهب الكوفيُّون الى انهُ خبر كانَ واللام للتوكيد. وذهب البصريُّون الى ان الخبر محذوفٌ واللام متعلّقةٌ بذلك المحذوف. وقدَّروهُ ما كانَ زيدٌ مريدًا ليفعلَ. وقد تُحذَف كانَ قبل لام الجحود. كقولهِ فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي. اي فما كان جمعٌ. وقول المصنف وقولنا جوازًا اي يجوز الى آخرهِ فيهِ نظرٌ. وقد سبق التنبيه على محلّ النظر في نظائرهِ

حتَّى لاتعتبَ عليَّ ولِئلاَّ تغتاظ. بنصب تعتبَ وتغتاظ(١)

المطلب الرابع

في إضمار أَنْ بعد حروف العطف

نُضمَر أَنْ بعد أَوْ وفاءِ السببيَّةِ وواوِ المعيَّةِ. سُمِّيت الفاءُ سببيةً لان ما قبلها سببٌ لما بعدها. وسُمِّيت الواوُ معيَّةً لان ما قبلها مجتمعٌ مع ما بعدها(٢) ويُشترَط في أَوْ ان تكون بمعنى إِلَى أَنْ على مذهب ابن الحاجب(٣) مثال أَوْ لأَمنعنَّكُمْ او تتوبُوا. فتتوبوا فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ

(١) لا نسلّمُ بان لاَ في لِئلاَّ قد لحقت اللام ولم تكفّها عن العمل لان اصل لِئلاَّ لِأَنْ لاَ فأُدغِمت نون أَنْ في لام لاَ فتكون أَنْ مذكورةً فيها لا مضمرةً. وتكون قد لحقت أَنْ لا اللامَ. ولا يكون حقٌّ للأم في ذكر العمل مع ظهور أَنْ. وقد تقدَّم قريبًا ان ظهور أَن هنا واجبٌ (٢) قيَّد الفاءَ بالسببيةِ وتُسمَّى فاءَ الجواب احترازًا من الفاءِ التي لمجرَّد العطف. نحو ما تأتينا فتحدِّثنا. بمعنى ما تأتينا فما تحدِّثنا. فيكون الفعلان منصودًا نفيهما. وبمعنى ما تأتينا فانت تحدِّثُنا على إضمار مبتدإ. فيكون المقصود نفي الاول وإثبات الثاني. واذا قُصِد الجواب لم يكن الفعل الا منصوبًا على معنى ما تأتينا محدِّثًا. فيكون المقصود نفي اجتماعهما. او على معنى ما تأتينا فكيف تحدِّثُنا. فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاءِ الاول. وقيَّد الواو بالمعيَّة وتُسمَّى واوَ المصاحبة احترازًا من الواو التي لا يُقصَد بها المصاحبة بل يُرَاد بها التشريك بين الفعل والفعل او جَعْلُ ما بعدها خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ. فانهُ لا يجوز حينئذٍ النصب. ولهذا جاز في ما بعد الواو في قولك لا تأكل السمكَ وتشربُ اللبنَ الجزمُ على التشريك بين الفعلين في النهي. والنصبُ على النهي عن الجمع بينهما. والرفعُ على ذلك المعنى ولكن على تقدير وانت تشربُ اللبنَ (٣) وهذه عبارة ابن الحاجب وأَوْ بشرط الى أَنْ او إِلاَّ أَنْ. وقد فسَّر ذلك الملاجاميُّ بقولهِ اي بشرط ان تكون بمعنى إِلَى او إِلاَّ الداخلتين على أَن المقدَّرة بعدها لا أَنَّ أَنْ ايضًا داخلةٌ في مفهومها وإِلاَّ يلزم من تقدير أَنْ بعدها تكرارٌ. فقولهُ بمعنى الى أَنْ او إِلاَّ أَنْ يُوهِم ان أَوْ تُرادِف ذلك. وليس كذلك بل انما هي أَوِ العاطفة قد

بأنْ مضمرةً وجوبًا بعد أوْ. والتقدير لأمنعنكم إلى أنْ تتوبوا. واما الفآء والواوُ فيُشترَط في الفعل الواقع بعدهما ان يكون في جواب سبعة اشيآء. الاول جواب الأمْر⁽¹⁾ نحو زُرْني فأُكرِمَكَ او وأُكرِمَكَ. فأُكرِمَ فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ مضمرةً وجوبًا بعد الفآء والواوِ. وهو واقعٌ في جواب زُرِ الامر. وقس ما يأتي عليهِ. الثاني جواب النهْيِ

وقعت موقع إلى او إلاَّ. ولو قال ان أنْ تُضمَر بعد أوْ اذا صلح في موضعها حتّى او إلاَّ لكان احسن. فتُقدَّر بحتّى اذا كان الفعل الذي قبلها ممّا ينقضي شيًا فشيًا. كقولهِ لأستسهلنَّ الصعبَ او أُدرِكَ المنى. اي حتى أُدرِكَ. ونحو لأُرْضِينَّ الله او يغفرَ لي. اي حتى يغفرَ. فحتى في المثال الاول بمعنى إلى وفي المثال الثاني بمعنى كيْ. وكلا المعنيين يصلح هنا. وتُقدَّر بإلاَّ ان لم يكن كذلك. كقولهِ كسرتُ كعوبَها او تستقيما. اي إلاَّ أنْ تستقيمَ. ويحتمل الوجهين قولهُ تحاول ملكًا او تموتَ فتُعذَرا. اي حتى تموتَ او إلاَّ انْ تموتَ. قال في شرح الكافية وتقدير حتى وإلاَّ في موضع أوْ تقديرٌ لُوحِظ فيهِ المعنى دون الإعراب. والتقدير الإعرابيُّ المرتَّب على اللفظ ان يقدَّر قبل أوْ مصدرٌ وبعدها أنْ ناصبةٌ للفعل. وهما في تأويل مصدرٍ معطوفٍ بأوْ على المقدَّر قبلها. فتقدير لأمنعنكم أوْ تتوبوا. ليكوننَّ منعٌ او توبةٌ. وكذلك العمل في غيرهِ. فانها قد عطفت مصدرًا مقدَّرًا على مصدرٍ متوَهَّمٍ كما ترَى

(١) كان حقهُ ان يقول الاول الامر وهلمَّ جرًّا. لان قولهُ الاول جواب الامر بعد قولهِ في جواب سبعة اشيآء يُفهَم منهُ ان الفعل قد وقع في جواب جواب الامر وكذا الباقي. وهو باطلٌ. وان يقيِّد الامر بكونهِ محضًا احترازًا من الامر الغير المحض. وهو المدلول عليهِ باسم الفعل نحو صَهْ فأُكرِمَكَ. او بالمصدر نحو سكوتًا فينامُ الناسُ. او بما لفظهُ خبرٌ نحو رزقني اللهُ مالاً فأتَصَدَّقَ بهِ. فلا يكون لشيءٍ من ذلك جوابٌ منصوبٌ على الاصحّ. وان يذكر مع الاشيآء السبعة الدُّعآء المحض نحو ربِّ وفِّقني فلا أعدلَ عن سَنَن الساعين في خيرِ سَنَن. والتحضيضَ نحو لولا أخَّرتني الى أجَلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ. والفرق بين العَرْض والتحضيض ان العَرْض طَلَبٌ بلينٍ ورفقٍ والتحضيض طَلَبٌ بحثٍّ وإزعاجٍ

نحو لا تخالفْ امرَ الله فتهلكَ او وتهلكَ. الثالث جواب النّفي المحض⁽¹⁾ نحو لا يقومُ المنافقُ فينتصرَ او وينتصرَ. الرابع جواب الاستفهام نحو هل يومنُ الكافرُ فيخلصَ او ويخلصَ. الخامس جواب التمنّي نحو ليتني مسيحيٌّ فاتوبَ او واتوبَ. السادس جواب الترجّي⁽²⁾ نحو لعلّي اتوبُ فيغفرَ لي الله او ويغفرَ لي. السابع جواب العَرْض بفتح العين وسكون الرآء نحو ألاَ تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا او وتصيبَ. بتشديد لام الاَّ⁽³⁾ وتقديرُ

(١) احترز بالمحض عن النفي الذي ليس بمحضٍ. وهو المنتقض بإلاَّ والمتلوُّ بنفيٍ نحو ما انت تأتينا إلاَّ فتحدِّثُنا. وما تزالُ تأتينا فتحدِّثُنا. بالرفع فيهما. قيل ان النفي ان انتقض بإلاَّ بعد الفآء جاز النصب. وعليهِ قولهُ

وما قامَ منّا قائمٌ في نديّنا فينطقَ إلاَّ بالتي هي اعرفُ

برفع ينطق ونصبهِ. ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعهُ. نحو كأنّك والٍ علينا فتشتمَنا. اي ما انت والٍ علينا. قيل ان غيرًا قد تفيد نفيًا فيكون لها جوابٌ منصوبٌ كالنفي الصريح. فيقال غيرُ قائمٍ الزيدانِ فتكرِمَهما (٢) مذهب البصريّين ان الرجآء ليس لهُ جوابٌ منصوبٌ. واجاز الكوفيّون قاطبةً ان يُعامَل الرجآء معاملة التمنّي فينتصب جوابُهُ المقرون بالفآء كما ينتصب جواب التمنّي. وممّا ورد منهُ قولهُ لعلّي ابلغُ الاسبابَ اسبابَ السموات فأطّلِعَ. في قرآءة من نصب اطلع. وتابعهم ابن مالك فقال

والفِعْلُ بَعْدَ ٱلفَآءِ فِي ٱلرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى ٱلتَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

(٣) الحقُّ تخفيف لام ألاَ. وهو يقول في فصلهِ المعقود ان اصلها لاَ زِيدَت الهمزة عليها. فهي مخفَّفة اللام. وهو الصحيح. قال الشاعر

يا ابنَ الكرامِ ألاَ تدنو فتُبصِرَ ما قد حدَّثوك فما رآهٍ كمن سَمِعَا

واما ألاَّ المشدَّدة اللام فهي حرف تحضيضٍ. نصَّ على ذلك الفيروزاباديُّ. وقد تُضمَر أنْ بعد الفآء الواقعة بين مجزومَيْ اداة شرطٍ. نحو إنْ تأتِني فتحسِنَ اليَّ اكافئْكَ. او بعدهما نحو متى زرتَني أُحسِنْ اليك فاكرِمَك. او بعد حصرٍ بإنّما اختيارًا. نحو اذا قَضَى امرًا فإنّما يقولُ لهُ كُنْ فيكونَ. او بعد الحصر بإلاَّ والخبر المُثبَت الخالي من

الاول لِيَكُنْ منك زيارةٌ فإكرامٌ مني لكَ. وتقديرُ الثاني لايكن منك مخالفةٌ فهلاكٌ لك. وقس الباقي ○ تنبيه. اذا عُطِف المضارع على اسمٍ وجب نصبهُ بأَنْ مضمرةً جوازًا بعد حرف العطف نحو مَوتِي وأَخلصَ خيرٌ من حياتي وأَهلكَ. فاخلصَ واهلكَ منصوبان بأَنْ مضمرةً جوازًا بعد الواو. لانهما معطوفان على اسم مَوتِي وحَياتِي[1]

الشرط اضطرارًا. نحو ما انت إِلاَّ تأْتينا فتحدِّثنا. ونحو قولهِ

سأَترُكُ منزلي لبني تميمٍ وأَلحقُ بالحجازِ فأَستريحا

(١) في هذا التنبيه نظرٌ من اوجهٍ. احدها ان المصنف تجوَّز في قولهِ اذا عُطِف المضارع. فان المعطوف في الحقيقة انما هو المصدر. الثاني انهُ أَطلَق الاسم في قولهِ على اسمٍ. وكان حقهُ ان يقيّدهُ بالخالص احترازًا من الاسم الذي في تأْويل الفعل نحو الطائِرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ. فيغضبُ واجب الرفع لان الطائِرَ في تأْويل الذي يطير. واطلق العاطف في قولهِ بعد حرف العطف. والحال ان ذلك لم يُسمَع في غير الواو وأَوْ والفاء وثُمَّ. فمن ورود ذلك مع الواو قولُ ميسون

ولُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أَحَبُّ اليَّ من لبسِ الشُّفُوفِ

ومع أَوْ نحو وما كان لبشرٍ ان يكلّمهُ اللهُ إِلاَّ وحيًا او من وراء حجابٍ او يُرسِلَ اليهِ رسولاً. في قراءة غير نافعٍ بالنصب عطفًا على وحيًا. ومع الفاء قولهُ لولا توقُّعُ معترٍ فأُرضِيَهُ. ومع ثُمَّ قولهُ اني وقتلي سُلَيكًا ثُمَّ اعقلَهُ. الثالث انهُ أَوجَزَ في قولهِ فانهما معطوفان فأَوهَمَ ان كلاًّ من اخلص واهلك معطوفٌ على كلٍّ من موتي وحياتي. وأَطنَبَ في قولهِ على اسم موتي وحياتي فأَوهَمَ ان لموتي وحياتي اسمًا قد عُطِف عليهِ قولهُ اخلص واهلك. ولو قال على موتي وحياتي سلم من ذلك. قال ابن مالك

وشَذَّ حَذْفُ أَنْ ونَصْبٌ في سوى مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

اي حذف أَنْ مع النصب في غير المواضع المذكورة شاذٌّ لا يُقبَل منهُ الا ما نقلهُ عَدْلٌ. كقولهم خذ اللصَّ قبل ياخذَك. ومُرْهُ يحفرَها. وقول بعضهم تسمعَ بالمُعَيديِّ خيرٌ من ان تراهُ. وسيأْتي في باب الجوازم جواز النصب قياسًا بأَنْ مضمرةً وجوبًا بعد الفاء او الواو في غير الاماكن المارّ ذكرها

البحث الثاني

في جوازم الفعل المضارع وفيهِ ستة مطالب

المطلب الاول

في العوامل التي تجزم فعلاً واحدًا

جوازم المضارع قسمان. قسمٌ يجزم فعلاً واحدًا وقسمٌ يجزم فعلين. فالذي يجزم فعلاً واحدًا خمسةٌ. وهي لَمْ ولَمَّا وأَلَمْ وأَلَمَّا ولامُ الامر ولا النهي. مثال ذلك لَمْ يَقُمْ ولَمَّا يَقُمْ. اي ما قام. بخلاف لَمَّا الحينيَّة فانها لاتجزم لكونها ظرفًا. وأَلَمْ أَقُلْ لَكَ. ولام الامر نحو لِيَرْجِعِ الخاطئ. ولا النهي نحو لا تقتلْ لا تسرقْ لا تزنِ. اما لَمْ ولَمَّا فانهما يقلبان معنى المضارع ماضيًا. وتفرق لَمْ عن لَمَّا ان لَمْ تنفي الفعل في الماضي والحال والاستقبال ولَمَّا تنفيهِ في الماضي والحال. فلا يُقال لَمَّا يَقُمْ غدًا ويُقال لَمْ يَقُمْ غدًا. وأَلَمْ فهي حرف تقريرٍ تنقل النفيَ الى الإثبات. لان قولك أَلَمْ أَقُلْ لَكَ بمعنى ان قَولي لك ثابتٌ مقرَّرٌ[1] ○ تنبيه. مراتب الفعل

(١) اما لا فتكون للنهي نحو لا تُشرِكْ باللهِ. وللدُّعاء نحو ربَّنا لا تؤاخذنا. ولا يُفصَل بينها وبين مجزومها. واجاز بعضهم في قليلٍ من الكلام لا اليومَ تضربْ. واما اللام فتكون للامر نحو لِيُنفِقْ ذو سعةٍ. وللدُّعاء نحو ليقضِ علينا ربُّك. وحركتها الكسرُ. وفتحها لغةٌ. ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثُمَّ. وتسكينها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها وليس بضعيفٍ بعد ثُمَّ. وقد تُحذَف ويبقى عملها. وذلك بعد امرٍ بقولٍ. نحو قل لعِبادي يقيموا الصلوة. وهو كثيرٌ مطَّردٌ. وبعد قولٍ غيرِ امرٍ. كقولهِ قلت لبوَّابٍ لديهِ دارُها تأْذَنْ. وهو قليلٌ جائزٌ في الاختيار. والحذف في غير ذلك قليلٌ مخصوصٌ بالشعر. كقولهِ ولكن يَكُنْ للخير منك نصيبُ. واعلم ان لا لا تجزم فعلَي المتكلّم. وندر قولهُ لا أَعرِفَنْ ربربًا حورًا مدامعُها. وقولهُ اذا ما خرجنا من دمشق فلا نَعُدْ. نعم ان كان للمفعول جاز بكثرةٍ نحو لا أُخرَجْ ولا نُخرَجْ. لان المنهيَّ

الطلبيّ ثلثٌ. فاذا كان الطلب من الأعلَى الى الأدنَى سمِّي امرًا ونهيًا. واذا كان بالعكس سمِّي دُعَآءً وطَلَبًا. واذا كان من المتساوين سمِّي التماسًا ورغبةً

غير المتكلّم. واما اللام فجزمها الفعلَي المتكلم مبنيَّين للفاعل جائزٌ في السعة لكنهُ قليلٌ. ومنهُ قوموا فَلْأُصَلِّ لكم. ولنحملْ خطاياكم. واقلُّ منهُ جزمها فعلَ الفاعل المخاطب. نحو فبذلك فلتفرحوا. والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر. واما لَمْ ولَمَّا فالصحيح انهما تشتركان في الحرفيَّة والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم وقلب معنى الفعل الى المضيّ. وتنفرد لم بمصاحبة الشرط. نحو وان لم تفعلْ فما بلغت رسالتهُ. وجواز انقطاع نفي مَنْفِيِّها عن الحال بخلاف لَمَّا فانهُ يجب اتصال نفي مَنْفِيِّها بحال النطق. كقولهِ والا فأدرِكْني ولَمَّا أُمَزَّقِ. ومن ثم جاز لَمْ يكُنْ ثم كان وامتنع لَمَّا يكُنْ ثم كان. وذلك ان نفي لَمْ لا يلزم ان يعمَّ جميع الزمان الماضي حتى ينتهي الى زمان الحال. واما لَمَّا فان نفيها يعمُّ جميع الزمان الماضي. فاذا قيل لَمَّا يَقُمْ كان المعنى انهُ لم يقم الى الان فلا يُقَال ثم قام. وبالفصل بينها وبين مجزومها اضطرارًا كقولهِ كأَنْ لم سوى اهلٍ من الوحش تُؤْهلِ. وبانها قد تُلغَى فلا يُجزَم بها. كقولهِ لم يوفونَ بالجارِ. وحُكِيَ النصب بها وجُعِل منهُ أيومَ لم يُقْدَرَ ام يومَ قُدِر. وتنفرد لَمَّا بجواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار. كقولهِ فجئْت قبورَهم بَدْأً ولَمَّا. اي ولَمَّا اكن بدأً قبل ذلك. اي سيدًا. ولا يجوز ذلك في لَمْ. واما قولهُ ان وصلت وان لَم فضرورةٌ. ويكون منفيُّها يكون في الغالب قريبًا من الحال. ولا يُشترَط ذلك في منفيّ لَمْ. تقول لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيمًا. ولا يجوز لَمَّا يكن. ويكون منفيّها بتَوَقُّع ثبوتُهُ بخلاف منفيّ لَمْ. ألَا ترى ان معنى بل لَمَّا يذوقوا العذاب انهم لم يذوقوهُ الى الآن وان ذوقهم لهُ مُتَوَقَّعٌ. وهذا بالنسبة الى المستقبل. واما بالنسبة الى الماضي فهما سِيَّان في التوقُّع وعدمهِ. مثال التوقُّع مالي قمت ولَمْ يقم اي ولَمَّا يقم. ومثال عدم التوقع ان تقول ابتدآءً لم يقم ولَمَّا يقم. وتدخل همزة الاستفهام على لَمْ ولَمَّا فتصيران أَلَمْ وأَلَمَّا باقيَينِ على عملها. وقد جعل المصنف كلًّا منها قسمًا براسهِ تاركًا أَلَمَّا بلا مثال وهو قد ذكر للأَثلثة امثلةٍ كلُّها واحدٌ. وتفريقهُ بين لَمْ ولَمَّا وتمثيلهُ لذلك غير سديدٍ كما بان ممَّا مرَّ بك

المطلب الثاني

في تقسيم العوامل التي تجزم فعلَين

العوامل التي تجزم فعلَينِ عشرةٌ. وهي إنْ. بكسر الهمزة وسكون النون. ومَنْ ومَا ومَهْمَا وأَيٌّ. بتشديد اليآء. وكَيْفَمَا ومَتَى وأَيْنَ وأَنَّى وحَيْثُمَا. وتُقسَمَ الى حرفٍ واسمٍ. فالحرف إنْ فقط. والاسم قسمانِ ظرفٌ وغيرُ ظرفٍ. فغير الظرف مَنْ ومَا ومَهْمَا وأَيٌّ وكَيْفَمَا. والظرف نوعان ظرفُ زمانٍ. وهو مَتَى. وظرفُ مكانٍ. وهو أَيْنَ وأَنَّى وحَيْثُمَا. وهذه العشرة كلها تجزم فعلَيْنِ يُسمَّى الاول فعلَ الشرط والثاني جوابَهُ او جزآءَهُ[1]

(١) قال المصنف تجزم فعلَين ولم يَقُلْ جملتَين للتنبيه على ان حقَّ الشرط والجزآء ان يكونا فعلَين وان كان ذلك لا يلزم في الجزآء كما سيأْتي. وقولهُ يُسمَّى الاول فعل الشرط والثاني جوابَهُ يفهم ان الجواب لا يتقدَّم على الشرط. فان تقدَّم على اداة الشرط شبيهٌ بالجواب فهو دليلٌ عليهِ وليس إيَّاهُ. هذا مذهب جمهور البصريّين. وذهب الكوفيّون والمبرّد وأَبُو زيدٍ الى انهُ الجواب نفسهُ. والصحيح الاول. وقد جمع ابن مالك الادوات الجازمة في قولهِ

بِلاَ ولَامٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا　　فِي ٱلفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ ولَمَّا
وَٱجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ ومَا ومَهْمَا　　أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا
وحَيْثُمَا أَنَّى وحَرْفٌ إِذْمَا　　كَإِنْ وبَاقِي ٱلأَدَوَاتِ أَسْمَا

فمَنْ لتعميم أُولِي العِلْمِ. ومَا لتعميم ما تدلُّ عليهِ وهي موصولةٌ. وكلتاهما مبهمةٌ في ازمان الربط. ومَهْمَا بمعنى مَا. ولا تخرج عن الاسميَّة خلافًا لمن زعم انها تكون حرفًا. ولا عن الشرطيَّة خلافًا لمن زعم انها تكون استفهامًا. ولا تُجَرُّ بالإضافة ولا بحرف جرٍّ بخلاف مَنْ ومَا. قيل اصلها مَا مَا الاولى شرطيَّةٌ والثانية زائدةٌ. فثقل اجتماعهما فأُبدِلت الف الاولى هآء. وقيل اصلها مَهْ بمعنى اكفف زِيدَت عليها مَا فحدث بالتركيب معنًى لم يكن. وقيل انها بسيطةٌ. وأَيٌّ عامَّةٌ في ذوي العلمِ وغيرهم. وهي بحسب ما تُضاف اليهِ.

المطلب الثالث

في امثلة العوامل التي تجزم فعلين

مثال إنْ إنْ تكسلْ تخسرْ. مَنْ مَنْ يطلُبْ يجِدْ. مَنْ مبتدأٌ وما بعدها خبرٌ. وتُستعمَل لمن يعقل. ما ما تركبْ أركبْ. ما مفعول تركب. وتُستعمَل لما لا يعقل. مهما مهما تفعلْ أفعلْ. مهما مفعول تفعل. أيٌّ أيًّا تضربْ أضربْ. أيًّا مفعول تضرب. كيفما كيفما تتوجهْ تُصادِفْ خيرًا. كيفما مفعول تتوجه. متى متى تمتْ تُعرَفْ. متى ظرفُ زمانٍ منصوبٌ محلاً. أينما أينما تكُنْ أكُنْ. أينما ظرفُ مكانٍ منصوبٌ محلاً. أنّى أنّى تجلسْ أجلِسْ. أنّى ظرفُ مكانٍ منصوبٌ محلاً. حيثما حيثما تسقُطْ تثبُتْ. حيثما ظرفُ مكانٍ منصوبٌ محلاً. وتقول في كلّها تجزم فعلين

فان أُضيفت الى ظرف المكان فهي ظرف مكانٍ. وان أُضيفت الى ظرف الزمان فهي ظرف زمانٍ. وان أُضيفت الى غير ظرفٍ فهي غير ظرفٍ. وكيفما لتعميم الاحوال. ومتى لتعميم الازمنة. وأينَ وأنّى وحيثما لتعميم الامكنة. ولم يذكر المصنف من الجوازم أيّانَ وإذما وإذا ولَوْ. فمن الجزم بأيّانَ قولهُ فأيّانَ ما تعدلْ بهِ الريحُ تنزلِ. وهي كمتى لتعميم الازمنة. ومن الجزم بإذما قولهُ

وأنّك إذما تأتِ ما انتَ آمرٌ به تُلفِ مَنْ إيّاهُ تأمُرُ آتيا

وهي حرفٌ لا ظرف زمانٍ زِيدَ عليهِ ما خلافًا لقومٍ. ومن الجزم بإذا قولهُ وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فتحمّلِ. والمشهور انهُ لا يُجزَم بها الا في الشعر. ومن ورود الجزم بها في غير الشعر قولهُ اذا اخذتما مضاجعكما تكبِّرا اربعًا وثلثين. ومن الجزم بلَوْ قولهُ لو يَشأْ طارَ بها ذو ميعةٍ. وهو خاصٌّ بالشعر. واعلم ان الادوات الجازمة في لحاق ما على ثلثة اضربٍ. ضربٌ لا يجزم الا مقرونًا بها. وهو حيثُ وإذْ. خلافًا لقومٍ اجازوا الجزم بهما بدون ما. وضربٌ لا يلحقهُ ما. وهو مَنْ وما ومهما وأنّى. واجازهُ الكوفيّون في مَنْ وأنّى. وضربٌ يجوز فيهِ الامران. وهو باقيها. ومنع بعضهم في أيّانَ. والصحيح الجواز

الاول فعلُ الشرطِ والثاني جوابهُ(١) تنبيه. اسم الشرط الجازم لا بدَّ لهُ من محلٍّ من الاعراب. فلهذا نبهنا عليهِ في اواخرِها

المطلب الرابع

في احكام الشرط والجزآء

اذا كان الشرط والجزآء مضارعَين وجب جزمهُما كما مثّلنا(٢) وان كان الشرط مضارعًا والجزآء ماضيًا وجب ايضًا جزم الشرط. كقول الحكيم من يطلبِ المخالفاتِ أحبَّ العصيانَ. بجزم يطلب. وان كان الشرط ماضيًا والجزآء مضارعًا جاز جزم المضارع ورفعهُ(٣) كقول الحكيم

(١) سُمّي الفعل الاول شرطًا لانهُ علامة وجود الفعل الثاني. والعلامة تُسمّى شرطًا. وسُمّي الفعل الثاني جوابًا وجزآء تشبيهًا لهُ بجواب السؤال وبجزآء الاعمال. وذلك لانهُ يقع بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزآء بعد الفعل المُجازَى عليهِ. ويُشترَط في فعل الشرط ستة امورٍ. احدها ان لا يكون ماضيَ المعنى. فلا يجوز ان قامَ زيدٌ امسِ أقُمْ معهُ. الثاني ان لا يكون طلبيًّا. فلا يجوز إنْ قُمْ ولا ان لِيقُمْ او لا يقُمْ. الثالث ان لا يكون جامدًا. فلا يجوز إنْ عسَى ولا إنْ ليسَ. الرابع ان لا يكون مقرونًا بتنفيسٍ. فلا يجوز ان سيقُمْ او سوفَ يقُمْ. الخامس ان لا يكونْ مقرونًا بقَدْ. فلا يجوز إنْ قد قامَ ولا إنْ قد يقُمْ. السادس ان لا يكون مقرونًا بحرف نفيٍ. فلا يجوز إنْ لمّا يقُمْ ولا إنْ لَنْ يقُمْ. ويُستثنَى من ذلك لَمْ ولا. فيجوز اقترانهُ بهما. فيجوز ان لم تفعل. فيكون المضارع مجزومًا لفظًا بلم والجملة في محلّ جزم بإنْ. وإنْ لا تفعلْ. فالجزم بإنْ ولا لا عملَ لها. وقد يكون جواب الشرط واحدًا من هذه فيقترن بالفاء كما سيأتي (٢) ورفع الجزآء ضعيفٌ. ومنهُ قولهُ انّك إن يُصرَعْ اخوك تُصرَعُ. ويحسُن الرفع اذا تقدّم ما يطلب الجزآء قبل إن. كقولهم طعامَك إنْ تزُرْنا تأكلُ. تقديرهُ طعامَك تأكلُ إن تزُرْنا (٣) ورفعهُ عند سيبويهِ على تقدير تقديمهِ وكونِ الجوابِ محذوفًا. وذهب الكوفيّون والمبرّد الى انهُ على تقدير الفاء. وذهب قومٌ الى انهُ لمّا لم يظهر لاداة الشرط تأثيرٌ في فعل الشرط لكونهِ ماضيًا ضعفت

من عاشرَ المتكبّرَ يلبسُ الكبرياءَ. بجزم يلبس ورفعهِ. وان كان الشرط والجزآء ماضيينِ فلا جزمَ فيهما. كقول الحكيم مَنْ لَمسَ القارَ لَصِقَ بهِ

المطلب الخامس

في دخول الفآء على جواب الشرط

تدخل الفآء على جواب الشرط في خمسة مواضعَ. الاول اذا كان الجواب ماضيًا مقرونًا بقَدْ. نحو إنْ آمنتَ فقد خلصتَ(١) الثاني اذا كان فعل الشرط ماضيًا والجزآء مضارعًا جاز دخول الفآء على الجواب وامتنع جزمُهُ. نحو إنْ قمتَ فيقومُ اخوك. الثالث اذا دخل على الجزآء اداةُ نفيٍ مثل لَيسَ ولا وما ولَنْ ولَمْ وجب دخول الفآء على الفعل وامتنع الجزم الا المنفيّ بِلا فيجوز فيهِ الجزم وعدمهُ(٢) مثالهُ قولهُ

عن العَمَل في الجواب. ومثل الماضي في ذلك المضارعُ المنفيُّ بلَمْ. تقول إن لَمْ تَقُمْ اقومُ. وقول المصنف بُعَيد هذا وان كان الشرط والجزآء ماضيين فلا جزم فيهما يريد بهِ انهُ لا جزم فيهما لفظاً ولكنهما في محلّ جزمٍ. فتأمّل (١) او ماضيًا جامدًا نحو وان تبدوا الصدقات فنِعِمّا هي. واعلم ان الماضي المتصرّف المجرّد من قد على ثلثة اضربٍ. ضربٍ لا يجوز اقترانهُ بالفآء وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يُقصَد بهِ وعدٌ او وعيدٌ. نحو ان قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو. وضربٍ يجب اقترانهُ بالفآء وهو ما كان ماضيًا لفظاً ومعنى. نحو ان كانَ قميصهُ قُدَّ من قُبُلٍ فصَدَقَتْ. وقَدْ معهُ مقدَّرةٌ. وضربٍ يجوز اقترانهُ بالفآء. وهو ما كان مستقبلاً معنًى وقُصِدَ بهِ وعدٌ او وعيدٌ. نحو ومن جآء بالسيئة فكُبّت وجوههم في النار. لانهُ اذا كان وعدًا او وعيدًا حَسُنَ ان يقدَّر ماضيَ المعنى فعُومِلَ معاملة الماضي حقيقةً (٢) وكذلك المنفيُّ بلَمْ يجوز فيهِ الامران. فان اقترن المضارع بالفآء وجب رفعهُ وكانت الفآء داخلةً على مبتدإٍ مقدَّرٍ على الاصحّ. ومما يجب اقترانهُ بالفآء ولم يذكرهُ المصنف المضارع المقرون بالسين او سوف. نحو ومن يستنكفْ عن عبادتهِ ويستكبرْ فسيحشرُهم اليهِ جميعًا. ونحو وان خفتم عيلةً فسوف يغنيكم اللهُ من فضلهِ

تعالى إنْ سألتكم فلا تردُّونَ جوابًا. وقس البواقي. واذا تقدَّمت لا النافية على فعل الشرط وجب جزم الشرط وجوابِهِ. كقولهِ تعالى مَنْ لا يُؤْمِنْ يُدَنْ. الرابع اذا كان الجزآء فعلَ طلَبٍ كقول النبيّ مَنْ يفتخِرْ فليفتخرْ بالربِّ. وكقول الحكيم إنْ سقط عدوُّك فلا تَشْمتْ بهِ. الخامس اذا كان الجزآء اسمًا وجب اقترانهُ بالفآء. كقول الحكيم من يتّكِلْ على قلبهِ فجاهلٌ(١)

(١) تُوهِم عبارتهُ ان الجواب قد يكون اسمًا مفردًا وان قولهُ جاهلٌ هو الجواب. والصحيح ان الجواب لا يكون الا جملةً وقولهُ جاهلٌ خبر مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ هو. وهو مع خبرهِ الجوابُ. فكان حقهُ ان يقول اذا كان الجواب جملةً اسميّةً. واذا كان الجواب جملةً اسميّةً غير طلبيّةٍ لم تدخل عليها اداة نفيٍ ولا إنَّ وكان بعد إنْ او إذا من ادوات الشرط جاز اقامة إذَا الفجائيّة مقامَ الفآء نحو وإنْ تُصِبهم سيّئةٌ إذَا هم يقنطون. فاما نحو إنْ عَصَى زيدٌ فويلٌ لهُ. ونحو ان قام زيدٌ فا عمرٌو قائمٌ. ونحو ان قام زيدٌ فإنَّ عمرًا قائمٌ فيتعيّن فيها الفآء. ولا يجوز الجمع بين الفآء وإذَا. وقد تُحذَف الفآء الرابطة للجواب ضرورةً كقولهِ من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها. وعن المبرّد إجازة حذفها في الاختيار. وقد جآء حذفها وحذف المبتدإ في قولهِ بني ثُعَلٍ من ينكعِ العنزَ ظالمٌ. اي فهو ظالمٌ. وضابط اقتران الجواب بالفآء ان لا يصلح جعلهُ شرطاً. وانما قُرِن بالفآء في ما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط. فان ما لا يصلح للارتباط باداة الشرط مع الاتصال احقُّ بان لا يصلح مع الانفصال فاذا قُرِن بالفآء عُلِم الارتباط. اما اذا كان الجواب صالحًا لجعلهِ شرطاً كما هو الاصل لم يحتج الى فآء يقترن بها نحو ان جآء زيدٌ يجيء عمرٌو او قام عمرٌو. واذا وقع بعد جزآء الشرط فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفآء او الواوِ جاز فيهِ ثلثة اوجهٍ. الجزم بالعطف. والرفع على الاستئناف. والنصب بأنْ مضمرةً وجوبًا. وهو قليلٌ. نحو وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوهُ يحاسبكم بهِ اللهُ فيغفرْ لمن يشآء. بجزم يغفر ورفعهِ ونصبهِ. واذا كان اقتران الفعل بعد الجزآء بثمّ فانهُ يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع. فان توسّط المضارع المقرون بالفآء او الواوِ بين جملة الشرط وجملة الجزآء فالوجه جزمهُ نحو ان من يتّقِ ويصبرْ فان الله لا يضيعُ اجرَ

الحسنين. ويجوز النصب. ومن شواهدهِ قولهُ ومن يقترب ويخضعَ نُؤوِهِ. وألحق الكوفيّون ثُمَّ بالفاء والواوِ فاجازوا النصب بعدها. وزاد بعضهم أَوْ. وقد يُحذَف جواب الشرط ويُستغنَى بالشرط عنهُ. وذلك اذا دلّ دليلٌ على حذفهِ. نحو انت ظالمٌ إنْ فعلتَ. والتقدير انت ظالمٌ ان فعلتَ فانت ظالمٌ. ويُحذَف الشرط ويُستغنَى عنهُ بالجزاء. كقولهِ

فطلِّقها فلستَ لها بكفوٍ ... وإلَّا يَعْلُ مفرقَكَ الحُسامُ

اي وإنْ لا تطلّقها يعلُ. وقد يُحذَفان معًا. وذلك بعد إنْ. كقولهِ

قالتْ بناتُ العمِّ يا سلْمَى وإنْ ... كان فقيرًا معدمًا قالتْ وإنْ

التقدير وان كان فقيرًا معدمًا رضيتهُ. ويكثر حذف الشرط مع الاداة نحو فلم تقتلوهم. اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم ولكن الله قتلهم. وكذا حذف بعض الشرط نحو وان احدٌ استجارك. ونحو ان خيرًا فخيرٌ. واذا اجتمع الشرط الغير الامتناعيّ بالقسم حُذِف جواب المتأخِّرِ منهما استغناء بجواب المتقدّم. وقد تقدّم قريبًا ان جواب الشرط يكون مجزومًا او مقرونًا بالفاء. وسيأتي في باب الحروف ان جواب القسم يكون موكّدًا باللام او إنَّ او منفيًا. فمثال تقدُّم الشرط ان قام زيدٌ واللهِ أُكرِمهُ. وان يقم زيدٌ واللهِ فلَنْ اقومَ. ومثال تقدُّم القسم واللهِ ان قام زيدٌ لأقومنَّ وواللهِ ان لم يقم زيدٌ إنَّ عمرًا قائمٌ. وواللهِ ان لم يقم زيدٌ ما يقومُ عمرٌو. واما الشرط الامتناعيّ نحو لَوْ ولَولَا فانهُ يتعيّن الاستغناء بجوابهِ تقدّم الاسم او تأخّر. نحو واللهِ لولا اللهُ ما اهتدينا. هذا اذا لم يتقدّم على الشرط غير الامتناعيّ والقسم ذو خبرٍ. اي ما يطلب خبرًا من مبتدإٍ او اسم كانَ ونحوهِ. فان تقدّم ذو خبرٍ رُجِّح الشرط مطلقًا. اي سواء كان متقدّمًا او متأخِّرًا. فيُجاب الشرط ويُحذَف جواب القسَم. فتقول زيدٌ ان يقم واللهِ يُكرِمْك. وزيدٌ واللهِ ان يقم يكرِمْك. وربما رجح القسم والحالة هذه. قال ابن مالك

وربَّما رُجِّحَ بعدَ قسَمِ ... شرْطٌ بلا ذِي خبرٍ مُقدَّمِ

واذا توالى شرطان دون عطفٍ فالجواب لأوّلهما والثاني مقيّد للأوّل كتقييده بحالٍ واقعةٍ موقعهُ. كقولهِ

إنْ تستغيثوا بنا إنْ تذعروا تجدوا ... منّا معاقلَ عزٍّ زانها كرَمُ

وان تواليا بعطفٍ فالجواب لهما. نحو وإنْ تؤمنوا وتتّقوا يُؤتِكُم اجورَكم. قيل ان توالى الشرط بعطفٍ بالواو فالجواب لهما. نحو ان تأتني وان تحسِنْ اليّ أُحسِنْ اليك.

المطلب السادس

في إضمار إن الشرطيَّة

ويُجزَم الفعل المضارع ايضًا بإنْ مُضمَرةً وجوبًا في جواب الاشياء السبعة التي مرَّ ذكرُها في نواصب المضارع. وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمنّي والترجّي والعرْض. بشرط ان لا يكون الجواب مقرونًا بالفاء والواوِ. مثال الامر أُطلُبْ تَجِدْ. والنهي لا تكفُرْ تدخُلِ الجنَّةَ. والاستفهام أينَ بيتُكَ أَزُرْكَ. والتمنّي ليتني راهِبٌ أخلُصْ. والترجّي لَعلَّ اللهَ يرحمُني أَتُبْ. والعرْض أَلَا تضيفُنا نُكرِمْكَ (1) فالجواب في

او بأَوْ فالجواب لاحدهما نحو ان جاءَ زيدٌ او ان جاءت هندٌ فأُكرِمهُ او فأُكرِمها. اوبالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابُهُ جوابُ الاوّل. واعلم ان كلَّ موضعٍ استُغنِي فيهِ عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيهِ الا ماضيَ اللفظ. او مضارعًا مجزومًا بلَمْ. نحو وان سألتهم من خلقهم ليقولُنَّ اللهُ. ونحو لَئِنْ لم تنتهِ لارجمنّك. فلام لَئِنْ موطِّئةٌ لقسمٍ محذوفٍ. والتقدير واللهِ لَئِنْ. ولا يجوز انت ظالمٌ إنْ تفعلْ ولا واللهِ ان تقم لَأقومنّ. وما ورد من ذلك فضرورةٌ على الاصحّ (1) اختُلِف في جازم الفعل حينئذٍ على اقوالٍ اصحُّها انهُ مجزومٌ بشرطٍ مقدَّرٍ دلَّ عليهِ الطلب. واليهِ ذهب اكثر المتأخّرين. فتقدير اطلبْ تَجِدْ اطلبْ فان تطلبْ تَجِدْ لا ان تطلبْ تَجِدْ خلافًا للمصنف. ويُوهِم كلامُهُ ان الواو تشارك الفاء في حكم الجزم هنا كما شاركتها في حكم النصب. والصحيح انفراد الفاء عن الواو بان الفعل بعدها يجزم عند سقوطها. وكان عليهِ ان يشترط لذلك قصد الجزاء. لانهُ اذا لم يُقصَد الجزاء فانهُ لا يُجزَم بل يُرفَع اما مقصودًا بهِ الوصف نحو ليت لي مالًا انفقُ منهُ. او الحال او الاستئناف. ويحتملها قولهُ كرُّوا الى حرّتيكم تعمرونها. وان يشترط للجزم بعد النهي كونَ الجواب امرًا محبوبًا كدخول الجنة والسلامة في قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدنُ من الاسد تَسْلَمْ. فلو كان امرًا مكروهًا كدخول النار واكل السبع في قولك لا تكفرْ تدخلِ النارَ ولا تدنُ من الاسد ياكلْك تعيّن الرفع خلافًا للكسائي. واعلم انهُ

هذه الاماكن كلها مجزومٌ على تقدير إضمار إنِ الشرطيَّة. فتقديرها في الامر إنْ تَطلُبْ تَجِدْ. وفي النهي إنْ لا تكفُرْ تدخُلِ الجنَّةَ. وقس البواقي. النتيجة ان هذه الاشياءَ السبعة ان اقترن جوابها بالفاءِ او بالواو انتصب بإضمار إنِ المصدريَّة. وان كان غير مقترنٍ بهما جُزِم بإضمار إنِ الشرطيَّة. واما النفي فلا يصلح ان يكون جوابًا في إضمار إنِ الشرطيَّة⁽¹⁾ فلهذا عدلنا عنهُ لان النهي يُغني عنهُ

البحث الثالث

في افعال المدح والذمّ وفيهِ ثلثة مطالب

المطلب الاول

في نِعمَ وبِئسَ وساءَ

افعال المَدْح والذَّمِّ كلُّ فعلٍ وُضِع لإنشاءِ مَدْحٍ او ذَمٍّ. وهي اربعةٌ⁽²⁾ نِعمَ وحبَّذا في المدح. وبِئسَ وساءَ في الذم. فنِعمَ وبِئسَ وساءَ افعالٌ جامدةٌ لا يُستعمَلُ منها الا الماضي فقط⁽³⁾ ويجيءُ فاعلها احد ثلثة

لا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مُثِّل او باسم الفعل نحو صَهْ أُحسِنْ اليك. ونحو قولهِ مكانكِ تحمدي او تستريحي. وحكم جواب الدعاءِ والتحضيض كحكم ما تقدَّم

(1) وذلك لان النفي يقتضي تحقُّق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقُّق الوقوع فلا يُجزَم بعدهُ كما لا يُجزَم بعد الإيجاب. وقول المصنف عدلنا عنهُ لان النهي يُغني عنهُ فيهِ إبهامٌ كان حقهُ ان يزيلهُ. ولا يخفى ما في المطلب من التكرار والتسامح

(2) قولهُ وهي اربعةٌ بعد قولهِ هي كلُّ فعلٍ الى آخرهِ فيهِ نظرٌ من جهة اطلاقهِ كلَّ فعلٍ ثم تقييدهِ كلَّ فعلٍ بهذه الاربعة. ولو قال هي افعالٌ وُضِعت الى آخرهِ لم يَرِد عليهِ ذلك

(3) مذهب جمهور النحويين ان نِعمَ وبِئسَ فعلان. وذهب جماعةٌ الى انهما اسمان واستدلُّوا بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم نِعمَ السيرُ على بِئسَ العَيْر.

امورٍ نذكرها. والاسم المخصوص بالمدح او الذمّ يعتقبهُ. الاول ان يكون فاعلها معرَّفًا بأَلْ نحو نِعمَ الرجلُ بطرسُ. فنِعمَ فعلٌ ماضٍ. والرجلُ فاعلهُ. وبطرسُ مخصوصٌ بالمدح. وهو مرفوعٌ على انهُ مبتدأٌ مؤخَّرٌ. والجملة قبلهُ خبرٌ مقدَّمٌ⁽¹⁾ ومثلهُ بِئسَ وساءَ. الثاني ان يكون الفاعل مضافًا الى ما فيهِ أَلْ نحو نِعمَ رسولُ المسيح بطرسُ. وإعرابهُ مثلما تقدَّم. وقِسْ عليهِ بِئسَ وساءَ. الثالث ان يكون الفاعل مُضمرًا مفسرًا بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييز نحو نِعمَ رجلًا بطرسُ. تقديرهُ نِعمَ الرجلُ رجلًا بطرسُ. وهكذا حكم بِئسَ وساءَ. ولا يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز في اللفظ⁽²⁾ ويُشترَط في الاسم المخصوص بالمدح او الذم ان

وخُرِّج على تقدير نِعمَ السيرُ على عَيْرٍ مقولٍ فيهِ بِئسَ العيرُ. وهكذا ما اشبه. واصلهما فَعِلَ. وقد يَرِدان كذلك. او بسكون العين وفتح الفاءِ وكسرها. او بكسرهما. وكذلك كل ذي عينٍ حلقيةٍ من فَعِل فعلًا كان كشَهِدَ او اسمًا كفَخِذٍ

(1) وقيل هو خبر مبتدإٍ محذوفٍ وجوبًا. والتقدير هو بطرسُ. اي الممدوحُ بطرسُ. وقيل هو مبتدأٌ خبرهُ محذوفٌ. والتقدير بطرسُ الممدوحُ. واختُلِف في أَل الداخلة على فاعل افعال هذا الباب. فقيل هي للجنس حقيقةً. وقيل هي للجنس مجازًا. وقيل هي للعهد

(2) واجازهُ قومٌ واستدلُّوا بقولهِ نِعمَ الزادُ زادُ ابيك زادًا. وفصَّل بعضهم فقال ان افاد التمييز فائِدةً زائِدةً على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو نِعمَ الرجلُ فارسًا زيدٌ وإلَّا فلا. فان كان الفاعل ضميرًا كما هو مذهب الجمهور نحو نِعمَ رجلًا زيدٌ على تقدير نِعمَ هو جاز الجمع بينهُ وبين التمييز اتفاقًا. ولهذا الضمير احكامٌ. الاول انهُ لا يبرز في تثنيةٍ ولا جمعٍ. الثاني انهُ لا يُتبَع. الثالث انهُ اذا فُسِّر بمؤنَّثٍ لحقتهُ تاءُ التانيث خلافًا لمن منع ذلك. ولمفسِّر هذا الضمير شروطٌ. الاول ان يكون مؤخَّرًا عنهُ. الثاني ان يتقدَّم على المخصوص الا في ما ندر. الثالث ان يكون مطابقًا للمخصوص في الإفراد وضدِّهِ والتذكير وضدِّهِ. الرابع ان يكون قابلًا لأَلْ. الخامس ان يكون نكرةً عامَّةً. فلا يُقال نِعمَ شمسًا هذه الشمسُ. فلو قلت نِعمَ شمسًا شمسُ يومِنا الجاز.

يُطابِق الفاعلَ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. نحو نِعمَ الرجلانِ البطرسانِ الخ. ونِعمَتِ المرأةُ مريمُ الخ[1]

المطلب الثاني

في الاسم المخصوص بالمدح والذمّ

الاسم المخصوص بالمدح والذمّ لهُ اربع حالاتٍ. الأُولى الإثبات كما مثّلنا. الثانية الحذفُ جوازًا نحو نِعمَ التلميذُ. اي نِعمَ التلميذُ بطرسُ. وبِئسَ التلميذُ. اي بِئسَ التلميذُ يوضاسُ. الثالثة ان تقع مَا بعد فعل المدح والذمّ نحو نِعمَ مَا بطرسُ. ويجوز ان تدغم ميم مَا بميم نِعْمَ وتكسر العين. نحو نِعِمّا. بكسر العين وتشديد الميم بغير تنوين. وغلط من نوّنها وخفّف ميمها. ومثلهُ بِئسمَا وسآءَ مَا. فتكون مَا هنا بمعنى النكرة المفسّرة. والفاعل مُضمرٌ. تقديرهُ نِعمَ الرجلُ مَا بطرسُ[2] الرابعة حذف الاسم المخصوص بالمدح والذمّ الواقع بعد مَا نحو نِعِمّا وبِئسَمَا. اي نِعِمّا بطرسُ وبِئسَمَا يوضاسُ. ومتى رايت نِعِمّا وبِئسَما

السادس ان ذكرهُ لازمٌ الا في ما ندر (١) حقُّ المخصوص ان يكون مختصًا وان يصلح للإخبار بهِ عن الفاعل موصوفًا بالممدوح في المدح وبالمذموم في الذمّ. فاذا قلت نِعمَ الرجلُ زيدٌ فانهُ يصحُّ ان تقول الرجلُ الممدوحُ زيدٌ. وكذا بِئسَ الرجلُ زيدٌ. فانهُ يصحُّ ان تقول الرجلُ المذمومُ زيدٌ. فان لم يصلح كما في نحو بِئسَ مَثَلُ القومِ الذين كذّبوا بآياتنا أُوّل على حذف مضافٍ الى المخصوص. فيكون التقدير المَثَلُ المذمومُ مَثَلُ القومِ

(٢) اختُلِف في مَا هنا. فقال قومٌ هي نكرةٌ منصوبةٌ على التمييز والفاعل ضميرٌ مستترٌ. وقيل هي الفاعل وهي اسمٌ معرفةٌ. وفي مَا ان وَلِيَها اسمٌ نحو فنِعِمّا هي ثلثة اقوالٍ. احدها انها نكرةٌ تامّةٌ في موضع نصبٍ على التمييز والفاعل مضمرٌ والمرفوع بعدها هو المخصوص. وثانيها انها معرفةٌ تامّةٌ وهي الفاعل. وثالثها انّ مَا مركّبةٌ مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل

داخلَينِ على فعلٍ وكان الاسم المخصوص بالمدح والذمّ محذوفًا فقدِّرهُ بمصدر ذلك الفعل. كقول داود النبيّ نِعِمّا نِعِمّا قد رأت اعيننا. تقديرهُ نِعمَ المَرْأَى الذي رأتهُ اعيننا

المطلب الثالث

في حبذا

من افعال المدح حَبَّذَا بفتح الحآء نحو حَبَّذَا بطرسُ. فحَبَّ فعلٌ ماضٍ. وذا فاعلُهُ. وبطرسُ اسمٌ مخصوصٌ بالمدح. وصيغتها واحدة في المثنّى والجمع مذكّرًا ومؤنّثًا[1] غير ان الاسم المخصوص بالمدح يثنّى ويُجمَع ويذكَّر ويؤنَّث. نحو حَبَّذَا البطرسانِ والبطرسونَ وحَبَّذَا مريمُ الخ. ويجوز ان يقع بعد حَبَّذَا نكرةٌ منصوبةٌ على التمييز نحو حَبَّذَا رجلاً بطرسُ. ويجوز تقديم بطرسَ على النكرة نحو حَبَّذَا بطرسُ رجلاً. ويجوز ان يقع بعد حَبَّذَا حالٌ سوآءٌ كان مقدَّمًا او مؤخَّرًا نحو حَبَّذَا بطرسُ راكبًا او راكبًا بطرسُ[2]

(١) لانها أشبهت الامثال والامثال لا تُغيَّر عن مواردها وان لم تطابق المضروبة لهُ. كقولهم في الصيفِ ضيّعتِ اللّبن. بكسر التآء. لانهُ في اصلهِ خطابٌ لامرأةٍ سألت زوجها ان يطلّقها وكان ذلك في الصيف ثم ارسلت اليهِ في الشتآء تطلب لبنًا فقال ذلك. فاذا ضُرِب لرجلٍ او جماعةٍ لم يتغيَّر عن اصلهِ. واعلم ان مخصوص حبّذا يفارق مخصوص نِعمَ من اوجهٍ. الاول ان مخصوص حبّذا لا يتقدّم عليها بخلاف مخصوص نِعمَ. تقول زيدٌ نِعمَ الرجلُ ولا تقول زيدٌ حبّذا. الثاني انهُ لا تعمل فيهِ النواسخ بخلاف مخصوص نِعمَ كقولهِ إنّا وجدناهُ صابرًا نِعمَ العبدُ. الثالث انهُ يجوز ذكر التمييز قبلهُ وبعدهُ تقول حبّذا رجلاً زيدٌ وحبّذا زيدٌ رجلاً بخلاف مخصوص نِعمَ. فان تأخير التمييز عنهُ نادرٌ

(٢) واذا وقع بعد حَبَّ غيرُ ذَا من الاسمآء جاز فيهِ وجهان. الرفع بحَبَّ نحو حَبَّ زيدٌ. وجرّهُ بالبآء نحو حَبَّ بزيدٍ. ثم ان وقع بعد حَبَّ ذَا وجب فتح الحآء وان

القسم العاشر

في الحروف وفيهِ ثمانية ابحاث

البحث الاول

في حروف الجرّ وفيهِ ثمانية مطالب

المطلب الاول

في تعريف الحرف وانواعهِ

الحرف ما دلَّ على معنًى في غيرهِ. واقسامهُ ثلثةٌ. مختصٌّ بالاسم كحروف الجرّ. ومختصٌّ بالفعل كحروف الجزم. ومشتركٌ بينهما كحروف العطف. وانواع الحروف ثمانية عشر. حروف الجرّ. وحروف العطف. وحروف النفي. وحروف الإيجاب. وحروف الزيادة. واللامات. وحروف المصدر. وحرف التفسير. وحرف التوقُّع. وحرف الرَّدْع. وحروف التحضيض. وحروف الاستفهام. وحروف الشرط. وحروف الجزم. وحروف التنبيه. والحروف المشبَّهة بالفعل. وحروف النداء. وحروف الاستثناء. ويأْتي بيانُها مفصَّلاً

وقع بعدها غيرُ ذا جاز ضمُّ الحاء وفتحها. ورُوِي بالوجهين قولهُ وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتَلُ. واعلم ان كل فعلٍ ثلاثيّ يجوز ان يُبنَى منهُ فعُلٌ على فعُلَ بضمّ العين لقصد المدح او الذمّ بشرط ان يكون صالحًا للتعجُّب مضمَّنًا معناهُ ويُعامَل معاملة نِعْمَ وبِئْسَ في جميع ما تقدَّم لهما من الاحكام. ويجوز جرُّ فاعلهِ بالباء والاستغناء عن أَلْ وإضمارهُ على وفق ما قبلهُ. تقول شرُفَ الرجلُ زيدٌ ولؤُمَ الرجلُ زيدٌ. غير ان علِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ تبقى على كسرة عينها. لانها هكذا سُمِعت عن العرب حين استعملوها هذا الاستعمال. قال ابن مالك

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا ٱلفَاعِلُ ذَا   وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا

المطلب الثاني

في كميَّة حروف الجرّ

حروف الجرّ ثمانية عشر. وهي مِنْ وإلَى وعَنْ وعَلَى وفِي ورُبَّ والكافُ واللامُ والباءُ والواوُ والتاءُ ومُذْ ومُنْذُ وحَاشَا وعَدَا وخَلَا وحَتَّى ولَوْلَا. وتُسَمَّى حروفَ الجرّ وحروفَ الإضافة. وعَمَلُها أَنَّها تخفضُ الاسمَ عند دخولها عليهِ(1) ولها معانٍ يأْتي بيانُها

المطلب الثالث

في معنى مِنْ وإلَى

مِنْ لها ستَّة معانٍ. الاول ابتداء الغاية إمَّا مكانيَّةً كسِرْتُ من البيعة. واما زمانيةً كصمت مِنْ امسِ. الثاني بيان الجنس كقولهِ تعالى نجّنا من الشرّير. اي من جنس الشرّير. الثالث التبعيض كقول النبيّ اخذ من تراب الارضِ. اي من بعض تراب الارض. الرابع ان تكون زائدةً. ويُشترَط في زيادتها شرطان. احدهما ان يتقدَّمها نفيٌ او استفهامٌ. والثاني ان تكون داخلةً على نكرةٍ نحو ما جاءَني من احدٍ. وهل جاءَني من احدٍ. اي جاءَني احدٌ(2) الخامس التعليل. كقول

(1) واعلم ان هذه الحروف منها ما يختصُّ بالظاهر. وهو الكافُ والواوُ والتاءُ ومُذْ ومُنْذُ وحتّى. ومنها ما يختصُّ بالمُضمَر. وهو لولا خاصَّةً. ومنها ما هو مشتركٌ بينهما وهو باقيها. وحركة الكاف والواو والتاء فتحةٌ. وحركة الباء واللام كسرةٌ

(2) وفائدة زيادتها توكيد العموم. لانك اذا قلت ما جاءَني رجلٌ يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة فيتأتَّى لك ان تقول بل رجلان. ولكن بعد دخول مِنْ يمتنع ذلك. وقد تُزاد بعد النهي ايضًا نحو لا يأْتِني من احدٍ. وقد جعل المصنف زيادة مِنْ من معانيها. وفيهِ تسامحٌ

الرسول ان عمى القلب صار لبني اسرائيل من مهلةٍ يسيرةٍ. اي لاجل مهلةٍ. السادس الانتهآء نحو دنوتُ منهُ. اي دنوت اليهِ[1] إلى لها معنيان. احدهما انتهآء الغاية. إمَّا مكانيةً نحو سرت من القدس الى الطورِ. و إمَّا زمانيةً نحو صمت من الجمعةِ الى الجمعةِ. والثاني ان تكون بمعنى عند. كقولهِ تعالى كريمٌ اليَّ موتُ الابرارِ. اي كريمٌ عندي[2]

المطلب الرابع

في معنى عَنْ وعَلَى وفِي

عَنْ معناها المجاوزة. كقول البشير خرج يسوعُ عَنْ تخومهم. اي تجاوزها[3] عَلَى للاستعلآء. كقول البشير صعد على جميزةٍ. وقد تكون

(١) وتأتي للبَدَل نحو أرضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرةِ. وللاستعلآء نحو نصرناهُ من القوم. وللظرفيةِ نحو ماذا خلقوا من الارض. وموافقةَ عَنْ نحو يا غافلاً من الله. اي عن الله. ومنهُ زيدٌ افضلُ من عمرٍو كما سبق بيانهُ. على ان مِنْ تُستعمل في ما ينتقل مثل اخذت منهُ الدراهم. وعَنْ تُستعمل في ما لا ينتقل مثل اخذت عنهُ العلمَ. وموافقةَ للبآء نحو ينظر من طرفٍ خفيٍّ. اي بطرفٍ خفيٍّ. وتكون للفصل. وذلك بين متضادَّين نحو هل تعرف الجيِّد من الرديِّ. او متماثلَين نحو هل تعرف زيدًا من عمرٍو (٢) وتأتي للمصاحبة نحو ضُمَّ هذا الى هذا. وموافقةَ للاَّم نحو الامرُ الى الله. اي لله. واعلم انهُ اذا دلَّت قرينةٌ على دخول ما بعد إلَى نحو قرأتُ الكتاب من أوّلهِ الى آخرِهِ. او على عدم دخولهِ نحو أتِمُّوا الصيامَ الى الليل عُمِلَ بها. وإلاَّ فالصحيح عدم دخولهِ مطلقًا. وبعكس ذلك حتَّى مع عدم القرينة. وقد تأتي زائدةً نحو وأفئدةَ الاكثرين تهوى اليها. اي تهواها (٣) وتأتي موافقةً لبَعْدَ نحو لتركبُنَّ طبقًا عن طبقٍ. وللبَدَل نحو يومَ لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئًا. وللاستعلآء نحو فانما يبخل عن نفسهِ. وللتعليل نحو الا عن موعدةٍ وعدها إيَّاهُ. وللظرفيةِ نحو لا تكن عنهُ وانيًا. وموافقةَ لِمِنْ نحو الله يقبل التوبة عن عبادهِ. وللبآء نحو ما ينطق عن الهوى. وزائدةً للتعويض عن اخرى محذوفةٍ كقولهِ فهلاَّ التي عن بينَ جنبيك تدفع. والاصل عن

عَنْ اسمًا بمعنى جانب وعَلَى اسمًا بمعنى فوق فيدخلهما حينئذٍ حرف الجرّ. مثال الاول قولهُ تعالى ويُقيم الخرافَ من عن يمينهِ والجدآء من عن شمالهِ. اي من جانب. ومثال الثاني قولُ البشير واقامهُ من على جناح الهيكل. اي من فوق[1] فِي لها معنيان. احدهما الظرفيةً نحو الخمر في الزِقّ. والثاني ان تكون بمعنى عَلَى نحو صلبوهُ في عود. اي على عود[2]

المطلب الخامس

في معنى رُبَّ والكاف

رُبَّ للتقليل. فهي بعكس كَمِ الخبريَّة. وشروطها ثلثة. الاول ان تكون واقعةً صدر الكلام. الثاني ان يكون مجرورها نكرةً موصوفةً. الثالث ان يكون جوابها فعلاً ماضيًا نحو رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ. وقد

الثي. ونكون مصدريَّةً. وذلك في عَنعنة تميمٍ نحو يعجبني عَنْ يفعلَ. اي أنْ يفعلَ

(١) وتأتي للظرفيةِ نحو ودخل المدينة على حينِ غفلةٍ. وللمجاوزة نحو رَضيت عليهِ. وللتعليل نحو ولتكبّروا اللهَ على ما هداكم. وللمصاحَبة نحو ان ربَّك لذو مغفرةٍ للناس على ظلمهم. وموافقةَ لِمِنْ نحو اخذوا على الناس حقَّهم. وللبآء نحو خُذْ هذا الدوآء على اسم الله. وللاستدراك او الاضراب. كقولهِ

بكلٍّ تداوينا فلم يشفَ ما بنا على أنَّ قربَ الدارِ خيرٌ من البُعْدِ

وزائدةً للتعويض عن أُخرَى محذوفةٍ نحو لم يَجِدْ يومًا على من يتَّكل. اي يتَّكل عليهِ

(٢) وتأتي للمُصاحَبة نحو ادخلوا في امرٍ. وللسببيَّة نحو لمسَّكم في ما أفضتم فيهِ عذابٌ. وموافقةً للبآء نحو زيدٌ بصيرٌ في صناعتهِ. ولإلَى نحو رُدَّ يدك في جيبك. وللمُقايَسة نحو ما علمك في بحرهِ إلاَّ قطرةٌ. وموافقةً مِنْ نحو نبعث في كل أُمَّةٍ شهيدًا. وعَنْ نحو فهو في الآخرةِ أعمَى. وعِنْدَ نحو وجدها تَغرب في عينٍ حمأةٍ. وزائدةً نحو شدُّوا في الحبل. وتدخل على ما يكون جزء الشيء نحو هذا ذراعٌ في الثوب. وقد تأتي للتعليل نحو قُتِلَ زيدٌ في ذنبهِ

تدخل رُبَّ على ضميرٍ مبهمٍ مميِّزٍ بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييز. نحو رُبَّهُ رجلاً. وحقُّ هذا الضمير ان يكون مفردًا مذكَّرًا مع الجميع نحو رُبَّهُ رجلين ورجالاً وامراةً الخ. وتلحق رُبَّ مَا الكافَّة فيبطل عملها. وتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل. نحو رُبَّمَا بطرسُ قائمٌ. ورُبَّمَا قامَ بطرسُ. ويجوز حذف رُبَّ ويُعوَّض عنها بالواو ويقع الاسم بعدها مجرورًا. وتُسمَّى واوَ رُبَّ نحو ونديمٍ نبهتهُ. اي رُبَّ نديمٍ (١) الكاف لهُ

(١) ان رُبَّ تأتي للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلاً. فالاول نحو يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة. والثاني كقولهِ الا رُبَّ مولودٍ وليس لهُ أبٌ. ولها صدر الكلام. ولا تجرُّ الا فردًا خاصًا من الظاهر. وهو النكرة لفظًا ومعنًى او معنًى فقط. والغالب في هذا الظاهر وصفهُ. وقد تجرُّ ضميرَ الغيبة فيلزم افرادُهُ وتذكيرُهُ وتفسيرُهُ بتمييزٍ مطابقٍ للمعنى. والاصحُّ انها لا تتعلَّق بشيءٍ لانها في حكم الزائد في الاعراب. فاذا قلت رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتهُ او لقيتُ فمجرورها مفعولٌ في الثاني ومبتدأٌ في الاول او مفعولٌ على حدِّ زيدًا ضربتهُ. وقد تُحذَف فيبقى عملها. وذلك بعد الواو كثيرٌ نحو وليلٍ كموج البحر أرخى سدولَهُ. وبعد الفآء قليل كقولهِ فمثلِك حبلَى قد طرقت. وبعد بَلْ أقلُّ. كقولهِ بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قتمهُ. وقد تُحذَف بعد لا شيءَ. وهو قليلٌ جدًّا. وعليهِ قولهُ رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ. قال ابن مالك

وقَدْ يُجَرُّ بسِوَى رُبَّ لَدَى   حَذْفٍ وبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

يريد ان الجرَّ بغير رُبَّ محذوفًا مطَّرِدٌ وغير مطَّرِدٍ. فغير المطَّرِد كقول رُؤْبة وقد قيل لهُ كيف اصبحتَ خيرٍ والحمد لله. اي على خيرٍ. وقول الشاعر اشارت كليبٍ. وقولهِ فارتقى الاعلامِ. اي الى كُلَيبٍ والى الاعلامِ. والمطَّرد يكون في ثلثة عشر موضعًا. الاول لفظ الجلالة في القَسَم دون عوضٍ نحو اللهِ لافعلنَّ. الثاني بعد كَم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جرٍّ نحو بكَمْ درهمٍ اشتريتهُ. اي بكم من درهمٍ خلافًا للزجَّاج في تقديرهِ الجرَّ بالإضافة. الثالث في جواب ما تضمَّن مثلَ المحذوف نحو زيدٍ في جواب بمَنْ مررت. الرابع في المعطوف على ما تضمَّن مثلَ المحذوف بحرفٍ متَّصلٍ. نحو وفي خلقكم وما يبثُّ من دابَّةٍ اياتٌ لقومٍ يوقنون واختلافِ الليلِ

معنيان. احدهما التشبيه كقول البشير صارت ثيابهُ كالثلجِ. وقد استوفينا معنى التشبيه في رسالتنا المسمَّاة بالمثلَّثات الدرِّيَّة. والثاني ان تكون زائدةً لا معَنَى لها. كقول داود النبي وكمِثْلِ كثرة رافتك. فالكاف هنا زائدةٌ ومِثْل دالَّةٌ على التشبيه (١)

المطلب السادس

في معنى اللام والبآء

والنهارِ. اي وفي اختلاف. الخامس في المعطوف عليهِ بحرفٍ منفصلٍ بلا كقولهِ ما لمحبٍّ جَلَدٌ ولا حبيبٍ رافةٌ. السادس في المعطوف عليهِ بحرفٍ منفصلٍ بلَوْ كقولهِ متى عُذْتُم بِنَا ولَوْ فِئَةٍ منَّا. السابع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمَّن مثلَ المحذوف كقولك أزيدِ بن عمرٍو استفهامًا لمن قال مررت بزيدٍ. الثامن في المقرون بهلاَّ بعدهُ نحو هَلاَّ دينارٍ لمن قال جِئْتُ بدرهمٍ. التاسع في المقرون بإنْ بعدهُ نحو امرُرْ بأيِّهم افضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو. العاشر في المقرون بفآء الجزآء بعدهُ. حكى يونس مررت برجلٍ صالحٍ إلاَّ صالحٍ فطالحٍ. اي إنْ لا أمرُرْ بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ. والذي حكاهُ سيبويهِ الا صالحًا فطالحٌ. والا صالحًا فطالحًا. وقدَّرهُ ان لا يكن صالحًا فهو طالحٌ. وإلاَّ يكن صالحًا يكن طالحًا. الحادي عشر مع لام التعليل اذا جرَّت كَيْ وصِلَتَها نحو جئْتُ كي تكرمَني. الثاني عشر مع أنَّ وأنْ نحو عجبت أنَّك قائمٌ وأنْ قمتَ. الثالث عشر المعطوف على خبر لَيْسَ ومَا الصالحُ لدخول الجارِّ كقولهِ

بدا ليَ اني لستُ مُدرِكَ ما مَضَى   ولا سابقٍ شيئًا اذا كانَ جائيًا

اجاز سيبويهِ الخفض في سابقٍ على توهُّم وجود البآء في مُدرِك (١) ومن زيادتها قولهُ وليس كمثلِهِ شيءٌ. اى ليس شيءٌ مثلَهُ. وفائدتها التوكيد. وهو معنًى. وقد جعل المصنف زيادة الكاف احد معنَيَيها ثم قال انها زائدةٌ لا معَنَى لها فهذا خلافٌ في خلافهِ. ومن معاني الكاف التعليل نحو واذكروهُ كما هداكم. والاستعلآء كقول بعضهم لقائلٍ لهُ كيف اصبحتَ كخيرٍ. اي على خيرٍ. واستُعمِلت الكاف اسمًا بمعنى مِثْل كما في قولهِ يضحكنَ عن كالبَرَدِ المُنهَمِّ. اي عن مثل البَرَد. وهو قليلٌ

اللام لهُ خمسة معانٍ. الاول المُلك نحو العظمةُ للهِ. الثاني الاختصاص نحو النطقُ للعاقلِ. الثالث التعليل كقولهِ تعالى جئتُ لدينونة هذا العالم. فالمجيء علّة الدينونة. الرابع التعجُّب نحو للهِ دَرُّ بولسَ رسولاً. الخامس ان تكون بمعنى واو القسَم نحو للهِ لأفعلَنَّ. اي واللهِ (١) الباءُ لهُ ثمانية معانٍ. الاول الإلصاق نحو مررت ببطرسَ. الثاني الاستعانة. كقول البشير أنضربُ بالسيفِ. الثالث المصاحبة. كقول البشير خرج يسوعُ بتلاميذهِ. اي معهم. الرابع المقابلة نحو بعث الكفرَ بالايمانِ. الخامس التعدِية نحو ذهبت ببطرسَ. اي أذهبتهُ. السادس الظرفيَّة نحو جلست بالدار. اي في الدار. وهذا قليلٌ. السابع التفدية نحو بأبي وأمي. اي افديك بأبي وأمي. الثامن الزائدة نحو ليسَ بطرسُ بقائمٍ (٢)

(١) وتأتي لانتهاء الغاية نحو ابنوا للخراب. وللتعدية نحو ما أضرَبَ زيدًا لعمرٍو وما أحبَّهُ لبكرٍ. وللتمليك نحو وهبت لزيدٍ دينارًا. ولشبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجًا. وللنسب نحو لزيدٍ ابٌ ولعمرٍو عمٌّ. وللصيرورة نحو فالتقطهُ آل فرعونَ ليكون لهم عدوًّا. وتُسمَّى لامَ العاقبة ولام المآل. وللتبليغ. وهي الجارَّة لاسم السامع نحو قلت لهُ كذا. وموافقةً لعلَى في الاستعلاء الحقيقيّ نحو ويخرُّون للأذقان. والمجازيّ نحو وان اسأتم فلها. وموافقةً بَعْدَ نحو أَقِم الصلوة لدلوك الشمس. وموافقةً عند نحو كتبتهُ لخمسٍ خلونَ. وموافقةً فِي كقولهم مضى لسبيلهِ. وموافقةً مِنْ. كقولهِ ونحنُ لكم يومَ القيامةِ افضلُ. وموافقةً عَنْ. كقولهِ كضرائر الحسناء قلنَ لوجهها. وموافقةً مَعْ. كقولهِ

فلمَّا تفرَّقنا كأنّي ومالكًا لطول اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معًا

وزائدةً قياسًا في نحو لزيدٍ ضربت. وسماعًا في نحو ضربت لزيدٍ كما تقدَّم آنفًا. وقول المصنف فالمجيء علّة الدينونة ظاهر السهو. وصوابهُ فالدينونة علّة المجيء (٢) وتأتي

المطلب السابع

في معنى حروف القسَم وهي الواو والتاء والباء

الواو تختصُّ بالقسَم الظاهر سواءٌ كان المُقسَم بهِ لفظَ الجلالة او غيرَهُ نحو واللهِ والانجيلِ. التاء تختصُّ باسم الجلالة فقط نحو تاللهِ (١) الباء تدخل القسَم الظاهر والمُضمَر نحو باللهِ وبالانجيلِ وبكَ وبهِ وبي

◎ تنبيه. لابدَّ للقسَم من جوابٍ. فان كان جوابهُ جملةً اسميةً مُثبَتةً وجب اقترانُها باللام. او بإنَّ. او بهما معًا. نحو واللهِ لَبطرسُ رسولٌ. او إنَّ بطرسَ رسولٌ. او إنَّ بطرسَ لَرسولٌ. وان كان الجواب جملةً فعليَّةً وكان فعلها ماضيًا مُثبَتًا وجب اقترانُهُ بقَدْ واللام معًا نحو واللهِ لَقَدْ هَلِكَ يوضاسُ. وان كان فعلها مضارعًا مُثبَتًا وجب اقترانُهُ باللام مع نون التوكيد نحو واللهِ لأفعلَنَّ. وان كان الجواب منفيًّا كيفما وقع يدخلهُ من حروف النفي مَا ولَا فقط نحو واللهِ ما بطرسُ كاذبٌ وما كذب بطرسُ وما يكذبُ بطرسُ. ولا تختصُّ بالمضارع فقط نحو واللهِ لا يهلكُ المؤمنُ الفاضلُ

للسببيَّة نحو فكلًّا اخذناهُ بذنبهِ. وللتعليل نحو فبظلمٍ من الذين هادوا حرَّمنا عليهم طيّباتٍ أُحِلَّت لهم. وللبدل نحو ما يسرُّني بها حُمر النعم. وللتبعيض كمِنْ نحو شربنَ بماء البحر. وللمجاوزة كعَنْ نحو فاسأل بهِ خبيرًا. وموافقةً عَلَى نحو مَنْ إنْ تأمنهُ بقنطارٍ. وللقسَم وهي اصل حروفهِ ولهذا خُصَّت بذكر الفعل معها نحو أُقسِم باللهِ. وبالدخول على الضمير نحو بِكَ لافعلنَّ كما سيأتي. وموافقةً إلَى نحو وقد أحسَنَ بي. وزائدةً للتوكيد كما علمت سابقًا (١) وقد تدخل على رَبِّ مضافًا للكعبة او لياء المتكلم. تقول رَبِّ الكعبة ورَبِّي لأفعلنَّ. ونذرنا ألرَّحمنِ ونحياتكَ

المطلب الثامن

في معنى ما تبقَّى من حروف الجرّ

مُذْ ومُنْذُ اذا كانا حرفَيْ جَرٍّ يكونان لابتداءِ الغاية من الزمان نحو ما رايتهُ مُذْ او مُنْذُ يومِ الاحدِ او مُذْ او مُنْذُ يومٍ[1] حاشا وعدا وخلا للاستثناءِ نحو قام القومُ حاشا او عدا او خلا بطرسَ. واذا تقدَّمها ما ترجَّح انها افعالٌ وانتصب ما بعدها. الا حاشا فلا يتقدَّمها ما. حتَّى لانتهاءِ الغاية. اي بمعنى إلى. فلا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها اذا كانت حرف جرٍّ نحو اكلت السمكةَ حتَّى راسِها. اي الى راسها. فهو ليس بماكولٍ. ولا تجرُّ ضميرًا. اي لا يقال حتَّاكَ وحتَّاهُ[2] لَوْلا تجرُّ الضميرَ فقط نحو لَوْلاكَ ولَوْلاهُ[3]

(١) ان مُذْ ومُنْذُ اذا كانا حرفَيْ جرٍّ يكونان بمعنى مِنْ في الماضي نحو مارايتهُ مُذْ او مُنْذُ يومِ الجمعةِ. وبمعنى فِيْ في الحاضر نحو ما رايتهُ مُذْ او مُنْذُ يومِنا. هذا مع المعرفة كما رايت. فان كان المجرور بهما نكرةً كانا بمعنى مِنْ و إلى معًا نحو ما رايتهُ مُذْ او مُنْذُ يومَينِ (٢) قال في فصلِهِ المعقود فلا يُقَال حتَّاك وحتَّاهُ الا في ضرورة الشعر. انتهى. وتدخل حتَّى الجارَّة الاسمَ فتخفضهُ لفظاً والفعلَ فتخفضهُ محلاً. ولا تجرُّ الا آخِرًا كما مثَّل المصنف. او متَّصلاً بالآخر نحو سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجرِ. فلا يُقَال سرتُ البارحةَ حتى نصفِ الليلِ. بل يُقَال الى نصفِ الليلِ. واذا كان ما بعد حتَّى داخلاً في حكم ما قبلها تعيَّن الجرُّ بها نحو صمتُ الايَّامَ كلَّها حتى يومِ العيد. و إلَّا فلا نحو صمتُ الايَّامَ كلَّها حتى يومِ الثلثاءِ بالجرّ. ويجوز العطف فتقول يومَ الثلثاءِ. ويجب ان يكون الفعل قبلها ممَّا ينقضي شيئًا فشيئًا. فلا يُقَال كتبتُ حتى زيدٍ بل الى زيدٍ. ولا تقتضي ابتداءَ الغاية بخلاف إلَى. فيُقَال سرتُ من القدس الى لبنانَ. ولا يُقَال حتى لبنانَ (٣) ولا تتعلَّق بشيءٍ. وموضعِ المجرور بها رفعٌ بالابتداءِ. والخبر محذوفٌ تقديرُهُ حاصلٌ او موجودٌ. وان عطفتَ على مجرورها رفعتَ المعطوف. تقول لولاك وزيدٌ بالرفع. واعلم انهُ لا يجوز الفصل بين حرف الجرّ ومجروره في الاختيار. وقد

البحث الثاني

في حروف العطف وفيهِ اربعة مطالب

المطلب الاول

في كمية حروف العطف

حروف العطف تسعةٌ. وهي الواوُ والفاءِ وثُمَّ وحتَّى وأَوْ وأَمْ ولا وبَلْ ولكِنْ بسكون النون[1] وليست إمَّا حرفَ عطفٍ بل هي حرفُ تقسيمٍ. نحو خُذْ منهُ إمَّا درهمًا و إمَّا دينارًا. بكسر الهمزة. لانها تقترن بالواو. وحرف العطف لا يدخل على مثلهِ[2]

يُفصَل بينهما في الاضطرار بظرفٍ او مجرورٍ. كقولهِ إنَّ عمرًا لاخيرَ في اليومَ عمرٍو. وقولهِ وليس الى منها النزولِ سبيلُ. وندر الفصل بينهما في النثر بالقَسَم نحو اشتريتهُ بواللهِ درهمٍ. اي واللهِ بدرهمٍ (١) فالستة الاوائل تشرك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنًى. ولا وبَلْ يشرِكان لفظًا لا معنًى. وكذا أَمْ وأَوْ ان اقتضيا إضرابًا. واختُلِف في لَكِنْ فذهب اكثر النحويين الى انها حرف عطفٍ واختلفوا على ثلثة اقوالٍ. احدها انها لا تكون عاطفةً الا اذا لم تدخل عليها الواو. والثاني انها عاطفةٌ ولا تُستعمَل الا بالواو. والثالث ان العطف بها وانت مخيَّرٌ في الاتيان بالواو (٢) لا خلاف في ان إمَّا الأُولَى غير عاطفةٍ لاعتراضها بين العامل والمعمول كما مثَّل المصنف. وبين احد معمولَي العامل ومعمولِهِ الآخَر نحو رايت إمَّا زيدًا و إمَّا عمرًا. وأمَّا إمَّا الثانية فذهب جماعةٌ الى انها غير عاطفةٍ لملازمتها غالبًا الواوَ العاطفة. وذهب ابن الحاجب الى انها حرف عطفٍ. وقول المصنف خُذْ منهُ إمَّا درهمًا و إمَّا دينارًا ليس تقسيمًا بل التقسيم في مثل قولك الانسان إمَّا ذكرٌ و إمَّا أُنثَى. واعلم ان إمَّا مركَّبةٌ من إنْ ومَا. وهي تكون للتخيير نحو إمَّا منًّا و إمَّا فداءً. وللشكّ نحو لقيت إمَّا زيدًا و إمَّا عمرًا. وتجيءُ للتفصيل كأمَّا بالفتح نحو إمَّا شاكرًا و إمَّا كفورًا. وللإبهام نحو إمَّا يعذِّبهم و إمَّا يتوب عليهم. وللاباحة نحو تعلَّمْ إمَّا فقهًا واما نحوًا. واذا ذُكِرَت متأخِّرةً يجب ان يتقدَّمها إمَّا اخرى كما رايت. واذا ذُكِرت سابقةً فقد

المطلب الثاني

في معنى الواو والفاء وثمّ وحتّى

الواو لمطلق الجمع من غير تقييدٍ بقبليّةٍ او بعديّةٍ او مصاحبةٍ نحو جاء بطرسُ وبولسُ قبلهُ او بعدهُ او معهُ[1] الفاء للترتيب من غير مهلةٍ. نحو جاء بطرسُ فبولسُ. اذا كان مجيء بولسَ بعد بطرسَ بغير تأخيرٍ[2] ثمّ للترتيب مع التراخي نحو آمنَ بطرسُ ثمّ بولسُ. لان إيمان

تُذكَر في اللاحق كلمة إمّا او كلمة أوْ. وقد يُستغنَى عن إمّا الثانية بإلّا نحو إمّا انك تتكلّمُ بخيرٍ وإلّا فاسكت. وقد تُحذَف إمّا الأولى نحو زيدٌ يقومُ وإمّا يقعدُ. وقد تُفتَح همزتها. وقد تُبدَل ميمها ياءً ساكنةً. كقولهِ إيمّا الى جنّةٍ إيمّا الى نارِ (١) وتنفرد الواو عن سائر الحروف العاطفة في امورٍ. منها ان متبعها في الحكم محتملٌ للمعيّة برجحانٍ وللتأخر بكثرةٍ وللتقدّم بقلّةٍ. ومنها انها تقترن بإمّا ولا النافية ولكنْ. ومنها انها تعطف العقد على النيّف في العدد. ومنها انها تعطف صفاتٍ متفرّقةً على موصوفاتها. ومنها انها تعطف ما كان حقهُ ان يُثنّى او يُجمَع. كقولهِ ولكنهُ همٌّ وثانٍ وثالثٌ. فكان يمكنهُ ان يقول همّانِ او همومٌ. ومنها انها تعطف ما لا يُستغنَى عنهُ نحو اشترك زيدٌ وعمرٌو. وجلست بين زيدٍ وعمرٍو. ومنها انها تعطف الخاصّ على العامّ تفصيلاً نحو حافظوا على الصلواتِ والصلوةِ الوُسطَى. ومنها انها تعطف عاملاً مُضمَرًا على عاملٍ ظاهرٍ يجمعها معنًى واحدٌ. كقولهِ وزجّجنَ الحواجبَ والعيونا. اي وكحلنَ العيونا. ومنها انها تعطف المقدّم على متبوعهِ ضرورةً نحو عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ. اي السلامُ ورحمةُ اللهِ. وقد تأتي الواوُ موافقةً لأوْ في التقسيم كقولك الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. والإباحة نحو تعلّمْ صرفًا ونحوًا. والتخيير نحو تزوّج هندًا واختها. وهذا من النوادر. وزائدةً بعد إلّا لتأكيد الحكم المطلوب إثباتهُ اذا كان في محلّ الردّ والإنكار نحو ما من احدٍ إلّا ولهُ طمعٌ وحسدٌ. وحركتها فتحةٌ. وكذا حركة الفاء (٢) الفاء العاطفة تُفيد الترتيب معنويًّا كان نحو اماتهُ فأقبرهُ. او ذكريًّا وهو عطف مفصّلٍ على مجمَلٍ. نحو فأزلّهما الشيطانُ عنها فاخرجهما ممّا كانا فيهِ. والتعقيب زمانيًّا كان كقولك قعد زيدٌ فقام عمرٌو لمن سألك عنهما أكانا معًا ام

بولسَ كان بعد إيمان بطرسَ بمدّةٍ[1] حتّى للتدريج. ويُشترَط في معطوفها

متعاقبَين. او ذهنيًّا كقولك جاء زيدٌ فقام عمرٌو إكرامًا لهُ. وكثيرًا ما تقتضي ايضًا التسبُّب ان كان المعطوف جملةً نحو فوكزهُ موسى فقضى عليهِ. فانْ حُذِف معها المعطوف عليهِ فهي الفصيحة. قال الشاعر

قالوا خراسانُ أقصى ما يُرَادُ بنا ثم القفولُ فقد جئنا خراسانا

وقد عرّف ابو البقاء الفصيحة بقولهِ هي التي يُحذَف فيها المعطوف عليهِ مع كونهِ سببًا للمعطوف من غير تقديرِ حرف شرطٍ. قيل سُمّيت فصيحةً لانها تفصح عن المحذوف وتُفيد بيان سببيّةٍ. وكثيرًا ما تكون الفاء السببيّةُ بمعنى اللام السببيّة اذا كان ما بعدها سببًا لما قبلها نحو اخرج منها فانك رجيمٌ. وقد تكون الفاء للاستئناف فتقطع المعنى السابق وتبتدئ بغيرهِ نحو يقول الله للشيء كُنْ فيكونُ. برفع يكونُ. اي فهو يكونُ. وكثيرًا ما تُزَاد نحو اخوك فزيدٌ. وزيدٌ فلا تضربهُ. ونحو فزيدٌ في الدار. ولمّا جئتَ فجئنا. واكثر مجيئها زائدةً في الشعر. وقد تجيء بها المعربون. وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضميرٍ واحدٍ في ما تضمّن جملتَينِ من صلةٍ نحو اللذان يقومان فيغضبُ زيدٌ اخواك. والذي يقومُ اخواك فيغضبُ هو زيدٌ. او صفةٍ نحو مررت بامراةٍ تضحكُ فيبكي زيدٌ. وبامراةٍ يضحكُ زيدٌ فتبكي. او خبرٍ نحو زيدٌ يقومُ فتقعدُ هندٌ. وزيدٌ تقعدُ هندٌ فيقومُ. او حالٍ نحو جاء زيدٌ يضحكُ فتبكي هندٌ. وجاء زيدٌ تبكي هندٌ فيضحكُ. فهذه ثمانِ مسائلَ يختصّ العطف فيها بالفاء دون غيرها لِما فيها من معنى السببيّة (١) وقد يُقَالُ في ثمّ ثُمَّ وثُمّتْ وثُمّتَ. وتختصّ ثُمّتْ وثُمّتَ بعطف الجُمَل. ووجوب دلالة ثمّ على الترتيب مع التراخي مخصوصٌ بعطف المفرد. وقيل التراخي في ثمّ في التكلّم. وقيل في الحكم. وقد تجيء ثمّ لمجرّد الاستبعاد نحو يعرفون نعمة الله ثمّ ينكرونها. وقد تجيء بمعنى التعجب نحو الحمد للهِ الذي خلقَ السمواتِ والارضَ ثمّ الذين كفروا بربّهم يعدلون. وبمعنى الابتداء نحو ثمّ أورثنا الكتابَ. وبمعنى الواو التي بمعنى معْ نحو ثمّ كانوا من الذين آمنوا. اي مع ذلك كانوا منهم. وبمعنى العطف والترتيب نحو الذين آمنوا ثمّ كفَروا ثمّ آمنوا. وبمعنى قبل نحو إنّ ربّكم الذي خلقَ السمواتِ والارضَ ثمّ استوى على العرشِ. اي قبل استوائهِ على العرشِ. وبمعنى التدرّج نحو واللهِ ثمّ واللهِ. وقد تجيء لمجرّد الترقّي. كقولهِ انّ من ساد ثم ساد ابوهُ.

ان يكون جزءًا مما قبلها وداخلاً في حكمهِ إثباتًا ونفيًا. كقول يونان النبيّ ولبس المسوحَ كبارُهم حتّى صغارُهم. لان الصغار جزءٌ من الكبارِ وداخلٌ في حكمهِ. ومنهُ قول البشير ولم يعرفها حتى وَلَدَت ابنها البكر. اي ولم يعرفها ايضًا. لان ما بعد حتّى يجب ان يكون داخلاً في حكم ما قبلها. ولما كان ما قبلها منفيًا وجب ان يكون ما بعدها كذلك لانهُ جزؤهُ (1) ۞ تنبيه. يختصُّ العطف بالواو في افعال المُشارَكة نحو

وللترتيب في الإخبار كما يُقال بلغني ما صنعتَ اليومَ ثم ما صنعتَ امسِ أعجبُ. اي ثم أُخبِرك ان الذي صنعتَ امسِ اعجبُ. وقد تجيء فصيحةً لمجرّد استفتاح الكلام. وزائدةً نحو لا ملجأ من الله إلاّ اليهِ ثُم تابَ عليهم

(1) في هذه العبارة نظرٌ لعدم اطِّرادها قياسًا وسماعًا. فان في الانجيل عبارةً اخرى يقول فيها لا تخرج من هناك حتّى تَفِي آخِرَ فلسٍ عليك. فلو صحّ هذا التأويل لزم نفي الخروج بعد الوفاء. ومثلهُ لن تنالوا البرّ حتّى تُنفِقوا ممّا تحبّون. والصحيح ان حتّى هنا حرف غايةٍ. ولا يلزم من كونها هكذا إثبات ما بعدها فانهُ يحتمل النفي كما اذا قلتَ أرِقْتُ فلم أنَمْ حتى طلع الفجرُ. فقد نفيتَ النومَ الى وقت طلوع الفجر واحتمل انك لم تَنَمْ بعد ذلك. وإلاّ فقد لزم إثبات ما بعدها في قولك مثلاً سكَتَ فلم يتكلَّمْ حتّى ماتَ. وهو محالٌ. وكذا في الآية فقد انتفت المعرفة الى وقت الولادة واحتمل نفيها بعد الولادة ايضًا. والاحتمال لا يضرُّ بالمذهب. وإلاّ فقد امتنع قولك الكمال لِلّهِ لاحتمال التشريك دون قولك لِلّهِ الكمال اذ لا يحتمل بسبب الحصر المستفاد من تقديم الجارّ والمجرور. واعلم ان حتّى مثل ثُمّ في الترتيب بمهلةٍ. غير ان المهلة في حتّى اقلُّ منها في ثُمّ. فهي متوسّطةٌ بين الفاء التي لا مهلةَ فيها وبين ثُمّ المفيدة للمهلة. وللعطف بها اربعة شروطٍ. الاول ان يكون المعطوف بها ظاهرًا لا مضمرًا. فلا يجوز قامَ الناسُ حتّى أنا. الثاني ان يكون مفردًا لا جملةً خلافًا لقومٍ. الثالث ان يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليهِ نحو اكلتُ السمكةَ حتّى راسَها بالنصب. او كبعضهِ نحو اعجبتني الجاريةُ حتّى حديثُها. ولا يجوز حتّى ولدُها. الرابع ان يكون غايةً في زيادةٍ نحو ماتَ الناسُ حتّى الانبياء. او نقصٍ نحو قدمَ الحُجّاجُ حتّى المُشاةُ. وان

اختصم زيدٌ وعمرٌو. ولا يُقال زيدٌ فعمرٌو

المطلب الثالث

في معنى أَوْ وأمْ

أَوْ تقع بعد الطَّلَب وبعد الخَبَر. فوقوعها بعد الطلب يكون للتخيير وللإباحة. مثال التخيير كُنْ راهبًا او مزوَّجًا. ومثال الإباحة كُنْ راهبًا او كاهنًا. ومعنى التخيير هو منع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليهِ. والإباحة لا تمنع الجمع. ووقوعها بعد الخَبَر يكون للإبهام وللشكّ. مثال الإبهام قول الرسول أيُّ انسانٍ أكَل من هذا الخبز او شَرِب من هذه الكاس. فالاكل والشرب هنا غير معيَّنٍ لجواز الجمع بينهما او تخصيص احدهما (1) ومثال الشكّ نحو سِرْنا مِيلاً او فرسخًا. فكميّةُ السَّيْر

عطفتَ على مجرور حتّى لزم إعادة الجارّ ما لم يتعيّن العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخرِهِ. فان تعيّن جاز الامران على السواء نحو عجبت من القومِ حتى بنيهم او حتى من بنيهم. الا في نحو ضربت القومَ حتى زيدًا ضربتهُ. فالنصب احسن على تقدير كونها عاطفةً وضربتهُ توكيدٌ. او ابتدائيةً وضربتهُ تفسيرٌ. وقد تكون حتى حرف ابتداءٍ. كقولهِ حتى ماءُ دجلةَ أشكَلُ

(1) الفرق بين الإبهام والشكّ ان في الإبهام يكون المُخبِر عالمًا باحد المعطوفَين بعينهِ ولكنهُ يقصد ان يبهم الامر على السامع وفي الشكّ لا يكون عالمًا باحدهما بل شاكًّا فيهِ. فاذا قلت جاءَ زيدٌ او عمرٌو ولا تعرف الجانيَ منهما بعينهِ فأوْ للشكّ. واذا عرفتهُ وقصدت الإبهام على السامع فهي للإبهام. والا فهي للتفصيل. ولا يجوز الجمع بين المعطوفَين في الإبهام كما يقول المصنف ولكن مثالهُ ليس منهُ. وتأتي أوْ للإضراب كبَلْ قيل بشرطَين تقدُّمِ نفيٍ او نهيٍ وإعادةِ العامل نحو ما قام زيدٌ او ما قام عمرٌو. ولا يَقُمْ زيدٌ او لا يَقُمْ عمرٌو. وبمعنى الواو عند أمنِ اللبس نحو جاءَ الخلافةَ او كانت لهُ قَدَرًا. اي وكانت لهُ. وبمعنى إنِ الشرطيّة نحو لاضربنّهُ عاشَ او ماتَ. وللتبعيض نحو كونوا هودًا او

هنا مشكوكٌ بها. فالجمع اذًا بين المعطوف والمعطوف عليهِ جائزٌ في الإبهام وممتنعٌ في الشكّ ◌ تنبيه. أَمْ تقع بازآء همزة الاستفهام فقط نحو أَعندك بطرسُ أَمْ بولسُ. ولا تُستعمَل في الطَّلَب. اي لا يُقَال إضرِب زيدًا أَمْ عمرًا. بل يُقَال أَوْ عمرًا[1]

نصارى. وبمعنى وَلاَ بعد النفي والنهي نحو لا تُطِعْ منهم آثِمًا او كفورًا. وللنقل نحو افعل هذا الى شهرٍ او اسرعَ منهُ. وللتقريب وهو الاشتباه بتعيين الحدوث لاحد شيئين متقاربين نحو لا أدري أَسَلَّمَ او ودَّعَ. قال ابن مالك

وَمِثْلُ أَوْ فِي ٱلقَصْدِ إِمَّا ٱلثَّانِيَهْ ... فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا ٱلنَّائِيَهْ

(١) أَمْ تأتي لطلب تعيين ما دخلت عليهِ الهمزة نحو أَزيدٌ عندك أَمْ عمرٌو. وأَعندك زيدٌ أَمْ عند عمرٍو. فلا يُقَال أَعندك بطرسُ ام بولسُ بل يقال ام في الدار مثلاً. وللتسوية وهي الواقعة بعد همزة التسوية اما لفظًا نحو سوآءٌ عليَّ أَقمتَ أَم قعدتَ. او تقديرًا. كقرآءة محيصن سوآءٌ عليهم أَنذرتَهم أَمْ لم تُنذِرهم. وتُسمَّى أَم في هذين الحالين متصلةً لان ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى باحدهما عن الآخَر. وتُسمَّى ايضًا معادلةً لمعادلتها الهمزة في افادة الاستفهام في النوع الاول والتسوية في النوع الثاني. ويفترق النوعان من اربعة اوجهٍ. اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقّ جوابًا. لان المعنى معها ليس على الاستفهام. وان الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب لانهُ خبرٌ. وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقتهِ. والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تكون الا بين جملتين. ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين. وتأتي أَمْ بين جملتين مستقلتين فتُسمَّى منقطعةً وتكون بمعنى بَلْ بشرط ان يتقدَّمها احدى الهمزتين لفظًا او تقديرًا. ولا يفارقها حينئذٍ معنى الإضراب. وكثيرًا ما تقتضي مع ذلك استفهامًا اما حقيقيًّا نحو انها لَإِبِلٌ بَلْ شآءٌ. اي بل أَهي شآءٌ. او إنكاريًّا نحو أَمْ لَهُ البناتُ. اي بل أَلَهُ البناتُ. وقد لا تقتضيهِ البتة نحو هل يستوي الاعمى والبصيرُ أَمْ هل تستوي الظلماتُ والنورُ. اي بل هل تستوي. اذ لا يدخل استفهامٌ على استفهامٍ. وذهب بعضهم الى انها في قولهِ أَفلاَ تبصرون أَمْ أَنا خيرٌ زائدةٌ. وقد تأتي أَمْ للتعريف كأَلْ واكثر ما تدخل على ما كان مبدوءًا بحرفٍ

المطلب الرابع

في معنى لاَ وبَلْ ولكِنْ

لاَ تثبِت للاوَّل ما نفيتَهُ عن الثاني. ويقتضي العطف بها شرطَين. احدها إفراد معطوفَيها. والثاني ان تُسبَق بإثباتٍ او امرٍ. مثال الإثبات صُلِب بطرسُ لا بولسُ. والثاني خُذْ بطرسَ لا بولسَ[1] بَلْ للإضراب. اي ان تثبِت للثاني ما نفيتَهُ عن الاوَّل بعكس لاَ. ويقتضي العطفُ بها الشرطَين المتقدِّمين. مثال الإثبات جآءَ بطرسُ بَلْ بولسُ. ومثال الآخَر خُذْ بطرسَ بَلْ بولسَ. فانك أَثبتَّ للثاني ما أَعرضتَ بهِ عن الاوَّل[2] لكِنْ للاستدراك. ويُعطَف بها بثلثة شروطٍ.

قمريٍّ نحو مَنْ أَمْ قائِمٌ. ومَنْ في أَمْ بابِ. اي من القائِمُ ومَنْ في البابِ. ويُجمَع بينها وبين التنوين كما ترى. واعلم ان جواب الاستفهام مع أَم المعادلة بالتعيين ومع أَوْ بلاَ ونَعَمْ (١) وقد تُسبَق بندآءٍ نحو يا زيدُ لا عمرُو. واجاز القرآء العطف بها على اسم لَعَلَّ كما يُعطَف بها على اسم إنَّ نحو لعلَّ زيدًا لا عمرًا قائِمٌ. وفائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها إمَّا قصرَ إفرادٍ. كقولك زيدٌ كاتبٌ لا شاعرٌ رَدًّا على من يعتقد انهُ كاتبٌ وشاعرٌ. وإمَّا قصرَ قلبٍ. كقولك زيدٌ عالمٌ لا جاهلٌ رَدًّا على من يعتقد انهُ جاهلٌ. وقد يُحذَف المعطوف عليهِ بلاَ نحو اعطيتك لا لتظلمَ. اي لتعدلَ لا لتظلمَ. واشترط لها السُهَيليُّ ان لا يصدق احد متعاطفَيها على الآخَر. فلا يجوز جآءني زيدٌ لا رجلٌ ولا عكسُهُ. ويجوز جآءني رجلٌ لا امراةٌ وعكسُهُ (٢) ان صحَّ قولنا ما قام زيدٌ بل عمرٌو يبطل قول المصنف انهُ يُشترَط في بَلْ ان تُسبَق باثباتٍ. قال الشاعر

يقولونَ لي ها قد شربتَ مدامةً ... فقلتُ لهم لاَ بَلْ اكلتُ سَفَرْجَلاَ

والصحيح ان بل كلكِنْ في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضدّهِ لما بعدها. وذلك بعد النفي والنهي. نحو ما قام زيدٌ بل عمرٌو. ولا تضرب زيدًا بل عمرًا. وهي بعد الخبر المُثبَت والامر للإضراب عن الاول ونقل الحكم الى الثاني حتى يصير الاول كأَنهُ مسكوتٌ

الأوّل إفراد معطوفَيها . الثاني ان تُسبَق بنفيٍ او نهيٍ . الثالث ان لاتقترن بالواو . مثال النفي ما مررتُ بصالحٍ لَكِنْ طالحٍ . ومثال النهي لاتاخذ بطرسَ لَكِنْ بولسَ . وحكمها حكم بَلْ في الإضراب[1] تنبيه . اذا فُصِل ما بين المضاف والمضاف اليهِ بحرف عطفٍ امتنع تنوينُ المضاف . نحو تناولتُ جسدَ ودمَ المسيحِ . والاصل تناولت جسد المسيحِ ودَمَهُ . وهو الافصح . لان الأوّل ركيكٌ

البحث الثالث

في حروف النفي والإيجاب وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في حروف النفي

حروف النفي خمسةٌ . مَا ولا ولَمْ ولَمَّا ولَنْ . مَا لنفي الماضي والحاضر نحو ما قامَ وما يقومُ . لَا لنفي الماضي والمستقبل . فان نَفَت الماضي وجب

عنهُ نحو قام زيدٌ بل عمرٌو واَضرِب زيدًا بل عمرًا . وتُزَاد قبلها لاَ بعد الإيجاب والنفي للتوكيد . كقولك ضربت زيدًا لا بل عمرًا . وكقولهِ ما هجرتك لا بل زادني شغفًا . ولا بدَّ لكونها عاطفةً من إفراد معطوفَيها كما رايت . فان تلاها جملةٌ كانت حرفَ ابتداءٍ لا عاطفةً على الصحيح . وتُفيد حينئذٍ إضرابًا عمَّا قبلها اما على جهة الإبطال نحو ام يقولون بهِ جنَّةٌ بل جاءَهم بالحقّ . واما على جهة الانتقال من غرضٍ الى آخَر نحو وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرةٍ (١) وهي حرف ابتداءٍ ان سُبِقت بإيجابٍ نحو قامَ زيدٌ لَكِنْ عمرٌو لم يَقُمْ . ولا يجوز لَكِنْ عمرٌو خلافًا للكوفيين . او تَلَتْهَا جملةٌ كقولهِ

ان ابن زرقاءَ لا تُخشَى بوادرُهُ   لَكِنْ وقايعهُ في الحرب تُنتظَرُ

او تَلَتْ واوًا نحو ما كان محمَّدٌ ابا احدٍ من رجالكم ولكن رسولَ اللهِ . اي ولكن كان رسولَ اللهِ . وليس المنصوب معطوفًا بالواو . لان متعاطفَي الواو المفردَين لا يختلفان بالإيجاب والسلب

تكرارُها . نحو لا اكلتُ ولا شربتُ . وان نَفَت المستقبل جاز تكرارها كقولهِ تعالى لا اشربُ من عصير هذه الكرمة . وقولهِ ايضًا لا ياكلُ ولا يشربُ[1] ⊙ تنبيه . لا تاتي في الكلام على اربعة معانٍ . الأوَّل ان تكون ناهيةً . الثاني ان تكون نافيةً في اسم وفعلٍ . الثالث ان تكون عاطفةً . الرابع ان تكون زائدةً . وتُزاد بعد أَنْ مسبوقةً بماضٍ منفيٍّ نحو ما منعك أَنْ لا تُؤمِنَ . اي أَنْ تومنَ . لَمْ ولَمَّا لنفي الحال وقلب معناهُ الى الماضي . نحو لَمْ يَقُمْ ولَمَّا يَقُمْ . اي ما قامَ[2] لَنْ لنفي المستقبل على التأبيد حسب راي الزمخشريّ . نحو لن يخلصَ الهالكُ . اي الى الابدَ ⊙ تنبيه . مراتب

(١) لاَ مع الماضي بمعنى لَمْ مع المستقبل كما في قولهِ وايُّ عبدٍ لك لا ألَمَّا . اي لم يلمّ الذنبَ . ولاَ أدلُّ من مَا على النفي . ولاَ لنفي النكرات كثيرًا والمعارف قليلاً مع تكرارها . وما لنفي المعارف كثيرًا والنكرات قليلاً . واذا دخلا الافعال فما لنفي الحال عند الجمهور ولاَ لنفي الاستقبال عند الاكثرين . وقد تكون لنفي الحال . وقولهم لاَ لا تدخل الا المضارع بمعنى الاستقبال ومَا لا تدخل الا المضارع بمعنى الحال بناءً على الغالب . وقد تكون لاَ حرفَ جوابٍ مناقضًا لنعم . فتُحذَف الجُمَل بعدها كثيرًا . وقد تعترض بين الخافض والمخفوض نحو جئتُ بلا زادٍ . وهي بمعنى غيرٍ عاملةٌ عند الكوفيين وغيرُ عاملةٍ عند البصريين بل العامل الباءُ

(٢) لَمَّا على ثلثة اوجهٍ . احدها ان تختصَّ بالمضارع فتجزمهُ وتنفيهِ وتقلبهُ ماضيًا كما علمتَ . والثاني ان تختصَّ بالماضي فتقتضي جملتين وُجِدت ثانيتهما عند وجود أُولاهما نحو لَمَّا جاءَني اكرمتهُ . ويُقال فيها حرف وجودٍ لوجودٍ . وبعضهم يقول حرف وجوبٍ لوجوبٍ . وهي ظرفٌ منصوب المحلّ بالجواب . ويكون جوابها فعلاً ماضيًا كما رايت او جملةً اسميَّةً مقرونةً بإذا الفجائيَّة او بالفاءِ نحو لَمَّا جاءكم زيدٌ اذا انتم راحلون او فانتم راحلون . والثالث ان تكون حرف استثناءٍ بمعنى إلاَّ . فتدخل على الجملة الاسميَّة نحو ان كل نفسٍ لَمَّا عليها حافظٌ . وعلى الماضي لفظًا لا معنًى نحو سالتُك لَمَّا فعلتَ . اي إلاَّ عليها وإلاَّ فعلتَ

النفي ثلثٌ. الاول نفي الماضي ولهُ مَا ولَا. الثاني نفي الحال ولهُ مَا ولَمْ ولَمَّا وليسَ. الثالث نفي المستقبل ولهُ لَا ولَنْ

المطلب الثاني

في حروف الايجاب

حروف الإيجاب وتُسمَّى حروفَ التصديق خمسةٌ. وهي نَعَمْ وبَلَى وإِيْ وأَجَلْ وجَيْرِ. نَعَمْ تقع في تصديق ما تقدَّمها من الاستفهام والخَبَر. فان كان ما قبلها مُثبتاً كانت مثبتةً نحو قامَ زيدٌ او أَقامَ زيدٌ تقول نَعَمْ. اي قام. وان كان ما قبلها منفيًا كانت منفيةً نحو أَمَا قامَ زيدٌ او ما قامَ زيدٌ تقول نَعَمْ. اي ما قامَ. بَلَى تختصُّ بالإيجاب سوآءٌ كان ما قبلها مُثبتًا او منفيًّا نحو أَقامَ زيدٌ او أَمَا قامَ زيدٌ تقول بَلَى. اي قامَ بالإثبات. إِيْ بكسر الهمزة وسكون اليآء حكمها حكم بَلَى. لكن يلزمها ذكر القَسَم نحو أَقامَ زيدٌ او أَمَا قامَ زيدٌ تقول إِيْ واللهِ. اي قامَ. أَجَلْ بفتح الهمزة والجيم وسكون اللام تختصُّ بالخَبَر فقط. وحكمها حكم نَعَمْ. اي مثبتةٌ مع المثبت ومنفيةٌ مع المنفيّ نحو قامَ زيدٌ تقول أَجَلْ اي قامَ. وما قامَ زيدٌ تقول أَجَلْ. اي ما قامَ. وقِسْ عليها جَيْرِ بكسر الرآء[1]

(١) وكنانة تكسر عين نَعَمْ. وقد تُبدَل عينها حآءً فيقال نَحَمْ كما تُبدَل حآءُ حَتَّى عينًا فيُقال عَتَّى. وهي حرف تصديقِ مُخبِرٍ بعد قول القائل قامَ زيدٌ. واعلامِ مُستخبِرٍ بعد قولهِ أَقامَ زيدٌ. ووعدِ طالبٍ بعد قولهِ افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هَلَّا تفعل وهَلَّا لم تفعل. واذا وقعت بعد النفي الداخل عليهِ حرف الاستفهام كانت بمنزلة بَلَى بعد النفي. وفي قول المصنف وان كان ما قبلها منفيًا كانت منفيةً تسامحٌ. واما إِيْ فقال ابو البقآء وإِيْ بالكسر بمعنى نَعَمْ. وهو من لوازم القَسَم لذلك وُصِل بواوهِ في التصديق. فيُقَال إِيْ واللهِ. وقال ابن مالك في التسهيل وإِيْ بمعناها اي

البحث الرابع

في حروف الزيادة واللامات وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في حروف الزيادة

حروف الزيادة ستةٌ. إِنْ وأَنْ ومَا ولَا ومِنْ والبآء[1] إِنْ بكسر الهمزة تُزَاد بعد لَمَّا الحينيَّة نحو لَمَّا إِنْ قمتَ قُمْنَا[2] أَن بفتح الهمزة تُزَاد بعد لَوِ المسبوقة بالقَسَم نحو واللهِ لَوْ أَنْ قمتَ قُمْنَا[3] مَا تُزَاد بعد إِذَا وأَيْنَ وحيثُ وأَيِّ الشرطيات نحو إِذَا مَا قمتَ قُمْنَا. وقس البواقي. وتُزَاد بعد غيرِ وبَيْنَ ولا تبطل حكم الإضافة. نحو اخذ اجرهُ من غيرِ ما تعبٍ. بجرّ تعب بالإضافة. وكذلك جلس بينَمَا زيدٍ وعمرٍو. وتُزَاد بعد رُبَّ والحروف المشبَّهة بالفعل فتكفُّها عن العمل. وتُسمَّى حينئذٍ مَا الكافَّة

بمعنى نَعَمْ مختصةٌ بالقَسَم. وان وَلِيَها الله حُذِفَت يآؤها او فُتِحَت او سكنت. وقال المصنف في فصلهِ المعقود إِيْ بالكسر والسكون حرفٌ بمعنى نَعَمْ وقيل بمعنى بَلَى. وقد تُبدَل همزتها هآءً فيقال هِيْ واللهِ. ومن احرف التصديق جَلْ بفتحتين فسكونٍ بمعنى نَعَمْ (١) انما سُمِّيت هذه الاحرف زوائد لانها قد تقع زائدةً لا لانها لا تقع الا زائدةً. ومعنى كونها زائدةً ان اصل المعنى بدونها لا يختلُّ لا انها لا فائدة لها. فان لها فوائد في كلام العرب اما معنويةٌ كالتاكيد واما لفظيةٌ كتزيين اللفظ. ولا يجوز خلوُّها من الفائدتين معًا والا لعُدَّت عبثًا. ولا يجوز ذلك في كلام الفصحآء (٢) ان زيادة إِنْ مع لَمَّا الحينيّة قليلةٌ. وكذا زيادتها مع مَا المصدريّة نحو انتظرني ما إِنْ جلس القاضي. اي مدة جلوسهِ. وكثرت زيادتها مع مَا النافية لتاكيد المعنى نحو ما إِنْ رايت زيدًا. اي ما رايت زيدًا (٣) والصحيح ان أَنْ تُزَاد بين لَوْ والقَسَم المتقدّم عليهِ لا بعد لَوْ نحو واللهِ أَنْ لو قامَ زيدٌ قمتُ. وكثرت زيادتها بعد لَمَّا الحينيّة نحو فلمَّا أَنْ جآء البشير. وقلّت زيادتها بعد الكاف نحو كأَنْ ظبيةٍ. اي كظبيةٍ

نحو رُبَّما زيدٌ قائمٌ. وإنَّما زيدٌ قائمٌ[1] وقس البواقي. لا تُزاد بعد واو العطف نحو ما جاءَ بطرسُ ولا بولسُ[2] مِنْ تزاد قبل نكرةٍ مسبوقةٍ بنفيٍ او استفهامٍ نحو ما جاءَني من احدٍ وهل جاءَني من احدٍ. الباءَ تُزاد في خبر لَيْسَ نحو لَيْسَ زيدٌ بقائمٍ

المطلب الثاني

في اللامات

اللامُ ثلثةٌ ساكنةٌ ومكسورةٌ ومفتوحةٌ. فالساكنة هي لامُ التعريف نحو الرْجل. والمكسورة ثلثةٌ. الأُولَى لام الجرّ نحو الامر لِلّهِ. الثانية لام كَيْ نحو آمنت لِأَخلصَ. او لكي اخلصَ[3] الثالثة لام الامر نحو لِيَضْرِبْ. والمفتوحة خمسةٌ. الأُولَى لام جواب القَسَم نحو واللهِ لَأَفعلَنَّ. الثانية لام جواب لَوْ ولَولا نحو لو قمتَ لَقُمْنَا. ولَولا الإيمانُ لَهَلِكَ الانسانُ.

(١) وتُزاد بعد مِنْ وعَنْ والباءَ فلا تكفهنّ عن العمل نحو مِمَّا خطاياهم وعمّا قليلٍ وفَبِمَا رحمةٍ. وقلّت زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرمٍ. وقبل ما هنا نكرةٌ والمجرور بعدها بدلٌ منها. وتُزاد بعد قَلَّ وكَثُرَ وطَالَ فتكفهنّ عن عَمَل الرفع نحو قلّمَا يبرحُ زيدٌ. وكَثُرَ ما جاءَ زيدٌ. وطالَما يبكي زيدٌ (٢) زيادة لا مع الواو انما تكون بعد النفي لفظاً كما مثّل المصنف. او تقديراً نحو غير المغضوبِ عليهم ولا الضالّينَ. وتُزاد لا بعد أنِ المصدريّة نحو ما منعك ان لا تسجدَ كما علت. وقلّت زيادتها قبل أُقسِم نحو لا أُقسِم بيوم القيامة ولا أُقسِم بهذا البلد. وشذّت زيادتها مع المضاف كقولِهِ في بِئْرِ لا حورٍ. اي في بِئْرِ حُورٍ (٣) لام كَيْ هي لام الجرّ. وقد غفل عن لام المستغاث لهُ في المكسورة ولام المستغاث في المفتوحة. واعلم ان لام الجر تُفتَح مع غير ياءَ المتكلم من الضمائر تقول لهُ ولكَ ولَنَا. وقد أنّث لفظ العدد في قولِهِ اللام ثلثةٌ وقولِهِ والمفتوحة خمسةٌ والصواب تذكيرُهُ هنا لان المعدود مؤنّث. ولو مثّل للام الساكنة بغير الرجل ممّا تظهر فيهِ اللام كالباب مثلاً لكان احسن

الثالثة لام الامر. وذلك قليلٌ نحو لِتَقُمْ. الرابعة لام الابتداءَ نحو لَبطرسُ رسولٌ. الخامسة لام إنَّ نحو إنَّ بطرسَ لَرسولٌ

البحث الخامس

في حروف المصدر وحروف التفسير والتوقع والردع وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في حروف المصدر

حروف المصدر ثلثةٌ مَا وأَنْ وأَنَّ. وسُمِّيتْ مصدريّةً لانها تُسبَكُ مع ما بعدها بالمصدر. مَا وأَنْ تختصّان بالجملة الفعليّة نحو أعجبني ما صنعتَ وما تصنع وأعجبني أَنْ صنعت وأَنْ تصنعَ. اي اعجبني صُنْعُكَ. أَنَّ تختصُّ بالجملة الاسميّة نحو بلغني أَنَّ زيدًا قائمٌ. اي قيامُ زيدٍ[1]

المطلب الثاني

في حروف التفسير والتوقُّع والردع

حرف التفسير أيْ بسكون الياءَ نحو هذا عسجدٌ أيْ ذهبٌ. ويتبع ما بعدها اعرابَ ما قبلها[2] حرف التوقُّع قَدْ. يكون في الماضي

(١) وقد تقدّم الكلام على هذه الثلث في باب الموصول الحرفيّ. ولو مثّل المصنف لِمَا بنحو وضاقت بهم الارض بما رحبت لكان احسن لبعدهِ عن شبهة الموصول والصلة. لان قولهُ اعجبني ما صنعتَ يسبق منهُ الفهم الى ان مَا فيهِ موصولٌ اسميٌّ. واعلم انهُ اذا تعذّر المصدر قُدِّر معناهُ نحو اعجبني ان زيدًا اخوك. اي أُخُوّةُ زيدٍ. فان تعذّر قُدِّر الكون كما علت نحو اعجبني ان هذا زيدٌ. اي كونُهُ زيدًا (٢) على انهُ عطف بيانٍ او بَدَلٌ. وهي لتفسير كل مُبهَمٍ من المُفرَدِ نحو جاءَني زيدٌ اي ابو عبدالله. والجملةِ كقولك فلانٌ قُطِعَ رزقُهُ اي مات. وان فسّرتَ جملةً فعليّةً مسندةً الى ضمير المتكلّم يجب ان يُطابِقَا في الإسناد الى ضمير المتكلم. فتقول استكتمتُهُ سرّي اي

للتحقيق وفي المضارع للتقليل نحو قد صَدَقَ المسيحُ. وقد يصدقُ الكَذُوبُ(١) حرف الرَدْع كَلاًّ بتشديد اللام معناهُ الزَّجْر والتنبيه على الحقّ يكون في جواب الكلام المحاليّ نحو انت المسيح. فتجيبُ كلاًّ. اي ارتَدِع وتَنَبَّهْ(٢)

سألتهُ كتمانَهُ. وجآء حينئذٍ في صدر الكلام تقول على الخطاب ويُقَال على البناء للفعول. واذا فسّرتها باذا فتحتَ الضمير فتقول اذا سألتَهُ كتمانَهُ. ولا يصحّ حينئذٍ ان يُقَال في الصدر يُقَال. والفرق بين أيْ وأعْني ان أيْ يُفسَّر بها للإيضاح والبيان وأعْني لدفع السؤال و إزالة الإبهام. وقيل أيْ تفسيرُ المذكور. واعني تفسيرُ المفهوم. وللتفسير حرفٌ آخَر وهو أنْ بفتح الهمزة وسكون النون. وهو مختصٌ بما في معنى القول. فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول. فهو لا يُفسّر في الاكثر الا مفعولاً مقدَّرًا للفظٍ غير صريح القول مؤدٍّ معناهُ. نحو وناديناهُ أنْ يا ابرهيمُ. فقولهُ أنْ يا ابرهيمُ تفسيرٌ لمفعول ناديناهُ المقدَّر. اي ناديناهُ بلفظٍ هو قولُنا يا ابرهيمُ. وقد يُفسَّر بهِ المفعول بهِ الظاهر نحو أوحَينا الى امّك ما يُوحَى أن اقذفيهِ في التابوت. فقولهُ ان اقذفيهِ تفسيرٌ لقولهِ ما يُوحَى الذي هو المفعول الظاهر لأوحَينا (١) وهي مختصّةٌ بالفعل المتصرّف الخَبَريّ المُثبَت المجرَّد من جازمٍ وناصبٍ وحرفِ تنفيسٍ. ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقَسَم نحو قد واللهِ احسنت وقد لعمري بتُّ ساهرًا. وتكون قَدْ اسمًا بمعنى حَسْبُ فتكون مبنيّةً وهو الاشهر فيها نحو قَدْ زيدٍ درهمٌ. او معربةً وهو قليلٌ نحو قَدُ زيدٍ درهمٌ. وبمعنى يكفي وقيل كَفَى. ويقع الاسم بعدها منصوبًا على المفعوليّة نحو قَدْ زيدًا درهمٌ (٢) وهي مركّبةٌ عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية. وانما شُدِّدت لأمها لتقوية المعنى ولدفع تَوَهُّم بقاء معنى الكلمتين. وقد تَجيءُ بعد الطَّلَب لنفي إجابة الطالب. كقولك لمن قال لك افعل كذا كلاَّ. اي لا يُجَاب الى ذلك. وقد جاءت بمعنى حقًّا. والمقصود منها تحقيق مضمون الجملة نحو كلاَّ ان الانسان ليَطغَى. فجاز ان يُقَال انها حينئذٍ اسمٌ لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقًّا ايضًا. قال في التسهيل ولا تكون لمجرَّد الاستفتاح خلافًا لبعضهم

البحث السادس

في حروف التحضيض والاستفهام وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في حروف التحضيض

التحضيض بضادَينِ مُعجَمتَين معناهُ لُغَةً الحثُّ. وحروفهُ اربعةٌ. هَلاَّ وأَلاَّ بتشديد اللام فيهما ولَوْلا ولَوْمَا. هَلاَّ وأَلاَّ وتُسَمَّى حروف العَرْض ايضًا بسكون الراء ان دخلتا الماضيَ كانتا للَّوم على ترك الفعل نحو هَلاَّ ترهبتَ وأَلاَّ آمنتَ. وان دخلتا المضارعَ كانتا للحثّ على وقوع الفعل نحو هَلاَّ تترهّبُ وأَلاَّ تُؤْمِنُ. لَوْلا ولَوْمَا يكونان دالَّين على امتناع الشيء لوجود غيرِهِ. ولا بُدَّ لهما من جوابٍ. فان كان مُثبَتًا قُرِن باللام وان كان منفيًا قُرِن بما. مثال المُثبَت لَوْلا يسوعُ لَهلِكنا ولَوْمَا الشيطانُ لخلصنا. ومثال المنفيّ لَوْلا يسوعُ ما قُمْنا ولَوْمَا الشيطانُ ما سَقَطْنَا. ويجوز اقتران حرف النفي باللام قليلاً(١)

(١) نحو لَوْلا زيدٌ لَما قدمَ عمرٌو. واعلم ان للَوْلا ولَوْمَا استعمالَين احدهما التحضيض كهَلاَّ وأَلاَّ ويختصّان حينئذٍ بالفعل نحو لَوْلا ضربت عمرًا ولَوْمَا قتلت بكرًا ولَوْلا تضرب زيدًا ولَوْمَا تقتل بكرًا. وقد غفل المصنف عن بيان ذلك. والثاني انهما يكونان للدلالة على امتناع شيءٍ لوجود غيرِهِ كما نصّ عليهِ المصنف ويلزمان حينئذٍ الابتداء. فلا يدخلان الا على المبتدإِ ويكون الخبر بعدهما محذوفًا كما علمت في باب المبتدإِ والخبر. وقول المصنف ان الجواب ان كان مثبتًا قُرِن باللام جريٌ على الغالب. ومن تجرُّدهِ عنها قولهُ لَوْلا زهيرٌ جفاني كنتُ منتصِرا. وقولهُ وان كان منفيًّا قُرِن بما ظاهر السهو وربَّما كان اصلهُ وان كان منفيًّا بما تجرَّد عن اللام فأفسدهُ النسّاخ. وان كان الجواب منفيًا بلَمْ لم يقترن باللام نحو لَوْلا زيدٌ لم يجيءْ عمرٌو. قال

المطلب الثاني

في حروف الاستفهام

للاستفهام حرفانِ هَلْ والهمزة. هَلْ تختصُّ بالدخول على المبتدإ والفعلِ نحو هل بطرسُ نائِمٌ وهل نامَ بطرسُ. والهمزة تدخل الشيئينِ المذكورَينِ وتختصُّ ايضاً باربعة مواضعَ. الاول اذا كان خبر المبتدإ فعلاً نحو أبطرسُ ينامُ. الثاني تُستعمَل مع أَمْ نحو أبطرسُ عندك أَمْ بولسُ. الثالث تدخل في الاشتغال نحو ازيدًا ضربتهُ. الرابع تكون للتوبيخ نحو أتكفر بيسوعَ وقد خلَّصك(١)

ابن عقيل ولاَ مخففًا كالاَ مشدّدًا. قال ابن مالك

وقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مؤخَّرِ

فالاول كقولهِ هَلاَّ التقدُّمُ والقلوبُ صحاحُ. اي هَلاَّ وُجِد التقدُّمُ. والثاني كقولك لَوْلاَ زيدًا ضربتَ. فزيدًا مفعول ضربت. قال في التسهيل وقد يَلِي الفعلُ لولاَ غيرَ مفهمةٍ تحضيضاً فتُأوَّل بلَوْلَمْ. كقولهِ لَوْلاَ تقدّمِ رزءُ القوم لاختلفوا. اي لَوْ لَمْ تقدّم. وذلك ان تجعلها لَوْلاَ الامتناعيّة على ان يكون الفعل الواقع بعدها صلةً لأَنْ مقدّرةً على حدّ تسمعَ بالمُعَيدِيِّ. واصل لَوْلاَ ولَوْمَا لَوْ رُكِّبت مع لاَ ومَا. وهَلاَّ مركَّبةٌ من هَلْ ولاَ. وألاَّ يجوز ان تكون هَلاَّ فأُبدِل من الهاءِ همزةٌ (١) الاستفهام طلب حصول صورة الشيء في الذهن. فان كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق و إلاَّ فهو التصوُّر. والالفاظ الموضوعة للاستفهام الهمزة وهَلْ ومَا ومَنْ وأيٌّ وكَمْ وكَيْفَ وأَيْنَ وأنَّى ومتَى وأيَّانَ. فغيرا الهمزة وهَلْ من ادوات الاستفهام تشترك في انها لطلب التصوُّر فقط. وتختلف من جهة ان المطلوب بكلٍّ منها تصوُّر شيء آخَر. وقد تقدّم الكلام عليها. واما الهمزة فتأْتي لطلب التصديق كقولك أقام زيدٌ وأزيدٌ قائِمٌ. ولطلب التصوُّر كقولك ادبسٌ في الاناء ام عسَلٌ. وأفي الخابية دبسُك أمْ في الزِّقِّ. ولهذا لم يقبح ازيدٌ قامَ كما قبح هل زيدٌ قام. لانَّ هَلْ بمعنى قَدْ في الاصل وهي من لوازم الافعال. ولا بدَّ من ملاحظة اداة الاستفهام

البحث السابع

في حروف الشرط والتنبيه وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في حروف الشرط

للشَّرْط حرفانِ إِنْ ولَوْ. إِنْ للاستقبال ولو دخلت الماضي. وحكمها الجزم نحو إِنْ تَقُمْ أَقُمْ. و إِنْ قُمْتَ قُمْنَا. لَوْ عكسُ إِنْ. ولا تجزم

قبلها اما ملفوظةً او مقدّرةً. لانها بنفسها ليست علَمَ الاستفهام. فلا تدخل على جملةٍ اسميةٍ خبرها فعلٌ نحو هل زيدٌ قام الا على شذوذٍ. فان رأت فعلاً في حيّزها تذكّرت عهودًا بالحمى وحنّت الى الالف المألوف وعانقتهُ. وان لم تَرَهُ في حيّزها نحو هل زيدٌ قائِمٌ تسلّت عنهُ ذاهلةً. ولم يقبح أعمرًا عرفت كما قبح هل عمرًا عرفت. وذلك لانّ التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هَلْ لطلب حصول الحاصل. وهو محالٌ. بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصوُّر وتعيين الفاعل او المفعول. والمسؤول عنهُ بها هو ما يَلِيها كالفعل في أضربتَ زيدًا. والفاعل في أزيدٌ ضرب عمرًا. والمفعول في ازيدًا ضربت. واما هَل فهي لطلب التصديق فحَسْبُ نحو هل قام زيدٌ وهل عمرٌو قاعدٌ. ولهذا امتنع هل زيدٌ قام ام عمرٌو. لانّ وقوع المُفرَد بعد أَمْ دليلٌ على كونها متصلةً. فهي لا تكون الا لطلب التصوُّر بعد حصول التصديق بنفس الحكم. وقبح هل زيدًا ضربتَ ولم يقبح هل زيدًا ضربتهُ. لجواز تقدير المفسّر قبل زيدًا. وهَلْ تخصّص المضارع بالاستقبال. والهمزة تصيّرهُ حالاً فلا يصحُّ هل تضرب زيدًا وهو اخوك. كما يصحُّ أتضرب زيدًا وهو اخوك. وتختصُّ هل بالإيجاب فلا يقال هل لم يَقُمْ ويقال ألَم يَقُمْ. ولا تدخل على جملة الشرط فلا يصحُّ هل إِنْ قام زيدٌ قامَ عمرٌو كما يصحُّ أإِنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو. وتقع بعد العاطف لا قبلهُ. تقول فَهَلْ او وَهَلْ او ثُمَّ هَلْ. بخلاف الهمزة فانها تقع قبلهُ لا بعدهُ. تقول أَفَمَنْ قامَ وأَوَمَنْ قامَ وأَثُمَّ مَنْ قامَ. ولا يصحُّ فأَمَنْ او وأَمَنْ او ثُمَّ أَمَنْ قامَ

نحو لَوْ نقومُ أقومُ ولو قُمْتَ قُمْنَا(١)

(١) لَوْ تأتي على خمسة اقسامٍ. الاول ان تكون للعَرْض نحو لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا. الثاني ان تكون للتمنّي نحو لو تأتينا فتحدِّثَنا. الثالث ان تكون للتقليل نحو تصدَّق ولو بظلفٍ محرقٍ. الرابع ان تكون مصدريّةً بمنزلة أنْ وقد تقدَّم الكلام عليها. الخامس ان تكون شرطيّةً. وهي المرادة هنا. ولا يليها غالبًا الا ماضي المعنى. وفسَّرها سيبويهِ بانها حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيرهِ. وفسَّرها غيرُهُ بانها حرف امتناعٍ لامتناعٍ. وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى. وهي حينئذٍ بمعنى إنْ. الا انها لا تجزم. ومنهُ قولهُ

ولو أنَّ ليلى الأخيليّةَ سلَّمتَ عليَّ وحولي جندلٌ وصفائحُ

وهي تختصُّ بالفعل كما ان إنِ الشرطيّةَ كذلك. لكن تدخل لَوْ على أنَّ واسمها وخبرها. واختلِف فيها والحالة هذه. فقيل هي باقيةٌ على اختصاصها وان ما دخلت عليهِ في موضع رفعٍ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ. والتقدير لو ثبتَ. وقيل انها زالت عن الاختصاص وان ما دخلت عليهِ في موضع رفعٍ مبتدأٌ والخبر محذوفٌ تقديرُهُ ثابتٌ. ولا بدَّ للَوْ هذه من جوابٍ. وحكم جوابها حكم جواب لولا ولوما. فعليك بالمُراجعة. وذكر ابن الحاجب من احرف الشرط أمّا بالفتح والتشديد. وهي حرفٌ بسيطٌ فيهِ معنى الشرطِ بدليل لزوم الفاء بعدها. والتفصيلِ وهو المشهور فيها. والتوكيدِ وقلَّ من ذكرهُ. وهي قائمةٌ مقام اداة الشرط وفعل الشرط. ولهذا فسَّرها سيبويه بمهما يكُ من شيءٍ. والمذكور بعدها جواب الشرط. فلذلك لزمتهُ الفاء. نحو أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ. والاصل مهما يكُ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ. ثم أُخِّرت الفاء الى الخبر فصار كما ترى. وقد جاء حذف هذه الفاء في الشعر كقولهِ فأمَّا القتالُ لا قتالَ لديكم. وحُذِفت في النثر ايضًا. وذلك بكثرةٍ عند حذف القول معها نحو فأمَّا الذين اسودَّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم. اي فيُقَال لهم أكفرتم. وبقلّةٍ في ما سوى ذلك. ومنهُ أمَّا بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا. اي فما بال رجالٍ. ولا يجوز ان يتقدَّم الفاء اكثرُ من اسمٍ واحدٍ. فلا يجوز أمَّا زيدٌ طعامَهُ فلا تأكُلْ. ولا يُفصَل بين أمَّا والفاء بجملةٍ تامّةٍ الا ان كانت دعاءً بشرط ان يتقدَّم الجملةَ فاصلٌ نحو أمَّا اليومَ رحمك اللهُ فالامرُ كذا. ويُفصَل بين أمَّا والفاء بواحدٍ من امورٍ ستةٍ. احدها المبتدا كما مُثِّل. الثاني الخبر نحو اما في

المطلب الثاني

في حروف التنبيه

حروف التنبيه ثلثةٌ ألا وأمَا وهَا وُضِعت لتنبيه المخاطب. ألا وأمَا بفتح الهمزة فيهما وتخفيف اللام والميم تدخلان الجملة فقط نحو ألا تقولُ وأمَا تزورُني(١) هَا تدخل في ثلثة مواضع. الاول على اسم الإشارة نحو هذا وهذه. الثاني على ضمير الرفع المنفصل نحو هَأنذا. اصلهُ ها انا ذا. فتغييرُها خطًّا لا لفظًا. الثالث على إنَّ كقول الحكيم ها إنَّ السماء. ومتى دخلت الاسم المظهر وجب اقترانُها بهُوَذَا كقول النبي هَا هُوَذَا عذراءُ تحبلُ(٢) واما الحروف المشبَّهة بالفعل وحروف النداء وحرف الاستثناء

الدار فزيدٌ. الثالث جملة الشرط نحو فأمَّا ان كان من المقرَّبين فروحٌ وريحانٌ. الرابع اسمٌ منصوبٌ بالجواب نحو فأمَّا اليتيمَ فلا تقهر. الخامس اسمٌ كذلك معمولٌ لمحذوفٍ يفسِّرُهُ ما بعد الفاء نحو أمَّا زيدًا فاضرِبهُ. السادس ظرفٌ معمولٌ لأمَّا لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنهُ او للفعل المحذوف نحو أمَّا اليومَ فاني ذاهبٌ. وأمَّا في الدارِ فان زيدًا جالسٌ. وقد تُبدَل ميم أمَّا الأولى ياءً. كقولهِ

رأت رجلًا أيْمَا اذا الشمسُ عارضَتْ فيَضحَى وأيْمَا بالعشيِّ فيخصَرُ

(١) وكثر ألا قبل النداء نحو ألا يا اسجدوا. وأمَا قبل القسم كقولهِ أمَا والذي أبكى وأضحكَ. وتُبدَل همزة أمَا هاءً او عينًا فيُقَال هَمَا وعَمَا. وتُحذَف الفها في الاحوال الثلاث فيقال أمَ وهَمَ وعَمَ. وقول المصنف ألا تقولُ وأمَا تزورُني استفهامٌ صريحٌ لا تنبيهَ فيهِ ولكن التنبيه في مثل قول الشاعر ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ. وقولِ الآخر أمَا وأبيك لو عاينتِ وجدي (٢) وكثر استعمال هَا مع ضمير رفعٍ منفصلٍ بشرط ان يكون مرفوعًا بالابتداء وان يكون خبرهُ اسم اشارةٍ نحو ها انتم أولاءِ. فلا يجوز دخولها على الضمير من قولك ما قام الا انا ولا من قولك ها انت قائمٌ. وشذَّ قولهُ ها انت نجمٌ مجالدُ. ومع اسم اشارةٍ بشرط ان لا يكون للبعيد. وقد يجب مع اسم الاشارة نحو يا هذا الرجلُ. ويُفصَل بين

فقد مرَّ بيانها

البحث الثامن

في مجموع العوامل العربيَّة اجمالاً وفيهِ خمسة مطالب

المطلب الاول

في تعريف العوامل واقسامها

العَوَامِلُ جمع عاملٍ. ومعناهُ اصطلاحًا ما بهِ يتقوَّم المَعنَى المُقتضِي للإعراب. وهو نوعان سماعيٌّ وقياسيٌّ. فالسماعيُّ لفظيٌّ كلُّهُ. والقياسيُّ نوعان لفظيٌّ ومعنويٌّ. فهذه اقسامٌ ثلثةٌ. الاول سماعيٌّ لفظيٌّ. الثاني قياسيٌّ لفظيٌّ. الثالث قياسيٌّ معنويٌّ. ويأْتي بيانها

المطلب الثاني

في العوامل السماعيَّة اللفظيَّة

العوامل السماعيَّة اللفظيَّة ثلثة اقسامٍ. حروفٌ وافعالٌ واسمآءٌ. الحروف العوامل نوعان. نوعٌ يعمل في الاسم ونوعٌ يعمل في الفعل. فالذي يعمل في الاسم إمَّا يعمل في المفرد. وهو حروف الجرّ وحروف النداء وواو معْ وإلاَّ الاستثناء. وإمَّا يعمل في الجملة. وهو الحروف

هَا التنبيه واسم الإشارة بضمير المشار اليهِ. تقول ها انا ذا وها نحن ذانِ وها نحن أُولآء. وها انا ذي وها نحن تانِ وها نحن أُولآء. وها انتَ ذا وها انتما ذانِ وها انتم أُولآء. وها انتِ ذِي وها انتما تانِ وها انتنَّ أُولآء. وها هوذا وها هما ذانِ وها هم أُولآء. وها هي تا وها هما تانِ وها هنَّ أُولآء. وبغيرهِ قليلاً نحو ها إنَّ ذِي عذرةٌ. وقد تُعاد بعد الفصل توكيدًا نحو ها انتم هؤُلآء. وقول المصنف ومتى دخلت الاسم المظهر وجب اقترانها بهوذا فيهِ نظرٌ من جهة انها متى اقترنت بهوذا كانت داخلةً على الضمير لا على الاسم الظاهر فاعتبر

المشبَّهة بالفعل. ولا النافية للجنس. وما واخواتها المشبَّهات بليْسَ. والذي يعمل في الفعل ينصبُ ويجزمُ. فالناصب أنْ واخواتها. والجازم لَمْ واخواتها. الافعال العوامل اربعةٌ. الافعال الناقصة. وافعال المقاربة. وافعال القلوب. وافعال المدح والذم. الاسمآء العوامل ثلثةٌ. الاول ما يجزم فعلَينِ وهو مَنْ واخواتها. الثاني ما يجرُّ وينصب وهو اسمآء العدد وكمْ وكذا. الثالث اسمآء الافعال

المطلب الثالث

في العوامل القياسيَّة اللفظيَّة

العوامل القياسيَّة اللفظيَّة لا تنحصر في كلماتٍ معيَّنةٍ بل انها تصحُّ في كل ما تقيسهُ عليها. وجملتها ثمانيةٌ. الاول الفعل. فانهُ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً. الثاني اسم الفاعل. فانهُ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً ويجرُّ مضافًا. الثالث اسم المفعول. وعملهُ كعمل اسم الفاعل. الرابع الصفة المشبَّهة. وعملها كعمل اسم الفاعل ايضًا. الخامس المصدر. وعملهُ كعمل اسم الفاعل ايضًا. السادس المضاف. فانهُ يجرُّ المضاف اليهِ. السابع الاسم الجامد التامُّ بالتنوين او بنون التثنية والجمع. فانهُ ينصب ما بعدهُ على التمييز. الثامن المبتدأُ. فانهُ يرفع الخَبَرَ

المطلب الرابع

في العوامل القياسيَّة المعنويَّة

العوامل المعنويَّة القياسيَّة نوعان. احدهما الابتدآء. وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظيَّة للإسناد نحو بطرسُ رسولٌ. فبطرسُ

مرفوع بالابتداء. وهو امرٌ معنويٌّ. الثاني التجرُّد. وهو رفع الفعل المضارع لتجرُّدهِ عن الناصب والجازم كقول النبيّ يقومُ اللهُ وتتبدَّدُ اعداؤهُ ويهربُ مبغضوهُ من امام وجههِ. فيقوم وتتبدَّدُ ويهرب افعالٌ مضارعةٌ مرفوعةٌ لتجرُّدها عن الناصب والجازم. وهو امرٌ معنويٌّ

المطلب الخامس

في كميَّة العوامل الموجودة في هذا المؤلَّف

حروف الجرّ ثمانية عشر، حروف النداء خمسةٌ. واو مع واحدةٌ. حرف الاستثناء واحدٌ. الحروف المشبَّهة بالافعال ستةٌ. لا النافية للجنس واحدةٌ. الحروف المشبَّهة بلَيْسَ ثلثةٌ. نواصب المضارع اربعةٌ. الحروف الجازمة ستةٌ. الافعال الناقصة ثلثةَ عشرَ. افعال المقاربة اثنا عشرَ. افعال القلوب اربعةَ عشرَ. افعال المدح والذم اربعةٌ. الاسماء الجازمة تسعةٌ. مراتبُ العدد اربعٌ. كَمْ وكذا اثنتان. اسم الفعل ماضيًا ومضارعًا وامرًا ثلثةٌ. العوامل اللفظيَّة سبعةٌ. العوامل المعنويَّة اثنان. فيكون مجموع العوامل الموجودة في هذا المؤلَّف مايةً وخمسةَ عشرَ عاملاً

القسم الحادي عشر

في الجُمَل وفيهِ ثلثة ابحاث

البحث الاول

في معنى الجملة واقسامها وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في معنى الجملة

بعد ان أنهينا الكلام في احوال المُفرَدات ساغ لنا الآن ان نتكلَّمَ في احوال المركَّبات. تقول ان اللفظ المركَّب اما مفيدٌ كقامَ بطرسُ. او غيرُ مفيدٍ نحو إنْ قامَ بطرسُ. فان تمام فائدتهِ بالجواب الذي هو قمتُ. فالمفيد يُسمى كلامًا وجملةً. والغير المفيد يُسمَّى جملةً. فكل كلامٍ جملةٌ ولا يُعكَس. ثم الجملة ان صُدِّرت باسمٍ كانت اسميَّةً نحو بطرسُ قائمٌ. وان صُدِّرت بفعلٍ كانت فعليَّةً نحو قامَ بطرسُ. وان صُدِّرت بحرفٍ كانت تابعةً لما بعد الحرف نحو هل بطرسُ قائمٌ. وهل قامَ بطرسُ (١)

المطلب الثاني

في اقسام الجملة

اقسام الجملة اربعةٌ. الاول الجملة الصُغرَى. اي الواقعة خبرًا نحو بطرسُ اخوهُ مومنٌ. فاخوهُ مومنٌ جملةٌ صُغرَى لانها خبرُ بطرسَ. ومثلهُ بطرسُ آمنَ اخوهُ. الثاني الجملة الكُبرَى. اي الواقع خبرُها جملةً كما في المثال المذكور. الثالث الجملة الصُغرَى والكُبرَى معًا. اي

(١) المراد بصدر الجملة المُسنَد او المُسنَد اليهِ. فلا عبرةَ بما تقدَّم عليهما من الحروف. والمعتبر ايضًا ما هو صدر في الاصل. فالجملة من نحو راكبًا جاءَ زيدٌ فعليَّةٌ. لان راكبًا في نيَّة التأخير. وكذا الجملة من نحو يا زيدُ. لان صدرها في الاصل أدعو. واما الجملة في نحو أعندك زيدٌ. فان قدَّرنا زيدًا المرفوع مبتدأ او مرفوعًا بمبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ كائنٌ او مستقرٌ فهي اسميَّةٌ ذات خبرٍ في الاول وذات فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثاني. وان قدَّرناهُ فاعلاً باستقرَّ ففعليَّةٌ. او بالظرف فظرفيَّةٌ. وهكذا ما اشبه

الواقع خبرُها جملةً وهي واقعةٌ خبرًا نحو بطرسُ اخوهُ تلميذُهُ منطلقٌ. فبطرس مبتدأٌ اوّلُ. واخوهُ مبتدأٌ ثانٍ. وتلميذُهُ مبتدأٌ ثالثٌ. ومنطلقٌ خبرُ المبتدإ الثالث. والمبتدأُ الثالثُ وخبرُهُ خبرُ المبتدإ الثاني. والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ خبرُ المبتدإ الاول. والمعنى بطرسُ تلميذُ اخيهِ منطلقٌ. فمن بطرسَ الى منطلقٍ جملةٌ كُبرَى. لان خبرَها جملةٌ. وتلميذُهُ منطلقٌ جملةٌ صُغرَى. لانها خبرٌ. وجملة اخوهُ تلميذُهُ منطلقٌ كُبرَى. لان خبرَها جملةٌ. وصُغرَى لانها خبرُ بطرسَ. الرابع الجملة التي ليست بصُغرَى ولا كُبرَى. اي الواقع خبرُها مفردًا نحو بطرسُ رسولٌ. لا تُسمَّى صُغرَى. لانها ليست خبرًا. ولا تُسمَّى كُبرَى. لان خبرها مفردٌ[1]

البحث الثاني

في محل الجملة وفيهِ ثلثة مطالب

المطلب الاول

في الجملة التي لها محلٌ من الإعراب

الجُمل التي لها محلٌ من الإعراب سبعٌ. الأُولَى الواقعة خبرًا[2] كقولهِ تعالى الروحُ يُحيِي. فجملةُ يُحيِي في محلّ رفعٍ خبرَ الروح المبتدإ. الثانية

(١) قال ابن هشام في المُغنِي انما قلتُ صُغرَى وكُبرَى موافقةً لهم. وانما الوجه استعمال فُعْلَى بألْ او الإضافة. قال ابو القاسم بن الفضل النحويُّ ان فُعْلَى اذا كانت تأنيثَ أفعَلَ تعاقبتْ عليها لامُ التعريف والإضافة ولم يَجُزْ ان تَعرَى من احداها. ولم يشذّ من ذلك الا دُنيَا وأُخرَى. فانهما لكثرة مجالها في الكلام ومدارهما فيهِ استُعمِلتا نكرتَينِ (٢) وموضعها رفعٌ في بابَيِ المبتدإ و إنّ. ونصبٌ في بابَيْ كانَ وكادَ. واختُلِف في نحو زيدٌ اضربْهُ وعمرٌو هل جاءك. فقيل محلُّ الجملة التي بعد المبتدإ رفعٌ على الخَبَرِية. وهو الصحيح. وقيل نصبٌ بقولٍ مُضمرٍ هو الخَبَرُ بناءً على ان

الواقعة حالاً. كقول البشير رجعوا يقرعونَ صدورَهم. فجملة يقرعونَ في محلّ نصبٍ حالاً من ضميرِ رجعوا. الثالثة الواقعة مفعولاً للقول[1] كقولهِ تعالى انتَ قلتَ إنّي مَلِكٌ. فجملة إنّي مَلِكٌ محلُّها النصبُ. لانها مفعولُ قلتَ. وقس عليها كل جملةٍ وقعت مفعولاً. الرابعة الواقعة مضافةً الى ظرف زمانٍ او مكانٍ[2] مثال الزمان اذا جاءَ ابنُ البَشرِ. ومثال المكان حيثُ تكونُ الجثّةُ. فكلٌّ من جاءَ وتكون في محلّ جرٍّ بالإضافة. تقدير الاول حين مجيءِ ابنِ البَشرِ. وتقدير الثاني مكان وجود الجثّةِ. الخامسة الواقعة جوابًا لشرطٍ جازمٍ واقترنت بالفاء. كقولهِ تعالى ان لم تتوبوا فجميعكُم تهلكونَ. فجملة جميعكُم تهلكونَ محلُّها الجزم لانها جواب الشرط[3] السادسة الواقعة نعتًا[4] كقولهِ تعالى كأُناسٍ ينتظرونَ. فجملة ينتظرونَ محلُّها الجرُّ لانها نعتٌ لأُناسٍ.

الجملة الانشائيّة لا تكون خبرًا (١) والمفعوليّة اما محكيّةٌ بالقول كما مثّل المصنف. او تاليةٌ للمفعول الاول في باب ظنّ نحو ظننت زيدًا يقرأُ. او للمفعول الثاني في باب أعْلَمَ نحو اعلمتُ زيدًا عمرًا ابوهُ قائمٌ. او معلقًا عنها العامل نحو فلينظروا أيُّها أزكى طعامًا. فلو قال المصنف ابتداءً الواقعة مفعولاً من دون ان يقيّد بالقول لكان احسن واشمل (٢) كان حقهُ ان يقول المضاف اليها ظرف زمانٍ او ظرف مكانٍ. لان قولهُ مضافةً الى ظرف زمانٍ او مكانٍ يأذن باضافة الثاني الى الاول بخلاف الوضع (٣) واما نحو إنْ قامَ اخوك قامَ عمرٌو فمحلُّ الجزم محكومٌ بهِ للفعل وحدهُ لا للجملة باسرها. وكذلك القول في فعل الشرط (٤) كان حقهُ ان يقول التابعة لمفردٍ مكان قولهِ الواقعة نعتًا ليشمل غيرَ النعت. والجملة التابعة لمفردٍ ثلثة انواعٍ. احدها المنعوت بها. وهي في موضع رفعٍ في نحو من قبل ان يأتي يومٌ لا بيعَ فيهِ. ونصبٍ في نحو واتّقوا يومًا ترجعون فيهِ. وجرٍّ في نحو ربّنا انك جامعُ الناسِ ليومٍ لا ريبَ فيهِ. والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيدٌ منطلقٌ وابوهُ ذاهبٌ ان قدّرت الواو عاطفةً على

السابعة التابعة لجملة لها محلٌّ من الإعراب(١). كقول النبي اللهُ يُميت ويُحيِي. فجملة يُحيِي محلُّها الرفعُ لانها معطوفةٌ على جملة يُميت الواقعة خبرًا للمبتدإ. وقس على هذا كلَّ جملةٍ اسميَّةٍ او فعليَّةٍ او ظرفيَّةٍ او جارٍّ ومجرورٍ

المطلب الثاني

في الجملة التي لا محلَّ لها من الإعراب

الجُمَل التي لامحلَّ لها من الإعراب سبعٌ. الأُولَى الابتدائيَّة(٢) مثل

الخبر. فان قدَّرت العطف على الجملة فلا موضع لها كما سيأتي. او قدَّرت الواوَ واوَ الحال فلا تبعيَّةَ والمحلُّ نصبٌ. والثالث المُبدَلة نحو واسرُّوا النَّجوَى الذين ظلموا

(١) ويقع ذلك في بابَي النَّسَق والبَدَل خاصةً. فالاول نحو زيدٌ قام ابوهُ وقعد اخوهُ اذا لم تقدِّر الواوَ واوَ الحالِ ولا قدَّرتَ العطفَ على الجملة الكبرى. والثاني شرطهُ كونُ الثانية أوفَى من الأُولَى بتأدية المعنى المراد كقولهِ اقول لهُ ارحَلْ لا تُقيمَنَّ عندنا. وقد عدَّ ابن هشام من الجُمَل التي لها محلٌّ الجملةَ المستثناةَ نحو لستَ عليهم بمسيطرٍ إلّا من تولَّى وكفر فيعذبهُ اللهُ. فمن مبتدأٌ ويعذِّبهُ اللهُ الخبرُ. والجملة في موضع نصبٍ على الاستثناء المنقطع. والجملةَ المُسنَدَ اليها نحو تسمعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ من أنْ تراهُ. اذا لم تقدِّر الاصل ان تسمعَ بل قدَّرتَ تسمعُ قائمًا مقام السماع. وضابط الجُمَل التي لها محلٌّ في الاغلب ان تكون واقعةً موقعَ مفردٍ

(٢) وتُسمَّى ايضًا المُستأنَفة. وهو اوضح. لان الابتدائيَّة تُطلَق ايضًا على الجملة المصدَّرة بالمبتدإ ولوكان لها محلٌّ. ثم الجُمَل المستأنفة نوعان. احدهما الجملة المُفتتَح بها النطق كقولك ابتداءً زيدٌ قائمٌ. الثاني الجملة المنقطعة عمَّا قبلها نحو مات فلانٌ رحمهُ اللهُ. ومنهُ جملة العامل المُلغَى لتأخُّرهِ نحو زيدٌ قائمٌ أظنُّ. فاما العامل المُلغَى لتوسُّطهِ نحو زيدٌ أظنُّ قائمٌ فجملتهُ ايضًا لا محلَّ لها. الا انها من باب جُمَل الاعتراض. وقد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيرَهُ. وهو نوعان. احدهما ما اذا حُمِل على الاستئناف احتيج فيهِ الى خبرٍ يكون معهُ كلامًا نحو زيدٌ من قولك نِعمَ الرجلُ زيدٌ. والثاني ما لا

بطرسُ قائمٌ. وقامَ بطرسُ. الثانية صِلَةُ الموصول(١) نحو يسوعُ الذي كَفَرْتم بهِ. فجملة كفرتم لامحلَّ لها من الاعراب لانها صِلَة الذي. الثالثة الجملة المعترضة ما بين العامل ومعمولهِ(٢) مثل رايتُ ويسوعُ مصلوبٌ الشمسَ مكسوفةً. فجملة ويسوعُ مصلوبٌ لامحلَّ لها. لانها معترضةٌ ما بين الفاعل والمفعول. الرابعة الجملة المفسِّرة(٣) نحو بطرسُ رايتهُ. فرايتهُ لامحلَّ لها لانها مفسِّرةٌ لجملةٍ مقدَّرةٍ. والتقدير رايتُ بطرسَ رايتهُ. كما مرَّ بيان هذا في باب الاشتغال. الخامسة الواقعة جوابًا للقسَم. كقولهِ تعالى أُقسِم بذاتي إنَّني لأُبارِكَنَّك. فجملة إنَّني لأُبارِكَنَّك لامحلَّ لها لانها جوابٌ للقسَم. السادسة الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازمٍ(٤) مثل إذا

يُحتاج فيهِ الى ذلك لكونهِ جملةً تامَّةً. وذلك كثيرٌ جدًّا نحو الجملة المنفيَّة وما بعدها في قولهِ لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يأْلونكم خبالًا. فيجوز ان يكون قولهُ لا يأْلونكم خبالًا مستأْنَفًا على وجه التعليل للنهي ويجوز ان يكون صفةً. اي بطانةً غير مانعتكم خبالًا

(١) سواءٌ كان الموصول اسميًّا كما مثَّل. او حرفيًّا نحو عجبت ممَّا قمتَ. اي من قيامك. وما قمت في موضع جرٍّ بِمنْ. واما قمتَ وحدها فلا محلَّ لها

(٢) كان حقهُ ان يقول المعترضة بين شيئين. لان الاعتراض كثيرًا ما يكون بين غير العامل ومعمولهِ كالاعتراض بين القسَم وجوابهِ والموصوف وصفتهِ والموصول وصلتهِ وغير ذلك

(٣) ويُراد بالجملة المفسِّرة الفضلة الكاشفة حقيقة ما تليهِ. وهي ثلثة اقسامٍ. مجرَّدةٌ من حرف التفسير كما مثَّل. ومقرونةٌ بأَيْ كقولهِ وترمينني بالطرف اي انت مذنبٌ. ومقرونةٌ بأَنْ نحو أَوحينا اليهِ أنِ اصنعِ الفُلْكَ. قال الشلوبين التحقيق ان الجملة المفسِّرة بحسب ما تفسِّرهُ. فان كان لهُ محلٌّ فهي كذلك نحو إنَّا كلَّ شيءٍ خلقناهُ. التقدير إنَّا خلقنا كلَّ شيءٍ خلقناهُ. فخلقنا المذكورة مفسِّرةٌ لخلقنا المقدَّرة. وتلك في موضع رفعٍ لانها خبرٌ لإنَّ فكذلك المذكورة. وإلَّا فلا نحو ضربتهُ من نحو زيدًا ضربتهُ. التقدير ضربت زيدًا ضربتهُ. فلا محلَّ للجملة المقدَّرة لانها مستأْنَفة فكذلك تفسيرها

(٤) كان حقهُ ان يقول الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازمٍ مطلقًا او جازمٍ ولم

ولَوْ ولَوْلا نحو اذا قُمْتَ قُمْنَا. فجملة قُمْنَا لامحلَّ لها لانها جواب شرطٍ غير جازمٍ. وقس مثلَهُ عليهِ. السابعة التابعة لما لا محلَّ لها من الإعراب. كقول البشير جآء رئيسٌ واحدٌ وسجَدَ لهُ. فجملة سجد لهُ لامحلَّ لها لانها معطوفةٌ على جآء التي لامحلَّ لها لانها ابتدآئيةٌ

المطلب الثالث

في الجملة الخَبَرِيَّة

الجملة الخَبَرِيَّة هي المحتملة للصدق والكذب. فان وقعت بعد المعرفة كانت حالاً نحو جآء بطرسُ والشمسُ طالعةٌ. فجملة والشمسُ طالعةٌ في محلّ نصبٍ حالاً من بطرسَ. وان وقعت بعد النكرة كانت نعتًا لتلك النكرة نحو جآء رجلٌ يركضُ. فجملة يركضُ نعتٌ لرجل. وهكذا حكم الظروف والمجرورات نحو جلس يسوعُ فوقَ الجبل. وتجلَّى على الطُّورِ. ورايت رجلاً عندَك او في الدارِ[1]

يقترن بالفآء ولا بإذَا. فالاول جواب لَوْ ولَوْلَا ولَمَّا وكَيْفَ. والثاني نحو إنْ قمتَ أقُمْ وإنْ قمتَ قمتُ. اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل. واما الثاني فلأنَّ المحكوم لموضعهِ بالجزم انما هو الفعلُ وحدهُ لا الجملةُ باسرها كما سبق. وضابط الجملة التي لا محلَّ لها ان لا تكون واقعةً موقعَ مفردٍ (١) والحقُّ ان الجملة الخَبَرِيَّة التي لم يسبقها ما يطلبها لزومًا بعد النكرات المحضة صفةٌ وبعد المعارف المحضة حالٌ كما مثّل المصنف. وبعد غير المحضة منها محتملةٌ لهما. مثالها بعد النكرة غير المحضة مررت برجلٍ صالحٍ يصلِّي. فان شئتَ قدّرت يصلِّي صفةً ثانيةً لرجلٍ. لانهُ نكرةٌ. وان شئتَ قدّرتَهُ حالاً منهُ. لانهُ قد قرب من المعرفة باختصاصهِ. ومثالها بعد المعرفة غير المحضة كمَثَل الحمار يحملُ اسفارًا. فان شئتَ قدَّرت يحملُ صفةً. لان المراد بالحمار الجنس. وذو التعريف الجنسيِّ كالنكرة في المعنى. وان شئتَ قدَّرتَهُ حالاً منهُ. لان الحمار بلفظ المعرفة

البحث الثالث

في احكام الظرف والجارّ والمجرور وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في متعلّق الظرفِ والجارِّ والمجرور الملفوظ بهِ

يتعلّق الظرفُ والجارُّ والمجرورُ بالفعلِ وما يشتقُّ منهُ. ثم هذا الفعل اما عامٌّ واما خاصٌّ. فالعامُّ هو كلُّ فعلٍ دلَّ على معنَى الحصول. والخاصُّ غيرهُ. فان كان المتعلّق خاصًّا وجب ذكرهُ نحو صمت يومَ الجمعة وصلَّيتُ في البيعةِ. فالظرف والمجرورُ متعلّقان بصمتُ وصلّيتُ

۞ تنبيه. متى قدَّمتَ الجارَّ والمجرور على متعلّقهِ أفاد الحصرَ. ومتى اخَّرتهُ أفاد الحصرَ وغيرهُ[1] مثال ذلك اذا قلتَ بزيدٍ مررتُ يُفهَم منهُ انك لم تمرَّ الا بزيدٍ وحدهُ. ومنهُ قول البشير بهِ كانت الحيوة. اي ان الحيوة لم توجد الا بيسوعَ وحدهُ. واذا قلتَ مررتُ بزيدٍ يُفهَم منهُ انك مررت بهِ وبغيرهِ ۞ تنبيه. تُكسَر هآء الضمير اذا وقعت بعد يآءٍ ساكنةٍ مثل فيهِ ويرميهِ. او بعد حرفٍ مكسورٍ مثل مررت بهِ وبغلامهِ. او بعد نونِ المضارع المثنَّى مثل يفعلانِهِ. فالضمير مكسورٌ هنا للمجاورة. ومتى زال كسرُ ما قبلَهُ ضُمَّ[2]

(١) لا يخفى ما في قولهِ ومتى أخَّرتَهُ أفاد الحصرَ وغيرَهُ من الخلاف. لانك اذا قلت مررت بزيدٍ يُفهَم منهُ انك مررت بهِ وبغيرهِ. فاين الحصرُ. وهل يجتمع الحصر مع نقيضهِ (٢) قد جعل وقوع الهآء بعد نون المضارع المثنَّى مثل يفعلانِهِ قسمًا برأسهِ. والحال انهُ داخلٌ في القسم الذي قبلهُ وهو وقوعها بعد حرفٍ مكسورٍ. وقولهُ متى زال كسر ما قبلهُ لا يشمل ما قبلهُ اليآء فتأمَّل

المطلب الثاني

في متعلّق الظرف والجارّ والمجرور المحذوف

اذا كان متعلّق الظرف والجارّ والمجرور عامًّا وجب حذفهُ. ولا يكون المتعلّق عامًّا الا اذا كان الظرف والمجرور صِلَةً او صِفَةً او خَبَرًا او حالاً. مثال الصِلَة مررت بالذي عندك او في الدار. ومثال الصِفَةِ مررت برجلٍ عندك او في الدار. ومثال الخَبَرِ بطرسُ عندك او في الدار. ومثال الحالِ جآء بطرسُ فوق المركبةِ او على الحمار. فالمتعلّق بهِ في هذه الاماكن الاربعة محذوفٌ وجوبًا. تقديرهُ كائِنٌ او حاصلٌ او مستقرٌ او حَصَلَ. وما اشبه ذلك. ثم ان المتعلّق بهِ سوآء كان عامًّا او خاصًّا يكون عاملاً في الظرف والجارّ والمجرور. واما رُبَّ وكاف التشبيهِ ولَوْلا وحروف الجرّ الزائِدة فلا تتعلّق بشيءٍ ⊙ تنبيه. جميع ما ذكرناهُ في هذا المؤلّف ينتهي الى السماع والقياس. فضابط السماع ما كان خاليًا من الحدّ والتعريف فاسمعهُ ولا تَقِسْ عليهِ. وضابط القياس ما كان لهُ حدٌّ وتعريفٌ فاسمعهُ وقِسْ عليهِ. انتهى. فأسمِعنا اللهمَّ ذلك الصوتَ المقولَ نحو اهلِ اليمين برحمتك يا أَرْحمَ الراحمين. آمين

الخاتمة

في إعراب الكلام المركّب وفيها خمسة ابحاث

البحث الاول

في إعراب متعلّقات الاسم وفيهِ ثلثة مطالب

المطلب الاول

في إعراب المعارف

لمّا كانت التراكيبُ العربيّة تحتاجُ الى معرفة محلّ أفرادها من الإعراب رَأَينا ان نضع طريقةً تُعرِب عن إِعراب كلٍّ منها إيضاحًا للمُبْتدِيء وإفصاحًا للمُقتَدِيء ومِصباحًا للمُهتَدِي. نقول. ضَرَبْتُ. ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ. والتآء في محلّ رفعٍ فاعلٌ. ضَرَبَني. ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ. وفاعلُهُ مستترٌ. والنون للوقاية. واليآء مفعولٌ. وهو في محلّ نصبٍ. قَامَ زَيْدٌ. قَامَ فعلٌ ماضٍ. وزيدٌ فاعلٌ مرفوعٌ بضمّ آخِرهِ. جآء هَذَا. هَذَا اسمٌ مَبْنيٌّ في محلّ رفعٍ. لانهُ فاعلُ جآء. جآء ٱلذّي قَامَ. ٱلّذي اسمٌ مَبْنيٌّ في محلّ رفعٍ. لانهُ فاعلُ جآء. وقَامَ صِلَتهُ. والعائِد اليهِ ضميرٌ مستترٌ في قَامَ

المطلب الثاني

في إعراب علامات الإعراب الفروع

مَرَرْتُ ببطرسَ. مَرَرْتُ فعلٌ وفاعلٌ. ببطرسَ جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بمَرَرْتُ. وعلامة جرّهِ الفتحةُ لانهُ اسمٌ لا ينصرفُ. وقِسْ عليهِ. رَأَيْتُ ٱلمُؤمِنَاتِ. رَأَيْتُ فعلٌ وفاعلٌ. المومنات مفعولُ رَأَى منصوبٌ بالكسرة لانهُ جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ. جآء ٱلرجلانِ. الرجلانِ فاعلُ جآء مرفوعٌ بالأَلِف لانهُ مُثنًّى. رَأَيْتُ الرجلَينِ. رَأَيْتُ فعلٌ وفاعلٌ. الرجلَينِ مفعولُ رَأَى منصوبٌ باليآء لانهُ مُثنًّى. ومِثلُهُ الجرُّ. جآء ٱلمومنونَ. جآء فعلٌ ماضٌ. المومنونَ فاعلٌ مرفوعٌ بالواو لانهُ جمعُ مذكّرٍ سالمٌ. رَأَيْتُ

المومنين. رأيتُ فعلٌ وفاعلٌ. المومنين مفعولُ رأى منصوبٌ بالياء. لانهُ جمعُ مذكرٍ سالمٌ. ومثلهُ الجرُّ. جاء ابوك. ابوك فاعلُ جاء مرفوعٌ بالواو. لانهُ من الاسماء الخمسة. والكاف في محلّ جرٍ بالإضافة. وقِسِ البواقي. رأيتُ أباكَ. أباكَ مفعولُ رأى منصوبٌ بالألِف. لانهُ من الاسماء الخمسة. مررتُ بابيكَ. بابيكَ جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بمرّ. وهو مجرورٌ بالياء لانهُ من الاسماء الخمسة. يفعلانِ فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ للتجرُّد بثبوت النون. لانهُ من الافعال الخمسة. وقِسِ البواقي. لن يفعلا. لنْ حرف نصبٍ. ويفعلا منصوبٌ بلَنْ بحذف النون. لانهُ من الافعال الخمسة. ومثلهُ الجزمُ. لَمْ يرْمِ. لَمْ حرفُ جزمٍ. يرمِ مجزومٌ بلَمْ بحذف آخرِهِ. لانهُ ناقصٌ. وقِسْ عليهِ لم يغزُ ولم يخْشَ

المطلب الثالث

في الإعراب التقديريّ

تُقدَّر حركة الإعراب في المقصور والناقص والمضاف الى ياء المتكلّم. تقول جاء ألفتى. جاء فعلٌ ماضٍ. الفتى فاعلٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ للتعذُّر لانهُ مقصورٌ. وقِس عليهِ النصبَ والجرَّ. جاء القاضيْ. القاضيْ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ للاستثقال. لانهُ ناقصٌ. وقِس عليهِ الجرَّ فقط. جاء غلامي. غلامي فاعلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ لوجود كسر ما قبل الياء. وقِسْ عليهِ النصبَ والجرَّ. يخْشَى مضارعٌ مرفوعٌ للتجرُّد بضمَّةٍ مقدَّرةٍ للتعذُّر. وقِسْ عليهِ النصبَ. يرْمِيْ مضارعٌ مرفوعٌ للتجرُّد بضمَّةٍ مقدَّرةٍ للاستثقال. ومثلهُ يغزُوْ

البحث الثاني

في إعراب الاسم المرفوع والنواسخ وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في إعراب الاسم المرفوع

قَامَ زيدٌ. قَامَ فعلٌ ماضٍ. زيدٌ فاعلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرة. ضُرِبَ زيدٌ. ضُرِبَ فعلٌ ماضٍ مجهولٌ. زيدٌ نائِبُ الفاعلِ مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرةٍ. زيدٌ قائِمٌ. زيدٌ مبتدأٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرةٍ للابتداء. وقائِمٌ خبرُهُ مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرةٍ. زيدٌ غلامُهُ منطَلِقٌ. زيدٌ مبتدأٌ أوّلُ. وغلامُهُ مبتدأٌ ثانٍ. وكلاهما مرفوعانِ بالابتداء. ومنطلقٌ خبرُ المبتدإِ الثاني مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرةٍ. غلامِ مضافٌ والهاء ضميرٌ في محلّ جرٍ بالإضافة. وجملة غلامهُ منطلقٌ في محلّ رفعِ خبرُ المبتدإِ الاول. ومثلها الجملة الفعليَّة. مَا قائِمٌ زيدٌ. مَا حرفُ نفيٍ. قائِمٌ مبتدأٌ مرفوعٌ. زيدٌ فاعلُ قائِمٍ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَر. هُوَ قَائِمٌ. هوَ ضميرٌ منفصل في محلّ رفع مبتدأٌ. قَائِمٌ خبرُهُ مرفوعٌ بضمِّ آخرِهِ

المطلب الثاني

في إعراب النواسخ

كَانَ زيدٌ قَائِمًا. كَانَ فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسم وينصبُ الخَبَرَ. زيدٌ اسمُ كَانَ مرفوعٌ. وقَائِمًا خبرُها منصوبٌ. وقس البواقي. كَادَ زيدٌ يَهْلَكُ. كَادَ فعلُ تقريبٍ يعملُ عَمَلَ كَانَ. زيدٌ اسمُ كَادَ مرفوعٌ. يهلكُ جملةٌ فعليَّةٌ في محلّ نصبٍ خبرُ كَادَ. وضميرُهُ مستترٌ

فيه جوازًا. وقس البواقي. مَا زيدٌ قَائِمًا. مَا حرفُ نفيٍ يعملُ عملَ لَيْسَ. زيدٌ اسمُها مرفوعٌ بها. وقَائِمًا خَبَرُها منصوبٌ بها. وقس البواقي. إنَّ زيدًا قَائِمٌ. إنَّ حرفُ تحقيقٍ ونصبٍ يَنصِبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ. زيدًا اسمُها منصوبٌ بها. وقائِمٌ خبرُها مرفوعٌ بها. بَلَغَنِي أنَّ زيدًا قَائِمٌ. بَلَغَ فعلٌ ماضٍ. والنونُ للوقايةِ. والياءُ ضميرٌ متصلٌ في محلِ نصبٍ مفعولُ بَلَغَ. وأنَّ حرفُ مصدرٍ ونصبٍ. وزيدًا اسمها منصوبٌ بها. وقائمٌ خبرُها مرفوعٌ بها. وأنَّ وما بعدها في تأويلِ مصدرٍ مرفوعٍ على أنهُ فاعلُ بَلَغَ. تقديرُهُ بلغني قيامُهُ. وقس البواقي. لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ. لَا نافيةٌ للجنس تعملُ عَمَلَ إنَّ. رجلَ اسمُها مَبْنِيٌّ معها على الفتح. وهو في محلِّ نصبٍ. في الدارِ جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوفٍ في محلِّ رفعٍ خبرُ لَا. تقديرُهُ كائِنٌ. ظَنَنْتُ زيدًا منطلقًا. ظننتُ فعلٌ وفاعلٌ تنصبُ مفعولَينِ. زيدًا مفعولُها الاولُ. ومنطلقًا مفعولُها الثاني. وقس البواقي

البحث الثالث

في إعراب المنصوب الاصليّ والمُلحَق بهِ وفيهِ مطلبان

المطلب الاول

في إعراب المنصوب الاصليّ

ضَرَبْتُ ضَرْبًا. ضَرَبْتُ فعلٌ وفاعلٌ. ضربًا مصدرٌ منصوبٌ بضَرَبْتُ. ضَرَبْتُ زيدًا. ضربتُ فعلٌ وفاعلٌ. زيدًا مفعولُ ضربتُ منصوبٌ. صُمْتُ يومًا. صُمْتُ فعلٌ وفاعلٌ. يومًا ظرفُ زمانٍ

منصوبٌ على الظرفيَّة. جَلَسْتُ عِنْدَكَ. جَلَسْتُ فعلٌ وفاعلٌ. عندكَ ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفيَّة. عِنْدَ مضافٌ والكافُ ضميرٌ متَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافة. قُمْتُ إجْلَالًا لَكَ. قُمْتُ فعلٌ وفاعلٌ. إجلالًا مفعولٌ لهُ منصوبٌ. ولَكَ جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بإجْلالًا. سِرْتُ وزيدًا. سرتُ فعلٌ وفاعلٌ. زيدًا مفعولٌ معهُ منصوبٌ بالواو

المطلب الثاني

في إعراب الملحق بالمنصوب

يَا زيدُ. يَا حرفُ نِداءٍ. وزيدٌ عَلَمٌ مُنَادَى مبنيٌّ على الضمِّ وهو في محلِّ نصبٍ بيَا النداءِ. يَا رَجُلًا. يَا حرفُ نداءٍ. رجلًا اسمٌ مُنَادًى منصوبٌ بيَا النداءِ. يَا أَبِي. يَا حرفُ نداءٍ. أَبِي اسمٌ مُنَادًى مضافٌ منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ للاشتغال لوجود كسر ما قبل الياءِ. قَامَ ٱلقَوْمُ إلَّا زيدًا. قَامَ فعلٌ ماضٍ. والقوم فاعلٌ. وإلَّا حرفُ استثناءٍ. وزيدًا اسمٌ مُسْتَثْنًى منصوبٌ بإلَّا. جاءَ زيدٌ راكبًا. جاءَ فعلٌ ماضٍ. راكبًا حالٌ من زيدٍ منصوبٌ. عِنْدِي رطلٌ زيتًا. عندي ظرفُ مكانٍ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ. عند مضاف والياءُ ضميرٌ متَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافة. رطلٌ مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ. زيتًا تمييزُ رطلٍ. وهو منصوبٌ. إشْتَعَلَ ٱلرأسُ شيبًا. اشتعلَ فعلٌ ماضٍ. والراسُ فاعلٌ مرفوعٌ. وشيبًا تمييزٌ منصوبٌ. ما أَكْرَمَ زيدًا رجلًا. مَا اسمٌ نكرةٌ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ. أَكْرَمَ فعلٌ ماضٍ فاعلهُ مستترٌ فيهِ. وزيدًا مفعولهُ منصوبٌ. ورجلًا تمييز لزيدٍ منصوبٌ. وأَكْرَمَ وما بعدها في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدإ. كَمْ سلاً

أخذتم. كم اسم مبهم في محل رفع وسلاً تمييزه منصوب. وجملة اخذتم من الفعل والفاعل خبر كم. إياك والموت. إياك ضمير منفصل في محل نصب عامله محذوف وجوبًا. تقديره أحذر إياك. والواو حرف عطف. والموت مفعول به منصوب بفعل مضمر. تقديره واحذر الموت. ومثله اخاك والاحسان اليه

البحث الرابع

في إعراب الاسم المخفوض والتوابع وفيه مطلبان

المطلب الاول

في إعراب الاسم المخفوض

سرت من القدس إلى الطور. سرت فعل وفاعل. من القدس جار ومجرور متعلق بسرت. إلى الطور جار ومجرور متعلق بسرت. وقس بواقي حروف الجر. جاء غلام زيد. جاء فعل ماض. وغلام فاعل جاء مرفوع. غلام مضاف وزيد مضاف اليه. وهو مجرور بكسرة ظاهرة

المطلب الثاني

في إعراب التوابع

جاء زيد العالم. جاء فعل ماض. وزيد فاعل مرفوع. والعالم نعت لزيد يتبعه في إعرابه. رأيت زيدًا القائم ابوه. رأيت فعل وفاعل. وزيدًا مفعول رايت. والقائم نعت سببي لزيد يتبعه في إعرابه. ابوه فاعل قائم مرفوع بالواو لانه من الاسماء الخمسة. ابو مضاف والهاء

ضمير متصل في محل جر بالإضافة. جاء زيد نفسه. جاء فعل ماض. وزيد فاعل مرفوع. ونفسه توكيد لزيد يتبعه في إعرابه. ونفس مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. جاء سمعان بطرس. جاء فعل ماض. وسمعان فاعل مرفوع. وبطرس عطف بيان على سمعان يتبعه في إعرابه. جاء بطرس وبولس. جاء فعل ماض. وبطرس فاعل مرفوع. وبولس معطوف على بطرس يتبعه في إعرابه. جاء زيد اخوك. جاء فعل ماض. وزيد فاعل مرفوع. واخوك بدل من زيد بدل كل من كل يتبعه في إعرابه. وهو مرفوع بالواو لانه من الاسماء الخمسة. وأخو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة. أكلت الرغيف ثلثه. اكلت فعل وفاعل. والرغيف مفعول به منصوب. وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل يتبعه في اعرابه. وثلث مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. وهكذا إعراب بدل الاشتمال مثل نفعني بطرس وعظه

البحث الخامس

في إعراب الفعل وفيه ثلثة مطالب

المطلب الاول

في إعراب المضارع المرفوع والمنصوب

ينصر فعل مضارع مرفوع للتجرد بضمة ظاهرة. وفاعله مستتر فيه جوازًا. لن يقوم. لن حرف نفي ونصب. يقوم منصوب بلن. وفاعله مستتر فيه جوازًا. يعجبني أن تقوم. يعجبني مضارع مرفوع للتجرد. والنون

للوقاية. والياء ضميرٌ متصلٌ في محل نصب مفعولٌ بعجبُ. أَنْ حرفُ مصدرٍ ونصبٍ. تقومَ منصوبٌ بأَنْ. وفاعلهُ مستترٌ فيهِ وجوبًا. وأَنْ وما بعدها في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ فاعلٍ بعجبني. تقديرهُ يعجبني قيامُكَ. حتى تقولَ. حتى حرفُ غايةٍ ونصبٍ. تقولَ فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأَنْ مضمرةً وجوبًا بعد حتى. ليقومَ. اللام حرفُ تعليلٍ وجرٍّ. يقومَ منصوبٌ بأَنْ مضمرةً جوازًا بعد اللام. وأَنْ وما بعدها في تأويل مصدرٍ مجرور باللام. اي لقيامهِ. زُرْني فأُكرِمَكَ. زُرْ فعلُ امرٍ مبنيٌّ على السكون. وفاعلهُ مستترٌ فيهِ وجوبًا تقديرهُ انتَ. والنونُ حرفُ وقايةٍ. والياء ضميرٌ متصلٌ في محلّ نصبٍ مفعولُ زُرْ. فأُكرِمَكَ. الفاء للسببية. وأُكرِمَ منصوبٌ بأَنْ مضمرةً وجوبًا بعد الفاء. وفاعلهُ مستترٌ فيهِ وجوبًا. تقديرهُ انا. والكافُ ضميرٌ متصلٌ في محل نصبٍ مفعولُ أُكرِمَ. وأَنْ وما بعدها في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ بالعطف على مصدرٍ مقدَّرٍ. والتقدير ليكُنْ مِنْكَ زيارةٌ فإكرامٌ مِنّي لَكَ. ومثلهُ إعراب الجواب بالواو. وقس عليهِ باقي جواب الاشياء السبعة

المطلب الثاني

في إعراب المضارع المجزوم

قُمْ فعلُ امرٍ مبنيٌّ على السكون. وفاعلهُ مستترٌ فيهِ وجوبًا. لِيَقُمْ. اللام للامر. ويقمْ مجزومٌ بلام الامر. وفاعلهُ مستترٌ فيهِ جوازًا. لا تقتلْ. لا حرفُ نهيٍ. تقتلْ مجزومٌ بلا الناهية. إِنْ تقمْ أَقُمْ. إِنْ حرفُ شرطٍ جازمٌ. وتقمْ فعلُ شرطٍ مجزومٌ. أَقُمْ جوابهُ. وهو مجزومٌ. مَنْ يكرِمْني

أُكرِمْهُ. مَنْ اسمُ شرطٍ جازمٌ محلُّهُ الرفعُ على الابتداء. ويكرِمْني فعلُ الشرط مجزومٌ. والنون للوقاية. والياء ضميرٌ متصلٌ في محلّ نصبِ مفعولٌ. وأُكرِمْهُ جوابُ الشرط مجزومٌ. وفاعلهُ مستترٌ فيهِ وجوبًا. والهاء ضميرٌ متصلٌ في محل نصبِ مفعولهُ. وقس عليهِ اعرابَ باقي اسماء الشرط. أُطلُبْ تجِدْ. أُطلُبْ فعلُ امرٍ مبنيٌّ على السكون. وفاعلهُ مستترٌ فيهِ وجوبًا. وتجِدْ جوابُ الامرِ مجزومٌ. وفاعلهُ مستترٌ فيهِ وجوبًا. وقس عليهِ إعراب الاشياء السبعة. لِيَضْرِبَنَّ. اللام للامر. ويضربَنَّ مبنيٌّ على الفتح لاتصالهِ بنون التوكيد. وهو في محلّ جزمٍ بلام الامر. والنون حرفُ توكيدٍ. وفاعلهُ مستترٌ فيهِ جوازًا. وقس عليهِ اعرابَ كل فعلٍ مؤكَّدٍ

المطلب الثالث

في إعراب البَسْمَلَة

بِسْمِ جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرهُ أَبتدِي. اسم مضافٌ والآبِ مضافٌ اليهِ. وهو مجرورٌ بكسرةٍ ظاهرةٍ. والابنِ معطوف على الآبِ يتبعهُ في إعرابهِ. والروح معطوف على الابن يتبعهُ في إعرابهِ. القُدُس نعتُ الروح يتبعهُ في اعرابهِ. الإلهِ بدلٌ من الثالوث بدلُ كلٍّ من كلٍّ يتبعهُ في إعرابهِ. الواحدِ نعتٌ للإلهِ يتبعهُ في إعرابهِ. ويجوز ان يقال الهًا واحدًا بالنصب حالاً من الثالوث. ويجوز إلهٌ واحدٌ بالرفع خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ. تقديرهُ هو إلهٌ واحدٌ. ويجوز الالهُ الواحدُ على القطع. تقديرهُ هو الالهُ الواحدُ. فهذه اربع

روايات افصحهنّ الأُولَى. انتهى. فأعرِب لنا اللهمّ طريقَ الهُدَى لنكونَ من المهتدين برحمتك يا أرحمَ الراحمين آمين

هذا نهاية ما جال القلَمُ في ميدان تسويدِهِ وتقريرِهِ وتبييضهِ وتحريرهِ. والحمد لله على ما انعم بهِ علينا في الابتداء وختمهُ في الانتهاء اذ هو الاول والآخر وليس لهُ اوّل ولا آخر حقّاً. قال مؤلِّفهُ جبريل بن فرحات القسُّ الراهب الحلبيُّ المارونيُّ فرغت من بياض هذا التاليف في اول يوم من شهر كانون الثاني افتتاح سنة الف وسبعماية وثمان مسيحيّة في دير القديس اليشع النبيّ العظيم المشيد في سفح الوادي المقدس من جبل لبنان المبارك في جهات طرابلس سورية. ولا تنسوا المؤلِّف من الرحمة والغفران

بسم الله خير الاسماء

الحمد للهِ الذي قال لخلقهِ كن فكان. وامر عبادهُ بالقسط واقامة الميزان. اما بعد فهذه رسالةٌ لطيفةٌ وضعتها في علم العروض والقوافي مشتملةً على ما جلّ وقلّ من مُهمّات هذا الفنّ تقريبًا لمأخذها فهمًا وحفظاً على المبتدئ. وسمّيتها نقطة الدائرة لتضمّنها ما عليهِ مدارُ هذه الصناعة. وانا اسألُ الله ان يجعلها مُخلَصةً لوجههِ الكريم. والتمس ممّن نظر فيها ان يرأب صدعها بفضلهِ. فنوق كل ذي علمٍ عليم. وان الفضل بيد الله يؤتيهِ من يشاء والله ذو الفضل العظيم

الباب الاول في حقيقة العَروض والشِعْر وما يتألّف منهُ

الفصل الاول في ماهيّة العروض والشعر واجزائِهِ

العَرُوض علمٌ يُبحث فيهِ عن اوزان الشعر وما يتصرّفُ بهِ فيها. والشِعْر كلامٌ يُقصَد بهِ الوزن والتقفية. وهو يتألّف من الاجزاء. ويُقال لها التفاعيل. وهي تتألّفُ من الاسباب والاوتاد والفواصل على طريقٍ مخصوصٍ كما ستقف عليهِ

الفصل الثاني في الاسباب وما يليها

السَبَب إمّا خفيفٌ وهو عبارةٌ عن حرفٍ متحرّكٍ يليهِ ساكنٌ. و إمّا ثقيلٌ وهو عبارةٌ عن حرفين متحرّكين. والوتَد إمّا مجموعٌ وهو عبارةٌ عن متحرّكين يليهما ساكنٌ. و إمّا مفروقٌ وهو عبارةٌ عن متحرّكين بينهما ساكنٌ. والفاصلة إمّا صُغرَى وهي عبارةٌ عن ثلث متحرّكاتٍ يليها ساكنٌ. و إمّا كُبرَى وهي عبارةٌ عن اربع متحرّكاتٍ يليها ساكنٌ. وقد اجتمع كل ذلك على ترتيبهِ في قولك قُلْ لَهُ أَقِمْ حَيْثُ رَتَعَتْ إِبِلُكُمْ. فَلْيَعْتَبِرْ

الفصل الثالث في الاجزاء

لا بُدَّ في كل جزءٍ من وتَدٍ ينضمّ اليهِ غيرهُ من الاسباب او الفواصل. فيكون إمّا خماسيًّا وهو فَعُولُنْ مركّبًا من وتدٍ مجموعٍ فسبَبٍ خفيفٍ. وفَاعِلُنْ وهو عكسهُ. و إمّا سباعيًّا وهو مَفَاعِيلُنْ مركّبًا من وتدٍ مجموعٍ فسببين خفيفين. ومُسْتَفْعِلُنْ وهو عكسهُ. ومُفَاعَلَتُنْ مركّبًا من وتدٍ مجموعٍ ففاصلةٍ صُغرَى. ومُتَفَاعِلُنْ وهو عكسهُ. وفَاعِلاتُنْ مركّبًا من وتدٍ مفروقٍ فسببين خفيفين. ومَفْعُولاتُ وهو عكسهُ. وأمّا الفاصلة الكبرى فلا تقع في تركيب جزءٍ صحيحٍ وانما تقع بعد الزحاف ممّا سترى

الفصل الرابع في ابيات الشعر واحكامها

تتألّف الابيات من هذه الاجزاء. وهي اما ان تمتزج من الخماسيّ والسباعيّ فيخرج منها الطويل والمديد والبسيط. واما ان تنفرد فيخرج من السباعيّ الوافر والكامل والهزَج والرَجَز والرَمَل والسريع والمنسرح والخفيف والمُضارِع والمقتضَب والمُجتَثّ. ومن الخماسيّ المتقارِب والمتدارَك. وسترى صورة تأليفها في تفاعيل الابحر

واعلم ان البيت ينقسم الى شطرين متساويين أوّلهما يُقال لهُ الصَدْر والآخر العَجُز. وآخِر الصدر يقال لهُ العَرُوض وآخِر العجز الضَرْب. وما في خلال ذلك يقال لهُ الحشو. والبيت قد يستوفي اجزاءهُ كلها ويقال لهُ التامّ. وقد يُحذَف جزءٌ من كِلا شطريهِ ويقال لهُ المجزوء. وقد يُحذَف نصفهُ ويقال لهُ المشطور. او ثلثاهُ ويقال لهُ المنهوك. والاجزاء على كل حالٍ قد تُستعمَل فيهِ صحيحةً وقد يلحقها التغيير كما ستراهُ في مواضعهِ

الباب الثاني في ما يلحق الاجزاء من التغيير

الفصل الاول في انواع هذا التغيير واحكامهِ

من التغيير اللاحق الاجزاء ما يختصّ بالاسباب ويُقال لهُ الزحاف. ومنهُ ما

يشترك بين الاسباب والاوتاد ويُقَال لهُ العلّة . غيران العلّة تختصُّ بالاعاريض والضروب لازمةً لها بخلاف الزحاف فانهُ يقع في الحشو غير لازمٍ الا في مواضعَ سنقف عليها

الفصل الثاني في الزحاف

الزحاف تغييرٌ يلحق الحرف الثاني من السبب . فمنهُ الخَبْنُ وهو حذف ثاني الجزء ساكنًا . والوَقْصُ وهو حذفهُ متحرّكًا . والإضمار وهو تسكين المتحرّك منهُ . والطيُّ وهو حذف رابعهِ الساكن . والقَبْضُ وهو حذف خامسهِ ساكنًا . والعَقْلُ وهو حذفهُ متحرّكًا . والعَصْبُ وهو تسكين المتحرّك منهُ . والكفُّ وهو حذف سابعهِ الساكن . ولا زحاف في غير هذه المواضع

واعلم ان الطيَّ قد يجتمع مع الخبن فيُعَبَّر عنهما بالخَبْل . ومع الإضمار فيُعبَّر عنهما بالخَزْل . والكفُّ قد يجتمع مع الخبن فيُعَبَّر عنهما بالشَّكْل . ومع العَصْب فيُعبَّر عنهما بالنَّقْص . والاول يُقَال لهُ الزحاف المنفرد . والثاني الزحاف المزدوج

الفصل الثالث في العلّة

من العلّة ما يكون بالزيادة . ومنهُ التَّرْفِيْل . وهو زيادة سَبَبٍ خفيف على وَتِدٍ مجموع . والتَّذْيِيْل . وهو زيادة حرفٍ ساكن على الوتد المذكور . والتَّسْبِيْغ . وهو زيادة حرفٍ ساكن على سببٍ خفيف . ومنها ما يكون بالنقص . ومنهُ الحَذْف وهو اسقاط السبب الخفيف . والقَطْف . وهو إسقاطهُ مع تسكين ما قبلهُ . والقَصْر . وهو إسقاط ساكنهِ وإسكان متحرّكهِ . والقَطْع . وهو حذف اخر الوتد المجموع وتسكين ما قبلهُ . والتَّشْعِيْث . وهو حذف احد متحرّكيهِ . والحَذَذ . وهو حذفهُ برمّتهِ . والصَّلْم . وهو حذف الوتد المفروق . والكَشْف . وهو حذف اخرهِ . والوَقْف . وهو تسكين اخرهِ . وهي اشهر العلل في الاستعمال

الفصل الرابع في مواطن هذا التغيير

يدخل فَعُوْلُنْ القبض والحذف والقصر . وفَاعِلُنْ الخبن والقطع . ومَفَاعِيْلُنْ الكفُّ والحذف والقصر . ومُسْتَفْعِلُنْ الخبن والطيُّ والكفُّ والخبل والشكل والقطع . ومُفَاعَلَتُنْ العقل والعصب والنقص والقطف . ومُتَفَاعِلُنْ الاضمار والوقص والخزل والترفيل والتذييل والقطع والحَذَذ . وفَاعِلَاتُنْ الخبن والكفُّ والشكل والتسبيغ والحذف والقصر والتشعيث . ومَفْعُوْلَاتُ الخبن والطيُّ والخبل والصلم والكشف

والوقف . وكلٌّ منها اذا صحَّ لفظهُ بعد ذلك بقي عليهِ كما اذا خُبِن فَاعِلُنْ فانهُ يبقى على فَعِلُنْ . والا نُقِل الى ما يوازنهُ ممَّا يصحُّ لفظهُ . فيُقَال في فَعُوْلُنْ محذوفًا فَعَلْ وفي فَاعِلُنْ مقطوعًا فِعْلُنْ . وهلمَّ جرًّا فتدبَّرْ

الباب الثالث في ابحر الشعر واحكامها

الفصل الاول في بناء هذه الابحر ومتعلقاتهِ

للشعر ستة عشر بحرًا . ولكلٍّ منها اجزاءٌ مفروضةٌ يجري عليها بحيث لا يخلُّ منها بحرفٍ ولا حركةٍ الا ما ثبت استعمالهُ من علةٍ او زحافٍ . واعتبار ذلك فيهِ يكون بتحليلهِ الى اجزاء توازن تفاعيلهُ في الحروف والحركات ويُقَال لهُ التقطيع . واعلم ان التقطيع انما يُنظَر فيهِ الى صورة اللفظ دون الخطّ . فلا يُعتَدُّ بما سقط لفظًا وان ثبت خطًّا كهمزة الوصل . ويُعتَدُّ بما ثبت لفظًا وان سقط خطًّا كنون التنوين . وقس على ذلك

الفصل الثاني في صورة الابحر الممتزجة وتفعيلها

الطويل من هذه الابحر لهُ عروضٌ واحدة مقبوضة وثلثة اضربٍ اولها صحيحٌ والثاني مقبوضٌ والثالث محذوفٌ مع قبض الجزء الذي قبلهُ . وبيتهُ

أطالَتْ . بلايانا . سُلَيْمَى . فَدَيْتُهَا   فعُذْنَا . بِمَغْنَاهَا . وَطَالَتْ . مَعَاذِيْرِي

تفعيلهُ

فَعُوْلُنْ . مَفَاعِيْلُنْ . فَعُوْلُنْ . مَفَاعِلُنْ   فَعُوْلُنْ . مَفَاعِيْلُنْ . فَعُوْلُنْ . مَفَاعِيْلُنْ

فان العروض فيهِ فَدَيْتُهَا . والضرب الاول مَعَاذِيْرِي . فان اردتَ الثاني فقل مَعَاذِرِي . او الثالث فقل وَطَالَ مَعَاذِي . والمديد لهُ ثلث اعاريض واربعة اضربٍ . العروض الاولى صحيحةٌ ولها ضربٌ مثلها . والثانية محذوفةٌ ولها ضربان الاول مقصورٌ والثاني محذوفٌ . والثالثة محذوفةٌ مخبونةٌ ولها ضربٌ مثلها . وبيتهُ

قَدْ مَدَدْتُمْ . فِي مُنَى . طَالِبِيْنَا   هَلْ تَرُوْنِي . أَبْتَغِي . طَالِبَاتِي

تفعيلهُ

فَاعِلَاتُنْ . فَاعِلُنْ . فَاعِلَاتُنْ   فَاعِلَاتُنْ . فَاعِلُنْ . فَاعِلَاتُنْ

فان عروضهُ الاولى طالبينا . وضربها طالباتي . فان اردت العروض الثانية فقل طالبي . وقل في ضربها الاول طالباتْ وفي الثاني طالبا . وان اردت الثالثة فقل طَلَبِي وقل في ضربها طَلَبَا   والبسيط لهُ عروضٌ واحدة مخبونة وضربان الاول

مثلها والثاني مقطوعٌ . وبيتهُ

أَبْسُطْ لَنَا . يَافَتَى . أَعْذَارَكُمْ . فَإِذَا   لَاقَتْ لَنَا . لَمْ تَدَعْ . فِي قَوْمِكُمْ . عَوَجَا

تفعيلهُ

مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ . فَعِلُنْ   مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ . فَعِلُنْ

فان عروضهُ فَإِذَا وضربهُ الاول عَوَجَا بفتحتين . فان اردت الثاني فقل عُوْجَا بضم فسكون . واما الابحر المنفردة فستاتي

الفصل الثالث في الابحر السباعيةُ

الوافر من هذه الابحر لهُ عروضان الاولى مقطوفة والثانية مجزوءة صحيحة . ولكل واحدةٍ ضربٌ مثلها . وبيتهُ

لَقَدْ وَفِرَتْ . مَوَاهِبُنَا . عَلَيْكُمْ   كَمَا كَثُرَتْ . مَذَاهِبُكُمْ . إِلَيْنَا

تفعيلهُ

مُفَاعَلَتُنْ . مُفَاعَلَتُنْ . فَعُوْلُنْ   مُفَاعَلَتُنْ . مُفَاعَلَتُنْ . فَعُوْلُنْ

فان عروضهُ الاولى عليكم وضربها الينا . فان اردت الثانية فهي مواهبنا وضربها مذاهبكم والكامل لهُ ثلث اعاريض وسبعة اضربٍ . العروض الاولى صحيحةٌ ولها ضربان الاول مثلها والثاني مقطوعٌ . والعروض الثانية حذّاء ولها ضربٌ مثلها . والثالثة مجزوءةٌ صحيحة ولها ثلثة اضربٍ . الاول مثلها . والثاني مذيّل . والثالث مرفّل . وبيتهُ

كَمَلَتْ لَكُمْ . خَطَرَاتُ ذِي . وَصَفَتْ لَكُمْ   وَأَفَادَنِي . خَطَرَانُ ذَا . وَصَفَا لِيَا

تفعيلهُ

مُتَفَاعِلُنْ . مُتَفَاعِلُنْ . مُتَفَاعِلُنْ   مُتَفَاعِلُنْ . مُتَفَاعِلُنْ . مُتَفَاعِلُنْ

فان عروضهُ الاولى وَصَفَتْ لكم . وضربها الاول وصَفَا لِيا . فان اردت الثاني فقل وصفالي . والعروض الثانية وصَفَتْ وضربها وَصَفا . والعروض الثالثة خَطَرَاتُ ذي . وضربها الاول خَطَرَانُ ذا . فان اردت الثاني فقل خَطَرَانُ ذَاكْ . او الثالث فقل خَطَرَانُ ذاكا   والهَزَج لهُ عروضٌ وضربٌ صحيح . وبيتهُ

هَزَجْنَا فِي . بَوَادِيكُمْ   فَأَجْزَلْتُمْ . عَطَايَانَا

تفعيلهُ

مَفَاعِيْلُنْ . مَفَاعِيْلُنْ   مَفَاعِيْلُنْ . مَفَاعِيْلُنْ

فان عروضهُ بواديكم وضربهُ عطايانا   والرَّجَز لهُ اربع اعاريض وخمسة اضربٍ .

العروض الاولى صحيحةٌ ولها ضربان . الاول مثلها والثاني مقطوع . والثانية مجزوءةٌ صحيحة . والثالثة مشطورة . والرابعة منهوكة ولكل واحدةٍ ضربٌ مثلها . وبيتهُ

أَرْجِزْ لَنَا . يَا صَاحِبِي . إِنْ زُرْتَنَا   لَا نَنْتَحِلْ . مِنْ شِعْرِنَا . مُخْتَارِيَهْ

تفعيلهُ

مُسْتَفْعِلُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ   مُسْتَفْعِلُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ

فان عروضهُ الاولى ان زرتنا . وضربها الاول مُخْتَارِيَهْ . فان اردت الثاني فقل مختاري . والثانية يا صاحبي . وضربها من شعرنا . والثالثة ان زرتنا وهو ضربها ايضاً والرابعة ارجز لنا وضربها لا ننتحل . والرَّمَل لهُ عروضان وستة اضرب . العروض الاولى محذوفةٌ ولها ثلثة اضربٍ . الاول صحيحٌ . والثاني مقصورٌ . والثالث محذوفٌ . والثانية مجزوءةٌ صحيحة . ولها ثلثة اضربٍ الاول مثلها . والثاني مُسَبَّغ . والثالث محذوف . وبيتهُ

كَيْفَ لَاقَتْ . رَامِلَاتِي . إِذْ جَرَتْ   عِنْدَ يَحْيَى . مَا لَقِينَا . مِنْ هُنَاكَا

تفعيلهُ

فَاعِلَاتُنْ . فَاعِلَاتُنْ . فَاعِلُنْ   فَاعِلَاتُنْ . فَاعِلَاتُنْ . فَاعِلَاتُنْ

فان عروضهُ الاولى اذ جرت . وضربها الاول من هناكا . فان اردت الثاني فقل من هناك . او الثالث فقل من هنا . والثانية راملاتي وضربها الاول ما لقينا . فان اردت الثاني فقل ما لَقِينَاهْ . او الثالث فقل ما لَقِيْ   والسريع لهُ ثلث اعاريض وخمسة اضربٍ . العروض الاولى مطويّةٌ مكشوفة . ولها ثلثة اضربٍ . الاول مطويٌّ موقوف . والثاني مثلها . والثالث اصلم . والثانية مكشوفةٌ مخبولة . والثالثة مشطورةٌ موقوفة . ولكل واحدةٍ منها ضربٌ مثلها . وبيتهُ

قَدْ أَسْرَعَتْ . فِي عَتْبِهَا . لَاتَقِيْ   مِنْ بَعْدِهَا . لَا أَخْتَشِي . عَاتِبَاتْ

تفعيلهُ

مُسْتَفْعِلُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلُنْ   مُسْتَفْعِلُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلَانْ

فان عروضهُ الاولى لا تَقِيْ . وضربها الاول عَاتِبَاتْ . فان اردت الثاني فقل عاتبا . او الثالث فقل عَتْبا . وان اردت الثانية وضربها فقل فيها لا نوفيك   والمنسرح لهُ عروضٌ وضربٌ مطويّان . وبيتهُ

لَا تَسْرَحِيْ . يَا نِيَاقُ . فِيْ بَلَدِي   أَنْعَامُنَا . فِي عُكَاظ . مَسْرَحُهَا

تفعيلهُ

مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلَاتُ . مُفْتَعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلَاتُ . مُفْتَعِلُنْ

فان عروضهُ في بَلَدِي وضربهُ مَسْرَحُهَا والخفيف لهُ عروضان . الاولى صحيحةٌ ولها ضربٌ مثلها . والثانية مجزوءة صحيحة . وبيتهُ

لَسْتُ أَرْجُو . تَخْفِيفَهَا . مِنْ عَذَابِي عَنْ فُؤَادِي . وَا لَوْعَتِي . مِنْ هَوَاهَا

تفعيلهُ

فَاعِلَاتُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ . مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلَاتُنْ

فان عروضهُ الاولى من عذابي وضربها من هواها . والثانية تخفيفها . وضربها وا لوعتي والمضارع لهُ عروضٌ وضربٌ صحيحان . وبيتهُ

يُضَارِعَنْ . رِدْفَ سَلْمَى وَأَغْصَانُ . مِعْطَفَيْهَا

تفعيلهُ

مَفَاعِيلُ . فَاعِلَاتُنْ مَفَاعِيلُ . فَاعِلَاتُنْ

فان عروضهُ ردف سلى . وضربهُ معطفيها والمقتضب لهُ عروضٌ وضربٌ مطويّان . وبيتهُ

يَا قَضِيبُ . قَامَتِهَا قَدْ خَطَرَتْ . فِي كَبِدِي

تفعيلهُ

فَاعِلَاتُ . مُفْتَعِلُنْ فَاعِلَاتُ . مُفْتَعِلُنْ

فان عروضهُ قامتها . وضربهُ في كبدي والمجتثّ لهُ عروضٌ وضربٌ صحيحان . وبيتهُ

أُجْتُثَّ يَدِي . إِنْ أَصَابَتْ مِنْ مَالِكُمْ . بَعْضَ حَاجَهْ

تفعيلهُ

مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِلُنْ . فَاعِلَاتُنْ

فان عروضهُ ان اصابت وضربهُ بعض حاجه

الفصل الرابع في البحرين الخماسيين

المتقارب من هذين البحرين لهُ عروضٌ صحيحةٌ وثلثة اضربٍ . اولها صحيحٌ والثاني مقصورٌ والثالث محذوفٌ . وبيتهُ

سَلَامِي . عَلَى مَنْ . قَرُبْنَا . حِمَاهَا فَأَمْسَى . فُؤَادِي . يُعَانِي . بِلَاهَا

تفعيلهُ

فَعُولُنْ . فَعُولُنْ . فَعُولُنْ . فَعُولُنْ فَعُولُنْ . فَعُولُنْ . فَعُولُنْ . فَعُولُنْ

فان عروضهُ حماها . وضربها الاول بلاها . فان اردت الثاني فقل بلاه . او الثالث فقل بِلَى والمُتَدَارِك لهُ عروضٌ وضربٌ مخبونان . وبيتهُ

سَبَقَتْ . دَرَكِي . فَإِذَا . نَفَرَتْ سَبَقَتْ . أَجَلِي . فَدَنَا . تَلَفِي

تفعيلهُ

فَعِلُنْ . فَعِلُنْ . فَعِلُنْ . فَعِلُنْ فَعِلُنْ . فَعِلُنْ . فَعِلُنْ . فَعِلُنْ

فان عروضهُ نَفَرَتْ وضربهُ تَلَفِي . واعلم اني قد اقتصرت من صورة هذه الابحر وذكر فروعها على ما هو الحاصل من اجزآئها والمأنوس في الاستعمال ووضعت لها هذه الابيات محتملة التحويل الى صُوَرٍ شتّى كما رايت . وقد التزمت فيها ان تكون اجزآؤها مستقلّةً لا يُضطَرُّ فيها بالتقطيع الى تغيير شيءٍ منها لفظاً وخطاً . ورسمت تحتها تفاعيل الاعاريض والضروب الاولى لتُعتَبَر بها مقابلاً ما يرد عليهِ من التغيير في الأُخَر بمثلهِ من الابيات جريًا على حسب ما تقدّمها من النصّ على زحافاتها وعللها فيُهتَدَى الى تفعيلها ايضاً . كل ذلك للاختصار والتسهيل على المبتدئ في هذه الصناعة

الفصل الخامس في التغيير اللاحق هذه الاجزآء

اما التغيير اللاحق الاعاريض والضروب فقد ذكرناهُ وبهِ تُعلَم اصول الاجزآء التي لحقها . فان القبض في عروض الطويل يدلُّ على ان اصلها مفاعيلن . والخبن في ضرب المُتَدَارَك يدلُّ على ان اصلهُ فاعلن . وقس ما بينهما . ومن ثَمَّ تنطبق على الاجزآء المفروضة لها في اول الرسالة . واما التغيير اللاحق سائر الاجزآء فقد ورد منهُ القبض قبل ضرب الطويل المحذوف . والطيُّ في المنسرح . والكفُّ في المضارع والمُقتَضَب . والخبن في المتدارك . وهو يُسمّى حينئذٍ بالخَبَب . وكل ذلك لازمٌ في الاستعمال . واما الجائز فالمستحسن منهُ القبض في خماسيّ الطويل وفي المتقارب . والخبن في سباعيّ المديد وخماسيّ البسيط وسباعيهِ الاول . وفي الرَّجَز والرَّمَل والسريع والمنسرح والخفيف والمجتثّ . والعصبُ في الوافر . والاضمار في الكامل . والكفُّ في الهَزَج والطيُّ في الرَّجَز والسريع والمنسرح . غير انهُ كلما قلَّ وقوعهُ حَسُنَ موقعهُ . وغير ذلك مُستَهجَنٌ . والله اعلم

خاتمة في القوافي واحكامها

فصل في حقيقة القافية وانواعها

القافية من آخِر البيت الى اول ساكنٍ يليهِ مع المتحرك الذي قبل الساكن . وهي خمسة انواعٍ . اولها المتكاوس . وهو اربعة احرفٍ متحركة بين ساكنين . كقولهِ زَلَّتْ بِهِ الى الحضيضِ قَدَمُهْ . والثاني المتراكب . وهو ثلثة احرفٍ متحركة بين ساكنين . كقولهِ سَلْ في الظلامِ اخاكَ البَدْرَ عن سَهَرِيْ . والثالث المتدارك . وهو حرفان متحركان بين ساكنين . كقولهِ يا لهُ درعًا منيعًا لو جَمَدْ . والرابع المتواتر . وهو حرفٌ متحركٌ بين ساكنين . كقولهِ سمعتُ باذني رنَّةَ السهم في قَلْبِيْ . والخامس المترادف وهو حرفان ساكنان . كقولهِ البخل خيرٌ من سوال البخيلْ . والقافية ان تحرَّك رَوِيُّها قيل لها المطلقة . والاَّ فهي المُقيَّدة

فصلٌ في اجزآء القافية

تشتمل القافية على اجزآءٍ معتبرة من الحروف والحركات . اما الحروف فهي الرَّوِيُّ . وهو الحرف الذي تُبنَى عليهِ القصيدة كاللام في قولهِ . قفا نبكِ من ذِكرَى حبيبٍ ومنزلِ . والوصل وهو ما يلي الرَوِيَّ متصلاً بهِ من حرف لينٍ . كقولهِ أقِلِّي اللومَ عاذِلَ والعتابا . او هآء ضميرٍ كقولهِ يا من يريد خيانةً لرجالهِ . والخروج . وهو حرف لينٍ يلي هآء الوصل كقولهِ عفَتِ الديار محلُّها فمقامُها . والردف وهو حرف لينٍ قبل الرويّ . كقولهِ لاخيل عندك تهديها ولا مالُ . والتأسيس . وهو ألِفٌ بينها وبين الرويّ حرفٌ واحدٌ . كقولهِ يا نخلُ ذات السَرْوِ والجداولِ . والدخيل . وهو الحرف الفاصل بين التأسيس والرويّ كالواو في الجداول . واما الحركات فهي المَجْرَى . وهو حركة الرويّ . والنفاذ . وهو حركة هآء الوصل . والحَذْو . وهو حركة ما قبل الردف . والرَّسُّ وهو حركة ما قبل التأسيس . والإشباع وهو حركة الدخيل . والتوجيه . وهو حركة ما قبل الرويّ الساكن . واعلم ان الف التاسيس لا بُدَّ ان تكون من كلمة الرويّ كما رايت . والا فلا تُعَدُّ تاسيسًا كما في قولهِ . ومالي بحول الله لحمٌ ولا دمُ . ولما كان المُعتَبَر في هذا الفنّ انما هو مجرَّد اللفظ اعتبروا حركة الرويّ المُشبَعة حرفًا كالضمَّة في قولهِ سُقِيتِ الغيثَ أيَّتُها الخيامُ فانها عندهم بمثابة الواو . وقس عليهِ

فصلٌ في حكم اجزآء القافية

لا بُدَّ من المحافظة على كل ما ذُكِر من اجزآء القافية . فكلُّ ما وقع منهُ في اول

بيتٍ لزم في كل ما يليهِ من الابيات . غير ان الردف يجوز ان يشترك بين الواو واليآء دون الأَلِف كما في قولهِ ان كنتِ عاذلتي فسيري . نحو العراق ولا تحوري . فان لم يُلتَزَم فهو عيبٌ في القافية . واعلم ان من عيوب القافية تكرارها بلفظها ومعناها ويقال لهُ الإيطآء . وتَعَلُّقها بما بعدها في البيت الثاني ويقال لهُ التضمين . وفي كل ما ذُكِر كلامٌ لا موضع لهُ بهذا المختصر قال الفقير اليهِ تعالى ناصيف بن عبد الله اليازجيُّ اللبنانيُّ هذا ما اردت تعليقهُ من مهمَّات هذا الفنّ تبصرةً للمبتدي وتذكرةً للمنتهي وقد اقتصرت فيهِ على ما هو اليَنُ عريكةً واكثر تداولاً واقرب تناولاً ليكون ايسر مرقاةٍ الى ما فوقهُ من المصنفات المستوفية . وانا التمس ممن يقف عليهِ ان يُصلِح ما فيهِ من الخَلَل ويتجاوز عمَّا فيهِ من الزَلَل والحمد لله رب العالمين .

قال الفقير اليهِ تعالى بطرس بن بولس بن عبد الله البستانيُّ وكان الفراغ من تبييضهِ وطبعهِ بمدينة بيروت المحميَّة لثلثٍ خلون من شهر حزيران سنة ١٨٥٤ مسيحيَّة . وانا اسأَل الله ان يجعلهُ خالصًا لوجههِ الكريم . والحمد لله اولاً وآخرًا

ان تجد عيبًا فسدَّ الخَلَلا جلَّ من لا عيبَ فيهِ وعَلاَ

اصلاح غلط

خطا	صواب	وجه	سطر
المرْآة	المرْآة	٥	١٤
بَقِيَ وسِيرُوَ	بَقِيَ وَرَعَى وسَرُوَ	١١	٨
إفتَعَلَ	أفعَلَ	٥٨	٧
اللّبَّات	اللّبَّات	١٠٦	١٦
للنصب	للخنص	١٦٦	٥
(٤)	(١)	٢٤١	١٤
ظَلَمُ	ظُلَمُ	٢٤٨	٢١
بزيدٍ	لزيدٍ	٢٦١	٢١

قابل ما قلتهُ في وجه ١٨٥ سطر ٢٤ بما قلتهُ في وجه ٢٩٦ سطر ١٨ وما قلتهُ في وجه ٢٤٤ سطر ١٤ و١٥ بما قلتهُ في وجه ٢١٩ سطر ٢٥ وما يليهِ واعتمد قولي الاخير فيها

